

من المؤلفات

المجلة الإسلامية للعلوم الطبية

الطبعة الأولى

المُعْتَبَر

في شرح المختصر

المفيد

في معرفة أصول الفقه

للشيخ العلامة محمد بن عبد الله

الطبعة الأولى

الطبعة الأولى سنة 1409 هـ

٥٢٠٦

تحت اشراف آية الله
ناصر مكارم الشيرازي

من منشورات
مؤسسة سيد الشهداء (ع)
قم - ايران

٨٠ ٣٥١

المُعْتَبَرُ

في شرح المَجْنُصِ

تأليف:

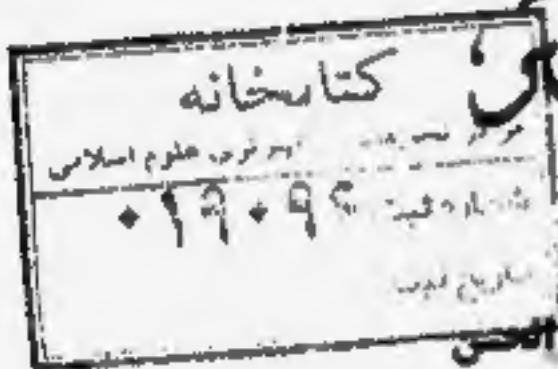
نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن

المحقق الحلبي (قدس سره)

المتوفى سنة ٦٧٦ هـ

المجلد الاول

حققه وصححه عدة من الافاضل





مركز تحقیق و تدریس علوم اسلامی

اسم الكتاب : التعلیل فی شرح المختصر

المؤلف : المحقق العلی (قدس سره)

المطبعة : مدرسة الامام أمير المؤمنين (ع)

الناشر : مؤسسة سيد الشهداء (ع)

تاریخ الطبع : ۱۳۶۴/۳/۱۴

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« بشرى لرواد العلم والمعرفة »

يعتبر التراث الفكري الذي تشرته الشعوب من علمائها ومفكرها والمتقدمين
بهم في ميادين الوعي والثقافة من أعلى ما لديها رأس مال .
والحديث الوارد فيما يرثه الانبياء لامهم :

« ان الانبياء لم يورثوا درهما ولا دينارا ولكن ورثوا العلم فمن أخذ منه أخذ
بحفظ وافر » .

يجد في الدرجة الثانية من دلالاته مصداقاً له في علماء الاسلام اذا ففي احياء
آثارهم حياة الاسلام والمسلمين وامتداد لحياة القرآن والسنة النبوية الشريفة وآثار
الائمة المعصومين عليهم السلام .

ومن المؤسف جداً أن ترى بعض هذه الآثار القيمة قد انعدمت بمرور الزمان
نتيجة غفلة بعض من ليس له المام بنتائج وعواقبه الكئيبة ، فلا يسعنا أن نفعل شيئاً
سوى أن نحمد الله على بقاء القسم الاعظم منها محفوظاً وبعيداً عن الاضمحلال ،
ولكن لما لم تكن بعضها في متناول أيدي العلماء والمحققين أما لكونها بصورة

مخطوطات تحتفظ بها المكتبات في مخازنها ، أو ان طباعتها رديئة ومقلوبة ، ولا يمكن أن يستفيد منها الا القليل ، وقد قام «المركز العلمي لسيد الشهداء» الذي اهتم بتأسيسه جماعة من العلماء وأهل الخير بتركيز فعالياته على طبع المخطوطات أو تجديد طباعة المطبوع بصورة رديئة من التراث العلمي لأبرز علماء الاسلام بصورة أنيقة بالاستفادة من النسخ المصححة وتحقيق عديق على منابع الاحاديث حتى يسهل لرواد العلم والفضيلة الاستفادة منها .

* * *

ومن الكتب التي جاءت في طليعة هذه الجهود العلمية كتاب «المعتبر» للمحقق (نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن المحقق الحلي المتوفى ٦٧٦ هـ) صاحب كتاب شرايع الاسلام الذي يعتبر من أهم الكتب الفقهية اعتباراً لدى الشيعة الإمامية .

ويتضمن هذا السفر القيم بالإضافة الى المباحث الفقهية الاستدلالية الهامة الموافقة لمذهب أهل البيت عليهم السلام آراء ونظريات علماء أهل السنة وجاء بصورة «لغة مقارن موجز» ، غني بمحتواه فنشكر الباري تعالى على هذا التوفيق ونأمل منه دوامه لاخراج الذخائر العلمية الأخرى .

* * *

وقد بذلنا ما في جهدنا في تصحيح الكتاب ومقابلتها بنسخ مصححة قوبلت مع نسخة المحقق نفسه أو غيره مما يعود تاريخه الى القرن العاشر أو القرن الثالث عشر تفضل بها غير واحد من اعلام العصر شكر الله فضلهم وزادهم خيراً .

وأرى من اللازم أن أشكر كلا من السادة الفضلاء الكرام الامجاد :

❖ الشيخ محمد علي الحيدري
❖ والسيد مهدي شمس الدين
❖ والسيد أبو محمد المرتضوي
❖ والسيد علي الموسوي

الذين ساهموا في تحمل مشاق التحقيق من منابع هذا السفر القيم فزاد الله
تأييداتهم وأجزل أجرهم وجزاهم عن الاسلام خير الجزاء .
كما وأشكر « الحاج محمد آقا كلاهي » دامت تأييداته لتقبله نفقات الطبع
والنشر فزاده الباري توفيقاً وكرامة .

ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا
للذين آمنوا والحمد لله رب العالمين

قسم - الحوزة العلمية

ناصر مكارم الشيرازي

مركز تحقيق كتاب تبيين علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کتب ویران علوم اسلامی

بِسْمِ اللَّهِ

حياة المؤلف وآثاره

هذا السفر القيم للمحقق الاول (ره) وهو ابو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الحلبي الهذلي وهو خال العلامة الحلبي وابن عم يحيى ابن أحمد بن سعيد الحلبي صاحب كتاب الجامع واستادهما وقد بالغ في اطرائه والثناء عليه كل من تأخر عنه من العلماء والفضلاء وانت بعد الاحاطة بحالاته ومؤلفاته تجده جديراً بذلك حقاً وربما يكشف عن هذا الامر ما ذكره مقدمة لهذا الكتاب الجليل فعليك بالدقة فيها وقد مدحه تلميذه شمس الدين في أشعاره بقوله :

يا جعفر بن سعيد يا امام هدى وبأ واحد الدهر يا من لاله ثاني
فأنت سيد أهل الفضل كلهم لم يختلف أبداً في فضلك اثنان

وقال تلميذه الاخر ابن داود ، في وصفه ، نجم الدين ابو القاسم المحقق المدقق الامام العلامة واحد عصره كان السن أهل زمانه وأقومهم بالجمة وأسرعهم استحضاراً قرأت عليه ورباني صغيراً وكان له علي احسان عظيم والثقات وأجاز لي جميع ما صنفه وقرأه ورواه وكل ما تصح روايته عنه .

وفي اجازة الكبيرة للشيخ يوسف البحراني (صاحب الحقائق الناضرة) الملقب

بالمحقق كان محقق الفضلاء ومدقق العلماء وحاله في الفضل والنبالة والعلم والفقه والجلالة والفصاحة والشعر والأدب والانشاء أظهر من أن يذكر وأظهر من أن يسطر وكان أبوه الحسن من الفضلاء المذكورين وجددي يحيى من العلماء الاجلاء المشهورين وثم قال، قال بعض الاجلاء الاعلام من متأخري المتأخرين رأيت بخط بعض الافاضل ما صورة عبارته ، في صبح يوم الخميس الثالث عشر ربيع الآخر سنة ست وسبعين وستمائة (٦٧٦) سقط الشيخ الفقيه ابو القاسم جعفر بن الحسن بن سعيد الحلبي (ره) من أعلى درجة في داره فخر ميتاً لوقته من غير نطق ولا حركة فتفجع الناس لوفاته واجتمع لجنائزه خلق كثير وحمل الى مشهد امير المؤمنين عليه السلام وسئل عن مولده وقال اثنتين وستمائة .

اقول وعلى ما ذكره هذا الفاضل يكون عمر المحقق المذكور اربعاً وسبعين سنة تقريباً انتهى .

وقال في منتهى المقال (رجال بوعلي) وما نقله (ره) من حمله الى مشهد امير المؤمنين عجيب فان الشايخ عند الخاص والعام ان قبره طاب ثراه بالحلة وهو مزار معروف وعليه قبّة وله خدام يخدمون قبره يتوارثون ذلك أبا عن جد وقد خربت همارته منذ سنين فامر الاستاد العلامة (السيد علي صاحب الرياض شرح النافع) بعض اهل الحلة فعمروها وقد تشرفت بزيارته قبل ذلك وبعده والله العالم .

وقال العامقاني في تنقيح المقال ، وأقول ان قبره في الحلة كما ذكره الا ان المطلع على سيرة القدماء يعلم انه من باب التقية من العامة كانوا يدفنون الميت ببلد موته ثم ينقلون جنازته خفية الى مشهد من المشاهد .

وقد دفنوا الشيخ المفيد (ره) في داره ببغداد ثم حمل بعد سنين الى الكاظمية ودفن عند قولويه تحت رجل الجواد عليه السلام .

ودفنوا السيد الرضي والمرتضى واباهما بالكاظميين ثم نقلوهم خفية الى كربلا

ودفنوهم بجانب قبر جدهم السيد ابراهيم الذي هو في رواق سيد الشهداء كما صرح بذلك العلامة الطباطبائي (ره) في رجاله وكذا صرح في حق المحقق على ما يبالي بنقل جنازته بعد حين الى النجف الاشرف .

وقبره هنا وان كان غير معروف الا ان المنقول عن بحر العلوم انه كان يقف بين باب الرواق وباب الحرم المطهر في وسط الرواق فسل فقال اني اقرء الفاتحة للمحقق فانه مدفون هنا أي في وسط الرواق بين الباب الاولى وبين الاسطوانة التي بين بابي الحضرة المقدسة والله العالم .

أقول وفيما رثاه تلميذه الشيخ شمس الدين :

أقلقني السهر وفرط الاسى	وزاد في قلبي لهب الضرام
لفقد بحر العلم والمرضى في	القول والفعل وفصل الخصام
أعني أبا القاسم شمس العلى	الماجد المقدام ليث الزحام
ازمة الدين بتدبيره	منظومة أحسن بذاك النظام
قد اوضح الدين بتصنيفه	من بعد ما كان شديد الظلام
لولا الذي بين في كتبه	لاشرف الدين على الاصطلام

مؤلفاته الثمينة :

١ - شرايع الاسلام مجلدان وهو من أحسن المتون الفقهية ترتيباً وجمعاً للفروع وقد ولع به الاصحاب من لدن عصر مؤلفه الى الان ولا يزال من الكتب الدراسية في العواصم الشيعية وقد ذكر صاحب الذريعة شارحيه فراجع .

٢ - النافع في مختصر الشرايع وهو من المتون المختصرة الحسنة الوضع

والثبوت .

٣ - المعبر وهو هذا الكتاب ولم يتم ، قال (ره) في خطبة الكتاب ، حتى

اتفق لنا احتصار كتاب الشرايع بالمختصر النافع طبع كثير من معانيه لشدة احتصاره واشتهت مقاصده لبعد اغواره فحررتني ذلك لشرح مشتمل على تحرير مسائله وتقريب دلائله الخ .

٤ - كتاب المسائل القرية مجلد .

٥ - كتاب المسائل المصرية مجلد .

٦ - كتاب المسلك في اصول الدين مجلد .

٧ - كتاب المعارج في اصول الفقه مجلد .

٨ - كتاب الكفة في المنطق مجلد .

٩ - رسالة التفها في استحباب التياسر وأرسلها الى المحقق الطوسي نصير

الدين لما جرى بينهما وأوردها الشيخ أحمد بن محمد بتمامها في المذهب .

١٠ - كتاب نهج الوصول الى علم الاصول .

١١ - وقال تلميذه ابن داود وله كتب غير ذلك ليس هذا موضع احصائها .

الاكابر من تلامذته :

كان له (ره) مجلس بحث وتحقيق وبحضره الافاضل وطلاب العلم والفقه

ونقل ان المحقق الطوسي الخواجة نصير الدين حصر مجلس درسه فقطع الدرس

تعظيماً له واجلالاً لمرته فأشار اليه باكمال الدرس فجرى البحث في مسألة استحباب

التياسر فقال المحقق الطوسي لا وجه لهذا الاستحباب لان التياسر ان كان من القبلة

الى غيرها فهو حرام وان كان من غيرها اليها فواجب فقال المحقق بل منها اليها

فسكت المحقق الطوسي ثم ألّف المحقق في ذلك رسالة لطيفة وأرسلها الى المحقق

الطوسي فاستحسنها .

واليك جملة من أعظم تلامذته ومشاهيرهم :

- ١ - بن اخته جمال الدين الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلبي الشهير بالعلامة على الاطلاق .
- ٢ - واحوه الشيخ رضي الدين علي بن يوسف صاحب العدد لقوبة .
- ٣ - والسيد عبدالكريم بن طاووس صاحب فرجة العري
- ٤ - الحسن بن ابي طالب اليوسفي المعروف بـ (فاضل الابي) ، وابن الريب صاحب كتاب كشف الرموز شرح النافع .
- ٥ - لشيخ صفى الدين الحلبي ، عبدالعزير بن السرابا ، فاضل منتهى أدب من شعراء الغدير .
- ٦ - الورير شرف الدين ابوالقاسم علي بن الورير مؤيد لدين محمد بن العلفمي .
- ٧ - والشيخ شمس الدين محمود بن وشاح بن محمد وله قصيده في مرثية المحقق كما ذكرنا .
- ٨ - الشيخ المحدث الفقيه جمال الدين يوسف بن حاتم الشامي صاحب كتاب الدر العظيم في مناقب الائمة عليهم السلام .

جملة من أساتيدہ ومن يروى عنهم :

- ١ - والده الشيخ حسن كان فاضلا عظيم الشأن .
- ٢ - السيد الامام العالم التحرير المعظم محيي الملة والدين ابو حامد نجم الاسلام محمد بن ابي القاسم عبداقة بن علي بن رهرة الحلبي صاحب كتاب الاربعين الذي ألفه في حرق الاحوان وكانت امه بنت الفقيه محمد بن ادريس صاحب السرائر .
- ٣ - شيخ الفقهاء في عصره محمد بن جعفر بن ابي البقاء هبة الله بن نماء بن علي بن حمدون الحلبي الربيعي المعروف بابن نما على الاطلاق .

- ٤ - السيد السند النسابة العلامة شيخ الشرف شمس الدين ابو علي فحار بن معد الموسوي مؤلف كتاب الحجة على الذهاب الى تكفير ابي طالب .
- ٥ - السيد مجد الدين علي بن الحسن بن ابراهيم بن علي بن جعفر بن محمد ابن علي بن الحسن بن علي بن محمد بن عيسى بن علي العريضي صاحب المسائل هو ابيه الكاظم عليه السلام وكان فاضلا جليلا .
- ٦ - الشيخ المتكلم الفقيه البارع سيد الدين سالم بن محفوظ صاحب المنهاج في الكلام .
- ٧ - الشيخ الصالح تاج الدين الحسن بن علي الدري كان من أجلة العلماء وقدوة الفقهاء .

محمد علي الذاكر الشيرازي

الفهرس لأجزء الاول

من كتاب المعتمر

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
بشرى لرواد العلم	٣	فى افعال الماء القليل	٤٨
حياة المؤلف وآثاره	٧	فى تطهير الماء القليل	٥١
الفهرس للجزء الاول	١٣	فى ماء البئر	٥٤
مقدمة الكتاب	١٧	فى المروحات	٥٥
فى آداب التعلم	٢١	فى ما يترج للبحر	٥٧
فى حجة فخرى الائمة	٢٢	فى التراوح	٥٩
فى أدلة الاحكام القرعية	٢٨	فى ما يترج للكار	٦٣
فى حجة غير الواحد	٢٩	فى تطهير البئر	٧٦
فى حجة الاستصحاب	٣٢	فى الماء المضاف	٨٠
«كتاب الطهارة» الركن الاول « فى المياه »		فى تطهير المضاف	٨٢
		فى افعاله بالملاقات	٨٩
		فى ماء الاستجاء	٩٠
		فى نجاسة القاة	٩١
فى الماء المطلق	٣٥	فى نجاسة الحمام	٩٢
فى طهارة الماء	٣٦	فى سؤر الجلال	٩٧
فى الماء الجارى	٤١	فى لعاب المسوخ	٩٩
فى الماء الكر	٤٣	فى طهارة ما لا نفس له	١٠١
فى تقدير الكر	٤٥		

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
في الشبه المحصورة	١٠٢	في حرمة مس القرآن للمحدث	١٧٥
الركن الثاني « في الطهارة المائية »		« الغسل »	
في موجبات الوضوء	١٠٥	في خروج المني	١٧٧
في الأحداث	١٠٧	في الوطء في الدبر	١٨٠
في النوم	١٠٨	في آداب الغسل وسه	١٨٢
في المذي والودي	١١٥	في أحكام الجنب	١٨٦
في القيء	١١٦	في حكم المكث في المساجد	١٨٨
في الردة	١١٨	في ما يكره للمجنب	١٩٠
في آداب الحلوة	١٢٠	في البطل المشبه	١٩٣
في الاستقبال والاستدبار	١٢٢	في أجزاء الغسل عن الوضوء	١٩٥
في غسل محل البول بالماء	١٢٤	في غسل الحيض	١٩٧
في ما يكفى لغسل المخرج	١٢٧	في مس اليأس	١٩٩
في وجوب الاستنجاء	١٢٧	في اجتماع الحيض مع لعن	٢٠٠
في مندوبات الحلوة	١٣٣	في اعتبار الثلاث	٢٠١
في مكروهات الحلوة	١٣٦	في ذات المادة	٢٠٣
« في كيفية الوضوء »		في المبتدئة	٢٠٧
في لبنة		في طريق ثبوت المادة	٢٠٩
في غسل الوجه	١٣٨	في أيام الاستظهار	٢١٣
في غسل اليدين	١٤١	في أقل الطهر	٢١٦
في المسح	١٤٣	في ناسية الوقت	٢١٨
في وجوب الترتب والمرالات	١٤٤	في أحكام الحيض	٢٢١
في حكم المسحوس والمبطون	١٥٤	في حرمة وطء الحائض	٢٢٤
في آداب الوضوء	١٦٣	في طلاق الحائض	٢٢٦
في قاعدة الفراغ	١٦٤	في كفارة وطء الحائض	٢٢٩
	١٧٠	في كيفية غسل الحيض	٢٤٠

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
في جوار وطىء المستحاضة	٢٥٠	في غسل من الميت	٢٥١
في دم الناس	٢٥١	في غسل الجمعة	٢٥٢
في حد الناس	٢٥٢	في غسل التربة	٢٥٩
في تساوى العائض والنفساء في الحكم	٢٥٧	في تداخل الاعمال	٢٦١
« في أحكام الاموات »		الركن الثالث « في التيمم »	
في الاحتضار	٢٥٨	في حكم طاقه الطهورين	٢٧٩
في التجهيز	٢٦٢	في أحكام التيمم	٢٩٥
في أحكام الميت	٢٦٤	في أحكام الجيرة	٤٠٨
في استحباب الوضوء	٢٦٨	الركن الرابع « في الجاسات »	
في تسهيل الميت تحت السقف	٢٧٥	في كراهة القفاد	٢٧٧
في كراهة القفاد	٢٧٧	في قطع الكف	٢٨١
في سنن التكفين	٢٨٢	في سنن التكبير	٢٨٢
في محل الجريدتين	٢٨٧	في كراهة الركون في التشيع	٢٩٤
في كراهة الركون في التشيع	٢٩٤	في حر البر	٢٩٥
في حر البر	٢٩٥	في التلقين	٢٩٩
في التلقين	٢٩٩	في سنن التدفين	٣٠٢
في سنن التدفين	٣٠٢	في مكروهات التدفين	٣٠٤
في مكروهات التدفين	٣٠٤	في أحكام الشهيد	٣٠٩
في أحكام الشهيد	٣٠٩	في تسهيل السقط	٣١٩
في تسهيل السقط	٣١٩	في اعتبار المائلة	٣٢٣
في اعتبار المائلة	٣٢٣	في استحباب التعزية للميت	٣٤١
في استحباب التعزية للميت	٣٤١	في من وجب قتله	٣٤٧
في من وجب قتله	٣٤٧	في حكم الجلود	٤٦٣



سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ذي القوة الباهرة ، والسطوة القاهرة ، والعمدة العامرة ، والرحمة الوافرة ، المرتفع عن تمثيل الخواطر المحاطرة ، وتحصيل الواطر الكاطرة ، المنعم بارسال الرسل المتواترة لأرشاد العطن الحايرة ، واحمد العن الثابرة ، أحمدته حمداً تقبل له المساعي البائرة ، وتقل معه الدواهي الفائرة ، وترحم به الأتوف البائرة ، وتحسم به الدوائر الدائرة ، وأشهد أن لا اله الا الله شهادة أستدفع بها الأهوال الفائرة ، وأسترفع بها الأعمال الفائرة ، وصلى الله على صاحب الدعوة الطاهرة ، والمة السائرة ، سيدنا « محمد » ذي الاعراف الفائرة ، والأخلاق الطاهرة ، وعلى ذريته الأنجم الزاهرة ، والجار الراخرة ، صلوة تغرق الحجب السائرة وتسق الأعداد الفائرة .

وبعد : فان القواعد العقلية ، والشواهد القلية ، قاضية بأن أتم الأسباب معتصماً ، وأهمها متمسكاً وملتزمأ ، استعمال قوئي النظر والعمل ، هذه لتحصيل سعادة المعاد ، وتلك لتحصيل العقائد من تطرق وجوه الفساد .

ولما لم يكن كل عمل موصلاً ولاكل نظر محصلاً افتقر الإنسان الى مرشد ليسلك بتوفيقه جادة الصواب ، ويأمن بتثقيفه الوقوع في مادة الاضطراب ، فأوجبت الحكمة نصب نبي يتلقى الآداب الشرعية عن وحي الهي ، ثم يؤيد بالعجز الحق

الدال على الصدق، فيلتقي بالقول أو امره ونواهي، ويدعى بالتسليم لما يسنه ويقرره.
ولم قصت الحكمة بالعدم، وأوجبت فناء الأمم، لزم أن يوعر ما لقى من
أحكامه، ولتقى أقسامه إلى أئمة يوبسون ماله ويقومون مقامه، يحفظون ما أودعه
ويؤدون ما شرعه، لا تعلق بهم عوارض الالتباس ولا يستدوون السى استحسان ولا
قياس ليوثق بما يؤخذ عنهم كما قال الله سبحانه: ﴿لعلهم الذين يستنبطونه منهم﴾^(١).
ولما كانت الحوادث قد تفرض والموانع قد تعرض، مدب الله سبحانه إلى
التعق، بقى لئله الغافلون ويهتم المهملون: ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة
ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾^(٢) وقال رسول
الله ﷺ: «طلب العلم فريضة»^(٣) وقال علي عليه السلام: «العلم محزون عند أهله وقد امرتم
بطلبه منهم»^(٤) وقال جعفر بن محمد «لو علم الناس ما في طلب العلم لطلبوه ولو
بسك المهج وحوص اللجج»^(٥) لكن لم يبدل لكل طالب ولا تيسر لكل راغب بل
خص به من رشدت خلایفه، وحمدت طرايقه تعظيماً لقدره، ونفخياً لامره، وصوناً
لسره، فقال سبحانه: تسبها وتدكيراً ﴿يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة
فقد أوتي خيراً كثيراً﴾^(٦) فلهذا كان الغهاء أعظم الناس أقداراً، وأكرمهم آثاراً،
وأظهرهم اسراراً، وأظهرهم ذكراً وانتشاراً، وأكثرهم أتباعاً وأنصاراً، لا يضرهم
خذلان الخادلين، ولا ينقص منهم اغراض الجاهلين، بل صحبتهم طاعة، ولرفقتهم اضاعة.

(١) النساء: ٨٣.

(٢) التوبة: ١٢٢.

(٣) الكافي ج ١ كتاب فضل العلم ص ٣٦.

(٤) الكافي ج ١ كتاب فضل العلم ص ٣٥.

(٥) بحار الانوار ج ١ ص ١٧٧ طبع حديث.

(٦) البقرة: ٢٦٩.

قال أمير المؤمنين عليه السلام لولده محمد رضي الله عنه: «تعق في الدين، ود الفقهاء ورثة الأنبياء»^(١) و طالب العلم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض، حتى يطير في جوار السماء، والحيوت في البحر، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى به وقال الصادق عليه السلام: «الأنبياء حصون، والعلماء سادة»^(٢) وقد حص الله طائفاً باقتناء اصدق، واتساع الحق، لتلقي الأحكام عن رؤساء أهل البيت، فهم معتمدون على التحقيق، مستندون إلى الذكر الوثيق، لا يلوون على قائل بظنه، شارع برأيه، يقول على الله ما لا يعلم، ويعتني بالوهم، وساء ما يتوهم، ولما تعددت التبعية، وظهرت البدع، وأقسام كل فريق رأساً، يفتدون ببدعته، ويتعدون بشرعته، وجب أن ينشر أهل الحق ما علموه، ويظهروا ما كتموه، قال السي عليه السلام: «إذا ظهرت البدع في امتي، فليظهر العالم علمه، فمن لم يعمل فعله لعنة الله»^(٣).

ولما كانت الكتابة مناط المهمل، ورناط العلم، وصراط العصمة من الوهم، كما قال جعفر بن محمد: «اكتبوا فانكم لا تحفظون حتى تكتسوا»^(٤) وقال للمفصل: «اكتب، وبث كتبك في أخوانك، فانه يأتي على الناس زمان، لا يأنسون إلا بالكتب»^(٥) أحببت أن أكتب دسوراً يجمع اصول المسائل وأوائل الدلائل أذكر فيه خلاف الأعيان من فقهاءنا، ومعتمد الفصلاء من علمائنا، وألحق بكل مسألة من الشروع ما يمكن اثباته بالحجة، ومباينه إلى المحجة، فقطعت الحوادث عن ذلك القصد، وسمعت الكوارب ورود ذلك الورد، حتى اعق لنا احصار كتاب الشرائع بالمختصر

(١) بهار الانوار ح ١ ص ٢١٦ طبع حديث .

(٢) الكافي ح ١ كتاب فضل العلم ص ٣٩ ح ٥ (مع تنادت يسير)

(٣) الكافي ح ١ كتاب فضل العلم ص ٧٠ .

(٤) الكافي ح ١ كتاب فضل العلم ص ٦٦ ح ٩ .

(٥) الكافي ح ١ كتاب فضل العلم ص ٦٧ ح ١١ (مع غاوب) .

النافع، فذلك كثير من معانيه لشده اختصاره، واشتبهت مقاصده لعد أحواره، وحر كني ذلك لشرح مشتمل على تحرير مسائله وتقرير دلائله .

هذا والمواضع حاجره، والاسباب عاجرة، حتى ورد أمر المصاحب الأعظم، وابي النعم، عياث الأمم، سلطان صدور العرب والمعجم، العالم العادل، المخصوص بمرايل المصائل والمواصل، مقرر قواعد الإيمان بسيرته العادلة، ومدمر دعائم الطغيان بسطوته الهائلة، جابر المباد، وقاهر العناد بهاء الملة والدين، عماد الإسلام والمسلمين «محمد ابن المولى» صاحب ديوان الممالك، باسط العدل في الاقطار والممالك، شمس لملة والدين، ناصر الإسلام والمسلمين، كاسر الملحدين والمشركين، والحسب السني «محمد بن محمد الحويضي» أعز الله بصرهما، وأبعد في الافاق أمرهما، ولا زال أمر الدين بيبامن دولتهما منتظماً، وشمله بمحاسن إيمانتهما ملتصقاً، ان أمضى على ذلك شارحاً مبادئه، موضعاً مشكله، كاشفاً وجوهه وعمله، فقويت الزينة بعد فتورها، ولدت الهممة بعد نفورها، امتثالا لأوامره العالمة، واتباعاً لمراسمه السامية، وجعلته مشتملاً على اصول المسائل وهروعه، محتوياً على تقسيمها وتنويعها، وخدمتها لحرارة المعظمة الهائية، عمراً معاهد الإسلام بعبارة معدها، ومهد قواعد نهيد قواعدها، ولارا التمهيد حروسة الجوانب، محفوفة من الموايل والوايب، ليكون لها الكفا أجراً لا تنعاج به، ويستمر شكر المتشاعلين بسببه على توالي الاحقاب وتعاقب الاعقاب، ويكون مدكراً لي عند وصوله الى مقامه السيف، وتشريفه بطره الشريف، وأدنى سؤال الله تعالى الامداد باعانه والاسعاد على طاعته والارشاد في بدو الامر وحانته، وقبل الشروع أقدم مقدمة يشتمل فصولاً :

الفصل الاول

١ في وصايا نافعة ١

لكي تملك للسجدة، لتسلم من الرياء والمراء وببحثك لاصابة الحق، لتخلص عن فواطم لاهوية ومآلف السوء، وأكثر التطلع على الأقوال لتطهر بمرايا الاحتمال، واستقص البحث عن مسد المسائل لتكون على بصيرة فيما تنحيره، وعليك بالحيطة وبه أربط لعلم، وأضبط للمهم، وداوم البحث يعطك استعداداً لتلقي النتائج، بطريقة بالعمل، واحتر المباحث الصالح لتستفيد من خلفه ما يصير لك سحبة .

ثم اوصيك ايها « والحشوية » من المتفهمة والمقلدة منهم ، فرسا حاد عوك ليجذبوك الى جهلهم، واسما يريدون جبر مقالاتهم وستر صلاتهم، ولا يغرك لو قال الحق لائح ، فلا ارتياب والطريق واضح فقيم الاسهاب فانه لا يصعب أن تحييه بأن كل ممكن أن يعلم يصلح أن يوصف بالوضوح وان دق طريقه وشق تحقيقه، وليس اطلاق الوضوح عليه موجاً بالعمل ، فأبت اذا اعترت خلاف الفصل في المسائل الفقهية ، ذلك على صعوبة الطفر الابعد بحث ومطر ، فيتحقق انه دلتس في هارته ، وليتس في اشارته زيادة تحقيق : ان في الناس المستعد معه لشهوته ، المستغرق وقته في أهويته مع اذاره الاشهار بآثار الابرار ، واختياره الانعام ، بسير الاحبار، اما لان ذلك في جلته، او لانه وسيلة الى حطام عافلته ، فبشر هذان الحلقات نفاقاً عربرباً وحرصاً على الرياسة الدبية طبعياً ، فادا ظهرت لغيره فصيلة عليه خشى غلة المراحم ، ومناصه المقاوم ، ثم يمنعه بفاقه من المكافحة ، فيرسل القدح في ذي الماصحة ، ويقول لو قال كذا ، لكان أقوم ، لو لم يقل كذا ، لكن أسلم، موهما انه اوضح كلاماً وأرجح مقاماً، فادا طهرت بمثله، فليشملك الاستعادة بالله من بليته عن الاشتغال باجابه ، فانه شر الرجال، وأضر على الامة من الدجال، كأبي بكثير ممن يستحل

هذا الفن يقف على شيء من مقاصد هذا الكتاب فيستشككه، ويحمل فكره فيه فلا يحصله، فعرفه بذهنه الجامد على التأويل المعاسد، ويدعو الى متابعتها لظنه الاصابة، فهو كما قيل أساء سمعاً فأساء احابة وعطك بامعان النظر فيما يقال، مسرعاً وسعك في درء الاحتمال، ودا تعين لك الوجه هناك فقل، والا فاعتصم بالتوقف، فانه ساحل الهلكة.

تقعة : انك في حال فتواك مخبر عن ربك وباطق بلسان شرعه، فما أسعدك ان أخذت بالجزم، وما أحبك ان بيت على الوهم، فاجعل فهمك تلقاء قوله تعالى : ﴿ وان تقولوا على الله ما لا تفعلون ﴾^(١) وانظر الى قوله تعالى : ﴿ قل أرايتم ما أنزل الله لكم من ورق فجمعتهم منه حراماً وحلالاً قل الله أذن لكم أم على الله تفترون ﴾^(٢) وتفتن كيف قسم مستند الحكم الى القسمين، فما لم يتحقق الاذن، فأت مفتراً.

الفصل الثاني

[في أن مذهب أهل البيت (عليهم السلام) متعين الاتباع]

يدل على ذلك : النقل ، والعقل ، اما النقل : فمعه قوله تعالى : ﴿ انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً ﴾^(٣) وقد روى أبو سعيد الخدري، وشهر بن حوشب ، عن أم سلمة ، انها قالت : « نزلت في بيتي وفيه علي ، وفاطمة ، والحسن ، والحسين ، عليهم السلام فأحد رسول الله ﷺ عباده فجعلهم بها، ثم قال : هؤلاء، أهل بيتي ، أذهب الله عنهم الرجس ، وطهرهم تطهيراً ، فقلت : يا رسول الله ﷺ

(١) الاعراف : ٢٣ .

(٢) يونس : ٥٩ .

(٣) الاحزاب : ٣٣ .

ألمت من أهل البيت ؟ فقال : أنك على خير ^(١) .

وعن ابن عباس : «أما نزلت في علي، وفاطمة، والحسن، والحسين ^(٢)»
لا يقال : المراد بها النساء ، لأن صدر الآية ، وعجزها ، ذال عليهن . لانا نقول : لا
يلزم من ذلك ، ارادة النساء ، لأن الكتابة صريحة في التذكير ، وليس بعد أن يخرج
من معناه الى غيره ، ثم يعود اليه ، كما قال ابن عباس : قول القرآن بابك أعني
واسمي يا جارة ، ومع انتفاء الرجس ، يكون ما أفتوا به حقاً ، لأن الرجس يقع
على كل ما يكره .

ومنه قول النبي ﷺ : « في كل خلف من امتي عدل من أهل بيتي يعني من
هذا الدين تحريف العالمين وانتحال المسطليين ، وإن أئمتكم وقودكم الى الله عز وجل
فانظروا من توقدون في دينكم ^(٣) » .

وقوله ﷺ : « مثل أهل بيتي ، كمثل نجوم السماء ، وهم أمام لاهل الارض ،
كما أن النجوم أمام لاهل السماء ، فإذا ذهبت النجوم ، طويت السماء ، وإذا ذهب
أهل بيتي ، خربت الارض ، وهلك المباد ^(٤) » وقوله ﷺ : « أمي تارك فيكم الثقلين ،
ما ان تمسكنم بهما لن تفصلا ، كتاب الله ، وعترتي أهل بيتي ، وانهما لن يفترقا ، حتى
يردا علي الحوض ^(٥) » .

(١) احقاق الحق ج ٢ ص ٥١٤ ، نقله من ذخائر الضي لحافظ النقبه محب الدين
أحمد بن عبدالله طبري . وص ٥٢١ .

(٢) احقاق الحق ج ١٤ ص ٥٣ ، نقله من ترتيب الايات لحافظ الحسين بن الحكم
المجبري .

(٣) رواه اثبات الهداة للحر العاملي ج ١ من ذخائر الضي (ص ١٧ ط قاهره) مع
تفاوت يسير .

(٤) احقاق الحق ج ٩ ص ٣٠٢ ، نقله من كتب أهل السنة في عبارات مختلفة

(٥) راجع الى كتاب احقاق الحق ص ٣٠٩ الى ٣٧٥ .

وقوله : « يا علي الامامة فيكم ، والهداية منكم » ^(١) وقوله ﷺ : « من أهل بيتي اثني عشر نقيباً نجباء ، محدثون ، مفهمون ، آخرون ، القائم بالحق ﷺ » ^(٢) وقوله ﷺ : « ان الله تعالى اختار من الايام يوم الجمعة ، ومن الشهور شهر رمضان ، ومن الليالي ليلة القدر ، واختار من الناس الانبياء ، واختار من الانبياء الرسل ، واختارني من الرسل ، واختار مني علياً ، واختار من علي الحسن ، والحسين ، واختار من الحسن الاوصياء ، وهم تسعة من ولده ، يتبعون عن هذا الدين تحريف العالمين ، وانتهال المبطلين ، وتأويل الحاهلين » ^(٣) .

وروى سليم بن قيس قال : « سمعت عبدالله بن جعفر بن أبيطالب ، يقول : كنا عند معاوية ، والحسن ، والحسين ، وابن عباس ، وعمر بن أبي سلمة ، واسامة ابن زيد ، فذكر كل منهم ما جرى بينهم وبينه ، وانه قال لمعاوية : اي سمعت رسول الله ﷺ يقول : اي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، ثم احيى علي بن أبيطالب أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فاذا استشهد فامه الحسن أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، ثم الحسين أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فاذا استشهد فعلي بن الحسين أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، وستدركه باعلي ، ثم ابي محمد بن علي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، وستدركه يد حسين ، ثم تكلمة اثني عشر اماماً ، تسعة من ولد الحسين » قال عبدالله بن جعفر : « فاستشهدت الحسن ، والحسين ، وعبدالله بن العباس ، وعمر بن أبي سلمة ، واسامة بن زيد ، وشهدوا بذلك » ^(٤) ووراء هذه الاخبار أصعافها ، دالة على اختصاص أهل البيت بالمزية الموجهة للاتباع .

(١) (٢) (٣) لم توجد .

(٤) كتاب سليم بن قيس الهلالي ج ٣ ص ٢٦ .

لا يقل هذه الاحبار آحاد وهي لا توجب العلم ، ولو سلمت لكان أهل البيت
اشاره الى أهل العاء ، دون الباقي من معمدون قوله ، لانا نحيب عن الاول ثبوتها
و كانت آحاداً ، لكنها اذا انضمت الى ما نقله الامام في هذا المعنى لمع اليقين .
والا فأي عذر يجوز أن يجمع هذا اللحم الغبير على اختلاف مثل هذه الاحبار
وأصنافها مما يملأ الصحف . هذا ، مما لا نظره محصل .

ولو سلمنا انها آحاد ، لكن الناس بين امامي ، ومحالف له . وكل محالف
فاما يعتمد على فتوى قايس عامل باحبار الاحاد . ثبت بها الاحكام الشرعية ، وقد
أجمع الناس الا من لا عزة به أن الحرأرجح من القياس في العمل ، فحينئذ يجب
اعتماد فتوى هؤلاء السادة ، لان الاحبار الدالة على وجوب متابعتهم أقوى من الاحبار
التي يسي عنها علماء الجمهور مداهم . واما قوله : ان أهل البيت هم أهل العاء
خاصة دون من بعدهم ، فيضعف بقوله **«ثُمَّ لَا يَخْلُفُ»** وبهما لم يفرق حتى يسردا على
الحوض **« (١) »** .

ولو قيل : فلم لا يكون الائمة المنابر اليهم من أهل البيت عبر من استندتم
الى فتواه ، قلنا : يشهد لمن استندنا اليه اتساع مداراه ، ووجود مبادئه المستعقوب
عنده دون كل من تعرض لذلك من الذرية ، يعلم ذلك اضطراراً عند الوقوف على
سيرهم .

واما العقل : فوجوه :

الوجه الاول : ما انتشر عنهم من العلوم الغنية ، والاصولية ، والتفسيرية ،
منصفاً الى غيرها من العلوم ، كالبحوث ، والطب ، فان علماً **«ثُمَّ لَا يَخْلُفُ»** استند اليه كل فصل ،
وفتقرت اليه الصحابة في الحوادث ، ولم يعتقر الى أحد ، وكذا كل واحد من الائمة
حتى ان محمد بن علي **«ثُمَّ لَا يَخْلُفُ»** لاتساع علمه وانتشاره سمّي سائر ائمه ، ولم يكر

(١) راجع الى كتاب احقاق الحق ص ٣٠٩ الى ٣٢٥ .

تسميته مكر، بل انهم شهدوا انه وقع موقعه وحل محله ، وكذا الحال في جمعهم من محمد ﷺ ، فانه اشرعته من العلوم الجمّة ما بهر به العقول ، حتى غلا فيه جماعه وأخرجوه الى حد الالهية .

وروى عنه من الرجال ما يقارب أربعة آلاف رجل ، وبرز بتعليمه من الفقهاء الافاضل حم غير كردارة بن أعين ، وأحويه : بكير، وحمران ، وجميل بن دراج ، ومحمد بن مسلم ، وبريد بن معاوية ، والهشامين ، وأبي بصير ، وعبدالله ، ومحمد وعمران الحلبيين ، وعبدالله بن سنان ، وأبي الصباح الكناني ، وغيرهم من أعيان الفضلاء كتب من أجوبة مسائله أربعمئة مصنف سموها « اصولا » وكذا كل واحد منهم صلوات الله عليهم لم يرسل أحد منهم فتردد ولا تلثم ، ولا استشكل سؤالا ولا صول في جواب على مساعد ولا مباحث ، مع انهم لم يشاهدوا مختلفين الى معلم ولا ادعا ذلك عليهم مدح من أوليائهم ولا أهداتهم ، بل كل منهم يسند عن آبائه عن رسول الله ﷺ وهذا من أقوى الحجج على اختصاصهم بالمزية القاضية بأنها خاصة من الله وممجة امتاروا بها من الخلق .

الوجه الثاني : ما ظهر عنهم من المعجزات التي ملأ بها المحدثون الكتب من الانصار بالمغيبات ، والطبع في الحصى وغيره ، وذكر ذلك مفصلا يفتر الى كتاب معرد ، فمن أراد فليراجع الكتب المختصة به .

الوجه الثالث : اتفاق الناس بأجمعهم على طهارة أئمتنا ﷺ ، وشرف اصولهم ، وطلوع عدالتهم ، وبرائتهم ما يشين منهم نسباً أو نسباً أو خلقاً ، وقصور اللسنة عن القدح فيهم مع اعراض ولات أزمته عنهم ، وإيثارهم الغض منهم ، والتعريض للوقعة فيهم بالصلاة الواقعة ، فلولا انهم من صفات الكمال الى حد يقصر عنه اللسان عن القدح فيهم وتحقق كذب الطاعن عليهم لما استمر لهم ذلك . ثم هم مع هذه الاخلاق الطاهرة ، والعدالة الظاهرة ، يصوبون الامامية في الاخذ عنهم والعمل

معتوبهم ، ويعيبون على غيرهم ممن أفتى باحتجاده وقال برأيه . وسمعون من يأخذ
 عنه ويستحقون رأيه ويسوونه الى الضلال ، يعلم ذلك منهم علماً ضرورياً صادراً
 عن النقل المتواتر ، فلو كان يسوع لميرهم ما ساع لهم لما عابوا ، لمكان ما سلسل
 من اتفاق المسلمين على عدالتهم وصلاحتهم ، ولأن الاتفاق على عدلتهم والشك
 في عدالة من سواهم من فقهاء العامة يوجب العمل بقولهم صلوات الله عليهم ، ويصح
 من العمل بمقتضى غيرهم من أرباب الاجتهادات . وهذه الطرق التي ذكرناها ،
 هي على تقدير ان نعرض عند الاستدلال بما حصهم الله به من وجوب الدعاء ،
 واختارهم له من الامامة ، وميرهم به من العصمة التي أوصحها طرقها هي لكتب
 الكلامية ، وحققها علماءنا وتقدير أن تملك تلك الطرق فان تستفي عن جميع ،
 أوردناه .

وقد قال بعض من لا معرفة له : ان الجواد صلوات الله عليه تلمذ لابي أكنم ،
 وهو جهل بمنزلة الجواد صلوات الله عليه وقلة اطلاع على ما ورد عنه من علم
 الجهم ، وما اشتهر من أجوبته عن مسائل الامامة بما يدل على الاعوجاج ، وقد كان
 من تلامذته وأشياعه القائلين بامامته من لا يرتضي أن يكون ابن أكنم تلميذاً له .
 كالحسين بن سعيد ، وأخيه الحسن ، ومحمد بن أبي بصير البرقي ، وأحمد بن
 محمد بن خالد البرقي ، وشاذان بن الفضل القمي ، وأيوب بن روح بن دراح ، وأحمد
 ابن محمد بن عيسى وغيرهم ممن بطول تعدادهم ، وكنيتهم الآن مقولة بين الأصحاب
 دالة على لعن الغرير ، فهل يستعبر دون تحصيل أن يعتقد في هؤلاء لمصلاة اتحادهم
 تلميذاً لابن أكنم اماماً يعتقدون عصمته ، وفرص طاعته ، هذا ما لا يعتقدوه وبصير

الفصل الثالث

[في مستند الاحكام]

وهي عندنا خمسة: الكتاب، والسنة، والاحكام، ودليل العقل، والاستصحاب.

أما الكتاب : فادلته القسمان : النص ، والظاهر ، و « النص » ما دل على المراد منه من غير احتمال ، وفي مقابلة «المجمل» وقد يتفق اللفظ الواحد أن يكون نصاً مجملاً باعتبارين ، فان قوله تعالى ﴿ يترخص بأعضهن ثلثة قسوء ﴾ (١) نص باعتبار الاعتداد ، مجمل باعتبار ما يعتد به . واما « الظاهر » فهو اللفظ الدال على أحد احتمالاته دلالة راححة ، ولا ينفي معها الاحتمال، وفي مقابلته «المأول» والظاهر أنواع : أحدها : ما كان راجحاً بحسب العرف كدلالة العاطف على المضافة . الثاني : ما كان راجحاً بحسب السرع ، كدلالة لفظ الصوم على الامساك عن المعطرات ، وهذا لا يكون نصين باعتبار الشرع والعرف ، الا ان احتمال ارادة الوضوح لم تستف انتفاءً يقينياً . الثالث : « المطلق » وهو اللفظ الدال على الماهية ، فهو في دلالة على تعلق الحكم بها لا يقيد بمصمم دلالة طاهرة . الرابع : « العام » وهو الدال على اثنين فصاعداً من غير حصر ، فانه في دلالة على اسباب الاشخاص طاهر لا قاطع ، اما «المأول» فهو اللفظ الذي يراد به المعنى المرحوح من محتملاته ، كقوله تعالى : ﴿ وبقي وجه ربك ﴾ (٢) .

وأما السنة : فثلاثه : قول ، وفعل ، واقرار . أما القول : ففيه الاقسام المتقدمة وأما الافعال : فان وقع بياً تسع المعين في وجوه وبدنه واناحت ، وان فعله ابتداء فلا حجة فيه الا أن يعلم الوجه الذي وقع عليه فتجب المتابعة . واما ما أقره لسي

(١) البقرة : ٢٢٨ .

(٢) الرحمن : ٢٧ .

عليه السلام . وبه يدل على الحوار ، لأنه ﷺ لا يقر منكراً ، سواء فعل بحضرته أو لا بحضرته مما يعلم أنه ﷺ علمه ولم ينكره . وأما ما ندر فلا حجة فيه ، كما روي أن بعض الصحابة قال : كما يجمع ويكمل على عهد رسول الله ﷺ فلا يغفل ، لحوار أن يحصى فعل ذلك على النبي ﷺ ولا يكون سكوتة عنه دليلاً على جواره لا يبق قول الصديقي : (كذب) دليل على عمل الصحابة أو أكثرهم ، فلا يحصى ذلك عن لرسول ، لأن يسمع عن منه أو عن جماعة يمكن أن يحصى حالهم على النبي ﷺ . ثم السنة إما متواترة ، وهي ما حصل معها العلم القطعي باستحالة التواطؤ وحر واحد : وهو ما لم يبلغ ذلك ، مسداً كان وهو ما اتصل المحضرون به إلى المخبر . أو مراسلاً ، وهو ما لم يتصل بسده . فالمتواتر حجة لإفادته البقيا ، وكذا ما أجمع على العمل به ، وما أجمع الأصحاب على اطراحه فلا حجة فيه .

مسئلة : فرط « الحشوية » في العمل بحر الواحد حتى انفادوا لكل بحر ، وما بطنوا ما تحته من النافض ، فإن من حملة الاخبار قول النبي ﷺ : « سنكثر بعدي القالة علي » ' أو قول الصادق عليه السلام : « ان لكل رجل ما رجل يكذب عليه » . واقصر بعض عن هذا الاغراط فقال : كل سلب السد يعمل به ، وما هم ان الكذب قد يلحق ، والصدق قد يصدق ، ولم ينبه ان ذلك طعن في علماء الشيعة وقدح في المذهب ، د لا مصعب الا وهو قد يعمل بخبر المجروح كما يعمل بحبر لواحد المعدل . وفرط آخرون في طرف رد الحر حتى أحال استعماله عقلاً وبقلاً ، واقتصر آخرون فلم يروا العقل مانعاً ، لكن الشرع لم يأت في العمل به ، وكل هذه الاقوال معروفة عن السن ، والتوسط أصوب ، فما قلله الأصحاب أو دلت القرائن على صحته عمل به ، وما أعرض الأصحاب عنه أو شد ، بحسب اطراحه لوجهه :

أحدها - ان مع خلوه من السر به يكون حوار صدقه مساوياً لحوار كذبه ولا يشك الشرع بما يحتمل الكذب .

ثاني - اما أن يصد الظن اولاً يصد ، وعلى التقديرين لا يعمل به ، اما بتقدير عدم الافرقة ومتى عليه ، اما بتقدير افادة الظن فمن وجوه : أحدها - قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْبُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾^(١) . الثاني - قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يَكُونُ مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً ﴾^(٢) . الثالث - قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾^(٣) .

الثالث - به ان حص دليلاً عاماً كان عدولاً عن متيقن الى مظلون ، وان نقل عن حكم الاصل كان عسراً وصرراً وهو متيقن بالدليل ، ولو قيل : هو مفيد للظن فعمل به تعصب من الصرر المظلون . مما افادته الظن ، لقوله ﴿ فَتَعَفَى ﴾ : « يستكثر عدي القالة علي فاذا جاءكم شيء حديث ، فاعرضوه على كتاب الله العزيز فان وافقه فاعملوا به ، والا فردوه » وخبره مصداق فلا خبر من هذا القبيل الا ويحتمل أن يكون من لقبيل المكذوب ، لا يقال : هذا خبر واحد . لانا نقول : اذا كان الخبر حجة فهذا أحد الاخبار ، وان لم يكن حجة فقد بطل الجميع . ولا يقال : الامامية عاملة بالاحبار وعملها حجة . لانا نمنع ذلك ، فان أكثرهم يرد الجبر بأنه واحد وبأنه شاذ ، ولولا سنادهم مع الاخبار الى وجه يقتضي العمل بها لكان عملهم اقتراحاً ، وهذا لا يظن بالمرقة الناحية ، واما انه مع عدم الظفر بالطاعن والمخالف لمضمونه يعمل به ، ولأن مع عدم الوقوف على الطاعن والمخالف له يتيقن انه حق ، لاستحالة له لأصحاب على القول بالنقل وخفاء الحق بينهم ، واما مسمع القرائن فلا أنها مبررة ، كون دانه على مضمون الحديث ويراد بالاحتجاج به التأكيد

(١) الآية ٣٦

(٢) يونس ٣٦ .

(٣) البقرة ١٦٩ .

ولا يقال : لو لم يكن حرام الواحد حجه لما نقل . لا بما ينقص ذلك دليل حرام من عرف
فسقه وكفره . ومن قدى بوضع الاحبار ورمي بالعبث ، وبالاخبار التي استدلووا بها
في دعوت العنصرة كالنوحى والعدل ، والحوادث في الكل واحد

واما الاجماع . فعدنا هو حجة باصمام « المعصوم » ولو خلا المائة من
فنهش . عن قوله لما كان حجه . ولو حصل في اثنين لكان قولهما حجة لا باعتبار
اتفاقهما بل باعتبار قوله ^(١) . فلا تغر اذا من يتحكم مدعي الاجماع باتفاق الخمسة
والعشرة من الاصحاب مع جهالة قول الناقس الامع العلم النظمي بدحول الامم
في الخمسة ، ولعرض صوراً ثلاثة : احديها - ان يسي جماعة ثم لا يعلم من الذين
مخالفاً ولو جه . به ليس حجة لا كما لا يعلم مخالفاً لا يعلم ان لا مخالف ، ومع
الحوار لا يتحقق دحول « المعصوم » في المقتنين . الثانية - ان يحتل الاصحاب
على قوتين ، فهي حوار احداث قول ثالث نردد ، لصحة انه لا يحور شرط ان يعلم
ان لا قائل منهم الا باحدهما . الثالثة - ان يفرقوا فرقتين ويعلم ان الامام ليس في
احدهما ويجهل لآخرى ، فعين الحق مع المحبولة ، وهذه العروض تغفل لكن
قل ان تنق .

واما دليل العقل : فسمان : أحدهما ما يتوقف فيه على الخطأ وهو ثلاثة:
الاول لحن لخطأ كقوله : « اصرب معصاك الحجر فانفجرت »^(٢) اراد فصرب الثاني
فيجوز الخطأ : وهو ما دل عليه التبيه كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْلُ لَهُمَا زُفَ ۝١٠٠ ۝١٠١ ۝١٠٢ ۝١٠٣ ۝١٠٤ ۝١٠٥ ۝١٠٦ ۝١٠٧ ۝١٠٨ ۝١٠٩ ۝١١٠ ۝١١١ ۝١١٢ ۝١١٣ ۝١١٤ ۝١١٥ ۝١١٦ ۝١١٧ ۝١١٨ ۝١١٩ ۝١٢٠ ۝١٢١ ۝١٢٢ ۝١٢٣ ۝١٢٤ ۝١٢٥ ۝١٢٦ ۝١٢٧ ۝١٢٨ ۝١٢٩ ۝١٣٠ ۝١٣١ ۝١٣٢ ۝١٣٣ ۝١٣٤ ۝١٣٥ ۝١٣٦ ۝١٣٧ ۝١٣٨ ۝١٣٩ ۝١٤٠ ۝١٤١ ۝١٤٢ ۝١٤٣ ۝١٤٤ ۝١٤٥ ۝١٤٦ ۝١٤٧ ۝١٤٨ ۝١٤٩ ۝١٥٠ ۝١٥١ ۝١٥٢ ۝١٥٣ ۝١٥٤ ۝١٥٥ ۝١٥٦ ۝١٥٧ ۝١٥٨ ۝١٥٩ ۝١٦٠ ۝١٦١ ۝١٦٢ ۝١٦٣ ۝١٦٤ ۝١٦٥ ۝١٦٦ ۝١٦٧ ۝١٦٨ ۝١٦٩ ۝١٧٠ ۝١٧١ ۝١٧٢ ۝١٧٣ ۝١٧٤ ۝١٧٥ ۝١٧٦ ۝١٧٧ ۝١٧٨ ۝١٧٩ ۝١٨٠ ۝١٨١ ۝١٨٢ ۝١٨٣ ۝١٨٤ ۝١٨٥ ۝١٨٦ ۝١٨٧ ۝١٨٨ ۝١٨٩ ۝١٩٠ ۝١٩١ ۝١٩٢ ۝١٩٣ ۝١٩٤ ۝١٩٥ ۝١٩٦ ۝١٩٧ ۝١٩٨ ۝١٩٩ ۝٢٠٠ ۝٢٠١ ۝٢٠٢ ۝٢٠٣ ۝٢٠٤ ۝٢٠٥ ۝٢٠٦ ۝٢٠٧ ۝٢٠٨ ۝٢٠٩ ۝٢١٠ ۝٢١١ ۝٢١٢ ۝٢١٣ ۝٢١٤ ۝٢١٥ ۝٢١٦ ۝٢١٧ ۝٢١٨ ۝٢١٩ ۝٢٢٠ ۝٢٢١ ۝٢٢٢ ۝٢٢٣ ۝٢٢٤ ۝٢٢٥ ۝٢٢٦ ۝٢٢٧ ۝٢٢٨ ۝٢٢٩ ۝٢٣٠ ۝٢٣١ ۝٢٣٢ ۝٢٣٣ ۝٢٣٤ ۝٢٣٥ ۝٢٣٦ ۝٢٣٧ ۝٢٣٨ ۝٢٣٩ ۝٢٤٠ ۝٢٤١ ۝٢٤٢ ۝٢٤٣ ۝٢٤٤ ۝٢٤٥ ۝٢٤٦ ۝٢٤٧ ۝٢٤٨ ۝٢٤٩ ۝٢٥٠ ۝٢٥١ ۝٢٥٢ ۝٢٥٣ ۝٢٥٤ ۝٢٥٥ ۝٢٥٦ ۝٢٥٧ ۝٢٥٨ ۝٢٥٩ ۝٢٦٠ ۝٢٦١ ۝٢٦٢ ۝٢٦٣ ۝٢٦٤ ۝٢٦٥ ۝٢٦٦ ۝٢٦٧ ۝٢٦٨ ۝٢٦٩ ۝٢٧٠ ۝٢٧١ ۝٢٧٢ ۝٢٧٣ ۝٢٧٤ ۝٢٧٥ ۝٢٧٦ ۝٢٧٧ ۝٢٧٨ ۝٢٧٩ ۝٢٨٠ ۝٢٨١ ۝٢٨٢ ۝٢٨٣ ۝٢٨٤ ۝٢٨٥ ۝٢٨٦ ۝٢٨٧ ۝٢٨٨ ۝٢٨٩ ۝٢٩٠ ۝٢٩١ ۝٢٩٢ ۝٢٩٣ ۝٢٩٤ ۝٢٩٥ ۝٢٩٦ ۝٢٩٧ ۝٢٩٨ ۝٢٩٩ ۝٣٠٠ ۝٣٠١ ۝٣٠٢ ۝٣٠٣ ۝٣٠٤ ۝٣٠٥ ۝٣٠٦ ۝٣٠٧ ۝٣٠٨ ۝٣٠٩ ۝٣١٠ ۝٣١١ ۝٣١٢ ۝٣١٣ ۝٣١٤ ۝٣١٥ ۝٣١٦ ۝٣١٧ ۝٣١٨ ۝٣١٩ ۝٣٢٠ ۝٣٢١ ۝٣٢٢ ۝٣٢٣ ۝٣٢٤ ۝٣٢٥ ۝٣٢٦ ۝٣٢٧ ۝٣٢٨ ۝٣٢٩ ۝٣٣٠ ۝٣٣١ ۝٣٣٢ ۝٣٣٣ ۝٣٣٤ ۝٣٣٥ ۝٣٣٦ ۝٣٣٧ ۝٣٣٨ ۝٣٣٩ ۝٣٤٠ ۝٣٤١ ۝٣٤٢ ۝٣٤٣ ۝٣٤٤ ۝٣٤٥ ۝٣٤٦ ۝٣٤٧ ۝٣٤٨ ۝٣٤٩ ۝٣٥٠ ۝٣٥١ ۝٣٥٢ ۝٣٥٣ ۝٣٥٤ ۝٣٥٥ ۝٣٥٦ ۝٣٥٧ ۝٣٥٨ ۝٣٥٩ ۝٣٦٠ ۝٣٦١ ۝٣٦٢ ۝٣٦٣ ۝٣٦٤ ۝٣٦٥ ۝٣٦٦ ۝٣٦٧ ۝٣٦٨ ۝٣٦٩ ۝٣٧٠ ۝٣٧١ ۝٣٧٢ ۝٣٧٣ ۝٣٧٤ ۝٣٧٥ ۝٣٧٦ ۝٣٧٧ ۝٣٧٨ ۝٣٧٩ ۝٣٨٠ ۝٣٨١ ۝٣٨٢ ۝٣٨٣ ۝٣٨٤ ۝٣٨٥ ۝٣٨٦ ۝٣٨٧ ۝٣٨٨ ۝٣٨٩ ۝٣٩٠ ۝٣٩١ ۝٣٩٢ ۝٣٩٣ ۝٣٩٤ ۝٣٩٥ ۝٣٩٦ ۝٣٩٧ ۝٣٩٨ ۝٣٩٩ ۝٤٠٠ ۝٤٠١ ۝٤٠٢ ۝٤٠٣ ۝٤٠٤ ۝٤٠٥ ۝٤٠٦ ۝٤٠٧ ۝٤٠٨ ۝٤٠٩ ۝٤١٠ ۝٤١١ ۝٤١٢ ۝٤١٣ ۝٤١٤ ۝٤١٥ ۝٤١٦ ۝٤١٧ ۝٤١٨ ۝٤١٩ ۝٤٢٠ ۝٤٢١ ۝٤٢٢ ۝٤٢٣ ۝٤٢٤ ۝٤٢٥ ۝٤٢٦ ۝٤٢٧ ۝٤٢٨ ۝٤٢٩ ۝٤٣٠ ۝٤٣١ ۝٤٣٢ ۝٤٣٣ ۝٤٣٤ ۝٤٣٥ ۝٤٣٦ ۝٤٣٧ ۝٤٣٨ ۝٤٣٩ ۝٤٤٠ ۝٤٤١ ۝٤٤٢ ۝٤٤٣ ۝٤٤٤ ۝٤٤٥ ۝٤٤٦ ۝٤٤٧ ۝٤٤٨ ۝٤٤٩ ۝٤٥٠ ۝٤٥١ ۝٤٥٢ ۝٤٥٣ ۝٤٥٤ ۝٤٥٥ ۝٤٥٦ ۝٤٥٧ ۝٤٥٨ ۝٤٥٩ ۝٤٦٠ ۝٤٦١ ۝٤٦٢ ۝٤٦٣ ۝٤٦٤ ۝٤٦٥ ۝٤٦٦ ۝٤٦٧ ۝٤٦٨ ۝٤٦٩ ۝٤٧٠ ۝٤٧١ ۝٤٧٢ ۝٤٧٣ ۝٤٧٤ ۝٤٧٥ ۝٤٧٦ ۝٤٧٧ ۝٤٧٨ ۝٤٧٩ ۝٤٨٠ ۝٤٨١ ۝٤٨٢ ۝٤٨٣ ۝٤٨٤ ۝٤٨٥ ۝٤٨٦ ۝٤٨٧ ۝٤٨٨ ۝٤٨٩ ۝٤٩٠ ۝٤٩١ ۝٤٩٢ ۝٤٩٣ ۝٤٩٤ ۝٤٩٥ ۝٤٩٦ ۝٤٩٧ ۝٤٩٨ ۝٤٩٩ ۝٥٠٠ ۝٥٠١ ۝٥٠٢ ۝٥٠٣ ۝٥٠٤ ۝٥٠٥ ۝٥٠٦ ۝٥٠٧ ۝٥٠٨ ۝٥٠٩ ۝٥١٠ ۝٥١١ ۝٥١٢ ۝٥١٣ ۝٥١٤ ۝٥١٥ ۝٥١٦ ۝٥١٧ ۝٥١٨ ۝٥١٩ ۝٥٢٠ ۝٥٢١ ۝٥٢٢ ۝٥٢٣ ۝٥٢٤ ۝٥٢٥ ۝٥٢٦ ۝٥٢٧ ۝٥٢٨ ۝٥٢٩ ۝٥٣٠ ۝٥٣١ ۝٥٣٢ ۝٥٣٣ ۝٥٣٤ ۝٥٣٥ ۝٥٣٦ ۝٥٣٧ ۝٥٣٨ ۝٥٣٩ ۝٥٤٠ ۝٥٤١ ۝٥٤٢ ۝٥٤٣ ۝٥٤٤ ۝٥٤٥ ۝٥٤٦ ۝٥٤٧ ۝٥٤٨ ۝٥٤٩ ۝٥٥٠ ۝٥٥١ ۝٥٥٢ ۝٥٥٣ ۝٥٥٤ ۝٥٥٥ ۝٥٥٦ ۝٥٥٧ ۝٥٥٨ ۝٥٥٩ ۝٥٦٠ ۝٥٦١ ۝٥٦٢ ۝٥٦٣ ۝٥٦٤ ۝٥٦٥ ۝٥٦٦ ۝٥٦٧ ۝٥٦٨ ۝٥٦٩ ۝٥٧٠ ۝٥٧١ ۝٥٧٢ ۝٥٧٣ ۝٥٧٤ ۝٥٧٥ ۝٥٧٦ ۝٥٧٧ ۝٥٧٨ ۝٥٧٩ ۝٥٨٠ ۝٥٨١ ۝٥٨٢ ۝٥٨٣ ۝٥٨٤ ۝٥٨٥ ۝٥٨٦ ۝٥٨٧ ۝٥٨٨ ۝٥٨٩ ۝٥٩٠ ۝٥٩١ ۝٥٩٢ ۝٥٩٣ ۝٥٩٤ ۝٥٩٥ ۝٥٩٦ ۝٥٩٧ ۝٥٩٨ ۝٥٩٩ ۝٦٠٠ ۝٦٠١ ۝٦٠٢ ۝٦٠٣ ۝٦٠٤ ۝٦٠٥ ۝٦٠٦ ۝٦٠٧ ۝٦٠٨ ۝٦٠٩ ۝٦١٠ ۝٦١١ ۝٦١٢ ۝٦١٣ ۝٦١٤ ۝٦١٥ ۝٦١٦ ۝٦١٧ ۝٦١٨ ۝٦١٩ ۝٦٢٠ ۝٦٢١ ۝٦٢٢ ۝٦٢٣ ۝٦٢٤ ۝٦٢٥ ۝٦٢٦ ۝٦٢٧ ۝٦٢٨ ۝٦٢٩ ۝٦٣٠ ۝٦٣١ ۝٦٣٢ ۝٦٣٣ ۝٦٣٤ ۝٦٣٥ ۝٦٣٦ ۝٦٣٧ ۝٦٣٨ ۝٦٣٩ ۝٦٤٠ ۝٦٤١ ۝٦٤٢ ۝٦٤٣ ۝٦٤٤ ۝٦٤٥ ۝٦٤٦ ۝٦٤٧ ۝٦٤٨ ۝٦٤٩ ۝٦٥٠ ۝٦٥١ ۝٦٥٢ ۝٦٥٣ ۝٦٥٤ ۝٦٥٥ ۝٦٥٦ ۝٦٥٧ ۝٦٥٨ ۝٦٥٩ ۝٦٦٠ ۝٦٦١ ۝٦٦٢ ۝٦٦٣ ۝٦٦٤ ۝٦٦٥ ۝٦٦٦ ۝٦٦٧ ۝٦٦٨ ۝٦٦٩ ۝٦٧٠ ۝٦٧١ ۝٦٧٢ ۝٦٧٣ ۝٦٧٤ ۝٦٧٥ ۝٦٧٦ ۝٦٧٧ ۝٦٧٨ ۝٦٧٩ ۝٦٨٠ ۝٦٨١ ۝٦٨٢ ۝٦٨٣ ۝٦٨٤ ۝٦٨٥ ۝٦٨٦ ۝٦٨٧ ۝٦٨٨ ۝٦٨٩ ۝٦٩٠ ۝٦٩١ ۝٦٩٢ ۝٦٩٣ ۝٦٩٤ ۝٦٩٥ ۝٦٩٦ ۝٦٩٧ ۝٦٩٨ ۝٦٩٩ ۝٧٠٠ ۝٧٠١ ۝٧٠٢ ۝٧٠٣ ۝٧٠٤ ۝٧٠٥ ۝٧٠٦ ۝٧٠٧ ۝٧٠٨ ۝٧٠٩ ۝٧١٠ ۝٧١١ ۝٧١٢ ۝٧١٣ ۝٧١٤ ۝٧١٥ ۝٧١٦ ۝٧١٧ ۝٧١٨ ۝٧١٩ ۝٧٢٠ ۝٧٢١ ۝٧٢٢ ۝٧٢٣ ۝٧٢٤ ۝٧٢٥ ۝٧٢٦ ۝٧٢٧ ۝٧٢٨ ۝٧٢٩ ۝٧٣٠ ۝٧٣١ ۝٧٣٢ ۝٧٣٣ ۝٧٣٤ ۝٧٣٥ ۝٧٣٦ ۝٧٣٧ ۝٧٣٨ ۝٧٣٩ ۝٧٤٠ ۝٧٤١ ۝٧٤٢ ۝٧٤٣ ۝٧٤٤ ۝٧٤٥ ۝٧٤٦ ۝٧٤٧ ۝٧٤٨ ۝٧٤٩ ۝٧٥٠ ۝٧٥١ ۝٧٥٢ ۝٧٥٣ ۝٧٥٤ ۝٧٥٥ ۝٧٥٦ ۝٧٥٧ ۝٧٥٨ ۝٧٥٩ ۝٧٦٠ ۝٧٦١ ۝٧٦٢ ۝٧٦٣ ۝٧٦٤ ۝٧٦٥ ۝٧٦٦ ۝٧٦٧ ۝٧٦٨ ۝٧٦٩ ۝٧٧٠ ۝٧٧١ ۝٧٧٢ ۝٧٧٣ ۝٧٧٤ ۝٧٧٥ ۝٧٧٦ ۝٧٧٧ ۝٧٧٨ ۝٧٧٩ ۝٧٨٠ ۝٧٨١ ۝٧٨٢ ۝٧٨٣ ۝٧٨٤ ۝٧٨٥ ۝٧٨٦ ۝٧٨٧ ۝٧٨٨ ۝٧٨٩ ۝٧٩٠ ۝٧٩١ ۝٧٩٢ ۝٧٩٣ ۝٧٩٤ ۝٧٩٥ ۝٧٩٦ ۝٧٩٧ ۝٧٩٨ ۝٧٩٩ ۝٨٠٠ ۝٨٠١ ۝٨٠٢ ۝٨٠٣ ۝٨٠٤ ۝٨٠٥ ۝٨٠٦ ۝٨٠٧ ۝٨٠٨ ۝٨٠٩ ۝٨١٠ ۝٨١١ ۝٨١٢ ۝٨١٣ ۝٨١٤ ۝٨١٥ ۝٨١٦ ۝٨١٧ ۝٨١٨ ۝٨١٩ ۝٨٢٠ ۝٨٢١ ۝٨٢٢ ۝٨٢٣ ۝٨٢٤ ۝٨٢٥ ۝٨٢٦ ۝٨٢٧ ۝٨٢٨ ۝٨٢٩ ۝٨٣٠ ۝٨٣١ ۝٨٣٢ ۝٨٣٣ ۝٨٣٤ ۝٨٣٥ ۝٨٣٦ ۝٨٣٧ ۝٨٣٨ ۝٨٣٩ ۝٨٤٠ ۝٨٤١ ۝٨٤٢ ۝٨٤٣ ۝٨٤٤ ۝٨٤٥ ۝٨٤٦ ۝٨٤٧ ۝٨٤٨ ۝٨٤٩ ۝٨٥٠ ۝٨٥١ ۝٨٥٢ ۝٨٥٣ ۝٨٥٤ ۝٨٥٥ ۝٨٥٦ ۝٨٥٧ ۝٨٥٨ ۝٨٥٩ ۝٨٦٠ ۝٨٦١ ۝٨٦٢ ۝٨٦٣ ۝٨٦٤ ۝٨٦٥ ۝٨٦٦ ۝٨٦٧ ۝٨٦٨ ۝٨٦٩ ۝٨٧٠ ۝٨٧١ ۝٨٧٢ ۝٨٧٣ ۝٨٧٤ ۝٨٧٥ ۝٨٧٦ ۝٨٧٧ ۝٨٧٨ ۝٨٧٩ ۝٨٨٠ ۝٨٨١ ۝٨٨٢ ۝٨٨٣ ۝٨٨٤ ۝٨٨٥ ۝٨٨٦ ۝٨٨٧ ۝٨٨٨ ۝٨٨٩ ۝٨٩٠ ۝٨٩١ ۝٨٩٢ ۝٨٩٣ ۝٨٩٤ ۝٨٩٥ ۝٨٩٦ ۝٨٩٧ ۝٨٩٨ ۝٨٩٩ ۝٩٠٠ ۝٩٠١ ۝٩٠٢ ۝٩٠٣ ۝٩٠٤ ۝٩٠٥ ۝٩٠٦ ۝٩٠٧ ۝٩٠٨ ۝٩٠٩ ۝٩١٠ ۝٩١١ ۝٩١٢ ۝٩١٣ ۝٩١٤ ۝٩١٥ ۝٩١٦ ۝٩١٧ ۝٩١٨ ۝٩١٩ ۝٩٢٠ ۝٩٢١ ۝٩٢٢ ۝٩٢٣ ۝٩٢٤ ۝٩٢٥ ۝٩٢٦ ۝٩٢٧ ۝٩٢٨ ۝٩٢٩ ۝٩٣٠ ۝٩٣١ ۝٩٣٢ ۝٩٣٣ ۝٩٣٤ ۝٩٣٥ ۝٩٣٦ ۝٩٣٧ ۝٩٣٨ ۝٩٣٩ ۝٩٤٠ ۝٩٤١ ۝٩٤٢ ۝٩٤٣ ۝٩٤٤ ۝٩٤٥ ۝٩٤٦ ۝٩٤٧ ۝٩٤٨ ۝٩٤٩ ۝٩٥٠ ۝٩٥١ ۝٩٥٢ ۝٩٥٣ ۝٩٥٤ ۝٩٥٥ ۝٩٥٦ ۝٩٥٧ ۝٩٥٨ ۝٩٥٩ ۝٩٦٠ ۝٩٦١ ۝٩٦٢ ۝٩٦٣ ۝٩٦٤ ۝٩٦٥ ۝٩٦٦ ۝٩٦٧ ۝٩٦٨ ۝٩٦٩ ۝٩٧٠ ۝٩٧١ ۝٩٧٢ ۝٩٧٣ ۝٩٧٤ ۝٩٧٥ ۝٩٧٦ ۝٩٧٧ ۝٩٧٨ ۝٩٧٩ ۝٩٨٠ ۝٩٨١ ۝٩٨٢ ۝٩٨٣ ۝٩٨٤ ۝٩٨٥ ۝٩٨٦ ۝٩٨٧ ۝٩٨٨ ۝٩٨٩ ۝٩٩٠ ۝٩٩١ ۝٩٩٢ ۝٩٩٣ ۝٩٩٤ ۝٩٩٥ ۝٩٩٦ ۝٩٩٧ ۝٩٩٨ ۝٩٩٩ ۝١٠٠٠ ۝١٠٠١ ۝١٠٠٢ ۝١٠٠٣ ۝١٠٠٤ ۝١٠٠٥ ۝١٠٠٦ ۝١٠٠٧ ۝١٠٠٨ ۝١٠٠٩ ۝١٠١٠ ۝١٠١١ ۝١٠١٢ ۝١٠١٣ ۝١٠١٤ ۝١٠١٥ ۝١٠١٦ ۝١٠١٧ ۝١٠١٨ ۝١٠١٩ ۝١٠٢٠ ۝١٠٢١ ۝١٠٢٢ ۝١٠٢٣ ۝١٠٢٤ ۝١٠٢٥ ۝١٠٢٦ ۝١٠٢٧ ۝١٠٢٨ ۝١٠٢٩ ۝١٠٣٠ ۝١٠٣١ ۝١٠٣٢ ۝١٠٣٣ ۝١٠٣٤ ۝١٠٣٥ ۝١٠٣٦ ۝١٠٣٧ ۝١٠٣٨ ۝١٠٣٩ ۝١٠٤٠ ۝١٠٤١ ۝١٠٤٢ ۝١٠٤٣ ۝١٠٤٤ ۝١٠٤٥ ۝١٠٤٦ ۝١٠٤٧ ۝١٠٤٨ ۝١٠٤٩ ۝١٠٥٠ ۝١٠٥١ ۝١٠٥٢ ۝١٠٥٣ ۝١٠٥٤ ۝١٠٥٥ ۝١٠٥٦ ۝١٠٥٧ ۝١٠٥٨ ۝١٠٥٩ ۝١٠٦٠ ۝١٠٦١ ۝١٠٦٢ ۝١٠٦٣ ۝١٠٦٤ ۝١٠٦٥ ۝١٠٦٦ ۝١٠٦٧ ۝١٠٦٨ ۝١٠٦٩ ۝١٠٧٠ ۝١٠٧١ ۝١٠٧٢ ۝١٠٧٣ ۝١٠٧٤ ۝١٠٧٥ ۝١٠٧٦ ۝١٠٧٧ ۝١٠٧٨ ۝١٠٧٩ ۝١٠٨٠ ۝١٠٨١ ۝١٠٨٢ ۝١٠٨٣ ۝١٠٨٤ ۝١٠٨٥ ۝١٠٨٦ ۝١٠٨٧ ۝١٠٨٨ ۝١٠٨٩ ۝١٠٩٠ ۝١٠٩١ ۝١٠٩٢ ۝١٠٩٣ ۝١٠٩٤ ۝١٠٩٥ ۝١٠٩٦ ۝١٠٩٧ ۝١٠٩٨ ۝١٠٩٩ ۝١١٠٠ ۝١١٠١ ۝١١٠٢ ۝١١٠٣ ۝١١٠٤ ۝١١٠٥ ۝١١٠٦ ۝١١٠٧ ۝١١٠٨ ۝١١٠٩ ۝١١١٠ ۝١١١١ ۝١١١٢ ۝١١١٣ ۝١١١٤ ۝١١١٥ ۝١١١٦ ۝١١١٧ ۝١١١٨ ۝١١١٩ ۝١١٢٠ ۝١١٢١ ۝١١٢٢ ۝١١٢٣ ۝١١٢٤ ۝١١٢٥ ۝١١٢٦ ۝١١٢٧ ۝١١٢٨ ۝١١٢٩ ۝١١٣٠ ۝١١٣١ ۝١١٣٢ ۝١١٣٣ ۝١١٣٤ ۝١١٣٥ ۝١١٣٦ ۝١١٣٧ ۝١١٣٨ ۝١١٣٩ ۝١١٤٠ ۝١١٤١ ۝١١٤٢ ۝١١٤٣ ۝١١٤٤ ۝١١٤٥ ۝١١٤٦ ۝١١٤٧ ۝١١٤٨ ۝١١٤٩ ۝١١٥٠ ۝١١٥١ ۝١١٥٢ ۝١١٥٣ ۝١١٥٤ ۝١١٥٥ ۝١١٥٦ ۝١١٥٧ ۝١١٥٨ ۝١١٥٩ ۝١١٦٠ ۝١١٦١ ۝١١٦٢ ۝١١٦٣ ۝١١٦٤ ۝١١٦٥ ۝١١٦٦ ۝١١٦٧ ۝١١٦٨ ۝١١٦٩ ۝١١٧٠ ۝١١٧١ ۝١١٧٢ ۝١١٧٣ ۝١١٧٤ ۝١١٧٥ ۝١١٧٦ ۝١١٧٧ ۝١١٧٨ ۝١١٧٩ ۝١١٨٠ ۝١١٨١ ۝١١٨٢ ۝١١٨٣ ۝١١٨٤ ۝١١٨٥ ۝١١٨٦ ۝١١٨٧ ۝١١٨٨ ۝١١٨٩ ۝١١٩٠ ۝١١٩١ ۝١١٩٢ ۝١١٩٣ ۝١١٩٤ ۝١١٩٥ ۝١١٩٦ ۝١١٩٧ ۝١١٩٨ ۝١١٩٩ ۝١٢٠٠ ۝١٢٠١ ۝١٢٠٢ ۝١٢٠٣ ۝١٢٠٤ ۝١٢٠٥ ۝١٢٠٦ ۝١٢٠٧ ۝١٢٠٨ ۝١٢٠٩ ۝١٢١٠ ۝١٢١١ ۝١٢١٢ ۝١٢١٣ ۝١٢١٤ ۝١٢١٥ ۝١٢١٦ ۝١٢١٧ ۝١٢١٨ ۝١٢١٩ ۝١٢٢٠ ۝١٢٢١ ۝١٢٢٢ ۝١٢٢٣ ۝١٢٢٤ ۝١٢٢٥ ۝١٢٢٦ ۝١٢٢٧ ۝١٢٢٨ ۝١٢٢٩ ۝١٢٣٠ ۝١٢٣١ ۝١٢٣٢ ۝١٢٣٣ ۝١٢٣٤ ۝١٢٣٥ ۝١٢٣٦ ۝١٢٣٧ ۝١٢٣٨ ۝١٢٣٩ ۝١٢٤٠ ۝١٢٤١ ۝١٢٤٢ ۝١٢٤٣ ۝١٢٤٤ ۝١٢٤٥ ۝١٢٤٦ ۝١٢٤٧ ۝١٢٤٨ ۝١٢٤٩ ۝١٢٥٠ ۝١٢٥١ ۝١٢٥٢ ۝١٢٥٣ ۝١٢٥٤ ۝١٢٥٥ ۝١٢٥٦ ۝١٢٥٧ ۝١٢٥٨ ۝١٢٥٩ ۝١٢٦٠ ۝١٢٦١ ۝١٢٦٢ ۝١٢٦٣ ۝١٢٦٤ ۝١٢٦٥ ۝١٢٦٦ ۝١٢٦٧ ۝١٢٦٨ ۝١٢٦٩ ۝١٢٧٠ ۝١٢٧١ ۝١٢٧٢ ۝١٢٧٣ ۝١٢٧٤ ۝١٢٧٥ ۝١٢٧٦ ۝١٢٧٧ ۝١٢٧٨ ۝١٢٧٩ ۝١٢٨٠ ۝١٢٨١ ۝١٢٨٢ ۝١٢٨٣ ۝١٢٨٤ ۝١٢٨٥ ۝١٢٨٦ ۝١٢٨٧ ۝١٢٨٨ ۝١٢٨٩ ۝١٢٩٠ ۝١٢٩١ ۝١٢٩٢ ۝١٢٩٣ ۝١٢٩٤ ۝١٢٩٥ ۝١٢٩٦ ۝١٢٩٧ ۝١٢٩٨ ۝١٢٩٩ ۝١٣٠٠ ۝١٣٠١ ۝١٣٠٢ ۝١٣٠٣ ۝١٣٠٤ ۝١٣٠٥ ۝١٣٠٦ ۝١٣٠٧ ۝١٣٠٨ ۝١٣٠٩ ۝١٣١٠ ۝١٣١١ ۝١٣١٢ ۝١٣١٣ ۝١٣١٤ ۝١٣١٥ ۝١٣١٦ ۝١٣١٧ ۝١٣١٨ ۝١٣١٩ ۝١٣٢٠ ۝١٣٢١ ۝١٣٢٢ ۝١٣٢٣ ۝١٣٢٤ ۝١٣٢٥ ۝١٣٢٦ ۝١٣٢٧ ۝١٣٢٨ ۝١٣٢٩ ۝١٣٣٠

اما تعليق الحكم على الشرط كقوله: «اذا بلغ الماء قدر كرو لم يحسه شيء»^(١) وكقوله: ﴿وان كن اولات حمل فابعثوا عليهن حتى يصرن حملهن﴾^(٢) فهو حجة بتحقيق المعنى بشرط، ولا كذا لو غلغله على الاسم كقوله: اصرب ريداً خلافاً للصدق، والقسم الذي ما يفرد العقل والدلالة عليه، وهو اما وجوب، كرد الوديعة، او قبح، كالظلم والكذب، او حسن، كالانصاف والصدق، ثم كل واحد من هذه كما يكون ضرورياً فقد يكون كسبياً كرد الوديعة مع الضرورة، وقبح الكذب مع النفع.

واما الاستصحاب: فاقسامه ثلاثة: استصحاب حال العقل وهو لتمسك بالبرائة لاصية كمنه، نقول: ليس التوتر واحداً لان الاصل براءة العهدة، ومنه ان يختلف بغيره في حكم بالاقول والاكثر فتفصر على الاقل، كما يقول: بعض الاصحاب في عين الدابة نصف قيمتها، ويقول الاخر ربع قيمتها، فيقول المستدل ثبت الربع احصاءاً، فينتهي الزايد نظراً الى البرائة الاصلية. الثاني أن يقول: عدم الدليل على كذا فيجب سهوه، وهذا يصح فيما يعلم انه لو كان هناك دليل لطهره، اما لامع ذلك فانه يجب التوقف، ولا يكون ذلك الاستدلال حجة، ومنه القول بالاباحة لعدم دليل الوجوب والحظر.

لثالث: استصحاب حال الشرع كالمتيهم بعد الماء في أثناء الصلوة، فيقول المستدل على الاستمرار صلوة مشروعة قبل وجود الماء فيكون كذلك بعدد، وليس هذا حجة لان شرعيتها بشرط عدم الماء لا يستلزم الشرعية معه، ثم مثل هذا لا يسم عن المعارضه بمثله، لا يكتمل قول: الدية مشعولة قبل الاتمام فيكون مشعولة بعده، واما لقياس فلا يعتمد عليه عندنا، لعدم التيقن بثمرته فيكون العمل به عملاً بالظن المنهي عنه، ودعوى الاحصاء من الصحابة على العمل به لم يشتغل أنكره جماعة منهم،

(١) الموسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ٩ ح ١ و ٢ (مع تعاقب).

(٢) الصالح: ٩.

فما يربك من تمثيل شيء بشيء غلبس، لأن أحدهما مقيس على الآخر بل لا اشتراكهما في الدلالة الشرعية لا لقياسية، وهذا الفصل وإن كان علم الأصول أحق به، لكننا أجبنا إيرادها هنا ليكون تأييداً للمتنقح لعلم بكمله من هناك .

الفصل الرابع

[في السبب المقتضى للاقتصار على من ذكرناه من فضلائنا]

لما كان فضائنا رضىوان الله عليهم في الكثرة الى حد يتعسر ضبط عددهم، ويتعذر حصر أقوالهم لانساعها وانتشارها، وكثرة ما صنعوه، وكانت مع ذلك منحصرة في أقوال جماعة من فضلاء المتأخرين اجتزأت بإيراد كلام من اشتهر فضله، وعرف تقدمه في نقل الاخبار وصحة الاخبار وجودة الاعتبار، واقتصرت من كتب هؤلاء الأفاضل على ما بان فيه اجتهادهم، وعرف به اهتمامهم، وعليه اعتمادهم، فمن اخترت نقله الحسن بن محبوب، ومحمد بن أبي نصر البزنطي، والحسين بن سعيد، والفضل بن شاذان، ويونس بن عبد الرحمن، ومن المتأخرين أبو جعفر محمد بن بابويه القمي (رض)، ومحمد بن يعقوب الكليني، ومن أصحاب كتب الفتاوى علي بن بابويه، وأبو علي بن الجنيد، والحسن بن أبي عقيل العماني، والمفيد محمد ابن محمد بن العمان، وعلم الهدى، والشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ره) و«الشيخ» إشارة الى أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ره) و«الشيخان» هو مع المفيد محمد بن محمد بن النعمان و«الثلاثة» هما مع علم الهدى و«الأربعة» هم مع أبي جعفر بن بابويه و«الخسة» هم مع علي بن بابويه و«السة» هم مع ابن أبي عقيل و«السبعة» هم مع ابن الجنيد. وأتباع الثلاثة أبو المصالح تقي بن نجم الحلبي، وسلاح بن عبد العزيز بن البراج، ورضوان الله عليهم أجمعين. وربما احتجت الى رمز الكتب فليكن هذه النهاية (ة) المبسوط (ط) الجمل (ل) مسائل

الخلاف (ف) التهذيب (يب) المصاح (ح) الاقتصاد (د) المقعة (هـ) الاركان
 (ن) الرسالة العرية (غر) وحيث أثبتنا على المقدمة فلينده بما نحن قاصدون اليه،
 مستعشرين بالله ومقصدين عليه .



كتاب الطهارة

وهي في اللغة « النزاهة عن الأدناس » يقال : رجل طاهر الثياب ، أي منزّه وفي الشرع اسم لما « يرفع حكم الحدث » وخطر لبعضهم النقض بوضوء الحايض لجلوسها في مصلاها وهو علق ، فإنا نمنع تسمية ذلك الوضوء طهارة ، وبطله بدليل تسميته ، على أنه قد روى ما يدل على أنه لا يسمى طهارة. روى محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : « الحايض تطهر يوم الجمعة وتذكر الله تعالى ، قال : أما الظهر فلا ، ولكن تسوياً وقت كل صلاة ، ثم تستقبل بالفضلة وتذكر الله » ^(١) نعم يردّه النقض بالوضوء المجدد من غير حدث ، وبمن اجتمع عليه غسل ووضوء « كالمستحاضة » إذا سال دمه ، فإن كل واحد منهما يسمى طهارة ولا يرفع حكم الحدث بأمراده . فالأقرب أن يقال : هي اسم للوضوء والغسل أو التيمم على وجه له تأثير في استباحة الصلاة ، والظهور هو المطهر لغيره قاله (الشيخ) في مسائل الخلاف و (علم الهدى) في المصباح ، خلافاً لبعض الحنفية .

لما نقل والاستعمال أما « النقل » فما ذكره الترمذي قال : « الظهور » بالفتح من الأسماء المتعدية وهو المطهر غيره . وقال الجوهري : « الظهور » ما يتطهر به

(١) الوسائل ج ٤ أبواب الحيض باب ٢٢ ح ٣ .

كالسحور والبرود. واما « الاستعمال » فلأن هذا المعنى مراد في صورة الاستعمال ، فيكون حقيقة فيه كقوله **الْبَيْتُ** : « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً » ^(١) ولو أراد الطاهر لم يشت له مزية . وقوله **الْبَيْتُ** : « وقد سئل عن الوضوء بماء البحر ؟ فقال : هو الطهور مأوّه ، الحل ميتته » ^(٢) ولو لم يرد كونه مطهراً لم يصلح جوابه ، ولأن فعولا للمبالغة ولا يتحقق هنا الامع افادة التطهير ، ولأنهم يقولون ماء طهور ، ولا يقولون ثوب طهور ، فلا بد من فائدة مختصة بالماء ولا تظهر الفائدة الا مع افادة التطهير .

واحتج الحنفي بأن فعولا تفيد المبالغة في فائدة فاعل ، كما يقال : « ضروب » و « أكل » لزيادة الضرب والاكل ولا يفيد شيئاً مذكوراً له ، وكون الماء مطهراً مذكوراً لمعنى الطاهر ، فلا تناوله المبالغة ، ولأنهم قد يستعملون فعولا فيما لا يفيد التطهير ، كقوله سبحانه : **﴿ وَهُمْ فِي شِرَابٍ طَهُورٍ ﴾** ^(٣) وكقول الشاعر : « عذاب الثنابا رينهن طهور » .

والحق هندي ان وصف الطهور بالتعدي وصف معنوي لالفظي ، لأن التعدي في الحقيقة المطهر وقد ألحقوا طهوراً به الحاقاً توقيفياً لا قياسياً ، وليس طهوراً من مطهر بمنزلة ضروب من ضارب ، لأنك تقول : هذا ضارب زبداً كما تقول ضروب زبداً ، وتقول : الماء مطهر من الحدث ولا تقول : طهور من الحدث ، فاذن الوجه الذي ذكره الحنفي صحيح بالنظر الى القياس اللفظي ، اما ان منع كون اللفظ او الشرع استعماله في التعدية وان لم يكن قياساً فغير صحيح ، وللطهارة أركان : الاول في المياه .

مسئلة : « الماء المطلق » في الاصل مطهر يرفع الحدث ويريل الخبث ، يزيد « بالمطلق » ما لا يجوز سلب لفظ الماء عنه ، ولو أمكن اضافته الى ما يلزمه

(١) صحيح البخاري ج ١ باب التيمم ص ٩١ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٣ .

(٣) الاسان : ٢١ .

كما تقول : ماء الفرات ، ولو قلت : ماء الفرات ليس ماء لم يصح ، نعم تقول : ماء الورد ، ولو قلت : ماء الورد ليس ماء صح . وقوله : في «الأصل» احتراز من عروض ما يمسح من رفع الحدث به كالنجاسة والغصية ، ثم تقول : «المطلق» يقع على ما نزل من السماء ، أو نبع من الأرض ، أو أدب من ثلج ، أو كان ماء بحر ، وكل ذلك سواء في رفع الحدث والنجس وهو منزه أهل العلم سوى سعيد بن المسيب ، فانه قال : «لا يجوز الوضوء بماء البحر مع وجود الماء» ولما حكى عن عبدالله بن عمر أنه قال : «التيمم أحب الي منه» .

لنا الإجماع فان خلاف المذكورين متقوض ، وقوله تعالى : ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾^(١) وأما ما رواه الجمهور عن النبي ﷺ : «الماء طهور ولا ينجسه شيء»^(٢) ومن طريق الأصحاب ما رواه جميل ، عن أبي عبدالله ، «ان الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً»^(٣) وما رواه عبدالله بن مسعود وأبو بكر الحضرمي عن أبي عبدالله قال : «سأله عن ماء البحر أظهور هو ؟ فقال : نعم»^(٤) وما رواه محمد بن مسلم ، قال : «سألت أبا عبدالله عن الرجل يجنب في السفر ولا يجد إلا الثلج ، قال : يغتسل بالثلج»^(٥) وأما تقديم التيمم على ماء البحر فيبطل ، بأن التيمم مشروط بعدم الماء والحقيقة المائية موجودة في ماء البحر .

فروع

الأول : لو مازج المطلق طاهر ، فغير أحد أوصافه لم يخرج بالتغير عن

(١) القرآن : ٤٨ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٤ .

(٣) الوسائل ج ٢ أبواب التيمم باب ٢٣ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ٢ ح ٢ .

(٥) الوسائل ج ٢ أبواب التيمم باب ١٠ ح ١ .

التطهير ما لم يسلبه إطلاق اسم الماء، سواء كان مما لا ينفك الماء عنه كالتراب والطحلب والكبريت وورق الشجر، أو مما ينفك كالدقيق، أو السويق. أو من المايعات كاللبن، وماء الورد، والأدهان، كالزرو والزيت، أو مما يجاوره ولا يشيع فيه كالعود، والمسك، لأن جواز التطهير منوط بالمائية وهي موجودة فيه. ولأن أسقية الصحابة الأدم وهي لا تنفك عن الدباغ المعبر للماء غالباً ولم يمنع منها. ولأن الماء لرطوبته ولطافته يفعل بالكيفيات الملاقية، فلو خرج بتغير أحد الأوصاف عن التطهير لعسرت الطهارة، ولأنه لا يكاد تنفك عن التكيف برائحة الأناء.

الثاني: إذا تغير من قبل نفسه لطول المكث، فإن بقي على تسميته فهو مطهر، ولو صار بحيث لا يسمى ماءً لم يجز التطهير به، والحجة بقاء الاسم، فإنه موجب لبقاء الحكم، لكن استعماله مكروه مع وجود غيره، لرواية الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام «في الماء الاجن ينوضا منه إلا أن يجد غيره» ^(١) ولأنه يستنخض طبعاً، فكان اجتنابه أسبب بحال المنظر لطهارته.

الثالث: لو كان معه ماء لا يكفيه لطهارته فأكمله بماء، فإن لم يسلبه الإطلاق صح الوضوء به، لاستهلاك المايح فيه، وبقاء الصفة المقنضية للتطهير، وهل يجب ذلك قال الشيخ في المسوط: لا، فأجاز التيمم قبل مزجه. وفيه تردد، ووجه ما ذكره الشيخ أنه قبل المزج غير واجد ما يكفيه لطهارته، ووجه وجوب المزج إمكان تحصيل طهارة مائية.

الرابع: إذا أمر الثلج على أعضاء الطهارة في الوضوء، أو على جسده في الغسل، صح بشرط أن يكون جارياً بحيث يسمى غاسلاً واقتصر «الشيخ» في الخلاف على الدهن لنا قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ ^(٢) فلا بد من حصول

(١) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ٣ ح ٢.

(٢) المائدة: ٦.

ما يسمى غسلاً ، واما جوازاً لذلك فلما رواه معاوية بن شريح ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « يصبى الدمق ، والثلج ، ولا يجد الا ماء جامداً كيف أتوضأ ؟ أدلك به جلدي ؟ » فقال : نعم « (١) ولانه يحصل به المسح فكان مجزئاً ، ولم أعرف فيه من الاصحاب مخالفاً .

الحامس : الماء المسح يجوز الطهارة به سواء سخن بالنار ، او كان سخناً من منبهه ، ولا يكره استعماله في الطهارة ، لانه لم يخرج بالاسخا عن الاطلاق ، وروى الجمهور ، عن شريك من رجال النبي صلى الله عليه وآله قال : « أجنب وأنا مع النبي صلى الله عليه وآله ، فجمعت خطاً وأحميت الماء ، فاغتسلت ، وأحبرت النبي فلم ينكر علي » (٢) وعن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله « انه اضطر اليه وهو مريض ، فأتوه به مسحاً فاغتسل » (٣) ويكره المسح بالنار في غسل الميت ، لما رواه زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « لا يسخن الماء للميت » (٤) ولان المسح لا يفيك عن اجزاء نارية فلا يادرجها . قال الشيخان في النهاية والمنفعة : ولو حشى العسل من الرد جاز ، وهو حسن ، لان فيه دهما للضرر .

وأما المسح بالشمس في الآية فتكره الطهارة به ، لما روى ابراهيم بن عبد الحميد ، عن أبي الحسن قال : « دخل رسول الله صلى الله عليه وآله على عائشة وقد وضعت قممته في الشمس فقال : ما هذا يا حميراء ؟ قالت : أعل رأسي وجسدي ، قال : لا تعودى فانه يورث الرص » (٥) ومثله روى الجمهور ، عن عائشة ، انه قال : « لا تعلى يا حميراء فانه

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ١٠ ح ٢ .

(٢) سن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٥ (مع تفاوت) .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الماء المضاف باب ٧ ح ٢ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب الماء المضاف باب ٧ ح ١ .

(٥) الوسائل ج ١ ابواب الماء المضاف باب ٦ ح ١ .

يورث البرص» (١) وطمع الحنابلة في سند الحديث عن عايشة ، ولا عبرة بظنهم مع صحة السند من أهل البيت عليه السلام ، ويكره التداوي بمياه الجبال الحارة التي يشم منها رائحة الكبريت ، ذكره ابن بابويه لما روي عن النبي انه قال : « انها من فوح جهنم » (٢) .

مسئلة : وكله ينجس باستيلاء النجاسة على أحد أوصافه نريد به « كله » أصناف الماء المطلق ، جارية ونابذة وراكدة . ونريد « باستيلاء النجاسة عليه » استيلاء ريحها على ربح الماء ، او طعمها على طعمه ، او لونها على لونه والقول بنجاسة ماء هذا شأنه ، منعب أهل العلم كافة ، ويؤيده ما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله قال : « خلق الماء طهوراً لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه او ريحه » (٣) وما رواه الاصحاب عن أبي عبد الله عليه السلام « اذا تغير الماء او تغير الطعم فلا تتوضأ منه ولا تشرب » (٤) وعنه « اذا كان التثاقل على الماء فلا تتوضأ ولا تشرب » (٥) لان غلبة أحد أوصاف النجاسة على الماء يدل على قوتها عليه ، وفهرها لخاصيته المظهرة .

فروع

الاول : اذا تغير بمرور رائحة النجاسة (قريبة لم ينجس ، لان الرابعة ليست نجاسة ، فلا تؤثر تنجيساً .

الثاني : طريق تطهير المتغير ان كان جارياً بتقويته بالماء متدافعاً حتى يزول

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٦ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الماء المضاف باب ١٢ ح ٣ .

(٣) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الطهارة ص ١٢٤ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٣ ح ١ (مع تفاوت يسير) .

(٥) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٣ ح ٦ .

التغير، لأن مع زوال التغير بقلية الجاري لا يقبل الطارئ، النجاسة، والمتغير مستهلك فيه، فيطهر، وإن كان واقعاً قبلاً بطرء عليه من الماء الطاهر المطلق ما يرفع تغيره، ويشترط في الطارئ كونه كراً فصاعداً، وبه قال الشيخ في مسائل الخلاف، لأن الطارئ لا ينجس إلا بالتغير، والتقدير أنه مزيل له. ولو تمم كراً فزال التغير معه لم يطهر، ويجب على قول من يطهر التجسس ببلوذه كراً أن يقول: بانطهارة هنا.

الثالث: إذا زال «التغير» من نفسه، أو بممازجة ما يزيله كالشراب، أو تصفيق الرياح، لم يطهر، لاستقرار النجاسة والتغير، وعلى القول بجبر البلوغ، تلزم الطهارة إذا كان كثيراً، لكننا سنبين ضعفه.

الرابع: إذا تغير الجاري فالمتغير نجس، وما عداه طاهر، ولو كان واقعاً فالمتغير نجس والباقي إن كان كراً فصاعداً فهو طاهر، وإلا فهو نجس بملاقات التغير. الخامس: لو انصبغ ماء الفسل أو ماء الوضوء بصبع طاهر على جسد المنطهر، لم يمنع الطهارة ما لم يسلبه الإطلاق.

مسئلة: ولا ينجس «الجاري» بالملاقات، وهو منذهب لفهائنا أجمع، ومنذهب أكثر الجمهور، وبديل عليه قوله عنه: «خلق الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه، أو طعمه، أو ريحه» ^(١) وما روي عن أبي عبد الله: «الماء كله طاهر، حتى يعلم أنه فسذر» ^(٢) وما رواه الفضيل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس أن يبول الرجل في الماء الجاري» ^(٣) ولأن النجاسة لا تستقر مع الجريان، فيضعف أثرها، ولأن التنجيس مستفاد من الشرع، فينتفي عند انتفاء الدلالة.

(١) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١ ح ٩.

(٢) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١ ح ٥.

(٣) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ٥ ح ١.

فروع

الاول : لا يتحقق « للجاري » جريان منفصلة بحيث تعتبر بنفسها ، قال بعض الشافعية والحنابلة : « تنجس الجرية التي فيها النجاسة اذا قصرت عن قلتين » وهو خيال ضعيف ، لان تدافع الماء يمنع استقرار الجرية .

الثاني : الماء « السواقف » في جانب النهر الجاري متصلاً بمائه لا ينجس بملاقات النجاسة ، ولو كان دون الكر لانه مع الجاري ماء واحد فيدخل تحت عموم الخبر .

الثالث : لو كان الجاري متغيراً بالنجاسة والواقف غير متغير فما كان دون الكر نجس بملاقاته المتغير ، وان كان كراً فصاعداً لم ينجس عملاً بالخبر .

الرابع : حوض « الحمام » اذا كان له مادة لا ينجس ماؤه بملاقات النجاسة ويكون كالجاري ، وبه قال الشيوخ ، وابو جعفر بن بابويه ، وحكى أصحاب أبي حنيفة انه قال : « هو بمنزلة الجاري لان النجاسة لا تستقر مع اتصال الاجزاء » وعن أحمد بن حنبل انه قال : « قد قيل انه بمنزلة الجاري » وروى داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « هو بمنزلة الجاري » ^(١) وروى بكر بن حبيب ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « ماء الحمام لا بأس به اذا كان له مادة » ^(٢) ولان الضرورة تنس اليه ، والاختصاص عسرفيلزم الترخيص دفعا للخرج ، ولا اعتبار بكثير المادة وقتها لكن لو تحقق نجاستها لم تطهر بالجريان .

الخامس : ماء العيث لا ينجس بملاقات النجاسة حال نزوله ، فلو استقر على الارض وانقطع التقاطر عنه اعتبر فيه ما يعتبر في الواقف عند ملاقات النجاسة ،

(١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٧ ج ١ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٧ ج ٤ .

« وقال الشح في التهذيب والمبسوط : ماء المطر اذا جرى من الميزاب فحكمه حكم الماء الجاري لا ينجسه الا ما غيّر لونه ، او طعمه ، او رائحته » وكأنه يشترط جريانه نظراً الى ما روى هشام بن الحكم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في ميزابين سالا أحدهما: بولد ، والاخر ماء المطر ، فاحتلطا فأصاب ثوب رجل لم يصر ذلك »^(١) وروى علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام « عن البيت يبال على ظهره ، وبغتسل من الجابة ، ثم يصبه المطر أيؤخذ من مائه ويتوضأ للصلاة ؟ فقال : اذا جرى فلا بأس »^(٢).

ولنا ما رواه هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « حسن السطح يبال عليه يصبه السماء فكيف فيصيب الثوب ؟ فقال : لا بأس به ما أصابه من الماء اكثر منه »^(٣) وقد أورده ابن بابويه فيمن لا يحصره الفقيه ، ولان الاحتراز عن ماء البيت بشق ، ولولا التخفيف لزم الحرج ، والرواية الاولى لاتدل على الاشتراط لانه لو لم يكن طاهراً لم يطهر بالجريان

مسئلة : ولا الكثير من الراكد « الراكد » هو الساكن . يقال : ركذ الماء والهواء : اذا سكن . ولا بد من القول بطهارة الكثير ، والا لنجس ماء البحر بملاقات النجاسة جزء منه ، وفي تقدير الكثرة قولان : أحدهما بلوغه كراً قاله الثلاثة وأتباعهم ولابي جعفر بن بابويه روايتان أحدهما كما قالوه ، والاخرى قلنا ، وهو اختيار الشافعي ، وأحمد ، وقال أبو حنيفة : « ما علم وصول النجاسة اليه فهو نجس وان كثر ، وعلامته التحرك . لنا ما رواه الجمهور ، عن النبي صلى الله عليه وآله قال : « اذا كان لماء قدر كره لم ينجسه شيء »^(٤) وفي رواية « لم يحمل القدر » ومن طريق الاصحاب ما

(١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٦ ح ٤ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٦ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٦ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٩ ح ٢٥١ .

رواه محمد بن مسلم ، ومعاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا كان الماء قد ذكر لم ينجسه شيء » ^(١) ولأن مقتضى الدليل طهارة الماء ، لقوله عليه السلام : « خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء » ^(٢) ولقول الصادق عليه السلام : « الماء كله طاهر حتى يعلم أنه قدر » ^(٣) ترك العمل به فيما نقص عن الكر فيستعمل في الباقي ، ولو قال : لا بد من تخصيص هذا المقتضى ، فيختص بمذهبنا ، قلنا : يثبت التخصيص في موضع الإجماع لا بحسب الاقتراح . ولأن التقدير منحصر في الأقوال الثلاثة ، لكن التقدير بالحركة باطل من وجهين :

أحدهما : ما رواه محمد بن مسلم ، عن جعفر ، عن أبيه ، أن النبي صلى الله عليه وآله وأتاه أهل الماء فقالوا : إن حياضنا تردنا السباع ، والكلاب ، والبهائم ، قال : لها ما أخذت بأفواهها ولكم سائر ذلك » ^(٤) وروى هذا ، الجمهور في صحيح أخبارهم بلفظ آخر ، وهو دلنا ما غير والحوض في الغالب يتحرك طرفاه أو يتحرك بعضه وقد حكم بطهارته .

والثاني : أن التقدير بالحركة إحالة على ما لا يتحقق ، لأنه لا كثير في الغالب إلا ويمكن أن يتحرك طرفاه ، وتطبق التطهير والتنجيس بما لا ينحصر منا ولحكمة الشارع . ولأن مستند وصول النجاسة الفلن ، لأن الحركة إماراة ، وطمس النجاسة منفي يبين الطهارة . والتقدير بالقلتين أيضاً باطل ، لأنه متوقف على صحة النقل ، وقد طعن في خبر القلتين تارة بالسند حتى قال بعض الحنفية : قال الشافعي : بلغني باسناد لم يحضرني أن النبي صلى الله عليه وآله قال : إذا بلغ الماء قلتين إلخ . فقال : بعض أصحاب

(١) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ٩ ح ١ و ٢ .

(٢) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١ ح ٩ ص ١٠١ .

(٣) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١ ح ٥ .

(٤) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ٩ ح ٩ .

الحديث ما حضره ولا يحضره . وقارة بالاعتبار ، وهو أنه خبر مدني ولم يعمل به « مالك » ولو صح لصح عنه .

أما نحن فلم نعرفه مروياً إلا بطريق عبدالله بن المغيرة ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « إذا كان الماء قدر قلتي لم ينجسه شيء » والقلتان جريان^(١) لكن هذا الخبر مرسل ومعارض بأخبار صحيحة متصلة ، ثم لم يحتمل أن يراد بالقلتين ما نريد نحن بالكر ، فإن أبا علي بن الجنييد قال : في المختصر « الكر قلطان ومبلغ وزنه ألف ومائتا رطل » ويؤيد ذلك ما ذكره ابن دريد قال : « القلة في الحديث من قلال حجر ، وهي عظيمة ، زعموا : تسع الواحدة ، خمس قرب » وهذا يقارب ما قلناه . وإذا بطل القولان تعين .

الثالث : ولو احتج أبو حنيفة بقوله عليه السلام « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه »^(٢) أجابناه بأنه يحمل على القليل ، نوبتاً بينه وبين قوله عليه السلام : « إذا كان الماء قدر كرم ينجسه شيء »^(٣) ويحتمل أن يراد بالنهي هنا التزيه ، وقد روى الفضل ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « يكره أن يبول في الماء الدائم »^(٤) .

مسئلة : وفي تقدير الكر روايات : أشهرها ألف ومائتا رطل ، وفسره الشيخان بالمراقي وللأصحاب في كمية الكر طريقتان :

أحدهما المساحة وفيه روايات :

الأول : ثلاثة أشبار طولاً في عرض ثلاثة أشبار ، في حق ثلاثة أشبار ، ذكرها ابن بابويه فيمن لا يحضره الفقيه ، ولعله استناد إلى رواية اسماعيل بن جابر ، عن

(١) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١٠ ح ٨ .

(٢) مستند أحمد ج ٢ ص ٢٦٥ .

(٣) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ٩ ح ١ و ٢ .

(٤) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ٥ ح ١ (مع تفاوت) .

أبي عبد الله عليه السلام قلت : « وما الكر؟ قال ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار » ^(١) فان كان معوله على هذه فهي ناقصة عن اعتباره .

الثاني : رواية عثمان بن عيسى ، عن ابن مسكان ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا كان الماء ثلاثة أشبار ونصفاً ، في مثله ثلاثة أشبار ونصفاً في عمقه ، في الارض فذلك الكر من الماء » ^(٢) وهو اختيار الشيخ ، وعلم الهدى ، لكن عثمان بن عيسى واقفي ، فروايته ساقطة ولا تصح الى من يدعي الاجماع في محل الخلاف .

الثالث : رواية اسماعيل بن جابر أيضاً قلت : « الماء الذي لا يتجسه شيء » ، قال : ذراعان عمقه في ذراع وشر سبعة » ^(٣) فهذه حسنة ، ويحتمل ان يكون قدر ذلك كراً .

الطريق الثاني : الوزن وفيه روايات :

الاولى : رواية محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « الكر مائة رطل » ^(٤) قال الشيخ في التهذيب : « لم يعمل على هذه الرواية أحد من الاصحاب » ويحتمل أن يكون ذلك الرطل من بلد يوزن رطله رطلين بالبغدادي .

الثانية : رواية عبد الله بن مغيرة ، عن بعض اصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « الكر من الماء نحو حبتى هذا » ^(٥) قال الشيخ في التهذيب والرواية مرسلة ، ويحتمل أن يكون ذلك الحب يسع قدر الكر .

-
- (١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٠ ح ٤ .
 - (٢) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٠ ح ٦ .
 - (٣) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٠ ح ١ .
 - (٤) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١١ ح ٣ .
 - (٥) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٠ ح ٧ .

الثالثة - رواية محمد بن أبي عمير ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « الكر ألف ومائتا رطل » ^(١) وعلى هذه عمل الأصحاب ، ولا طعن في هذه طريق الأرسال لعمل أصحاب الحديث بمراسيل ابن أبي عمير ، ولو كان ذلك صعباً لا يجبر بالعمل ، فإني لا أعرف من الأصحاب راداً لها فلهذا قلنا في أصل الكتاب على الأشهر ، لصعب ما عداها من الروايات ، وبزيدها أيضاً تفسير الهروي لرواية الكر « فانه ذكر عن المصر ان الكر بالصرة ستة أوقار » وقال المحوهرى : « الأوقر » يستعمل للفعل والحصار اذا تقرر هذا فهل الوزن العراقي أو مدني ؟ قال الشيخان في النهاية والمبسوط والجمل والمقنعة : عراقي . وقال ابن بابويه في كتابه وعلم الهدى في المصباح : مدني . ورطل العراقي مائة وثلاثون درهماً ، والمدني مائة وخمسة وتسعون درهماً . فيكون العراقي ثلثي المدني ، وفي القولين احتمال ، لكن تزيله على العراقي أولى لمقارنته وما تضمنته رواية الأشبار ، ولأنه اذا نزلت ستمائة الرطل على المدني قدرت العراقي ، ولأن الأصل الطهارة حتى تعلم قذارة الماء والعلم لا يتحقق مع الاحتمال .

فروع

الاول : من اعتبر الأشبار ، راعى الغالب لا ما يندر . الثاني : هل التدبير تحقيق أو تقريب ؟ الأشبه التحقيق . لأنه تفدير شرعي فيعلق الحكم بأعضائه . الثالث : أطلق بعض فقهاءنا الحكم بنجاسة ماء الاواني عند ملاقات النجاسة ، ولعله نظر الى اطلاق الحديث بنجاسة ماء الاناء عند وقوع النجاسة ، لكن ذلك مقيد بعير الكر ، وتقديمه في العمل أولى ولأن الاطلاق في الآية إنما هو على الغالب ، اد وجود اناء يسع كراً نادر ويدل على هذا الاحتمال ما ذكره « الشيخ ره » في التهذيب فانه ذكر

(١) الوسائل ح ١ أبواب الماء المطلق باب ١١ ح ١ .

كلام المريد من أن الاناء إذا وقعت فيه نجاسة وجب اهراق ما فيه وغسله ، فقال :
الوجه فيه ، ان الماء اذا كان في اناء وحلته النجاسة نجس بها ، لانه أقل من كره ، وقد
بيننا أن ما قل عن الكره ينجس بما يلاقيه من النجاسة .

مسئلة : وينجس القليل من « الراكد » بالملاقات على الاصح ، بهذا قال
الحمصة وأتباعهم ، وقال ابن أبي عقيل : لا ينجس الماء الا بالتغير . لنا قوله عليه السلام :
« اذا كان الماء قد كرم ينجسه شيء » ^(١) ولم يتحقق فائدة الشرط الاحتمال نجاسة
ما دون الكره . وعن الصادق عليه السلام في سؤر الكلب قال : « وجس نجس لا يتوضأ
بفضلته واصيب ذلك الماء » ^(٢) وعن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام :
« الدجاجة تطأ العذرة تسم تدخل في الماء أينوضأ منه ؟ فقال لا ، الا أن يكون الماء
كثيراً قدر كره » ^(٣) عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام « عن الجنب يدخل أصبعه في
الكوز او الركوة ، قال : ان كانت يده قدرة طهرته » ^(٤)

وعن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل
يدخل يده في الاناء وهي قدرة ، قال : يكفي الاناء » ^(٥) وتمسك ابن أبي عقيل ،
بقوله عليه السلام « الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه او ريحه » ^(٦) وبما
روي عن الصادق عليه السلام « انه استقى له من بئر فخرج في الدلو فأرتان فقال : أرقه
فاستقي آخر ، فخرج منه قارة ، فقال أرقه ، ثم استقي آخر ، فلم يخرج فيه شيء ،

(١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٩ ح ١ و ٢ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الاستار باب ١ ح ٤ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٩ ح ٤ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٨ ح ١١ (مع تفاوت يسير) .

(٥) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٨ ح ٧ .

(٦) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الطهارة ص ١٧٤ (مع تفاوت) .

قال : منه في الاناء فتوضأ وهرب ^(١) .

« ومثل الباقر عليه السلام عن القربة والحجرة من الماء يسقط فيهما فأرة او حرد او غيره فيموت فيها؟ فادا غلب رائحته على طعم الماء ولونه فأرقه، وان لم يفلت فاشرب منه وتوضأ ^(٢) . والجواب عن الاول انه يحتمل الحاري ، والكثير من الواقع ، فيحمل عليهما ، لما عرفت من وجوب تقديم الحاص على العام . فان قال : جهالة التاريخ تمنع ذلك . قلنا قد ينال في الاصول وجوب تقديم الحاص على العام عرف التاريخ او جهل . وأما خبر البثر فيحمل على المدير ، لان البثر هي الحفيرة تابعة كانت او خديراً ، ومع احتماله لا يدل على موضع الزاع ، على أن في طريق هذه الرواية علي بن حديد، عن بعض أصحابنا . وعلي هذا ضعيف جداً مع ارساله الرواية وخبر القربة كذلك ، ومع ضعف السند وحصول المعارض السليم يجب الاطراح .

فروع

الاول : بنجس القليل بملاقات الجاسة ، وان لم يدركها الطرف كرؤس الأبر دماً كانت او غيره . وقال في المبسوط : « ما لا يدركه الطرف معمر عنه ، دماً كانت او غيره » وقال في الاستار : « اذا كان الدم مثل رؤس الأبر لم ينجس به الماء ، لانه لا يمكن التحرز منه » . والجواب ان الامكان معلوم ، نعم قد يشق ذلك، لكن اعتبار المشقة بمجرد ما في موضع المنع مالم يعتبرها الشرع، اما الاستناد الى وجوب دفع المشقة كيف كان فلا . ولنا ان القليل للجاسة والدم نجس، فثبت التنجيس لوجود المؤثر ، وربما احتج « الشيخ » بما رواه علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : « سألت عن رجل امتخط، فصار الدم قطعاً فأصاب اناءه، هل يصح الوضوء

(١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٤ ح ١٤ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٣ ح ٨ ص ١٠٤ .

منه ؟ فقال : ان لم يكن شيء يستبين في الماء فلا بأس ، وان كان شيئاً يثراً فلا يتوضأ منه ^(١) وهذا ليس بصريح في اصابة الماء ، ولعل معناه اذا اصاب الالباء وشك في وصوله الى الماء اعتبر بالادراك ، ويشهد لذلك ما رواه الكليني باساده عن علي بن جعفر ، عن أخيه موسى ^(عليه السلام) قال : « وسألت عن رجل رعف وهو يتوضأ فتقطر قطرة في اذنه ، هل يصلح الوضوء منه ؟ فقال لا ولم يعتبر الاستبانة » ^(٢) .

الثاني : العذيران الطاهران اذا وصل بينهما بساقية صار الماء الواحد ، فلو وقع في أحدهما نجاسة لم ينجس ، ولو نقص كل واحد منهما عن الكر اذا كان مجموعهما مع الساقية كراً فصاحداً .

الثالث : لو نقص الغدير عن كرفنجس فوصل بغدير فيه كر ففي طهارته تردد ، الاشبه بقاؤه على النجاسة لانه يمتاز عن الطاهر والنجس لو غلب على الطاهر نجسه مع ممازجته ، فكيف مع مباينته .

الرابع : لو وقع فيه « ما يبع طاهر » فاستهلكه الماء مسح قلته جاز استعمالها أجمع في الطهارة ، لان المستهلك في المطلق يعود بحكم المطلق ، وكأنه كله ماء ، ولو كان « المايح نجساً » فان غلب على أحد أوصافه المطلق كان الكل نجساً ، ولو لم يغلب أحد أوصافه وكان الماء كراً فان استهلكه الماء صار بحكم المطلق ، وجاز استعمالها أجمع ، ولو كانت النجاسة جامدة جاز استعمال الماء حتى ينقص عن الكر ، ثم ينجس الباقي لما فيه من عين النجاسة .

الخامس : الماء النجس لا يجوز استعماله في رفع حدث ولا ازالة حدث مطلقاً ، ولا في أكل ، ولا شرب الا مع الضرورة ، وأطلق « الشيخ » المنع من استعماله الا عند الضرورة . لما ان مقتضى الدليل جواز الاستعمال ترك بالعمل فيما

(١) الوسائل ح ١ ابواب الماء المطلق باب ٨ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٣ ح ١ .

ذكرناه بالاتفاق والنقل ، فيكون الباقي على الأصل .

السادس: طريق تطهير « القليل » إذا نجس بما لم يعبره أن يلقى عليه كرم من ماء ، وبه قال: في مسائل الخلاف لأن الطارئ لا يقلل النجاسة، والنجس مستهلك به يطهر ، قال في المبسوط : « ولا فرق بين أن يكون الطارئ تابعا من تحته أو يجري اليه أو يقلب فيه » وقال : في مسائل الخلاف : « لا يطهر الا أن يرد عليه كرم من ماء » وهذا أشبه بالمنع لأن التابع بنجس بملاقات النجاسة ، وإن أراد بالتابع ما يوصل به من تحته لا أن يكون تابعا من الأرض فهو صواب ، ولم نعلم بما يبلغه الكرم لم يطهر ، سواء تم بالطاهر أو نجس . وتردد الشيخ في المبسوط ، وقطع علم الهدى بالطهارة في المسائل الرسية .

لنا انه ماء محكوم بنجاسته قل البلوغ شرعا ، فيجب استدامة ذلك الحكم ، اما انه محكوم بنجاسته فلو جهين : اما أولا فلا ، لنا نتكلم على هذا التقدير ، واما تابعا فنظرا الى الأحاديث القاضية بنجاسة القليل ، كقوله إِنَّا فِي سُوْرِ الْكَلْبِ : « لا يتوضأ بفضلته » ^(١) وكقوله « في الماء نطأه الدجاجة وفي رجلها قدرا ، يتوضأ به ؟ فقال : لا ، الا أن يكون كثيرا » ^(٢) ومماثلها ومع تقرير النهي يجب استصحابه . ولأنه محكوم بنجاسته مشكوك في طهارته عند البلوغ فيعمل فيه باليقين ، احتج « المرتضى » بوجهين : « أحدهما أن اللوغ يستهلك النجاسة فيستوي وقوعها قل البلوغ وبعده ، وبأنه لولا الحكم بالطهارة عند البلوغ لما حكم بطهارة الماء الكثير اذا وجد فيه نجاسة ، لأنه كما يحتمل وقوعها بعد البلوغ يحتمل قبله ، فلا يكون الحكم بالطهارة أولى ، لكن الاجماع على الحكم بطهارته » والوجهان ضعيفان .

اما الاول: فقياس محض ، لأنه سوى بين قوة الماء على دفع النجاسة الواقعة

(١) الوسائل ج ١ أبواب الاستار باب ١ ح ٤ .

(٢) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ٩ ح ٤ . (مع تفاوت)

بعد البلوغ ، وبين قوته على رفع الواقعة قبله ، والاولى منصوصة بقوله **إِنَّمَا** : « إذا كان الماء قد ركرر لم يسجسه شيء » ^(١) والثانية غير منصوصة ، والقياس باطل . واما قوله : والمائية فيهما . فانا نقول : المائية الاولى طاهرة فاذا وقعت النجاسة قوى الماء الطاهر عليها بطهوريته ، اما الماء النجس فعند اجتماعه يكون متفهماً بالنجاسة ، فلا يكون فيه طهور به تدفع النجاسة ، فلا يكون للبلوغ أثر .

والوجه الثاني : أصعب من الاول ، لانا نمنع الملازمة ، ونقول : نحن نفرق بين الصورتين ، ومع ذلك نحكم بطهارة الماء المشار اليه ، لا لان البلوغ يرفع ما كان فيه من النجاسة ، بل لان الماء في الاصل طاهر ، والنجاسة المشاهدة كما يحتمل كونها مسجسة بأن تقع قبل البلوغ ، يحتمل أن لا تكون مسجسة بأن تكون حصلت بعد البلوغ ، فحينئذ يكون أصل الطهارة متيقناً والنجاسة مشكوك فيها ، فالترجيح لجانب اليقين .

وبعض المتأخرين احتج لهذه المقالة فقال : يدل على الطهارة قوله **إِنَّمَا** : « إذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً » ^(٢) وزعم ان هذه الرواية مجمعة عليها عند المخالف والمؤلف ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ ﴾ ^(٣) وقوله : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جِبَاً فَاطْهَرُوا ﴾ وقوله **إِنَّمَا** لا يبي ذر : « اذا وجدت الماء فأمسه جسدك » ^(٤) وقوله **إِنَّمَا** : « اما أنا فلا أريد أن أحشو على رأسي ثلاث حثيات اذا فاني قد طهرت » ^(٥) والجواب دفع الخبر ، فاما لم يروه مستداً ، والذي رواه مرسلاً « المرتضى »

(١) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ٩ ح ١ و ٢ .

(٢) المستدرک ج ١ في أحكام المياه ص ٢٧ .

(٣) الامال ١ : ١١١ .

(٤) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٧ .

(٥) رواه البيهقي في مسنده ج ١ ص ١٨١ مع تفاوت .

رضي الله عنه « والشيخ أبو جعفر ره » وآحاد ممن جاء بعده ، والخبر المرسل لا يعمل به ، وكتب الحديث عن الأئمة عليهم السلام حالية عنه أصلاً ، وأما « المخالفون » فلم أعرف به عاملاً سوى من يحكي عن « ابن حي » وهو ريدي منقطع المذهب ، وما رأيت أصعب ممن يدعي اجماع المخالف والمؤلف فيما لا يوجد الا نادراً ، فإذا الرواية ساقطة .

وأما أصحابنا فرووا عن الأئمة عليهم السلام ، « إذا كان الماء قدر كره لم ينجسه شيء »^(١) وهذا صريح في أن بلوغه كراً هو المانع لتأثره بالنجاسة ، ولا يلزم من كونه لا ينجسه شيء بعد البلوغ رفع ما كان ثابتاً فيه ومنجساً قبله ، و « الشيخ ره » قال لقولهم عليهم السلام ، ونحن فقد طالعنا كتب الاخبار المنسوبة اليهم ، فلم نره هذا اللفظ ، وأما رأينا ما ذكرناه وهو قول الصادق عليه السلام : « إذا كان الماء قدر كره لم ينجسه شيء »^(٢) ولعل غلط من علق في هذه المسئلة ، لتوهمه أن معنى اللعطين واحد . وأما الآيات والحجج الواقية فلا استدلال بها ضعيف ، لا يفتقر الى جواب ، لا با لا يذاع في جواز استعمال الطاهر المطلق ، بل بحثنا في هذا النجس اذا بلغ كراً يطهر ، فان ثبت طهارته تدولته الاحاديث الامرة بالاعتسال وغيره ، وان لم يثبت طهارته فالاجماع على المنع منه ، فلا تعلق له اذا فيما ذكره . وهل يستجيز محصل أن يقول النبي صلى الله عليه وآله : « احشوا على رأسي ثلاث حبات مما يجمع من فضالة البول والدم وميلعة الكلب » .

واحتج أيضاً لذلك بالاجماع ، وهو أصعب من الاول ، لا با لم ينف على هذا في شيء من كتب الاصحاب ، ولو وجد كان نادراً ، بل ذكره « المرتضى رض » في مسائل متعردة وبعده اثنان او ثلاثة ممن تابعه . ودعوى مثل هذا اجماعاً غلط ، ادلسا بدعوى المائة نعم دخول الامام فيهم ، فكيف بدعوى الثلاثة والاربعة .

السابع : اذا كان متيقناً لطهارة الماء ثم شك في نجاسته بنى على يقينه ، وكذا

(١) و (٢) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٩ ح ٥ .

لو ثبت بنجاسته ثم شك في تطهره بنى على اليقين ، لقوله **الكلام** : « الماء كله طاهر حتى تعلم انه قذر »^(١) ولأنه لو اقتصر على ما ينفي عنه الاحتمال في حال الاستعمال ، لتعدت الطهارة او عسرت .

الثامن : اذا أخبره واحد بنجاسة الماء لم يجب القبول ، ولو كان عدلاً ، سواء أخبره بسبب النجاسة او مطلقاً ، لأن الأصل طهارة الماء فلا يتنفي اليقين بالاحتمال . وكذا لو وجد ماءً متغيراً وشك في تغيره ، هل هو بسبب نجاسة او من نفسه ؟ بنى على الطهارة ، لأنها الأصل المتيقن ، ولو أخبره عدلان ففي القبول خلاف ، قال ابن البراج : لا يحكم بنجاسته بقاءً على الطهارة الأصلية وعدم اليقين بصدق الشاهدين ، والأظهر القبول ، لثبوت الأحكام بهما عند الشارع ، كما لو اشترى وادعى المشتري نجاسته قبل العقد ، فلو شهد شاهدان لساغ الرد ، وهو مبني على ثبوت العيب ، ولو تعارضت البيتان في اثنتين ، قال في مسائل الخلاف : « سقطت شهادتهما وبقي الماء على أصل الطهارة » وقال في المسوط : « وان قلنا ان أمكن الجمع بينهما قلنا وحكم بنجاسة الاثنتين كان قوياً » . وعندي هذا الوجه ، وان لم يمكن الجمع فالوجه نجاسة أحدهما ، ويمنع منهما كما لو كان معه اثنان فنحس أحدهما ولم يعلمه بغيره

التاسع : لو تطهر من ماء ، ثم علم فيه نجاسة ، وشك ، هل كانت قبل الوضوء او بعده ؟ فالأصل الصحة ، ولو علم انها قبل ولم يعلم هل كان كراً او أقل ؟ أعاد ، لأن الأصل القلة .

العاشر : لو وقع في القليل ماشك في نجاسته ، او مات فيه حيوان لا يعلم هو مما له نفس سائلة او لا ؟ فالأصل الطهارة .

مسئلة : وفي نجاسة « البثر » بالملاقات قولان : أظهرهما لتنجيس ، في هذا الكلام حذف مضاف ، تقديره : « وفي نجاسة ماء البثر » وقد اختلف قول الشيخ

(١) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ٤ ح ٢ ص ١٠٦ .

ره » فقال في النهاية والمسوط ومسائل الخلاف : بنجس بالملاقات . وكذا قال « علم الهدى » في المصباح ، والخلاف ، وجعل العلم والعمل و«المعبد» في المقعة وقال في التهذيب : لا يغسل الثوب ، ولا تعاد الطهارة ما لم يتغير بالنجاسة ، لكن لا يجوز استعماله الا بعد تطهيره . ثم قال في الاستبصار : والذي ينبغي أن يعمل عليه انه ان استعمل هذه المياه بعد العلم بحصول النجاسة فيها لزمه الاعادة . فقد تبين ان الاظهر بين الاصحاب الفتوى بالنجاسة عند الملاقات .

وبدل عليه «النقل المستفيض» عن الصحابة بايجاب الزح . روى الجمهور عن علي عليه السلام ، « في الفارة تقع في البئر تزح منها دلاء » ^(١) وقال بعض الحنابلة في كتاب له : قال الحلال . وجدا عن كتاب علي عليه السلام بسند صحيح « انه مثل عن شربال فيها صبي ، فأمر أن يزحوها » ^(٢) ومثله عن الحسن البصري ، وعن أبي سعيد الخدري « في الدجاجة أربعون دلوا » ^(٣) وعن ابن عباس « في رنجي وقع في بئر زمزم فمات ، فقال : يزح جميع ماها » ^(٤) ولم يذكر ذلك أحد من أهل ذلك العصر . ولو قيل : أستم لانعلمون بهذه المقادير . قلنا : هذا حق ، لكن القصد ان الزح كان معلوماً ، وان البئر يظهر به وان اختلف اجتهداهم في القدر المعلوم . ومن طريق الاصحاب رواية محمد بن بريع ، عن الرضا عليه السلام « في بئر ينظر فيها قطرات من بول ، او دم ، ما الذي يطهرها حتى يحل الوضوء منها للصلاة ؟ قال : يزح منها دلاء » ^(٥) ولو كانت ظاهرة لما حس السؤال ولا الجواب . ورواية علي بن يقطين قال : « سألت موسى عليه السلام عن الحمامة ، والدجاجة ، والفارة ، والكلب ،

(١) سر الیهتی ح ١ کتاب الطهارة ص ٢٦٨ (مع تفاوت) .

(٢) (٣) لم يوجد .

(٤) سنن الیهتی ح ١ کتاب الطهارة ص ٢٦٦ .

(٥) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٤ ح ٢١ .

والهرة ؟ قال : بجزيك أن تنزح منها دلاء فإن ذلك يطهرها ^(١) ولو كانت طاهرة قبل النزح ، لكان النزح للتطهير تحصيلاً للحاصل . ولأنه لو كان طاهراً لما جاز التيمم مع وجوده ، لكنه يجوز ، أما الملازمة فلأن عدم الماء الطاهر شرط لجواز التيمم ، فلو جاز لا معه لزم تكثير محالة الدليل .

وأما أنه يجوز معه التيمم فلسوجهين : أحدهما ما رواه ابن أبي يعفور ، عن الصادق عليه السلام قال : « إذا أتيت البشر وأنت جنب ولم تجد شيئاً تعرف به ، فتيمم بالصعيد ، فإن رب الماء ورب الصعيد واحد ولا تقع في البشر ولا تفسد على القوم مائهم » ^(٢) والثاني أنه لو لم يجز التيمم لزم أما جوار استعمال ماء البشر من غير نزح ، أو اطراح الصلاة ، وكل واحد منهما باطل . أما الأول : فلو صح لما وجب النزح ، وهو باطل بالأحاديث المتواترة الدالة على وجوبه . وأما الثاني : فباطل بالإجماع ، فإن احتج الخصم بما رواه محمد بن بريع قال : « كتبت إلى رجل يسأل الرضا عليه السلام عن ماء الشر ؟ فقال : ماء البشر واسع لا يفسده شيء إلا أن يشى » ^(٣) فالجواب من وجوه : أحدها : الطعن في الرواية ، فإن المكاتبه تضعف عن الدلالة . والثاني : يحتمل لا يفسده فساداً يوجب التعطيل ، كما قال النبي صلى الله عليه وآله : « المؤمن لا يخبث » ^(٤) أي لا يصير في نفسه نجساً ، وكقول الرضا عليه السلام : « ماء الحمام لا يخبث » ^(٥) مع أنه يجوز أن تعرض له النجاسة . الثالث : أنا نعارضه بخبر محمد بن بريع الذي قدمناه ، وإن احتج بما رواه حماد ، عن معاوية ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا

(١) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١٧ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١٤ ح ٢٢ .

(٣) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١٤ ح ٧ (مع تفاوت) .

(٤) سنن ابن ماجه ج ١ ص ١٧٨ إلا أنه رواه (لا ينجس) .

(٥) المستدرک ج ١ في أحكام المياه ص ٢٦ .

يفسل الثوب ، ولا تعاد الصلاة مما يقع في البثر الا أن يمتن «^(١) .

فالجواب ان الراوي ضمن معاوية المذكور لا نعرفه ، فقلعه عبر الثقة ، فهي الرواة حدة بهذا الاسم منهم الثقة ومنهم غيره . ولأن لفظ البثر يقع على السابعة والتقدير ، فعمل السؤال عن بثر ماؤها محقق ، فتكون الاحاديث الدالة على وجوب بزح البثر من أعيان المنزوحات محنطة بالباينة ، ويكون هذا متاولا لعبورها مع هو محقق . ولأنه حديث واحد يعارضه كثير ، والكثرة اشارة الرجحان . ولأنه يدل بضبعة ما العامة فيما لا يعقل ، فيكون الترجيح بجواب الاحاديث الدالة على أعيان المنزوحات تقديماً للخاص على العام .

مقدمة : ملاقات النجاسة وماء البثر مؤثرة بحسب قوتها ، وتطهيره ماخرجه من حد الواقف الى كونه جارياً جريباً يزبل ذلك التأثير ، فيختلف تقدير الزح وضعفها وسعة المجاري وضيقها ، فتارة يقتصر الائمة عليهم السلام على أقل ما يحصل به ، وتارة يستظهر عن ذلك ، وتارة يأمر بالافضل ، فلا ينكر الاختلاف في الاحاديث ، وانظر ما اشتهر بين الاصحاب غير مختلف فافت به ، وما اختلف فأول محرز ، والاولى مستحب ، والاكثر افضل ، واستسقط ما شذ ، ومن المتعارض ما ضعف سنده قال : وينزح لموت البعير والثور وانصباب الخمر ماؤها أجمع . روى ذلك لحسن عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « وان مات فيها بعير ، اوصب فيها خمر ، فليزح »^(٢) وعبد الله ابن سنان ، عن أبي عبد الله « وان مات فيها ثور ، اوصب فيها خمر ، فليزح الماء كله »^(٣) وفي البعير رواية أخرى ، عن عمرو بن سعيد بن هلال ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سأله عما يقع في البثر حتى بلغت الحمار والجمل والعمل قل كر من ماء »^(٤)

(١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٤ ح ١٠ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٥ ح ٦ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٥ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٥ ح ٥ .

والاول أرجح لسلامة السند ، وضعف سنده هذه ، فان عمرو بن سعيد قطعي ، ولا طعن في الحلبي ، ولا في عبدالله بن سنان .

وفي الحمر رواية أخرى عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قلت : « بشر فطر فيها قطرة دم ، او خمر ، قال : الدم والحمر والميت ولحم الخنزير هي ذلك كله واحد ، ينزح منه عشرون دلواً » ^(١) وفي رواية كردويه ، عن أبي الحسن عليه السلام « عن الثور رفع فيها قطرة دم او نبيذ مسكر او بول او خمر ، قال : ينزح منه ثلاثون دلواً » ^(٢) وأفتى ابن بابويه في المقنع برواية زرارة ، ويمكن أن ينزلا على القطرة من الخمر ، ويفرق بين القطرة وصته ، ويعقل الفرق كما عقل في الدم ، لانه ليس أثر القطرة في التسجيس كآثر ما يصب صباً ، فانه يشع في الماء . قال « الشيخ » في التهذيب : « هما خبر واحد لا يمكن لاجله دفع الاخبار كلها » قال وكذلك ، قال الثلاثة وأتباعهم في المسكرات ، انما أصناف القول بذلك اليهم لانفرادهم بذكره ، دون من تقدمهم وعدم الاطلاع على حديث يتناول ذلك بطلاً .

ويمكن أن يحتاج لذلك بشأن كل مسكر خمر ثبت له حكمه ، روى عط بن يسار ، عن أبي جعفر قال : قال رسول الله ﷺ : « كل مسكر خمر » ^(٣) وروى علي ابن يقطين ، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال : « كلما كان عاقبة الخمر فهو خمر » ^(٤) قال : وألحق « الشيخ » الفقاع . انما سبب اللاحاق اليه لسقه الى القول به ، ولم أقف على حديث يدل بنطقه على الفقاع . ويمكن أن يحتاج لذلك بأن الفقاع خمر فيكون له حكمه ، اما أنه خمر فلما رواه هشام بن الحكم ، عن أبي عبدالله عليه السلام

(١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٥ ح ٣ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٦ ح ٥ .

(٣) سنن ابن ماجه ج ٢ كتاب الاشربة ص ١١٢٤ .

(٤) الوسائل ج ١٢ ابواب الاشربة المحرمة باب ١٩ ح ١ ص ٢٧٣ .

قال : « سألته عن الفقاخ فقال : لا تشربه لأنه خمر مجهول » ^(١) وعن الرضا عليه السلام « هو حرام وهو خمر » ^(٢) وعن أبي الحسن عليه السلام قال : « هي حمر استنصرها الناس » ^(٣) .

أما « المنى » فلم أقف على ما يدل بمنطوقه على وجوب دح الماء به ، بل يمكن أن يقال : ماء محكوم بنجاسته ، ولم تثبت طهارته بأحراح بعينه ، فيجب نزحه ، لكن هذا يعود في قسم ما لم يتناوله نص على التعمين .

قال : وقد ألحق « الشيخ » الماء الثلاثة . ولم أعرف من الأصحاب قائلًا به سواء ومن تبعه من المتأخرين بعده ، أما « المفيد » فقال في المنفعة : لقليل الدم خمس ، وكثيره عشر ، ولم يفرق . و« عالم الهدى » قال في المصباح : ينرح له من دلو إلى عشرين ، ولم يفرق . ولعل « الشيخ » طرأ إلى اختصاص « دم النيص » بوجوب إزالة قلبه وكثيره من الأبواب والحق حكمه حي النثر ، ولحق به لدمين الآخرين . لكن هذا يتعلق بضعف ، والأصل أن منكم بقاءه الماء عمدًا بالأحدث الماء المذة ، قل : فإن غلب الماء ترأوح عليها قوم اثنين اثنين يوماً ، لرواية حماد بن موسى قال ، أبو عبد الله عليه السلام : « ومثل من بشر يقع فيها كلب ، أو فأرة ، أو خنزير ، قال : ثرو كلها » ^(٤) قال الشيخ : يعني إذا تغير أحد أوصافها .

ثم قال عليه السلام : فإن غلب عليه الماء فليروى يوماً إلى الليل فقام عليها قوم يروا وهو ابداً اثنين وقد طهرت » ^(٥) ولقائل أن يطعن في هذه الرواية بضعف سندها ، فإن روايتها ابن فضال ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصدق بن صدقة ، عن

(١) أبواب تل ج ٢ أبواب النجاسات باب ٣٨ ح ٥ .

(٢) مستدرک الوسائل ج ٢ أبواب ما يكتب به ص ٤٥٢ .

(٣) التهذيب ج ٩ ح ٢٧٥ ص ١٢٥ .

(٤) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١٧ ح ٨ (مع تفاوت) .

(٥) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ٢٣ ح ١ .

عمار ، وكلهم فطحية ، وبضعف المتن بما تضمن من إيجاب نزح الماء كله للكلب ،
أو الفأرة ، أو الحنزير ، وهو متروك في فتوى الأصحاب . وربما قيل : إن المذكورين
وإن كانوا فطحية فانه مشهود لهم بالثقة فلا طعن في روايتهم إذا لم يكن لها معارض
من الحديث السليم ، ولأن إيجاب نزح الماء كله في هذه اما على الاستصحاب ، واما
كما فسره « الشيخ ره » في التهذيب ان المراد بذلك اذا تغير الماء . وقال الشيخان
والاتباع الثلاثة : اذا غلب الماء تراوح عليها أربعة رجال .

واستدل الشيخ برواية عمرو بن سعيد ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « سألته حتى
بلغت الحمار ، والجمل ، والبغل ، قال كر من ماء » ^(١) وإن كان كثيراً قال الشيخ :
وتراوح عليها أربعة رجال على نزح الماء يوماً يزيد عن كر . وهذه الرواية تساوي
الأولى في السند ، ولا تدل على موضع الراع ، لأنه اكتفى بنزح الكر وتراوح
الأربعة وإن زاد عن الكر لا يدل على أنه يقوم مقام ما يوجب نزح الماء كله ، فلهذا
عدلتنا عن تأويل هذه الرواية إلى الأولى ، والأولى وإن ضعف سندها ، فإن الاعتناء
ببؤيدها من وجهين :

أحدهما : عمل الأصحاب على رواية عمار الثقة ، حتى إن « الشيخ ره » ادعى
في العدة إجماع الإمامية على العمل بروايته ، ورواية أمثاله من عددهم .

الثاني : أنه إذا وجب نزح الماء كله وتعدى ، فالتعطيل غير جائز ، والاقتصار على
نزح البعض تحكم ، والنزح يوماً يتحقق معه زوال ما كان في البئر فيكون العمل به
لزاماً واختلت ألفاظ الأصحاب في التحديد ، فقال « المفيد » : من أول النهار إلى
آخره ، وتبعه الحلبي ، وسائر ، وقال « ابن بابويه » و« علم الهدى » : من غدوة إلى
العشاء ، ومعنى هذه الألفاظ متقاربة ، فيكون النزح من طلوع الفجر إلى غروب
الشمس أسحوط ، لأنه يأتي على الأقوال ، قال : ولموت البغل والحمار كراً . اما « الحمار »

فقاله الخمسة وأنواعهم ، والمستند رواية عمرو بن سعيد ، عن أبي جعفر عليه السلام ، وإن صعب سبها فالشهرة تؤيدها ، فإني لم أعرف من الأصحاب راداً لها في هذا الحكم ، والطن فيها بطريق التسوية بين الجمل ، والحمار ، والبغل غير لارم ، لأن حصول التعارض في أحد الثلاثة لا يسقط استعمالها في الباقي ، وقد أجاب بعض الأصحاب بأنه من الجائز أن يكون الجواب وقع عن الحمار والبغل دون الجمل ، إلا أن هذا ضعيف ، لأنه يلزم منه التعمية في الجواب وهو يناهي حكمه المجيب .

وقد روى ابن ادينة ، وورادة ، ومحمد بن مسلم ، وبريد بن معاوية ، عن أبي عبدالله وأبي جعفر عليهما السلام في البئر تقع فيها الدابة ، والقارة ، والكلب ، والطير ، فيموت ، قل : يخرج من البئر ثم يروح دلاء ، ثم اشرب ونوضاً ^(١) ومثله روى الباق ، عن أبي عبدالله عليه السلام ^(٢) ، لكن هذه لم يتفهم قدر الدلاء التي تروح ، ومن المحتمل أن يكون ذلك مما يبلغ الكر ، فيكون العمل بالبينة أولى ، قال : وكذا قال الثلاثة : في الفرس ، والبقرة ، قال في المسوط : يروح كره للحمار ، والبقرة ، وما أشبههما . وقال في النهاية : للحمار والبقرة والدابة . وكذا قال « علم الهدى ره » في المصباح . وقال المفيد في المقنعة : وإن مات فيها حمار ، أو بقرة ، أو فرس ، وأشبهاها من الدواب ولم يتمير الماء بزح مهاكر من الماء ونحن نطالبهم بدليل ذلك .

فإن احتجوا برواية عمرو بن سعيد ، قلنا : هي مقصورة على الجمل ، والحمار ، والبغل ، فمن أين يلزم في البقرة ؟ فإن قالوا هي مثاها في العظم ، طئسهم بدليل التخطي إلى المماثل من أين عرفوه لانه له من دليل ، ولو ساغ الساء على المماثلة في العظم لكانت البقرة كالثور ، ولكانت الجاموس كالجمل ، وربما كانت فرس في عظم الجمل فلا تعلق لدا بهذا وشبهه .

(١) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١٧ ح ٥ .

(٢) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١٧ ح ٦ .

ومن المقلدة من لو طالبته بدليل ذلك لادعى الاجماع ، لوجوده في كتب الثلاثة ، وهو غلط وجهالة ان لم يكن تحاملاً ، فالوجه أن يجعل الفرس والبقرة في قسم مالم يتناوله نص على الخصوص ، قال : ولموت الانسان سبعون دلواً ، هذا مذهب علمائنا ممن أوجب النزح ، وهي رواية ابن فضال ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصدق بن صدقة ، عن عمار الساباطي قال : « سئل ابو عبدالله عليه السلام عن رجل دبح طيراً فوق م يده في البئر ، فقال : ينزح منها دلاء اذا كان ذكياً وما سوى ذلك مما يقع في بئر الماء فيموت فيه فأكبره الانسان ينزح منها سبعون دلواً ، وأقلسه المصفود ينزح - ٥٠ دلو واحدة ، وما سوى ذلك فيما بين هذين » ^(١) أورد « الشيخ » في التهذيب هذه الرواية (بإثناء المنقطعة) ثلثاً وفي مقابلته وأقله ، وأوردها « ابو جعفر » ابن بابويه « في كتابه أكر . بإلياء المنقطعة) من تحتها بواحدة وقال في مقابلته وأصغره .

لا يرد . ٥٠ هذا العدد قطعية ، لا ما نقول هذا حق لكن من الثقات مع سلامته عن الدارص ، ثم هذه الرواية مسنولة عليها بين الأصحاب عملاً ظاهراً ، وقبول الخبر بين الأصحاب مع عدم الراد له يخرج به الى كونه حجة ، فلا يمتد اذا بمخالف فيه ، ولو بدأ ، الى غيره لكان عدولاً عن المجمع على الطهارة به ، الى الشاذ الذي ليس بمشهور ، وهو باطل بخبر عمر بن حنظلة المتضمن « لقوله عليه السلام عند ما اجتمع عليه أصحابك واترك الشاذ الذي ليس مشهور » ^(٢) وقال « المفيد » في المقنعة : وان مات انسان في بئر او عدير ينقص عن مقدار الكر ، ولم يتغير بذلك الماء ، فلينزح به سبعون دلواً . ولا معنى لذكر المدير هنا الا أن يريد ماله مادة من بيع ، لكن لو أراد ذلك لا فناء لفظ البئر .

(١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٢١ ج ٢ .

(٢) اصول الثاني ج ١ كتاب فضل العلم ص ٨٦ .

فرع

هذا الحكم يتناول الصغير، والكبير، والانسى، والدكر، والمسلم، والكافر، لان (الاسان جنس معروف باللام) وليس هناك معهود، فيكون (اللام) معروفاً للجس، فيوجد الحكم بوجود الجنس أين كان، وجس الاسان ثابت للكافر، فيكون الحكم متناولاً له عملاً باطلاق اللفظ، وشرط بعض المتأخرين الاسلام، واحتج: بأن الكافر نجس، فعند ملاقاته حياً يجب نزح البثر أجمع، والموت لا يطهره، فلا يزول وجوب نزح الماء، قال: ولو تمسك بالعموم هنا لكان معارضاً بقولهم ينزح، لارتباس الجنب سبع، فانه يشترط الاسلام، اذ لا يقدم أحد من الاصحاب على القول في الجنب بنزح سبع، ولو كان كافراً، وكما اشترط هنا الاسلام فكذا ثم .

والجواب قوله: ملاقة الكافر موجبة لنزح الماء، قلنا: لا سلم قوله: « أجمع الاصحاب » قلنا: هذه دعوى محردة، بل نحن نقول: انا لم نقف على فتوى بذلك أصلاً فكيف يدعي الاجماع، ولو قال: ذكر « الشيخ » ذلك في المبسوط قلنا: قوله في المبسوط: ليس دليلاً بمجرده فضلاً أن يدعي به الاجماع، ثم « الشيخ » لم يجزم بذلك، لانه يقول: ما لم يرد فيه مقدر مخصوص، يجب منه نزح الماء احتياطاً، وان قلنا: بجواز أربعين دلواً للحر كان مايعاً، غير أن الاحوط الاول، فالشيخ انما صار الى الاحتياط استظهاراً لا قطعاً، ثم انه علل ايجاب نزح الماء في الكافر بأنه لا دليل على مقدر، ونحن نقول: الدليل موجود، لان لفظ الاسان اذا كان متناولاً للمسلم، والكافر، يجري مجرى النطق بهما، فاذا وجب في موته سبعون لم يجب في مباشرته أكثر، لان الموت يتضمن المباشرة فيعلم نفي مراد من مفهوم النص .

وهذا كما نقول: في الجواب عن التخزير اذا وقع وخرج حياً، فانه لا يجب

له أكثر من أربعين، وإن كان لم يرد على عيه نص، بل فحواه دل على ذلك، فالشيخ (ره) لم يصر إلى إيجاب الكل الاثوهم ان النص لا يدل بمفهومه على نفي ما أراد على سبعين، ولو قال: سلمنا العموم لكنه مخصوص، قلنا: تخصيص العموم بالاحتياط غير حائر، وإنما يخص بالدليل القاطع. أما الاحتياط فليس من مختصات العموم في شيء، لأنه إما يصار إليه عند عدم الدليل، والعموم دليل فيسقط الاحتياط معه، وكذا المطلق دليل فلا يعتبر معه الاحتياط، ومعارضته بالجانب غير واردة.

لأنما يجيب في وجوه: أحدها: أن الارتماس من الجنابة إنما يراد للطهارة، فيكون ذلك قرينة دالة على من له عناية بالطهارة وهو المسلم، ولهذا قال الشيخ في المبسوط: نزع منها سبع دلاء ولم يظهره.

الثاني: أن تقول: أما أن يكون هنا دليل يسمع من تنزيل خبر الجنب على الكافر والمسلم، وأما أن لا يكون، فإن كان، فالامتناع إنما هو لذلك الدليل، وإن لم يكن، قلنا: بموجبه، سواء كان كافراً أو مسلماً، فإما لم نره زاد على الاستبعاد شيئاً، والاستبعاد ليس حجة في بطلان المستبعد.

الوجه الثالث: أن مقتضى الدليل العمل «بالعموم» في الموضوعين، وامتناعنا من استعمال أحد العمومين في العموم لا يلزم منه أطراح العموم الآخر، لأننا نتوهم أحد العمومين محضاً فالتوقف عنه، إنما هو لهذا الوهم فإن صح، والافلنا به مطلقاً، فالإلزام غير وارد، ثم هذا ليس بنقص على مسئلتنا، بل بنقص على استعمال اللام في «الاستعراق» أين كان، فيلزم أن لا ننزل قوله: ﴿الرانية والراني﴾^(١) على العموم ولا قوله: ﴿السارق والسارقة﴾^(٢) لأننا لم ننزل الجنب هنا على العموم. قال: وللمدرة عشرة، فإن ذابت فأربعون، أو خمسون، وهذا مذهب أبي جعفر بن

(١) انور: ٢.

(٢) المائة: ٣٨.

بابويه في كتابه وقال المعبد في المقعة: للربطة او الذاية خمسون ، وللباسه عشرة ، وقال الشيخ في المبسوط : للربطة خمسون ، وللباسه عشر . وقال «علم الهدى» في المصاح : لباسه عشر ، فان ذابت وتقطعت خمسون دلوا .

لنا ما رواه أبو بصير ، عن أبي هذافه عليه السلام قال : « سألته عن العذرة تقع في البئر ؟ قال : يرح منها عشر دلاء ، فان ذابت فأربعون او خمسون دلوا » ^(١) وما فصله الثلاثة ، ثم أقف به على شاهد . قال : وفي الدم أقوال ، والمروي في ذبح دم الشاة من ثلاثين الى أربعين ، وفي القليل دلاء يسيرة . وكذا قال ابن بابويه (ره) في كتابه . وقال المعبد في الكثير عشر ، وفي القليل خمس ، وقال في الهائسة للقليل عشر ، وللکثیر خمسون ، وقال «علم الهدى ره» في المصاح : في الدم ما بين الدلو الواحدة الى العشرين .

لنا ما رواه علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : « سألته عن رجل ذبح شاة ، فاضطربت فوقعت في بئر ماء ، وأوداجها تشعب دماً ، هل يتوضأ من تلك البئر ؟ قال : ينزح منها ما بين الثلاثين الى الأربعين دلوا ثم يتوضأ منها ، وعن رجل ذبح دجاجة أو حمامة وقع في بئر هل يصلح له أن يتوضأ منها ؟ قال : ينزح منها دلاء يسيرة ثم يتوضأ منها » ^(٢) وقال ابن بابويه (ره) في المقنع : في القليل عشر .

وكذا الشيخ (ره) في كنه ، واستدل برواية محمد بن مزيع قال « كتبت الى رجل يسأل الرضا عليه السلام عن الشر تكون في المنزل ، فيقطر فيها قطرات من بول ، او دم ، او يسقط فيها شيء من عذرة كالبعرة ، او نحوها ، ما الذي يطهرها حتى يحل منها الوضوء للصلاة ؟ فرقع في كتابي بحظه : ينزح منها دلاء » ^(٣) قال « الشيخ » في

(١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٢٠ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٢١ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٤ ح ٢١ .

التهذيب : وأكثر عدد يضاف الى هذا الجمع عشرة ، فيجب أن يؤخذ به ، إذ لا دليل على ما دونه .

وفيما ذكره « الشيخ ره » ضعف ، لأننا نسلم أن أكثر عدد يضاف الى الجمع عشر ، لكننا لا نسلم أنه إذا جرد عن الإضافة كانت حاله كذا فإنه لا يعلم من قوله : عدي دراهم ، أنه لم يجبر عن زيادة عن عشرة دلاء ، إذا قال أعطه دراهم يعلم أنه لم يرد أكثر من عشرة ، فإن دعوى ذلك باطلة . فاما قول المصنف (ره) « ولا أعلم وجهه ، وكذا قول علم الهدى (ره) ، فإن استدلل برواية زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام ، وعن أبي العباس الفصل ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الدم ، والخمر ، والميت ، ولحم الخنزير ، عشرون » ^(١) لم يكن دالة على ما ذكره ،

قال : ولموت الكلب وشبهه أربعون ، وهو مذهب الثلاثة وأتباعهم . وقال « ابن بابويه » في المنع : وإن وقع فيها كلب ، أو ستور ، فانزح ثلاثين دلواً الى أربعين . وقد روي سبع دلاء ، وفيمن لا يحضره الغيبه : في الكلب من ثلاثين الى أربعين وفي السنور سبع .

واعلم أن في الكلب روايات : فما قلنا : هو رواية الحسين بن سعيد ، في كتابه عن القسم بن علي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن السنور ؟ فقال : أربعون دلواً ، والكلب وشبهه » ^(٢) وفي رواية زرارة ، ومحمد بن مسلم ، عن أبي جعفر ، وأبي عبد الله عليه السلام قال : « يخرج من البئر ، وينزح دلاء ، ثم اشرب ونوصاً » ^(٣) وفي رواية أبي اسامة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الغارة ، والسنور ، والدجاجة ، والطير والكلب ، إذا لم يتعسخ أو يتغير طعم الماء ، يكفيك خمس دلاء ، وإن تغير الماء

(١) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١٥ ح ٣ ص ١٣٣ .

(٢) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١٧ ح ٣ ص ١٣٤ .

(٣) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١٧ ح ٥ ص ١٣٥ .

فأخذ منه حتى يذهب الريح» (١).

وفي رواية أبي مريم قال : « حدثنا جعفر قال : كان أبو جعفر عليه السلام يقول :
« إذا مات الكلب في الشر، نزحت » (٢) وفي رواية عمار السامطي، عن أبي عبد الله
عليه السلام « وسئل عن شر وقع فيها كلب ، أو فأرة ، أو خنزير ؟ قال يرف كلها » (٣) وفي
رواية عمرو بن سعيد عن أبي جعفر عليه السلام « مسح دلاء » (٤) والرواية عن زرارة غير مقدرة
بمحتمل أن يكون إشارة إلى المنزوح الأول ، ورواية أبي اسامة قوية السند ، لكنها
متروكة بين المعنيين ، ورواية أبي مريم محتملة ، إذ قوله « نزحت » يمكن أن يراد
به الأربعون ، ورواية عمار وإن كان ثقة ، لكنه « ملحي » فلا يعمل بها ، مع وجود
المعارض السليم ، وكذا رواية عمرو بن سعيد ، ويريد « بشبه الكلب » الخنزير والغزال
والثعلب ، وروي في لحم الخنزير هشرون ، ولا بأس بالرواية ، قال : وكذا في بول
الرجل ، وهو مذهب الحمسة وأتباعهم ، وفي البول روايات :

الأولى : رواية علي بن الحكم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي عبد الله عليه السلام
قلت : « بول الرجل ، قال : ينزح منها أربعون دلواً » (٥).

الثانية : رواية معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام « فسي البشر يبول فيها
الصبي ، أو يصب فيها بول ، أو حمر ، قال : ينزح الماء كله » (٦).

الثالثة : رواية كردويه ، قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الشر يقع فيها فطرة

(١) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١٧ ح ٧ ص ١٣٥

(٢) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١٧ ح ١ ص ١٣٤ .

(٣) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١٧ ح ٨ ص ١٣٦ .

(٤) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١٥ ح ٥ ص ١٣٢ .

(٥) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١٦ ح ٢ ص ١٣٣

(٦) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١٦ ح ٧ ص ١٣٤ .

دم ، او بيد مسكر ، او بول ، او حمر ، قال : ينزح منها ثلاثون دلواً ^(١) وكذا روايته في حمر المنجرة ، والترجيح بجانب الاولى ، لاشتهارها في العمل ، وشدود عبرها بين الممتين .

لا يقال : علي بن أبي حمزة واقفي ، لا نا نقول : تغيره اما هو في موت موسى ^(عليه السلام) فلا يقدح فيما قبله ، على أن هذا الوهم لو كان حاصلاً وقت الاخذ منه ، لانجبرت بعمل الاصحاب وقبولهم بها ، ولاتفصيل في بول النساء ، بل بول الصغيرة ، والكبيرة سواء ، يجب منه ثلاثون دلواً ، لرواية كردويه ^(٢) . ويستحب نزح الماء كله ، لرواية معاوية بن عمار ^(٣) . وقال بعض المتأخرين : ينزح لبول المرأة أربعون ، لانها انسان ، ونحن نسلم انها انسان ونطاله أين وجد الاربعين معلقة على بول الانسان ولا ريب انه وهم منه .

فرع آخر

بول الكافر والمسلم سواء في النزع ، لتناول العموم له ، قال : وألحق الشيخان الكلب الثعلب ، والارنب ، والشاة ، قال «الشيخ» في التهذيب عند استدلاله على كلام المفيد (ره) ، بقوله ^(عليه السلام) : «والسنور أربعون دلواً ، وللكلب وشبهه» ^(٤) قوله «وشبهه» يريد في قدر جسمه ، وهذا يدخل فيه الشاة ، والفزال ، والثعلب ، والخنزير وكلما ذكر ، ولا ريب ان الثعلب يشبه السنور ، اما الكلب فهو بعيد عن شبهه ، والرواية اما أحالت في الشئ على الكلب ، فالاستدلال اذاً ضعيف .

(١) الوسائل ح ١ ابواب الماء المطلق باب ١٦ ح ٥ ص ١٣٣ .

(٢) الوسائل ح ١ ابواب الماء المطلق باب ١٦ ح ٣ ص ١٣٣ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٦ ح ٧ ص ١٣٤ .

(٤) الوسائل ح ١ ابواب الماء المطلق باب ١٧ ح ٣ ص ١٣٤ .

قال : وروي في الشاة تسع ، او عشر ، قال « ابن بابويه » فيمن لا يحضره الفقيه : « وان وقعت فيها شاه وما أشبهها ، نزع منها تسعة الى عشرة » ولعله استناد الى رواية اسحق بن عمار، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام ان علياً عليه السلام كان يقول : « الدجاجة ومثلها يموت في البئر، يزح منها دلوان، وثلاثة، فاذا كانت شاة وما أشبهها، فتسعة، او عشرة » ^(١) وفي رواية عمرو بن سعيد « سبع دلاء » ^(٢) والعمل بما ذكره ابن بابويه في هذه أولى ، لسلامة سند الرواية بذلك، وضعف رواية عمرو، وقال الثلاثة بزح لها أربعون .

واحتج الشيخ بأنها مشابهة للكلب ، واحتجاجة بالمشابهة لبس بصريح ، فالصريح أولى ، لانه استدلال بالمنطوق، قال : وللسنور أربعون، وفي رواية سبع ، وبالأربعين قال الثلاثة وأتباعهم ، وبالسبع قال ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه ، وهو استناد الى رواية عمرو بن سعيد .

لنا ما رواه الحسين بن سعيد ، عن القسم بن علي بن أبي حمزة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألته عن السنور؟ قال أربعون » ^(٣) وفي رواية سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « من ثلاثين الى أربعين » ^(٤) وفي رواية أبي اسامة التي قدمنا « خمس دلاء » ^(٥) وفي عمرو بن سعيد ضعف ، وكذا في رواية سماعة ، ورواية أبي اسامة متروكة ، فتعين العمل بالأربعين ، لاقتراحها بعمل الاكثر من الاصحاب ، ولو عمل بالاقل جوازاً وبهذه استظهاراً جار أيضاً ، فان علي بن أبي حمزة واقفي .

قال ولموت الطير ، واغتسال الجنب سبع ، أما الطير فهو اختيار الثلاثة

(١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٨ ح ٢ ص ١٣٧ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٥ ح ٥ ص ١٣٢ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٧ ح ٣ ص ١٣٤ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٧ ح ٤ ص ١٣٥ .

(٥) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٧ ح ٧ ص ١٣٥ .

وأشاعهم ، وهي رواية علي بن أبي حمزة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألته عن الطير والدجاجة ؟ قال : سبع دلاء » ^(١) وفي رواية إسحاق بن عمار « الدجاجة ومثلها يموت في البئر ، دلوان وثلاثة » ^(٢) وفي رواية أبي اسامة « الدجاجة ، والطير ، خمس دلاء » ^(٣) والاولى بعضها العمل ، فهي أولى ، وإن ضعف سندها ، ولا أستبعد العمل برواية أبي اسامة لرجحانها بسلامة السند ، لكنني لم أر بها عاملا .

وأما اعتسال الجنب ، فإن الشيخين أورداه بلفظ « الارتماس » والاحاديث وردت بعبارات أربع ، ليس فيها ذكر « الارتماس » . الاولى : رواية الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « وإن وقع فيها جنب ، فارج منها سبع دلاء » ^(٤) . الثانية : رواية عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إن سقط في البئر دابة صغيرة ، أو نزل فيها جنب ، مزح منها سبع دلاء » ^(٥) . الثالثة : رواية أبي بصير قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب يدخل البئر ، فيغسل منها ، قال : ينزح منها سبع دلاء » ^(٦) . الرابعة : رواية محمد بن مسلم قال : « إذا دخل الجنب البئر نزح منها سبع دلاء » ^(٧) ونحن نقالب من ذكر لفظ « الارتماس » من أين ذكره ، ولم نلق الحكم على الارتماس دون الاعتسال ، حتى أن بعضهم قال : لو اغتسل في البئر ولم يرتمس لما وجب النزح .

والذي ينبغي تحصيله : ان الموجبين لنزح الماء من اغتسال الجنب هم القائلون

- (١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٧ ح ٣ ص ١٣٤ .
- (٢) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٨ ح ٣ ص ١٣٧ .
- (٣) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٧ ح ٧ ص ١٣٥ .
- (٤) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٥ ح ٦ ص ١٣٢ .
- (٥) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٥ ح ١ ص ١٣٢ .
- (٦) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٢٢ ح ٤ ص ١٤٣ .
- (٧) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٢٢ ح ٢ ص ١٤٢ .

بأن ماء غسل من الجنابة لا يرفع به الحدث ، الا سارا فانه قال : بالنزع ولم يمنع من ماء الغسل ، اما « المرتضى » و « ابوالصلاح » فأجازا الطهارة بماء غسل الجنب ولم يدكرا حكمه في الشر ، واذا كان الجنب طاهر الجسد وماء غسله غير ممنوع منه فما وجه ايجاب نزع ؟

وكأني بضعيف مكابر يقول : هذا اجماع وذاك مختلف فيه ، وقد بينا : ان الخلاف انما هو من « المرتضى » وهما لم يدكراه في المنزوح ، فدهوا الاجماع حينئذ حماقة ، نعم لا يتعلق الحكم الا مع الاغتسال ، اما السقوط ، او الوقوع ، او الدخول ، بمجرد فلا ، فاذا الدليل الدال على هذا الحكم خبر واحد ، والموردون للفظ الارتماس ثلاثة ، او أربعة ، فكيف يكون اجماعاً ؟ قال : وكذا « الكلب » لو خرج حياً قال الشيخ ره في النهاية : « وقد روى اذا وقع فيها كلب وخرج حياً نزع منها سبع دلاء » ^(١) وقال في المسوط : وان وقع فيها كلب وخرج حياً نزع منها سبع دلاء للحية .

لنا رواية أبي مسریم قال : حدثنا جعفر قال : قال أبو جعفر : « واذا وقع فيها الكلب وخرج حياً نزع منها سبع دلاء » ^(٢) . قال : وللغارة اذا تمسخت سبع دلاء ، والا فثلاث ، وقبل ذلك ، وبما ذكرناه قال « الشيخ » في النهاية والمسوط وقال « المفيد » في المتنع : اذا تمسخت او انتفخت سبع دلاء . وكذا قال ابوالصلاح ، وسار ، وقال علم الهدى في المصباح : « في الغارة سبع دلاء » وقد روي ثلاث ، وقال ابن بابويه فيمن لا يحضره الفقيه : وان وقع فيها فأرة فدلوا واحدة ، وان تمسخت فسبع دلاء ، ومعنى (تمسخت) تقطعت وتفرقت ، وقال بعض المتأخرين تمسخها ، انتفاحها وهو غلط .

(١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٧ ح ١ ص ١٣٤ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٧ ح ١ ص ١٣٦ .

لنا رواية معاوية بن عمار قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفأرة ، والوزغة
تضع في البئر ، فقال : ينزح منها ثلاث دلاء » ^(١) وعن ابن سنان ، وعن أبي عبد الله
مثله ، وقد روى ابن أبي حمزة ، وعمرو بن سعيد ، عن أبي عبد الله عليه السلام وفي الفأرة
سبع دلاء » ^(٢) وكذا روى أبو اسامة ، ويعقوب بن عيثم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ،
فيحمل الأول على عدم التمسح ، والثاني على التمسح ، يشهد لذلك رواية أبي اسامة ،
عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « في الفأرة ، والسنور ، والدجاجة ، والطيور ، ما لم يتفسخ
أو يتغير طعم الماء ، فيكفيك خمس دلاء » ^(٣) ورواية أبي سعيد المكاربي ، عن أبي
عبد الله عليه السلام « إذا وقعت الفأرة في البئر فتفسخت فانزح منها سبع دلاء » ^(٤) وضعف
أبي سعيد لا يمنع من العمل برواية على هذا الوجه ، لأنها تجري على هذا مجرى
الامارة الدالة على الفرق وإن لم تكن حجة في نفسها ، وأما الانتعاش فشيء ذكره
المفيد (ره) وتبعه الآخرون ، ولم أفد له دليل على شاهد .

قال ولول الصبي سبع دلاء ، وفي رواية ثلاث ، ولو كان رضيعاً لدلو واحدة
يريد « بالرضيع » الذي لم يأكل الطعام ، كذا ذكره الشيخان في النهاية والمبسوط
والمقنعة ، وقبل يسريده به من كان في رمان الرضاع وهو حولان ولو أكل ، ولست
أعرف التفسير من أين نشأ ، والرواية تتناول العظيم ، فنحن نطالبهم بلفظ الرضيع
أبني نقل وكيف قدر لبوله الدلو الواحدة ، وبالسبع قال الشيخان (ره) في كتبهما ،
وقال « علم الهدى » في المصباح : وفي بول الصبي إذا أكل الطعام ثلاث دلاء ،
وإن كان رضيعاً نزح دلو واحدة ، وكذا قال ابن بابويه (ره) في كتابه ، وقال أبو

(١) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١٩ ج ٢ ص ١٣٧ .

(٢) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١٥ ج ٥ ص ١٣٢ .

(٣) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١٧ ج ٢ ص ١٣٥ .

(٤) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١٩ ج ١ ص ١٣٧ .

الصلاح الحلبي (ره) : لبول الصبي الرضيع ثلاث دلاء .

لنا رواية منصور قال حدثنا عدة من أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال . « ينزح منها سبع دلاء اذا بال فيها الصبي ، او وقعت فيها قارة او نحوه » ^(١) وروى علي بن أبي حمزة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن بول الصبي لعظيم يقع في البئر ، فقال : دلو واحدة » ^(٢) وفي رواية معاذية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في البئر يبول فيها الصبي او يصب فيها الخمر ، فقال : ينزح الماء كله » ^(٣) قال الشيخ في التهذيب ما ينقص من ذكر بول الصبي ، محمول على ما اذا غيتر طعام الماء ، اورائحه ، وقلت : لو نزل على الاستحباب كان حسناً توفيقاً بينه وبين ما دلت عليه الاخبار مما ينقص من ذلك ، ولانه قد ثبت أن بول الرجل يوجب طرح أربعين قبول الصبي لأبيد من ذلك . قال وكذا في «المصنوع» وشبهه ، وبه قل «الشبهان» في النهاية والمسروط والمقنعة وأتباعهما ، وقال « ابن بابويه ره » في كتابه : أصغر ما يقع في البئر الصبوة ، ينزح منها دلو واحدة .

لنا ما رواه عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « وأقبح المصنوع ينزح منها دلو واحدة » ^(٤) وقد قلنا : ان عماراً مشهوراً له بالثقة في الفن مصصاً الى قبول الأصحاب لروايته هذه ، ومع القول لا يقدح اختلاف العقيدة .

فرع

قال الصهرشتي : كل طائر في حال صفوه ينزح له دلو واحد ، كمرح ، لاه

(١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٦ ج ١ ص ١٣٢ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٦ ج ٢ ص ١٣٣ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٦ ج ٧ ص ١٣٤ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٢١ ج ٢ ص ١٤١ .

يشابه المصفور . ونحن نطالبه بسدليل التخطي الى المشابهة ، ولو وجدته في كتب « الشيخ » او كتب « المعيد رض » لم يكن حجة ما لم يوجد الدليل .

فرع آخر

قال الراوندي : فيجب أن يشترط هنا أن يكون ما كول اللحم ، احترازاً من الخماش فانه نجس ، ونحن نطالبه من أين علم نجاسته ؟ فان التفت الى كونه مسخاً طالبناه بتحقيق كونه مسخاً ، ثم بالدلالة على نجاسة المسخ ، وقد روي في شواذ الأخبار انه مسخ لكن لا حجة في مثلها .

مسئلة : قال « الشيخ » في المبسوط والنهاية : اذا وقع فيها حية ، او وزغة ، او عقرب ، فماتت نزع منها ثلاث دلاء ، وقال « المعيد ره » في المقتنة ان وقع فيها حية فماتت نزع منها ثلاث دلاء ، وكذا ان وقع فيها وزغة . وقال « ابوالصلاح » للحية والعقرب ثلاث دلاء ، وللوزغة دلو واحدة . وفي رسالة علي بن بابويه : ان وقع فيها حية ، او عقرب ، او حنافس ، او بسات وردان ، فاستقى للحية دلوأ ، وليس عنيك فيما سواها شيء .

مقول : اما الوزغة فقد روى معاوية بن عمار قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثأرة ، والوزغة ، تقع في البئر ، قال : ينزع منها ثلاث دلاء » ^(١) وربما صار ابوالصلاح الى رواية يعقوب بن عيشم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في بئر ، في مائها ريح يخرج منها قطع جلود ، قال ليس بشيء ، ان الوزغ ربما طرح جلده انما يكفيك من ذلك دلو واحدة » ^(٢) وليس في هذا دلالة صريحة .

وأما العقرب فقد روى هارون بن حمزة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سأله

(١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٩ ح ٢ ص ١٢٧ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٩ ح ٩ ص ١٣٩ .

من الفأرة ، والعقرب وأشياء ذلك ، يقع في الماء ويخرج حياً هل يشرب من ذلك ويتوضأ به ؟ قال تسكب ثلاث مرات ، قليله وكثيره ممزلة ، ثم تشرب منه وتتوضأ غير الورغ ، فإنه لا يستمتع بما يقع فيه ^(١) وفي العقرب رواية أخرى عن مهال ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن العقرب تخرج من الشرحية ، قال : استقم بها عشرة دلاء ، قلت : فغيرها الخيف من الخيف ، قال : كلها الأجيعة قد اجيغت ، فإن كانت جيفة قد اجيغت ، فاستقم منها مائة دلو ، فإن غلب عليها الريح بعد المائة فأنزحها » ^(٢) .

ويمكن أن يستدل على الحية بما رواه الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا سقط في البشرجوان صغير صمات فيها ، فأنزح منها دلاء » ^(٣) فينزل على الثلاث ، لأنه أقل احتملاته ، والذي أراه وجوب النزح في الحية ، لأن لها نفس سائلة وميتها نجسة ، أما « العقرب » و « الورغة » فعلى الاستحباب ، لأن مالا نفس له سائلة ليس بنجس ، ولا يحس شيء بموته فيه ، بل روي أن له سمّاً فيكره لذلك ، وفي « سام أبرص » روايتان : أحدهما عن يعقوب بن هشام قال : قلت : لأبي عبد الله عليه السلام عن « سام أبرص » يمسح في البثر ، قال إنما عليك أن تنزع سبع أدل ^(٤) والآخرى عن جابر بن يزيد ، عن أبي جعفر عن « سام أبرص » في البثر ، قال : « ليس بشيء » ، حرك الماء بالدلو ^(٥) قال الشيخ (ره) في التهذيب : المعنى إذا لم يمسح فالوجه عندي الاستحباب ، لما قلناه ، ولضعف الروايتين .

(١) الوسائل ج ١ أبواب الاستئذان باب ٩ ح ٤ ص ١٧٢ .

(٢) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ٢٢٠ ح ٧ ص ١٤٣ .

(٣) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١٥ ح ٦ ص ١٣٢ .

(٤) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١٩ ح ٧ .

(٥) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١٩ ح ٨ ص ١٣٩ .

مسئلة : ذكر « الشيخ ده » في النهاية والمسوط يزح لندرق الدجاج حس دلاء ، وأطلق . وحس سلاز بن عبدالعزيز ذلك « بالجلال » وفي القولين اشكال ، اما الاطلاق فضعيف ، لان ما ليس بجلال ذرقه طاهر ، وكل رجيع طاهر ، لا يؤثر في الشر تحبساً ، اما « الجلال » فذرقه نجس ، لكن تقدير نرجه (بالخمسة) في موضع المنع ونطالب قائله بالدليل . وقال ابو الصلاح : خرد ما لا يؤكل لحمه يوجب نرح الماء ، ويقرب عدي أن يكون داخل في قسم المذرة ينزح له عشرة ، وان ذاب فأربعون ، او خمسون ، ويحتمل أن ينزح له ثلاثون بخبر المنجرة .

قال : ولو غيرت النجاسة مائها نرح ، ولو غلب فالاول حتى يزول التغير ، ويستوفي المقدر ، فاعل « غلب » مصدر ، وهو عائد على الماء ، و « الاولى » مبتدأ وخبره محذوف ، وتقديره ، فالاولى النزح . واما قال فالاولى لان في المسئلة أقوالا هذا أرجحها ، فالمرتضى وابن بابويه أوجبا نرح الماء كله ، فان تعذر لغزاته تراوح عليها أربعة رجال من غدوة الى الليل . و « الشيخان » أوجبا نرح الماء ، فان تعذر نرح حتى تطيب . و ابو الصلاح الحلبي لم يوجب نرح الماء وانصر على نرحها حتى يزول التغير .

لنا رواية معاوية ، عن أبي عبد الله عليه السلام « فان أنش غسل الثوب وأعاد الصلوة ونزحت الشر » ^(١) وعن أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا انفسخت القارة وتن ، نرح الماء كله » ^(٢) والاعتبار يؤيد روايته ، لان تغير الماء بدل على غلبة النجاسة عليه ، وفهرما لما فيه من قوة التطهير ، فلا يظهر باخراج بعضه ، واما انه مع التعذر ينزح حتى يطيب وما رواه ابن بريع ، عن الرضا عليه السلام « مساء البشر واسع لا يفسده شيء الا أن يتغير ريحه ، او طعمه ، فينزح حتى يذهب الريح ويطيب طعمه ،

(١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٤ ح ١٠ ص ١٢٧ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٨ ح ٤ ص ١٣٨ .

لأن له مادة ^(١).

وما رواه جميل قال: «كان تغير الماء فخذ منه حتى يذهب الريح» ^(٢) وروى سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «وان أش حتى يوحد ريح الش في الماء برحت حتى يذهب الش من الماء» ^(٣) فحيث يقول: يجب الزح عملاً بالاول، فاذا تعدر سقط التعمد به فتعين الثاني لئلا يطرح أحد الدليلين، وأما قلنا: ويستوفي المقام لانه يجس، وان لم يتغير الماء، فصح التعبير لا يسقط، ولانه تمسك بظاهر الروايات الموجبة للتقدير، والتغير لا ينافيه فلا يسقط حكمها.

فروع

الاول: الدلو التي يرح بها، هي المعتادة، صغيرة كانت، أو كبيرة، لانه ليس للشرع فيها وصع، فوجب أن ينقذ بالعرف، ولو نرح باناء عظيم ما يخرج منه الدلاء المقدرة فهي الطهارة عندي تردد، أشبه لانه لا يجزي، لان الحكمة تعلقت بالعدد ولا تعلم حصولها مع عدمه.

الثاني: ان عملنا في التراوح بالرجاء فلا يجري للساء، ولا الصبيان، وان عملنا بالمخير المتضمن لتراوح القوم أجزي الساء والصبيان، ولا بد أن يتولى الزح اثنان اثنان تماماً للرواية، لاما تنكلم على تقدير تسليمها نظراً الى العمل بها، ولو نرح اثنان نرحاً متوالياً يوماً ففي الاجزاء تردد، أشبه انه لا يجري.

الثالث: لا يعتبر في النرح النية، لانه جار مجرى ازالة المجاسة، ووجوب النية منفي بالبرائة الاصلية فتظهر بنرح الصبي، والمجنون، والكافر.

(١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٣ ح ١٢ ص ١٠٥.

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٢ ح ٧ ص ١٣٥.

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٢ ح ٤ ص ١٣٥.

الرابع: العبر جس يدخل تحته الذكر، والأنثى، والصغير، والكبير، كالاسان.
 الخامس: مما لم يشاؤله التقدير في النزح قال في المبسوط: الاحتياط تقضي
 نزح الماء منه. وان قلنا: بأربعين دلواً بخبر المنجرة كان سابقاً، والاحوط ما قلناه،
 ولا مأخذ عليه في هذا التردد، لأن الرواية وإن كانت عمده حقاً فلا بأس أن يأخذ
 «احتياط استظهاراً واستحباباً». ويمكن أن يقال: فيه وجه ثالث، وهو أن كل ما لم
 يقدر له مروح لا يحب فيه نزح، عملاً برواية معاوية المتضمنة قول أبي عبد الله عليه السلام:
 «لا تغسل الثوب ولا تعاد الصلوة مما يقع في البثر إلا أن ينزح»^(١) ورواية ابن يربيع
 «أن ماء البثر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه، أو طعمه»^(٢) وهذا يدل بالعموم،
 فيخرج عنه ما دلت عليه النصوص بسطوقها أو فحواها، ويبقى الباقي داخل تحت
 هذا العموم، وهذا يتم لو قلنا: أن النزح للتباعد لا للتطهير، أما إذا لم نقل ذلك،
 فالأولى نزح ماؤها أجمع.

السادس: إذا وقع أكثر من واحد فمات، فإن كانت الاجناس مختلفة لم
 يتداخل النزح، «كالطير» و«الاسان» ولو تساوى المنزوح «كالكلب» و«السنور»
 وإن كان الجنس واحداً هي التداخل تردد، ووجه التداخل أن النجاسة من الجنس
 الواحد لا تتزايد، إذ النجاسة الكلية والولية موجودة في كل جزء، فضلاً عن تحقق
 زيادة توجب زيادة النزح، ووجه عدم التداخل أن كثرة الواقع تؤثر كثرة في مقدار
 المحاسة، فيؤثر شباعاً في الماء زائداً، ولهذا اختلف النزح بتعاضد الواقع وموته،
 وإن كان طاهراً في الحياة.

السابع: لو جفت البثر ثم عاد ماؤها ففي الطهارة تردد، أشبهه أنه تطهر، لأن
 طهارتها بنجاس ماؤها، وهو حاصل بالجفاف كما هو حاصل بالنزح، فلو نزع بعد ذلك

(١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٤ ح ١٠ ص ١٢٧.

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٤ ح ٧ ص ١٢٧.

فالتبضع طاهر لانه يبع في محل طاهر .

الثامن : اذا اجري اليها الماء المتصل بالجاري لم تطهر ، لان الحكم متعلق بالتزح ولم يحصل .

التاسع : لا تنجس جواسب البثر بما يصيبها من ماء النرح ، لان المشقة تلحق به ، وهل يغسل الدلو بعد انتهاء التزح ؟ الاشبه لا ، لانه لو كان نجساً لم يسكت عنه الشرع ، ولان الاستحباب في التزح يدل على عدم نجاستها ، والا لوجب نجاسة ماء البثر عند الزيادة عليه قبل غسلها ، والمعلوم من عادة الشرع خلافه ، وتطهر عند مدركة الدلو الاخيرة وجه الماء ، وما ينقاطر عفو ، لان الطهارة بالتزح وهو حاصل عند معارفة الماء ، فلا أثر لخروجها عن البثر .

العاشر : ما لا يؤكل لحمه من الحيوان لو وقع وخرج حياً لم ينجس به ، لان المحرر ينجس انضماماً شديداً لشدة حدته فلا يلقى الماء موضع النجاسة ، نعم لو كان مجروحاً وفي موضع الجرح دم ، او كان عليه نجاسة تعلق بها حكم تلك النجاسة .

الحادي عشر : اذا وجد في البثر ما ينجسها بعد استعمالها ، فان تحقق سبق النجاسة على الاستعمال أعاد الطهارة والصلاة ، وان جهل لم يعد ، لاحتمال وقوعها بعده ، وعن أبي حنيفة في الحيفة : ان كانت متسعة او متسعة صاء الصلاة ثلاثة أيام ولياليها ، والا أعاد صلاة يوم وليلة . ومستنده خيال ضعيف . قال : لا تنجس البثر بالبالوعة وان تقاربنا ما لم تتصل بنجاستها ، لكن يستحب تباعدهما قدر خمسة أذرع ان كانت الارض صلبة وان كانت البثر فوقها ، والا فصب ، أما انها لا تنجس ، فلما رواه محمد بن القاسم ، عن أبي الحسن « في الثر ، يكون بينها وبين الكيف حمسة أذرع وأقل وأكثر يتوضأ منها ؟ قال : ليس يكره من قرب ولا بعد يتوضأ منها ويقتل ما لم يتغير طعم الماء »^(١) ولان ماؤها في الاصل طاهر فلا يحكم بنجاسته الا مع العلم .

(١) الوسائل ح ١ ابواب الماء المطلق باب ٢٤ ح ٧ ص ١٤٦ .

واما استحباب التباعد فلما رواه الحسن بن رباط، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن البالوعة تكون فوق البئر؟ قال: اذا كانت أسفل من البئر فخمسة أذرع، واذا كانت فوق الشرف سبع أذرع من كل ناحية، وذلك كثير» ^(١) وروى بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن أدنى ما يكون بين الماء والبالوعة؟ فقال: ان كان سهلاً فسبع أذرع، وان كان جبلاً فخمسة» ^(٢).

وروى زرارة، ومحمد بن مسلم، وأبو بصير قلنا له: «بئر يتوضأ منها؟ قال: ان كان البئر في أعلى الوادي وكان بينهما قدر ثلاثة أذرع أو أربعة أذرع لم يتنجس، وان كانت البئر في أسفل الوادي وكان بين البئر وبينها تسعة أذرع لم يتنجسها، وما كان أقل من ذلك لم يتوضأ منه» ^(٣) وهذه الروايات لا تنفك من ضعف، وأجودها الأخيرة مع انهم لم يبينوا القائل، لكن في ذلك احتياطاً فلا بأس به.

فَرَع

اذا تغير ماء البئر تغيراً يصلح أن يكون من البالوعة، ففي نجاسته تردد، لاحتمال أن يكون منها وان بعد، والاحوط التحجيس، لان سبب النجاسة قد وجد فلا يحال على غيره، لكن هذا ظاهر لا قاطع، والطهارة في الاصل متينة فلا تزال بالظن.

مسئلة: وأما «المضاف» فهو ما لا يتناول الاسم باطلاقه ويصح سلبه عنه، كالمعتصر، والمصعد، والممزوج بما يسلبه الاطلاق، وانما قال باطلاقه لان المضاف يتناول الاسم، لكن لا بالاطلاق بل بقيد الاضافة. وقوله «ويصح سلبه عنه» فإليك تقول «ماء الورد» ويصح أن تقول: ليس هذا بماء. ثم بين اضافته فانه لا يخرج

(١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٢٤ ح ٣ ص ١٤٥.

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٢٤ ح ٢ ص ١٤٥.

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٢٤ ح ١ ص ١٤٤.

عن كونه متعصراً من جسم كماء المحصرم والرماء ، او مصعداً كماء الورد والخلاف ، او ممزوجاً كالامراق ، وغيرها ، بما اصبغ اليه ما يسلبه اطلاق الاسم .

قال : وكله ظاهر لكن لا يرفع حدثاً ، اما طهارته فاحمد الماس ، ولان النجاسة حكم مستعاد من أدلة الشرع والتقدير عدمها ، واما كونه لا يرفع حدثاً فلقوله تعالى : ﴿ وَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً ﴾^(١) فوجب عند عدم الماء المطلق التيمم فسقطت الوسطة ، ولقول الصادق عليه السلام : « وقد سئل عن الوضوء باللبس ؟ فقال : انما هو الماء والصعيد »^(٢) ودانما للحصر ، ولان المنع من الصلوة مع الحدث مستعاد من الشرع ، فيقف بيان ما يزيل المنع على دلالة ، وقد علم الاذن مع استعمال الماء المطلق ، فينتفي مع غيره .

وحكى « الشيخ » في مسائل الخلاف عن بعض أصحاب الحديث : من اجاز الوضوء بماء الورد . وقال « أبو جعفر بن بابويه » في كتابه : ولا بأس بالوضوء والفعل من الجنابة والاستياك بماء الورد . وربما كان مستنده ما رواه سهل بن زياد ، عن محمد بن عيسى بن عبيدة ، عن يونس ، عن أبي الحسن عليه السلام : « في الرجل يتوضأ بماء الورد وينسل به ؟ قال : لا بأس »^(٣) .

والجواب : العطن في السند ، فان سهلاً ومحمد بن عيسى ضعيفان ، وذكر ابن بابويه ، عن أبي الوليد انه لا يعتمد على حديث محمد بن عيسى ، عن يونس ، ثم مسح دلالة على موضع النزاع ، لانه يحتمل السؤال عن الوضوء والفعل به للتطيب والتحسين ، لا لرفع الحدث ، ولان تسميته بماء الورد قد تكون الاضافة قليلة لا يسلبه اطلاق اسم الماء ، فيحتمل أن يكون الاشارة الى مثله ، وقال « الشيخ » في

(١) النساء : ٤٣ .

(٢) الوسائل ح ١ ابواب الماء المضاف باب ٢ ح ١ ص ١٤٦ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الماء المضاف باب ٣ ح ١ ص ١٤٨ .

التهديب: هذا الخبر شاذ شديد الشك وقد اضمعت العصابة على ترك العمل بطاهره.

فسر

لا يجوز الوضوء « بالنيء » نيتاً كان او مطبوعاً مع وجود الماء وعدمه ، وحكي عن أبي حنيفة جواز الوضوء به مطبوعاً مع عدم الماء في السر ، وادعى ان عبدالله بن مسعود روى « انه كان مع النبي ﷺ ليلة الج ، فأراد أن يصلي الفجر ، فقال : أمك وضوء ؟ قال معي اداة فيها نيء ، فقال ﷺ ثمره طيبة وماء طهور » ^(١) وقد طعن في الحديث المذكور وذكر ان راويه « ابو ريء » وهو مجهول ، وقد مثل عبدالله بن مسعود هل كنت مع رسول الله ﷺ ليلة الج ؟ فقال ما كان معه منا أحد ، وددت اني كنت معه .

قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾ ^(٢) وقال النبي ﷺ : « الصعيد الطيب طهور للمسلم ان لم يجد الماء » ^(٣) وعن الصادق عليه السلام « انما هو الماء والصعيد » ^(٤) واتفق الناس جميعاً انه لا يجوز الوضوء بغيره من المايعات .

مسئلة : وفي طهارة محل الخث به قولان : أصحهما المسع ، قال « الشيخ ره » في النهاية : المياه المضافة لا يجوز استعمالها في الطهارات ، ولا في ازالة النجاسة ، وهو مذهب في ساير كتبه . قال في الخلاف : وهو مذهب أكثر أصحابنا . وقال « علم الهدى » رضي الله عنه في شرح الرسالة : يجوز عندنا ازالة النجاسة بالمائع الطاهر غير الماء . وبمثل قال المفيد (ره) في المسائل الخلافية . لنا ما رواه الجمهور من

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٩ .

(٢) النساء : ٤٣ .

(٣) سنن البيهقي ج ١ ابواب الطهارة ص ٢١٢ رواه مع تفاوت .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب الماء المضاف باب ٢ ح ١ ص ١٤٦ .

النبي ﷺ انه قال لاسماء: «حتيه ثم اقرصيه ثم اغسله بالماء»^(١) وما رواه الحسين ابن أبي العلاء ، وابواسحق ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في البول يصيب الجسد ، قال: يصب عليه الماء مرتين »^(٢) والحلي عنه عليه السلام « وفي بول الصبي قال: يصب عليه الماء »^(٣) ولو جاز ازالته بعير الماء لكان التعيين تضييقاً لما فيه من الحرج .

الثاني : ان ملاقات النجاسة موجب لنجاسته ، والنجس لا تزال به النجاسة ، لا يقال : كما ارفعت النجاسة بالماء مع تنجسه بالملاقاة فكذا المايح . لاننا نمنع نجاسة الماء عند وروده على النجاسة كما هو مذهب « علم الهدى » رضي الله عنه في الناصريات ، او نقول: مقتضى الدليل المنع فيهما، ترك العمل بمقتضاه في الماء اجماعاً ، ولضرورة الحاجة ، فلو سوى غيره به لزم تكثير مخالفة الدليل .

الثالث: منع الشرع من استصحاب الثوب النجس في الصلوة، فيقف زوال المنع على اذنه . احتج بما رواه الجمهور عن النبي ﷺ انه قال لخولة بنت يسار: « حتبه ثم اقرصيه ثم اغسله »^(٤) وبما روي عن الصادق عليه السلام في المنى « اذا عرفت مكانه فاغسله والا فاغسل الثوب كله »^(٥) وقوله عليه السلام « اذا اصاب الثوب المنى فليغسل »^(٦) ولم يذكر الماء .

ثم الاصل جواز الازالة بكل مزيل قلعين ، فيجب عند الامر المطلق، جوازه تمسكاً « بالاصل » ثم الغرض ازالة عين النجاسة، يشهد لذلك ما رواه حكم بن حكيم الصيرفي عن الصادق عليه السلام قلت : « لا اصيب الماء وقد اصاب يدي البول فامسحها

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٢ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ١ ح ٣ ص ١٠٠١ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٣ ح ٢ ص ١٠٠٣ .

(٤) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٣ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٧ ح ٧ ص ١٠٠٧ .

(٦) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٧ ح ٥ ص ١٠٠٦ .

بالحايض والتراب ، ثم تعرق يدي فأ مسح وجهي او بعض جسدي ، او يصيب ثوبي ، قال : لا بأس «^(١) وعن غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن علي عليه السلام قال : « لا بأس أن يعمل الدم بالبصاق »^(٢) .

والجواب : قوله : اقتصر على المل ، قلنا : يكفي في دلالة على الماء ، لانه هو المعروف عند الاطلاق كما يعلم مراد الامر بقوله اسقني اسقني ، قوله : « الاصل جواز الازالة » قلنا : حق كما ان الاصل أن لا يمنع فلما منع الشرع من الدخول في الصلوة ، وقف الدخول على اذنه . واما خبر حكيم بن حكيم فانه مطرح ، لان البول لا يزول عن الجسد بالتراب باتفاق منا ومن الخصم ، واما خبر غياث فمتروك ، لان غياثاً يثري ضعيف الرواية ، فلا يعمل على ما ينفرد به ، ولو صححت نزلت على جواز الاستمالة في غسله بالبصاق ، لا يظهر المحل به معرداً ، فان جواز غسله به لا يقتضي طهارة المحل ، ولم يتضمن الخبر ذلك ، والبحث ليس الا فيه .

مسئلة : وينجس بالملاقات وان كثر ، هذا من ذهب الاصحاب لأعلم فيه خلافاً ، قال « الشيخ ره » في النهاية فان وقع فيها شيء من النجاسة لم يجز استعمالها على حال الا عند الضرورة . وقال في المبسوط : اذا وقع فيه شيء من النجاسة لم يجز استعماله ، قليلاً كان ، او كثيراً ، قلّت النجاسة ، او كثرت ، فليتر أحد أوصافه ، او لم يتغير ، ولا طريق الى تطهيره الا أن يختلط بما زاد على الكر من الماء الطاهر المطلق ، ولم يسلبه اطلاق اسم الماء ، ولا غير أحد أوصافه ، فان سلبه ، او غير أحد أوصافه لم يجز استعماله ، وان لم يغيره ولم يسلبه جاز استعماله فيما تستعمل فيه المياه المطلقة ، روى الجمهور ، ان النبي صلى الله عليه وآله « سئل عن القارة تموت في السمن ؟

(١) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٦ ح ١ ص ١٠٠٥ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الماء المضاف باب ٤ ح ٢ ص ١٤٩ .

فقال : ان كان جامداً فألقوها وما حولها ، وان كان مائعا فلا تقربوه » (١) .

وروى الخاصة ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « اذا وقعت القارة في السمسم مائت ، فان كانت جامداً فألقها وما يليها ، وكل ما بقي ، وان كان ذائبا فلا تأكله ولكن أسرج به » (٢) وروى السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام « ان أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن قدر طبخت فاذا في القدر فارة ، فقال عليه السلام : يهرق مرقها ، وبغسل اللحم ويؤكل » (٣) ولان المايح قابل للنجاسة ، والنجاسة موجبة لنجاسة ملاقته ، فيطهر حكمها عند الملاقات ثم تسري النجاسة بممازجة المايح بعضه بعضاً .

مسئلة : قال : وما يرفع به الحدث الاصغر طاهر مطهر ، هذا مذهب فقهاءنا لم أعلم فيه خلافاً ، قال في المبسوط : ما استعمل في الوضوء والافسال المسنونة يجوز استعماله في رفع الأحداث ، وبمعناه قال : في النهاية ومسائل الخلاف وكذا قال « المفيد » في المقنعة و « ابن بابويه » وبدل عليه أيضاً ما رواه الجمهور ، ان النبي ﷺ قال : « الماء لا يجب » (٤) وعنه عليه السلام « الماء ليس عليه جنابة » (٥) ورووا « انه عليه السلام كان اذا توضأ كادوا يقتتلون على وضوءه ، وصب عليه السلام على جابر من وضوئه » (٦) ومن طريق الخاصة ما رواه زرارة عن أحدهما عليه السلام قال : « كان النبي ﷺ اذا توضأ أخذوا ماسقط من وضوئه فيتوضئون به » (٧) ولان الاستعمال لم يلبه الاطلاق لغة ولا شرعاً فيكون مطهراً ، للابة ، والخبر ، ولانه ماء طاهر استعمل في محل طاهر

(١) مسند أحمد حبل ج ٢ ص ٢٦٥ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الماء المضاف باب ٥ ح ١ ص ١٤٩ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الماء المضاف باب ٥ ح ٣ ص ١٥٠ .

(٤) التاج ج ١ كتاب الطهارة ص ٨٢ .

(٥) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الطهارة ص ١٣٢ .

(٦) رواه احمد في مسنده ج ٤ ص ٣٢٩ (مع تفاوت) .

(٧) الوسائل ج ١ ابواب الماء المضاف باب ٨ ح ١ ص ١٥٢ .

فيبقى على قوته. وتعمل الجمهور بأبه مضاف الى الاستعمال فلا يرفع الحدث، باطل، من حيث لم يؤثر فيه الاستعمال تغير وصف ولا هيئة، يقتضي زوال الاسم عنه، وقولهم انتقل اليه المنع بالاستعمال مصادرة، لانه نفس النزاع.

مسئلة : وما يرفع به الاكبر طاهر، وفي رفع الحدث به ثانيا قولان: المروي المنع، هذا مذهب « الشيخين » ومذهب « ابن بابويه » وقال « علم الهدى » رضي الله عنه: هو باق على تطهيره، أما الطهارة فمنهيب الاصحاب اجتماعاً، لان التنجيس مستعاد من أدلة الشرع، وحيث لا دلالة فلا تنجيس. وأما المنع من رفع الحدث به فلما رواه عبدالله بن مسان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: « الماء الذي يغسل به الثوب او يغسل به الرجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ به وأشباهه » ^(١) وما رواه بكر بن كريب، قال: « سألت أبا عبدالله عن الرجل يغسل من الجنابة ويغسل رجله بعد الغسل، فقال: ان كان يغسل في مكان يسيل الماء على رجله، فلا عليه أن يغسلهما، وان كان يغسل في مكان يستقع رجلاه في الماء فليغسلهما » ^(٢).

وما رواه محمد بن اسماعيل قال: « سمعت رجلاً يقول لأبي عبدالله عليه السلام اني ادخل الحمام في السحر وفيه الجنب، وغير ذلك، فأغسل وبتنضح علي بعدما أفرغ من مائهم، قال: أليس هو جار؟ قلت: بلى، قال: لا بأس » ^(٣) وما رواه محمد بن مسلم، عن أحدهما قال: « سأته عن ماء الحمام؟ فقال: ادخله بازار ولا تغسل من ماء آخر الا أن يكون فيه جنب، او يكثر أهله فلا تدري فيه جنب أم لا » ^(٤) وما روي عن أبي الحسن الاول عليه السلام « ولا تغسل من ماء البئر التي يجتمع فيها ماء الحمام،

(١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المضاف باب ٩ ح ١٣ ص ١٥٥.

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ٢٢ ح ٣ ص ٥٠٦.

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الماء المضاف باب ٩ ح ٨ ص ١٥٤.

(٤) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٧ ح ٥ ص ١١١.

فانه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب ، وولد الزنا ، والتايب لنا أهل البيت عليهم السلام ^(١) ولانه ماء لا يقطع بجواز استعماله في الطهارة فلا يتيقن معه رفع الحدث ، ويكون الاصل بقاء الحدث .

وبؤ كده ما رواه الجمهور ، عن النبي صلى الله عليه وآله قال : « لا يبول أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنابة » ^(٢) ولا يقال : ان لم يجر استعمال الماء المتغسل به من الجنابة وشبهه في الطهارة ، لم يجر استعمال ماء الوضوء ، والا فما الفرق ؟ لانا نقول مقتضى الاصل التسوية ، لكن الفرق بالاحاديث المانعة من ماء غسل الجنابة دون ماء الوضوء ، كما حصل الفرق بينهما في ايجاب التزح في البثر على قول كثير من ، ويمكن أن يقال : اما الحديث الاول ففي سنده ضعف ، لان سعداً رواه عن ابن فضال ، عن أحمد بن هلال ، عن الحسن بن محبوب ، عن عبدالله بن سنان ، وابن فضال فطحي ، وابن هلال ضعيف جداً .

وأما الاحاديث الباقية فغير صريحة بالمنع من استعماله ، وقوله : « ماء لا يقطع بجواز استعماله » قلنا : لا نسلم ، لان كل دليل دل على جواز استعمال ماء المطلق يتناول هذا الموضع . وأما النهي عن البول في الماء الدائم والاعتسال فيه ، فغير دال على موضع النزاع ، لجواز أن يتعلق النهي بالمنع تعبداً ، لان الاعتسال يحدث متعاً من الاستعمال على أنه يحتمل كراهة ذلك تنزيهاً عما تعافه النفس ، وقد بينا في رواية الفضل ، عن أبي عبدالله عليه السلام « ان ذلك يكره » ^(٣) .

احتج من أجاز الطهارة به ، بما رواه الجمهور « ان النبي صلى الله عليه وآله اغتسل من الجنابة ، فرأى لمة لم يصبها الماء فمصر شعره عليها لانه ماء طاهر لم يسلبه الاستعمال

(١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المضاف باب ١١ ح ١ ص ١٥٨ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢٥٦ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٥ ح ١ ص ١٠٧ .

سمة الماء المطلق فيكون مطهراً ، او لانه لو لم يكن مطهراً لزم جواز التيمم معه ، لكنه باطل ، لان التيمم مشروط بعدم الماء المطلق المقذور على استعماله ، والاولى عندي نجته ، والوجه النصي من الاختلاف ، والاخذ بالاحوط .

قال « الشيخ » في النهاية : متى حصل الانسان عند غدير او قليب فليدخل يده وينوضاً منه ، وان اراد الغسل وخشى ان نزل فساد الماء فليرش عن يمينه ويساره وأمامه ، ثم ليأخذ كفاً كافاً يغتسل به . قيل : المراد به أن يرش الارض لتجتمع أجزائها فيسمع سرعة انحدار ما انفصل عن جسده الى البثر . وقال الصهرشني : يبل جسده ثم يغسل به ليتعجل الاغتسال قبل انحدار الماء المنفصل عن جسده الى البثر .

واعلم ان عبارة « الشيخ » لا تنطبق على الرش الا أن يجعل في نزل ضمير ماء الغسل ، فيكون التقدير وخشى ان نزل ماء الغسل فساد الماء ، والا بتقدير أن يكون في نزل ضمير المريد لا يتنظم المعنى ، لانه ان أمكنه الرش لا مع النزول أمكنه الاغتسال من غير نزول . ويدل على أن مراده ما ذكرناه ما رواه أحمد بن محمد ابن أبي نصر البزنطي في جامعه عن عبد الكريم ، عن محمد بن عيسى ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « سئل عن الجنب ينتهي الى الماء القليل ، والماء في وعدة ، فان هو اغتسل رجع غسله في الماء كيف يصنع ؟ قال : ينضح بكف بين يديه ، وكف عن خلفه ، وكف عن يمينه ، وكف عن شماله ويغسل » (١) .

فرع

وكل ذلك بناء على ان المنقول عن الائمة عليهم السلام ما ذكره (ره) في النهاية و « القدر » الذي نقلناه هو ما رواه علي بن جعفر ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : وسأله عن الماء في ساقية او منقطع ، أيقبل منه للجنب او يتوضأ منه للصلاة اذا كان لا يبلغ

(١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المضاف باب ١٠ ح ٢ ص ١٥٧ .

صاعاً للجنبية ، ولا مدأ للوضوء ، وهو متفرق ، كيف يصح ؟ قال : اذا كانت يده
بطيفة فليأخذ كفاً فليصحه خلفه ، وكفاً عن يمينه ، وكفاً عن شماله ، ون حشي أملاً
ماء يكفيه غسل رأسه ثلاث مرات ، ثم يمسح جسده بيده ، فان ذلك يجزيه ^(١) فان
كان « الشيخ » أراد في النهاية هذا الحديث فهو غير دال على ما ذكره ، ويكون
المطالبة متوجهة الى الشيخ (ره) على تحقيق ما ذكره (ره) ، اما الرواية فمعناها أن
يل جسده للغسل لا غير وان كان منافياً للمذهب في مراعات الترتيب ، في الاجتزاء
بمسح البدن ، والرواية شاذة فلا تتشغل بتفسيرها .

فروع

الاول : انما يحكم بطهارة ما يغتسل به اذا لم يكن على جسد المنطهر عين
النجاسة ، اما لولاقي نجاسة كان نجساً ، ولم يحز استعماله ، سواء كان استعمال في
الوضوء او الغسل .

الثاني : اذا بلغ الماء المستعمل في الكبرى كراً فصاعداً لم يزل عنه المنع ،
وقطع « الشيخ » في المبسوط على زوال المنع ، وتردد في الخلاف . لنا ان ثبوت
المنع معلوم شرعاً فيقف ارتفاعه على وجود الدلالة ، وما يدعي من قول الائمة عليهم السلام :
« اذا بلغ الماء كراً لم يعمل خبثاً » ^(٢) لم نعرفه ولا نقلناه عنهم ، ونحن نطالب
المدعي نقل هذا اللفظ بالاسناد اليهم ، اما قولهم عليهم السلام « اذا كان الماء قدر كره لم ينجسه
شيء » ^(٣) فانه لا يتناول موضع النزاع ، لان هذا الماء عدداً ليس بجس ، فلو بلغ
كراً ثم وقعت فيه نجاسة ، نعم « لم ينجسه » لا يرتفع ما كان فيه من المنع ، ولا يلزم

(١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المضاف باب ١٠ ح ١ ص ١٥٦

(٢) المستدرک ج ١ في أحكام المياه ص ٢٧ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٩ ح ٥٦٥ ص ١١٨ .

على ذلك لو اغتسل في كر فصاعداً ، والا لمتنع ، ولو اغتسل في البحر .

الثالث : المستعمل في غسل الجنابة يجوز ازالة النجاسة به ، لانه ماء مطلق طاهر فجار ازالة النجاسة به ، لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : «ثم اغسله بالماء» ^(١) وقول الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ : «في البول يصيب الجسد ، قال : يصب عليه الماء مرتين» ^(٢) .

الرابع : ما يستعمل في الاغسال المندوبة او غسل الثوب الطاهر باق على تطهيره ، لان الاستعمال لم يسلبه الاطلاق فيجب بقاؤه على التطهير للاية ، ولقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ «الماء طهور» ^(٣) .

مسئلة : وفيما يزال به الخبث لم يتغير النجاسة قولان : أشبههما التنجيس هذا ماء الاستنجاء ، اما نجاسته مع التغير فباجماع الناس ، ولما بيناه من أن غلبة النجاسة على الماء مقتضية لتنجيسه ، واذا لم يتغير فقد اختلف قول الشيخ (ره) فقال في المبسوط : هونجس ، وفي الناس من قال : لا ينجس اذا لم يذهب على أحد أو صافه وهو قوي ، والاول أحوط ، وجزم في مسائل الخلاف بنجاسة الاولى ، وطهارة الفسلة الثانية ، والقول بنجاستهما أولى ، طهر محل النجاسة او لم يظهر .

لنا ماء قليل لا في النجاسة فيجب أن ينجس ، وما رواه العيص بن القاسم قال : « سأله عن رجل أصابه قطرة من طشت فيه وضوء ، فقال : ان كان من بول ، او قدر ، فينسل ما أصابه » ^(٤) اما رفع الحدث به او بغيره مما يزال النجاسة فلا ، اجابها ، ولما رواه عبدالله بن سنان ، عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ قال : « الماء الذي ينسل به الثوب او يغتسل به من الجنابة لا يتوضأ به واشباهه » ^(٥) وهاتان الروايتان فيهما ضعف ،

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١١٣ الا انه رواه اقرصه ...

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ١ ح ٣ ص ١٠٠١ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١ ح ١٠ ص ١٠١ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب الماء المضاف باب ٩ ح ١٤ ص ١٥٦ .

(٥) الوسائل ج ١ ابواب الماء المضاف باب ٩ ح ١٣ ص ١٥٥ .

غير ان المظر يؤيد ما تضمنناه من المسح مما يزال به النجاسة .

وأما طهارة ماء الاستنجاء فهو مذهب الشيعين ، وقال علم الهدى (ره) في المصباح : لا بأس بما ينضح من ماء الاستنجاء على الثوب والبدن ، وكلامه صريح في العفو وليس بصريح في الطهارة ، ويدل على الطهارة ما رواه الاحول عن أبي عبدالله عليه السلام قال قلت : « أخرج من الحلاء فاستنجي بالماء فيقع ثوبي في ذلك الماء الذي استنجيت به ، فقال : لا بأس به » ^(١) وما رواه عبدالكريم بن عتبة الهاشمي ، قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يقع ثوبه في الماء الذي يستنجي به أبنجس ذلك ثوبه ؟ قال : لا » ^(٢) ولان التعصي منه عسر ، فشرع العفو رخصة للعسر ، وبستوي فيه ما يدل به القبل والدبر ، لانه يطلق في كل منهما لفظ الاستنجاء .

فرع

واذا أصاب الثوب او الجسد مما ينسل به اياه الولوج ، قال في مسائل الخلاف : لا يعمل ، سواء كان من الاولى ، او الثانية ، وتردد في المبسوط في نجاسة الاولى . وبقرى عندي وجوب العمل منهما ، لانه ماء قليل لاقي النجاسة فيجب أن ينجس ، اذا له « اذا كان الماء قدر كرم ينجسه شيء » ^(٣) فيجب أن ينجس مادونه ، لتحقيق معنى الشرط ، احتج « الشيخ » بأنه لو كان المنفصل نجساً لما طهر الاثناء ، لانه كان يلزم نجاسة البلية الباقية بعد المنفصل ، ثم ينجس الماء الثاني سحابة البلية ، وكذا ما بعده ، والجواب ان ثبوت الطهارة بعد الثانية ثابت بالاجماع فلا يقدح ما ذكره ، ولانه مفعول عنه رفعاً للحرج ، ووافق على أنه لا يرفع به حدث .

(١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المضاف باب ١٣ ح ١ ص ١٦٠ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الماء المضاف باب ١٣ ح ٥ ص ١٦١ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٩ ح ٥ ص ١١٨ .

مسئلة : ولا يغتسل بغسالة الحمام الا أن يعلم خلوها من النجاسة ، قال ابو جعفر بن بابويه في كتابه : ولا يجوز التطهير بغسالة الحمام . وقال في النهاية : وغسالة الحمام لا يجوز استعمالها على حال ، لنا ما روي عن أبي الحسن عليه السلام عن مجتمعة قال : « ولا تغتسل من البئر التي يجتمع فيها ماء الحمام ، قاه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب ، وولد الزنا ، والناسب لنا أهل البيت عليهم السلام » ^(١) ولأنه ماء مجتمع من مياه محبة فيبقى على نجاسته ، لما يتناه فيما سلف وقوله : « ولا أديعلم خلوها من النجاسة » لأن الحديث المانع من استعماله على المنع ، « باجماعه من النجاسة » فينتفي التنجيس عند انتفاء السبب ، ولأن الأصل في الماء الطهارة فلا يقضي بالنجاسة الا مع اليقين بوجود المقتضي .

ويؤيد ذلك ما ذكره ابن بابويه في كتابه ، عن أبي الحسن عليه السلام عن مجتمعة الماء في الحمام من غسالة الناس يصيب الثوب ، قال : لا بأس ^(٢) وهذه رواها ابويحيى الراسطي ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام وهي وإن كانت مرسلة الا ان الأصل يؤيدها ، وبعض المتأخرين قال : وغسالة الحمام ، وهو المستنقع لا يجوز استعمالها على حال ، وقال : هذا « اجماع » وقد وردت به أخبار معتمدة قد أجمع عليها ، ودليل الاحتياط يقتضيها .

ونقل لفظ النهاية وهو خلاف الرواية وخلاف ما ذكره ابن بابويه (ره) ، ولم نقف على رواية بهذا الحكم سوى تلك الرواية ، ورواية مرسلة ذكرها الكليني (ره) قال بعض أصحابنا عن ابن جمهور وهذه مرسلة ، وابن جمهور ضعيف جداً ، ذكر ذلك : « النجاشي » في كتاب الرجال فأين الاجماع وأين الاخبار المعتمدة ونحن نطالبه بما أدعاه وأفرط في دعواه .

(١) الوسائل ح ١ ابواب الماء المضاف باب ١١ ح ١ ص ١٥٨ .

(٢) الوسائل ح ١ ابواب الماء المضاف باب ٩ ح ٩ ص ١٥٤ .

مسئلة : أما «الاستار» كلها طاهرة عدا الكلب، والخنزير، والكافر، والسور
«مهموزاً» نقيه المشروب، وماد كرماء اختيار «الشيخ زه» في النهاية و«علم الهدى»
هي المصباح وأما الشيخ في الاستصار والتهديب الى المنع من سور مالا يؤكل
لحمه، وقال في المسوط «الادمي» طاهر عدا الكافر، والطير، والهايم الوحشية،
كلها طاهرة، عدا الكلب والخنزير، والتي لا يؤكل من الانسية كلها نجسة، عدا
مالا يمكن التحرر منه كالعارة، والحية، والهرة وغير ذلك.

لنا ما رواه الجمهور، عن جابر، ان النبي ﷺ «سئل أبتوضأ بما أفضله
الحمر؟ فقال نعم، وبما أفضله السباع كلها»^(١) وما رووه عن زيد بن أسلم، ان
النبي ﷺ «سئل عن الحيض تنق بها الساع، والدواب، فقال : لها ما حملت في
بطونها، وما بقي فهو لنا شراب وطهور»^(٢) ووجه الدلالة عدم الفرق في الجواب
بين قليله وكثيره، ومن طريق الخاصة ما رواه ابو العباس الفضل قال : «سألت أبا
عبدالله عليه السلام عن فصل الشاة، والبقرة، والحمار، والابل، والبغل، والوحش،
والهرة، والسباع، فلم أترك شيئاً الا سأله عنه، فقال : لا بأس، حتى انتهيت
الى الكلب، فقال : رجس نجس لا تتوضأ بفصله، واصيب ذلك الماء»^(٣) وعن
معاوية بن شريح قال : «سأل عذافر، أبا عبدالله عليه السلام وأما عنده عن سور السور،
والشاة، والبقرة، والبغل، والحمار، والفرس، والسبع، أيشرب منه ويتوضأ؟
فقال : نعم، قلت : الكلب؟ قال لا، قلت : أليس هو مسع؟ قال : لا والله انه رجس
لا والله انه رجس»^(٤) وأما سور الطيور فطاهر، الا ما كان على متقاره نجاسة دماً او

(١) التاج ج ١ كتاب الطهارة ص ٨٣.

(٢) مس ابن ماجة ج ١ كتاب الطهارة ص ١٧٣ (مع تفاوت).

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الاستار باب ١ ح ٤ ص ١٦٣.

(٤) الوسائل ج ١ ابواب الاستار باب ١ ح ٦ ص ١٦٣.

غيره ، لما رواه علي بن أبي حمزة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا بأس بفصل الحمام وندجاجة ، والطير »^(١) ومارواه عمار عنه عليه السلام قال : « كل الطيور يتوضأ بماء يشرب منه ، إلا أن يرى في متقاره دماً »^(٢) .

لا يقال : علي بن حمزة واقفي ، وعمار فطحي ، فلا يعمل بروايتهما لانا بقول : الوجه الذي لاجله عمل برواية الثقة قبول الأصحاب ، وانضمام القرية ، لانه لولا ذلك ، لمع العقل من العمل بخبر الثقة ، إذ لا وثوق بقوله ، وهذا المعنى ، موجود هنا ، من الأصحاب عملوا برواية هؤلاء كما عملوا هناك ، ولو قيل : فقد رد روايته كل واحد منهما في بعض المواضع ، قلنا : كما ردوا رواية الثقة في بعض المواضع متعابين بأنه خبر واحد ، والا فاعتزكتب الأصحاب فابك تراها مملوئة من رواية علي المذكور ، وعمار ، على انا لم نر من فقهاءنا من رد هاتين الروايتين ، بل عمل المعتبرين منهم بمضمونيهما

ويؤيدهما أن مقتضى الدليل الطهارة ، وانما يصار الى الجاسة لدلالة الشرع وحيث لا دلالة فلا تجبس . واستدل « الشيخ » في التهذيب على نجاسة سؤر ما لا يؤكل لحمه ، برواية عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كل ما يؤكل لحمه فلا بأس بسؤره »^(٣) قال : هذا يدل على أن ما لا يؤكل لحمه لا يجوز الوضوء بسؤره ولا يشرب منه ، والجواب الطعن بضعف السند ، ووجود المعارض السليم ، فان الراوي له أحمد بن الحسن بن علي ، عن عمرو بن سعيد ، عن مصدق بن صدقة ، عن عمار ، والجماعة فطحية فلا يترك لاجله رواية الفضل ، وبأن دلالة على موضع التراجع بدليل الخطأ وهو متروك عند المحققين .

(١) الوسائل ج ١ أبواب الاستنار باب ٤ ج ١ ص ١٦٦ .

(٢) (٣) الوسائل ج ١ أبواب الاستنار باب ٤ ج ٢ ص ١٦٦ .

وما رواه الجمهور، من قول النبي ﷺ «في الحمر يوم خيبر، انه رجس»^(١) فهو ضعيف، قال البخاري: رواه ابن أبي حبيبة، وهو منكر الحديث، وإبراهيم ابن يحيى، وهو كذاب، وأما نجاسة ما استثنياه من الكلب، والخنزير، والكافر فلا نجاسة الاحيان فيجس القليل بمباشرتها، أما الكلب، فلما رواه الجمهور، عن أبي هريرة، ان النبي ﷺ قال: «يسل الاناء من ولوغ الكلب ثلاثاً، او خمساً، او سباً»^(٢) وفي رواية عنه، عن النبي ﷺ «اذا وقع الكلب في اناء أحدكم فاغسلوه سباً»^(٣) وأما الخنزير فلقوله تعالى: ﴿أَوْ لَحْمِ الْخَنزِيرِ فَسَاهُ رَجَسٌ﴾^(٤) والرجاسة: النجاسة، ومن طريق الخاصة، ما رواه محمد بن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب يصيب شيئاً من جسد الرجل، قال: يفسل المكان الذي أصابه»^(٥).

وما رواه محمد بن يعقوب الكليني (ره)، بإسناده عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام «عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فيذكر وهو في صلاته، قال: اذا دخل في صلاته فليمض، وان لم يدخل فلينضح ما أصاب من ثوبه، الا أن يكون فيه أثر فيفسله، فقال: وسألته عن خنزير شرب من اناء كيف يصنع به؟ قال: يفسل سبع مرات»^(٦).

وأما الكفار فقسمان: يهود ونصارى، ومن عداهما، أما القسم الثاني: فالاصحاب

(١) رواها مسلم في صحيحه من كتاب الصيد والذبائح ج ٣ ص ١٥٤١ (يلير هذه

العبارة).

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢٤٠.

(٣) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢٤١ رواه بلفظة ولغ.

(٤) الانعام: ١٤٥.

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ١٢ ح ٨ ص ١٠١٦.

(٦) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ١٣ ح ١ ص ١٠١٧.

متفقون على نجاستهم ، سواء كان كفرهم أصلياً أو ارتداداً ، لقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا
 الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ ^(١) ولقوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا
 يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٢) لا يقال : « الرجس » العذاب رجوعاً إلى أهل التفسير ، لانا نقول :
 حقيقة اللفظ يعطي ما ذكرناه ، ولا يستند إلى مفسر برأيه ، ولأن « الرجس » اسم
 لما يكره فهو يقع على موارد بالتواطىء ، فيحمل على الجميع عملاً بالاطلاق ،
 وأما اليهود والنصارى « فالشيخ » قطع في كونه بنجاستهم ، وكذا « علم الهدى »
 والاتباع و « ابن بابويه » و « للمفيد » قولان : أحدهما : النجاسة ، ذكره في أكثر كتبه
 والأخر الكراهية ذكره في الرسالة الغريبة .

لنا ما رواه الجمهور ، عن أبي ثعلبة الخشني قال : « قلت : يا رسول الله ﷺ
 أنا بأرض قوم أهل كتاب نأكل في آنتهم ، فقال : لا تأكلوا فيها إلا أن لا تجدوا
 غيرها ، فاغسلوه ثم كلوا فيها » ^(٣) لا يقال : يحمل على ما إذا لا قوما بالنجاسة لأن
 الغالب عليهم مباشرة النجاسات ، لانا نقول : اللفظ مطلق فيحمل على المباشرة
 كيف كان .

ومن طريق الحاصة ما رواه سعيد الأخرج ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت
 عن سؤالي اليهودي ، والنصراني ، أبتوضأ منه ؟ قال : لا » ^(٤) وما رواه أبو بصير ، عن
 أبي جعفر عليه السلام « في مصافحة المسلم لليهودي ، والنصراني ، فقال : من وراء الثياب ،
 فإن صافحك بيده فاغسلها » ^(٥) يعني « بذلك » وعن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام

(١) التوبة : ٢٨ .

(٢) الامام : ١٢٥ .

(٣) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٣٣ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب الاستنار باب ٣ ح ١ ص ١٦٥ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ١٤ ح ٥ ص ١٠١٩ .

قال : « سأئنه عن رجل صافح مجوسياً ، قال يغسل يده ولا يتوضأ » ^(١) .

وما رواه علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام في شراء الثوب ، قال : « ان اشترى من مسلم فليصل فيه ، وان اشترى من نصراني فلا يصل فيه حتى يغسله » ^(٢) وعنه ، عن أخيه موسى عليه السلام قال : سأئنه عن اليهودي ، والنصراني ، يدخل يده في الماء أتوضأ ، نه ؟ فقال : لا ، إلا أن يضطر اليه » ^(٣) . لا يقال : هذا الاستثناء يدل على عدم النجاسة ، لأنه لو حكم بنجاسته لما أجاز الوضوء مع الاضطرار ، لانا نقول : لعل المراد بالوضوء التحسين لا رفع الحدث ، ويلزم من المنع منه للتحسين المنع من رفع الحدث ، وهو أولى .

فروع

الاول : يكره سور « الجلال » وهو ما يأكل العذرة محضاً ، وبه قال « علم الهدى » في جهل العلم والعمل ، واستثناء من المباح في المصباح . وكذا « الشيخ » في المبسوط . لنا خبر القضاة أبي العباس (رض) ، عن أبي عبد الله عليه السلام ولان الطهارة هي مقتضى الاصل ، لا يقال : رطوبة أفواهما عن عذاء نجس ، فيحكم بنجاسته ، لانا نمنع الملازمة ، ولأنه منقوض ببصاق من شرب الخمر اذا لم يتغير ، وبما لو أكلت غير العذرة مما هو نجس ، لا يقال : عرقها نجس فلعلها نجس ، لانا نمنع الملزوم واللازم ، وسيجيء تحريره .

الفرع الثاني : أشتار المسلم طاهرة وان اختلفت آراؤهم ، هذا الحوارج والغلات ، وقال « الشيخ » في النهاية بنجاسة المجبرة والمجسمة . وخرج بعض

(١) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ١٤ ح ٣ ص ١٠١٨ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ١٤ ح ١٠ ص ١٠٢٠ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ١٤ ح ٩ ص ١٠٢٠ .

المتأخرين بنجاسة من لم يعتقد الحق بهذا المستضعف ، لنا ان النبي ﷺ لم يكن يجتنب سؤر أحدهم وكان يشرب من الموضع الذي تشرب منه عايشة بعده ، ولم يجتنب علي عليه السلام سؤر أحد من الصحابة مع مباينتهم له ، ولا يقال : كان ذلك تقية ، لانه لا يصار اليها الا مع الدلالة .

وعن علي عليه السلام « انه سئل أتوصاً من فصل جماعة المسلمين أحب اليك او تتوصاً من ركو أبيض محمراً ؟ فقال : لا ، بل من فضل وضوء جماعة المسلمين فان أحب دينكم الى الله الحنيفية السهلة السمحة » (١) ذكره أبو جعفر بن بابويه في كتابه ، وعن عيص بن القاسم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « ان رسول الله ﷺ كان يعتزل هو وعائشة من اثناء واحد » (٢) ولان النجاسة حكم مستفاد من الشرع فيقف على الدلالة .

أما الخوارج : فيقدحون في علي عليه السلام ، وقد علم من الدين تحريم ذلك فهم بهذا الاعتبار داخلون في الكفر لخروجهم عن الاجماع ، وهم المعبثون بالنصاب . وأما الغلاة : فحارجون عن الاسلام وان انحلو ، وقال : ابن بابويه (ره) في كتابه لا يجوز الوضوء بسؤر ولد الزنا ، والوجه الكراهية . لنا التمسك بالاصل ، وربما تعلل المانع بأنه كافر ، ونحن نمنع ذلك ، ونطالبه بدليل دعواه ، ولو ادعى الاجماع كما ادعاه بعض الاصحاب كانت المطالبة باقية ، فانا لا نعلم ما ادعاه .

الفرع الثالث : يكره سؤر ما أكل الجيف من الطير اذا خلا موقع الملاقات من النجاسة ، ولا يحرم ، وبه قال علم الهدى في المصباح ، واستثنى الشيخ ذلك من المباح في النهاية والمبسوط . لنا الاذن في استعمال سؤر الطيور والسباع ، يدل على ذلك : انها لا تنعك عن ذلك عادة ، وفي مسائل عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام « عما يشرب منه صقر او عقاب ، فقال : كل شيء من الطيور تتوصاً مما يشرب منه الا

(١) الرسائل ح ١ ابواب الماء المضاف باب ٨ ح ٣ ص ١٥٢ .

(٢) الرسائل ح ١ ابواب الاستار باب ٧ ح ١ ص ١٦٨ .

أن ترى في منقاره دماً»^(١).

الفرع الرابع: إذا أكلت «الهرة» ميتاً ثم شربت لم ينجس الماء وإن قل، سواء غابت أو لم تغب، ذكره الشيخ في المبسوط، لعموم الأحاديث المبيحة لسؤر الهرة، منها روية زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في كتاب علي عليه السلام «إن الهرة سح ولا بأس بسؤره»، وأبي لاستحي من الله إن ادع طعاماً لأن الهرة أكل منه»^(٢).

الفرع الخامس: قال في المبسوط يكره سؤر «الحائض» وأطلق. وكذا قال: علم الهدى رضي الله عنه في المصباح، وكره سؤر المتهمه لا المأمونة، ويريد «بالمأمونة» المستحقة من الدم و«بالمتهمة» ضدها. وما في النهاية أولى مصيراً إلى الخبر المقيّد بالتهمة، رواه العيص بس القسم عن أبي عبد الله عليه السلام «في سؤر الحائض»، قال: يتوضأ منه، ومن سؤر الجنب: إذا كانت مأمونة»^(٣) ورواه علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام «عن الرجل يتوضأ بفضل وضوء الحائض»، قال: إذا كانت مأمونة ولا بأس»^(٤) ولأن مع عدم التحفظ يتطرق ظن النجاسة، ومع ظن النجاسة يكره الاستعمال استظهاراً للعبادة.

الفرع السادس: قال بعض الأصحاب: لعاب «المسوخ» نجس كالذب، والفرد، والثعلب، والأرنب، والعليل، وقال الشيخ: المسوخ نجس. والوجه الكراهية دوماً لشبهة الاختلاف، ويدل على الطهارة حرر الفضل، ولأن الطهارة هي مقتضى الأصل فيحكم بها مع عدم الدلالة على التنجيس، والسؤر يبنى على اللعاب.

الفرع السابع: قال في المبسوط: يكره سؤر «الدجاج» على كل حال،

(١) الوسائل ج ١ أبواب الاستاذ باب ٤ ج ٢ ص ١٦٦.

(٢) الوسائل ج ١ أبواب الاستاذ باب ٧ ج ٢ ص ١٦٤.

(٣) الوسائل ج ١ أبواب الاستاذ باب ٧ ج ١ ص ١٦٨.

(٤) الوسائل ج ١ أبواب الاستاذ باب ٨ ج ٥ ص ١٧٠.

وهو حسن ان قصد الممثلة ، لانها لا تنفك من الاغتذاء بالنجاسة .

الفرع الثامن : سؤر الحشاش طاهر ، وهو قول الجماعة ، والمستند الاحاديث السابقة ، والتمسك بمقتضى الاصل .

الفرع التاسع : لا بأس بسؤر « الفأرة » و « الحية » وكذا لو وقع في الماء وخرجنا ، وقال في النهاية : الأفضل ترك استعماله . لنا رواية اسحق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام « ان أبا جعفر عليه السلام كان يقول : لا بأس بسؤر الفأرة اذا شربت في الاناء ، أن يشرب منه ويتوضأ » ^(١) .

الفرع العاشر : قال في النهاية : لا يجوز استعمال ما وقع فيه الوزغ وان خرج حياً ، وكذا قال ابن بابويه في كتابه : والوجه الكراهية تمسكاً بالاصل . ولانه ليس بسجس العين ، ولما رواه علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : « سأله عن العطاة ، والحية ، والوزغ ، يقع في الماء فلا تموت أيتوضأ منه للصلاة ؟ قال لا بأس به » ^(٢) .

الفرع الحادي عشر : لا بأس أن يستعمل الرجل بفضل وضوء المرأة اذا لم يلاقى نجاسة عينية ، وكذا الرجل ، لما يتساء من بقائه على التطهر ، ولما روته ميمونة قالت : « اغتسلت من جفنة فصلت منها فضلة ، فقلت : يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اغتسلت منه ، فقال : الماء ليس عليه جنابة » ^(٣) وقال ابن حنبل : يكره اذا حلت به المرأة ، لما روى الحكم بن عمرو « ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة » ^(٤)

(١) الوسائل ج ١ ابواب الاستنار باب ٩ ح ٢ ص ١٧١ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الاستنار باب ٩ ح ١ ص ١٧١ .

(٣) رواه البيهقي في السنن ج ١ ص ١٨٨ ومسلم والبخاري في ابواب الطهارة من صحيحها يظهر منه البارة .

(٤) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الطهارة ص ١٣٢ .

والحديث ضعيف طعن فيه محمد بن اسماعيل ، وقال هو موقوف ، ومن رفعه فقد أخطأ .

مسئلة : ما لانفس له سائلة كالذباب ، والجراد ، والحنافس ، لا يجس بالموت ، ولا يجس الماء بموته ولا المايعات ، ونعني « بالنفس السائلة » الدم الذي يخرج من عرق ، وهذا مذهب علمائنا أجمع ، وقال الشافعي : نجس بالموت وبجس ما يموت فيه عدا السمك . لنا ما رواه الجمهور ، عن سلمان عن النبي ﷺ قال : « أيما طعام او شراب ماتت فيه دابة ليس لها نفس سائلة فهو الحلال أكله وشربه والوضوء منه » (١) .

لا يقال : طعن الترمذي في هذا الحديث بأن رواه بغية فهو مدلس ، لانا نقول : صححه جماعة ، ورووه عن المشايخ فزال بهم الطعن ، ومن طريق الخاصة ما رواه عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام « انه سئل عن الخفشاء ، والذباب ، والجراد ، والنملة ، وما أشبه ذلك يموت في اللبن والزيت والسمن وشبهه ؟ قال كل ما ليس له دم فلا بأس » (٢) وما رواه الحسين بن سعيد ، عن ابن سنان ، عن ابن مسكان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كل شيء سقط في البئر ليس له دم ، مثل العقارب ، والحنافس ، وأشباه ذلك ، فلا بأس » (٣) .

وما رواه حفص بن غياث ، عن جعفر بن محمد عليه السلام قال : « لا يفسد الماء الا ما كانت له نفس سائلة » (٤) لا يقال : عمار فطحي ، ومحمد بن سنان ضعيف ، وحفص بن غياث القاضي عامي ، لانا نقول : هذه الروايات وان ضعف سندها ، فان فتوى اصحاب يؤيدها ، ويؤكدونها قول الصادق عليه السلام « الماء كله طاهر حتى يعلم

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢٥٣ رواه مع تفاوت .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الاستار باب ١٠ ح ١ ص ١٧٣ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الاستار باب ١٠ ح ٣ ص ١٧٣ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب الاستار باب ١٠ ح ٤ ص ١٧٣ .

أنه قدر^(١) ولأنه ماء ثبتت طهارته وشك في نجاسته فيبقى على الطهارة .

فروع

الأول: ما يعيش في الماء وإن كان مما لا نفس له سائلة لا ينجس الماء بموته، كالسمك، والصفدع، والسرطان، وإن كان له نفس سائلة كالتمساح، فإنه ينجس بموته، وقال « الشيخ » في الخلاف: إذا مات في الماء القليل صفدع أو ما لا يؤكل لحمه مما يعيش في الماء لا ينجس الماء وأطلق. لنا أنه حيوان له نفس سائلة وكان موته مسجساً ولا حجة لهم في قوله **لَا يُلَاحِظُ فِي الْبَحْرِ**: « هو الطهور مائه، الحل ميتته »^(٢) لأن التحليل مختص بالسموك وسبائي تحريره .

الثاني: في ما لا نفس له إذا وقع في الماء القليل فبتر أحد أوصافه لم تزل طهوريته، ما لم يسلبه الإطلاق، فإن سلبه بقي على طهارته وزالت الطهورية .

الثالث: ما تولد من الطاهرات طاهر، وما تولد من النجاسات كدود الحش وصرصره، ففي نجاسته تردد، وجه النجاسة أنها كائنة عن النجاسة فتبقى على النجاسة، ووجه الطهارة الأحاديث الدالة على طهارة ما مات فيه حيوان لا نفس له من غير تفصيل، وترك التفصيل دليل إرادة الإطلاق، ولأن تولده في النجاسة معلوم، أما منها فغير معلوم، فلا يحكم بنجاسته، وإن لاقى النجاسة إذا خلا من عين النجاسة. ومثله السبع إذا أكل الجيف وكان فيه خائلاً من عين النجاسة .

الرابع: إذا انقطع حيوان الماء فيه لم ينجسه إذا لم يكن ذا نفس سائلة، وينجسه إن كان له نفس إذا كان الماء قليلاً .

الخامس: اتفق الأصحاب على نجاسة الأدمي بالموت، لأن له نفساً سائلة،

(١) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١ ج ٥ ص ١٠٠ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٣ .

ولأن زنجياً مات في بئر فأمر ابن عباس ينزعها ، ولما روينا عن الصادق عليه السلام « من أجباب نرح سبعين إذا مات في البئر » ^(١) وإذا غسل المسلم طهر ، أما الكافر فلا يطهر ، لأن طهارة المسلم مستفاد بالشرع فيبقى الكافر نجساً بالأصل .

السادس : ما يموت فيه الوزغ ، والعقرب ، يكره ، وهو اختيار « الشيخ » في المبسوط وقال في النهاية : لا بأس بما لا نفس له سائلة إلا العقرب والوزغ . وقال ابن بابويه في المنع : إذا وقعت العضاية في اللبن حرم . لنا أنه حيوان لا نفس له فلا ينجس ولا ينجس . إمارواية عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام « عن العضاية تقع في اللبن قال : يحرم اللبن » ^(٢) فالوجه الكراهية ، وقد قيل : إن فيها سمّاً فالمنع للتولي .

السابع : لو ضرب صيد محتل فوق في الماء فمات ، فإن كان الجرح قاتلاً فالماء على الطهارة ، والصيد على الحل ، وإن لم يكن قاتلاً واحتمل أن يكون موته بالماء والجرح فالصيد على الحظر ، لعدم تيقن السبب المبيح ، وفي تنجيس الماء تردد ، أحرمه التنجيس .

مسئلة : لو نجس أحد الاناثين ولم يمين اجنب ماؤهما ، وكذا قال في المبسوط . وقال في النهاية : وجب اهراق جميعه واليمين ، وبمثلها قال ابو جعفر بن بابويه في كتابه ، والمفيد في المنعة . وقال علم الهدى (ره) في المصباح : أراقهما وعدل الى غيرهما ، فإن لم يجد يمين ، وما ذكره في المبسوط أحسن ، أما المنع من استعمالهما فمتفق عليه ، ولأن يقين الطهارة في كل واحد منهما معارض يقين النجاسة ولا رجحان ، فيتحقق المنع ، ولعل الشيخ استند في النهاية الى رواية سماعة وعمار ابن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام « في رجل معه اناذان وقع في أحدهما نجاسة لا يدري

(١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٢١ ح ٢ ص ١٤١ .

(٢) الوسائل ج ١٦ ابواب الاطعمة المحرمة باب ٤٦ ح ٢ ص ٤٦٦ .

أيهما هو ، وليس يقدر على ماء غيره ، قال : يهرقهما ويقيم ^(١) وعمار هذا وإن كان قطعياً ، وسماعة وإن كان واقفياً ، لا يوجب رد روايتهما هذه ، أما أولاً فلشهادة أهل الحديث لهما بالثقة ، وأما ثانياً فعمل الأصحاب بالحديث ولسلامتهما من المعارض .
وأما الأمر بالاراقة فيحتمل أن يكسب به عن الحكم بالنجاسة ، لاتحتمل الاراقة ، لأن استنائه قد يتعلق به غرض ، أما للتطهير ، أو الاستعمال في غير الطهارة والاكل والشرب ، وقد يكتفى عن النجاسة بالاراقة في كثير من الاخبار تفخيماً للمنع ، وقيل : وجوب الاراقة ، ليصح التيمم ، لانه مشروط بعدم الماء ، وهو تأويل ضعيف لأن وجود الممنوع من استعماله لا يمنع التيمم كالمفصوب ، وما يمنع من استعماله مرض أو عدو ، ومنع الشارع أقوى الموانع ، وحكم مازاد على الالائين في المنع حكم الالائين .

فروع

الاول : « التحري » غير جاز في الالائين وفيما زاد عليهما ، سواء كان هناك اماره ، أو لم يكن ، وسواء كان المشبه بالطاهر نجساً أو نجاسة كالبول ، أو مضافاً ، أو مستعملاً ، ولو انقلب أحدهما لم يجز التحري أيضاً ، لأن التحري ظن فلا يرتفع به يقين النجاسة ، ولأنه لو كان التحري صواباً لا طرد في الماء والبول ، وقد أجمعوا على اطراح التحري هناك .

الثاني : لو كان أحد الالائين نجساً فتطهر بهما وصلى ، لم يرتفع الحدث ، ولم تصح الصلاة ، سواء قدمها أمام الصلاة أو صلى مع كل وضوء ، لانه ماء محكوم بالمنع منه ، فيجري استعماله مجرى النجس ، أما لو كان أحدهما ماءً والآخر مضافاً أو مستعملاً في الغسل الواجب فإن وجد ماءً مطلقاً طاهراً على اليقين تطهر به ، وإن

(١) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ١٢ ج ١ ص ١٢٤ .

لم يجد تطهر بهما ولم يتحر ، وكذا قال في المبسوط والخلاف ، لانه أمكن أداء الفرض بطهارة متينة .

الثالث : مع الضرورة يستعمل أيهما شاء في غير الطهارة ، ولا يلزمه التحري وإن كان أحدهما نجساً ، لأن الضرورة مبيحة ، والتحري لا يفيد اليقين فيسقط عتاره .
الرابع : لو خاف العطش أمسك أيهما شاء ، لأنهما سواء في المنع ، ومع خوف العطش بمسك النجس فكيف بالمشتبه .

الخامس : لو كان معه ماء طاهر ونجس غير مشتبهين ، فطش ، شرب الطاهر وتيمم ، وكذا لو علم حاجته إلى الماء استبقى الطاهر وتيمم للصلاة ، لأن وجود النجس كعدمه .

مسئلة : وكل ما حكم بنجاسته لم يجز استعماله ، ولو اضطر معه إلى الطهارة تيمم ، إنما اعتبر « المحكم » لأنه أعم ، إذ قد يحكم بنجاسة ما ليس بنجس في نفسه ، ويريد « بالمنع من استعماله » الاستعمال في الطهارة أو إزالة الخسث أو الأكل أو الشرب دون غيره مثل بل الطين وسقي الدابة ، وأما قال فلو « اضطر » لأن عدم الماء مع الإلزام بالصلاة المفتقرة إلى الطهارة المائية نوع اضطرار إلى البدل وهو التطهير بالتراب ، وأما وجوب التيمم فلأن الماء المحكوم بنجاسته ممنوع من الطهارة به فجري مجرى عدم .

الركن الثاني

في الطهارة المائية

وهي وضوء وغسل ، والوضوء يستدعي بيان أمور :

الاول : في موجباته :

مسئلة : موجبات الوضوء خمس : خروج البول والغائط والريح من الموضع المعتاد ، والأحداث تشترك في نقض الطهارة ، ثم منها : ما يوجب الوضوء ، ومنها :

ما يوجب العسل ، ومنها : ما يوجب الوضوء تارة والغسل اخرى ، وقد يقسم الى رابع .

أما وجبات الوضوء : فقد اتفق المسلمون ان خروج هذه الثلاثة ينقض الطهارة ويوجب الوضوء ، ويدل عليه مضافاً الى الاجماع ، قوله تعالى ﴿ اوجاء أحد منكم من العايط ﴾ ^(١) وقول النبي ﷺ : « لكن من بول او عايط » ^(٢) وقوله ﷺ : « ولا تصرفن حتى تسمع صوتاً او تجد ريحاً » ^(٣) وما رواه زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا يجب الوضوء الا من غايط او بول او ضرطة او فسوة تجد ريحها » ^(٤) ومارواه زكريا ابن آدم قال : « سألت الرضا عليه السلام عن الناصور ؟ فقال : انما ينقض الوضوء ثلاث : البول ، والعايط ، والريح » ^(٥) .

فروع

الاول : اذا خرج أحد الثلاثة من الموضع المعتاد نقض اجماعاً ، وان خرج من غيره لم ينقض ، وقال في المبسوط والحلاف : ان خرج البول والعايط مما دون المعدة نقض ، ومما فوقها لا ينقض ، لان ما يخرج من فوق المعدة لا يكون غايطاً ، وهو ضعيف لادالغايط اسم « للمطمن » ونقل الى « الفضلة المخصوصة » عند هضم المعدة الطعام وانتزاع اجزاء الغذائية منه ، يبقى الثقل فكيف خرج تناوله الاسم ، ولا اعتبار بالمخرج في تسميته ، وبما قال بعض الاصحاب بالنقض مطلقاً .

(١) النساء : ٤٣ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١١٨ .

(٣) رواه البيهقي في سنن ج ١ كتاب الطهارة ص ١١٧ (مع تفاوت) .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ٤ ح ٢ ص ١٧٥ .

(٥) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ٢ ح ٦ ص ١٧٨ .

لما رواه زرارة قال : « قلت : لابي عبدالله عليه السلام وأبي جعفر عليه السلام ما ينقص الوضوء ؟ فقال : ما يخرج من طرفيك الأسفلين : من الذكر والدر من عايط ، او بول ، او مذي ، او ريح ، والنوم حتى يذهب العقل » ^(١) والسؤال بما المستوعبة لكن ما ينقص الوضوء . وما رواه ابو الفصل بن سالم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « ليس ينقص الوضوء الا ما خرج من طرفيك الأسفلين الذين أنعم الله بهما عليك » ^(٢) . وما رواه أديم بن الحر انه سمع أبا عبدالله عليه السلام يقول : « ليس ينقص الوضوء الا ما خرج من طرفيك الأسفلين » ^(٣) ولان مقتضى الدليل بقاء الطهارة فيجب انتفاضها على موضع الدلالة .

لا يقال : الدلالة موجودة وهي قوله تعالى : « أو جاء أحد منكم من الغائط » ^(٤) وما روي من الاخبار الدالة بالاطلاق ، لاسا نقول بالاطلاق بنصرف الى المعتاد فيتقيد به ، ثم يؤيده الروايات المتقدمة لذلك الاطلاق .

الفرع الثاني : لو كان المخرج في غير موضعه خلقة انتفضت الطهارة بخروج الحدث منه ، لانه مخرج أنعم الله به ، وكذا لو انسدت المعتاد وانفتح غيره ، لانه صار مخرجاً منعماً به ، أما لو لم ينسد المعتاد وانفتح معه آخر فان صار خروج الحدث منه معتاداً أيضاً فقد ساوى المخرج ، وان كان نادراً فالاشبه انه لا ينقض .

الفرع الثالث : لو خرج من أحد السبيلين دود او غيره من الهوام ، لم ينقض الوضوء الا أن يستصحب حدثاً ، لما ذكرنا من الروايات ، ولما رواه عبدالله بن زيد عن أبي عبدالله عليه السلام « ليس في حب القرع والديدان الصغار وضوء » ^(٥) ولا يقال :

(١) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ٢ ح ٢ ص ١٧٧

(٢) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ٢ ح ٤ ص ١٧٨ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ٢ ح ٣ ص ١٧٧ .

(٤) النساء : ٤٣ .

(٥) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ٥ ح ٣ ص ١٨٣ .

اشتراط «الصغار» يقتضي كون الكبار بخلافه والا لم يكن لذكر الوصف فائدة ، لانا نقول : هذا تمسك بدليل الخطاب وهو ضعيف .

وربما كان التقييد بالصغر لان الكبار بقوة حركتها وعظمتها تستصحب مدتها في الاغلب ، ولا يعارض ذلك ما روي عن أبي عبدالله عليه السلام « في الرجل يخرج منه حب القرع ، قال : عليه وضوء » ^(١) لانه يحتمل ما ذكره الشيخ (ره) في التهذيب : وهو اشتراط التلطف بالمعذرة ، ودل عليه رواية صار ، عن أبي عبدالله عليه السلام فانه قال : « ان خرج نظيفاً لم ينقض وان خرج متلطفاً بالمعذرة فعليه إعادة الوضوء والصلاة » ^(٢) وهذه وان كان سندها ضعيفاً الا انها منبهة على الاحتمال المذكور ، ولان الاصل بقاء الطهارة ، ولا يقال : لا ينفك الخارج من رطوبة نجسة ، لانا نمنع ذلك ثم لا نسلم ان كل نجس ناقض ، سببين ان الرطوبات الخارجة لا تنقض .

الفرع الرابع : خروج الريح من الذكر لا ينقض لانه لا منفذ له الى الجوف والظاهر ان الناقض ما كان مصدر الجوف ، ولقوله « لا يجب الوضوء الا من بول او هابط او نسوة او ظرطة » ^(٣) والخارج من الذكر لا يسمى بذلك ، اما ما يخرج من قبل المرأة ففيه تردد ، والاقترب النقض ، لان لها منفذاً الى الجوف فيمكن خروج الريح من المعدة اليه ، اما الجثا فلا خلاف انه لا ينقض

الفرع الخامس : لو قطر في احليله دهن او استدخل في أحد المخرجين دواء كالحقنة فخرج خالصاً لم ينقض ، لا باعتباره بالنظر الى خروج الحدث ، وكذا كل ما يخرج من السبيلين ظاهراً كان كالحصاة ، او نجساً كالدّم ، هذا الدماء الثلاثة .

مسئلة : « النوم » المالب على الحاستين يريد « بالحاستين » السمع والبصر

(١) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ٥ ح ٦ ص ١٨٤ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ٥ ح ٥ ص ١٨٤ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ٤ ح ٢ ص ١٧٥ .

وبهذا قال علماؤنا أجمع ، وهو مذهب أهل العلم عدا ما حكى عن أبي مجاز
وحميد الأعرج وعمرو بن دينار انه ليس بتاقص ، وقيل : ان سعيد بن اللبيب كان
ينام مصطجعاً ثم يصلي ولا يعيد الوضوء .

لنا ما رواه الجمهور عن النبي ﷺ : «العين وكاء للسنة فمن نام فليتوضأ»^(١)
و«السنة» هي حلقة الدبر و«الكاء» الشداد ، وما رواه زرارة قال : «قلت لأبي
جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليهما السلام ما ينقض الوضوء ؟ قال : ما يخرج من طرفيك او النوم
حتى يذهب العقل»^(٢) وما رواه معمر بن خلاد ، عن الرضا عليه السلام : «إذا خفي الصوت
وجب الوضوء»^(٣) وعبد الله بن المغيرة ، عنه عليه السلام : «إذا ذهب النوم بالعقل فليعد
الوضوء»^(٤) .

فروع

الاول : ابتداء النعاس وهو المسمى «سنة» لا ينقض الوضوء لانه لا يسمى
نوماً ، كما قال الشاعر :

وسنان أقصده النعاس فرفت
في جنبه سنة وليس بنايم
ولان نقضه مشروط بنهاب العقل .

الثاني : من نام قاعداً او قائماً او راكعاً او ساجداً وكيف كان لزمه الوضوء
وهو مذهب الثلاثة وأتباعهم ، وقال ابن بابويه (ره) في كتابه : في الرجل يرقد قاعداً ،
انه لا وضوء عليه ما لم ينفرج ، وقال الشافعي : اذا نام قاعداً مفضياً بمخرجه الى

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١١٨ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ٢ ح ٢ ص ١٧٧ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ٤ ح ١ ص ١٨٣ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ٣ ح ٢ ص ١٨٠ .

الأرض لم ينقض وضوءه ، لما رواه أنس « ان أصحاب رسول الله ﷺ كانوا ينامون ثم يقومون يصلون ولا يتوضؤون »^(١) وقال أبو حنيفة : لا ينقض النوم الا مضطجماً او متوركاً او مستنداً الى ما لورال لسقط ، ولا ينقض في أحوال الصلاة . لما رواه ابن عباس « ان رسول الله ﷺ كان يسجد وينام وينفخ ثم يقوم فيصلي قلت : صليت ولم تتوضأ وقد نمت ؟ فقال : انما الوضوء على من نام مضطجماً »^(٢) .

لنا قول النبي ﷺ : « فمن نام فليتوضأ »^(٣) ورواية عبد الحميد بن هوان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سمعته يقول : من نام وهو راكع او ساجد او ماش على أي الحالات فعليه الوضوء »^(٤) وعنه عليه السلام : « لا ينقض الوضوء الا حدث والنوم حدث »^(٥) أما حديث الشامي فحكاية ترجع الى بعض الصحابة ، ومضمونها النفي ، مع انه يمكن أن يظن أنس نوماً ما ليس بنوم ، فحديثنا حينئذ أرجح ، لانه قول النبي ﷺ نصاً ، وأما حديث أبي حنيفة فمطعون فيه ، قال ابن داود : ذكر ابن المنذر ان هذا الحديث لا يثبت وهو مرسل برواية قتادة ، عن أبي العالية ، وقال شعبة : انه لم يروه الا أربعة أحاديث ليس هذا أحدها .

وأما ما ذكره ابن بابويه فمحمول على النوم الذي لا يغلب العقل ، وكذا ما رواه بكر بن أبي بكر الحضرمي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كان أبي يقول : اذا نام الرجل وهو جالس مجتمع فليس عليه وضوء ، واذا نام مضطجماً فعليه الوضوء »^(٦) وانما ما غ لنا هذا التأويل لوجود التفصيل في خبر هذا الحديث من اعتبار الغلبة

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٢٠ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٣) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١١٨ .

(٤) الوسائل ج ١ أبواب نواقض الوضوء باب ٣ ح ٣ ص ١٨٠ .

(٥) الوسائل ج ١ أبواب نواقض الوضوء باب ٣ ح ٤ ص ١٨٠ .

(٦) الوسائل ج ١ أبواب نواقض الوضوء باب ٣ ح ١٥ ص ١٨٢ .

على العقل ، وحفاء الصوت ، وكونه لا يضبط الحدث ، ولأن الغالب في النائم المستغرق السقوط ، فكان القعود علامة على السنة ، وبذل على التفصيل رواية أبي الصباح الكتاني ، عن أبي عبدالله عليه السلام « في الرجل يخفق وهو في الصلاة ؟ فقال : إذا كان لا يحفظ حدثاً منه أن كان فعله الوضوء وإعادة الصلاة » ^(١) وما رواه بكر عن أبي عبدالله عليه السلام « قلت : ينقض النوم الوضوء ؟ فقال : نعم ، إذا كان يطلب على السمع والصوت » .

الثالث : قال الشيخ في المبسوط : ينقض الوضوء كلما أزال العقل من اغماء أو سكر ، أو جنون ، أو غيره . وقال في النهاية : المرض المانع من الذكر . وقال المفيد في المقنعة : المرض المانع من الذكر ، والاعماء ، ومثله . قال علم الهدى (ره) في المصباح . وقال في جمل العلم : والنوم وما أشبهه من الجنون والمرضى . وقال ابن الجنيّد : كلما غلب على العقل كالغشوة والقرعة من القرع إذا تطاول .

والمعنى في الكل متشارب ، وصابطه كلما غلب على الحاستين ، لما روى معمر بن خلاد ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « إذا خفي عليه الصوت فقد وجب الوضوء » ^(٢) لا يقال : صدر الحديث يتضمن الاعماء ، وهو من أسماء النوم ، لانا نقول : هذا اللفظ مطلق فلا يتقيد بالمقدمة الخاصة ، ولأن النوم الذي يجوز معه الحدث وإن قل يجب معه الوضوء ، فمع الاعماء والسكر أولى ، وهذا استدلال بالمفهوم لا بالقياس .

مسئلة : رد الاستحاضة القليلة ، إنما قال القليلة ، وإن كان الصنفان الآخران يوجبان الوضوء أيضاً ، لأنه أراد ما يوجب الوضوء منفرداً ، ومنهـب علمائنا أجمع وجوب إيجاب الوضوء بها عدا ابن عقيل فإنه قال : ما لم يظهر على القطعة فلا غسل

(١) الوسائل ج ١ أبواب نواقض الوضوء باب ٣ ح ٦ ص ١٨٠ .

(٢) الوسائل ج ١ أبواب نواقض الوضوء باب ٤ ح ١ ص ١٨٣ .

عليها ولا وضوء ، وقال مالك : ليس على المستحاضة وضوء ، لنا ما رواه الجمهور عن النبي ﷺ « المستحاضة تتوضأ لكل صلاة » وما رواه معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « المستحاضة اذا جازت أيامها ، فان كان الدم لا يثقب الكرسف توصأت وصليت لكل صلاة بوضوء » (١) .

فروع

الاول : لا تجمع المستحاضة بين فريضتين بوضوء واحد ، وقال ابو حنيفة : تجمع ، لان طهارتها لوقت كل صلاة ، لا لكل صلاة . لنا ما سلف من الروايتين ، ولان دمها حدث فتستبج الطهارة ما لا بد منه وهو الصلاة الواحدة .

الثاني : لو توضأت ودمها بحاله فانقطع بعد الطهارة قبل الدخول في الصلاة قال في المبسوط : استأنفت الوضوء ، لان دمها حدث وقد زال العذر فظهر حكم الحدث ، ولو صلت والحال هذه ، أعادت لعدم الطهارة ، سواء أحاد قبل الفراغ او بعده . ولو انقطع في اثناء الصلاة قال في المبسوط والخلاف : لا يجب الاستئناف لانها دخلت في الصلاة دخولا مشروعاً متيقناً ولا دليل على ايجاب الخروج . وهذا يشكل مع قوله : ان انقطاع دمها حدث ، بمعنى ان معه يظهر حكم الحدث ، وكذا اذا قبل : دمها حدث وانما ابيحت الصلاة للضرورة ، فعلى التقديرين الدليل الموجب لاستئناف موجود ، لانه لا صلاة مع يقين الحدث وزوال العذر .

لكن ان قيل : الخروج دمها بعد الطهارة معفوه فلم يكن مؤثراً في نقض الطهارة ، والانقطاع ليس بحدث أمكن ، لكن يلزم التسوية في جواز الصلاة بين ما اذا انقطع قبل الدخول في الصلاة وما اذا انقطع في اثنائها فالفرق عسر ، والاستدلال على بقاء الطهارة بالاستصحاب ضعيف أيضاً ، لانه ليس بحجة هنا ، ولو عارض

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الاستحاضة باب ١ ح ١ ص ٦٠٤ .

مصلحة المتيّم استندنا في الفرق الى الأحاديث الدالة هناك على الاستصحاب .

الثالث : لو توضأت قبل دخول وقت الصلاة لم يصح لانه لا ضرورة اليه ،
ولقوله : تتوضأ لكل صلاة .

الرابع : قال في المبسوط : اذا توضأت الفرض ، جاز أن تصلي معه ما شاءت
من التوابع ، وفيه اشكال ينشأ من كون دمها حدثاً فتستريح بالوضوء معه ما لا بد منه
وهو الصلاة الواحدة ، ولقول النبي ﷺ : « المستحاضة تتوضأ لكل صلاة »^(١)
وقول أبي عبد الله عليه السلام : « توضأت وصليت كل صلاة بوضوء »^(٢) .

الخامس : قال الشيخ في المبسوط : لو توضأت بعد وقت الصلاة وأخرت
الصلاة لا متشاغلة بها ، ثم صلت لم تصح ، قال : لأن المأخوذ عليها أن تتوضأ عند
كل صلاة وذلك يقتضي أن ينقض الصلاة . والتعليل ضعيف ، لأن لفظة « عند » جاءت
في بعض الاخبار العامة ، ولا يبلغ أن يكون حجة ، وبتقدير التسليم يلزم أن يكون
المراد به عند ارادة الصلاة ، إذ لو نزل اللفظ على ظاهره للزم أن تكون الصلاة
سابقة على الوضوء ، ليتحقق كون الوضوء عندها .

ويمكن أن يقال : ان وجود دمها حدث ، فتستريح بالوضوء ما لا بد منه وهو
قدر التهيؤ للصلاة ، وقد اختلف الأحاديث في نقض الطهارة بأشياء نحن نذكرها .
الاول : اذا مس الرجل أحد فرجيه لم ينقض وضوءه ، سواء مس الباطنين
أو الظاهرين . وكذا لو مس المرأة فرجها بباطن الكف وظاهره بشهوة ، وغيرها
وهو اختيار الثلاثة واتباعهم . وقال ابو جعفر بن بابويه في كتابه : من مس باطن
ذكره باصبعه أو باطن دبره باصبعه ، انتقض وضوءه . وقال ابن الجنيد في المختصر :
ان من مس ما انصم عليه الثقبان نقض وضوءه ، وقال أيضاً من مس ظاهر المرج

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الحيض ص ٣٢٩ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الاستحاضة باب ١ ح ١ ص ٦٠٢ .

من غيره بشهوة تطهر اذا كان محرماً ، ومن مس باطن الفرجين ، فعليه الوضوء من المحرم والمحلل .

لنا ما رواه الجمهور عن قيس بن طلق عن أبيه قال : « قدمنا على رسول الله ﷺ فجاء رجل كأنه بدوي ، وقال يا رسول الله ﷺ : ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ ؟ وقال هل هو الا بضعة منه ، او مضغة منه » ^(١) فان قيل : قد طعن في هذا الحديث ابوحاتم ، وقال قيس لا تقوم بروايته حجة ، قلنا : الطعن لا يقبل الا مفسراً ، فلا يلتفت الى أبي حاتم مع شهرة قيس . وقد روى أصحابنا ما يشهد لهذا الحديث « من سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال انما هو من جسده » ^(٢) والحجة من طريقنا ما رواه معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن الرجل يعبت بذكره في الصلاة المكتوبة ؟ فقال : لا بأس » ^(٣) وما روي عنه عليه السلام « لا ينقض الوضوء الا ما خرج من طرفيك الاسفلين » ^(٤) .

واحتج ابن بابويه (ره) برواية عمار بن موسى ، عن الصادق عليه السلام قال : « وسئل عن الرجل يتوضأ ثم يمس باطن دبره ؟ قال : تقض وضوءه ، وان مس باطن احليله فعليه الوضوء ، وان فتح احليله أعاد الوضوء » ^(٥) وقال الشافعي : مس الذكر ينقضه لقوله عليه السلام « اذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ » ^(٦) ولا حجة في رواية عمار لضعفها ، فان الرواية لها قطعية وهي مافية للاصل ، ومخصصة لمعوم الاحاديث الصحيحة . وأما جبر الشافعي فقد طعن فيه أصحاب الحديث ، حتى قال يحيى بن معين : لا يصح

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٣٤ .

(٢) الوسائل ح ١ ابواب نواقض الوضوء باب ٩ ح ٨ ص ١٩٢ .

(٣) الوسائل ح ١ ابواب نواقض الوضوء باب ٩ ح ٧ ص ١٩٢ .

(٤) الوسائل ح ١ ابواب نواقض الوضوء باب ٢ ح ٣ ص ١٧٧ .

(٥) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ٩ ح ١٠ ص ١٩٣ .

(٦) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٢٨ .

الوضوء من مس الذكر.

الثاني : لا ينقض الوضوء من فرج الغير، وحلا كان او امرأة، محرماً او غيره، بباطن الكف او ظاهره، ولا القبلة بشهوة، وغير شهوة، لمرأة او غلام، وقال الشافعي : ينقض . لنا دلالة الاصل، وما رواه زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ليس في القبلة، ولا المباشرة، ولا من الفرج، وضوء »^(١). وما رواه الجمهور « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ ويخرج الى المسجد فيلقاه بعض نسائه، فيصيب من وجهها ولا يتوضأ »^(٢) ولما روى عروة عن عائشة « ان النبي صلى الله عليه وسلم قل امرأة من نسائه فخرج الى الصلاة ولم يتوضأ »^(٣).

الثالث : « المذي » و« الوذي » طاهران لا يقضيان الوضوء خلافاً للجمهور. لنا الاصل، وما روى اسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام « ان علياً عليه السلام كان مدام فاستحى أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم لمكان فاطمة عليها السلام، فأمر المقداد أن يسأله، فقال : ليس بشيء »^(٤) وما رواه زيد الشحام، وزرارة، ومحمد بن مسلم، عن أبي عبد الله قال : « ان سال من ذكرك شيء من مذي او وذي، فلا تغسله، ولا تغطه له الصلاة ولا تنقض له الوضوء، انما ذلك بمنزلة النخامة »^(٥) ولا يعارضه ما رواه محمد بن اسماعيل بن بزيع، عن الرضا عليه السلام « ان علياً عليه السلام أمر المقداد أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : فيه الوضوء »^(٦). وكذا روى الجمهور، والوجه حملة على الاستحباب توفيقاً بين الحديثين .

(١) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ٩ ح ٣ ص ١٩٢ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٢٥ - ١٢٦ .

(٣) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٢٦ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ١٢ ح ٢ ص ١٩٧ .

(٥) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ١٢ ح ٢ ص ١٩٦ .

(٦) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ١٢ ح ١٢ ص ١٩٩ .

وقال الشيخ (ره) في التهذيب نحمله على ما اذا خرج كثيراً ، او كان من شهوة . وقد روى ذلك علي بن يقطين ، عن أبي الحسن عليه السلام ، والوجه الاستصحاب لما رواه ابن أبي عمير عن واحد من أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « ليس في المذي من الشهوة ، ولا من القبلية ، ولا من مس الفرج ولا من المضاجعة وضوء »^(١).

فأما ما رواه الحسن بن محبوب ، عن ابن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « الوذي منه الوضوء لانه يخرج من دبرية البول ، والذي ليس فيه وضوء ، انما هو بمنزلة ما يخرج من الانف »^(٢) فمحمول على ما اذا لم يكن استبراء من البول ، فان الوذي لا ينفك من ممازجة اجزاء من البول ، هذا تأويل الشيخ (ره) في التهذيب.

الرابع : « القيء » لا ينفض الوضوء . وقال أبو حنيفة ينفض اذا ملا العم ، لقوله عليه السلام « من قاء او رحف في صلاته فلينوضأ وليبن على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم »^(٣) لنا ان التطهير مستفاد من الشرع ، فينف على التوقيف ولا توقيف ، وما رواه أبو اسامة عن أبي عبدالله عليه السلام « من القيء هل ينفض الوضوء ؟ فقال لا »^(٤) وخبر أبي حنيفة مطعون فيه ، قد اطرحه أكثرهم ، ولم يذكره صاحب السنن وقال مالك والشافعي لا نص فيه ، ولو كان صحيحاً لما ذهب على مالك ، ولانه لو كان ناقصاً لما جاز البناء على الصلاة .

الخامس : « القهقهة » في الصلاة تبطلها ، ولا توجب الوضوء ، وقال ابن الجنيد (ره) : من قهقه في صلاة متعمداً ، لنظر او سماع ما أضحكك ، قطع صلاته ، وأعاد وضوئه . وقال أبو حنيفة : في كل صلاة ذات ركوع وسجود توجب الوضوء ،

(١) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ٩ ح ٢ ص ١٩١ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ١٢ ح ١٤ ص ١٩٨ .

(٣) مني اليهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٤٣ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ٦ ح ٣ ص ١٨٥ .

لما روى أبو العالية قال : « كان رسول الله ﷺ يصلي ، فجاء أعمى فتردى في بئر ، فضحك قوم عن خلعه ، فقال : من ضحك فليعد الوضوء والصلاة »^(١) لنا دلالة الأصل ، فإن إيجاب الطهارة يقف على مورد الشرع ، ورواية أبي العالية مرسلة ، وقد قال ابن سيرين : لا تأخذ بمراسيل الحسن ، ولا أبي العالية ، لأنها لا يباليان ممن أخذوا .
السادس : لا ينقض الطهارة ما يخرج من البدن ، من « دم » أو « قيح » أو « صديد » أو « نخامة » أو « رطوبة » كيف خرج . وقال أبو حنيفة : ينقض القيح ، والدم ، والصديد ، إذا خرج من البدن فتجاوز إلى موضع يلحقه حكم التطهير ، لما رواه تميم الداري عن النبي ﷺ قال : « الوضوء من كل دم سائل » لنا ما روي « أن النبي ﷺ احتجم وصلى ، ولم يزد على غسل محاجمه »^(٢) وعمل الصحابة . فإن ابن أبي أوفى نزل دماً ثم قام فصلى ، وابن عمر عصر بثره فخرج دم فصلى ، ولم يتوضأ ، وجابر أدخل أصابعه في أبعه وأخرجها بالدم ، وهو في الصلاة . وكذا روي عن ابن المسيب .

وروى أصحابنا ، عن إبراهيم بن أبي محمود ، عن الرضا عليه السلام « من القيء ، والرهاف ، والمدة أنتقض ؟ » فقال : لا ينقض شيئاً »^(٣) وروى الوشاء ، عن الرضا عليه السلام كان يقول : « كان أبو عبد الله عليه السلام يقول في الرجل يدخل يده في أنفه ، فتصيب أصابعه الخمسة الدم ، فقال بنفيه ، ولا يعيد الوضوء »^(٤) وروى عبد الأعلى ، عن أبي عبد الله عليه السلام « عن المعجامة فيها وضوء ؟ » قال : لا ، ولا يفسد مكانها ، لأن الحمام مؤتمن إذا كان ينظفه ولم يكن صيباً صغيراً »^(٥) ويحمل خبر أبي حنيفة على غسل

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٤٦ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٤١ .

(٣) الوسائل ج ١ أبواب نواقض الوضوء باب ٢ ح ٦ ص ١٨٥ .

(٤) الوسائل ج ١ أبواب نواقض الوضوء باب ٧ ح ١١ ص ١٨٩ .

(٥) الوسائل ج ١ أبواب نواقض الوضوء باب ٧ ح ٦ ص ١٨٨ .

موضع الدم ، فإن الغسل يسمى وضوءاً كما قال عليه السلام : «الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر، وبعده ينفي اللمم»^(١) ومثله رواية عبيدة بن زرارعة، عن أبي عبد الله عليه السلام «عن رجل أصابه دم سائل في الصلاة ، قال : يتوضأ ويعيد»^(٢) .

السابع : «أكل ما مسته النار» لا يوجب الوضوء ، وكذا لحم الابل . وقال أحمد بن حنبل : أكل لحم الابل ينقض الوضوء ، لما روى البراء بن عازب «سئل رسول الله ﷺ عن لحوم الابل ؟ فقال : توضأ بها ، وعن لحوم العنم ؟ فقال لا تتوضأ منها»^(٣) لنا ما روي عن جابر قال «كان آخر الأمر من رسول الله ﷺ ، ترك الوضوء مما مسته النار»^(٤) وما روي عن ابن عباس ، عن رسول الله ﷺ قال : «الوضوء مما يخرج ، لا مما يدخل»^(٥) .

وروى أصحابنا، عن بكير بن أعين قال : «سألت أبا جعفر عليه السلام عن الوضوء مع غيرت النار؟ فقال: ليس عليك فيه وضوء، إنما الوضوء مما يخرج ليس مما يدخل»^(٦) ونعبر أحمد قد تركه فضلاً عنهم ، مثل مالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة ، وأهل البيت عليهم السلام . وهو دليل ضعفه مع تخصيصه كلما دل على حصر الأحداث .

الثامن : «الردة» لا ينقض الوضوء وقال أحمد : ينقض لقوله تعالى : ﴿لئن أشركت ليحبطن عملك﴾^(٧) ولقول ابن عباس : الحدث حدثان : حدث اللسان ،

(١) هناك روايات كثيرة في هذا المعنى لكنه مروية عن النبي (ص) وعن الصادق (ع)

الوسائل ج ١٦ ص ٥٧١ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٥٦ ح ١ ص ١٠٧٨ .

(٣) مني الميهني ح ١ كتاب الطهارة ص ١٥٩ (مع عاوت) .

(٤) مني الميهني ج ١ كتاب الطهارة ص ١٥٦ .

(٥) مني الميهني ح ١ كتاب الطهارة ص ١١٦ (مع عاوت) .

(٦) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ١٥ ح ٣ ص ٢٠٥ .

(٧) الزمر: ٦٥ .

وحدث القلب. لنا ان ايجاب الوضوء موقوف على الدلالة الشرعية ، ولا دلالة ، وما روي عن أبي عبدالله ، وعلي بن موسى عليهما السلام : « لا ينقض الوضوء الا ما خرج من طرفيك الاسفلين » ^(١) أما الآية فمعارضة بقوله تعالى : ﴿ ومن يرتدد مكم عن دينه فيمت وهو كافر فاولئك حبطت اعمالهم ﴾ ^(٢) فينزل المطلق على المقيد ، وهو اشتراط الموت على الردة ، والحديث موقوف على ابن عباس ، فلا حجة في قوله على أن نسميته حدثاً لا يوجب كونه ناقضاً ، فان كل متجدد من الانسان يحدث منه ، وليس كل متجدد ناقضاً ، لان الشركة في الاسم لا توجب الشركة في الحكم على أحد المسميين .

التاسع : « الكلام الفحش » و « انتشار الشعر » لا ينقض الوضوء ، لما رواه الجمهور ، عن النبي صلى الله عليه وآله « الكلام ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء » ^(٣) وروى معاوية ابن ميسرة قال : سألت أبا عبدالله عن انشاد الشعر هل ينقض الوضوء ؟ قال : لا ^(٤) .
العاشر : « حلق الشعر » و « قص الاظفار » لا ينقض الوضوء ، ولا يوجب مسح موضعه ، لما رواه زرارة قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : « الرجل يقلم أظفاره ويجز شاربته ، او يأخذ من لحيته ، او رأسه ، هل ينقض ذلك من وضوئه ؟ » فقال : يا زرارة ان ذلك يزيد تطهيراً ^(٥) ولان مقتضى الدليل بقاء الطهارة ، وفي رواية ابن مسكان ، عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام : « في الرجل يأخذ من أظفاره او شعره ، أيعيد الوضوء ؟ » قال : لا ، ولكن يمسح رأسه وأظفاره بالماء » ^(٦) قال الشيخ (ره) في

(١) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ٢ ح ٣ ص ١٧٧ .

(٢) البقرة : ٢١٧ .

(٣) لم يوجد .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ٨ ح ١ ص ١٩٠ .

(٥) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ١٤ ح ٢ ص ٢٠٣ .

(٦) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ١٤ ح ١ ص ٢٠٣ .

التهديب: المسح محمول على الاستحياء ، لرواية سعيد الأهرج ، عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : « آخذ من شاربي وأحلق رأسي » قال ليس عليك وضوء ، قلت فامسح أطعاري قال ليس عليك مسح ^(١) .

الحادي عشر : لا تنقض الطهارة بظن «الحدث» لأنه متيقن الطهارة فلا يرتفع الا بيقين ، ولما رواه معاوية بن عمار قال : « قال أبو عبد الله عليه السلام : ان الشيطان ينفع فسي دبر الانسان حتى يخيل اليه انه قد خرجت منه ريح ، فلا ينقض الا من ريح يسمعا ، او يجد ريحها » ^(٢) وما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله قال : « لا تنصرف حتى تسمع صوتاً او تجد ريحها » ^(٣) وعنه عليه السلام « اذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه ، أخرج منه شيء او لم يخرج ، فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً او يجد ريحاً » ^(٤) .

الثاني عشر: روى الحسين بن سعيد ، عن أنبيه الحسن ، عن زرعة ، عن سماعة قال : « سأله عن ما ينقض الوضوء ؟ فقال : الحدث تسمع صوته او تجد ريحه ، والقرقرة في البطن لأشياء تصبر عليه ، والصحك في الصلاة والقيء » ^(٥) قال الشيخ في التهديب : محمول على الصحك والقيء الذي لا يضبط معه نفسه . والوجه الطعن في السند ، فان زرعة ، وسماعة ، واقفيان ، فلا يعمل بروايتهما في تخصيص الاخبار السليمة ، ولان المسؤل مجهول فله من لا يوثق بفتراه .

الثاني : في « آداب الخلوة » و« الاستطابة » وهي الاستنجاء بالماء او بالاحجار ،

(١) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ١٤ ح ٣ ص ٢٠٣ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ٤ ح ٣ ص ١٧٥ .

(٣) ان هذه الرواية لم توجد بهذه العبارة ولكن اليهقي روى بضمونها في السنن

ج ١ ص ١١٤ .

(٤) سنن اليهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١١٧ .

(٥) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ٤ ح ٤ ص ١٧٥ .

يقال: استطاب وأطاب وسميت بذلك، لأنها تطيب الجسد بإزالة الحث. و«الاستنجاء» استعمال من النجوة، وهو ما ارتفع من الأرض، وأصله للسباع لأنها تنقصد الجورات عند الحاجة، وقيل: من نجوت الشجرة، أي قطعنها، كأنه يقطع الادي عنه. وقال الأزهرى: يحتمل أن يكون من استنجب الوتر، إذا جلس ليستخرجه، قال الشاعر:

فتبازت وتبازجت لها جلسة الجازر يستجى الوتر^(١)

قال المعيد (ره): يستحب لمن أراد الخلوة أن يطلب موضعاً يستتر فيه عن الناس، تأسيساً بفعل النبي ﷺ.

مسئلة: يجب «ستر العورة» وإن كان لا يحص بحال الخلوة، سيما رواء الجمهور، عن النبي ﷺ «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك»^(٢) ورووا عنه ﷺ «لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا المرأة إلى عورة المرأة»^(٣) ومن طريق الخاصة ما رواه حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا ينظر الرجل إلى عورة أخيه»^(٤) وما رواه أبو بصير قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: هل يغتسل الرجل بارزاً؟ فقال إذا لم ير أحداً فلا بأس»^(٥).

وأما رواية عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سأته عن عورة المؤمن حرام؟ قال: نعم، قلت أعني سفله قال ليس حيث تذهب إنما هو إذا عاينه»^(٦) وما رواه حذيفة بن منصور، عنه عليه السلام قلت: «يقول الناس: عورة المؤمن

(١) وفي تاج المروى كذا:

فتبازت وتبازجت لها جلسة الجازر يستجى الوتر

(٢) سنن أبيهفي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٩٩.

(٣) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الطهارة ص ٢١٧.

(٤) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الطهارة باب ١ ح ١ ص ٢١١.

(٥) الوسائل ج ١ ابواب آداب الحمام باب ١١ ح ٢ ص ٣٧١.

(٦) الوسائل ج ١ ابواب آداب الحمام باب ٨ ح ٢ ص ٣٦٧.

على المؤمن حرام ، قال : ليس حيث تذهبون ، اما أعني أن يزل زلة أو يتكلم بشيء يعاب عليه فيحفظ ليعبر به يوماً ^(٦) . فليس بمعارض لما استدلتنا به ، لانهما تضمنتا تفسير هذا اللفظ ، وخبره يتضمن النهي عن النظر الى العورة وأحدهما غير الآخر .
 اذا عرفت هذا فالعورة المشار اليها ، هي : القبل والدبر لقول أبي عبد الله عليه السلام «الفخذ ليس من العورة» ^(٧) ولرواية أبي الحسن الراسطي ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : «العورة عورتان : القبل والدبر مستور باللبتين ، فاذا سترت القضيب والبيضتين فقد سترت العورة» ^(٨) ولأن القبل والدبر متفق على كونهما عورة والخلاف فيما زاد عليهما ، فيقتصر على موضع الاجماع ، ولأن الاصل عدم وجوب الستر ، فيخرج منه موضع الدلالة .

مسئلة : ويحرم «استقبال القبلة» واستدبارها ولو كان في الابنية على الاشبه قال الثلاثة وأتباعهم : يحرم استقبال القبلة واستدبارها ببول أو غائط . وقال ابن الجنيّد (ره) في المختصر : يستحب للانسان اذا أراد التغوط في الصحراء أن يجتنب استقبال القبلة ، او الشمس ، او القمر ، او الريح ، بغائط أو بول . وقال داود من الجمهور : بالجواز فيهما ، وفرق أبو يوسف بين الاستقبال والاستدبار .

لنا ما رواه الجمهور ، عن أبي أيوب ، عن النبي صلى الله عليه وآله «إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يوليها ظهره شرقاً او غرباً» ^(٩) وروى مسلم ، عن أبي هريرة عنه عليه السلام «إذا جلس أحدكم على حاجته ، فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها» ^(١٠) ومن طريق الخاصة : رواية عيسى بن عبد الله الهاشمي ، عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام

(١) الوسائل ج ١ ابواب آداب الحمام باب ٨ ح ١ ص ٣٦٦ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب آداب الحمام باب ٤ ح ٤ ص ٣٦٥ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب آداب الحمام باب ٤ ح ٢ ص ٣٦٥ .

(٤) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٩١ (مع تفاوت) .

(٥) صحيح مسلم ج ١ كتاب الطهارة ح ٣٦٥ .

عن النبي ﷺ قال : « اذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ، ولكن شرقوا او غربوا » ^(١) .

فان احتج داود ، بما رووه عن جابر قال : نهى رسول الله ﷺ أن يستقبل القبلة ببول او عائط ، ورأيت قبل أن ينص بعام يستقلها ، وعن عراك ، عن عائشة قالت : « ذكر لرسول الله ﷺ أن قوماً يكرهون استقبال القبلة بروجهم ، فقال : وقد فعلوها استقلوا بمقعدتي القبلة » ^(٢) .

والجواب : ان حديث جابر حكاية فعل ، وقد عارض القول بترجيح للقول وباحتمل أن يظن جابر الاستقبال وان لم يكن استقبالا حقيقياً ، لانه يحرم عنه بالاحراف القليل . وحديث عراك مرسل ، قال ابن حنبل : عراك لم يلق عائشة ، اذا عرفت تحريم الاستقبال والاستدبار في الحملة فاعلم انه يحرم في الصحاري والاسية . وقد سلا ابن عبد العزيز ، من أصحابنا يكره في السياح ، وبه قال المصنف (ره) ، وهو احتياط الشافعي لما رووا أن « ابن عمر استقبل القبلة وبال : ف قيل له في ذلك فقال : اما نهى النبي ﷺ عن ذلك في الفضاء فاذا كان بينك وبين القبلة شيء بشرك فلا بأس » ^(٣) .

وروا عنه « انه رأى رسول الله ﷺ على حاجته مستدبر الكعبة » ^(٤) ومن طريق الخاصة : ما رواه محمد بن اسماعيل بن بريع قال : « دخلت على الرضا عليه السلام وفي منزله كيف مستقبل القبلة » ^(٥) .

لما الاحديث السابقة فانها دالة على التحريم مطلقاً ، وأما استفدل ابن عمر بوله فلا حجة فيه ، لاحتمال أن يكون صار اليه اجتهاداً ، واخباره انه رأى رسول الله ﷺ

(١) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ١ ح ٥ ص ٢١٣

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٩٣ .

(٣) (٤) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٩٢ .

(٥) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الطهارة باب ٢ ح ٧ ص ٢١٣ .

ليس بحجة ، لان القول أرجح من العمل ، وقد أوردنا تحريم البي بفتح لذلك نطقاً .
 وخبر ابن بريع عن الرضا عليه السلام لاحجة فيه ، لان المحرم ليس بناء المحرج مستقلاً
 ولا مستديراً ، بل الحلوس على الاستقبال او الاستدبار ولم يذكره ، وانما قال : في
 الاصل على الاشبه لان في الاستقبال والاستدبار بالبول والغائط في الاسبية حلقاً على
 ما ذكرناه ، والتحريم مأخوذ من اطلاق الالفاظ المانعة ، لالتص على عين المسئلة
 وكل حكم مستفاد من لفظ عام او مطلق او من استصحاب نسيه بالاشبه ، لان مذهبا
 التمسك بالظاهر ، فالأخذ بما يطابق ظاهر المنقول أشبه باصولنا ، فكل موضع نقول
 فيه « على الاشبه » فالمراد به هذا المعنى .

فرع

قال في المبسوط : اذا كان الموضع ميباً على الاستقبال والاستدبار وأمكنه
 الانحراف وجب ، وان لم يمكنه جلس عليه وكأنه يريد مع عدم التمكن من غيره
 مسئلة : ويجب غسل مخرج البول ، ويتعين الماء لازاته اما وجوب غسله فهو
 مذهب علمائنا لما رواه ابن اذينة قال : « ذكر ابو مريم الانتصاري ان الحكم بن عتة بال
 ولم يغسل ذكره متعمداً ، فذكرت ذلك لابي عبد الله عليه السلام ، فقال : بشما صنع ، عليه أن
 يغسل ذكره ويبعد صلاته ولا يعبد وضوئه » ^(١) ومارواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال
 « لا صلاة الا بطهور » ^(٢) ويجزيك عن الاستجاء ثلاثة أحجار ، وبذلك جرت السنة .
 واما تغيير الماء لأزالته فعليه اتفاق علمائنا ، خلافاً للجمهور ، فانهم أجازوا الاستجمار
 ما لم يتعد المحرج .

ل ما رواه زيد بن معاوية عن أبي جعفر عليه السلام قال : « يجري من الغائط المسح

(١) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ١٨ ج ٤ ص ٢٠٨ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ١ ج ١ ص ٢٥٦ .

بالاحجار ، ولا يجزي من البول الا الماء ^(١) وفي سند هذه الرواية « أن ابن عثمان وهو ضعيف غير انها مقبولة بين الأصحاب ، والنظر يؤيدها ، لان ذلك مقتضى الدليل ، ويؤيدها أيضاً رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ، ولان الماء متعين لازالة النجاسة والحاق غيره به منفي بالأصل ، وانخبار الاحجار محمولة على استنحاء موضع المقايض ، وعلى هذا يسقط ما فرق به الجمهور بين الكر والثيب ، لان الفرق متفرع على جواز الاستجمار في مخرج البول .

فروع

الاول: يجوز أن يتوضأ قبل غسل مخرج البول، وهو منحب الثلاثة وأتباعهم، ولو صلى والحال هذه أعاد الصلاة ولم يعد الوضوء. قال ابن بابويه (ره) في كتابه: ومن صلى وذكر انه لم يغسل ذكره فعليه أن يغسل ذكره ويعيد الوضوء والصلاة . لنا ما رواه علي بن يقطين ، عن موسى بن جعفر عليه السلام « عن الرجل يبول ولا يغسل ذكره حتى يتوضأ ، فقال : يغسل ذكره ولا يعيد وضوءه » ^(٢) ولان وجود النجاسة على البدن لا ينافي رفع الحدث، ومع عدم المنافات يلزم جواز الوضوء مع وجودها . فان احتج ابن بابويه بما رواه سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « فان كنت اهرقت الماء فنسيت أن تغسل ذكرك حتى صليت فليك اعادة الوضوء والصلاة وغسل ذكرك » ^(٣) فالجواب : الظن في السند فان الراوي محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس ، عن زرعة ، عن سماعة ، وأحاديث محمد بن عيسى عن يونس يمح العمل بها ابن بابويه (ره) عن ابن الوليد ، وزرعة وسماعة واقبيان فكان العمل بالسليم

(١) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ٣٠ ح ٢ ص ٢٤٦ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ١٨ ح ٢ ص ٢٠٨ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ١٠ ح ٥ ص ٢٢٤ .

أولى ، فاما رواية هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل يتوضأ وينسى أن يغسل ذكره وقد بال ، فقال : يغسل ذكره ولا يعيد الصلاة » ^(١) ففي طريقها « أحمد ابن هلال » وهو ضعيف مع ان العمل على خلافها متقدم .

الثاني : اذا لم يجد الماء لغسل المخرج او تعذر استعماله لمائع كالجرح أجزاء مسحة بما يزيل عين النجاسة كالبحر والخرق والكرسف وشبهه ، ولان ازالة عين النجاسة وأثرها واجب ، فان تعذر ازالتهما تعين ازالة العين .

الثالث : لا يجب غسل الاحليل من ما يخرج منه عدا البول والمني والدم ، سواء كان الخارج جامدا كالخصى والدود ، او مائعا كالمذي ووطوبة الفرج والحقة اذا خرجت خالصة ، لان الاصل الطهارة ، والتنجيس موقوف على التوقف وهو منتف ههنا ، لا يقال : الخارج لا يتك مس ملابسة النجاسة ولان المجري ينجس بملاقات النجاسة فينجس ما يمر به ، لانا نمنع ذلك ونطالب بالدلالة عليه ، فان المجري عندنا لا ينجس ، ويؤيد ذلك قولهم عليه السلام في المني « هو بمنزلة البصاق » ^(٢) .

الرابع : لو دب الى فرج المرأة « مني » من ذكر او انثى ثم خرج لم يجب به وضوء ولا غسل ، وجري مجرى نجاسة لاقت المخرج ، فانه يجب غسله كما يجب غسل النجاسة .

الخامس : الاغلف اذا كان مرتقا كناه غسل الظاهر من موضع الملاقات ، وان أمكن كشفها ، كشفها اذا بال ، وغسل المخرج . وان لم يكشفها عند الازالة فهل يجب كشفها لغسله ؟ فيه تردد ، الاشبه نعم ، لانه يجري مجرى الطاهر .

مسئلة : وأقل ما يجزي مثلا ما على الحشفة ، وهو مذهب الشيخين ، وقال ابو الصلاح : وأقل ما يجزي ما تزال عين البول عن رأس فرجه ولم يقدره ، لنا رواية

(١) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلو باب ١٠ ح ٢ ص ٢٢٤ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ١٢ ح ١١ ص ٩٩ .

شيط من صالِح ، عن أبي عبد الله عليه السلام سألتكم بجزئي من الماء في الاستنجاء من البول ؟ فقال : مثلاً ما على الحشفة من الليل ^(١) ويؤيد هذه ما روي عن الصادق عليه السلام « ان السؤل اذا أصاب الحسد يصب عليه الماء مرتين ^(٢) ولا غسل النجاسة بمثلها لا يحصل معه البقيين بعلية المطهر على النجاسة ، ولا كذا لو غسل بمثلها .

أما رواية شيط أيضاً عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « بجزئي من البول أن يغسل بمثلها ^(٣) فمقطوعة السد ، فالعمل بالاولى أولى ، وقال الشيخ في التهذيب : ويمكن أن نحمل الرواية على أن المراد يغسل بمثل البول لا بمثل ما على الحشفة ، وهو أكثر من مثل ما على الحشفة ، والتأويل ضعيف ، لأن السؤل ليس بمسؤل وإنما يغسل منه ما على الحشفة .

مسئلة : وغسل مخرج الغائط بالماء ، وحده الاثنا ، وان لم يتعد المخرج تخير بين الحجارة والماء ولا بحري أقل من ثلاثة ولو نقي بما دونهما ، وهذه الجملة تشمل بحوثاً :

الاول : « الاستنجاء » واجب عند علمائنا . وقال ابو حنيفة : لا يجب اذا لم يتعد ، لما روى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من استنجم فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا يفعل فلا حرج عليه ^(١) وأقل الوتر واحد وقد أزال الحرج بشركه . لما ما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وسلم « اذا ذهب أحدكم الى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار فانها تحزي ^(٢) » وقال عليه السلام : « لا يستنج أحدكم بدون ثلاثة أحجار ^(٣) »

(١) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ٢٦ ج ٥ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ٢٦ ج ٧ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ٢٦ ج ١ .

(٤) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٠٤ .

(٥) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٠٣ .

(٦) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٠٢ .

وهي رواية ابن المنذر «ولا يكفي أحدكم دون ثلاثة أحجار»^(١) وإطلاق الأمر يقتضي الوجوب . وحبر أبي حنيفة يقتضي رفع الحرج عن من لم يوتر ، ولا يلزم منه دفع الحرج عن من لم يستنج .

ولا يقال : ما روئموه خبر واحد فيما يعم به اللوى ، فلا يعمل به ، لانا نقول : يعصده عمل أكثر الصحابة ومادل على وجوب إزالة الجاسة عن البدن ، ولا يستند الخصم في جواز تركه خبر واحد أيضاً وفيه احتمال ، فيكون العمل بخبرنا أولى . وروى الأصحاب ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « لا صلاة الا بطهور »^(٢) ويجزئك من الاستنجاء ثلاثة أحجار ، جرت بذلك السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وروى يونس بن يعقوب قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : « الوضوء الذي افترضه الله على العباد ان جاء من الدايط او بال قال : ينسل ذكره وينهب الغايط ثم يتوضأ مرتين مرتين »^(٣) .

البحث الثاني : اذا تعدى المخرج لا يجري الا الماء ، وهو مذهب أهل العلم . روى الجمهور عن علي عليه السلام « كنتم تبغرون بعراً وأنتم اليوم تثلطون ثلثاً فاتبعوا الماء الأحجار »^(٤) وقوله عليه السلام : « يكفي أحدكم ثلاثة أحجار اذا لم يتجاوز محل العادة »^(٥) ولان الماء مطهر للنجاسات بالاجماع لازالة العين والاثر فيقتصر عليه لزوال النجاسة به على اليقين .

البحث الثالث : اذا لم يتعد المخرج تغير بين الحجارة والماء والجمع أفضل ،

(١) لم يثر في هذا المورد على رواية من اين متذر ولكن روى البيهقي في سننه

بهذا المضمون رواية من ابراهيم ج ١ ص ١٠٢ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الوضوء باب ١ ح ١ ص ٢٥٦ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الطهارة باب ٩ ح ٥ ص ٢٢٣ .

(٤) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٠٦ .

(٥) روى البيهقي في سننه أحاديث متعددة بهذا المضمون .

وهو اجماع الا ما حكى عن سعد بن أبي وقاص وابن الزبير فانهما أنكرا الاستنجاء بالماء .

لنا ما رواه الجمهور عن أنس قال : « كان النبي ﷺ يدخل الحلاء فأحمل أنا و غلام نحوي اداوة من ماء فيستنجي بالماء »^(١) ولأن الماء أبلغ في التطهير من الحجر لازالة العين والاثر ، وروى الاصحاب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ « يا معشر الانصار قد أحسن الله عليكم الثناء فماذا تصنعون ؟ قالوا نستنجي بالماء »^(٢) وعن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « الاستنجاء بالماء البارد يقطع الواسير »^(٣) .

المبحث الرابع : لأحد لما يستنجى به من العايط الا الانقاء ، وقال سائر محدثي أن يصر الموضع . لنا ما رواه ابن المغيرة عن أبي الحسن عليه السلام قلت له : « للاستنجاء حد ؟ قال : لا ، حتى ينقي مائة ، قلت : فانه ينقي مائة وتبقى الريح ، قال : الريح لا ينظر اليها »^(٤) ولأن المراد ازالة الجاسة عياً وأثراً فيقف الاستعمال على تحصيل الغرض ، ولأن ما ذكره سائر يختلف بحسب اختلاف حرارة الماء وبرودته فيستقط اعتباره .

المبحث الخامس : لا يجزي أقل من ثلاثة أحجار ، وإن نقي بدونها خلافاً لداود ومالك فانهما اعتبرا الانقاء لا العدد . لنا ما رووه من قوله عليه السلام « لا يستحي أحدكم بدون ثلاثة أحجار »^(٥) وفي رواية ابن المنذر « لا يكفي أحدكم دون ثلاثة أحجار »^(٦) وما رواه الاصحاب ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « جرت السنة في أثر العايط

(١) صحيح مسلم ج ١ باب الاستنجاء بالماء ج ٢٢٧ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ٣٤ ج ١ ص ٢٥٠ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ٣٤ ج ٢ ص ٢٥٠ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ١٢ ج ١ ص ٢٢٧ .

(٥) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٠٢ .

(٦) روى البيهقي في سننه بهذا المصنوع من إبراهيم ج ١ ص ١٠٢ .

ثلاثة أحجار ان يمسح العجان ولا يفسله ^(١) ولأن الحجر لا يزيل النجاسة بل لا بد من ارتياك شيء منها في المحل ، ومقتضى الدليل المص من استصحابها في الصلاة ، لأن قليل النجاسة عندنا ككثيرها في المنع فيقف الجواز على موضع الشرعي .

فروع

الاول : ان لم يتق الموضع بالثلاث استعمال ما زاد حتى ينق ، وهو اجماع ، لكن يستحب أن لا يقطع الأعلى وتر ، لما روي عن علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا استحى أحدكم فليوتر وترأ اذا لم يجد الماء » ^(٢) والرواية من المشاهير .

الثاني : أثر النجاسة بعد استعمال الثلاث وزوال العين معوضه ، وهو اجماع ، وهل يحكم بطهارة المحل ؟ قال الشافعي وابو حنيفة لا ، لأنه مسح للنجاسة فلا يظهر محلها لبقاء الأثر . لنا قوله صلى الله عليه وسلم « لا تستنجوا بعظم ولا روث فانهما لا يطهران » ^(٣) وهو يدل بمفهومه على حصول الطهارة بغيرها ، ولأن أكثر الصحابة اقتصروا على الاستجمار مع توقيهم من النجاسات ، ولو لم يظهر المحل لما اقتصروا عليه .

الثالث : كيف حصل الانقاء بالثلاثة جاز ولو استعمال كل حجر في جزء ، والافضل مسح المحل كله بكل جزء ، وبه قال الشيخ في المسوط ، لأن امثال الامر بالاستنجاء بالثلاثة متحقق على التقديرين . لا يقال : اذا قسمت على المحل جرت مجرى المسحة الواحدة لأن المسحة الواحدة لا يتحقق معها العدد المعبر .

الرابع : لا يجب استنجاء محرر المايط الا مع خروج نجاسة منه كالمايط والدم ، وما يخرج متلطخاً بالحامة ، ولو خرج دود او حصاة او حقنة طاهرة لم

(١) الوسائل ج ١ ابواب أحكام التحلى باب ٣٠ ح ٣ ص ٢٤٦

(٢) روى بضمونها روايات متعددة في السنن للبيهقي ج ١ ص ١٠٣ و ١٠٤ .

(٣) روى بضمونها روايات متعددة في السنن للبيهقي ج ١ ص ١٠٧ و ١٠٨ .

يحب الاستنجاء ، لأنه لا يجب إزالة ما ليس نجس ، وسين طهارة رطوبات البدن
عدا ما ذكرناه ، نعم لو احتقن نجاسة فخرجت وجب الاستنجاء منها .

الخامس : لا يجزي الحجر ذو الشعب وإن استعمل شعبه ، وقد في المسوط
يجزي عدد بعض أصحابنا ، والاحوط اعتبار العدد ، لما قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ « لا يستحي أحدكم
سدون ثلاثة أحجار » ^(١) وقول أبي جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ « جرت السنة في أثر القايط ثلاثة
أحجار » ^(٢) ويمكن أن يقال : المراد « بالأحجار » المسحات كما يقل : ضربته ثلاثة
أسواط ، والمراد « ثلاثة ضربات » ولو بسوط واحد ولعل الفرق يدرك بإدخال الماء ،
وإذا غسل الحجر المستعمل بالماء أو أصابته نجاسة مائة فجعت الشمس ، قال في
المبسوط : يجوز الاستجمار به ، وهو حسن ، وكذا لو كسر الحجر ثلاثاً ثم استعمل
الطاهرين منه .

مسئلة : ويجوز أن يستعمل « الخرق » بدل الأحجار ، قال الشيخ (ره) في
المسوط : الاستنجاء بالجلود الطاهرة وكل جسم طاهر مزيل للنجاسة فإنه جاز .
وقال في الخلاف : يجوز الاستنجاء بالأحجار وغير الأحجار إذا كان منقياً غير مطعوم
مثل الخشب والحزف والمدر وغير ذلك . واستدل باجماع الفرقة ورواية حريز عن
زرارة قال : « يستنجى من البول ثلاث مرات ومن القايط بالمدر والخرق » ^(٣) وقال
علم الهدى في المصباح : يجوز الاستنجاء بالأحجار ومقام مقامها بالمدر والخرق .
وقال داود لا يحوز بغير الأحجار لأنها رخصة فوجب الاقتصار على موضع الترخيص .
لما رواه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « واستطب بثلاثة أحجار أو ثلاثة أعواد أو ثلاث
حبات من تراب » ^(٤) وما رواه الأصحاب عن عبد الله بن المغيرة عن أبي الحسن

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٠٣ .

(٢) الوسائل ج ١ أبواب أحكام الخلوة باب ٣٠ ح ٣ ص ٢٤٦ .

(٣) الوسائل ج ١ أبواب أحكام الخلوة باب ٢٦ ح ٦ ص ٢٤٢ .

(٤) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١١١ .

عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «لَلِاسْتِنْبَاءِ حَدٌّ؟ قَالَ لَا، حَتَّى يَبْقَى مَائَةٌ» ^(١) وَهُوَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، وَرَوَى زُرَّارَةُ قَالَ: «سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ: كَانَ الْحَسَنُ عليه السلام يَتَمَسَّحُ مِنَ الْغَائِطِ بِالْكَرْسَفِ وَلَا يَغْتَسِلُ» ^(٢).

فروع

الأول: لا يجزي «الرجل» كالحديد الصفيلى والرجاج، لانه لا يريل العين.
الثانى: لا يجوز بالطعوم كالخبز والفاكهة لان له حرمة تمنع من الاستهانة به ولان طعام الجن مهى عنه وطعام أهل الصلاح أولى بدلالة الفحوى.
الثالث: لا يجوز الاستنجاء بماله حرمة، كورق المصحف وكتب الفقه وأحاديث النبى صلى الله عليه وآله لان فيه منكاً لحرمة الشرع.

الرابع: اذا استنجى بالخربة الصفيقة التى لا تخرقها النجاسة، فان قلنا: الحجر الواحد ذو الشعب يجزى جاز استعمالها من الجانب الآخر، وان لم نقل، او كانت النجاسة تخرقها، لم يجز استعمالها، نعم لو كانت طويلة فاستعمل طرفها أمكن استعمال الآخر بعد قطعه على قولنا، ولا معه على القول الآخر.

مسئلة: ولا يستعمل «الروث» ولا «العظم» ولا «الحجر المستعمل» أما العظم والروث فعليه اتفاق الاصحاب خلافاً لابي حنيفة مطلقاً، وقال مالك: يجوز بالطاهر دون النجس. لما رووه من قوله عليه السلام «لا تستنجوا بالعظم ولا بالروث» فانه زاد احوانكم من الجن ^(٣) وروى دارقطنى قال «بهى النبى صلى الله عليه وآله أن يستنجى بروث او عظم» ^(٤).

(١) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ٣٥ ح ٦ ص ٢٥٢.

(٢) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ٣٥ ح ٣ ص ٢٥٢.

(٣) التاج ج ١ كتاب الطهارة ص ٩٥.

(٤) روى بمضمونه فى مستند أحمد بن حنبل ح ٥ ص ٤٣٨.

وروى الأصحاب عن ليث المرادي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألته عن استنجاء الرجل بالعظم والبحر والعود ؟ قال : أما العظام والروث فطعام الجن ، وذلك مما اشترطوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وقال لا يصلح شيء من ذلك » ^(١) وأما الحجر المستعمل ، فمرادنا بالمنع الاستنجاء بموضع النجاسة منه ، والالتجس المحل بغير نجاسته المحققة ، أما لو كسر واستعمل المحل الطاهر منه جاز ، وكذا لو أزيلت النجاسة بعمل أو غيره ، وفي بعض أخبارنا عن أبي عبد الله « جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة أحجار أبكار ويتبع بالماء » ^(٢) لكن الخبر مقطوع السند ، ويحمل الاتباع بالماء على الفضيلة .

فروع

كل ما فلتك لا يجوز استعماله أما لحرمة أو لنجاسة ، لو استعمله هل يظهر المحل ؟
الاشبه لا ، لأن المنع من استصحابه شرعي فيقف زوال ذلك على الشرع ، واستدل الشيخ (ره) في المسوط : بأنه استنجاء مهني عنه ، والهي يدل على فساد المنهى عنه .
مسئلة : يستحب « تغطية الرأس » عند دخول الخلاء و« التسمية » وعليه اتفاق الأصحاب ، روى علي بن أسباط مرسلا ، عن أبي عبد الله عليه السلام « كان إذا دخل الكيف يفتح رأسه ويقول سرأ فسي نفسه : بسم الله وبالله » ^(٣) لكن علي بن أسباط واقفي ، والحجة أنه بأمس مع تغطية رأسه من وصول الرائحة إلى دماغه ، وذكر المفيد (ره) في المقبلة : أنها من سنن النبي صلى الله عليه وآله ، وروى معاوية بن عمار ، قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : إذا دخلت المخرج قل : بسم الله اللهم اني أعوذ بك من الخبيث

(١) الوسائل ج ١ أبواب أحكام الخلوة باب ٣٥ ج ١ ص ٢٥٢ .

(٢) الوسائل ج ١ أبواب أحكام الخلوة باب ٣٠ ج ٤ ص ٢٤٦ .

(٣) الوسائل ج ١ أبواب أحكام الخلوة باب ٣ ج ٢ ص ٢١٤ .

المخبط الرجس النجس الشيطان الرجيم ، واذا اخرجت قل : بسم الله الحمد لله الذي عافاني من الحيث المخبط وأماط عني الاذى » (١) .

وروي عن جعفر عليه السلام ، عن النبي ﷺ انه قال : « اذا انكشف أحدكم ليبول اوغير ذلك فليقل : بسم الله فان الشيطان يفض بصره » (٢) ولان التسمية تعصيم من الشيطان والكنيف من موطنه ، وتقديم الرجل اليسرى عند الدخول واليمنى عند الخروج ليكون فرقاً بين دخول المسجد والخروج منه ، ولم أجد بهذا حجة غير أن ما ذكره الشيخ وجماعة من الاصحاب حسن .

« الاستبراء » وفي كيفيته أقوال ، قال المفيد في المقنعة : اذا أراد الاستبراء مسح باصبعه الوسطى تحت اثنيه الى أصل القضيب مرتين او ثلاثاً ، ثم يضع مسبحته تحت القضيب وابهامه فوقها ويمرهما عليه باعتماد قوي من أصله الى رأس الحشفة مرتين او ثلاثاً ليخرج ما فيه من بقية البول . وقال الشيخ (ره) في المبسوط : واذا أراد ذلك مسح من عند المقعدة الى تحت الاثين ثلاثاً ، ومسح القضيب ونثره ثلاثاً .

وقال علم الهدى (ره) : يستحب عند البول نثر الذكر من أصله الى طرفه ثلاث مرات ، وكلام الشيخ أبلغ في الاستظهار ، وروي حريز ، عن ابن مسلم قال : « قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل بال ولم يكن معه ماء ، قال : يمصر ذكره من أصله الى ذكره ثلاث عصرات ونثر ذكره . فان خرج بعد ذلك فليس من البول ولكنه من الحبال » (٣) .

(١) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ٥ ح ١ ص ٢١٦ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ٥ ح ٤ ص ٢١٢ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ١١ ح ٢ ص ٢٢٥ .

فرع

إذا استبرأ ثم تحدر منه « بلل » لم يجب منه الوضوء وكان طاهراً ، لقول أبي عبدالله عليه السلام « فليس من البول ولكنه من الحياثل » ^(١) وهي عروق الطهر ، ولأن مع الاستظهار لا يفتى في المحرى بول ، فيكون الأصل الطهارة ، ولو لم يستبرأ وتظهر ثم رأى بللاً أعاد الوضوء ، ولو كان صلى بتلك الطهارة لم يعد الصلاة لاستكمال شروطها المعتبرة ، ويبعد الوضوء لتجدد الحدث وعليه غسل الموضع .

مسئلة : « الدعاء » عند الدخول وعند الطر إلى الماء وعند الاستنجاء وعند الفراغ . أما الدعاء عند الدخول ، فلرواية أبي بصير ، عن أحدهما عليه السلام قال : « إذا دخلت الفائط قل أعوذ بالله من الرجس النجس الخبيث المحدث الشيطان الرجيم » ^(٢) وأما عند التطير ، فلما روي عن أبي عبدالله عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام قال لا يس الحنفية : « يا محمد انبسي بماء أنوضاً للصلاة ، فأكفي يده اليسرى على اليمنى ، فقال : بسم الله والحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ولم يجعله نجساً ، ثم استنجى وقال : اللهم حصني فرجي وأعني واستر عورتي وحرمني على النار ، ثم تمصص » ^(٣) .

وأما دعاء الفراغ ، فروي معاوية بن عمار ، قال : « إذا توضأت قل : أشهد أن لا إله الا الله اللهم احملني من التوايين واجعلني من المتطهرين والحمد لله رب العالمين » ^(٤) وروي عبدالله بن ميمون القداح عن أبي عبدالله عليه السلام ، عن علي عليه السلام « أنه كان إذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي رزقني لدته وأبقى في جسدي قوته

(١) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الحلوة باب ١١ ح ٢ ص ٢٢٥ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الحلوة باب ٥ ح ٢ ص ٢١٦ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الوضوء باب ١٦ ح ١ ص ٢٨٢ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الوضوء باب ٢٦ ح ١ ص ٢٩٨ .

والخرج عني أداء يالها نعمة ثلاثاً» (١).

مسئلة : الجمع بين الاحجار والماء مستحب وان تعدي العايط والاقتصار على الماء أفضل من الاحجار وان لم يتعد ، اما الاول فلانه جمع بين مطهرين بتقدير ألا يتعدي ، واكمال في الاستظهار بتقدير التعدي ، ويؤيده من الحديث ما روي مرسل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة أحجار أبكار وبشع بالماء » (٢) وأما الاقتصار على الماء مع عدم التعدي فلانه أقوى المطهرين ، لانه يزيل العين والائثر بخلاف الحجر ، وقوله عليه السلام « اذا استنجى أحدكم فليوتر بها وترأ اذا لم يكن الماء » (٣) ويفهم من محوى الحديث اختصاص الماء بالاولوية ، روى الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا أراد أن يستنجي يبدأ بالمقدمة ثم بالاحليل » (٤).

مسئلة : ويكره الجلوس للحدث في الشوارع والمشارع ومواضع اللعن وتحت الاشجار المثمرة، الى آخر الباب. روى عاصم بن حميد، عن عبد الله عليه السلام « قال رجل لعلي بن الحسين عليه السلام : أين جوضاً الغرياء ؟ قال ينقي شطوط الانهار ، والطرق النافذة ، وتحت الاشجار المثمرة ، ومواضع اللعن » (٥) وروي أن أبا حنيفة، سأل أبا الحسن موسى عليه السلام « أين بصع الغريب يلدكم ؟ قال : اجنب أفيه المساجد ، وشطوط الانهار ، ومساقط الثمار ، وفيه التراب ، ولا تستقبل القبلة ببول ولا غائط ، وارفع ثوبك ، وصح حيث شئت » (٦).

(١) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ٥ ح ٣ ص ٢١٦ .

(٢) لوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ٣٠ ح ٤ ص ٢٤٦ .

(٣) روى بمضمونها روايات متعددة في المسألة في ج ١ ص ١٠٣ و ١٠٤ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ١٤ ح ١ ص ٢٢٧ .

(٥) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ١٥ ح ١ ص ٢٢٨ .

(٦) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ١٥ ح ٢ ص ٢٢٨ .

وروى السكوبي ، عن جعفر ، عن آثانه عليه السلام قال : « بهي رسول الله ﷺ أن يستقبل الرجل الشمس والقمر بمرجه وهو يقول » ^(١) وعن الكاهلي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « قال رسول الله ﷺ : لا يبول أحدكم ومرجه مد للقمر يستقبل به » ^(٢) وروى ابن مسكان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كان رسول الله ﷺ إذا أراد البول يعمد إلى مكان مرتفع من الأرض أو إلى مكان يكون فيه التراب الكثير كراهية أن ينضح عليه البول » ^(٣) ثم سئل الحسين بن علي عليه السلام : « ما حد الغابط ؟ قال : لا نستقبل القبلة ولا نتدبرها ولا نستقبل الريح ولا نستدبرها » ^(٤) .

وروي في بعض الاخبار المرسلة عن أبي عبد الله عليه السلام ، عن علي عليه السلام « انه نهى أن يبول الرجل في الماء الجاري إلا من ضرورة وقال ان للماء أهلا » ^(٥) وقد روى الفصيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا بأس أن يبول الرجل في الماء الجاري وكره أن يبول في الماء الراكد » ^(٦) ولا تنافي بين الروايتين لأن الحوار لا ينافي الكراهية ، و« السواك » يكره على الخلا ، قيل : لأنه يورث الحر

وروى علي بن الحكم ، عن أبان بن عثمان ، عن أبي القاسم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قلت له : « الرجل يريد الخلا وعليه خاتم فيه اسم الله تعالى ، فهل : ما أحب ذلك ، قلت فاسم محمد ﷺ ، قال لا بأس » ^(٧) وروى صفوان ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : « بهي رسول الله ﷺ أن يجيب الرجل آخر وهو على لعابط ، أو

(١) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ٢٥ ح ١ ص ٢٤١

(٢) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ٢٥ ح ٢ ص ٢٤١ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب أحكام التحلى باب ٢٢ ح ١ ص ٢٣٨ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ٢ ح ٦ ص ٢١٣

(٥) الوسائل ج ١ ابواب أحكام التحلى باب ٢٤ ح ٣ ص ٢٤٠ .

(٦) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ٥ ح ١ ص ١٠٧ .

(٧) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ١٧ ح ٦ ص ٢٣٣ .

بكلمه حتى يبرغ»^(١) وفي رواية عمر بن يزيد قال : « سألت أبا عبد الله عن التسبيح في المحرج وقراءة القرآن ؟ قال : لم يرحض في الكيف في أكثر من آية الكرسي او يحمد الله او آية »^(٢) .

وأما جوار ذكر الله فلما رواه سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ان موسى عليه السلام قال يارب تمر بي حالات استحي أن أذكرك فيها ، فقال الله عز وجل : يا موسى ذكرى حس على كل حال »^(٣) وأما حال الضرورة فلما في الامتناع من الكلام من الضرر المنعني بقوله تعالى : ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾^(٤) وإنما كره في مواطن الهوام لما لا يأمن معه من خروج ما يؤذيه او ترد عليه النجاسة وكراهية الاستنجاء باليمين لما فيه من المزية على اليسار، وإنما كره الاكل والشرب لما يتضمن من الاستقدار الدال على مهانة نفس متعمدة .

الثالث : في كيفية الوضوء :

مسئلة : « الية » شرط في صحة الطهارة وضوءاً كانت او غسلاً او تيمماً ، وهو مذهب الثلاثة وأتباعهم وابن الجنيدي ، ولم أعرف لقديماً ثابته نصاً على التعمين وأنكره ابو حنيفة في الطهارة المائية محتجاً بقوله : ﴿ اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ﴾^(٥) ولم يذكر الية ، ولأن الماء مطهر مطلقاً فاذا استعمل في موضعه وقع موقعه ، بخلاف التيمم فان الثراب اما يصير مطهراً اذا قصد به أداء الصلاة .

لما ما رووه عن النبي صلى الله عليه وآله «انما الاعمال بالنيات»^(٦) وقد روى ذلك جماعة

(١) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ٦ ح ١ ص ٢١٨ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ٧ ح ٧ ص ٢٢٠ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الخلوة باب ٧ ح ٥ ص ٢٢٠ .

(٤) الحج : ٧٨ .

(٥) المائدة : ٦ .

(٦) الوسائل ج ٤ ابواب النية باب ١ ح ٢ ص ٧١١ .

من أصحابنا مرسلًا ، وما رواه الأصحاب ، عن الرضا عليه السلام قال : « لا قول إلا بعمل ولا عمل إلا بنية ، ولا بنية إلا بإصالة السنه » ^(١) ولا حجة لأبي حنيفة في لائنة ، لأنها تقتضي القصد إلى الصلاة ، اذ هذا هو المعهوم من قولك : اذا لغيت الامر فالسر اهتاك معناه للقائه ، وكذا قوله ﴿ اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا ﴾ ^(٢) أي للصلاة ، وقوله ﴿ لا يخلأ ﴾ : « الماء مطهر مطلقاً » ^(٣) .

قلنا هو : موضع المسح ، أما في « ازالة الحث » فمسلّم وأما في « رفع الحدث » فممنوع ، ومحلها القلب لأنها ارادة ، ومحل الارادة النفس ، ويشترط استحضار نية التقرب ، لقوله تعالى : ﴿ وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين » ^(٤) ولا يتحقق الاخلاص الا مع نية التقرب ، ونية استباحة الصلاة او رفع الحدث ، ومعناها واحد وهو ازالة المانع او استباحة فعل لا يصح الا بالطهارة كالطواف لقوله تعالى : ﴿ اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا ﴾ ^(٥) أي اغسلوا للصلاة ، ولا فرق بين أن ينوي استباحة الصلاة بعينها او الصلاة مطلقاً ، وفي اشتراط نية الوجوب او الدب تردد ، أشبهه عدم الاشتراط ، اذا القصد الاستباحة والتقرب و ن نفع مقارنة لغسل الوجه ، لأنه بذاته الطهارة فلو تراخت وقع غير موى ، واستدامة حكمها وهو أن لا ينتقل الى نية تنافي الاولى ، وانما اقتصر على الحكم لان استدامة النية مما يعسر بل يتعذر في الاكثر فاقصر على استدامة الحكم مراعاة لليسر .

(١) البحار ج ١ ص ٢٠٧ (طبع حديث) .

(٢) (٥) المائنة : ٦ .

(٣) مستند أحمد بن حنبل ج ٤ ص ١٧ و ١٩٩ .

(٤) الآية : ٥ .

فروع

الاول : لو جدد الطهارة فتيين انه كان محدثاً ، قبل : لا تصح ، لانه لم يبرئ الاستباحة فهو كما لو نوى التبريد والوجه الاجتزاء ، لانه قصد الصلاة بطهارة شرعية.

الثاني : لو نوى استباحة ما ليس من شرطه الطهارة بل من فصله ، كفسائفة القرآن او النوم ، قال الشيخ في المسوط : لم يرتفع به حدثه لانه فعل ليس من شرطه الطهارة ، ولو قبل : يرتفع حدثه كان حسناً ، لانه قصد الفصيلة وهي لا تحصل بدون الطهارة ، وكذا الحث لو قصد الكون على طهارة ولا كذا لو قصد وضوءاً مطلقاً .

الثالث : لو نوى الجنب استباحة الاستيطان في المسجد او مس الكتابة ارتفع حدثه ، ولو نوى الاجنباء ففي ارتفاع حدثه التردد ، الاول .

الرابع : لو نوى قطع الية فيما فعله أولاً صحيح ، وما فعله مع قطعها ففسد ولو جددتها وأعاد ذلك القدر منقطعاً الى الاول صححت طهارته ما لم يطل الفصل فيعمل بالموالاة ، فان اتفق ذلك بطل ما طهره وأعاد ، أما في غسل الجنابة فيصح البناء مع تجديد الية واكماله طال الفصل او قصر لان الموالاة لا تشترط فيه .

الخامس : لو شك في الية وهو في أثناء الطهارة استأنف لانها عبادة مشروطة بالنية ولم يتحقق .

السادس : ابتداء الية عند غسل اليدين للوضوء أمام غسل الوجه ، ويتضمن إذا ابتدأ بغسل الوجه للوضوء ، لأن غسل اليدين للوضوء من أفعال الصلاة فجاز إيقاع الية عنه .

السابع : إذا نوى بطهارته رفع الحدث والتردد صح ، لانه فعل الواجب زيادة غير مضافة .

الثامن : لا يصح طهارة الكافر لتعذرية القربة في حقه .

التاسع : اذا وضأ غيره لصرورة فالمعتبر نيته لانية الموضى لانه المخاطب

الطهارة .

مسئلة : يجب غسل « الوجه » وطوله من قصاص شعر الرأس مي الاغلب

الى الدق ، وعرضه ما اشتملت عليه الابهام والوسطى ، وهو مذهب أهل البيت عليهم السلام

وبه قال مالك ، وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد : ما بين العذار والأذن من الوجه ، لما

رواية حريز عن أحدهما عليه السلام قلت : « اخبرني عن الوجه الذي أمر الله بفعله ان زاد

لم يؤجر وان نقص أثم ؟ قال ما دارت عليه السابة والوسطى والابهام من قصاص

شعر الرأس الى الدق ، وما سوى ذلك ليس من الوجه ، قلت الصدع ليس من

الوجه ؟ قال لا ^(١) ولان ما ذكرناه متفق على أنه من الوجه وما وراء العذار ليس

كذلك فيقتصر على المتفق لانا نتيقن تساؤل الامر له بالعل . لا يقال : الوجه من

المواجهة لانه يبطل بما أقل من الادب .

فروع

الاول : « الاطمح » و « الارع » لا يمترا باعضهما ، بل يعسلان ما يعسله

مستوي الحلقة لانه من الوجه وان قصر عنه الشعر ، وكذا الاعم وان تدبى شعره .

الثاني : لا يجب غسل ما حرج عما دارت عليه الابهام والوسطى من العذار ،

ولا يستحب غسل ما بينه وبين الادن ، ولا يجب ، لان الوظائف الشرعية موقوفة

على التشريع ومع فقدته فلا توظيف .

الثالث : ما استرسل من اللحية طولا وعرضا لا يحب اغاضة الماء عليه لانها

ليست من الوجه ، وقال الشافعي في أحد قوله : يحب غسلها ، لما روي ان رسول

(١) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ١٧ ج ١ ص ٢٨٣ .

الله ﷻ « رأى رجلاً عطشاً لحيته، فقال : اكشف وجهك فإن اللحية من الوجه »^(١) وجوانه ان اللحية اسم لجملة العذارين وما على اللحيين والذقن ، فعمل الإشارة الى الجملة لما كان بعضها من الوجه وهو الاكثر .

الرابع : الاذان لا يغسل ما أقبل منهما، ولا يمسح ما أدبر . وقال الجمهور : يمسح الاذان ، لقول النبي ﷺ « الاذان من الرأس »^(٢) وقال الزهري يغسل ما أقبل منهما ويمسح ما أدبر . لنا ما رواه زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قلت : « ان اباساً يقولون : الاذنين من الوجه وطهرهما من الرأس، قال : ليس عليهما مسح ولا غسل »^(٣) والخبر الذي أورده لاحجة فيه، لانه لا يلزم من كونهما من الرأس وجوب مسحهما، ولا استحبابه لانا سمين ان مسح الرأس يختص المقدم .

الخامس : لا يلزم تخليل شعر « اللحية » ولا « الشارب » ولا « العنقة » ولا « الاهداب » كثيماً كان الشعر اوجيماً، بل لا يستحب، وأطلق الجمهور على الاستحباب، وقال ابن عقيل : ومتى خرجت اللحية ولم تكثر فعلى المتوضأ غسل الوجه حتى يستيقن وصول الماء الى بشرته، لانه لم تسر مواضعها . لنا ما رواه عن أبي المقدم ابن معدي كرب « انه وصف وصوء رسول الله ﷺ فقال : ثم غسل وجهه ثلاثاً، ثم غسل ذراعيه » ولم يذكر التخليل فيكون التكليف به متبياً بالاصل، ولان الوجه اسم لما طهر فلا تنبع المعايير ، وروى زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « كلما أحاط به الشعر فليس على المباد أن يطلبوه ، ولا أن يبحثوا عنه لكن يحري عليه الماء »^(٤) وكذا لو ست للمرأة لحية لم يجب ابصال الماء الى ما تحتها كثيفة كانت او خفيفة

(١) لم يوجد .

(٢) سنن المسهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٦٦ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ١٨ ج ٢ ص ٢٨٥ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٤٦ ج ٣ ص ٣٢٥ .

لما ذكرناه .

السادس لو بكس غسل وجهه خالف النية ، وفي احرازه قولان . قال علم الهدى (ره) : بحري لكن بكره . وقال الشيخ (ره) : لا يجزيه . وهو الاشبه ، لان النبي ﷺ لم يكس وضوءه ، وقوله بيان للمجمل فيكون واجباً ، وقوله ﷺ وقد أكمل وضوءه : « هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به » ^(١) أي بعنقه .

مسئلة : ويجب غسل اليدين مع المرفقين متداً بهما ، ولو بكس قولان : اما غسل اليدين فاجماع المسلمين ولصحة وضوء رسول الله ﷺ وقوله تعالى : ﴿ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ ^(٢) وأما دخول المرفقين فعليه اجماع ، خلا زمر ، ومن لاحقة بخلافه .

لما مرووه عن جابر قال : « كان النبي ﷺ اذا توضأ أدار الماء الى مرفقيه » ^(٣) ومن طريق اصحاب ما رواه الهيثم بن عروة التميمي قال : « سألت أبا عبدالله ﷺ عن قوله تعالى ﴿ وَعَلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ فقال : ليس هكذا تنزيلها إنما هو ﴿ وَعَلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ ثم أمر يده من مرفقه الى أصابعه » ^(٤) ورواية بكير وررارة عن أبي جعفر ﷺ « في حكمة وضوء رسول الله ﷺ » ^(٥) ولا حجة له في قوله الى المرافق ، لانها قد تأتي بمعنى مع ، فيجب تنزيلها على ذلك توفيقاً بين الآية والحصر المتضمن لوصف وضوء رسول الله ﷺ .

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٨٠ .

(٢) المائدة : ٦ .

(٣) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٥٦ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ١٩ ج ١ ص ٢٨٥ .

(٥) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ١٥ ج ١١ ص ٢٧٥ .

فروع

الاول : لو بكس غسلهما فالبحت فيه كما في الوجه، ولا شبهة انه لا يجزي، لان النبي ﷺ لم يستقبل فوجب متابعتة، وقال علم الهدى رضي الله عنه في الانتصار والمصباح : يكره ، وله قول آخر بالمنع.

الثاني : أقل الفصل ما يحصل به مساه ولودها، ولا يجزي ما يسمى مسحاً، لانه لا يتحقق معه الامثال .

الثالث : من قطعت يده من المرفقين سقط عنه غسلهما ويستحب له مسح موضع القطع بالماء ، ولو قطعت احدهما غسل الاخرى ، ولو بقي المرفق وجب غسله ، ولو قطع من دونه غسل ما بقي ، لان غسل الجميع بتقدير وجوده واجب فادا زال البعض لم يسقط الاخر .

الرابع : من خلق له « يد » زائدة او « اصبع » زائدة او « لحم » منبسطة دون المرفق وجب غسل تلك الزيادة ، لانها من جملة الذراع ، ولو كانت فوق المرفق لم تجب، وكذا لو تدلت لحمه من غير موضع الفرض الى موضع الفرض متصلة به ، غسلت كما تغسل الاصبع الزائدة .

الخامس : « الوسخ » تحت الظفر المانع من وصول الماء تجب ازالته اذا لم يكن فيه ضرر ، لانه حائل ويمكن ازالته من غير مشقة .

مسئلة ويجب « مسح » مقدم الرأس ببقية الليل بما يسمى مسحاً، وقيل : أقله ثلاث أصابع ، اما وجوب مسح الرأس فعليه اجماع المسلمين ، ولقوله تعالى : ﴿ وامسحوا برؤوسكم ﴾ ^(١) واما اختصاص مقدم الرأس بالمسح فعليه اجماع الاصحاب خلافاً للجمهور . لنا ما رووه عن المعيرة من شعبة « ان رسول الله ﷺ

مسح بياصيته»^(١) وأن عثمان مسح مقدم رأسه مرة واحدة ولم يسأف له ماءً جديداً ، حين حكى وضوء رسول الله ﷺ .

ومن طريق الأصحاب ، ما رواه محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «مسح الرأس على مقدمه»^(٢) وأما أنه يجزئ ما يسمى مسحاً فهو الذي ذكره الشيخ (ره) في المبسوط قال : ولا يتحدد بعد ، وقال في مسائل الخلاف : «الافضل ما يكون مقدار ثلاث أصابع مضمومة» وفي إحدى الروايتين عن أبي حنيفة «يجب مقدار ثلاث» وبه قال علم الهدى (ره) في مسائل الخلاف ، وأن بابويه رحمه الله تعالى ، وقال علم الهدى رضي الله عنه في المصباح : «لا استحباب ، كما قلناه . لك قوله تعالى ﴿واسمحو برؤسكم﴾»^(٣) والمراد البعض ، ولا حد له شرعاً ، يقتصر على ما تناوله الاسم ، ومن طريق الأصحاب ما رواه بكر بن ورادة عن أبي جعفر عليه السلام قال : «إذا مسحت بشيء من رأسك أو شيء من قدميك ما بين كعبك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك»^(٤) .

مسئلة : لو استقل الشعر في مسح الرأس قال في المبسوط : يجزئه لأنه مسح ، وقال في النهاية والخلاف : لا يجزئ . لنا قوله تعالى : ﴿واسمحو برؤسكم﴾^(٥) والامتنال يحصل بكل واحد من الفعلين ، ومن طريق الأصحاب ما رواه حماد بن عثمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «لا بأس بمسح الوضوء مقلداً ومديراً»^(٦) وأما وجه الكراهية فللتنقيص من الخلاف .

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٦٠ .

(٢) الوسائل ج ١ أبواب الوضوء باب ٢٢ ح ١ ص ٢٨٩ .

(٣) (٥) المائدة : ٦ .

(٤) الوسائل ج ١ أبواب الوضوء باب ٢٣ ح ٤ ص ٢٩١ .

(٦) الوسائل ج ١ أبواب الوضوء باب ٢٠ ح ١ ص ٢٨٦ .

مسئلة : ويجوز على الشرة وعلى شعر الشرة ، ولا يجري على حائل كالعمامة والمقنعة ، وهو ، يعلق ماء بل يدخل الرجل يده تحت العمامة ، والمرأة تحت المقنعة ، ويستحب له وضعه ، ويتأكد في المغرب والصبح . وقال أحمد : يجوز . لما أنه أحل بالمسح على موضع القرص فلم يصح ، ولأنه يساعد على المنع من المسح على حرفة موضوعة على موضع القرص ، فمنع المسح على العمامة أولى ، ومن طريق الأصحاب ما روه حماد ، عن الحسين قال : « قلت لأبي عبد الله رجل توضأ وهو متمتع وثقل عليه نزع العمامة ، فقال ليدخل أصبعه » (١) .

مسئلة : يجب أن يمسح رأسه ببقية الليل ، ولا يجوز أن يستأنف لمسح رأسه ولا لمسح رجله ماءً جديداً ، وغير مالك بين المسح ببقية الليل والاستيناف ، وأوجب الباقر الاستيناف ، أما ابن الاستيناف غير واجب ، فلما روه عن عثمان ابن عفان حين وصوه رسول الله ﷺ « أنه مسح مقدم رأسه يده مرة واحدة ولم يستأنف له ماءً جديداً » (٢) وفعله هنا بيان للمجمل فيكون واجباً .

ومثل ذلك روي من طريق الأصحاب رواه بكير ورادة عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام حين وصفا وضوء رسول الله ﷺ ، وأما أن المسح ببقية الليل شرط في صحة الطهارة ، فهو اختيار الثلاثة وأتباعهم وفتوى الأصحاب اليوم ، وذكر البرقي في جامعه عن جميل ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « حكى لنا وضوء رسول الله ﷺ » ، وقال : ثم مسح بما بقي في يده رأسه ورجليه » (٣) ثم قال أحمد الزنطي وحديثي المشي ، عن زرارة ، وأبي حمزة ، عن أبي جعفر عليه السلام مثل حديث جميل في الوضوء ، إلا أنه في حديث المشي ثم وضع يده في الماء فمسح رأسه ورجليه ،

(١) الوسائل ج ١ أبواب الوضوء باب ٢٤ ح ٢ ص ٢٩٣ .

(٢) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الطهارة وسنها ص ٥١ .

(٣) الوسائل ج ١ أبواب الوضوء باب ١٥ ح ٤ ص ٢٧٣ .

وروى معمر بن خلاد ، عن أبي الحسن عليه السلام قلت : « أيحري الرجل بمسح قدميه بفصل رأسه ؟ فقال : برأسه لا ، فقلت : بماء حديد ؟ قال برأسه : نعم » ^(١) وعن أبي بصير قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام قلت : أمسح بما في يدي من الودي رأسى ؟ قال : لا ، بل تضع يدك في الماء ثم تمسح » ^(٢) قال في التهذيب : ذلك على التيقن ، وقال ابن الجبيل (ره) : وإذا كانت بيد المتطهر مداوة يستقيها من غسل يده مسح بيمينه رأسه ورجله اليمنى ، وبیده اليسرى رجله اليسرى ، وإن لم يستقي ذلك أخذ ماءً جديداً لرأسه ورجليه وكذا يستحب أن وصاً وجهه ويده مرتين مرتين .

وهذا تصريح منه بجواز الاستيناف ، دليلنا على وجوب المسح ببقية البلل أنه عليه السلام مسح ببقية البلل ، وفعله عليه السلام بيان للمحمل فيجب ، وهو معارض بالاحاديث المبيحة للاستيناف ، لكن القول بوجوب المسح ببقية البلل هو أولى في الاستظهار للعبادة ، ويمكن أن يقال : الأمر بالمسح مطلق والأمر المطلق للعود والاتبان به ممكن من غير استيناف ماء ، فيجب الاقتصاد عليه تحصيلاً للامثال ، ولا يلزم مثله في غسل اليدين ، لأن الغسل يستلزم استيناف الماء .

فروع

- الاول : من ذكر انه لم يمسح مسح ، فإن لم يبق في يده مداوة أخذ من لحيته وأشعار عينيه وحاجبيه ، ولو لم تنق مداوة أعاد الوضوء .
- الثاني : يمسح ببقية المداوة سواء كانت من العسل الاولى او الثانية .
- الثالث : لا يمسح على الجهة ولا على ما يجتمع على مقدم رأسه من غير شعر المقدم ، لانه حائل غير ضروري .

(١) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٢١ ح ٥ ص ٢٨٨ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٢١ ح ٤ ص ٢٨٨ .

الرابع : من غسل موضع المسح لم يحره ، لانهما فرضان متغايران في نظر الشرع فلا يجزي أحدهما عن الآخر .

الخامس : ليس من السنة مسح الاذنين ولا غسلهما ، وحالف الجمهور في ذلك . لنا قوله ﷺ « فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وامسحوا برؤوسكم » ^(١) وقد يثبت حد « الوجه » وما يجب من مسح الرأس وهما خارجتان عنه ، وما رواه الجمهور في صفة وضوء رسول الله ﷺ « فانه لم يذكر الاذنين » ^(٢) . ومن طريق الخاصة فما رواه زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام « ان اناساً يقولون : ان الاذنين من الوجه فظهرهما من الرأس ؟ قال : ليس عليهما غسل ولا مسح » ^(٣) .

السادس : لا يستحب « مسح » جميع الرأس لانها كلفة لم يوظفها الشرع ، فيسقط اعتبارها .

مسئلة : يجب « مسح » الرجلين الى الكعبين ، وهما : قبتا القدم . اما وجوب المسح عليه علماء أهل البيت أجمع ، وقال به من الصحابة : عبدالله بن عباس . وأنس . ومن الفقهاء : ابو العالية ، وعكرمة ، والشعبي . وحكي عن الحسن وابن حريز وأبي علي الجبائي : التخيير بين المسح والغسل ، وأوجب الباقر من الجمهور غسلهما . لنا قوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم » ^(٤) لا يقال : « الجرج » على المجاورة ، لان الاعمال بالمجاورة لا يقاس عليه ، ولانها لا تكون مع واو العطف ، ولا في موضع الاشتباه .

ولا يقال : كما قرئ « بالجرج » قرئ بالنصب وهو عطف على الايدي ، لانا نمنع ذلك ، لان قراءة الجرج توجب المسح ، ولو كان بالعطف على الايدي لزم

(١) (٤٠) المائدة : ٦ .

(٢) مس السيهقي ح ١ كتاب الطهارة باب مسح الاذنين بماء جديد ص ٦٥ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ١٨ ح ٢ ص ٢٨٥ .

التناقض في الحكم ، ولا يرد علينا مثله ، لأننا نحمل قراءة « النصب » عطفاً على موضع رؤسكم فنرجع القرائتان الى معنى واحد ، والعطف على الموضع معروف في العربية كالعطف على اللفظ وليس كذلك المعنوية لأنها من الاعمال الشاذة ، ويدل عليه أيضاً ما رواه الجمهور ، عن معلى بن عطا ، وعن أبيه ، وعن اوس بن أبي أويس التميمي « انه رأى النبي ﷺ أتى « كظامة » وهم : قوم بالطائف ، فتوصاً ومسح على قدميه » (١) .

لا يقال : كان هذا في بدو الاسلام ، لانا نقول : هذا تسليم لتشريع وادعاء للمسح ونحن نمنعه ، وما رواه عن علي بن أبي طالب « انه مسح على نعليه وقدميه ثم دخل المسجد فخلع نعليه وصلى » (٢) وما رواه عن ابن عباس انه قال « ما أجد في كتب الله الا غسلتين ومسحتين » (٣) وعن أنس بن مالك انه ذكر قول الحجاج : اغسلوا القدمين طاهرهما وباطنهما وحملوا ما بين الاصابع ، فقال أس : صدق الله وكذب الحجاج وتلا هذه الآية ﴿ فاعسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم الى الكعبين ﴾ (٤) وحكوا عن الشعبي انه قال : الوضوء مغسولان ومسوحان ليسقطان في التيمم ورووا عن ابن عباس عن النبي ﷺ « انه توضأ فمسح رأسه واذنيه مرة ، ثم أخذ كفاً من ماء فرش على قدميه وهو متعل » (٥) .

ومن طريق الاصحاب ما رواه غالب بن هذيل قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام عن المسح على الرجلين ؟ فقال : هو الذي نزل به جبرئيل عليه السلام » (٦) وروى زرارة

(١) مسند أحمد بن حنبل ج ٤ ص ٨ الا انه رواه (مسح على نعليه)

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢٨٧ (مع تفاوت)

(٣) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٧١ .

(٤) المائدة : ٦

(٥) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٧٢ .

(٦) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٢٥ ج ٤ ص ٢٩٥ .

قلت لأبي جعفر عليه السلام : « ألا تخبرني من أين قلت إن المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين ؟ » فقال : قال رسول الله ﷺ : ونزل به الكتاب من الله سبحانه قال : فاغسلوا وجوهكم فعرفنا أن الوجه كله يجب أن يغسل ثم قال : وأيديكم إلى المرافق ثم فصل بين الكلامين ، فقال : « وامسحوا برؤوسكم » فعرفنا أن المسح ببعض الرأس لمكان « الماء » ثم وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه فقال : وأرجلكم إلى الكعبين ، فعرفنا حين وصلهما بالرأس أن المسح ببعضهما ، ثم فسر ذلك رسول الله ﷺ للناس فصيروه « ^(١) وما روي من صفة وضوء رسول الله ﷺ عن أبي جعفر ، وأبي عبد الله عليهما السلام » أنه غسل وجهه وذراعيه ثم مسح رأسه وقدميه « ^(٢) .

واحتج الجمهور برواية عبد الله بن زيد وعثمان ، فانهما حكيا وضوء رسول الله ﷺ ، وقالوا : فغسل رجله « ^(٣) وعن عبد الله بن عمران « أن رسول الله ﷺ رأى قوماً يتوضؤون وأعقابهم تلوح ، فقال : ويل للأعقاب من البول » ^(٤) .

والجواب أن قول النبي ﷺ : ويل للأعقاب من البول ، لا يدل على وجوب غسلهما في الوضوء ، ويدل على وجوب غسلهما من البول ، ورواية عبد الله بن زيد وعثمان معارضان بما روياه نحن ومارووه عن أنس وعن عبد الله بن عباس ، فيكون ما ذكرناه أرجح ، لمطابقته ظاهر القرآن ، ولأن الغسل قد يكون للتنظيف لا للوضوء فيشتمل على الراوي بخلاف المسح ، ولا يجب استيعاب الرجلين بالمسح بل يكفي المسح من رأس الأصابع إلى الكعبين ولو باصبع واحدة ، وهو إجماع فقهاء أهل البيت عليهم السلام .

(١) الوسائل ج ١ أبواب الوضوء باب ٢٣ ح ١ ص ٢٩١ .

(٢) الوسائل ج ١ أبواب الوضوء باب ١٥ ح ٩ ص ٢٧٥ .

(٣) متن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٥٧ .

(٤) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الطهارة ص ١٥٤ (مع تفاوت) .

لنا ان مسح الرأس على بعضه ، والارجل معطوفة عليها فوجب أن يكون لها حكمه ، ومن طريق الاصحاب ما رواه زرارة وبكير ابا أعين ، عن أبي جعفر عليه السلام «وإذا مسحت شيئا من رأسك أو بشيء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك» ^(١) وعندنا «الكعبان» هما العظمان النابتان في وسط القدم، وهما مقعد الشراك ، وهذا مذهب فقهاء أهل البيت عليهم السلام . وبه قال محمد بن الحسن الشيباني من الجمهور ، وخالف الملقون في ذلك .

لنا ان «الكعب» مأخوذ من كعب ندي المرأة ، أي ارتفع ، فهو بالاشتقاق أنسب من عظمي الساق ، ولأن القول بنحتن المسح مع أن الكعب غير ما ذكرناه منفي بالاجماع ، أما عندنا فثبتت الامرين ، وأما ضد الخصم فلانفائها ، ومن طريق الخاصة ما رواه زرارة وبكير «انهما سألا أبا جعفر عليه السلام عن وصو رسول الله صلى الله عليه وآله فوصف لهما ، ثم قال لهما : أصلحك الله فأين «الكعبان» ؟ قال : ههنا معنى «الموصل» دون عظم الساق ، فقالا : هذا ما هو ؟ فقال : هذا عظم الساق» ^(٢) .

واحتج الجمهور بقول أبي عبيدة : الكعب هو الذي في أصل القدم ينتهي الساق إليه ، بمنزلة كعاب القاء ، وعن النعمان بن بشير : كان أحدهما يلصق كعبه بكعب صاحبه في الصلاة .

وروي أن قريشاً كانت ترمي كعبي رسول الله صلى الله عليه وآله من ورائه ، والجواب ان غاية ذلك ان ما ذكروه يسمى كعباً ، ولا يلزم من ذلك ان لا يسمى الثاني في مشط القدم كعباً ، فاداً ما روي عن الباقر عليه السلام أولى ، ويجوز المسح مقبلاً ومديراً لقوله تعالى : ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ ^(٣) والامتنال يحصل بكل واحد منهما ،

(١) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٢٣ ح ٤ ص ٢٩٢ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ١٥ ح ٣ ص ٢٧٢ .

(٣) المائدة : ٦ .

ولقول أبي عبدالله عليه السلام « لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً ومديراً »^(١) .

فروع

الاول : الحث في استيناف الماء لمسح الرجلين كالحث فيه لمسح الرأس .

الثاني : قد بناه لا يجب استيعاب القدم كله ، ويكفي ولو مسح قدر أنملة

من رؤس الاصابع الى الكعبين ، وهل يجري لو لم يبلغ الكعب ؟ فيه تردد ، أشبهه

لا ، لقوله تعالى ﴿ الكعبين ﴾^(٢) فلا بد من الاتيان بالعاية . وهل يجب ادخال الكعب

في المسح ؟ الاشبه لا ، لرواية زرارة وبكير عن أبي جعفر عليه السلام^(٣) .

الثالث : من كانت قدماء مقطوعة سقط عنه فرض المسح ، ولو بقي شيء بين

يدي الكعب مسح عليه ، فان ذهب موضع المسح أصلاً سقط فرضه .

الرابع : لو غسل موضع المسح اختياراً لم يجز ، كما قلناه في الرأس ، وان

فعله لتقية او نخوف صح وضوءه ، ولو أراد التنظيف غسلهما قبل الوضوء او بعده ،

ويجوز المسح على العمل وان لم يدخل يده تحت الشراك لانها لا تمنع مسح موضع

المرص .

مسئلة : لا يجوز المسح على « الخمين » ولا على ما يستر موضع العرض

مع الاختيار ، وهو مذهب فقهاء أهل البيت عليه السلام خاصة ، لنا قوله تعالى ﴿ فاعسلوا

وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين ﴾^(٤)

والحائل غير الرجل ، ولانه لو كان الحائل على الوجه او اليدين لم يصح الطهارة

اجماعاً لعدم الامتنال ، فكذا في التقدم عملاً بمقتضى الدليل .

(١) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٢٠ ج ١ ص ٢٨٦ .

(٢) (٤٥) المائدة : ٦ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ١٥ ج ٢ ص ٢٧٢ .

ومن طريق الاصحاح ما رواه عبدالله بن مسكان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
« سألت عن المسح على الخفين ، فقال : سئى الكتاب الخفين » ^(١) وعن الحلبي
قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المسح على الخفين فقال لا تمسحه » ^(٢).

احتجوا بما روي من طرق عدة « ان النبي صلى الله عليه وآله مسح على الخفين » ^(٣)
والجواب : انها معارضة بما روي عن أمير المؤمنين « انه قال نسخ الكتاب المسح
على الخفين » ^(٤) ومثله روي عن ابن عباس ، وروي عن علي عليه السلام أيضاً انه قال :
« ما ابالي أمسحت على الخفين او على ظهر غير الفلاة » ^(٥) ومثله روي عن أبي
هريرة وعائشة انها قالت : « لان تقع رجلاي بالمواصي أحب الي من أن أمسح على
الخفين » ولو كان رسول الله صلى الله عليه وآله فعله لما حصل من هؤلاء النكير ، ومع التعارض
يكون الترجيح لانحازا ، لانهم مطابقة لما دل عليه ظاهر الآية ومراعاة ما يسلم معه
العموم القرآني أولى .

وروي رواية ، عن أبي جعفر عليه السلام انه قال : « سمعته يقول جمع عمر بن
الخطاب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ومبهم علي عليه السلام فقال : ما تقولون في المسح على
الخفين ؟ فقام المغيرة فقال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يمسح على الخفين ، فقال علي
عليه السلام : قل المائدة او بعدها ؟ فقال لا أدري ، فقال علي عليه السلام : سئى الكتاب الخفين
انما برئت المائدة قبل أن يقبض بشهرين او ثلاثة » ^(٦).

(١) نقل هذا الحديث من طرق آخر اظهر الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٣٨

ص ٣٢١ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٣٨ ح ٢ ص ٣٢٢ .

(٣) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢٨٢ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٣٨ ح ٢٠ ص ٣٢٥ .

(٥) لم يوجد .

(٦) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٣٨ ح ٦ ص ٣٢٣ .

فروع

الاول : يجوز المسح على « الخفين » عند التقية والضرورة كالبرد وشبهه ، لان في ايجاب نزعها على هذا الحال ضرراً بالمكلف وحرماً ، وهما متفبان ، ولما رواه ابو الورد قلت لابي جعفر عليه السلام : « ان ابا ظبيان حدثني انه رأى علياً عليه السلام أراق الماء ثم مسح على الخفين ، فقال : كذب ابو ظبيان ، أما بلغك قول علي عليه السلام فيكم سبق الكتاب الخفين ؟ قلت : فهل فيهما رخصة ؟ فقال : لا ، الا من عدو تقبه او تلج تخاف على رجلك » ^(١) .

الثاني : يسقط على هذا التقدير ما يشترطونه في جواز المسح ، لان الجواز عندنا ينبع الضرورة فلا اعتبار بما سواها ، ولا فرق بين أن يكون لبسهما على طهارة او حدث ، ولا يقدر ذلك بما قدره المخالف بل مادامت الضرورة ، وسواء كان الملبوس جوربين منعلين او غير منعلين ، وسواء كان الخف بشرج او غير شرج او كان جرموقاً فوق الخف ، فانا نسراعي في ذلك كله امكان المسح على الشرة فان أمكن وجب ، والا جاز المسح على ذلك كله ، فلو مسح وزالت الضرورة او نزع الخف استأنف ، لانها طهارة مشروطة بالضرورة فتزول مع زوالها ، ولاتم طهارته بالمسح مع نزعها ، لان الموالات لا تحصل .

الثالث : كما جاز المسح على الخفين للضرورة فكذا يجوز على العمامة للضرورة ان فرضت .

مسئلة : « الترتيب » واجب في الوضوء وشرط في صحته ، يبدأ بغسل الوجه ثم باليد اليمنى ثم باليسرى ثم يمسح الرأس ثم يمسح الرجلين . وهو مذهب علمائنا أجمع . وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجب لان العطف بالواو لا يوجب الترتيب ،

(١) الوسائل ج ١ أبواب الوضوء باب ٣٨ ح ٥ ص ٣٢٢ .

والامثال يتحقق مع علمه ، ورووا عن ابن مسعود انه قال : ما ابالي بأي أعضائي بدأت .

لنا ما نقل من كيفية وضوء رسول الله ﷺ ، ثم قال : « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به » ^(١) ولانه ﷺ قال : «ابدؤا بما بدأ الله به» ^(٢) . ومن طريق الاصحاب ما روى زرارة قال : « قال ابو جعفر ﷺ : تابع كما قال الله تعالى ابدأ بالوجه ثم باليدين ثم امسح الرأس والرجلين ولا تقدمن شيئاً بين يدي شيء تعالف ما امرت به فان غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه ثم أعد على الذراع وان مسحت الرجل قبل الرأس فامسح على الرأس ثم أعد على الرجل » ^(٣)

وأما وجوب تقديم اليد اليمنى على اليسرى بيدل عليه فعل النبي ﷺ ، وقوله : « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به » ^(٤) ومن طريق الاصحاب ما رواه منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله ﷺ « في الرجل يتوضأ فيبدأ بالشمال قبل اليمين فقال : يغسل اليمين ويبعد الشمال » ^(٥) والجواب عما استدل به أبو حنيفة أن نسلّم ان الواو لا تقتضي الترتيب لكن كما لا يقتضي الترتيب لا يقتضي عدمه ، بل لا دلالة فيها على أحدهما وقد وجدت دلالة الترتيب ، فلا تكور الآية منافية ، وما ذكروه عن علي ﷺ وابن مسعود ، فانه معارض بما روه عن علي ﷺ « انه مثل فليل : أحذنا يستعجل فيغسل شيئاً قبل شيء ؟ فقال : لا ، حتى يكون كما أمر الله تعالى » ^(٦) ولا « ترتيب » بين الرجلين بل يجوز أن يمسحهما دفعة

(١) (٤٥) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٨٠ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٨٥ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٢٤ ح ١ ص ٣١٥ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٣٥ ح ٢ ص ٣١٧ .

(٥) لم يوجد .

وان يمسح اليسار قبل اليمين وبالعكس ، والافضل البدأة باليمين لقوله ﷺ : « ان الله يحب التيامن » وانما قلنا بالجواز ، لقوله تعالى : ﴿ ارجلكم ﴾ ^(١) فجمع بينهما ولا يلزم مثل ذلك في الدراعين لوجود الدلالة على الترتيب عليهما .

فروع

لو بدأ بآخر الاعضاء الى الوجه صح غسل الوجه ، ولو نكس ثانياً والبدأة باقى على وجهه حصل له مع الوجه اليد اليمنى ، ولو نكس ثالثاً حصل له مع ذلك اليسرى ، وهكذا الى آخره مادامت اليد باقية و«الموالات» حاصلة ، ولو غسل أعضائه دفعة حصل له الوجه حسب ، ولو كان في ماء جار وتعاقت عليه جريبات ثلاث حصل له غسل الوجه واليدين ، أما لو نوى الطهارة ونزل الى ماء واقف دفعة حصل له غسل الوجه ، ولو أخرج أعضائه مرتباً صح الوجه واليدان ، واقتصر الى مسح الرأس ثم مسح الرجلين ، ولو لم يرتب في الإخراج حصل له غسل الوجه نزولاً واليمين من اليدين خروجاً .

مسئلة : « الموالات » شرط في صحة الوضوء ، وهو مذهب علمائنا . وقال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه : ليست شرطاً .

لنا ما رواه « ان النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي وفي ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبه الماء ، فأمر النبي ﷺ أن يعيد الوضوء والصلاة » ^(٢) ولولا اشتراط الموالات لأجزأه غسل اللعة ، ولان النبي ﷺ تابع وضوءه في ضمن الامر المجمل فيكون تفسيراً ، فيحب كوجوب المفسر . ومن طريق الاصحاب ما رواه معاوية بن عمار قلت لابي عبدالله عليه السلام : « ربما توضأت ونقد الماء فدعوت الجارية فأبطأت علي بالماء

(١) البقرة : ٢٢٢ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٨٣ .

فيجف وضوئي ، فقال : أعد ^(١) .

واحتج من لم يشترط التتابع : بأن الأمر بحل الاعضاء مطلق ، والمطلق لا اشعار له بالموالات ، وجوابه : كما لا اشعار له بالموالات فلا اشعار له باسقاطها ، لكن علم وجوب الموالات بما ذكرناه من الدلالة السليمة عن المعارض ، والموالات هي أن لا يؤخر بعض الاعضاء عن بعض بمقدار ما يجف ما تقدمه ، وهو اختيار الشيخ وعلم الهدى في شرح الرسالة .

وقال الشيخ في مسائل الخلاف : هي أن تتابع بين غسل الاعضاء ولا يفرق الا لعذر . وكذا قال علم الهدى في المصباح . وقال الشيخ في المبسوط : الموالات واجبة وهي أن تتابع بين الاعضاء فان خالف لم يجزه ، والوجه وجوب المتابعة مع الاحتياط لان الاوامر المطلقة بفتضي العور .

ولما رواه الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « اتبع وضوءك بعضه بعضاً » ^(٢) لكن لو أخذ بالمتابعة اختياراً لم يطل الوضوء الا مع جفاف الاعضاء ، لانه يتحقق الامتثال مع الاحلال بالمتابعة في غسل الممسوح ومسح الممسوح ، فلا يكون قادحاً في الصحة ، وان فرق لعذر فالصواب انه لا يجب اعادة الوضوء الا أن يجف جميع ما تقدم من ماء الاعضاء في الهواء المعتدل ، لا العضو السابق على العضو المفرق ، بخلاف ما فسر علم الهدى في المصباح .

وبدل على ذلك الانعاق على ان الناسي للمسح يأخذ من شعر لحيته وأجماعه وان لم يبق في يده نداوة ، ويؤيده رواية أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا عرضت لك حاجة حتى يس وضوءك فأعد ، فان الموضوع لا يتبعص » ^(٣) وروى

(١) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٣٣ ح ٢ ص ٣١٤ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٣٣ ح ١ ص ٣١٤ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٣٣ ح ٢ ص ٣١٤ .

درارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الرجل ينسى مسح رأسه حتى يدخل في الصلاة قال : ان كان في لحيته بلل بقدر ما يمسح رأسه ورجليه فليعمل » ^(١) .

فرع

لوجف ماء الوضوء من الحر المعرط او الهواء المحرق جاز الباء ، واستيناف الماء الجديد والمسح دفعا للخرج .

مسئلة : و « الفرض » في الغسل مرة ، والثانية سنة ، والثالثة بدعة . وهو اختيار الشيخ في المبسوط والنهاية . وقال ابن بابويه في كتابه : من توضأ اثنتين لم يلجأ ، ومن توضأ ثلاثة فقد أبدع . وقال المفيد في المقنعة : الثالثة كلفة ، ولم يصرح بالبدعة . وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد : الثالثة سنة ، ولم يستحب مالك ما زاد على الفرض .

لنا ما رواه البخاري ، عن ابن عباس قال : « توضأ رسول الله ﷺ مرة مرة » ^(٢) ومن طريق الاصحاب ما رواه عبد الكريم قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء فقال : ما كان وضوء علي عليه السلام الا مرة مرة » ^(٣) وروى يونس بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام « سأله عن الوضوء للصلاة ؟ فقال : مرة مرة » ^(٤) ولأن معها يحصل امتثال الامر بالغسل فيكون مجزية ، وأما استحباب الثانية ، فلم يرواه الترمذي ، عن أبي هريرة : « من أن النبي ﷺ توضأ مرتين مرتين » ^(٥) .

(١) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٣٥ ج ٤ ص ٣١٧ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٨٠ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٣١ ج ٧ ص ٣٠٢ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٣١ ج ٦ ص ٣٠٢ .

(٥) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٧٩ .

ومن طريق الأصحاب ، ما رواه معاوية بن وهب قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء ؟ فقال : مثنى مثنى »^(١) ومثله روى صفوان ، عن أبي عبد الله عليه السلام ولا يجوز أن يراد بذلك الوجوب لما سبق من جوار الاقتصار على المرة ، فتعين الاستحباب . ويؤيده رواية زرارة ويكبره انهما سألا أبا عبد الله عليه السلام عن وضوء رسول الله ﷺ ، قلت : الغرفة الواحدة تجري الوجه ؟ قال : نعم اذا بالعت فيها والائتمان تأتيان على ذلك كله »^(٢) ولان الفسلة الواحدة ربما تطرق اليها الحلل ، فتكون الثانية استظهاراً . وأما كون الثالثة بدعة ، فلائها ليست مشروعة ، فاذا اعتقد التشريع أثم ، ولانه يكون ادخالاً في الدين ما ليس منه ، فيكون مردوداً ، لقوله عليه السلام : « من أدخل في ديننا ما ليس فيه فهو رد »^(٣) ولا نعي « بالدعة » الا ذلك .

واستدل الجمهور بما روي عن ابن عمر انه قال : « توضأ رسول الله ﷺ ، وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به ، ثم توضأ مرتين وقال : هذا وضوء من صاعف الله له الاجر ، ثم توضأ ثالثة وقال : هذا وضوئي ووضوء الانبياء قبلي »^(٤) . وجوابه : ان الخبر مدني وقد اطرحة مالك ولم يصححه ، وهو امانة الضعف ، ثم هو معارض بما روي ابن عباس ، عنه عليه السلام « انه توضأ مرة »^(٥) وبما روي ابو هريرة « انه توضأ مرتين مرتين »^(٦) ولو كان وضوء رسول الله ﷺ وهو وضوء الانبياء قبله ، لما أدخل به ، وأيضاً مع تسليمه لا يدل على استحباب الثلاث في حق غيره ، لاحتمال اختصاصه بالثلاث دون غيره ، كغيره من الخصائص ، ولا كذا في

(١) الواسئل ج ١ ابواب الوضوء باب ٣١ ح ٢٨ ص ٣١٠ .

(٢) الواسئل ج ١ ابواب الوضوء باب ١٥ ح ٣ ص ٢٧٢ .

(٣) لم يوجد .

(٤) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٨٠ .

(٥) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٧٩ .

الثانية ، فإن أحبر أنه وضوء من ضاعف الله له الاجر وهو على عمومه .

فروع

الاول : من زاد على الواحدة معتقداً وجوبها لم يؤجر ولا يبطل وضوءه ، لان استحقاق الثواب بالعبادة مشروط بإيقاعها على الوجه المشروع ولم يحصل ، نعم لا يخرج ماؤها عن كونه ماء الوضوء ، ويجوز المسح به .

الثاني : هل تبطل الطهارة لو غسل يديه ثلاثاً ؟ قيل : نعم ، لانه مسح لا بماء الوضوء والوجه الجواز ، لانه لا ينفك عن ماء الوضوء الاصل .

الثالث : لو كان في ماء وغسل وجهه ويديه ومسح برأسه وبرجله ، جاز ، لان يديه لا تنفك من ماء الوضوء ولم يصره ما كان على القدمين من الماء .

مسئلة : ولا تكرار في المسح ، وهو مذهب الاصحاب . وقال الشافعي : يستحب ثلاثاً . لنا قوله تعالى : ﴿ وامسحوا برؤوسكم ﴾ ^(١) والامثال يحصل بالمرة الواحدة ، فالزيادة تكلف لم يشت لها مستند ، ولما روي من حكاية وضوء رسول الله ﷺ برواية عبدالله بن زيد ، وعلي بن النخعي وابن عمر « انه مسح رأسه مرة » ^(٢) ومن طريق الاصحاب ما رواه زرارة وبكير عن أبي عبدالله وأبي جعفر عليهما السلام من حكاية وضوء رسول الله ﷺ .

واحتج الشافعي بما روي عن عثمان « انه مسح برأسه ثلاثاً ، ثم قال : رأيت رسول الله ﷺ يفعل مثل هذا » ^(٣) وجوابه ان كثيراً من أصحاب الحديث روى عن عثمان « انه غسل وجهه ثلاثاً ومسح رأسه » ^(٤) ولم يذكروا التكرار ، روى ذلك البخاري ومسلم .

(١) البقرة : ٢٢٢ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٦٢ .

(٣) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٦٣ .

مسئلة : ويحرك ما يمنع وصول الماء الى البشرة وجوياً ، ولو لم يمسسه حركة استحباباً ، وهو مذهب فقهائنا ، لان الفصل تعلق بموضع الفرض فوجب ايصاله اليه فاذا لم يمكن الا بالتحريك والازالة وجب ، واما استحباب التحريك مع وصول الماء الى محل الفرض فطلباً للاستطهار في الطهارة ، وروى علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام « عن المرأة عليها السوار والدملج ، قال : تحركه حتى يدخل الماء ثعبته او تنزعه ، وعن الخاتم الصيق ، قال : ان علم ان الماء لا يدخله فليحركه اذا توضأ » ^(١) .

مسئلة : ود الجوائر « تنزع ان أمكن والامسح عليها ولو في موضع الفصل ، وهو مذهب الاصحاب ، ولو لم توضع على ظهر ، يدل على ذلك رواية الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام « سأل عن الرجل تكون له القرحة فيمصبها بالخرقة ، أيمسح عليها اذا توضأ ؟ فقال : ان كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقه ، وان كان لا يؤذيه فلينزح الخرقه ثم يمسحها ، وسأله عن الجرح كيف يصنع به في غسله ؟ قال اغسل ما حوله » ^(٢) .

ومثله روى عبدالله بن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام في الجروح ، وروى كليب الاسدي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « سأله عن الرجل اذا كان كبيراً كيف يصنع بالصلاة ؟ قال : ان كان يتخوف على نفسه فليمسح على جوارحه وليصل » ^(٣) ولان ايجاب نزح الجوائر واصابة الموضع بالماء مخرج على تقدير الضرر فيكون منقياً .

(١) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٤١ ح ١ ص ٣٢٩ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٣٩ ح ٢ ص ٣٢٦ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٢٩ ح ٨ ص ٣٢٢ .

فروع

الاول : ان أمكنه وضع موضع الجائز في الماء حتى يصل الى الشرة من غير ضرر وجب ، ولا يمسح على الجائز ، لان غسل موضع الفرض ممكن فلا يقتصر على مسح الحائل .

الثاني : اذا كانت الجائز على بعض الاغصاء غسل ما يمكن غسله ومسح ما لا يمكن ، ولو كان على الجميع جائز ، او دواء يتضرر بازائه جاز المسح على الجميع ، ولو تضرر تيمم ، ولو حلق رأسه وطلاه بالحناء ، ففي رواية محمد بن مسلم يجوز المسح على الحناء مطلقاً ، والوجه مراعات الضرر في المسح على البشرة .
الثالث : لو تطهر ومسح ثم زال الحائل ففي اعادة الوضوء تردد ، أشبهه الاعداء .

الرابع : المضطر الى مسح الجائز لا يعيد ما صلاه بطهارته ، لانها صلاة مأمور بها فتكون مجزية .

مسئلة : ولا يجوز أن يولي وضوئه غيره اعتباراً ، هذا مذهب الاصحاب ، ولا يجزي لو فعل ، ومع الضرورة يجزي . لنا قوله تعالى : ﴿ فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق ﴾ ^(١) وهو خطاب لمريدي الصلاة ، والأمر للوجوب ، فلا يسقط بعمل الغير ، ومع الضرورة يجوز ، لانه توصل الى الطهارة بالقدر الممكن ، وعليه اتفاق الفقهاء .

فرع

يجوز أن يجمع بين صلوات كثيرة بوضوء واحد ، شريطة لاهل الظاهر ، ولو

جدد الوضوء لكل صلاة كان أفصل، لما روي عن أنس « قيل له: كيف كنتم تصنعون؟ قال: يجزئ أحدا الوضوء ما لم يحدث » ^(١) وروى ابن عمر عن النبي ﷺ « من توضأ على طهر فله عشر حسنات » ^(٢).

مسئلة : ومن رام به « السلس » يصلي كذلك ، وقيل : يتوضأ لكل صلاة ، وهو حسن . قال الشيخ (ره) في المبسوط : ومن به سلس البول بحدوث أن يصلي بوضوء واحد صلوات كثيرة ، لأنه لا دليل على وجوب تجديد الوضوء . وحمله على المستحاضة قياس لا يقول به ، ويجب أن يجعله في كبس ويحتاط في ذلك ، وقال في مسائل الخلاف : المستحاضة ومن به سلس البول يجب عليه تجديد الوضوء عند كل صلاة فريضة ، ولا يجوز أن يجمع بوضوء واحد بين صلوات فرض ، والوجه ما ذكره في مسائل الخلاف ، لأن البول حدث بمعنى منه عن ما وقع الاتفاق عليه ، وهو الصلاة الواحدة .

أما وجوب الاستطهار بالشدาด فلما رواه حريز ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « إذا كان الرجل يقطر منه البول والدم إذا كان في الصلاة اتحد كبأ وجعل فيه قطناً وعلفه عليه ، وأدخل ذكره فيه ، ثم يجمع بين الصلاتين الطهر والمصر ، يؤخر الظهر ويعجل العصر بأذان وإقامتين ، ويؤخر المغرب ويعجل العشاء بأذان وإقامتين ، ويفعل مثل ذلك في الصبح » ^(٣) وعن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « مثل من تقطير البول ، قال يجعل خريطة إذا صلى » ^(٤).

مسئلة : وكذا « المبطلون » ولوقفته الحدث في الصلاة توضأ وبني . « المبطلون » هو الذي به البطن وهو « الدرب » وهو يفعل كمن به السلس من تجديد الوضوء

(١) (٢) متن الميهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٦٢ .

(٣) الوسائل ج ١ أبواب بواقض الوضوء باب ١٩ ج ١ ص ٢١٠ .

(٤) الوسائل ج ١ أبواب نواقص الوضوء باب ١٩ ج ٥ ص ٢١١ .

لكل صلاة، لأن العائط حدث فلا يستريح معه إلا الصلاة الواحدة، لمكان الضرورة، أما لو تلبس بالصلاة منطهرًا ثم فجئه الحدث مستمرًا تطهر وبني، لأن التخلص متعذر، ولو استأنف الصلاة مع وجوده لم تطهر فائدة بالاستمرار أولى، ويؤيد ذلك ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال «صاحب الدطن المالب يتوضأ ثم يرجع في صلاته فيتم ما بقي» ^(١).

مسئلة: وسن الطهارة عشر، وضع «الاناء» على اليمين و«الاغتراف» باليمين، وهو مذهب الاصحاب، أما وضع الاناء على اليمين، فالمراد به الاناء الذي يغترف منه باليد لا الذي يصب منه، لأنه أمكن في الاستعمال، وهو نوع من تدبير، وروي عن النبي صلى الله عليه وآله «ان الله يحب النيامن في كل شيء» ^(٢) والاغتراف باليمين كذلك.

ويدل عليه من طريق الاصحاب ما رواه زرارة وبكير عن أبي جعفر عليه السلام انهما سألاه عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله «فاستدعا بتورفيه ماء فسل كفيه ثم غمس كفه اليمنى فسل وجهه بها» ^(٣).

والتسمية أمام الوضوء مستحبة، وهو مذهب العلماء، وأوجبها أهل الظاهر، لقوله عليه السلام «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» ^(٤) لنا قوله تعالى: ﴿وإذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا وجوهكم﴾ ^(٥) و«الفاء» للتعقيب فاقضى نفي الوسطة بين ارادة الصلاة وغسل الوجه، وقوله عليه السلام «إذا سميت في الوضوء طهر جسدك كله وإذا

(١) الوسائل ج ١ ابواب نواقص الوضوء باب ١٩ ج ٤ ص ٢٦٠.

(٢) لم يوجد.

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ١٥ ج ٣ ص ٢٧٢.

(٤) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٤٣.

(٥) المائدة: ٦.

لم تسم لم يطهر الا ما أصابه الماء «^(١) ولو كان شرطاً لكان الاحلال به مطلاً، فلم يتحقق طهارة شيء من الأعضاء بها، ولأن الأصل عدم الوجوب، وما ذكره من الحديث مطعون فيه، قال أحمد بن حنبل: لا أعلم في هذه حديثاً له إمام جيد، ثم يقول: لو صح، لحمل على الاستحباب.

ولو احتج محتج بما رواه ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام: «ان رجلاً توضأ وصلى فقال له رسول الله ﷺ: أعد صلاتك ووضوئك، ثم توضأ وصلى فقال له: أعد وضوئك وصلاتك ثم هكذا ثلاثاً، فشكى ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال: هل سميت حين توضأت؟ فقال لا، قال: فسم على وضوئك فسمي وصلى. ثم أتى النبي ﷺ فلم يأمره أن يعيد»^(٢).

كان الجواب الطعن في السند لمكان الإرسال، ولو قال: مراسيل ابن أبي عمير يعمل بها الأصحاب، منعنا ذلك، لأن في رجاله من طعن الأصحاب فيه، وإذا أرسل احتمل أن يكون الراوي أحدهم، ولأنه مخصص للأخبار المنضمة لكيفية وضوء رسول الله ﷺ، ولأن النبي ﷺ قد يهتم بالمندوب لما فيه من الفضيلة، فيكون الإعادة على الاستحباب، ولأنه يحتمل أن يراد بالتسمية نية الاستساحة، فإن المسمى غير مذكور في الخبر، وكيفية التسمية ما رواه زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا وضعت يدي في الماء قل: بسم الله وبالله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين، فإذا فرغت قل الحمد لله رب العالمين»^(٣) فقول: هذا قدر، إن اعتمده كان حسناً، وإن اقتصر على ذكر اسم «الله» تعالى أتى بالمستحب.

مسئلة: وغسل اليدين من «النوم» و«البول» مرة ومن «الغائط» مرتين قبل الاغتراف وهو منزه قهائناً وأكثر أهل العلم. وقال أحمد: يجب غسلهما من

(١) (٢٥) الوسائل ج ١ أبواب الوضوء باب ٢٦ ج ٦ ص ٢٩٨.

(٢) (٣) الوسائل ج ١ أبواب الوضوء باب ٢٦ ج ٢ ص ٢٩٨.

نوم الليل ثلاثاً دون نوم النهار .

لنا الأصل عدم الوجوب ، وقوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ ^(١) وهو يدل على الاكتفاء بما تضمنته الآية ، وروى محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام قال : « سألت عن الرجل يبول ولم تمس يده شيئاً ، أيمسها في الماء ؟ قال : نعم وإن كان جيباً » ^(٢) .

وأما الاستحباب فلما رواه عبدالله الحلبي قال : « سألت عن الوضوء كم يفرغ الرجل على يده اليمنى قبل أن يدخلها الماء ؟ قال واحدة من حدث البول ، واثنين من الغائط ، وثلاث مرات من الجنابة » ^(٣) وفي رواية حربز ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « بمسل الرجل يده من اليوم مرة ، ومن الغائط والبول مرتين ، ومن الجنابة ثلاث مرات » ^(٤) واختلاف الأحاديث في المستحبات لا يقدح في استحبابها ، ويدل على استحباب ذلك لا على الوجوب ما رواه محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام قال : « سألت عن الرجل يبول ولم تمس [ولا تمس] يده اليمنى شيئاً أيمسها في الماء ؟ قال نعم » ^(٥) .

وهن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام « عن الجنب يجعل الركوة والنور فيدخل أصبعه فيه ؟ قال : إن كانت يده قذرة فليهرقه ، وإن لم يكن أصابها قذر فليغسل منه » ^(٦) واحتج أحمد بقوله عليه السلام : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل

(١) المائدة : ٦ .

(٢) الوسائل ج ١ أبواب الجنابة باب ٤٥ ح ٣ ص ٥٢٩ .

(٣) الوسائل ج ١ أبواب الوضوء باب ٢٧ ح ١ ص ٣٠١ .

(٤) الوسائل ج ١ أبواب الوضوء باب ٢٧ ح ٢ ص ٣٠١ .

(٥) الوسائل ج ١ أبواب الجنابة باب ٤٥ ح ٣ ص ٥٢٩ .

(٦) الوسائل ج ١ أبواب الماء المطلق باب ٨ ح ١١ ص ١١٥ .

أن يدخلها الماء ثلاثاً فإن أحدكم لا يدرى أين ماتت يده ^(١) وحواله : أن التعليل المذكور في الرواية يؤذن بالاستحباب .

و « المضمضة » و « الاستنشاق » وهما مستحبان في الوضوء ، وقل إسحق وأحمد : هما واجبان ، لما روت عائشة « أن رسول الله ﷺ قال : المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي لا بد منه » ^(٢) .

لنا قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ ^(٣) ولم يجعل بين الإرادة والفعل فاصلاً ، وظاهره الاجتزاء بالقدر المذكور ، وما روي عن النبي ﷺ عشرة من الفطرة وذكر من جعلتها المضمضة والاستنشاق والفطرة السنة ، ومن طريق الأصحاب ، ما رواه عبدالله بن مسعود ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « المضمضة والاستنشاق مما سن رسول الله ﷺ » ^(٤) .

وبدل على أنها مندوبة ما رواه أبو بكر الحصرمي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « ليس عليك استنشاق ولا مضمضة انهما من الحرف » ^(٥) وإن يبدأ بظاهر ذراعيه والمرأة بساكنهما ، فاعل « يبدأ » محذوف تقديره « الرجل » ودل على الرجل ذكر المرأة ، وبدل على استحباب ذلك ما رواه اسماعيل بن بزيع ، عن الرضا عليه السلام قال : « فرض الله على النساء في الوضوء أن يبدأن بباطن أذرعهن ، وفي الرجال بظاهر الذراع » ^(٦) ومعنى « فرض » قدر ويقتل لا بمعنى أوجب ، وعلى الاستحباب اتفق علماؤنا .

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٤٥ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٥٢ .

(٣) المائدة : ٦ .

(٤) الوسائل ج ١ أبواب الوضوء باب ٢٩ ح ١ ص ٣٠٢ .

(٥) الوسائل ج ١ أبواب الوضوء باب ٢٩ ح ١٠ ص ٣٠٤ .

(٦) الوسائل ج ١ أبواب الوضوء باب ٤٠ ح ١ ص ٣٢٨ .

و « الدعاء » عند غسل الأعضاء . روى عبد الرحمن بن كثير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، عن علي عليه السلام قال : « انه تمضمض فقال : اللهم لقي حجتي يوم ألقاك واطلق لساني بذكرك ، ثم استنشق فقال : اللهم لا تحرمي طيبات الجنان واجعلي ممن يشم ريحها وروحها وطيبها ، ثم غسل وجهه فقال اللهم بيض وجهي يوم تسود فيه الوجوه ولا تسود وجهي يوم تبيض فيه الوجوه .

ثم غسل يده اليمنى فقال : اللهم اعطني كتابي يميني والخلد في الجنان يساري وحاسني حساباً يسيراً ، ثم غسل اليسرى فقال : اللهم لانعطني كتابي بشمالي [ولا من وراء ظهري] ولا تجعلها معلولة الى عنقي ، وأعوذ بك من مقطعات النيران ، ثم مسح رأسه فقال : اللهم غشني رحمتك وبركائك وعفوك ، ثم مسح رجله فقال : اللهم ثبتني على الصراط المستقيم يسوم تزل فيه الاقدام واجعل سعيي فيما يرضيك عني بإذا الجلال والاكرام ، ثم قال : لولده محمد توضاً مثل وضوئي هذا فمن فعل هذا خلق الله له من كل قطرة ملكاً يقدسه ويسمحه ويكبره ويكتب الله له ثواب ذلك الى يوم القيامة ^(١) والوضوء بمد مستحب عند أهل البيت عليهم السلام ، والواجب ما يحصل به مسمى الغسل ، وقال ابو حنيفة : لا يجزي في الوضوء أقل من مد .

لنا قوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ ^(٢) ومع تحقق الغسل يحصل الامتثال وان كان دون المد ، ومن طريق الاصحاب ما رواه اسحق بن عمار ، عن جعفر ، عن أبيه « ان علياً عليه السلام كان يقول : الغسل من الجنابة والوضوء يجزي فيه ما جزي من الدهن الذي يبل الجسد ^(٣) ويدل على الاستحباب رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام « كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ بمد ويغتسل بصاع و « المد » رطل ونصف ،

(١) الرسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ١٦ ح ١ ص ٢٨٢ .

(٢) المائدة : ٦ .

(٣) الرسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٥٢ ح ٥ ص ٢٤١ .

و « الصاع ستة أرطال » ^(١) يعني : بالمدني .

و « السواك » عند الوضوء مستحب بالاجماع ، خلا داود فانه أوجبه . لنا قوله عليه السلام « لولا أن أشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة » ^(٢) وهو دلالة على عدم وجوبه ، ويدل على الاستحباب قوله عليه السلام « مازال جبرئيل يوصيني بالسواك حتى خفت أن أدره » ^(٣) وروي عن عبدالله بن ميمون القداح قال : « ركعتان بالسواك أفضل من سبعين ركعة بغير سواك » ^(٤) .

وفي رواية المعلى بن خنيس قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن السواك بعد الوضوء ، قال : الاستياك قبل أن تتوضأ ، قلت ان مسي قبل أن يتوضأ ؟ قال : يستاك ثم يتمضمض ثلاث مرات » ^(٥) و « المعلى » ضعيف ، وفي رواية : أدنى السواك أن تدلكهما بأصبعك .

وروى زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « لنرسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكثّر السواك وليس بواجب » ^(٦) ويتأكد استحبابه أمام صلاة الليل ، وهو اجماع ونكره الاستعانة في الوضوء لما روى شهاب بن عبد ربّه ، عن علي عليه السلام « انه كان لا يدعهم يصبون الماء عليه ، وقال : لا أحب أن أشرك في صلاتي أحداً » ^(٧) ومثل ذلك روى الوشاء عن الرضا عليه السلام .

وقال أحمد بن حنبل : أكره أن أستمع على وصوتي أحداً ، لأن عمر قال

(١) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٥٠ ح ١ ص ٣٣٨ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب السواك باب ٥ ح ٢ ص ٢٥٥ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب السواك باب ١ ح ١ ص ٢٤٦ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب السواك باب ٥ ح ٢ ص ٢٥٥ .

(٥) الوسائل ج ١ ابواب السواك باب ٤ ح ١ ص ٢٥٤ .

(٦) الوسائل ج ١ ابواب السواك باب ١ ح ٢٢ ص ٢٤٩ .

(٧) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٤٧ ح ٢ ص ٢٣٥ .

ذلك . ذكره الشيخ في المندل . ويرور « بالتمندل » مسح أعضاء الطهارة بالمندل ، ذهب الشيخ إلى ذلك في الباب . وقد في الخلاف : لا بأس بالتمندل من نداوة الوضوء وتركه أفضل . وقال الترمذي من الجمهور : لم يصح في هذا الباب شيء . وروي من طريق الأصحاب « عند بن مسلم ، عن أبي عداة رضي الله عنه قال : « سأله عن التمسح بالمندل قبل أن يجف ، قال : لا بأس » (١) .

الرابع . في الإحكام .

مسئلة : مسح تقىء أو عذبة « وشك في الطهارة أو تيقنهما وجهل السابق بظاهر ، أما إذا تيقن « العذبة » وشك في الطهارة « الإجماع على وجوب الاعادة ، وذكره ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد مثل عن الرجل يدخل له في الصلاة أنه يجد الذي ؟ فقال لا بأس حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » (٢) .

ومن طريق الأصحاب ما رواه عداة بن أبي يعقوب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك بشيء ، إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه » (٣) ولأنه لو وجب الوضوء مع الشك المتجدد لزم الحرج ، إذ أغلب في الناس تطرق الشك إليهم وعدم الضبط للأمور السالفة ، والحرج منفي بالآية .

ولا يقال : إن لم يعمل بالشك فلم لا يعمل بالظن ، لأننا نقول : « الظن » ليس بمعتبر ما لم يعتبره الشرع كما لا يحكم الحاكم لظنية ظنه يصدق أحد المتنازعين ، وليس ذلك إلا لكونه رجوعاً عن معلوم إلى مظنون ، وأما إذا تيقنهما وشك في المتأخر ، فقد قال الثلاثة ومن تبعهم : يعيد الطهارة . وعندني في ذلك تردد .

(١) الوسائل ج ١ أبواب الوضوء باب ٤٥ ح ١ ص ٢٢٢ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١١٤ .

(٣) الوسائل ج ١ أبواب الوضوء باب ٤٢ ح ٢ ص ٢٣٠ .

ووجه ما قالوه : ان يقين الطهارة معارض يقين الحدث ولا رجحان فيجب الطهارة لعدم اليقين بحصولها ، لكن يمكن أن يقال : ينظر الى حاله قبل تصادم الاحتمالين فان كان حدثاً بنى على الطهارة ، لانه ثبوت انتقاله عن تلك الحال الى الطهارة ولم يعلم تجديد الانتقاض وصار متيقناً للطهارة وشاكاً في الحدث ، فيسبى على الطهارة ، وان كان قبل تصادم الاحتمالين متطهراً بسبب على الحدث لعين ما ذكره من التنزيل .

فرع

لو ثبت انه تطهر بعد الصبح عن حدث ، وثبت ان حدث ولم يعلم السابق ، بنى على الحال التي كان عليها قبل ذلك ، لانه ان كان قبل ذلك محدثاً فقد ثبتت الطهارة المزيلة للحدث والحدث بعدها ، وتأخر الطهارة مشكوك فيه ، وان كان قبل ذلك متطهراً فقد ثبتت انه نقض تلك الطهارة بالحدث ، ثم توضاً ، لان التقدير ان طهارته الثانية عن حدث .

ولو شك في يوم ، فلا يدري تطهر وأحدث أم لا ؟ بنى على ما قبل ذلك الزمان ، فان كان حدثاً فهو باق عليه ، او طهارة فكذلك ، لانه متيقن لما كان عليه وشاك في انتقاضه ، وقال في النهاية : يعيد الطهارة . وليس بوجه فانه لم يجد حرجه .
مسئلة : ولو ثبتت الطهارة وشك في الحدث اوشك في شيء من أفعال الوضوء بعد انصرافه عن حاله ، بنى على الطهارة ، وهذا اجماع ، ويؤكداه مارواه ررارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « اذا كنت قاعداً على وضوئك فلم تدر أعلت ذراعيك أم لا ؟ فأعد عليها وعلى جميع ما شككت فيه ، واذا قمت من الوضوء وفرغت منه وصرت في حالة اخرى في الصلاة او غيرها ، اوشككت في شيء مما سمأه الله عليك وصوته فلا شيء عليك فيه » ^(١) ولان الشك بعد الانصراف لو كان معتبراً لتعذر الاستكمال

مه ، إلا في الأقل فيسقط اعتباره دفعا للخرج .

مسئلة : ولو شك في شيء من أفعال الوضوء قبل انصرافه عن حال الوضوء أتى به وبما بعده ، لأن الأصل عدم الاتيان والحدث متيقن فيلزم الاتيان بالمشكوك فيه بناء على اليقين وبما بعده تحصيلًا للترتيب ، وبؤيده رواية زرارة المتقدمة .

مسئلة : ولو تيقن « ترك عضو » أتى به وبما بعده ، سواء تيقن قبل انصرافه أو بعده ، أما وجوب الاتيان به فاجماع فقهاء الاسلام ، وأما إعادة ما بعده فتحصيلًا للترتيب ، وبؤكده ما رواه الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا نسي الرجل أن يمسح بيمينه فمسح شماله ومسح رأسه ورجليه فذكر بعد ذلك غسل يمينه وشماله ومسح رأسه ورجليه وإن كان نسي شماله فليعد الشمال ولا يبعد على ما كان توضأ » (١) .

مسئلة : ولو كان ومسحاً ولم يبق على أعضائه ندوة أخذ من لحيته وأجفانه ، ولو لم يبق ندوة استأنف الوضوء . أما وجوب أن يأخذ من لحيته وأجفانه فلا أن المسح ممكن بنداوة الوضوء فيجب ، وأما وجوب الإعادة مع الجفاف فلما سبق من وجوب الموالاة .

وبؤكده الأخذ من شعر الوجه ما روي من طريق الأصحاب ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إن ذكرت وأنت في صلاتك أنك تركت شيئاً من وضوئك المفروض عليك فانصرف وأتم الذي نسيته وأعد صلاتك ، ويكفيك من مسح رأسك أن تأخذ من لحيتك ومن يللها فت مسح به مقدم رأسك » (٢) .

فروع

الاول : من صلى صلاتين كل صلاة بوضوء ، وتيقن الحدث عقيب احدي

(١) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٢٥ ح ٩ ص ٣١٨ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٢١ ح ٢ ص ٢٨٧ .

الطهارتين ، قال في المبسوط : يعيد الصلاتين لأنه لم يؤد واحدة يتيقن ، والأقرب أنه ان كانتا متساويتين عدداً أعاد صلاة واحدة بنية ما في ذمته، وإن اختلفتا عدداً أتى بهما ، وكذا البحث لو صلاهما بطهارتين بعد حدث عقيب الأولى وتيقن أنه ترك عضواً من إحدى الطهارتين .

الثاني : لو توضأ وصلى ثم جدد من غير حدث ثم صلى وتيقن أنه أحصل بعضاً من إحدى الطهارتين، قال في المبسوط : أعاد الأولى دون الثانية. لأنه ان كان الإخلال من الأولى فقد صحت الثانية ، وإن كان من الثانية فقد صحت الصلاتان بالطهارة الأولى ، وما ذكره الشيخ (ره) حقيق ان قصد بالثانية الصلاة لا وضوء مطلقاً ، وقيل : هو حق ان لم يعتبر في الطهارة نية رفع الحدث أو الاستباحة .

الثالث : لو جدد طهارة على طهارة ولم يحدث، ثم صلى صلاة أو صلوات بهما، ثم تيقن أنه ترك عضواً من إحدى الطهارتين، فإن اشترطنا بنية الاستباحة أعاد الصلاة ، لاحتمال أن يكون الترك من الأولى فلا تعيد الثانية الاستباحة ، وإن لم يشترط ذلك لم يعد ، لأن الترك في أيهما فرض صحت الصلاة بالآخرى ، والوجه صحة الصلاة إذا سوى بالثانية الصلاة ، لأنها طهارة شرعية قصد بها تحصيل فضيلة لا يحصل إلا بها .

الرابع : لو صلى الخمس ، كل صلاة بوضوء ، وتيقن أنه أحدث عقيب إحدى الطهارات ، قال في المبسوط : يعيد الخمس . ولو قيل يعيد اثنتين وثلاثاً أو أربعاً كان حسناً، لأن المتيقن فساد واحدة لا غير، فيكون كمن فاتته صلاة من الخمس لا يدري أيهما هي ، فعنده يقضي صباحاً أو مغرباً وأربعاً ، لأنه ليس في ذمته الصلاة واحدة ، ونية التعيين تسقط هنا لعدم العلم ، وكذا لو تطهر لكل صلاة من الخمس عن حدث ، وتيقن أنه أحل بعضاً من إحدى الطهارات ، قال (ره) : يعيد الجميع . والبحث فيه كما في الأول .

مسئلة : ويعيد « الصلاة » لو ترك غسل أحد المحرجين ، ولا يعيد الوضوء ، وهذا مذهب الثلاثة . وقال ابن بابويه (ره) : يعيد الوضوء أيضاً .

ل على إعادة الصلاة : ان طهارة البدن من النجاسة شرط لصحة الصلاة ولم يحصل ، وأما انه لا يعيد الوضوء فلعدم المسافات بين الوضوء ووجود عين النجاسة .

ويؤيده من طريق الأصحاب ما رواه ابن أدرنة قال : « ذكر أبو مريم الأنصاري ان الحكم بن عتبة بال ولم يعمل ذكره متعمداً ، فذكرت ذلك لأبي عبد الله عليه السلام ، فقال : بشئ ما صعب ، عليه أن يغسل ذكره ويعيد صلاته ولا يعيد وضوءه » ^(١) وعن علي بن يقطين ، عن أبي الحسن عليه السلام قال : « سألت عن الرجل يبول فلا يغسل ذكره حتى يتوضأ وضوء الصلاة ، فقال : يغسل ذكره ولا يعيد وضوءه » ^(٢) .

وفي رواية هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « لا يعيد الصلاة » ^(٣) قال الشيخ في التهذيب : يحمل هذا على من لم يجد الماء . وفي رواية سليمان بن خالد عن أبي جعفر عليه السلام « يغسل ذكره ثم يعيد الوضوء » ^(٤) قال الشيخ رحمه الله تعالى في التهذيب يحمل على الاستحباب ، بدلالة الاخبار المتقدمة ، وهو حسن .

مسئلة : ولو كان الخارج أحد « الحديثين » غسل مخرجه دون الآخر ، وهو اجماع ، ولان وجوب غسل المخرج بسبب الخارج فمع عدم الموجب يسقط الحكم .

ويؤيده من طريق الأصحاب ما رواه عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا بال الرجل ولم يخرج منه غيره فأنما عليه أن يغسل احليله ولا يغسل مقعدته وان خرج عن مقعدته شيء ولم يبل فأنما عليه أن يغسل المقعدة ولا يغسل الاحليل ،

(١) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ١٨ ح ٤ ص ٢٠٨ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ١٨ ح ١ ص ٢٠٨ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب أحكام الحلو باب ١٠ ح ٢ ص ٢٢٤ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ١٨ ح ٩ ص ٢٠٩ .

وقال : إنما عليه أن يغسل ما ظهر منها وليس عليه أن يغسل باطنها ^(١) وهذه الرواية وإن كانت وجالها فطحية فعملها العمل .

مسئلة : وفي حواز « لمس » كتابة المصحف للماء ، قولان : قال الشيخ (ره) في السير : ويكره للمحدث لمس كتابة القرآن . وقال في الخلاف : لا يجوز للمحدث والناقص والخابض أن يمس المكتوب من القرآن ، وعليه إجماع الشريعة . وكذا اختار في التهذيب . وقال ابن بابويه : لا يمس الجنب ومن ليس على وضوء القرآن ، ويمس الورق . وقال أبو حنيفة : يجوز للمحدث .

لنا قوله تعالى : ﴿ لا يمس الا المطهرون ﴾ ^(٢) والمراد المهي ، لا الخبر ، و«المطهر» مفعول من التطهير ، لا يفتن : المسلم طاهر ، لقوله ﴿ لا يفتن المؤمن لا ينجس ﴾ ^(٣) لأن التطهير هو التنزه عن الأدناس والمسلم كذلك .

ويؤيده قوله تعالى في قصة لوط : ﴿ انهم أناس يتطهرون ﴾ ^(٤) أي يتنزهون عن عيوب وطىء الرجال ، وقوله تعالى : ﴿ وأنزواج مطهرة ﴾ ^(٥) أي ، لا ينجس ، وقوله تعالى : ﴿ ولا تقربوهن حتى يطهرن ﴾ ^(٦) أي يتنظف عنهن الحيض ، فأطلق عليها الطهارة وإن كن محدثات ، لانا نقول : أما المسلم المحدث فيطلق عليه الطاهر لا المتطهر ، ولهذا نقول : المحدث إذا توضأ طهر ولو كان متطهراً قبل الوضوء ، لما صح هذا الإطلاق لأنه يكون تحصيلاً للحاصل ، وقوله : أطلق على التي طهرت انها « طاهرة » وإن لم تغسل بقوله : حتى يطهرن ، يدل على كونها طاهرة ولا يدل على كونها متطهرة .

(١) الوسائل ج ١ أبواب أحكام الخلوة باب ٢٨ ح ١ وباب ٢٩ ح ٢ ص ٢٤٤-٢٤٥ .

(٢) الواقعة : ٧٩ .

(٣) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الطهارة ص ١٧٨ .

(٤) الاعراف : ٨٢ .

(٥) آل عمران : ١٥٠ .

(٦) البقرة : ٢٢٢ .

وأما قصة لوط عليه السلام فتدل على أن التطهير أمر زائد على كون الطاهر طاهراً ،
ويؤكد ما قلناه من مسح المحدث مس القرآن من طريق الأصحاب ما رواه أبو بصير
عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألته عن قرأ في المصحف وهو على غير وضوء ،
فقال : لا بأس ولا يمس الكتابة » ^(١) ورواية حريز ، عن من أخبره ، عن أبي عبد الله
عليه السلام قال : « يا بني اقرأ المصحف ، فقال : لست على وضوء ، فقال : لا يمس الكتابة
ومس الورق » ^(٢) .

وهذه الأخبار لا تخلو من ضعف ، والاستدلال بالآية فيه احتمالات لكن
مضمونها مشهور بين الأصحاب فالعمل بها أحوط ، ويجوز للمحدث مس ما عدا
الكتابة ، مثل مس الهامش والورق الخالي من الكتابة ، وحمل المصحف وتعليقه
على كراهية ، وهو مذهب فقهاءنا خلافاً للشافعي وأحمد .
لما دلالة الأصل وما تضمنته رواية حريز المذكور .

فروع

الاول : « الصبي » يمنع من مس الكتابة ، أما هو فلا يتوجه اليه التكليف
ولا بتحقيق الهي في حقه .

الثاني : وفي المسافرة بالمصحف الى أرض العدو تردد : أشبهه الكراهية ،
لثلاثاته أيدي المشركين ، ولا بأس بالجنب والمحدث والحائض أن يمسوا أحاديث
النبي صلى الله عليه وآله تمسكاً بالاباحة الأصلية .

الثالث : « المس » هل يختص بإطن الكف أم هو اسم للملاقات ؟ الأشبه
الثاني مصيراً الى اللغة .

(١) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ١٢ ح ١ ص ٢٦٩ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ١٢ ح ٢ ص ٢٦٩ .

وأما « الغسل » : ففيه الواجب والتدب ، فالواجب منه ستة .

الاول : « غسل الجبابة » والنظر في موجهه وكيفيته وحكمه ، الغسل بالفتح المصدر ، وبالنصب الاسم ، وقيل : ما يقتل به ، وبالكسر ما غسل به الرأس ، ذكره ابن السكيت ، و« الجبابة » البعد ، قال الشاعر : [أنا حريث زائراً عن جنابة] .
ويقال : أحب الرجل وحب وتجنب واجنب من الجبابة ذكره الفراء ،
وأما سمي جباً لبعده عن أحكام الظاهرين ، وسبب الجبابة أمران : الازال والجماع .
مسئلة : انزال « المني » موجب للغسل بقطة ونوماً ، وعليه اجماع المسلمين وقوله عليه السلام ، الماء من الماء ، وغالب أحواله أن يخرج دافقاً تقاربه الشهوة ويبتعد بعده البدن .

وقال أبو حنيفة : لا يجب الغسل الا أن يلتد بحروجه ، لما روي « أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في المنام مثل ما يرى الرجل ، فقال صلى الله عليه وسلم : أتجد لذة ؟ فقالت : نعم ، فقال : عليها مثل ما على الرجل » ^(١) .

فروع

الاول : اذا ثبت ان الحارح « مني » وجب الغسل ، سواء خرج دافقاً او متاقلاً بشهوة وغيرها في نوم وبقطة ، لأن حروجه سبب لايجاب الغسل فمع تحققه ميباً يجب لغسل للخبر ، ويؤكد ما رواه الحسين بن أبي العلاء ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام يقول : « اما الغسل من الماء الاكبر » ^(٢) وحديث المرأة لا ينبغي موضع النزاع ، لأن اعتباره باللذة استعمال لما يشته حاله ، لا لما يتيقن أنه مني .
الثاني : لو خرج ما يشبه اعتبار باللذة والدوق وفتور البدن ، لا بها صفات

(١) الوسائل ج ١ أبواب الجبابة باب ٧ ح ٢٢ ص ٤٧٦ .

(٢) الوسائل ج ١ أبواب الجبابة باب ٩ ح ١ ص ٤٧٩ .

لأرمة في الأعلى فمع الاشتباه يستند إليها ، ويؤكدها من طريق الأصحاب ما رواه علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : « سأله عن الرجل يلعب مع امرأته ويقلها فيخرج منه المنى ، فقال : إذا أصاب الشهوة ودفع وفتربخروجه يجب عليه الغسل ، وإن لم يجد له شهوة ولا فترة فلا بأس » ^(١) .

الثالث : « المريض » إذا وجد اللذة وفتربدنه كفى ذلك في الحكم بكون الخارج منياً وإن لم يأت دافقاً ، لأن قوة المريض ربما عجزت عن دفعه ، ويؤكد ذلك ما رواه ابن أبي يعفور ، عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : « الرجل يرى في المنام ويجد الشهوة فيستيقظ فلا يجد شيئاً ، ثم يمكث فيخرج ، قال : إن كان مريضاً فليغتسل وإن لم يكن مريضاً فلا شيء عليه ، قلت فما الفرق ؟ قال : لأن الرجل إذا كان صحيحاً جاء الماء بدفعة قوية ، وإن كان مريضاً لم يجيء إلا بعد » ^(٢) .

الرابع : لو أحس بانتقال المنى عن موضعه فأمسك ذكره فلم يخرج فلا غسل ، ولو نحرع بعد وجب ، لأن الحكم يتعلق بخروج المنى ، ولو أحس بانتقاله فأمسك ذكره ، ثم نحرع بعد ذلك لا مع لذة ولا فتور ، فإن ثبته منياً ، وجب الغسل ، وإن لم يثب لم يجب .

الخامس : لو احتمل أنه جامع وأمنى ثم استيقظ فلم ير شيئاً لم يجب الغسل لأنه لم يتيقن انزال المني ، وإن رأى المنى وجب ، لأنه منه ، ويؤكد الأول ما رواه جماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام منهم الحسين بن أبي العلاء قال : « سأله عن الرجل يرى في المنام أنه احتلم ويجد الشهوة فإذا استيقظ لم ير في ثوبه الماء ولا في جسده ، قال : ليس عليه الغسل » ^(٣) .

(١) الوسائل ج ١ أبواب الجنابة باب ٨ ح ١ ص ٤٧٧ .

(٢) الوسائل ج ١ أبواب الجنابة باب ٨ ح ٢ ص ٤٧٨ .

(٣) الوسائل ج ١ أبواب الجنابة باب ٩ ح ١ ص ٤٧٩ .

ويؤيد الثاني رواية سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « عن الرجل يرى في ثوبه
المني بعد ما يصبح ولم يكن رأى في منامه أنه احتلم ، قال : فليغتسل وليغسل ثوبه
ويعيد صلاته » ^(١) وسماعة وإن كان واقعياً لكن عمل الأصحاب على مضمون روايته
هذه ، والنظر يؤيدها .

وروى الجمهور عن عائشة قالت : « سئل النبي صلى الله عليه وآله عن الرجل يجد البلب
ولا يذكر احتلاماً ، قال : يغتسل ، وعن الرجل يرى أنه احتلم ولا يجد بللاً قال لا
غسل عليه » ^(٢) .

السادس : لو استيقظ فرأى بللاً لم يحققه فلا غسل ، لأن الطهارة متيقنة
والحدث مشكوك .

السابع : لو رأى في ثوبه « مياً » فإن كان يشركه فيه غيره لم يجب الغسل ،
لاحتمال كونه من المشارك ، لكن يستحب الغسل احتياطاً ، ويقضي بأن أحدهما جنب
ولو اتم أحدهما بمصاحبه لم يصح صلاة المؤتم ، ولو كان منفرداً به اغتسل واجباً ،
لأنه يبين أنه منه ، وما الذي يعيد من صلاته الأشبه ما صلاه من حدث نومه ، وقال
الشيخ في المبسوط : يقضي كل صلاة من عند آخر غسل رفع به الحدث .

الثامن : خروج مني الرجل من المرأة بعد الاعتصال لا يوجب الغسل ،
وكذا لو جامعها في غير القبل فدب ماؤه إليه ثم خرج ، لأنه ليس منها .

ويؤيده من طريق الأصحاب ما رواه عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، عن أبي
عبد الله عليه السلام عن أبيه « عن المرأة تعتسل من الجنابة ثم ترى نقطة الرجل بعد ذلك
هل عليها غسل ؟ قال لا » ^(٣) .

(١) لومسن ج ١ أبواب الجنابة باب ١٠ ح ١ ص ٤٨٠ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٦٧ .

(٣) الوسائل ج ١ أبواب الجنابة باب ١٣ ح ٣ ص ٤٨٢ .

وأما الجماع : فإذا كان في « القبل » فالتقى الختانان و (حده عيبوبة الحشفة) وجب الغسل عليهما ، وإن أكل وهو أن يجامع من غير انزال ، على ذلك فتوى العلماء إلا داود وقوماً من الصحابة ، لما روي عن عائشة ، عن رسول الله ﷺ «إذا جلس بين شعبها الأربع فقد وجب الغسل»^(١) ويعني «بالشعب» شعبتي رجلها وشعبتي فرجها .

ومن طريق الأصحاب ما رواه زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « قال علي عليه السلام : إذا التقى الختانان وجب الغسل ، قلت : الالتقاء الحتائب هو عيبوبة الحشفة ؟ قال : نعم »^(٢) ومعنى « الالتقاء » المعاذاة لامماسة أحدهما للآخر ، لأن ختان المرأة فوق مخرج البول منها ، ومدخل الذكر أسفل من مخرج البول ، وفي إيجاب الغسل بالوطء في دبر المرأة قولان

أحدهما : لا يجب ذكره في النهاية عملاً بالأصل ، ورواية أحمد بن محمد البرقي رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إذا أتى الرجل المرأة في دبرها ولم ينزل فلا غسل عليهما ، وإن أسزل فعليه الغسل ولا غسل عليها »^(٣) وقال في المبسوط : لأصحابنا فيه روايتان . وجزم علم الهدى رضي الله عنه بإيجاب الغسل وإن لم ينزل وهو أشبه .

لنا قوله تعالى : ﴿ وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لمستم النساء فلم تجدوا ماءً فممسوا صعيداً طيباً ﴾^(٤) والتميم بدل من الغسل أو الوضوء ، فلو لم يجب الطهارة باللمس مع وجود الماء لما وجب التيمم مع فقد

(١) مستد أحمد بن حنبل ج ٢ ص ٢٢٤ .

(٢) الوسائل ج ١ أبواب الجنابة باب ٦ ح ٥ ص ٤٢٠ .

(٣) الرسائل ج ١ أبواب الجنابة باب ١٢ ح ٢ ص ٤٨١ .

(٤) النساء : ٤٣ .

ولأن الدر فرج ، اد الفرج موضع الحدث فلا كان او دبراً ، والجماع في الفرج
يوجب الغسل بالأحاديث المشهورة ، وما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام
« متى يجب الغسل ؟ قال : اذا أدخله فقد وجب الغسل والمهر والرجم » ^(١) .

ويؤيد ذلك ما روي من احتجاج علي عليه السلام على الانصار : أتوجون الجلد
والرجم ولا توجون صاعاً من ماء ؟ ^(٢) وفي الوطىء في دبر العلام موقباً تردد :
أشبهه انه لا يجب ما لم ينزل . وقال علم الهدى بالوجوب وان لم ينزل على الوطىء
والموطوء . محتجاً بأن كل من قال بإيجاب الغسل في وطىء المرأة دبراً قال به في
الغلام ، ولم أتفق الى الآن ما دعاه ، فالاولى التمسك فيه بالأصل ، أما وطوء البهيمة
فقد قال في المبسوط والخلاف : لانص فيه ، فينبغي أن لا يعلق به الغسل لعدم الدليل
وقوله حسن ، وقال في المبسوط والخلاف بوجوب الغسل لو وطىء مهنة من الناس
خلفاً لا يبي حنيفة . لنا التمسك باطلاق الأحاديث السابقة .

فروع

الاول : لو أولج في فرج خشي مشكل او أولج الخشي ذكره فلا غسل ،
لاحتمال كونه زيادة لا فرجاً .

الثاني : لو أولج بعض الحشفة فلا غسل ، لان غيبوبتها شرط الوجوب عملاً
بالرواية .

الثالث : الصبي اذا وطأ والصبية اذا وطئت هل يتعلق بأحدهما حكم الجنابة؟
به تردد : والاشبه نعم ، بمعنى انه يمنع من المساجد ومس الكتابة والصلاة تطوعاً
الامع الغسل .

(١) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ٦ ح ١ ص ٤٦٩ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ٦ ح ٥ ص ٤٧٠ .

وأما كيفية الغسل : فواجبها خمسة : « الية » وهي شرط في غسل الجنابة ، لما سبق من الدليل في الوضوء ، ويجوز ايضاها عند غسل اليدين ، لانه بدو أفعال الطهارة ، وينصيق عند غسل الرأس لثلا يتعري جزء الغسل من الية ، واستدامتها عسر فافتصر على استدامة الحكم دفعا للحرج ، وغسل البشرة بما يسمى غسلا ولو كالدهن .

أما وجوب الغسل فلقوله تعالى : ﴿ ولا جنبا الا عابري سبل حتى تغتسلوا ﴾ (١) و « الغسل » اسم لأجراء الماء على المحل ، ذكر ذلك علم الهدى رضي الله عنه في المصباح ، فقال : وقيل : انه يجزي في الوضوء ما جرى مجرى الدهن ، الا انه لابد أن يكون مما يتناوله اسم الغسل والمسح ، ولا ينتهي في القلة الى ما يسلبه الاسم . وما قاله السيد (ره) حسن ، لانه لو قصر عن مسمى الغسل لما تحقق الامثال .

ويؤيد ما ذكرناه ما رواه يعقوب بن عمار ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، عن أبيه ، ان عليا عليه السلام كان يقول : « الغسل من الجنابة والوضوء يجزي منه ما جرى مثل الدهن الذي يبل الجسد » (٢) .

وتخليل ما لا يصل اليه الماء الا بالتخليل ، لان الواجب غسل البشرة وايصال الماء الى أصل كل شعرة ، فاذا لم يتحصل الا بالتخليل وجب ، ويؤيده من الحديث ما روى حمر ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « من ترك شعرة من الجنابة متعمدا فهو في النار » (٣) .

و « الترتيب » واجب يبدؤ بغسل رأسه ثم ميامنه ثم ميامره ، وهو انفراد الأصحاب ، ويدل عليه ما روت عابثة قالت : « كان رسول الله ﷺ يحلل شعره ،

(١) النساء : ٤٣ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٥٢ ح ٥ ص ٣٤١ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ٢٨ ح ٧ ص ٥٢٢ .

فاذا ظن انه اررى بشرته افاض عليه الماء ثلاث مرات ، ثم غسل سائر جسده » (١)
وعن ميمونة قالت : « وضع رسول الله ﷺ وضوء للجنابة و(سأقت الحديث) حتى
افاض على رأسه ، ثم غسل جسده » (٢) وفعله ﷺ هذا في صمن الامر المطلق فيقع
تفسيراً .

لا يقال : هذا يدل على تقديم الرأس على الحسد ولا يدل على تقديم اليمين
على الشمال ، لانا نستدل على تقديم اليمين على الشمال بوجهين : أحدهما : ما رووه
عن النبي ﷺ « انه كان اذا اغتسل بدأ بيمينه » (٣) والثاني : ان يقول : بدأ النبي
ﷺ بيمينه فيجب أما انه بدأ بيمينه فلو جهين : أحدهما : ان اليمين افضل وهو **اليمين**
لا يدخل بالافضل ، والثاني : لو لم يبدأ باليمين لكان البدأة باليسار أما واجباً او
بدأ ، والقسمان متفيان ، فتعين انه بدأ باليمين ويلزم البدأة بها ، لانه بيان لفعل
واجب فيكون كاليمين في الوجوب .

ومن طريق الاصحاب ما رواه زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « قلت :
كيف يغتسل الجنب ؟ قال : ان لم يكن أصاب كفه شيئاً غمسها في الماء ، ثم بدأ
بمصرجه فأما ، ثم صب على رأسه ثلاث أكف ، ثم صب على منكبيه اليمين مرتين ،
وعلى منكبيه اليسر مرتين ، فما جرى عليه الماء فقد أجرأه » (٤) .

واعلم : ان الروايات دلت على وجوب تقديم الرأس على الجسد ، أما
اليمين على الشمال فغير صريحة بذلك ، ورواية زرارة دلت على تقديم الرأس على
اليمين ولم تدل على تقديم اليمين على الشمال ، لان الواو لا يقتضي ترتيباً ، فانك

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٧٥ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٧٧ (مع تفاوت يسير) .

(٣) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٧٢ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ٢٦ ح ٢ ص ٥٠٢ .

لو قلت : قم زيد ثم عمرو ونخالد ، دل ذلك على تقديم قيام زيد على عمرو ، وأما تقديم عمرو على خالد فلا ، لكن فقهاؤنا اليوم بأجمعهم يعتبرون بتقديم اليمين على الشمال ويجعلونه شرطاً في صحة الغسل ، وقد أفتى بذلك الثلاثة وتناعمهم .

مسئلة : ويسقط « الترتيب » بالارتماس في الماء ، ودال بعض الأصحاب : يرتب حكماً ، لما ان اطلاق الامر بالتطهير لا يستلزم الترتيب ، والاصل عدم وجوبه فثبت في موضع الدلالة ، ويؤيد ذلك : ما رواه حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سمعته يقول : اذا ارتمس الجنب في الماء ارتماسة واحدة أجزأ ذلك من غسله » (١) .

فروع

الاول : قال المفيد في المفعة : لا ينبغي أن يرتمس في الماء الراكد ، فانه ان كان قليلاً أسده . قال الشيخ (ره) في التهذيب : الجنب حكمه حكم النجس الى أن يفتسل ، فمتى لاقى الماء الذي يصح فيه قول النجاسة سد . قلت : وقد مر تحرير هذا في كتابنا فيما سلف .

الثاني : لو أدخل « بالترتيب » أتى بما أدخل به وبما بعده تحصيلاً للترتيب المشروط ، ويؤيد ذلك ما رواه حريز ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « من اغتسل من جنبه ولم يغسل رأسه ثم بدا له أن يغسل رأسه لم يجد بداً من إعادة الغسل » (٢) .

الثالث : لو وقف تحت الغيث حتى بل جسده طهر ، لما رواه علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قلت : « يجزي للجنب أن يقوم في القطر حتى يغسل رأسه وجسده وهو يقدر على ما سوى ذلك ؟ قال : ان كان يغسل اغتسالة بالماء أجزأه

(١) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ٢٦ ح ١٢ ص ٥٠٤ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ٢٨ ح ٣ ص ٥٠٦ .

ذلك»^(١) وهذا الخبر مطلق وينبغي أن يقيد بالترتيب في الغسل .

مسئلة : «والمسوء» سعة : «الاستبراء» وكيفية ان لم يتيسر البول ، أن يمسح أصل الفصيب تحت الإثنيين ويمصره الى رأس الحشفة ليخرج ما لعله باق فيه ، كذا ذكره المفيد (ره) في المقنعة . وهل هو واجب ؟ قال الشيخ (ره) في المسووط والجمل : نعم على الرجال . وقال علم الهدى رضي الله عنه : هو من غسل الجنابة وآدابها . وهو الأضمة .

لنا قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾^(٢) ولأن الأصل عدم الوجوب ، ولا ينافي ذلك وجوب إعادة الغسل مع الإخلال به لو رأى بطلا ، لأنه لا لزوم بينهما . وغسل «البسدين» ثلاثاً وهو اجتماع الأصحاب ، وقد سلف مستنده في باب الوضوء . «المضمضة» و«الاستنشاق» عندنا مستان غير واجبتين خلافاً لأبي حنيفة وأحمد .

لنا قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾^(٣) وقول النبي ﷺ «المضمضة والاستنشاق من الطهارة»^(٤) وهو دلالة الاستصحاب . ومن طريق الأصحاب ، ما رواه عبد الله بن سنان قال : «لا يجب الأنف والعم لهما سائلان»^(٥) وروى أبو بكر الحضرمي قال أبو عبد الله عليه السلام : «لبس عليك مضمضة ولا استنشاق، إيهما من الجوف»^(٦) و«أمرار» اليد «على الجسد مستحب ، وهو اختيار فقهاء أهل البيت عليه السلام . وقال مالك : وهو واجب ، لقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾^(٧) ولا يقال : غسل الأمع ذلك .

(١) الوسائل ج ١ أبواب الجنابة باب ٢٦ ح ١٠ ص ٥٠٤ .

(٢) (٣) (٧) النساء : ٤٣ .

(٤) سنن أبي يعقوب ح ١ كتاب الطهارة ص ٥٣ .

(٥) الوسائل ج ١ أبواب الجنابة باب ٢٤ ح ٥ ص ٥٠٠ .

(٦) الوسائل ج ١ أبواب الوضوء باب ٢٩ ح ١٠ ص ٣٠٤ .

لنا قوله ﷺ : « إنما يكفيك أن تحثي على رأسك فتطهرين ثلاث حثيات ، ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين » ^(١) ولأن الأصل عدم الوجوب ، أما لو لم يصل الماء إلى الشرة إلا بالامرار وجب ، وكذا لو كان على المغسل يراو دملح وجب إيصال الماء إلى ماتحته ، وإن لم يكن إلا بتزعه وجب ، وإن كفاه التحريك اقتصر ، وكذا يجب تخليل الأذنين إن لم يصبها الماء ، ولو وصل من دون التحليل حللها استحباباً .

والفصل « بصاع » فما زاد ، لا خلاف بين فقهاءنا في استحبابه . وقال أبو حنيفة : يجب الفصل بالصاع . لنا في الأجزاء قوله تعالى : ﴿ حتى تغتسلوا ﴾ ^(٢) والامثال يتحقق بما يسمى غسلاً ، لأنها حقيقة لغوية لم ينقل عن موضوعها ، وأما اغتسال النبي ﷺ بالصاع فعلى الاتفاق ، لا أنه تشريع وتحتيم ، ويدل على الأجزاء وإن نقص عن الصاع ما روي عن أهل البيت ﷺ بطرق :

منها : رواية زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « الجنب ما جرى عليه الماء من جسده قليلاً وكثيره فقد أجزأه » ^(٣) ويدل على أن الصاع على الاستحباب ما رواه معاوية بن همار قال : « سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : كان رسول الله ﷺ يغتسل بصاع ، وإذا كان معه بعض نسائه اغتسل بصاع ومد » ^(٤) .

أحكام الجنب

مسئلة : يجوز للجنب والمعتض أن تقرأ ما شاء من القرآن الأسور العزائم

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١٨١ (مع تفاوت) .

(٢) النساء : ٤٣ .

(٣) الوسائل ج ١ أبواب الجنابة باب ٣١ ح ٢ ص ٥١١ .

(٤) الوسائل ج ١ أبواب الجنابة باب ٢٢ ح ٣ ص ٥١٢ .

الأربع ، وهي : أقرء باسم ربك الذي خلق ، والنحم ، وتنزيل السجدة ، وحمل السجدة . روى ذلك البرزعلي في جامعه ، عن المثني ، عن الحسن الصقيل ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، وهو مذهب فقهاءنا أجمع .

وقال داود : يقرأ الجنب ما شاء ، وأجاز أبو حنيفة دون الآية ، وقال الشافعي لا يقرأ الجنب ولا الحائض منه شيئاً ، لقوله عليه السلام « لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن » (١) .

لنا قوله تعالى : ﴿ فافروا ما تيسر منه ﴾ (٢) ولأن الأصل الإباحة ، ومن طريق الأصحاب ما رواه عبيد الله بن علي الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « سألته أقرأ النفساء والجنب والحائض شيئاً من القرآن ؟ فقال : يقرؤون ما شاؤا » (٣) .

وحبر الشافعي ، رواه اسماعيل بن عباس ، وقد ضعف البحري روايته عن أهل العجاز ، فأما تحريم « العرائم » فمستنده ما نقل عن أهل البيت عليه السلام وقوله الأصحاب ، من ذلك ما رواه محمد بن مسلم قال : « قال أبو جعفر عليه السلام الجنب والحائض يفتحان المصحف من وراء الثوب ويقرؤون من القرآن ما شاؤا إلا السجدة ، ويدخلان المسجد مجتازين ، ولا يقعدان فيه ، ولا يقربان المسجدين الحرمين » (٤) .

مسئلة : ويحرم عليه مس كتابة القرآن ، وهو إجماع فقهاء الإسلام ، وبدل عليه قوله تعالى : ﴿ لا يمس الا المطهرون ﴾ (٥) وفي كتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن جرم « لا يمس القرآن الا طاهر » (٦) ويحرم عليه مس اسم الله سبحانه ولو كان على

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٣٠٩ .

(٢) المزمل : ٢٠٤ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ١٩ ح ٦ ص ٤٩٤ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ١٩ ح ٧ ص ٤٩٤ .

(٥) الواقعة : ٧٩ .

(٦) سنن البيهقي ج ١ كتاب الحيض ص ٣٠٩ .

درهم او دينار او غيرهما ، روى عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا يمس الجنب درهماً ولا ديناراً عليه اسم الله » ^(١) والرواية ضعيفة السند لكن مصحوبها مطابق لما يجب من تعظيم الله سبحانه .

وفي جامع الزمطلي عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام « سأله هل يمس الرجل الدرهم الابيض وهو جنب ؟ فقال : ولله اني لاوتي بالدرهم فأخذه واني لجنب » ^(٢) وما سمعت أحداً يكره من ذلك شيئاً الا ان عبد الله بن محمد كان يمسهم عيباً شديداً بقول : جعلوا سورة من القرآن في الدرهم فيعطى الرانية ، وفي الخمر ويوضع على لحم الحنزير .

وفي كتاب الحسن بن محبوب ، عن خالد عن أبي الربيع عن أبي عبد الله عليه السلام « في الجنب يمس الدراهم وفيها اسم الله واسم رسوله ؟ فقال : لا بأس به ربما فعلت ذلك » ^(٣) وقال الشيعان : ولا أسماء أنبياء الله ، ولا الأئمة . ولا أعرف المستند ، ولعل الوجه رفع أسمائهم عن ملاقات ما ليس بظاهر ، وليس حجة موجبة للتحريم ، والقول بالكراهية أنسب .

مسئلة : ودخول المساجد الا اجتيازاً او لتناول ماله فيها ، هذا المسجدين ، وقال ابو حنيفة : لا يجوز العبور فيها ولو كان لغرض الا مع الضرورة . وقال أحمد : اذا توضأ جاز أن يقم فيها كيف شاء . وقال سائر من أصحابنا : يكره .

لنا قوله تعالى ﴿ ولا تقربوا الصلوة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً الا عابري سبل حتى تغتسلوا ﴾ ^(٤) والمراد مواضع الصلاة ليتحقق العبور

(١) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ١٨ ح ١ ص ٤٩١ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ١٨ ح ٣ ص ٤٩٢ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ١٨ ح ٤ ص ٤٩٢ .

(٤) النساء : ٤٣ .

والقربان ، وقوله « لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » ^(١) .

ومن طريق الاصحاب ، روايات ، منها : ما رواه جميل ، عن أبي عبد الله عليه السلام « عن الحب أيجلس في المسجد ؟ قال لا ، ولكن يمر فيها كلها الا المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم » ^(٢) وفي رواية محمد بن القاسم عن الرضا عليه السلام « الحب ينام في المسجد ؟ قال : يتوضأ ولا بأس أن ينام في المسجد ويمر فيه » ^(٣) وهذا مثل مذهب أحمد ، لكن الرواية متروكة بين الاصحاب ، لانها مضافة لظاهر التبريل .

مسئلة : ولو احتلم في أحد المسجدين يتيمم لخروجه ، هذا مذهب فقهاء ، ومستنده الاجماع ما على تحريم المرور في المسجدين للجنب ، روى ذلك جميل عن أبي عبد الله عليه السلام ، ومحمد بن مسلم ، عن أبي حمزة عليه السلام « فاذا تعدرت الطهارة المائية وجب التيمم لانه بدل عن الماء » .

ويؤيد ذلك ما رواه محمد بن أحمد ، عن يعقوب بن يزيد ، عن الضرب بن سويد ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي حمزة قال : « قال أبو جعفر عليه السلام : اذا كان الرجل نائماً في المسجد الحرام او مسجد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فاحتلم وأصابه جنابة فليتيمم ولا يمر في المسجد الا متيمماً ، ولا بأس أن يمر في سائر المساجد ، ولا يجلس في شيء من المساجد » ^(٤) .

مسئلة : ووضع شيء فيها ، هذا مذهب الخمسة وأتباعهم عدا سلا ، فانه حده في المكروه . ل قوله تعالى « ولا جباراً الا عابري سبيل حتى يغتسلوا » ^(٥) ورواية

(١) سنن أبي داود كتاب الطهارة ص ٩٢ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ١٥ ح ٢ ص ٤٨٥ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ١٥ ح ١٨ ص ٤٨٨ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ١٥ ح ٦ ص ٤٨٥ .

(٥) النساء : ٤٣ .

عبدالله بن مسان قال «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب والحائض يتناولان من المسجد المتاع يكون فيه ؟ قال نعم ، ولكن لا يضعان في المسجد شيئاً » ^(١)

ما يكره للجنب :

مسئلة : يكره له قراءة ما زاد على سبع آيات ، قاله الشيخ (ره) في النهاية .
وقال في المسروط : الاحوط أن لا يزيد على سبع أو سبعين .

لنا ما روى سماعة قال : « سأله عن الجنب يقرأ القرآن ، قال ما يبسه وبين سبع آيات » ^(٢) وفي رواية زرعة ، عن سماعة « سبعين آية » ^(٣) وزرعة ، وسماعة واقفيان مع ارسال الرواية ، وروايتهما هذه متافية لعموم الروايات المشهورة الدالة على اطلاق الادرى عدا السجدة ، وانما اخترنا ما ذهب اليه الشيخ (ره) نقصاً من ارتكاب المختلف فيه .

مسئلة : قال علم الهدى (ره) في المصباح : ولا يجوز للجنب مس المصحف .
وقال الشيخان في النهاية والمسروط والمقنة ، بالكراهة . وكذا قال ابنا بابويه ، وقال الشافعي وأبي حنيفة : لا يجوز .

لنا الاصل الاباحة ، وما رووه « ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب في كتابه آية الى قبره » ^(٤) وهو كافر محبب في الطاهر ، لان الاغتسال لا يصح منه وهو بالعادة يلاقي الكتاب بيده ولانه يجوز للجنب مس كتب التفسير وان كان فيها آيات من القرآن ، وبسبب على الكراهية من طريق الاصحاب ما رواه ابن عبد الحميد ، عن أبي الحسن عليه السلام

(١) الوسائل ح ١ ابواب الجنابة باب ١٧ ح ١ ص ٤٩٠ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ١٩ ح ٩ ص ٤٩٤ .

(٣) الوسائل ح ١ ابواب الجنابة باب ١٩ ح ١٠ ص ٤٩٤ .

(٤) صحيح البخارى ج ٦ سورة آل عمران ص ٤٥ .

قال: «المصحف لا نمسه على غير طهر ولا جنأ ولا تعلقه ان الله تعالى يقول لا يمسه الا المطهرون» (١).

مسئلة : و«النوم» مالم يتوضأ، وعليه علماءنا، خلافاً لابن المسيب وأصحاب الرأي محتجيين بما رواه أبو اسحق، عن الأسود، عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يجنب ثم ينام ولا يمس الماء» (٢) وهذا الحديث ضعيف طعن فيه ابن حبل، وقال: روى أبو اسحق عن الأسود حديثاً خالف فيه الناس، والعمدة عندنا ما رواه عبيد الله بن علي، عن الحلبي «سئل أبو عبد الله ﷺ عن الرجل يئسني له أن ينام وهو جنب؟ قال يكره ذلك حتى يتوضأ» (٣).

وذكر ذلك ابن بابويه (ره) فيمن لا يحضره الفقيه ثم قال: وفي حديث آخر أنا أنام على ذلك حتى أصبح، وذلك اني أريد أن أعود، وروى الجمهور، عن عمر «انه سأل رسول الله ﷺ أيرقد أحدنا وهو جنب؟ فقال نعم اذا توضأ» (٤) ورووا ذلك عن علي ﷺ وابن عمر، ودليل استحبابه ما روي عن عائشة انه كان يجنب ثم ينام ولا يمس ماءً. فيحمل الاول على الاستحباب توفيقاً بينهما.

مسئلة : و«الاكل» و«الشرب» مالم يتضمض ويستنشق، وهو مذهب الخمسة وأتباعهم. وبه قال أبو حنيفة. والذي أقوله انه يكفي غسل يده والمضمضة، لما رواه زرارة، عن أبي جعفر ﷺ قال: «الجنب اذا أراد أن يأكل ويشرب غسل يده وتمضمض وغسل وجهه وأكل» (٥) وفي رواية اخرى اذا كان الرجل جنباً لم

(١) المرافعة : ٧٩ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢٠٦ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ٢٥ ج ١ ص ٥٠١ .

(٤) متن ابن ماجه ج ١ كتاب الطهارة ص ١٩٢ .

(٥) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ٢٠ ج ١ ص ٤٩٥ .

يأكل ولم يشرب حتى يتوصأ، ذكرها ابن بابويه في كتابه، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام.
وروى الجمهور عن ابن المسيب «انه كان اذا أراد أن يأكل يغسل يديه ويتمضمض».
مسئلة : و «الحضاب» وهو اختيار الثلاثة، وقال ابن بابويه (ره) في كتابه:
ولا بأس أن يختضب الجنب ويجنب محتضاً، ويحتجم ويشور ويذبح وينام جالساً
لى آخر الليل . لنا الأحاديث المشهورة عن أهل البيت عليهم السلام منها :
رواية كرد بن المسمعي قال : «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : لا يختضب
الرجل وهو جنب» ^(١) قال المفيد (ره) : ولأن ذلك يمنع وصول الماء الى ظاهر
الجوارح التي عليها الحصاب . ولعله (ره) نظر الى أن اللون عرض وهو لا ينتقل،
فيلزم حصول أجزاء من الحناء في محل اللون ليكون وجود اللون بوجودها، لكنها
حقيقة لا تمنع الماء مبعاً تاماً، فكرهت لذلك، ولو قيل : الرواية دالة على النهي
وإطلاقه يقتضي التحريم، قلنا: هي معارضة برواية دالة على الإباحة، سيأتي، فيكون
الحاصل بينهما الكراهية.

فرع

فسأل المفيد (ره) في المقعة : فإن أجنب بعد الحضاب لم يحرح . وهو
محمول على اتفاق الجنابة لا على فعلها اختياراً، لأن تعليقه الأول يقتضي المنع هنا،
وبدل على كراهية القصد الى الجنابة بعد الحضاب ما رواه الحسن بن سعيد، عن
القاسم بن محمد، عن أبي سعيد، عن أبي إبراهيم «سأل أبا عبد الله عليه السلام الرجل وهو
جنب ؟ قال : لا، قلت : فيجنب وهو مختضب ؟ قال لا» ^(٢) .

ومثله روى محمد بن يونس «ان أبا عبد الله كتب الى أبي الحسن عليه السلام يسأله عن

(١) الوسائل ح ١ أبواب الجنابة باب ٢٢ ح ٥ ص ٤٩٧ .

(٢) الوسائل ج ١ أبواب الجنابة باب ٤ ح ٤ ص ٤٩٢ .

الجنب يخفض أو يختضب وهو جنب ، فكذب لا ^(١) ومثله روى علي بن أسباط ، عن عامر بن جعدة . وربما يكون المعيد (ره) أطرح هذه الروايات لصعف سندها ، ونحن فلا نراها تقتصر من افادة الكراهية لاشتغالها في النقل

وفي رواية عن سماعة وعن أبي المعرأ جميعاً عن عبد الصالح عليه السلام : سأل عن الجنب والحائض يختصمان ؟ قال لا بأس ^(٢) فتحمل هذه على رفع الحظر ، والروايات المانعة على الكراهة صيانة لها عن التناقض ، ويكره لمن احتلم أن يجامع حتى يغتسل ، ولا يكره تكرار الجماع من غير اغتسال ، ذكره جماعة من الأصحاب ، ويدل عليه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم : « انه كان يطوف على نسائه يغسل واحد » ^(٣) .

مسئلة : اذا اغتسل الجنب وصلى ثم رأى بللاً فان تيقن انه منى أعاد الغسل ولو كان بال واجتهد ، لقوله عليه السلام : « اما الماء من الماء » ^(٤) وقال ابو حنيفة : لو خرج منى بعد البول لم يغتسل ولو كان قبله اغتسل . وقال مالك لا يغتسل على التقديرين . لنا قوله صلى الله عليه وسلم : « اما الماء من الماء » ^(٥) واذا كان التقدير انه منى فقد حصل سبب الغسل فيجب ، أما الصلاة فلا تعاد ، لأنها وقعت مستكملة الشرائط فتكون مجزية ، وتجدد الناقص لا يبطل ما تقدمه من الصلاة ، ولو لم يتيقن ان ذلك الليل منى ففيه ثلاث مسائل :

الاولى : ان لم يكن بال ولا امبرأ أعاد الغسل ، لان المنى من شأنه اعتباق أجزاء منه في المجزئ ، ولا يدفعها الا البول غالباً او الاحتهاد بالاحتراط ، فيطلب ان الحارح بغيره قضاء لمالب العادة ، ويؤيد هذا الاعتار ما رواه الأصحاب بطرق :

(١) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ٢٢ ح ٨ ص ٤٩٧ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ٢٢ ح ٧ ص ٤٩٧ .

(٣) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢٠٤ .

(٤) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الطهارة ص ١٩٩ .

(٥) سنن أبي داود كتاب الطهارة ص ٩٢ .

مها رواية سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام : سألت عن رجل أجنب فاغتسل قبل أن يبول فخرج منه شيء ، قال : يعيد الغسل ، قلت : المرأة يخرج منها بعد الغسل ، قال : لا تعيد ، قلت : فما الفرق ؟ قال : لأن ما يخرج من المرأة إنما هو من ماء الرجل ^(١) .

الثانية : لو بال ثم اغتسل ثم يجتهد ثم رأى الببل لم يعد الغسل ، ويعيد الوضوء ، لأن البول أزال ما تخلف في المجرى من المنى ولم يحصل مما يزيل المتخلف من البول ، ويؤيده رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الرجل يتمسل ثم يجد بللاً وقد كان بال قبل أن يتمسل ، قال : لا يعيد الغسل ^(٢) وعن معاوية بن ميسرة قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : في رجل رأى بعد الغسل شيئاً ، قال : إن كان بال بعد جماعه قبل الغسل فليتوضأ ، وإن لم يبل حتى يتمسل ثم وجد الببل فليعد الغسل ^(٣) .

الثالثة : لو بال واجتهد ثم اغتسل ثم رأى الببل لم يعد وضوءاً ولا وضوءاً ، لأن البول أزال ما يتوهم بقاؤه في المجرى من المنى ، والاستبراء أزال ما يخشى بقاؤه من البول ، فلا يكون إلا من أردة الجسد ورطوباته ، ويدل على ذلك من الأحاديث ما سبق هنا وفي أبواب الوضوء، مما دل على أن مع البول لا يعيد الغسل، ومع الاستبراء لا يعيد الوضوء .

مسئلة : ولاتنقص المرأة شعرها إذا بل الماء أصوله، وهو مذهب الأصحاب، وقال المفيد (ره) في المقنعة : فإن كان الشعر مشدوداً أحلته . قال الشيخ (ره) في التهذيب : يريد إذا لم يصل الماء إليه إلا بعد حلقه .

(١) الوسائل ج ١ أبواب الجنابة باب ٣٦ ح ١٠ ص ٥١٩ .

(٢) الوسائل ج ١ أبواب الجنابة باب ٣٦ ح ٥ ص ٥١٨ .

(٣) الوسائل ج ١ أبواب الجنابة باب ٣٦ ح ٩ ص ٥١٩ .

لنا الواجب غسل البشرة والشعر ليس منها ومع غسل البشرة فلا اعتبار بالشعر،
ويؤكد ذلك ما رواه الحلبي، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال « لا تنفض المرأة
شعرها اذا احتسنت من الجنابة » ^(١).

مسئلة : يجزي غسل الجنابة عن الوضوء ، وفي غيره تردد : أظهره انه لا
يجزي ، أما اجزاء غسل الجنابة فعليه اتفاق الاصحاب ، وللشافعي أقوال : أحدها كما
قلناه . والثاني لا يجزي عن الوضوء . والثالث يجزي عن الاجزاء المفصلة دون
الممسوحة . لنا قوله تعالى : ﴿ وان كنتم جنبا فاطهروا ﴾ ^(٢) يعني اغتسلوا باتفاق
أهل التفسير ، وقوله تعالى : ﴿ ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا ﴾ ^(٣) فجعله
غاية للمنع فيجب زوال المنع به .

وروت عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتوضأ بعد الغسل من الجنابة » ^(٤)
ومن طريق الاصحاب ما رواه محمد بن مسلم قال : « قلت لأبي جعفر عليه السلام ان أهل
الكوفة يروون عن علي عليه السلام انه كان يأتي بالوضوء قبل الغسل من الجنابة ، قال كذبوا
على علي عليه السلام ، ما وجدوا ذلك في كتاب علي عليه السلام قال الله تعالى : وان كنتم جنبا
فاطهروا » ^(٥).

وروى الحسين بن سعيد ، عن يعقوب بن يقطين ، عن أبي الحسن موسى
عليه السلام قال : « سألته عن غسل الجنابة فيه وضوء ؟ فقال : الجنب يغتسل ويصب على
رأسه وعلى وجهه وعلى جسده كله ثم قد قصى الغسل ولا وضوء عليه » ^(٦).

(١) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ٣٨ ج ٤ ص ٥٢١ .

(٢) المائدة : ٦ .

(٣) النساء : ٤٣ .

(٤) سنن ابن ماجه ج ١ كتاب الطهارة ص ١٩١ .

(٥) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ٣٤ ج ٥ ص ٥١٦ .

(٦) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ٣٤ ج ١ ص ٥١٥ .

وأما غسل غير الجنابة فالذي عليه الأكثر انه لا بد معه من الوضوء قبله أو بعده، وهو اختيار الشيخين رحمهما الله . وقال آخرون : يكفي الغسل ولو كان مندوباً ، وهو اختيار المرتضى رضي الله عنه . لنا إن كل واحد من الحديثين لو انفرد لأوجب حكمه ولا منافاة، فيجب ظهور حكمهما ، لكن ترك العمل بذلك في غسل الجنابة ، فيبقى معمولاً به ها .

ويؤكد ذلك رواية محمد بن أبي عمير، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: « كل غسل قبله وضوء الا غسل الجنابة » ^(١) ورواه ابن أبي عمير أيضاً ، عن حماد ابن عثمان أو غيره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: « كل غسل فيه وضوء الا غسل الجنابة » ^(٢) فان احتج المرتضى رضي الله تعالى عنه بما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: « الغسل يجري عن الوضوء وأي وضوء أظهر من الغسل » ^(٣) وما روي من طرق عن الصادق عليه السلام انه قال: « الوضوء بعد الغسل بدعة » ^(٤) فجوابه ان خبرنا يتضمن التفصيل ، والعمل بالمفصل أولى .

مسئلة : اذا غسل المجنب رأسه للطهارة ثم أحدث ما يوجب الوضوء، قال ابا بابويه والشيخ (ره) في النهاية : يمد الغسل . وتردد في المبسوط ، وقال ابن البراق : يتم غسله ولا وضوء عليه . وقال علم الهدى : يتم غسله ويتوصلاً لحدثه ، وهو الاشبه .

لنا ان الحدث الأصغر يوجب الوضوء وليس موجباً للغسل ولا لبعضه، فيسقط وجوب الأعدة ولا يسقط حكم الحدث بما بقي من الغسل، وقول من قال: لاحكم

(١) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ٣٥ ح ١ ص ٥١٦ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ٣٥ ح ٢ ص ٥١٦ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ٣٣ ح ١ ص ٥١٣ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ٣٣ ح ١٠ ص ٥١٥ .

للحدث مع الجنابة وقبل اتمام الغسل هو حنب ليس بشيء ، لانا نقول : هذا اللفظ يطالب به ، فان أردت أن غسل الجنابة يجزي عن الوضوء فهو مسلم بتقدير أن يأتي بغسل الجنابة كاملاً ، وإن قلت : لأحكم للحدث وإن اغتسل بعص الغسل ، فهو موضع النزاع ، ويلزمه لو بقي من الغسل قدر الدرهم من جاسه الأيسر ثم تعوط ، أن يكفي من وضوئه بغسل موضع الدرهم ، وهو باطل .

الثاني : في غسل الحيض ، والنظر في الحيض وأحكامه : سمي « حيباً » من قولهم (حاص السيل) إذا اندفع ، فكانه لمكان قوته وشدة خروجه ، وفي غالب أحواله اختص بهذا الاسم ، قال الشاعر :

أجهالت حصاهن الذاري وحيضت عليهن حيضات السيول لطواحم

ويجوز أن يكون من رؤية الدم ، كما يقال : حاضت الأرنب ، إذا رأت الدم . وحاضت الشجرة ، إذا خرج منها الصمغ الأحمر .

مسئلة : « الحيض » في الأغلب أسود أو أحمر غليظ حار ، له دفع ، وإنما اقتصر على هذا التعريف ، لأنه يميز به من غيره من الدماء عند الاشتباه . وقد روي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « دم الحيض حار غليظ أسود » ^(١) وعن أبي جعفر عليه السلام « إذا رأت الدم البحراني فلتدع الصلوة » ^(٢) والغليظ هو الطري ، قال الشاعر :

نفعم الانبي الغيظ كما نفعم دلو المحالة الجمل

« البحراني » الأحمر الشديد الحمرة والساد ، يقال : ماء جرى ، وبحراني . وعرفه الشيخ في المبسوط بأن قال : هو الدم الذي له تعلق بانقضاء العدة ، أما بظهوره أو بانقطاعه والترديد : لاستصحاب المذهبين ، فهو يريد « بظهوره » على مذهب من يرى الاعتداد بالاطهار ، لأن انقضاء الطهر الثالث برؤية الحيضة الثالثة و « بانقطاعه »

(١) الوسائل ج ٢ أبواب الحيض باب ٣ ح ٢ ص ٥٣٧ .

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب الحيض باب ١١ ح ٤ ص ٥٥٤ .

على مذهب من يرى الاعتداد بالحيض، فإن المطلقة لا تبين عنده الأباقتضاء الحيضة الثالثة، ولو جاء بصفة دم الحيض واشتبه بدم العذرة، حكم أنه للعذرة ان خرجت القطنة مطوقة بالدم.

روى ذلك زياد بن سودة، عن أبي جعفر عليه السلام، وخلف بن حماد، عن أبي الحسن الماصي عليه السلام قال: «قلت: رجل تزوج جارية واشترى، فلما اقترعها مكثت أياماً ترى الدم، فبعض قال من الحيضة، وبعض قال من العذرة، كيف لها أن تعلم من الحيض أو من العذرة؟ قال تستدخل قطنة ثم تخرجها، فإن خرجت مطوقة فهو من العذرة، وإن خرجت منتعة بالدم فهو من الطمث»^(١) ولا ريب أنها إذا خرجت مطوقة كانت من العذرة، أما إذا خرجت منتعة فهو محتمل، فإذا يقضى بأنه من العذرة مع التطويق قطعاً، فهذا اقتصر في الكتاب على الطرف المتيقن.

وذكر ابن بابويه (ره) في كتابه: إذا اشتبه دم الحيض بدم الفرج تستلقي على قوائها وتدخل أصبعها، فإن خرج الدم من الجانب الأيمن فهو من القرحة، وإن خرج من الجانب الأيسر فهو من الحيض.

وكذا ذكره الشيخ في النهاية، ورواه في التهذيب عن محمد بن يحيى رفعه عن أبيان، عن أبي عبد الله عليه السلام قلت «فتاة متا بها قرحة في جوفها والدم سائل، لا تدري من دم الحيض أو من دم القرحة، فقال مرها فلتستلقي على ظهرها وتستدخل أصبعها، فإن خرج من الجانب الأيسر فهو من الحيض، وإن خرج من الجانب الأيمن فهو من القرحة»^(٢).

وقال محمد بن يعقوب الكليني (ره) في كتابه: محمد بن يحيى رفعه عن أبيان، عن أبي عبد الله عليه السلام، وساق الحديث حتى قال: فإن خرج من الجانب الأيمن

(١) الوسائل ج ٢ أبواب الحيض باب ٢ ح ٢ ص ٥٣٦.

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب الحيض باب ١٦ ح ١ ص ٥٦٠.

فهو من الحيض ، وإن خرج من الجانب الأيسر فهو من القرحة . فمكس ما ذكره
أبي بابويه والشيعان ، ولعله وهم من الناسخ .

وقد قال أبو علي بن الجنيد من قهائنا : دم الحيض أسود غليظ تعلوه حمرة
حار يخرج من الجانب الأيمن ، ودم الاستحاضة بارد رقيق تعلوه صفرة يخرج من
الجانب الأيسر ، فإذا الأقوال في هذا مضطربة ولا محصل لها ، وقسول ابن الجنيد
(ره) يشاكل ما تضمنته رواية الكليني (ره) ، والرواية مقطوعة مضطربة فلا عمل بها .
مسئلة : ولا حيض مع سن « اليأس » ولا مع « الصغر » وهي التي تقصر عن
تسع سنين ، وهذا متفق عليه ، وهو مذهب أهل العلم ، ولو رأيت دماً لما كان حياً
بمعنى أنها لا تمنع ما يمنع منه الحائض .

أما سن اليأس ففيه روايتان : أحدهما خمسون سنة روى ذلك عبد الرحمن بن
الحجاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « حد التي تيأس من الحيض خمسون سنة »^(١)
ورواه أيضاً أحمد بن محمد بن أبي نصر في كتابه عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله
عليه السلام قال : « المرأة التي تيأس من الحيض حدها خمسون سنة »^(٢) وإلى هذا ذهب
الشيخ (ره) في النهاية .

والأخرى رواية ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
« إذا بلغت المرأة خمسين سنة لم تر حمرة إلا أن تكون امرأة من قريش »^(٣) وإلى
ذلك ذهب ابن بابويه (ره) في كتابه . وقال الشيخ (ره) في المبسوط : « و تيأس
المرأة من الحيض إذا بلغت خمسون ، إلا أن تكون امرأة من قريش فإنه روى أنها
تري دم الحيض إلى ستين سنة »^(٤) .

(١) الوسائل ج ٢ أبواب الحيض باب ٣١ ح ١ ص ٥٨٠ .

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب الحيض باب ٣١ ح ٢ ص ٥٨٠ .

(٣) الوسائل ج ٢ أبواب الحيض باب ٣١ ح ٢ ص ٥٨٠ .

(٤) الوسائل ج ٢ أبواب الحيض باب ٣١ ح ٥ ص ٥٨١ .

وروى الكليني (ره) في حد اليأس خمسين سنة ، قال : وروى ستين سنة أيضاً . وروى الشيخ (ره) في التهذيب عن عبد الرحمن بن الحجاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : « متى تكون التي تياس من المحيض ومثلها لا تحيض ؟ قال : اذا بلغت ستين سنة فقد يشت من المحيض ومثلها لا تحيض » ^(١) وفي سند هذه الرواية الى عبد الرحمن ضعف ، وما ذكره ابن بابويه (ره) جيد .

مسئلة : وهل يجتمع الحيض مع الحمل ؟ فيه روايات :

أحدها : نعم ، روى ذلك عدة من أصحابنا منهم محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام قال : « سأله عن الحمل ترى الدم كما كانت ترى في أيام حيضها مستقيماً في كل شهر ، قال : تمسك عن الصلاة كما كانت تصنع في أيام حيضها ، فاذا طهرت صلت » ^(٢) .

وعن ابن سنان عن أبي عداة عليه السلام « انه سأل عن الحمل ترى الدم أترك الصلاة ؟ قال نعم ، ان الحمل ربما فذفت بالدم » ^(٣) وفي معاه رواية عبد الرحمن ابن الحجاج ، عن أبي ابراهيم عليه السلام قال : « سأله عن الحمل ترى الدم كما كانت ترى قبل ذلك ، قال : تترك الصلاة اذا دام » ^(٤) وهو اختيار ابني بابويه وعلم الهدى (ره) والشافعي .

والثانية : لا تحيض ، روى ذلك السكوني ، عن جعفر عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال : « قال النبي صلى الله عليه وآله : ما جمع الله بين حيض وحمل » ^(٥) وهو اختيار المفيد (ره) في المقنعة وأبي علي بن الجنيد (ره) وأبي حنيفة وأحمد .

- (١) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٣١ ح ٨ ص ٥٨١ .
- (٢) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٣٠ ح ٧ ص ٥٧٨ .
- (٣) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٣٠ ح ١ ص ٥٧٦ .
- (٤) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٣٠ ح ٢ ص ٥٧٧ .
- (٥) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٣٠ ح ١٢ ص ٥٧٩ .

الثالثة : ان رآته في زمان عاداتها فهو حيض^(١) وان مآخر عن العادة بعشرين يوماً فليس بحيض ، وهو اختيار الشيخ (ره) في النهاية . وروى ذلك الحسين بن سعيد الصحاح قلت لأبي عبد الله عليه السلام : « ان أم ولدي ترى الدم وهي حامل كيف تصنع بالصلاة ؟ قال : اذا رأت الحامل الدم بعد ما يمضي عشرون يوماً من الوقت الذي كانت ترى الدم فيه من الشهر الذي كانت تقعد فيه فان ذلك ليس من لرحم ولا من الطمث ، فلتوضأ وتحتشي بكرسف وتصلي ، وان رآته قبل الوقت الذي كانت ترى فيه بقليل اوفيه ، فهو من الحيضة فلمسك عن الصلاة عدد أيامها التي كانت تقعد في حيضها ، وان لم ينقطع الا بعد مصي الايام التي كانت ترى فيها لدم بيوم او يومين ، فلتغتسل وتحتشي وتستنفر وتصلي »^(٢) وهذه الرواية حسنة ، وفيها تفصيل يشهد له النظر .

وقال الشيخ (ره) في الخلاف : اجماع الفرق على أن الحامل المستبينة حملها لا تحيض ، واسموا يختلفوا في حيضها قبل أن يستبين حملها ، وكانوا في المبسوط ، فلهذا قال : في الاصل أشهرهما انها لا تحيض أي مع استبانة الحمل

مسئلة : وأقل الحيض « ثلاثة » أيام وأكثره « عشرة » أيام ، هذا مذهب فقهاء أهل البيت عليهم السلام ، وهو قول أبي حنيفة . وقال الشافعي في أحد قوليه : أقله يوم وبه وأكثره خمسة عشر يوماً . وبه قال أحمد ، قال : لانه لم يثبت له حد شرعاً ولا لحد ، فيرجع فيه الى الوجود وقد وجد من تحيض هذا القدر .

لنا ما رووه عن وائلة بن الاسفع وأبي امامة الهادي « ان النبي صلى الله عليه وآله قال : أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام » ومن طريق الأصحاب روايات منها : رواية محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « أقل ما يكون الحيض ثلاثة أيام »^(٣) وما

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٣٠ ح ٣ ص ٥٧٧ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ١٠ ح ١١ ص ٥٥٢ .

رواه أحمد بن محمد بن أبي نصر وصفوان بن يحيى ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : « الحيض أدناه ثلاثة أيام وأبعده عشرة » ^(١) .

أما رواية عبد الله بن مثنى عن أبي عبد الله عليه السلام « أكثر ما يكون الحيض ثمانية » ^(٢) فقد رده الشيخ (ره) في التهذيب ، وقال : هو شاذ أجمعت العصابة على ترك العمل به ، ولو صح حمل على من يكون ذلك عادتها وتستمر رؤيتها له .

مسئلة : لو رأت الدم يوماً أو يومين وانقطع ، فليس حيضاً ، ولو كمل ثلاثة في جملة العشرة فتولان : المروي انه حيض ، وقد سلف ان أقل الحيض ثلاثة أيام ويلزمه من ذلك ان ما نقص ليس حيضاً ، لكن اختلف الاصحاب في اشتراط التوالي فقال : أبو علي بن الجنيد (ره) في المختصر : أقله ثلاثة أيام بلياليها .

قال الشيخ في الجمل والمبسوط : أقله ثلاثة أيام متواليات . وهو اختيار علم الهدى (ره) وابني بابويه (ره) . وقال في النهاية : ان رأت يوماً أو يومين ثم رأت قبل انقضاء العشرة ، يتم به ثلاثة فهو حيض ، وان لم ترحتى تنضي عشرة فليس بحيض . وروى ذلك اسماعيل بن مرار ، عن يونس ، عن بعض رجاله ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا رأت المرأة الدم في أيام حيضها تركت الصلاة ، فان استمر بها الدم ثلاثة أيام فهي حائض ، وان انقطع بعد ما رآته يوماً أو يومين اغتسلت وصلت واستنظرت من يوم رأت الدم الى عشرة أيام ، فان رأت في تلك العشرة من يوم رأت الدم حتى يتم لها ثلاثة أيام ، فذلك الذي رآته في أول الامر مع هذا الذي رآته بعد ذلك في العشرة هو من الحيض ، وان مر بها من يوم رأت عشرة أيام ولم تر الدم ، فذلك اليوم واليومان الذي رآته لم يكن حيضاً » ^(٣) انما كان من حلة فعلها

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ١٠ ح ٢ ص ٥٥١ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ١٠ ح ١٤ ص ٥٥٢ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ١٢ ح ٢ ص ٥٥٥ .

أن تعيد الصلاة اليومين اللذين تركتهما ، لأنها لم تكن حائضاً .

وروى محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : « إذا رأت المرأة الدم قبل عشرة أيام فهو من الحيضة الاولى ، وإن كان بعد العشرة فهو من الحيضة المستقلة » ^(١) ورواية يونس مرسلة منافية لمادل على لزوم العبادة ، ورواية محمد بن مسلم غير دالة على موضع النزاع ، إذ مضمونها أن ما تراه في العشرة فهو من الحيضة الاولى ونحن لانسمي حيضاً إلا ما كان ثلاثاً فصاعداً ، فمن رأت ثلاثاً ثم انقطع ثم جاء في العشرة ولم يتجاوز فهو من الحيضة الاولى ، لأنه حيض مستأنف ، لأنه لا يكون بين الحيضتين أقل من عشرة على ما سياتي .

مسئلة : وما تراه والمرأة « بين الثلاثة الى العشرة حيض إذا انقطع ، ولا عبرة بلونه ما لم يعلم انه لقرح اولعندة ، وهو اجماع ، ولانه زمان يمكن أن يكون حيضاً ، فيجب أن يكون الدم فيه حيضاً .

ولما روي عن عائشة « كان تبث اليها الساء بالدرجة فيها الكرسف ، فتقول : لاتعجلان حتى ترين الفضة البيضاء » ^(٢) ويؤيد خبر محمد بن مسلم الذي قدمناه ، وما رواه سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : « المرأة ترى الصفرة أو الشيء فلا تدري أظهرت أم لا ؟ قال تستدخل الكرسف فان خرج الدم لم تظهر ، وإن لم يخرج فقد ظهرت » ^(٣) .

مسئلة : وإذا تجاوز الدم أكثر أيامه رجعت ذات العادة اليها ، وهو اجماع العلماء عدا مالكاً ، فانه قال : لا اعتبار بالعادة . لما ما روته أم سلمة قالت : « كانت امرأة نهراق الدماء على عهد رسول الله ﷺ فقال : تنظر عدة الايام والليالي التي

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ١٢ ح ١ ص ٥٥٤ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الحيض ص ٣٣٥ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ١٢ ح ٤ ص ٥٦٢ .

كانت تحيضون قبل أن يصيبها الذي أصابها ، فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر ، فإذا أحلمت ذلك فلتغتسل ثم تستغفر ثم لتصل»^(١) رواه ابن ماجة والنسائي وابوداود . وما رواه الاصحاح عن أهل البيت عليهم السلام بطرق منها : رواية معاوية بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « المستحاضة تنتظر أيامها أولاً فلا تصلي فيها »^(٢) وعن اسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال : « المستحاضة تفعد أيام قرئها ثم تحتاط بيوم أو يومين »^(٣) .

مسئلة : فان لم تكن لها عادة وكانت مبتدأة لو مضطربة ، رجعت الى التمييز و«المبتدأة» هي التي تبدىء رؤية الدم ، و«المضطربة» هي التي تستقر لها عادة ، وهما ترجعان الى التمييز ، فما شابه دم الحيض فهو حيض اذا جمع الشرائط ، وما شابه دم الاستحاضة فليس حيضاً ، وهو مذهب فقهاء أهل البيت عليهم السلام ، وقال ابوحنيفة لا اعتبار بالتمييز .

لنا ما روته عايشة قالت : وجاءت فاطمة بنت أبي خبيش فقالت : يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اني أستحاض فلا أطهر فأترك الصلاة ؟ فقال اما ذلك عرق وليس بالحيضة ، فإذا كان دم الحيض فانه أسود يعرف فامسكي عن الصلاة ، فإذا كان الاخر فتوضأي فانما هو عرق »^(٤) ومن طريق الاصحاح روايات منها : رواية اسحق بن جرير ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « ان دم الحيض ليس به خفاء ، وهو دم حار تجد له حرقسة ، ودم الاستحاضة فاسد بارد »^(٥) .

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الحيض ص ٣٣٣ و ٣٣٤ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الاستحاضة باب ١ ح ١ ص ٦٠٤ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ١٢ ح ٧ ص ٥٥٧ .

(٤) سنن البيهقي ج ١ كتاب الحيض ص ٣٢٢ و ٣٢٥ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٢ ح ٣ ص ٥٣٧ .

فروع

الاول : لا يشترط في التمييز التكرار ، لانه علامة الحيض ، فيكفي امتيازه ، بخلاف العادة مثل أن تراه في شهر ثلاثة أسود ، وفي آخر حمسة ، وفي آخر سبعة والباقي منهما كان ما تراه بصفة الحيض في كل شهر حيصاً ، والباقي طهر .

الثاني : يشترط في العمل بالتمييز أن لا يقصر ما شابه دم الحيض عن أقل الحيض ولا يتجاوز أكثره ، وأن يكون في أوله ثلاثة أيام متوالية على مذهب من يشترط التوالي ، لما دللنا عليه من أن ما نقص عن ثلاثة فليس بحيض وما تجاوز العشرة فليس حيصاً .

الثالث : اذا رأت الاسود والاحمر فتجاوز ، فالاسود حيض والاحمر طهر ، ولو رأت الاحمر والاصفر فالاحمر حيض والاصفر طهر ، سواء كان ماشبه الحيض اولا او وسطاً او أخيراً ، ولو رأت ثلاثاً ثم انقطع ثم رأت يوم العاشر او مادونه كان الدمان وما بينهما من النقاء حيصاً ، كالتدم الجاري ، لما رواه محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا رأتها قبل عشرة أيام فهو من الحيضة الاولى ، واذا رأتها بعد عشرة أيام فهو من الحيضة المستقلة ، وكذا لو انقطع مراراً ولم يتجاوز العشرة »^(١) ولو لم تر الا بعد العاشر فليس من الاولى لكنه استحاضة حتى تمضي عشرة أيام بعد الحيضة الاولى ، فما يحصل بعد ذلك فهي حصة مستأنة ، لانه لا يكون الطهر أقل من عشرة أيام .

الرابع : لو رأت ثلاثة أسود وثلاثة أحمر ثم أصفر وتجاوز فالحيض هو الاسود لان الاحمر مع الاسود طهر ، فكذا لو انضم الى الاصفر ، ولو رأت ثلاثة أصفر تركت الصلاة والصوم الى العاشر ، فان رأت بعد ذلك أسود تركت الصلاة أيضاً

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ١٠ ح ١١ ص ٥٥٢ .

حتى تأخذ في الأسود عشراً، فإن انقطع فالأسود حيض وما تقدمه طهر، وإن تجاوز فلا تميز لها .

ولو قيل هما : تحتاط إذا تجاوزته من أول الدم عشراً للصلاة والصوم ، فإن انقطع الأسود على عشرة فما دون فهو حيض وقصت الصوم كان حسناً .

الخامس : لو مر بها شهران رأت فيهما سواء، ثم اختلف الدم في باقي الأشهر رجعت إلى عادتها في الشهرين ولا تنظر إلى اختلاف الدم ، لأن الأول صار عادة .

السادس : قال في المبسوط : لو رأت المبتدئة أولاً دم الاستحاضة خمساً ثم أطبق الأسود بقية الشهر حكم بحيضها من بداية الأسود إلى تمام عشرة ، والباقي استحاضة . ومادكره الشيخ بشكل : بأن شرط التمييز أن لا يتجاوز عن أكثر الحيض فالأشبه أنه لا تميز لها .

وقال (ره) في المبسوط : لو رأت ثلاثة عشر بصفة الاستحاضة والباقي بصفة الحيض واستمر، فثلاثة من أوله حيض، وعشرة طهر، وما رآته بعد ذلك من الحيضة الثانية . وفي هذا أيضاً اشكال ، لأنه لم يتحقق لها تمييز ، لكن إن قصد أنه لا تميز لها وأنه يقتصر على ثلاثة لأنه اليقين كان وجهاً .

قال في المبسوط : ولو رأت ثلاثة دم الحيض وثلاثة دم الاستحاضة ثم رأت بصفة الحيض تمام العشرة فالكل حيض ، وإن تجاوز الأسود إلى تمام الستة عشر يوماً كانت العشرة حيضاً، والستة السابقة استحاضة تقضي فيها الصلاة والصوم . وكأنه (ره) نظر إلى دم الاستحاضة لما خرج عن كونه حيضاً خرج ما قبله ، ولو قيل لا تميز لها كان حسناً .

مسئلة : روى يونس بن يعقوب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : « المرأة ترى أيام الدم ثلاثة أو أربعة، قال : تدع الصلاة قلت : فإنها ترى الطهر ثلاثة أيام أو أربعة،

قال تصلي مع ذلك ما بينها وبين شهر فإن انقطع عنها والا فهي بمنزلة المستحاضة^(١).
وروى يونس بن يعقوب أيضاً ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
« سألت عن المرأة ترى الدم خمسة أيام ، والطهر خمسة أيام ، وترى أربعة أيام وترى
الطهر ستة أيام ، فقال : ان رأت الدم لم تصل ، وان رأت الطهر صلت ما بينها وبين
ثلاثين يوماً ، فإذا تمت ثلاثين يوماً فرأت دماً صيباً اعتسلت واستنشرت واحتشت
بالكرسف في وقت كل صلاة »^(٢).

قال الشيخ (ره) في الاستبصار : الوجه أن نحملها على امرأة اختلطت عاداتها
وأيام اقراءها ، او مستحاضة استمر بها الدم واشتبهت عليها العادة ثم رأت ما يشبه دم
الحيض ثلاثة او أربعة وما يشبه الاستحاضة ثلاثة او أربعة هكذا ، ففرضها أن تجعل
ما يشبه دم الحيض حيضاً والآخر طهرأ صفرة كان او نقاء لتستبين حالها وهذا تأويل
لا بأس به . ولا يقال : الطهر لا يكون أقل من عشرة ، لانا بقول : هذا حق لكن
ليس طهرأ على اليقين ولا حيضاً بل هو دم مشبه بعمل فيه بالاحتياط .

مسئلة : « المبتدأة » وهي التي رأت الدم أول مرة ، اذا تجاوز دمها العشرة
ولم يتميز رجعت الى عادة نساها كالام ، والاغت ، والعمه ، والحالة ، وتحيضت
عدة حيضهن ، فان لم تكن اوكن مختلفات رجعت الى الروايات ، وبه قال الشيخ
في الخلاف وقال علم الهدى : ترجع في معرفة أيامها الى نساها ، فان كن مختلفات
تركت الصلاة في كل شهر ثلاثة أيام الى عشرة .

وقال ابن بابويه (ره) في كتابه : فإذا حاصت أول حيضها فدام دمها ثلاثة
أشهر فاقراؤها مثل اقراء نساها ، فان كن مختلفات فأكثر جلوسها عشرة أيام .

وقال الشيخ (ره) في المبسوط : ترجع الى عادة مساتها ، فان لم يكن لها

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٦ ح ٢ ص ٥٤٤ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٦ ح ٣ ص ٥٤٥ .

في الطن انهما كسائهما مع اتعاقهن تغلب في الاقرا ، منعنا ذلك ، فان ذوات القراه
بيها وبينهن مشاكلة في الطباع والجنسيه ، والاصل تقوى الطن مع اتعاقهن بمساواتها
لهن ، ولا كذا الاقرا اذ لامناسبة يقتضيه ، لان انرى السب يعطي شهاً ولا يرى المقارنة
لها أثراً فيه .

مسئلة «المستدأة» اذا لم يكن لها نساء او كن محتلمات ، و«المصطر به» وهي التي
لم تستقر لها العادة عدداً ولا وقاً ، اذا استمر بها الدم ولم يتميز تترك الصلاة والصوم
في كل شهر سبعة أيام وتغتسل . وقال الشيخ (ره) في المستدأة : تترك ثلاثة من شهر
وعشرة من آخر ، وفي الناسبة لا يامها تترك الصلاة والصوم في كل شهر سبعة أيام
وتصوم فيما بعد ولا قضاء عليها في صوم ولا في صلاة .

واستدل باجماع الفرقة ، وقال في المسحوط : اذا كانت فاسية للعدد والوقت
فعلت ما فعلته المستحاضة ، ثلاثة أيام من أول الشهر وتغتسل فيما بعد لكل صلاة ،
وصلت وصامت شهر رمضان ، ولا تطلق هذه على مدها الا على ما روي «انها تترك
الصلاة والصوم في كل شهر سبعة أيام وتصوم فيما بعد وتكون محيرة في وضع هذه
السبعة الايام في أول الشهر وأوسطه وآخره» (١) .

وقد بعض فقهاؤنا تحلس عشرأ وهو أكثر الحيض ، لانه زمان يمكن أن يكون
حيضاً ، وللشاهي فيه قولان ، أحدهما : لا حيض لها يقيس زمانها مشكوك فيه وتغتسل
لكل صلاة وتصلّي وتصوم . والآخر : تقعد اليقين . وقال أبو حنيفة : نحلس أكثر
الحيض . وقال أحمد في المستدأة : تقعد أقل الحيض ولو استمر فعدت في كل شهر
سته او سبعة ، ولان العالب في عوايد النساء ذلك .

لنا مارواه ابوداود ، والترمذي عن حمة بنت جحش قالت : «كنت استخاص

(١) لوسائل ح ٢ ابواب الحيض باب ٨ ح ٣ ص ٥٤٧ الا انه رواه بتخير بعض الالفاظ

وبما يفهم من الجملة قال (ع) : تحيض في كل شهر في علم الله ستة أيام او سبعة ايام

قلت يا رسول الله ﷺ اني استحاض حيضة شديدة فماذا تأمرني؟ فقال: ابعث لك الكرسف فانه يلجب الكرسف الدم، قلت اني أجنه فقال اما هي ركضة من الشيطان تحيض ستة اوسبعة أيام ثم اغتسلي، فاذا رأيت انك قد استنقأت فصلي أربعاً وعشرين ليلة او ثلاثاً وعشرين ليلة، وأيامها وصومي فان ذلك يجزيك» (١).

ومن طريق الأصحاب ما رواه علي بن ابراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن غير واحد من أصحابنا «سألوا أبا عبدالله عليه السلام عن الحيض والسنة فيه (فساق الحديث) حتى قال: وسنة التي رأت أول ما أدركت واستمر بها، ان امرأة يقال لها حمزة بنت جحش سألت النبي ﷺ فقالت: اني استحاض حيضة شديدة، فقال: تلجمي ونحضي في كل شهر في علم الله ستة أيام او سبعة أيام، ثم اغتسلي وصومي ثلاثاً وعشرين او أربعاً وعشرين» (٢).

وفي رواية عبدالله بن بكير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «المرأة اذا رأت الدم في أول حيضها واستمر الدم تركت الصلاة عشرة أيام ثم تصلي عشرين يوماً، وان استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاة ثلاثة أيام وصلت سبعة وعشرين يوماً» (٣).

واعلم: ان الروايتين ضعيفتان، أما الاولى: فلما ذكره ابن بابويه رحمه الله تعالى عن ابن الوليد انه لا يعمل بما تفرد به محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس، وأما الثانية: فرواية عبدالله بن بكير وهو فطحي لا أعمل بما ينرد به، لكن لما كان المالك في عادة النساء الستة والسبعة قضياً بالغالب، والوجه عندي أن تحيض كل واحدة منهما ثلاثة أيام، لانه اليقين في الحيض وتصلي وتصوم بقية الشهر استظهاراً وعملاً بالأصل في لزوم العبادة.

(١) مس الميهقي ج ١ كتاب الحيض ص ٣٣٨.

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٨ ح ٣ ص ٥٤٧.

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٨ ح ٦ ص ٥٤٩.

فرع

هل المراد بقوله فَلْيَلْبَسْ : ستة اوسعة أيام التحجير ، او العمل بها يؤدي اجتهادها اليه ويتطلب انه حيضها ؟ قيل بالثاني ، لانه لو لا ذلك لزم التحجير بين فعل الواجب وتركه . والاول عندي أشبه لانه تمسك بظاهر اللفظ وقد يقع التحجير في الواجب كما يتخير المسافر بين الاتمام والتقصير في بعض المواضع .

مسئلة : وثبتت « العادة » باستواء شهرين في أيام رؤية الدم ولا تثبت بالشهر الواحد ، وهو مذهب الثلاثة وأتباعهم . وقال الشافعي : يثبت بالمرة الواحدة « لان رسول الله ﷺ رد المرأة التي سألت لها ام سلمة الى الحيضة التي تلي شهر الاستحاضة » ^(١) .

لنا النقل والاشتقاق ، أما النقل : فرواية محمد بن عيسى بن عبيد ، عن يونس عن غير واحد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « فان انقطع الدم لوقته من الشهر الاول حتى توالت عليها حيضتان او ثلاث ، فقد علم ان ذلك حار لها وقتاً وخلقاً معروفاً ، لقول رسول الله ﷺ لئن لم تعرف أيامها : دعي الصلاة أيام افرائك وأدياء حيضتان لمساعداً » ^(٢) .

وروى سماعة بن مهران قال : « سألت عن الجارية البكر أول مانحيص يختلف عليها ألا يكون طمنها في الشهر عشرة أيام سواء ، قال : تجلس وتدع الصلاة مادامت ترى الدم مالم تجز العشرة ، فاذا اتفق شهران عدة أيام سواء ، فذلك عادتها » ^(٣) والخبران ضعيفان فلاححة فيهما .

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الحيض ص ٣٣٢ - ٣٣٣ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٧ ح ٢ ص ٥٤٦ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ١٤ ح ١ ص ٥٤٥ .

وأما الاشتقاق: فلان «العادة» مأخوذة من المعاودة ولا نحصل بالمرة الواحدة، ولا نطلق العادة الا مع التكرار، والوجه قوله عَلَيْهَا : تحيضي أيام اقرائك . وأقل ما يراد بهذه اللفظة اثنان، او ثلاثة .

وأما حصر الشافعي : فلا أنه ليس بصريح في الاختصار على المرة، فلا يكون مقدماً على موصع التصريح، ولا يشترط في استقرار العادة استقرار عادة الطهر، بل لورأت في شهر خمسة ثم رأت طهراً بقية الشهر، وفي شهر آخر مرتين بينهما عشرون يوماً، وفي آخر حيضتين بينهما خمسة عشر يوماً، فقد استقرت عاداتها في الحيض لقوله عَلَيْهَا « تنظر أيامها اولا فلا تصلي فيها » ^(١) ولا يشترط التساوي في الوقت بل لورأت خمسا في شهر من أوله وفي شهر آخر من أوسطه استقرت عاداتها عدداً، وان اتفق الوقت مع العدد استقرت عادة عملاً بظاهر الرواية .

مسئلة : ولو اجتمع لامرأة عادة وتمييز فان كان الزمان واحداً فلا بحث، وان اختلفت مثل ان رأت عاداتها في الاصفر وفيما بعدها اوقبلها الاسود، فان لم يتجاوز فالجميع حيض، وان تجاوز ففيه قولان : قال في الجمل والمبسوط : يرجع الى العادة . وهو الاصح وهو مذهب عام الهدى والمفيد وأتباعهم، وقال في النهاية : نرجع الى التمييز . وهو مذهب الشافعي، وتردد (ره) في مسائل الخلاف .

لنا ما روي أن أم سلمة « سألت رسول الله ﷺ لعاطمة بنت أسبى جيش انها استحاضت، فقال : تدع الصلاة قدر اقرائها » ^(٢) قال أبو عبد الله ﷺ : وهذه السنة التي تعرف أيام اقرائها، ولان العادة كالمتيقن فيجب المصير اليها، ولا يقال : الصمة علامة يصر اليها كالصفة في المسي عند الاشتباه، لانا نقول : صمة الدم يسقط اعتبارها في العادة لان العادة أقوى في الدلالة، ولرواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله ﷺ

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الحيض ص ٣٣٤ - ٣٣٥ (مع عادت).

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الحيض ص ٣٣٤ .

« عن المرأة ترى الصفرة في أيامها ، قال : لا تصلي حتى تنقضي أيامها ، فإن : رأت الصفرة في غير أيامها توضأت وصلت » (١) .

مسئلة : « العادة » قسمان : متفقة ، وهي التي ترى أياماً متساوية في شهرين .
و « المختلفة » ما يترتب ادواراً وان اختلفت بعض الاختلاف ، مثال الاول : ان ترى في هذا الشهر خمسة وينقطع باقيه ، وفي الثاني خمسة أيضاً وينقطع . ومثال الثاني : ان ترى في شهر ثلاثة ، وفي الثاني أربعة ، وفي الثالث خمسة مثلاً ، ثم تعود الى ثلاثة ثم أربعة ثم الى خمسة ، لازمة ترتيبها الاول فتستمر عاداتها كذلك ، فإذا استمر بها في شهر تحبضت نوبته ، ولونست نوبته حبصناها أقل الحبص لانه اليقين ، او صلت فيه على الروايات على القول بها .

مسئلة : وترك ذات العادة الصلاة والصوم برؤية الدم في أيامها ، وهو مذهب أهل العلم ، لان المعتاد كالمتيقن ، ولما رواه محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام « عن المرأة ترى الصفرة في أيامها ، قال : لا تصلي حتى تنقضي أيامها » (٢) ولما رواه يونس ، عن بعض رجاله ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا رأت المرأة الدم في أيام حيضها تركت الصلاة » (٣) .

أما « المضطربة » و « المبتدأة » ففيها قولان : قال في المسوط : أول ما ترى المرأة يتبني أن ترك الصلاة والصوم ، فان استمر ثلاثة قطعت على أنه حيض ، وان انقطع قبل الثلاثة فليس بحيض ونصت الصلاة والصوم .

وقال علم الهدى في المصباح : والجارية التي يتدى بها الحيض ولا عادة لها لا تترك الصلاة حتى تستمر لها ثلاثة أيام . وعدي هذا أشبه ، لان مقتضى الدليل لروم العبادة حتى يتيقن المسقط ولا يقين قبل استمراره ثلاثة ، ولو قيل : لو لم ما ذكرته

(١) (٢٦) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٤ ح ١ ص ٥٤٠ .

(٢) (٢٦) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ١٠ ح ٤ ص ٥٥١ .

قبل الثلاثة لزم بعدها ، لجوار أن ترى ما هو أسود ويتجاوز فيكون هو حيضها لا الثلاثة . قلنا : الفرق ان اليوم واليومين ليس حيضاً حتى تستكمل ثلاثة ، والاصل عدم التثمة وأما اذا استمر ثلاثاً فقد كمل ما يصلح أن يكون حيضاً ولا يطل هذا الا مع التجاوز ، والاصل عدمه حتى يتحقق .

ولو احتج الشيخ بما رواه محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « في المرأة ترى الدم أول النهار في شهر رمضان أفطر أم تصوم ؟ » قال : تفطرا إنما فطرها من الدم^(١) . قال الشيخ في التهذيب : معناه انها لو لم تفطر بالطعام والشراب فانها بحكم الممطر . وكذا ما روي من طرق ان المرأة اذا طمئت في رمضان قبل أن تغيب الشمس ففطر .

وعن منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « أي ساعة رأت الصائمة الدم ففطر^(٢) » قلنا : الحكم بالافطار عند الدم مطلقاً غير مراد فيصرف الى المعهود وهو دم الحيض ، ولا يحكم بأنه حيض الا اذا كان في العادة فيحمل على ذلك ، وأما الاخبار التي تضمنت ذكر الطمئ فلا تتناول موضع النزاع ، لانا لانحكم بأنه طمئت الا اذا كان في زمان العادة او باستمرار ثلاثة بلباليها .

مسئلة : اذا رأت الدم في عاداتها ففي قدر الاستظهار بترك العبادة مع مجيء الدم قولان : قال في النهاية : تستظهر بعد العادة بيوم او يومين ، وهو قول ابن بابويه والمعبد .

وقال علم الهدى في المصباح : تستظهر عند استمرار الدم الى عشرة أيام ، فان استمر عملت ما تعمله المستحاضة . وقال في الجمل : ان خرجت ملوثة بالدم فهي بعد حائض بصبر حتى تنقى . والاحوط ما ذكره في النهاية ، وان كان ما ذكره

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٥٠ ح ٧ ص ٦٠٢ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٥٠ ح ٣ ص ٦٠١ .

علم الهدى جائزاً .

لنا مقتضى الدليل لزوم العبادة ، فيسقط موضع الاتفاق وهو قدر العادة ، وما حصل الاجماع عليه من جواز الاستظهار في الحيض ، ويؤيد ما ذكرناه ما رواه الحسن بن محبوب ، في كتاب المشيخة عن أبي أيوب ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام « في الحائض اذا رأت دماً بعد أيامها التي كانت ترى الدم فيها ، فلتعبد عن الصلاة يوماً او يومين ، ثم تمسك قطعة فان صبغ القطعة دم لا ينقطع فلتجمع بين كل صلاتين بغسل ، ويصيب منها زوجها ان أحب ، وحلت لها الصلاة » ^(١) .

ومثله روى ابن أبي نصر البرقي ، عن الرضا عليه السلام قال : « الحائض تستظهر يوماً او يومين او ثلاثة » ^(٢) ومثله عن حمرو بن سعيد ، عن الرضا عليه السلام ، وعن سعيد ابن يسار عن أبي عبدالله عليه السلام .

فان احتج علم الهدى برواية عبدالله بن المنيرة ، عن رجل ، عن أبي عبدالله قال : « ان كان قرؤها دون العشرة انتظرت العشرة » ^(٣) فجوابنا : الطعن في السند ، فان في طريق هذه الرواية « أحمد بن هلال » وهو ضعيف وهي مرسلة .

ولو احتج بما رواه حمرو بن سعيد ، عن يونس بن يعقوب ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « تنتظر عدتها ثم تستظهر بعشرة أيام » ^(٤) قلنا : الترجيح لرواينا كثرة وقوة وشبهها بالاصل وتمسكاً بالعبادة ، ولو قال : « العشرة » أيام الحيض فيكون دمهائاً حيضاً . قلنا : لانسلم ان العشرة حيض على تقدير العلم بالعادة المستقرة ، نعم لو انقطع على العشرة كان حيضاً ، أما مع الاستمرار فلا يتغير لجواز أن يستمر ، والاستظهار المذكور

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ١٣ ح ١٥ ص ٥٥٨ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ١٣ ح ٩ ص ٥٥٧ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ١٣ ح ١١ ص ٥٥٨ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ١٣ ح ١٢ ص ٥٥٨ .

هل هو على الوجوب أو الاستحباب ؟ ظاهر كلام الشيخ في الجمل وعلم الهدى الوجوب . والأقرب عندي أنه على الجواز أو على ما تلعب عند المرأة في حيضها .
 لما قوله عليه السلام « تحيضي أيام أقرائك » ^(١) وما رواه معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « المستحاضة تنظر أيامها فلا تصلي فيها ولا يقربها بعلمها ، فإذا حازت أيامها ورأت دمها بثقب الكرمف اغتسلت للظهر والعصر » ^(٢) وعن منصور ابن حازم ، عن أبي يعفور ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « المستحاضة إذا مضى أيام أقرائها اغتسلت واحتشئت وتوضأت وصليت » ^(٣) .

مسئلة : أقل الطهر بين الحيضتين عشرة أيام ، ولاحد لاكثره ، وبه قال الشيخ في الخلاف والمبسوط ، وعلم الهدى في المصباح والخلاف ، ولا أعلم فيه خلافاً لأصحابنا ، وقال بعض فقهاء : أكثر الطهر ثلاثة أشهر . وقال الشافعي وأبو حنيفة : أقل الطهر خمسة عشر يوماً .

لما مروى عن علي عليه السلام « ان امرأة طلقت فزعمت انها حاضت في شهر ثلاث حبص ، طهرت عند كل قرء وصلت ، فقال لشريح : قل فيها فقال : ان جاءت بيينة من بطانة أهلها ، والا فهي كاذبة » ^(٤) فقال عليه السلام : « فسالون » وهو بالرومية « جيد » ولا يتقدر ذلك على أن يكون الطهر خمسة عشر يوماً ، ويتقدر على ما قلناه .

ومن طريق الأصحاب ما رواه محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا يكون القرء في أقل من عشرة أيام ، فما زاد أقل ما يكون عشرة من حين تطهر الى

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٨ ح ٣ ص ٥٤٧

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٥ ح ٢ ص ٥٤٢ .

(٣) الوسائل ح ٢ ابواب الاستحاضة باب ١ ح ١٣ ص ٦٠٨ .

(٤) الوسائل ح ٢ ابواب الحيض باب ٤٧ ح ٣ ص ٥٩٦ (مع تفاوت) .

« أن ترى الدم » ^(١) ومثله روى يونس ، عن بعض رجاله ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال :
« لا يكون الطهر أقل من عشرة أيام » ^(٢) .

احتج الجمهور بما روي عن إبراهيم ، وعطاء بن يسار ، ابهما قالا : أقل
الطهر خمسة عشر يوماً ، وليس لأكثره حد . ولا يقولون الا توفيقاً أو انقفاً ، والجواب
انا لا نسلم الحصر ، بل لم يكون قولهما اجتهاداً ، فانهما توهمتا أكثر لحبص خمسة
عشر يوماً ، وعددهما الشهر يقسم الحيض والطهر ، فيلزم أن يكون الطهر مثل أكثر
الحيض ، ثم قولهما معارض بفتوى شريح وموافقة علي عليه السلام ، وقوله الحق .

فرع

لا يشترط في استقرار العادة أن ترى الدم في شهرين ، بل يكفي مرور حيضتين
عدداً سواء ، ولا كانتا في شهر واحد لانها مشتقة من العود .

قال في المبسوط : لو رأت المبتدأة دم الحيض خمسة أيام وعشرة طهراً ، ثم
بعد ذلك خمسة أيام وعشرة طهراً ، فقد حصل لها عادة في الحيض والطهر ، ولو رأت
خمسة أيام دم الحيض وخمسة وخمسين طهراً ، ثم رأت خمسة أيام بصمة دم الحيض
وخمسة وخمسين طهراً ، ثم استحاضت جعلت في كل شهرين خمسة أيام حيضاً ،
لان ذلك صار عادة . وقال في الخلاف : لا تثبت عادة المرأة الا أن يمضي لها شهران
أو حيضتان على حد واحد .

فرع

الذاكرة لوقت عادتها اذا رأت الدم قبلها بخمسة ولم تر فيها كان حيضاً متقدماً

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ١١ ح ١ ص ٥٥٣ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ١١ ح ٢ ص ٥٥٤ .

وكذا لو تأخر عنها ولم تر فيها ، ولو رأت فيها وقبلها وبعدها فإن لم يتجاوز فالكل حيض ، وإن تجاوز فحيضها عادتتها ، ولو رأت قبلها وبعدها وتجاوز العشرة فالحيض عادتتها ، وما عداه استحاضة ، لأن العادة اختلطت وقد تجاوز فترجع الى العادة نمسكاً باطلاق الخبر .

فروع

« المتحيرة » ان ذكرت العدد ونسيت الوقت فلا يقين لها فالزمان كله حيض مشکوك فيه ، مثل أن تقول : حيضي في كل شهر عشرة ولا أعلم أيها هي ، ولو قالت : حيضي احدى العشرات ولا أعلمها ، قال في المبسوط : تعمل ما تعلمه المستحاضة في الجميع وتغتسل للحيض عند آخر كل عشرة ، قال : ولو قالت : حيضي ثلاثة من العشرة الاولى ، فالعشرة مشکوك فيها تفعل فيها ما تعلمه المستحاضة ، وتغتسل للحيض في آخر الثالث ، ثم تغتسل لكل صلاة الى تمام العشرة اذا لم تعلم وقت الانقطاع ، لجواز انقطاع الدم عند كل صلاة .

أما لو قالت : كان حيضي ستة أيام في العشرة الاولى فأربعة من أول الشهر مشکوك فيها تعمل ما تعلمه المستحاضة ، والخامس والسادس حيض بيقين ، وما بقى من العشرة مشکوك فيه تعمل ما تعلمه المستحاضة ، وتغتسل للحيض عند كل صلاة الا أن تعرف وقت انقطاعه وتغتسل عند ذلك الوقت الى تمام العشرة .

ولو قالت : كان حيضي عشرة من الشهر وكنت في العاشر حائضاً ، فهذا يحتمل أن يكون ابتداء وانتهاء ، فلا يتحقق لها حيض سواء ، وتغتسل آخر العاشر للحيض وبعد ذلك تغتسل للحيض لكل صلاة الى آخر التاسع عشر ، وتعمل ما تعلمه المستحاضة في الشهر كله عدا العاشر ، وفي كل هذه المواطن يقضى صوم العدة التي تعلمها بعد الزمان الذي تفرض عادتتها في جملة .

فروع

في التشريك مع ذكر العدد : لو قالت : حيصي عشرة وكنت أشرك من كل عشرين من الشهر بيوم ، فانه يحتمل أن يكون أول حبيصها ثاني الشهر وآخره الحادي عشر، وأن يكون أوله العاشر وآخره التاسع عشر، ثم يحتمل أن يكون أوله الثاني عشر وآخره الحادي والعشرين، وأن يكون أوله العشرين وآخره التاسع والعشرين فالظاهر إذا يسوم في أول الشهر ويوم في آخره ، والثاني مشکوك فيه ، تعمل في الجميع ما تعلمه المستحاضة ، لكنها تفتسل يوم الحادي عشر للحبص ويوم التاسع عشر والحادي والعشرين والتاسع والعشرين كل يوم وعيد آخره ، وتقضي صوم عشرة أيام ، ولا تقضي الصلاة لأنها أتت بالصلاة بنية الغرض .

والصوم يجري فيه نية القرية إذا كانت متعباً كرمضان، ولو كان حبيصها عشرة من كل شهر وتشرك بين نصفي الشهر بيوم ، احتمل ابتداء حبيصها من لسبع ونهايته السادس عشر، ومن الخامس عشر ونهايته الرابع والعشرون ، فيحصل بها اثني عشر يوماً طهراً يبين من أوله ومن آخره، ويومان حبص يبقين وهما الخامس عشر والسادس عشر، وما عدا ذلك طهر مشکوك فيه .

وقال في المبسوط : تعمل من يوم الخامس عشر إلى آخر اليوم الرابع والعشرين ما تعلمه المستحاضة، ثم تفتسل في آخره وتعمل بعد ذلك ما تعلمه المستحاضة إلى آخر الشهر، وتقضي الصوم .

ولعله وهم من الناسخ، ولو كان تسعة وصعباً وتشرك بين العشرين بيوم ولكرس في الأول فيوم ونصف من أول الشهر طهر يبين تعمل فيه ما تعلمه المستحاضة إلى آخر الحادي عشر، ثم تفتسل ، ونصف يوم بعده طهر تعمل فيه ما تعلمه المستحاضة إلى آخر الحادي والعشرين ، ثم تفتسل للحبص وتصلي وتصوم ، وتقضي بعد ذلك

صوم أكثر الحيض احتياطاً .

ولو قالت : كان حيضي تسعة ونصفاً والشركة بين العشرين يوماً والنصف فيهما كان غلطاً ، لأن الكسر في العشرين لا يختلط بيوم ، وإن ذكرت الوقت ونسبت العدد ، فإن ذكرت أول حيضها أتمته ثلاثة ، لأنه اليقين ، ثم تغتسل بعد ذلك للحيض وتصلّي فيما بعد ، إذا عملت ما عمله المستحاضة احتياطاً ، فإن ذكرت آخره جعلته وما قبله حيضاً ثلاثة ، واغتسلت للحيض في آخره وعملت ما عمله المستحاضة فيما هداه ، وإن لم تكن ذاكرة أول حيضها ولا آخره ، فذلك الوقت الذي عرفت حيضها فيه إن لم يزد عن أقل الحيض ، فحيضها معلوم ، وإن تزايد من غير تدخل ، فالزمان مشكوك فيه وتعمل ما عمله المستحاضة ، وإن تدخل فالمتدخل حيض يتيقن وما هداه فمشكوك فيه .

وإن نسبت الوقت والعدد ، فإن قالت : كنت أحيض في الشهر مرة ، فلها في الجملة طهر يتيقن وحيض مشكوك فيه ، لأن أبلغه أن يكون حيضها عشرة وطهرها عشرة ، وحيضها عشرة ، فيحصل لها عشرة طهراً يتيقن لكنه غير معين الزمان ، فتعمل في الشهر كله ما عمله المستحاضة ، وتغسل للحيض آخر الثالث ، وبعده لكل صلاة إلى آخر الشهر ما لم تعلم وقت الانقطاع ، وتقضي صوم عشرة أيام لأنه أقصى الحيض ولا تقضي الصلاة لأنها وقعت مشروعة ، والشك لا يقدح فيها لحصول الأمر بها في ظاهر الحكم .

قال الشيخ في المبسوط : وقد روي في هذه أنها تترك الصلاة والصوم في كل شهر سبعة أيام وتعمل في الباقي ما تفعل المستحاضة وتصوم وتصلّي ، قال : والاول أحوط للعبادة .

وأما الأحكام

فمسائل :

الاولى : لا تعتقد للحائض « صلاة » ولا « صوم » وعليه الاجماع ، روى البخاري ، عن النبي ﷺ انه قال : « أليست أحديكن إذا حاضت لا تصوم ولا تصلي »^(١) وقوله لقاطمة بنت أبي حبيش : « إذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة »^(٢) .

ومن طريق الاصحاب ما رواه حمص البخري قال : « إذا كان للدم حرارة ودفع وسواد فلتدع الصلاة »^(٣) وما رواه عيص بن القاسم البجلي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن امرأة طمئت في شهر رمضان قبل أن تغيب الشمس ، قال تعطر »^(٤) ولأن الصلاة مشروطة بالطهارة ولا تصح الطهارة مع الحيض .

مسئلة : ولا يصح منها « الطواف » لأن الطواف الواجب من شرطه الطهارة وسباني تحقيق ذلك في موضعه ، ولا يرتفع لها حدث ، وعليه الاجماع ، ولأن الطهارة ضد الحيض ، فلا يتحقق مع وجوده ، لكن يجوز لها أن تتوضأ لتذكر الله سبحانه وتعالى وأن تمنى لا لرفع الحدث كمثل الاحرام ودخول مكة .

مسئلة : ويحرم عليها دخول المساجد الاجنباء ، والتناول حاجة ، أما اللبس والقعود فلا ، وهو اجماع ، ولما روي أن النبي ﷺ قال : « لأجل المسجد لحائض ولا جنب »^(٥) .

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الحيض ص ٣٠٨ (مع تفاوت) .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٣ ح ٤ ص ٥٢٨ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٣ ح ٢ ص ٥٢٧ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٥٠ ح ١ ص ٦٠١ .

(٥) سنن أبي داود ج ١ كتاب الطهارة ص ٦٠ .

ولما رواه الكليني ، عن محمد بن يحيى ، رفته عن أبي حمزة ، قال : قال أبو جعفر عليه السلام « إذا كان الرجل نائماً في المسجد الحرام أو مسجد الرسول صلى الله عليه وآله فأصابه حنأة فبئس ، ولا يعرف المسجد الا متيمماً حتى يخرج منه ويغتسل ، وكذلك الحائض اذا أصابها الحيض فعل ذلك ، ولا بأس أن تمر في سائر المساجد ولا تجلسان فيها » (١) .

وهذه الرواية وإن كانت مقطوعة لكن مضمونها حسن ، ولأن الحائض مشاركة للجنب في الحديث وتحتص بزيادة حمل الخبث ، فحكم حدثها أعظم فيكون أولى بالمع ، وأما تحریم المسجدين اجتناباً فقد جرى في كلام الثلاثة وأتباعهم ، ولعله لزيادة حرمتها على غيرها من المساجد ، وتشبيهاً للحائض بالجنب فليس حالها بأخف من حاله .

وأما « الاجتناب » في غيرها من المساجد فقد ذكر الشيخ في مسائل الخلاف : أنه مكروه ، ومع اتفاقهم أنه ليس بمحرم بسجود ذكر اباحة الشيخ في المبسوط والجمال ، والمفيد وعلم الهدى في المصباح ، وروى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « سأله كيف صارت الحائض تأخذ ما في المسجد ولا تصع فيه ؟ فقال : إن الحائض تستطيع أن تصع ما في يدها في غيره ولا تستطيع أن تأخذ ما فيه الا منه » (٢) وخبر محمد بن يحيى الذي ذكرناه يدل عليه .

فرع

لو حاضت في أحد المسجدين هل تفتقر الى التيمم في خروجها كالجنب ؟ قبل مع ، عملاً برواية الكليني ، عن محمد بن يحيى التي صلفت ، لكنها مقطوعة

(١) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ١٥ ح ٢ ص ٤٨٥ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٣٥ ح ١ ص ٥٨٣ .

ولا يمنع الاستحباب ، أما الوجوب فالأقرب لا ، وقوفاً على موضح الدلالة في الجنب ، ولأن التيمم طهارة شرعية ممكنة في حق الجنب عند تعذر الماء ، ولا كذلك الحائض ، فانها لا سبيل لها الى الطهارة ، وقال ابن الجبلي : ان اضطر الجنب او الحائض الى دخول المساجد تيمماً .

مسئلة : ولا تصح الحائض في المسجد شيئاً ، ولها أن تأخذ ما فيه ، قاله الاصحاب ، وبطل على ذلك رواية عبدالله بن سنان قال : « سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الجنب والحائض يتناولان من المسجد المتاع يكون فيه ؟ قال : نعم ، ولكن لا يصحان في المسجد شيئاً » ^(١) ولأن الاجماع على تحريم دخولها الا عابرة سبيل ، فيكون دخولها لغبره محرماً .

مسئلة : ونحرم عليها قراءة « العرائم » هذا مذهب علمائنا كافة ، وراد الجمهور تحريم قراءة القرآن كله ، لما روى ابن عمر « ان النبي ﷺ قال : لا يقرء القرآن جنب ولا حائض » ^(٢) ويعني بالعرائم : السور الاربع التي تضمن السجود الواجب . وانما سميت ذلك ؟ لوجوب السجود والعزيمة الواجبة ، والعزم الواجب .

لنا اجماع العلماء ، وما روي من النقل المستفيض عن أهل البيت عليه السلام ، منه : رواية زرارة ومحمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قلت : « الحائض و جنب يقرآن شيئاً ؟ قال : نعم ما شاء الا السجدة ، ويذكر ان الله على كل حال » ^(٣) ولانه اذا ثبت التحريم في طرف الجنب فثبوته في طرف الحائض أولى ، لان حدثها أعظم ، وأما جواز ما عدا الاربع فمستنده التمسك بالاصل ، وقوله تعالى : ﴿ فاقروا ما تيسر منه ﴾ ^(٤) ورواية ابن عمر محمولة على الكراهية توفيقاً بين الانصار .

(١) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ١٧ ح ١ ص ٤٩٠ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الحيض ص ٣٠٩ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ١٩ ح ٤ ص ٤٩٣ .

(٤) المزمل : ٢٠ .

مسئلة : ويحرم على روحها منها موضع الدم ، وهو اجماع فقهاء الاسلام ،
واتفقوا على حواز الاستمتاع بما فوق السرة ودون الركبة ، واختلغوا في حوار
الاستمتاع بما بينهما ، والذي عليه جمهور الاصحاب ، الاناحة ، وتركه أفضل ،
ذهب اليه الشيخان ، وقال علم الهدى في شرح الرسالة : عندنا لا يحل الاستمتاع
مها الا بما فوق العبرر ، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي .

لما قرأه تعالى ﴿ فاعتزلوا النساء في الحيض ﴾ ^(١) و « المحيض » موضع
الحيض كالمقبل والميت ، فيحل ما عداه بالاصل ، ولا يقال : « المحيض » هو الحيض
لقوله تعالى : ﴿ يستلوك من المحيض قل هو أذى ﴾ ^(٢) وقوله : ﴿ واللأذى ينسن
من الحيض من نسائكم ﴾ ^(٣) .

لا نقول : لا ننازع في تسمية الحيض محيضاً ، بل كما يسمى الحيض بذلك
يسمى به موضع الحيض ، لكن يجب تنزيل آية التحريم على ما قلناه ، أما أولاً :
ولأنه قياس اللفظ ، وأما ثانياً : ولأنه لو نزل على الحيض لرم اعتزال النساء في زمان
لحيض وهو مسمى بالاجماع . ولأنه يلزم من تنزيهه على الحيض الاضمار ، اد لا
تعدر اعتزال النساء في نفس الامر فيفتقر الى الاضمار وهو الزمان ، ولو نزلنا على
الموضع لم يفتقر الى الاضمار ، ولما ذكر في سبب نزول هذه الآية من كون اليهود
يمترلون النساء في زمان الحيض فقال أصحاب النبي ﷺ عمن ذلك ، فنزلت هذه
الآية فقال النبي ﷺ « اصنعوا كل شيء الا النكاح » ^(٤) رواه مسلم .

ويؤيد ذلك من طريق الاصحاب ما رواه عبد الملك بن عمرو قال : « سألت
أبا عبد الله عليه السلام عما لصاحب المرأة الحائض منها ، قال : كل شيء عدا القبل بعينه » ^(٥)

(١) لقرة : ٢٢٢ .

(٢) لطلاق ٤ .

(٣) سنن البيهقي ج ١ كتاب الحيض ص ٣١٣ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٢٥ ح ١ ص ٥٧٠ .

وعن هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « يأتي المرأة دون الفرج ويجنب ذلك الموضع » ^(١) .

واحتج الخصم بما رواه عن أمير المؤمنين عليه السلام قال : « مثل السي عليه السلام عما يحرم على الرجل من امرأته الحائض ، فقال : ما تحت الأزار » وروى ابن عمر قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عما يحل للرجل من امرأته ، قال : ما فوق الأزار » .

واحتج علم الهدى مصافاً الى ذلك بما رواه عبد الله الحلبي وسألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض ما يحل لزوجها منها ، قال : تأتزر باراد الى الركبتين ، وتحج سرتها ، ثم له ما فوق الأزار » ^(٢) .

والجواب : أما المروي عن علي عليه السلام فحائز أن يكون كشي عن موضع الوطء . بما تحت الأزار ، وإنما ساء هذا التأويل لما روي عنه عليه السلام انه قال : « اجنب منها شعر الدم » ^(٣) وما روي عن بعض ساء السي عليه السلام قال : « كان اذا أراد من الحائض شيئاً ألقى على فرجها ثوباً » ^(٤) .

وحذر ابن عمر فيه دلالة على التحليل ، ولا يلزم منه تحريم ما عداه الا من دلالة الخطب وهي متروكة ، وكذا خبر عبيد الله الحلبي ، ثم هو معارض بالاخبار التي تدونها من نصمة الى غيرها بما روي من الجوار ، فانها أكثر والكثرة اماراة الرجحان . ويؤيد ذلك أيضاً ما رواه عمر بن حنظلة قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : ما للرجل من الحائض ؟ قال : ما بين الفخذين » ^(٥) وصى عمر بن يزيد قل : « قلت لأبي

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٢٥ ج ٦ ص ٥٧١ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٢٦ ج ١ ص ٥٧١ .

(٣) سنن الدارمي ج ١ ص ٢٦٣ (مع تفاوت) .

(٤) سنن البيهقي ج ١ كتاب الحيض ص ٣١٤ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٢٥ ج ٧ ص ٥٧١ .

عبدالله عليه السلام : ما للرجل من الحائض ؟ قال : ما بين اليثها ولا يوقب ^(١) .

ومما رواه ابن بكير ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « اذا حاضت المرأة فليأتها زوجها حيث شاء ما اتقى موضع الدم » ^(٢) واذا تعارضت الاحاديث جمعنا بينها بالاباحة والكراهية ، فان المكروه اذا تأكدت كراهيته أطلق عليها لفظ التحريم مجازاً ، والمجاز يصار اليه مع الدلالة ، ولان مقتضى الدليل المحل ، فيخرج منه موضع الاجماع .

مسئلة : ولا يصح «طلاق» الحائض مع دخول المطلق بها وحصوره وكونها حائلاً لاحائل بيده وببها ، وقد أجمع فقهاء الاسلام على تحريره ، لكن اختلفوا في وقوعه : عندنا لا يقع ، وقال الشافعي وأبو حنيفة ومالك وأحمد : يقع ، وسيأتي تحريره في باب الطلاق انشاء الله .

مسئلة : ويجب عليها «الفعل» عند النقاء الطهارة ، يجب عند وجوب ما لا يتم الا بها ، كالصلاة والطواف ، لكن لما كان الحدث سبب الوجوب أطلق الوجوب عند حصوله وان كان وجود المسبب موقوفاً على الشرط ، كما يقول : يجب على الحائض القضاء وان كان لا يتحقق الا مع الطهر ، فاذا تحقق هذا فنحن نريد بالوجوب هذا الوجوب الموقوف على وجوب ما لا يصح الا بالفعل ، وعلى وجوب غسل الحائض عند النقاء واردة الصلاة او غيرها مما الطهارة شرط ، فيه اجماع المسلمين ، ولا ريب انه شرط في صحة الصلاة ، وفي الطواف عندنا ، خلافاً لابي حنيفة ، وهل هو شرط في صحة الصوم بحيث لو أحلت به ليلاً حتى أصبحت بطل الصوم ؟ فيه تردد .

روى علي بن الحسن ، عن علي بن أسباط ، عن عمه يعقوب الاحمر ، عن

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٢٥ ح ٨ ص ٥٧١ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٢٥ ح ٥ ص ٥٧٠ .

أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ان ظهرت طيل من حيضها ثم توات أن
تغتسل في رمضان حتى أصبحت عليها ، قضى ذلك اليوم » ^(١) لكن « علي بن الحسن »
مطحي و « ابن أسباط » وافقي .

ويؤيد وحوب الغسل عند اللقاء ما رووه عن النبي صلى الله عليه وآله قال : « امكثي قدر
ما كانت تحسك حبستك ، ثم اغتسلي وصلي » ^(٢) وعن ابن عباس ما رأت الدم
المحرامي فأنها لا تصلي ، وإذا رأت الطهر ساعة فلتغتسل . ومن طريق الأصحاب
ما رواه اسماعيل الحمصي ، عن أبي جعفر قال : « المستحاضة تقعد أيام قرؤها ثم
تغتاط بيوم أو يومين ، فإن هي رأت طهراً اغتسلت » ^(٣) .

مسئلة : ويجب عليها قضاء الصوم دون الصلاة ، وهو مذهب فقهاء الإسلام ،
ويؤيده ما رووه « ان معاذة سألت عابثة ما بال الحائض تفصي الصوم ولا تفصي
الصلاة ؟ فقالت : احرورية أنت ؟ فقالت : لا ، ولكي أسأل فقالت : كما يحض على
عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فتؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة » ^(٤) .

ومن طريق الأصحاب ما رواه زرارة قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام عن الحائض ،
فقال : ليس عليها أن تفصي الصلاة ، وعليها أن تفصي صوم شهر رمضان ، ثم أقبل
علي فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر بذلك عاتمة عليها السلام والمؤمنات » ^(٥) .

مسئلة : وإذا سمعت سجدة القرآن جاراً تسجد السجدة الواجبة ، ويجب
على القارئ ، ولستمع السجود عندها للظاهر والحائض والجنب ، لانه واجب

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ١ ح ١ ص ٥٢٤ .

(٢) من اليهتي ج ١ كتاب الحيض ص ٣٣٠ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ١٣ ح ٧ ص ٥٥٧ .

(٤) من اليهتي ج ١ كتاب الحيض ص ٣٠٨ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٤١ ح ٢ ص ٥٨٩ .

وليس من شرطه الطهارة فيجب، أما السامع : فإن السجود في حقه مستحب، وكذا ما عدا الأربع ، وهل يجوز للحائض سجودها ؟ قال في النهاية : لا، وهو اختيار لشافعي وأبي حنيفة وأحمد .

وحكي عن عثمان وسعيد بن المسيب في الحائض تسمع السجدة، قال: تؤمي برأسها وتقول: اللهم لك سجدت. وعن الشعبي فيمن سمع السجدة على غير وضوء يسجد حيث كان وجهه . لما : الأمر بالسجود مطلق واشتراط الطهارة ينافي الإطلاق ويسقط اعتبارها .

حنج المحالف بقوله **الصلوة** : «لا يقل الله صلوة بغير طهور»^(١) فبدخل السجود صماً ، ولأنه سجود ويشترط فيه الطهارة كسجود السهو ، والحواش : لانسلم انه صلاة ، فان العرف بين أهل الشرع يأباه ، ولا نسلم اشتراط الطهارة في سجود السهو ، ولو سلمناه لم يلزم وجود الحكم ها ، لانه كما يحتمل أن يكون اشتراط لظاهرة هناك لكونه سجوداً ، يحتمل أن يكون حبراً للصلاة المفتقرة الى الطهارة ، نصارحينه كجزء من الصلاة ، وليس كذلك سجود التلاوة .

ويؤيد مادكرناه : ما رواه أبو بصير قال : « قال أبو عبد الله **عليه السلام** : اذا قرء شيء من العرائم الأربع وسمعتها فاسجد ، وان كنت على غير وضوء ، وان كنت جالساً ، وان كنت المرأة لاتصلي ، وسائر القرآن أتت فيه بالخيار ان شئت سجدت وان شئت لم تسجد»^(٢) أما السامع وليس بمستمع ، فان السجود مستحب في ظرفه سواء كن من العرائم الأربع او من غيرها ، وهل يسمع منه الحائض والجنب ؟ فيه روايتان :

أحدهما : المنع ، روى ذلك الحسن بن سعيد، عن فضالة ، عن أبان بن عثمان

(١) سنن أبي داود ج ١ ص ١٦ .

(٢) الوسائل ح ٢ ابواب الحض باب ٣٦ ح ٢ ص ٥٨٤ .

عن عبد الرحمن بن أبي عداقة ، عن أبي عداقة عليه السلام «سأله عن الحائض تقرأ القرآن وتسجد السجدة اذا سمعت السجدة ؟ فقال : تقرأ ولا تسجد»^(١) وذكر ذلك في النهاية .
والأخرى : الحوار ، ذكره في المبسوط ، ورواه الحسين بن سعيد ، عن القسم بن محمد ، عن علي بن أبي حمزة ، عن أبي عداقة عليه السلام قال : « اذا قرء شيء من العزائم الأربع فسمعتها فاسجد ، وان كنت على غير وضوء وان كنت جنباً وان كانت المرأة لانصلي ، وسائر القرآن أنت بالحيار فيه ، ان شئت سجدت وان شئت لم تسجد»^(٢) والحق التفصيل : فان كانت من العزائم وجبت على القارئ والمستمع ولا اعتبار بالطهارة ، وان كان سامعاً لم يجب عليه لكنه يجوز ذلك .

يؤيد ذلك ما رواه عداقة بن سنان ، عن أبي عداقة عليه السلام « عن رجل سمع السجدة ، قال : لا يسجد الا أن يكون منصتاً لقراءة مستمعاً لها او يصلي بصلاته ، فاما أن يكون في ناحية وأنت في أخرى فلا تسجد لما سمعت »^(٣) ومراده عليه السلام الدلالة على إسقاط الوجوب ، والا فالسجود للسجدة حسن على كل حال .

مسئلة : وفي وجوب « الكفارة » على الروح بوطيء الحائض روايتان ، أحوطهما : الوجوب ، وهو مذهب الشيخ (ره) في الجمل والمبسوط وبه قال المعيد (ره) في المقنعة ، وعلم الهدى في المصباح وابا بابويه ، وكذا قال أحمد في إحدى الروايتين ، وقال الشيخ في الخلاف : ان كان جاهلاً بالحیض او بالتحريم لم يجب عليه ويحب على العالم بهما ، واستدل باجماع الفرقة ، وكذا استدل علم الهدى .
وقال الشيخ (ره) في النهاية : يتصدق بدينار في أوله ، وينصف دينار في وسطه ، وبربع دينار في آخره ، كل ذلك مبدأً واستحباً . ويدل على الاول ما رووه عن ابن

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٣٦ ح ٤ ص ٥٨٤ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٣٦ ح ٢ ص ٥٨٤ .

(٣) الوسائل ج ٤ ابواب قراءة القرآن باب ٤٣ ح ١ ص ٨٨٢ .

عباس « ان السي عليه السلام قال : الذي يأتي امرأة وهي حائض يتصدق بدينار او نصف دينار ^(١) والتخير في الواجب لا يتحقق ، فيلزم التفصيل .

ومن طريق الاصحاح مارواه داود بن فرقد ، عن أبي عبد الله عليه السلام في كفارة الطمث : انه يتصدق اذا كان في أوله بدينار ، وفي أوسطه بنصف دينار ، وفي آخره بربع دينار ، قلت : فان لم يكن عنده ما يكفّر ؟ قال : فليتصدق على مسكين واحد والا استغفر الله ولا يعود ، فان الاستغفارتوبة وكفارة لكل من لم يجد السبيل الى شيء من الكفارة ^(٢) .

أما احتجاج الشيخ وعلم الهدى بالاجماع فلا نعلمه فكيف يتحقق الاجماع فيما يتحقق فيه الخلاف ، ولو قال : المخالف معلوم ، قلنا : لا نعلم انه لا مخالف غيره ومع الاحتمال لا يفي وثوق بأن الحق في خلافه .

وقد قال ابن بابويه في المقتنع : يتصدق على مسكين ، وجعل مارواه المفيد وعلم الهدى رواية ، وأما خبر ابن عباس فقد رده الشافعي ، وأبو حنيفة ، ومالك ، ولوثبت أصله لم يطرحوه . وأما خبر داود بن فرقد فمطعون في سنده ، لان الراوي محمد بن أحمد بن يحيى ، عن بعض أصحابنا ، عن الطيالسي ، عن أحمد بن محمد ، عن داود .

وقد ذكر النجاشي : أن « محمد بن أحمد » هذا كان ثقة في الحديث الا ان أصحابنا قالوا كان يروي عن بعض الضعفاء ، ويعتمد المراسيل ، ولا يالي عن أخذ وليس عليه في نفسه طعن ، وروايته مقطوعة ، و« الطيالسي » ضعيف ، ثم هو معارض بأحاديث عدة نحن نذكرها .

وبدل على ما ذكره الشيخ في النهاية مارواه أحمد بن محمد بن يحيى ، عن

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الحيض ص ٣١٥ .

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب الحيض باب ٢٨ ح ١ ص ٥٧٤ .

صفوان ، عن عيص بن القاسم قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل واقع امرأته وهي طامث ، قال لا يلتبس بعد ذلك قد بهى الله عنه ، قلت : ان فعل فعله كفارة ؟ قال : لا أعلم فيه شيئاً ، يستغفر الله » ^(١) .

وروي أيضاً عن أحمد بن الحسن ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حرير ، عن زرارة ، عن أحدهما عليهما السلام قال : « سألت عن الحائض يأتيها زوجها ، قال : ليس عليه شيء ، يستغفر الله ولا يعود » ^(٢) .

ويؤيد ما ذكره الشيخ في النهاية أيضاً انه مقتضى البراءة الأصلية ، ولانه إبقاء المال المصنوع على صاحبه مع عدم اليقين بما يوجب انتزاعه ، ولو قل : مرويته عن أحمد بن الحسن لا يعمل به لانه فطحي ، قلنا : نحن نقابل به ما روته من الخبر المرسل ، وما ذكرناه أرجح ، لان أحمد بن الحسن وان كان فطحياً فهو ثقة ، والخبر المرسل مجهول الراوي فلا يعلم عدالته ، ويبقى خبرنا الآخر سليماً عن العارضي .

ثم يؤيد ما ذكرناه ما رواه الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام وفي الرجل يفع على امرأته وهي حائض ، قال : يتصدق على مسكين بقدر شبعه » ^(٣) قلت : والاقدام على تأويل هذه الاخبار تكلف عبر مائع فالأولى الجمع بينها بالاستحباب وعدم الوجوب وهذا أولى مما تأوله الشيخ ، فانه تأولها بتأويلات بعيدة لا يشهد لها ظاهر النقل ، والى هذا المعنى أشرتنا بقولنا : أحوطهما الوجوب لانه يتيقن معه براءة الدمة .

مسئلة : و « الكفارة » دينار في أوله ، ونصف دينار في أوسطه ، وربع دينار في آخره ، وهو اختيار الثلاثة وأنواعهم . وكذا قال ابن بابويه في من لا يحضره الفقيه ، وقال في المقنع : يتصدق على مسكين بقدر شبعه ، وجعل ما ذكره الثلاثة رواية .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٢٩ ح ١ ص ٥٢٦ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٢٩ ح ٢ ص ٥٢٦ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٢٨ ح ٥ ص ٥٢٥ .

وقال أحمد : كفارتها دينار أو نصف دينار . وعنه روايتان : أحدهما : ان ذلك على التخيير . والآخرى : ان كان الدم أحمر فدينار ، وان كان أصغر فنصف دينار . وروى ذلك عن ابن عباس ، عن رسول الله ﷺ ، وقال السخمي : الدينار لأوله ، والنصف لآخره .

لما رواية ابن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام ، ولا بسعنا ضعف طريقها عن تنزيلها على الاستحباب ، لاتفاق الاصحاب على اختصاصها بالمصلحة الراجحة أما وجوباً وأما استحباباً ، فمعنى بالتحقيق عاملون بالاجماع لا بالرواية ، لانه لولا أحد الامرين يلزم حروجهما عن الإرادة وهو منفي بالاتفاق ، قال ابن بانويه : من جامع أمته وهي حائض تصدق بثلاثة أمداد من طعام . وكذا قال الشيخ (ره) ، والوجه الاستحباب : تمسكاً بالبراءة الأصلية .

فِرْع

إذا تكرر منه «الجماع» تردد الشيخ في الميسوط ، ورجح هدم تكرار الكفارة تمسكاً بالأصل ، والوجه انه ان كانت الحال واحدة فلا تكرار ، وان كانت الحال مما يختلف فيه الكفارة تكررت ، ولا يتكرر بتكراره في الحالة التي لا يختلف فيها الكفارة ، كالوطئ مثلاً في أوله مراراً .

فِرْع

الأول والأوسط والآخر يختلف بحسب حيض المرأة ، فمن كان حيضها ستاً واليومان الأولان أوله ، والثالث والرابع أوسطه ، والخامس والسادس آخره ، وهكذا كل عدد يفرض فانه ينقسم أثلاثاً .

مسئلة : ويستحب لها «الوضوء» عند وقت كل صلاة وذكر الله في مصلاتها

بقدر صلاتها ، هذا اللفظ للشيخ في النهاية والمبسوط . وقال المفيد في المقنعة :
وتجلس باحبة عن مصلاها . وأطلق اللفظ بقية الأصحاب وهو المعتمد .

لنا م رواه زيد الشحام ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سمعته يقول : ينبغي
للحائض أن تتوضأ عند وقت كل صلاة ، ثم تستقل القلة وتذكر الله سبحانه بقدر
ما كانت نصلي » ^(١) ولأن إهمال التشبه بالمصلين سبب لاعتیاد البدن بالترك ، فيشق
تكلمه عند الوجوب ، فليشرع التمرين بقدر الامكان ، لقوله عليه السلام الحبر عادة .

مسئلة : ويكره « الحصاب » هذا مذهب علمائنا ، للنقل المستفيض عن أهل
البيت عليهم السلام ، من ذلك رواية علي بن الحسن ، عن ابن أساط ، عن عامر بن جعدة ،
عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سمعته يقول : لا تخضب الحائض ولا الجنب » ^(٢) ومثله
روى عن أبي بصير ، والروايات في ذلك وإن ضعف سندها ، فإن عمل الأصحاب
مطابق لها ، وبدل على أنها على الاستحباب وجود أحاديث دالة على لا باحة ، منها :
ما روى الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ومحمد بن أبي حمزة « قلت لأبي
إبراهيم عليه السلام : تحتضب المرأة وهي طامث ؟ فقال نعم » ^(٣) فالتوفيق : تنزل هذه
على الجواز ، وتلك على الكراهية .

مسئلة : ويكره لها « قراءة » ما عدا المراتم ، وحمل المصحف ولمس هدمشه ،
أما كراهية ما عدا المراتم فهو مذهب علمائنا لا يخلون فيه ، وقال الجمهور بالتحريم .
لما قوله تعالى : ﴿ فاقروا ما تيسر من القرآن ﴾ ^(٤) والامر مطلق فلا تقيد
بالطهارة ، وما روى رواية ومحمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « قلت : الحائض

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٤٠ ح ٢ ص ٥٨٧ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٤٢ ح ٧ ص ٥٩٣ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٤٢ ح ٢ ص ٥٩٢ .

(٤) المزمل : ٢٠ .

والجنب يقرأ شيئاً؟ قال : نعم ما شاء الا السجدة ، ويذكر ان الله تعالى على كل حال «^(١) وأما حمل المصحف : فان كان بعلاقته فاجماع الاصحاب على الكراهية ، وأما مس المصحف ومس الهامش : فقد أجرى علم الهدى حكمها في ذلك كالجنب ، وقال في الجنب بنحرهم مس الكتاب ، وقال الباقر بالكراهية ، وحرم الشافعي ذلك كله .

لنا ان مقتضى الاصل الحل ، فيخرج عنه موضع الاجماع ، ولان النبي ﷺ كتب الى قيصر آية في كتابه اليه ، ونجاسة الكافر أعظم من نجاسة الحائض ، وبطل على الكراهية ما روي عن أبي الحسن موسى ﷺ قال : «المصحف لا تمسه على غير ظهر ولا جباً ، ولا تمس خبطه [خطه] ولا تعلفه ان الله يقول : لا يمسه الا المطهرون»^(٢) وانما نزلنا هذا على الكراهية ، نظراً الى عمل الاصحاب .

مسئلة : ولا بأس بالاستمتاع منها بما فوق السرة وما تحت الركبة ، ويكره الاستمتاع بها بما بين السرة والركبة ، خلا موضع الدم فانه محرم ، وهو مذهب الشيخين وأتباعهما . وقال الشافعي وأبو حنيفة : حرم الاستمتاع منها بما بين السرة والركبة . وقال علم الهدى في الخلاف : يحرم الاستمتاع منها بما تحت الميزر .

لنا قوله : ﴿والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم او ما ملكت أيمانهم فاهم غير ملومين﴾^(٣) وهو صريح في رفع اللوم عن الاستمتاع كيف كان ، ترك العمل به في موضع الحيض بالاجماع ، فيبقى ما عداه على الجواز ، وما رووه عن النبي ﷺ انه قال : «اجتنب منها شعار الدم»^(٤) وقد روي عن بعض نساء النبي

(١) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ١٩ ج ٤ ص ٤٩٣ .

(٢) الواحة : ٧٩ .

(٣) المؤمنون : ٥ - ٦ .

(٤) سنن الدارمي ج ١ ص ٢٤٣ (مع تفاوت) .

فإنه كان إذا أراد من الحائض شيئاً ألقى على فرجها ثوباً، وأما حجتهم فقد سبب بيانها والجواب عنها، وإذا سقط التحريم ثبتت الكراهية بانصاف الناقص.

مسئلة : وإذا انقطع دمها حل وطؤها ، لكن يكره قبل الغسل ، وهو مذهب الثلاثة وأتباعهم ، وقال أبو حنيفة بن نايويه في كتابه : ولا يجوز مجامعة المرأة في حيضها لقوله تعالى : ﴿ ولا تقربوهن حتى يطهرن ﴾ ^(١) يعني بذلك : لغسل من الحيض ، وقال أبو حنيفة : ان انقطع لعشر حل الوطء ، وان انقطع قبل العشر لم يحل الا بعد أن تفعل ما ينافي الحيض من غسل او تيمم ، وأطلق الشافعي التحريم ما لم يغتسل .

لنا مقتضى الدليل المحل فيجب التمسك به ، أما ان مقتضى الدليل المحل فلوجهين ، أحدهما : قوله تعالى : ﴿ والذين هم لقرواحهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فابهم خير معلومين ﴾ ^(٢) وثمناً ثانياً : طفرله تعالى : ﴿ وبسأؤنك من المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ﴾ ^(٣) والمع منعق به منع زواله يشك الحل .

وقوله تعالى : ﴿ ولا تقربوهن حتى يطهرن ﴾ ^(٤) على قراءة لتضعف وهو يدل على أن العاية انقطاع الدم ، يقال : طهرت المرأة إذا انقطع حيضها ، وأوقيل : وقد قرء بالتضعيف في يطهرن ، قلنا : فيجب أن يحل على الاستحباب توفيقاً بين القرائتين ودفعاً للناسي ، ولا يقال : ويلزم من قوله تعالى : فإذا تطهرن اشتراط التطهير وهو الغسل فيكون إباحة الوطء ، حيثثد مشروطة بالشرطين : انقطاع الدم ، والغسل ، لانا نمنع أن يكون المراد بالتطهر الغسل ، بل ما المانع أن يراد بيطهرن طهرن ، كما يقال قطعت الحبل فتقطع ، وكسرت الكور فتكسر .

(١) (٣) (٤) البقرة : ٢٢٢ .

(٢) المؤمنون : ٥ - ٦ .

ولو قيل : المرأة يصح أن تغسل فيحمل على إرادة فعلها بخلاف الحسل والكور ، قل : قد يستعمل فيمن يصح ذلك منه ويكون المراد ما قلناه ، كما يقال في أسماء الله سبحانه : المتكبر ، ولو قيل : المراد فعل الطهارة لدلالة آية وهو قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ ^(١) قلنا : هو كلام مستأنف ولا تعلق له بالاول .

ويحتمل أن يكون المراد بالمتطهرين المتزهدين عن الذنوب ، فإن الطهارة هي النزاهة فتزيله على النزه من الذنوب أشبه من الغسل ، لأن ذلك أنسب بالثبوت ، ومن طريق الأصحاب ما رواه علي بن يقطين ، عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال : « سألت عن الحائض ترى الطهر أيقع عليها زوجها قبل أن تغسل ؟ فقال : لا بأس وبعد الغسل أحب الي » ^(٢) وهذا الحديث دال على الكراهية .

ومارواه سعيد بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قلت له : « المرأة تحرم عليها الصلاة فتوضأ من غير أن تغسل لزوجها أن يأتيها قبل أن تغسل ؟ قال : لا ، حتى تغسل » ^(٣) فيحمل هذا اللفظ على الكراهية توفيقاً بين الروايتين .

مسئلة : ولو غلبته الشهوة أمرها بغسل فرجها استحباباً ثم وطئها ، ومن الأصحاب من أورد ذلك بلفظ الوجوب ، والوجه الامتناع وبه روايات ، منها : رواية علي بن يقطين التي تقدمت ، ورواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في المرأة يتقطع عنها دم الحيض في آخر أيامها ، قال : ان أصابه شبق فليأمرها بغسل فرجها ثم يمسه ان شاء » ^(٤) والتوفيق بينهما بالكراهية .

(١) البقرة : ٢٢٢ .

(٢) الوسائل ح ٢ ابواب الحيض باب ٢٧ ح ٥ ص ٥٧٣ .

(٣) الوسائل ح ٢ ابواب الحيض باب ٢٧ ح ٧ ص ٥٧٤ .

(٤) الوسائل ح ٢ ابواب الحيض باب ٢٧ ح ١ ص ٥٧٢ .

مسئلة : واذا حاصت بعد دخول الوقت ظم تصل ، مع الامكان قصت ، وكذا لو أدركت من آخر الوقت قدر الطهارة والصلاة وجبت اداء ، ولاهمال قضاء ، وصابط هذا انها اذا أدركت من أول وقت الظهر أربع ركعات وحلت الظهر ، ولو أهملت وجب قضاؤها ، ولو أدركت دون أربع ركعات لم يلزمها الظهر ، فاذا أدركت من آخر النهار ما تصلي فيه ثماني ركعات وجبت الصلاتان ، ولو أدركت قدر أربع ركعات وجبت العصر ولم يجب الظهر ، ويستحب الصلاتان لو طهرت قبل الغروب ، وكذا يستحب المغرب والعشاء لو طهرت قبل الفجر .

وقال في الخلاف : اذا أدركت من آخر الوقت خمس ركعات وجبت الصلاتان ، وكذا البحث في المغرب والعشاء ، ولو أدركت قبل طلوع الشمس ركعة لزمها الصبح ، وقال في المبسوط : يستحب لها قضاء الظهر والعصر اذا طهرت قبل الغروب بمقدار ما تصلي خمس ركعات ، ولو لحقت ركعة لزمها العصر

وقال علم الهدى في المصاحح : اذا رأت الظهر في وقت العصر فليس عليها صلاة الظهر الماضية ، ومتى رأت طهرا في وقت صلاة ففرطت حتى يدخل وقت أخرى كان عليها قضاء تلك الصلاة الماضية ، اللهم الا أن يكون دخول الثاني ومضى وقت الاولى لم يكن عن تفریط منها ، بل مشاغلة بالتأهب للعسل عني وجه لا بد منه فلا قضاء عليها للصلاة الماضية ، بل تصلي الصلاة الحاضر وقتها . وضابط ما نقول انه لا يجب القضاء الا اذا تمكنت من العسل وأهملت .

وقال الشافعي وأحمد ومالك : اذا طهرت قبل الغروب لزمها العريصتان ، ولو طهرت قبل الفجر لزمها المغرب والعشاء ، لما رواه الاثرم وابن المنذر بإسادهما عن عبد الرحمن بن عوف ، وعنده بن عباس « انهما قالا في الحائض : تطهر قبل طلوع الفجر بركة تصلي المغرب والعشاء ، واذا طهرت قبل غروب الشمس صلت

الظهر والعصر جميعاً» (١).

وعن أحمد أن القدر الذي يتعلق به الوجوب أدراك تكبيرة الأحرام ، وعن الشافعي قدر ركعة ، لأنه القدر الذي روي عن عبدالرحمن وابن عباس . لنا أن التكليف بالفعل يستدعي وقتاً يسمح له فمع قصوره يجب السقوط ، والا لزم التكليف بما لا يطاق ، ومع سقوط الوجوب أداء يسقط قضاءً .

ويؤيده من طريق الأصحاب ما رواه علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن أبي عبيدة ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « إذا رأَت المرأة الطهر وهي في وقت الصلاة ثم أخرت الغسل حتى يدخل وقت صلاة أخرى كان عليها قضاء تلك الصلاة التي فرطت فيها ، وإذا طهرت في وقت الصلاة فأخرت لصلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى ثم رأَت دماً كان عليها قضاء تلك الصلاة التي فرطت فيها » (٢).

وعن عبيد بن زرارة ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « أيما امرأة رأَت الظهر وهي قادرة على أن تغسل وقت الصلاة ففرطت فيها حتى يدخل وقت صلاة أخرى كان عليها قضاء تلك الصلاة التي فرطت فيها ، فإن رأَت الظهر في وقت صلاة فقامت في نهية ذلك فحاز وقت الصلاة ودخل وقت صلاة أخرى فليس عليها قضاء ، ونصلي الصلاة التي دخل وقتها » (٣).

وروي معمر بن يحيى قال : « سألت أبا جعفر عليه السلام عن الحائض تطهر عند العصر تصلي الأري ؟ قال لا إنما تصلي الصلاة التي تطهر عندها » (٤) وروي منصور

(١) سنن النسائي ج ١ كتاب الصلاة ص ٣٨٢ (مع تفاوت) .

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب الحيض باب ٤٩ ج ٤ ص ٥٩٩ .

(٣) الوسائل ج ٢ أبواب الحيض باب ٤٩ ج ١ ص ٥٩٨ .

(٤) الوسائل ج ٢ أبواب الحيض باب ٤٩ ج ٢ ص ٥٩٩ .

ابن حارم عن أبي عبد الله قال : « اذا ظهرت فل العصر صلت الظهر و لعصر ، وان ظهرت في آخر وقت العصر صلت العصر » ^(١)

وروى الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام : « في المرأة تقوم في وقت ولا تقضي طهرها حتى تفوتها الصلاة ويحرج الوقت أتقضي الصلاة التي فاتتها ؟ قال : ان كانت نوات قصتها وان كانت دائمة في عملها فلا تقضي » ^(٢) وعن أبيه قال : « كانت المرأة من أهل نطهر من حبسها فتغتسل حتى يقول القائل : قد كادت الشمس تصفر بقدر ما نك لو رأيت اسماً يصلي العصر تلك الساعة ، قلت : قد فرط ، فكان يأمرها أن تصلي العصر » ^(٣) .

وما ذكره الجمهور ، من قصة عبدالرحمن وابن عباس لا حجة فيه ، لحوار أن يكونا قلاهما اجتهدا على اننا نحمل ذلك على الاستحباب . وقد روي في أخبار أهل البيت عليهم السلام ما يماثله ، روى علي بن الحسن بن فضال ، بإسناده عن أبي الصباح الكناني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا ظهرت المرأة قبل طلوع فجر صلت المغرب والعشاء ، وان ظهرت قبل أن تيب الشمس صلت الظهر والعصر » ^(٤) .

وفي رواية أخرى عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام مثل ذلك ، ومثله عن عمر بن حفصة . قال الشيخ في التهذيب : الذي أعول عليه ان المرأة اذا ظهرت بعد زوال الشمس قبل أن يمضي منه أربعة أقدام فإنه يجب عليها قضاء الظهر والعصر وان ظهرت بعد أن يمضي أربعة أقدام يجب عليها قضاء العصر لا غير ، ويستحب لها قضاء الظهر اذا كان طهرها الى مغيب الشمس .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٤٩ ح ٦ ص ٥٩٩ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٤٩ ح ٨ ص ٥٩٩ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٤٩ ح ٩ ص ٦٠٠ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٤٩ ح ٧ ص ٥٩٩ .

وتعول الشيخ (ره) في الاقدام على رواية «الفضل بن يونس» وهو واقعي ، لكن هذا لقول بذلك على ان وقت المختار عنده الى أربعة أقدام ، ثم يحرح وقت الطهر لمن لا عدد له ، وقد يتضح من هذا انه لا يوجب على الحائض قضاء صلاة الا مما ظهرت في وقتها وورطت في الاثيان بها ، ثم الذي تيسر من هذه الاحاديث ان امرأة اد أدركت من وقت الصلاة قدر الغسل والشروع في الصلاة فأخبرته حتى دخل وقت أخرى لرمها القضاء ولو قبل بذلك ، كان مطافاً لمعدلها ، نعم لا تفتي من الصوات اذا رأت الدم ، الا ما تمكنت من اداها في حال طهرها وأهمته .

مسئلة : وتغتسل «الحائض» كاعتسال الحب ، أما وحب غسلها فعليه اجماع المسلمين ، وقد سلف بيانه ، وبذلك عليه أيضاً قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾ ^(١) عني من قرء بالصحيح ، وأما كونه مثل غسل الحائض فقد روى ذلك الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «سأله عن الحائض عليها غسل مثل غسل الحائض ؟ قال نعم» ^(٢)

ومثله روى أبو بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام . وعن الحسن الصيقلي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «تغتسل متعة ارطال من ماء» ^(٣) وقد بين انه يجب عليها الاستبراء اذا انقطع دمها ، دون العاشر ، ولا يجب لو انقطع على العاشر لما ثبت ان الحيض لا يكون أكثر من عشرة أيام ، روى ذلك محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام .

ومثله روى سماعة عنه عليه السلام قال : «فان حرح الدم لم تطهر ، وان لم يخرج فقد طهرت» ^(٤) لا يقال : هذا يدل على وجوب الاستظهار الى عشرة أيام وان كانت

(١) النقرة : ٢٢٢ .

(٢) الوسائل ح ٢ ابواب الحيض باب ٢٣ ح ٥ ص ٥٦٧ .

(٣) الوسائل ح ٢ ابواب الحيض باب ٢٠ ح ١ ص ٥٦٤ .

(٤) الوسائل ح ٢ ابواب الحيض باب ١٧ ح ٤ ص ٥٦٢ .

عادتها قل بدلالة اطلاق الرواية ، لانا نقول : هذا ليس بمناف لما قلناه من الاستظهار
يوم أو يومين ، لانه يمكن أن يكون ذلك اشارة الى المسد أو المتحيرة بدلالة
لاحديث الدالة على حوار الاعمال عند انقضاء قرؤها ، وقد سلب

وتحب فيه « الية » لانه عاده وتعتقر الى الله واستدامة حكمها ، وقد سلب
تقرير ذلك في غسل الجنابة . ويجب ان تستوعب جسدها بما يسي غسلها ، لمارواه
محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : « الحائض ما ملح بلل الماء من شعرها
أحرها »^(١) وان ترتبه على ما ذكرناه في غسل الجنابة .

و « المصمصة » و « الاستنشق » به مستحان . وفي وجوب « الوضوء » به
قولان ، أحدهما : انه يجب ، لما سلف عن قوله عليه السلام : « الوضوء في كل غسل الا
غسل الجنابة »^(٢) وعليه الاكثر ، وعرف الحائض طاهر اذا لم يلاق المحاسة ، وكذا
لا يحس ما تبشره من المايح ، كما روى معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام « عن
الحائض تناول لرحل الماء ، يدل : كان مساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسكب عليه الماء وهي
حائض »^(٣) ولان الاصل عدم المحاسة بالملاقات .

ويؤيده ، أيضاً مارواه معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام « سألته عن الحائض
تغرق في ثيابها فتصلي فيها قل أن تعسها ؟ قال : نعم لا بأس به »^(٤) .

الثالث : « غسل الاستحاضة » ودمها في الاعلى أصغر بارد رقيق ، يدل على ذلك
رواية حمص بن المخزومي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قل : « ان دم الحيض حار عيظ
أسود ، له دفع ، ودم الاستحاضة أصغر بارد »^(٥) و « الرقة » ذكره الشيخان ، وانما

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٢٠ ح ٢ ص ٥٦٤ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ٣٥ ح ٢ ص ٥١٦ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٤٥ ح ١ ص ٥٩٥ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب المحاسن باب ٢٨ ح ٤ ص ١٠٤١ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٣ ح ٢ ص ٥٢٧ .

قلنا في الأعلى ، لأنه قد يتعق الأصفر حيضاً كما إذا رأتها في العدة .

واما قلنا : لكن ماتراه بعد عاداتها مستمراً ، او بعد غاية النعاس ، وبعد اليأس وقيل اللوع ، ومع الحمل ، فهو استحاضة ولو كان عيباً ، لا لما قررنا وصف الاستحاضة وكانت في هذه المواطن مستحاضة ، وان كان دمها فيها أسود عيباً افتقربا الى استدراك الاطلاق ، واما اشترطنا في ذات العادة الاستمرار؟ لان دمها لو انقطع على العاشر كانت العادة وما بعدها الى العاشر حيضاً ، وقد سلف تقرير ذلك كله ، واما يكون مراد على العادة حيضاً اذا تجاوز أكثر الحيض .

وأما ان الدم في هذه المواطن استحاضة ، فقد سلف تقريره . واما قلنا عقيب قولنا ومع الحمل على الأشهر ، لما بيتاً أولاً من أن الحامل المستبين حملها لا تحيض وان فيه قولاً آخر لجماعة من فقهاءنا ، لكن ما ذكرناه أشهر الروايتين لان الحيض يعول فيه على العدة ، ورؤية الحامل الدم مع سلامة الولد مادرة فلا اعتبار به ، نعم قد ترى الاستحاضة لانه مريض لا اختصاص له بموضع الولد .

مسئلة : يعتبر دم المستحاضة : فان لطح باطن القطنة ولم يظهر عليها لزمها ابدالها ، والوضوء لكل صلاة ، أما ابدالها : فلائها نجاسة يمكن الاحتراز منها فيجب وأما الوضوء لكل صلاة : فهو مذهب الخمسة . وقال ابن أبي عقيل : لا يجب في هذه الحالة وضوء ولا غسل ، ومثله مذهب مالك . وقال ابو حنيفة : تنوضاً لو فت كل صلاة .

لنا ما رواه ابو داود الترمذي عن النبي ﷺ في المستحاضة « ندع الصلاة أيام اقرائها ثم تغسل وتقوم وتصلّي وتنوضاً عند كل صلاة » (١) ومن طريق الاصحاب روايات ، منها : ما رواه حماد بن عيسى ومحمد بن أبي عمير ، عن معاوية بن حمار عن أبي عبد الله عليه السلام : والمستحاضة اذا جاورت أيامها ورأت الدم يثقب الكرصف

اعنسلت للطهر والعصر، تؤخر هذه وتعجل هذه، وللمغرب والمشاء غسلًا، تؤخر هذه وتعجل هذه، وتعتمل للفجر وتحشي وتستغفر، وان كان الدم لا يثقب الكرسي نوضأت ودخلت المسجد وصلت كل صلاة بوضوء»^(١).

وعن سماعة، عن أبي عداة عليه السلام «فان لم يجر الكرسي فعليها العسل لكل يوم مرة والوضوء لكل صلاة، هذا اذا كان دمها عيباً، وان كان صغرة فعليها الوضوء»^(٢) ولان دمها حدث فينتيح بالوضوء ما لاند منه من لصلاة الواحدة.

واصح ابو حنيفة بماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم «انه قال: المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة»^(٣) وجوابه: المعارضة بما رويناها والترجيح لروايتنا، لانها مفسرة لا اجمال فيها.

ولوقبل: روي في بعض أخبار أهل البيت مثل اختيار ابو حنيفة، روي ذلك الحسين بن سعيد الصحافي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «اذا لم ينقطع الدم عنها، فقد مضى الايام التي كانت ترى فيها يوم او يومين فلتغتسل ولتحشي ولتستغفر وتصلي الطهر والعصر وتنتظر، وان كان الدم فيما بينها وبين المغرب لا يسيل من خدغ الكرسي فتتوضأ وتصل عند وقت كل صلاة»^(٤) قلنا: هذا ليس بمضاف لما اخترناه لان الوقت الذي ذكره طرف للصلاة لا ظرف للوضوء.

مسئلة: وان غمس القطنه ولم يسيل لزماها مع الوضوء، وتغيير المحشوة تغيير الخرقه والعسل للعداء والوضوء للصلاة الاربع، وهو مذهب شيخنا المير (ره) في المفتحة.

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الاستحاضة باب ١ ح ١ ص ٦٠٤.

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الاستحاضة باب ١ ح ٦ ص ٦٠٦.

(٣) رواه الترمذي في سننه (عند كل صلاة) ج ١ ص ٢٢٠.

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب الاستحاضة باب ١ ح ٧ ص ٦٠٦.

وقال الشيخ (ره) في النهاية : وان رأيت الدم وقد رشح على القطنه الا انه لم يسلم ، وجب عليها الغسل لصلاة العدة والوضوء لكل صلاة مما عداها وتغير القطن والحرقه . وبمعناه قال في المصوب والخلاف . وكذا قال علم الهدى (ره) في المصاح و بما بهويه ، وقال ابن الحيد في المحتصر : ان ثقب دمها تغسل ثلاثة أعسال ، والتي لا يثقب دمها الكرشف تغسل في اليوم والميلة مرة واحدة .

وقال ابن أبي عقيل : ان لم يطهر على الكرشف فلا وضوء عليها ولا غسل ، وان طهر فعليها لكل صلاتين غسل يجمع بين الظهر والعصر بغسل وبين المغرب والعشاء بغسل ، وتعدد الفجر بغسل . والكلام معه اذا في فعلين أحدهما : اذا لم يطهر على القطنه لانها عندما يجب الوضوء وعنده لا يجب ، والثاني : اذا ظهر ، عنده يجب ثلاثة أعسال ، وعندما غسل واحد للصبح ، والثلاثة تجب لو طهر وسال ، أما الاول فقد سب . وأما الثاني فلما رواه الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة قست له : « المساء متى تصلي ؟ قال : تقعد قدر حبصها وتستظهر بيومين ، فان انقطع الدم والا اعتسلت واحتشيت واستعرت وصلت ، فان جار الدم تعصت واعتسلت ثم صلت العدة بغسل ، والظهر والعصر بغسل ، والمغرب والعشاء بغسل ، وان لم يحز الكرشف صلت العدة بغسل واحد » ^(١) .

وما رواه سماعة قال : « المستحاضة اذا ثقت دمها الكرشف اعتسلت لكل صلاتين وللعصر غسلًا ، فان لم يحز الدم فعليها الغسل كل يوم مرة والوضوء لكل صلاة » ^(٢) .

فان احتج بما رواه الحسين بن سعيد ، عن القسم ، عن أبان ، عن اسماعيل الحمصي قال : « المستحاضة تقعد أيام قرئها ثم تحتاط بيوم او يومين ، فان لم تر الطهر

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الاستحاضة باب ١ ح ٥ ص ٦٠٥ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الاستحاضة باب ١ ح ٦ ص ٦٠٦ .

اغتسلت واحتشيت ولا تزال تصلي بذلك العسل حتى يظهر الدم على الكرسف ، فإذا ظهر أعادت ، لعسل وأعادت الكرسف «^(١) والحواب : الطعن في السد ، فان قسم ابن محمد و قمي : وأبان بن عثمان ضعيف ، ذكر ذلك الكشي .

واعلم : ان الطعن كما يتطرق الى هذه فالروايتان الاوليان أبصاً كذلك ، فان رواية زرارة المعني فيها مجهول فلعنه ممن لا يحب اتباع قوله ، ولوقيل : هذا تفدير لا يساعد عليه النظر ، وزرارة على صفة العدالة فلا يقول الا توفيقاً .

قلنا : هو لم يفت وأما أخبر ولا عهدة على المحر اذا حكى القول وان لم يعلم صدقه ، والآخرى عن عثمان بن عيسى وهو واقفي ، وسماعة كذلك ، ومع ذلك فالرواية مرسلة لا يعلم القائل فيها ، فادن يتعين التوقف ، والذي طهر لي أنه ان ظهر الدم على الكرسف وجب ثلاثة أغسال ، وان لم يظهر لم يكن عليها غسل وكان عليها الوضوء لكل صلاة ، وسنأتي الاحار الدالة على ذلك ، منها :

مارواه محمد بن يعقوب ، عن محمد بن اسماعيل ، عن الفضيل بن شاذان ، عن حماد بن عيسى وابن أبي عمير ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «المستحاضة اذا جارت أيامها ورأت الدم ينقب الكرسف اغتسلت للطهر والعصر تؤخر هذه وتعجل هذه ، وللمغرب والعشاء غسلاً ، وتعجل للفجر وتحشي وتستشعر ولا تحشي وتضم فحذبتها في المسحود ، وان كان الدم لا ينقب الكرسف توضأت ودخلت المسحود وصلت كل صلاة بوضوء »^(٢) .

مسئلة : وان سأل لزمها ثلاثة أغسال ، هذا متفق عليه عند علمائنا ، واحتنف الجمهور : فالشاذ قال : بالغسل ومنهم من اقتصر على الوضوء ، ومنهم من لم يعده باقياً .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الاستحاضة باب ١ ح ١٠ ص ٦٠٧ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الاستحاضة باب ١ ح ١ ص ٦٠٤ .

لما مارواه علي بن ابراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن عمرو واحد
عن أبي عبد الله عليه السلام، عن رسول الله ﷺ «انه قال لحمنة بنت حشش : تحبصي في كل
شهر في علم الله ستة أيام او سبعة أيام، ثم اعتسلي غسلًا وصومي ثلاثاً وعشرين او
أربعاً وعشرين ليلة، واغتسلي للفجر غسلًا، وأخرى الظهر وعجلي العصر، واغتسلي
غسلًا، وأخرى المغرب وعجلي العشاء واغتسلي غسلًا» ^(١) وروى الجمهور أيضاً :
انه عليه السلام أمر بذلك حمنة، وسهلة بنت سهيل .

وروى للحسين بن سعيد الصحافي، عن أبي عبد الله عليه السلام « في الحامل قل :
إذا لم يقطع الدم إلا بعد الأيام التي كانت ترى فيها الدم يوم أو يومين فلتغتسل
وتحتشي وتستنثر وتصلّي الظهر والعصر، ثم لتظرفان كان الدم مايسها وبين المغرب
لايسيل من خلف الكرسف فلتنوضاً وتصلّي عند وقت كل صلاة، وإن كان الدم إذا
أمسكت الكرسف يسيل من خلف الكرسف صبيحاً لا يرقى فإن عليها أن تغتسل في
كل يوم وليلة ثلاث مرات وتحتشي وتصلّي، تغتسل للفجر وتغتسل للظهر والعصر،
وتغتسل للمغرب والعشاء» ^(٢) .

وروى فضيل ودرادة عن أحدهما قال : « المستحاضة تكف عن الصلاة أيام
اقرائها ونحناط بيوم أو يومين ثم تغتسل كل يوم وليلة ثلاث مرات، وتحتشي لصلاة
الفداة، وتغتسل وتجمع بين الظهر والعصر بغسل، وتجمع بين المغرب والعشاء
بغسل، فإذا حلت لها الصلاة حل لزوجها أن يغشاها» ^(٣) .

ثم اختلف الأصحاب : فقال المفيد (ره) في المقبعة : يصلّي بوضوءها وغسلها
الظهر والعصر معاً على الاجتماع، وتعمل مثل ذلك في المغرب والعشاء، وتعمل مثل

(١) الوسائل ح ٢ ابواب الحيض باب ٨ ح ٣ ص ٥٤٧ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الاستحاضة باب ١ ح ٧ ص ٦٠٦ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الاستحاضة باب ١ ح ١٢ ص ٦٠٨ .

ذلك لصلاة الليل والمداة . واقتصر الشيخ (ره) في النهاية والمسوط على الاعمال . وكذا علم الهدي ، وأما ما يويه ، وطن غالط من المتأخرين : انه يجب على هذه مع الاعمال وضوء ، مع كل صلاة ، ولم يذهب الى ذلك أحد من طائفتنا ، وربما يكون غلطه لما ذكره الشيخ (ره) في المسوط والخلاف : « ان المستحاضة ، لا تجمع بين فرضين بوضوء . فظن استحاضه على مواضعها ، وليس على ما ظن ، بل ذلك مختص بالموضع الذي يقتصر فيه على الوضوء .

والذي اختاره المعيد (ره) هو الوجه ، وهو لارم للشيخ أبي جعفر ، لان عنده : كل غسل لابد فيه من الوضوء الا غسل الجنابة ، وإذا كان المراد بغسل الاستحاضة الطهارة ، لم يحصل المراد به الامع الوضوء .

أما علم الهدي فلا يلزمه ذلك ، لان الغسل عنده يكفي من الوضوء فلا يلزمه اضافه الوضوء الى الغسل ها ، ويحتج بما رواه معاوية ، وقد قدمنا خبره ، وبما رواه زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « الطامث تفعد بعد أيامها ، كيف تصنع ؟ قال : نستظهر بيوم او يومين ، ثم هي مستحاضة فلنغتسل ولنستوثق من نفسها وتصلي كل صلاة بوضوء ما لم ينفد الدم ، فإذا نفد اغتسلت ، وصلت » ^(١) وهذا التفصيل دليل قطع الشبهة .

وجواب : ان ايجاب الاعمال ليس بما مع من ايجاب الوضوء مع كل غسل ويتفدى أن لا يكون مانعاً يسلم قوله عليه السلام « كل غسل لابد فيه من الوضوء الا غسل الجنابة » ^(٢) ومع سلامته ، تناول موضع النزاع .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الاستحاضة باب ١ ح ٩ ص ٦٠٧ .

(٢) وهذه عبارة عامة الشيخ المتقدم فاعلم فذكره لما فيه من معنى الرو به .

فرع

قال بعض المتأخرين : إذا اجتمع عليها الوضوء والغسل توصأت للاستباحة واغتسل لرفع الحدث ، تقدم الوضوء ، وتأخر ، لأن على تقدير التقديم يكون حدثها بوقباً فلا يصح وضوءها لرفع الحدث ، لأن حدثها باق ببقاء الغسل ، وعلى تقدير تأخر الوضوء يكون الحدث مرتفعاً بالغسل ، وهو فرق ضعيف ، لأن الوضوء والغسل ان كانا شريكين في رفع حدث الاستحاضة فهما سواء في الية ، وإن كان كل واحد منهما يجب بسبب غير الآخر ، فلكل واحد أثر في رفع الحدث المختص به .

مسئلة : وإذا فعلت ذلك صارت طاهراً ، مذهب علمائنا أجمع : أن الاستحاضة حدث ، تظل الطهارة بوجوده ، فمع الاتيان بما ذكره من الوضوء ان كان قبلاً ، او الاعتسال ان كان كثيراً ، يخرج عن حكم الحدث لامحالة ، ويجوز لها استباحة كل ما تستباحه الطاهر من الصلاة ، والطواف ، ودخول المساجد ، وحل وطؤها ، ولو لم تفعل ذلك كان حدثها باقياً ، ولم يحز أن تستباح شيئاً مما يشترط فيه الطهارة . ولوصامت ، والحال هذه قال في المبسوط : روى أصحابنا ان عليها القساء ، وهل يحرم عني زوجها وطؤها ؟ أو ما لأصحاب الى ذلك ولم يصرحوا ، ومعنى ما قالوه : ويجوز لزوجها وطؤها اذا فعلت ما تفعله المستحاضة . قاله ابن الجبند ، وبمناه قال النفيد في المقعة ، وعلم الهدى في المصباح ، والشيخ في النهاية والمبسوط والحمل ، ولا ريب أنها اذا فعلت ما يحجب عليها ، حل للزوج وطؤها ، أما لو أحلت فهل تحرم ؟ له تردد : والمعبد (ره) يقول : ولا يجوز لزوجها وطؤها ، الا بعد فعل ما ذكرناه من نزح الحرق ، وغسل الفرح بالماء .

والظاهر انه لا يشترط في روال التحريم غير ذلك ، والاقرب ان المصح على الكراهية المطلقة ، لانه دم مرض وأدى ، فالامتناع فيه عن الزوجة أولى ، ويدل على

رفع الحطر، قوله : ﴿ولا تقربوهن حتى تطهرن﴾ (يعني من الحيض) ﴿فاد تطهرن فأتوهن﴾^(١) يريد اغتسل من الحيض، وقوله تعالى : ﴿والذين هم لروحهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم غير ملومين﴾^(٢)

ويؤيد ما ذكرناه من الحديث ، ما رواه الجمهور : « أن حمه بنت جحش كانت مستحاضة ، وكان زوجها يحامها ، وكانت أم حبيبة ، تستحاض وكن زوجها يحامها »^(٣) .

ومن طريق الأصحاب ما رواه عبدالله بن مسان : عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سمعته يقول : المستحاضة لا بأس أن يأتيها بعلمها إلا أيام قرئها »^(٤) ولأن الوطء لا يشترط فيه خلوا الموطوءة من الحدث ، كالحائض إذا انقطع دمها ، و امرأة لحب ، ولأن الأصل الحل ، وهو سليم عن المعارض الشرعي فيعمل به .

ولو قيل : ما ذكرتموه من الأحاديث دال على جوار وطء المستحاضة ، ونحن نقول به ، لكن مع فعل ما يجب عليها مما المانع أن يكون ما نصمسه من حوار الوطء مشروطاً بذلك ؟ قلنا : الالفاظ مطلقة ، والأصل عدم الاشتراط .

فإن احتج بما رواه زرارة قال : « المستحاضة تكف عن الصلاة أيام أقرئها ، وتستظهر بيوم أو يومين ، وإذا حلت لها الصلاة حل لروحها وطؤها »^(٥) وعني «اد» معنى الشرط ، فينتفي حل الوطء عند انتهاء حل الصلاة ، وبما رواه عبدالمطلب ابن أعين ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن المستحاضة كيف يعشها زوجها ؟

(١) البقرة : ٢٢٢ .

(٢) المؤمنون : ٥ - ٦ .

(٣) سنن البيهقي ج ١ كتاب الحيض ص ٢٢٩ (مع تفاوت) .

(٤) الوسائل ج ٢ أبواب الحيض باب ٢٤ ح ٢ ص ٥٦٧ .

(٥) الوسائل ج ٢ أبواب الاستحاضة باب ١ ح ١٢ ص ٦٠٨ .

فقال : يطرأ للإبام التي كانت نحيص فيها فلا يفر بها ، ويعشاها فيما سوى ذلك ، ولا يعشاها حتى يأمرها فتغسل ثم يعشاها إن أراد » ^(١) ولأن الاستحاضة أذى ومرص ، فيحرم الوطء فيها ، لأن المص في زوال الحيض لكونه أذى كما قال تعالى : ﴿ قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض ﴾ ^(٢) .

فالجواب : قوله : وإذا حلت لها الصلاة حل لزوجها وطئها ، الظاهر أن الحيض لما كان مانعاً من الصلاة ، كان حل الصلاة بالحروح من الحيض ، كما يقال : لا يحل الصلاة في الدار المنصوبة ، فإذا خرجت حل ، معناه زال المنع العصبي ، وإن كان بعد الخروج يفتقر إلى الطهارة ، وهذا وإن لم يكن معلوماً فإنه محتمل ، ومع الاحتمال لا يكون دليلاً ، والرواية الثانية بحتمل أن يكون الأمر بالاغتسال إشارة إلى غسل الحيض ، وهو الطاهر ، لأنه اقتصر على مجرد الغسل .

مسئلة : ولا تجمع المستحاضة بين صلاتين بوضوء ، وهكذا ذكره الشيخ (ره) في المسوط ، وهو اختيار الشافعي ، وأجازه أبو حنيفة . لأن وضوءها لوقت للصلاة ، فإذا توضأت في وقت الظهر جاز أن تصلي في ذلك الوقت ماشاءت ، وعلى ما قلناه المعبود يجوز أن تصلي بكل وضوء صلاتين ، كما تغسل لهما غسل واحد ، وما ذكره الشيخ يريد إذا كانت الاستحاضة قليلة ، توجب الوضوء أو متوسطة ، أما إذا كانت كثيرة فإنه لا يوجب مع الاغتسال وضوءاً ، فلا يكون مثل ذلك مراداً من لفظه .

مسئلة : وعليها « الاستطهار » في منع الدم من التعدي بقدر الامكان ، وكذا يلزم من به السلس ، والطن ، أما وجوب منع الدم : فيما سلف من الأحاديث الدالة على وجوب الاحتشاء ، من ذلك : روايه معاوية بن عمار قال : « تحتشي وتستنفر » ^(٣) .

(١) الوسائل ج ٢ أبواب الاستحاضة باب ٣ ح ١ ص ٦٠٩ .

(٢) البقرة : ٢٢٢ .

(٣) الوسائل ج ٢ أبواب الاستحاضة باب ١ ح ١ ص ٦٠٤ .

وفي رواية زرارة قال: «تستظهر بعد عاداتها، ثم هي مستحاضة فتعسل وتسنوئق من نفسها» ^(١) وروى الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام «سئل عن تفتير المول قل: يجعل خريطة إذا صلى» ^(٢) ولأن كل واحد مما ذكر نحاسة، فيجب الاحتراز منها بقدر الامكان.

وفي رواية حريز عن أبي عبد الله عليه السلام «إذا كان بالرجل يفتقر منه بول والدم، إذا كان في الصلاة انحدر كبساً وجعل فيه قطعاً ثم علقه عليه وأدخل ذكره فيه ثم صلى، يجمع بين صلاتي الظهر والعصر بأذان وإقامتين، وبؤخر المغرب ويعمل العشاء بأذان وإقامتين، ويفعل ذلك في الصبح» ^(٣).

فرع

ولا يجب على من به السلس أو حرج لا يرقى، أن يغير الشداد عند كل صلاة، وإن وجب ذلك في المستحاضة لاحتصاص المستحاضة بالقل، والتعدي قياس.

الرابع: «غسل النفاس»: «النفاس» هو الدم الخارج من الرحم عقيب الولادة، وهو مأخوذ من تنفس الرحم بالدم، يقال: نفست المرأة، ونفست بضم النون وفتحها، وفي الحيض يفتح النون لا غير، والولد منفوس، ومن الحديث «لا يرث المنفوس حتى يستهل صالحاً» ^(٤) ولا يكون نفاس إلا مع الدم ولو ولدت ثامناً، وهو مذهب الثلاثة وأتباعهم، وللشافعي قولان.

- (١) الوسائل ج ٢ أبواب الامتحاضة باب ١ ح ٩ ص ٦٠٧.
- (٢) الوسائل ج ١ أبواب مواضع الوضوء باب ١٩ ح ٥ ص ٢١١.
- (٣) الوسائل ج ١ أبواب مواضع الوضوء باب ١٩ ح ١ ص ٢١٠.
- (٤) الوسائل ج ١٧ أبواب ميراث الخثى وما أشبهه باب ٧ ح ١ و ٢ و ٥ (مع تهذيب)

لأن النفاس هو الدم المخصوص ولم يوجد، ولأن الأحكام المتعلقة بالنفاس كتحریم الوطئ، وإيجاب العسل، منفية بالبراءة الأصلية فيثبت في موضع الدليل .
مسئلة : ثم لا يكون الدم نفاساً حتى تراه بعد الولادة أو معها ، هذا مذهب
الشيخين ، قال في الخلاف : وما يخرج مع الولادة عندنا نفاس ، وكذا قال في المبسوط ،
وقال علم الهدى في المصباح : النفاس هو الدم الذي تراه المرأة عقيب الولادة وهو
اختيار أبي حنيفة . والتحقيق أن ما تراه مع الطلق ليس بنفاس ، وكذا ما تراه عند
الولادة قبل خروج الولد ، أما ما يخرج بعد ظهور شيء من الولد فهو نفاس ، لأن
ما قبل ذلك هي حامل ، ودم الحامل استعاضة على ما بيناه .

وبؤيد ذلك ما رواه عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام « في المرأة يصبها
الطلق أياماً أو يوماً أو يومين فتري الصفرة أو دماً ، قال : تصلي ما لم تلد ، فإن غلبها
الوجع ففاتها صلاة لم تقدر أن تصلي [تصليها] ، فعليها قضاء تلك الصلاة بعد ما
تطهر » ^(١) وهذه وإن كان سندها فطحية ، لكنهم ثقات في النقل ، ولا معارض لها .
وبؤيدها الأصل ، وروى السكوني عن جعفر عن أبيه عليه السلام قال : « ما جعل الله
حبساً مع حمل » ^(٢) يعني إذا رأت الدم وهي حامل ، لا تدع الصلاة ، إلا أن ترى
على رأس الولد إذا ضربها الطلق ، ورأت الدم تركت الصلاة و « السكوني » هامئ ،
لكنه ثقة ، ولا معارض لروايته هذه ، ولو وصفت مضعة كان كما لو وضعت جنباً ،
لأنه دم جاء عقيب وضع حمل ، أما العطفة والطفة فلا يتعين معهما الحمل ، فيكون
حكمه حكم دم الحائض .

مسئلة : ولاحد لأقله ، وفي أكثره روايات : أشهرها أنه لا يزيد عن أكثر
الحيض ، أما أن الأقل لأحد له ، فهو مذهب أهل العلم ، خلا محمد بن الحسن ،

(١) الوسائل ج ٢ أبواب النفاس باب ٤ ج ١ ص ٦١٨ .

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب النفاس باب ٤ ج ٢ ص ٦١٨ .

فقد حكى انه حده ساعة ، وعن أحمد : أقله يوم ، وليس شيئاً ، لان الشرع لم يقدره
فيرجع الى الوجود وقد حكى : ان امرأه ولدت على عهد رسول الله ﷺ فلم تر
دماً فسميت الجفوف . وأما ان أكثره لا يزيد عن أكثر العقب ، هو مذهب الشيخ
في المبسوط والنهاية والجمال ، وعلي بن بابويه ، والمفيد قولان :

أحدهما كذا قلناه ، والآخر : ثمانية عشر يوماً ، وهو اختيار علم الهدى ، وابن
الجنيد ، وأبي جعفرين بابويه في كتابه ، وقال ابن أبي عقيل في كتاب المستمسك :
أيامها عند آل الرسول ﷺ أيام حيضها ، وأكثره أحد وعشرون يوماً ، فان انقطع
دمها في أيام حيضها صلت وصامت ، وان لم ينقطع صبرت ثمانية عشر يوماً ، ثم
استظهرت بيوم او يومين ، فان كانت كثيرة الدم صبرت ثلاثة أيام ثم اغتسلت واحتشت
واستشرت وصلت .

وقد روى ذلك البيهقي في كتابه ، عن جميل ، عن زرارة ، ومحمد بن مسلم ،
عن أبي جعفر عليه السلام ، وقال الشافعي ومالك : « من يوماً » وقال أبو حنيفة وأحمد :
« أربعون يوماً » .

لنا مقتضى الدليل لزوم العبادة ترك العمل به في العشرة اجمعاً ، فيعمل به
فيما زاد ، ولان العاس حصة حسنها الاحتياج الى هذا الولد فانطلاقها باستغنائه
عنها ، وأقصى الحيضة عشرة . ويؤيد ذلك النقل المستفيض عن أهل البيت عليهم السلام
منه ما رواه الفضيل وزرارة ، عن أحدهما قال : « النساء تكف عن الصلاة أيام اقترائهما ،
التي كانت تمكث فيها ، ثم تعتل وتعمل ما تعلمه المستحاضة » ^(١) .

ومثله روى يونس بن يعقوب ، وروى مالك بن أحن قال : « سألت أبا جعفر
عليه السلام عن النساء يغشاها زوجها وهي في نفاسها؟ قال : نعم اذا مضى لها مذهب وضعت
بقدر عدة أيام حيضها ، ثم تستظهر بيوم ، ولا بأس أن يغشاها زوجها بعد أن يأمرها

(١) الوسائل ج ٢ ابواب العاس باب ٣ ح ١ ص ٦١١ .

فتغتسل ثم يغشاها ان أراد» (١).

احتج المرئسي برواية محمد بن مسلم قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن النساء كم تغتسل ؟ فقال : ان أسماء بنت عميس أمرها رسول الله ﷺ أن تغتسل لثماني عشرة ليلة» (٢) وعن محمد أيضاً قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام كم تغتسل النساء حتى يصلي ؟ قال : ثمانية عشر يوماً ، وسبعة عشر ثم تغتسل وتحتشي وتصلي » (٣).

والجواب : انما ذكرناه أرجح ، لان النقل به أكثر ، والكثرة اشارة الرجحان ، ولانه أحوط للعادة وأشبه بمقتضى الدليل ، ولان الجبر الاول لا يدل على تقدير المدة ، وغاية اتفاق السؤال والجواب عند انقضاء ثمانية عشر ، والاتفاق لا يدل على التحديد . وقد روي ما يدل على أن ذلك اتفاق لا تقدير ، زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : « ان أسماء نفست بمحمد بن أبي بكر ، فأهلت بالحج ، فلما قدموا ونسكوا المناسك ، كان لها ثمانية عشر ، فأمرها رسول الله ﷺ أن تطوف بالبيت وتصلي ولم ينقطع عنها الدم ففعلت ذلك » (٤).

وأما ما ذكره ابن أبي عقيل فانه متروك ، والرواية به نادرة ، وكذا ما تضمنه بعض الأحاديث ، من ثلاثين يوماً ، وأربعين ، وخمسين ، فانه متروك لا عمل عليه ، وقال أبو جعفر بن بابويه : الاخبار التي وردت في قعودها أربعين ، وما زاد الى أن تطهر معلولة كلها ، ولا يفني بها الا أهل الخلاف .

واحتج أبوحيفة بما روته أم سلمة قالت : « كانت النساء تجلسن على عهد النبي ﷺ أربعين يوماً او أربعين ليلة » (٥) وفي حديث أنس « وقت النساء أربعون

(١) الوسائل ج ٢ ابواب النفاس باب ٧ ح ٤ ص ٦١٢

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب النفاس باب ٣ ح ١٥ ص ٦١٥ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب النفاس باب ٣ ح ١٢ ص ٦١٤ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب النفاس باب ٣ ح ١٦ ص ٦١٦ .

(٥) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٣٤٦ .

ليلة» (١)

والجواب عن الاول : ما ذكره أصحاب الحديث ، من أنه لا يعرف الا من طريق « أبي سهل » فإذا كان كذا فامراده به مطرق للتهمة ، لانه من الامور العامة فاحتصاصه به موهوم ، حصرياً وقد حفي عن مالك مع قرب عهده وعيانه بالنقل ، وانكاره له حجة قوية على صعبه ، والحديث الثاني موقوف على « أس » ونقل الفتوى منه ، ولا يقال : ليس اليه التقدير فيكون قوله توفيقاً .

لأما نقول : بل يمكن أن يقوله اجتهاداً فقد قال بعض الفقهاء : ان النفاس دم الحيض ، ومدة احتشاسه لأقل الحمل ستة أشهر ، وغالب أحوال النساء في الحيض سنة او سبعة ، فإذا جعلنا شهرين سنة ، كان اثني عشر ، وأربعة أشهر سبعة ، كان ثمانية وعشرون ، وجملة ذلك أربعون .

فقد نيس ان ذلك مما يصح الاجتهاد فيه فلا يوثق بأنه قاله توفيقاً ، وما ذكر من هذا التخريج ضعيف أبصاً ، لان الدم لا يحتسب بل يفتدي به الولد ما دام حملاً ، وعند انفصاله بحر ح ما كان يندفع اليه للتغذية ، فيكون حيضة واحدة ، وأما الشافعي : فانه تعلق بأقيسة ضعيفة ، والقياس عندنا باطل ، فلا تشاغل بجوابه .

مسئلة : ويعتبر حالها عند انقطاعه قل العشرة ، فسان حرجت القطبة بقية اغتسلت ، والا توقعت النقاء او انقضاء العشرة ، يدل على ذلك ان هذه المدة هي أكثر الحيض فيكون أكثر النفاس ، لان النفاس حيضة .

ويؤيد ذلك ما رواه يونس بن يعقوب قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة ولدت فوأت الدم أكثر ما كانت ترى ، قال : فلتغعد أيام قرئها ، ثم تستظهر بعشرة أيام ، فان رأيت دماً صيباً فلتغتسل عند كل صلاة ، وان رأيت صفرة فلتتوضأ ثم لتصل » (٢)

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٣٤٣ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب النفاس باب ٣ ح ٢ ص ٦١٢ .

ولو قل : قد رويت أنها تستظهر يوم او يومين ، قلنا : هذا يختلف بحسب عوائد النساء ، فمن عاداتها تسع تستظهر في النفاس بيوم ، ومن عاداتها ثمان تستظهر بيومين ، وصابطه : البقاء على حكم النفاس مادام الدم مستمراً حتى يمضي لها العشرة ثم تنصر مستحاضة .

فروع

أ : ما تراه بعد أكثر النفاس بحكم الطهر ولو أطبق صبيهاً ، لأن الحيض لا يتعقب النفاس ما لم يفصل بينهما طهر ، وأقله عشرة .

ب : إذا رآته عقيب الولادة ولو لحمة فهو نفاس ، فإن انقطع اغتسلت وصلت وصامت ، ولو عاد قبل العاشر او فيه كان العائد نفاساً وما بينهما من البقاء نفاساً أيضاً ، ونفسي صومها ان كان واجباً ، لأنه لا يكون الطهر أقل من عشرة ، ولو لم تر الا العاشرة مثلاً كان ذلك هو النفاس دون ما قبله من البقاء ، لأن النفاس مشتق من نفس الرحم بالدم ولم يحصل .

ج : لو لم تردماً حتى انقضى العاشر لم يكن لها نفاس ، لأنه لا دم ، ثم ان استمر ما رآته بعد العاشر ثلاثاً فهو حيض ، وان رآته أقل فهو استحاضة ، ولو عاد قبل العشرة الثانية ما يتم به ثلاثة فان قلنا برواية يونس ، كان الدم حبصاً وما بينهما ايضاً ، وان اشترطنا ثوالي الثلاثة فهو استحاضة لغوات الشرط ، وكذا لو رأت بعد لعاشرة ساعة دم وساعة طهراً واجتمع ثلاثة أيام في عشرة كان الدم حبصاً على الرواية وما يتحلله ، وعلى القول الآخر هو استحاضة .

د : لو كانت عاداتها في الحيض خمسة من كل شهر ، ونفس عشراً ثم طهرت شهراً مرتين او مراراً ، ثم استحيضت رجعت الى عاداتها في الحيض ولم تقتل بعير لظهر .

هـ : لو ولدت توأمين ، فما بعد الثاني ابتداء نفاس يستوفي العدة منه ، لأنه دم تعقب ولادة ، وفيما رأته بعد ولادة الأول تردد : منشأها حامل ولا حيض ولا نفاس مع حمل ، والاشبه أنه نفاس أيضاً ، لحصول مسمى النفاس فيه وهو ينفس الرحم به بعد الولادة فيكون لها نفاسان ، فإن استمر الثاني كعدت عشرة ولو كان ما بين الولادتين عشرة أو أكثر .

ق : لا يرجع النساء مع تجاوز الدم إلى عادتها في النفاس ، ولا إلى عادتها في الحيض ، ولا إلى عادة نساتها ، بل تجعل عشرة نفاساً وما زاد استحاضة حتى يستوفي عشرة ، وهو أقل الطهر ، وفي رواية : تجلس مثل أيام أمها وانعتها وخالتها وتستظهر بثلاثي ذلك ، والرواية ضعيفة ، والسد شاذة .

مسئلة : و « النساء » « كالحائض » فيما يحرم عليها ويكره ، كذا ذكره في المبسوط . وبمعناه قال في النهاية والجمال ، وهو مذهب أهل العلم لا أعلم فيه خلافاً .

مسئلة : وغسلها واجب كمثل الحائض ، وهو مذهب العلماء كافة ، ويؤيده الأحاديث التي صلت في أكثر النفاس ، ولا تنبيح النساء الصلاة بمجرد الغسل بل لابد معه من الوضوء ، والخلاف فيه كما مر في الحائض ، وهي مخيرة في تقديم الوضوء على الغسل وتأخيره ، والتقديم أفضل ، وبه قال الشيخ في المبسوط ، وقال في الجمل بوجوب تقديم الوضوء في غسل الحائض والنساء على الغسل . وكذا قال الراوندي في الرابع .

لنا رواية محمد بن أبي عمير ، عن حماد أو غيره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « هي كل غسل وضوء إلا غسل الجبابة » ^(١) ولا يمكن حمل لفظة « هي » على ظاهرها ، فتحمل على أقرب حروف الصفات احتمالا هنا ، وهو « مع » والمعية بحتمل القل

والبعد ، ولأن القدر المتفق عليه حصول الطهارة بهما ، ومع تساويهما في التعبد وعدم النقص على وجوب تقديم أحدهما يتحقق التخيير ، وأما استحباب التقديم فبرواية ابن أبي عمير أيضاً ، عن رجل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كل غسل قلبه وضوء إلا غسل الجنابة » ^(١) ولا تقوى الرواية أن تكون حجة في الوجوب ، فاقصر على الاستحباب .

الخامس : « في غسل الأموات » والنظر في أمور أربعة :
الاول : « الاحتضار » :

مسئلة : استقبال القبلة بالميت واجب على أحوط القولين ، هذا مذهب المفيد (ره) في المقنعة وسائر ، لما روي عن علي عليه السلام قال : « دخل رسول الله صلى الله عليه وآله على رجل من ولد عبد المطلب وهو في السوق وقد وجه الى غير القبلة ، فقال : وجهوه الى القبلة ، فانكم اذا فعلتم ذلك أقبلت عليه الملائكة » ^(٢) وروى معاوية بن عمار قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الميت ، قال : استقبل بباطن قدميه القبلة » ^(٣) .

وعن سليم بن خالد ، عنه عليه السلام قال : « اذا مات لأحدكم ميت فسجوه تجاه القبلة ، وكذلك اذا غسل » ^(٤) ولأنه مسنونة للمسلمين مستمرة بين الصحابة والتابعين وظواهرها الوجوب . وقال الشيخ في الخلاف يستحب أن يستقبل بها القبلة . وهو مذهب الجمهور ، خلا سعيد بن المسيب فإنه أنكره .

واعلم : ان ما استدللنا به على الوجوب ضعيف ، لأن التعليل في الرواية كالقرينة الدالة على الفضيلة ، مع أنه أمر في واقعة معينة فلا يبدل على العموم ، والاحبار

-
- (١) الوسائل ج ١ أبواب الجنابة باب ٣٥ ح ١ ص ٥١٦ .
(٢) الوسائل ج ٢ أبواب الاحتضار باب ٣٥ ح ٦ ص ٦٦٢ .
(٣) الوسائل ج ٢ أبواب الاحتضار باب ٣٥ ح ٤ ص ٦٦٢ .
(٤) الوسائل ج ٢ أبواب الاحتضار باب ٣٥ ح ٢ ص ٦٦١ .

الآخر المنقولة عن أهل البيت ضعيفة السند لا يلح أن تكون حجة في الوجوب ،
فاذن ما ذكره الشيخ أولى ، لأن استقبال القبلة في مواطن الادعية والاسترحام حسن
على كل حال ، واسمأ قلنا : أحوطهما الوجوب ، لأن معه يحصل احتياط في التعمد
واستظهار في الرامة .

مسئلة : وكيفية الاستقبال : أن يجعل باطن قدميه الى القبلة ويلقى على ظهره ،
وهو مذهب علمائنا أجمع . وقال الشافعي : ان كان الموضع صيقاً كما قلناه ، وان
كان واسعاً أصحح على جنبه الايمن ووجهه الى القبلة كما يفعل به في الدفن . لما
مارواه ابراهيم الشعري ، عن غير واحد ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « يستقبل بوجهه
القبلة ويجعل باطن قدميه مما يلي القبلة » (١) .

مسئلة : والمسنون: نقله الى مصلاه ، وتلقبه الشهادتين ، والاقرار بالسبي عليه السلام
وبالائمة عليهم السلام وكلمات الفرح تلقيناً سهولة ، روى عبداقه بن سنان ، عن أبي عبدالله
عليه السلام قال : « اذا عسر على الميت موته ونزعه قرب الى المصلى الذي كان يصلي
فيه » (٢) ولأن مواطن الصلاة مظنة الرحمة ، وهو مقام استرحام .

روى الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « اذا حضرت الميت قبل أن يموت ،
فلقنه شهادة أن لا اله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله » (٣) وروى أبو بصير ، عن أبي
جعفر عليه السلام قال : « لو أدركت مكربة عند الموت لعلمته كلمات يستفح بها ، قلت :
جعلت فداك وماتلك الكلمات ؟ قال : هو ما أنتم عليه ، فلقنوا موتاكم عند الموت
شهادة ألا اله الا الله ، والولاية » (٤) وروى زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام كلام أبي جعفر
مثل ذلك .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الاحتضار باب ٣٥ ح ٣ ص ٦٦٢ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الاحتضار باب ٤٠ ح ١ ص ٦٦٩ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الاحتضار باب ٣٦ ح ١ ص ٦٦٢ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب الاحتضار باب ٢٧ ح ٢ ص ٦٦٥ .

وروى زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « اذا أدركت الرجل عند النزع فلقنه كلمات العرج ، وهي : لا اله الا الله الحكيم الكريم لا اله الا الله العلي العظيم سبحانه الله رب السموات السبع ورب الارضين السبع وما فيهن وما تحتهن ورب العرش العظيم والحمد لله رب العالمين » (١) .

وكان أمير المؤمنين عليه السلام اذا حصر أحداً من أهل بيته الموت قال : « قل : لا اله الا الله الحليم الكريم لا اله الا الله العلي العظيم سبحانه الله رب السموات السبع ورب الارضين السبع وما بينهما ورب العرش العظيم والحمد لله رب العالمين فاذا قالها قل : اذهب فليس عليك بأس » (٢) ولا تحرك ولا تنفض على شيء من أعضائه ان حركها ، ولا تظهر له الجزع عليه لئلا تصعب نفسه ، فتكون اعانة على موته .

وتقرأ هذه القرآن ، روى سليمان الجعفري قال : « رأيت أبا الحسن عليه السلام يقول لأبيه القسم : قم يا بني فاقراً عند رأس أخيك والصفات صفأ حتى تستتمها ، فقرأ فلما بلغ ﴿ أهم أشد خلقاً أم من خلقنا ﴾ قضى الفنى فلما سجد وحرجوا أقبل عليه يعقوب بن جعفر فقال له : كنا نعهد الميت اذا نزل به الموت تقرأ عنده (يس) فصبرت تأمر بالصفات ، فقال : يا بني لم تقرأ عند مكروب من موت قط الا عجل الله راحته » (٣) .

وقال أحمد بن حنبل : يستحب أن يقرأ عنده القرآن ليخفف عنه بقرائته ، تقرأ (يس) وفاتحة الكتاب وكل ذلك حسن عندنا ، واعلم أن تلاوة القرآن مستحبة قبل خروج روحه ليسهل الله عليه الموت ، وبعد خروجها استدفاعاً عنه .

مسئلة : وأن يغمص « هيناه » ويطبق « عوده » اذا مات ، وينطى بشوب ، روى

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الاحتضار باب ٣٨ ج ١ ص ٦٦٦ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الاحتضار باب ٣٨ ج ٣ ص ٦٦٦ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الاحتضار باب ٤١ ج ١ ص ٦٧٠ .

أحمد مسداً عن سداد بن أوس قال : « قال رسول الله ﷺ : إذا حضرتم موتاكم فاغمضوا البصر ، فان البصير يتبع الروح ، وقولوا خيراً ، فانه يؤمن على ما قاله أهل البيت ﷺ » (١) .

وروي أن عمر قال لولده : إذا رأيت روحي قد بلغت لهاتي ، فصع ككك اليمنى على جبهتي واليسرى تحت ذقي واعصني . ولانه لو لم يفض ولم يطبق فوه ويرد على حاله قبح منظره ، ومن طريق الاصحاب ما رواه أبو كهمس قال : « حضرت موت اسماعيل بن جعفر ﷺ وأبوه جالس عنده ، فلما حضره الموت شد لحبته ، وغمضه وغطى عليه الملحفة » (٢) ومثله روى زرارة .

مسئلة : ونمد يده الى جنبه وساقاه ان كانا منقيضين ولم يمتعا ، ذكر ذلك الشيخان وابن الجنيد . ولم أعلم في ذلك نقلاً عن أهل البيت ﷺ ، ولعل ذلك ليكون أطوع للفاسل وأسهل للدرج .

مسئلة : ويسرج عنده ان مات ليلاً ، ذكر ذلك الشيخان في المبسوط والمقنعة وقد روى سهل بن زياد ، عن عثمان بن عيسى ، عن عدة من أصحابنا قال : « لما قبض أبو جعفر ﷺ أمر أبو عبد الله ﷺ بالسراج في البيت الذي يسكنه حتى قبض أبو عبد الله ﷺ ثم أمر أبو الحسن ﷺ بمثل ذلك في بيت أبي عبد الله ﷺ » (٣) و« سهل » ضعيف و« عثمان بن عيسى » واقفي ، والرواية حكاية حال فهي سافطة لكه فعل حسن ، قال الشيخان : يسرج عنده الى الصباح وهو حسن أيضاً ، لان علة الاسراج هايتها الصباح .

مسئلة : ويكون عنده من يذكر الله سبحانه ، ولا يترك وحده ، روى ذلك

(١) متن ابن ماجة ج ١ كتاب الجنائز ص ٤٦٨ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الاحتضار باب ٤٤ ح ٣ ص ٦٧٢ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الاحتضار باب ٤٥ ح ١ ص ٦٧٣ .

ابوخديجة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ليس من ميت يموت ويترك وحده الا لعب الشيطان في جوفه » ^(١) .

مسئلة : ويعلم المؤمنون بموته ، وهو اختيار الشيخ في المبسوط . وبه قال أحمد . وقال الشيخ في الخلاف : فأما النداء فلا أعرف فيه نصاً ، وقال الشافعي بكره النداء ، وقال أبو حنيفة لا بأس .

لما ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال : « لا يموت منكم أحد الا أذنبوني » ^(٢) وعن ابن عمر ، انه قال : لما نعي اليه رافع بن خديج قال : ما تريدون أن تصنعوا ؟ قالوا : نحسبه حتى يرسل إلى قبا وإلى قريات بالمدينة ليشهدوا جنازته ، قال : نعم . ومن طريق الأصحاب : ما رواه الحسن بن محبوب ، عن أبي ولاد ، وعبد الله ابن سنان ، جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ينبغي لأولياء الميت أن يؤذنوا اخوان الميت بموته فيشهدون جنازته ويصلون عليه ويستغفرون له ، فيكتب لهم الاجر وللميت الاستغفار ويكتب هو الاجر بما اكتسب لهم » ^(٣) وأقول : انه لا بأس بالنداء لما يتضمن من الموائد المشار إليها وخلوه من منع شرعي .

مسئلة : ويجعل تجهيزه إلا مع الاشياء ، المستحب : مع تحقق موته ، تعجيله لانه أحفظ له أن يتغير ، وهو اجماع أهل العلم ، لقوله عليه السلام « لا ينبغي لجيفة المسلم أن تحبس بين ظهري أهلها » ^(٤) ومن طريق الأصحاب : ما روى السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله : اذا مات الميت أول النهار فلا يقبل الا في قبره » ^(٥) .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الاحتضار باب ٤٢ ح ١ ص ٦٧١ .

(٢) رونه البيهقي في سننه مع تفاوت يسير ج ٤ ص ٤٨ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ١ ح ١ ص ٧٦٢ .

(٤) سنن البيهقي ج ٢ كتاب الجنائز ص ٢٨٦ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب الاحتضار باب ٤٧ ح ٥ ص ٦٧٦ .

ومن طريق آخر عنه عليه السلام ، عن رسول الله ﷺ قال : « لا تنظروا بموتاكم طلوع الشمس ولا غروبها عجلوا بهم الى مضافهم رحمكم الله » ^(١) ويحب التريص بهم مع الاشتاء حتى تظهر علامات الموت ، وحده العلم ، وهو اجماع لثلا يعاون على قتل المسلم ، روى اسماعيل بن عبد الخالق قال : « قال ابو عبد الله عليه السلام : خمسة ينظر بهم الا أن يتغيروا الفريق والمصعوق والمطون والمهدوم والمدحس » ^(٢) .

وفي رواية اسحق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام « كيف يستبرأ الفريق ؟ قال : ينزل ثلاثة أيام قبل أن يدفن الا أن يتغير ، فيسجل ويدفن ، وكذلك صاحب الصاعقة فربما ظن انه مات ولم يموت » ^(٣) وكذا رواية هشام بن الحكم . وفي رواية محمد ابن علي بن أبي حمزة « يتريص بالمريق والمصعوق ثلاثاً الا أن يجيء منه ريح تدل على موته ، قلت : كأنك تحبرني بأنه دفن ناس كثير أحياء ؟ فقال نعم دفن ناس كثير أحياء ما ماتوا الا في قبورهم » ^(٤) .

مسئلة : والمصلوب لا يسرك على حشبه أكثر من ثلاثة أيام ، هذا مذهب الاصحاب ورواه السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « قال رسول الله ﷺ : لا تقروا المصلوب بعد ثلاثة أيام حتى يرل ويدفن » ^(٥) .

مسئلة : ويكره أن يحصر البيت جنب او حائض ، انما أحرنا هذا الحكم وهو متقدم في التريب ؟ لما وضعنا عليه قاعدة الكتاب من البداء في كل قسم بالواجب واتباعه بالمدب وتأخير المكروه ، فاقضى ذلك تأخير هذا الحكم ، ويكرهه ذلك

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الاحتصار باب ٤٧ ح ١ ص ٦٧٤ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الاحتصار باب ٤٨ ح ٢ ص ٦٧٦ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الاحتصار باب ٤٨ ح ٣ ص ٦٧٧ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب الاحتصار باب ٤٨ ح ٥ ص ٦٧٧ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب الاحتصار باب ٤٩ ح ١ ص ٦٧٨ .

قال أهل العلم . روى يونس بن يعقوب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا يحصر الحائض الميت ولا الجنب عند التلقين ، ولا بأس ان يلبا غسله » ^(١)

وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن أبي حمزة قلت لأبي الحسن : « المرأة تفقد عند رأس المريض وهي حائض في حد الموت ؟ فقال لا بأس أن يمرصه ، وإذا خافوا عليه وقرب ذلك فلتسح عنه وعن قربه ، قال الملائكة تسأدي بذلك » ^(٢) والحديثان وإن صعب مسدهما فإن فتوى الفضلاء بكراهية ذلك ، وقيل : لا يترك على بطنه حديد ، إنما قلنا : قيل لأنه لم يثبت عن أهل البيت به نقل ، بل ذكر ذلك الشيخان وجماعة من الأصحاب ، وقال الشيخ في التهذيب : سمعنا ذلك مذاكرة . وقال ابن الحنيد : يصح على بطنه شيئاً يمنع من ربوها .

مسئلة : غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه فرض على الكفاية ، وهو مذهب العلماء كافة ، وأولى الناس به أولاهم بذلك ، لرواية غياث ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام قال : « يغسل الميت أولى الناس به » ^(٣) و « غياث » يرى لكنه ثقة ، والزوج أحق من غيره لرواية اسحق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « الزوج أحق بامرأته حتى يصمها في قبرها » ^(٤) ومضمون الرواية متفق عليه ، وسيأتي له تفصيل في باب الصلاة ان شاء الله تعالى .

مسئلة : والواجب أمامه إزالة الجاسة عن بدنه ، لأن المراد تطهيره وإذا وجب إزالة الحكمة عنه فوجوب إزالة العيبة عنه أولى ، ولئلا يتجس ماء الفسل بملاقاتها ، ولما روى يونس ، عنهم عليهم السلام « امسح بطنه مسحاً رقيقاً فان خرج منه شيء »

(١) الرسائل ج ٢ ابواب الاختصار باب ٤٣ ح ٢ ص ٦٧١ .

(٢) الرسائل ج ٢ ابواب الحيض باب ٤٦ ح ١ ص ٥٩٥ .

(٣) الرسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢٦ ح ١ ص ٧١٨ .

(٤) الرسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٢٦ ح ٢ ص ٨٥٢ .

فإنه ^(١) وفي وجوب المية على الماسل عدي تردد : وقد قال الشيخ في خلاف :
بوجوبها واستدل باجماع الفرقة ، ومشأ التردد انه فظهير للميت من بحاسه الموت
فهو ازالة نجاسة كعمل الثوب الجس ، والاحوط ما ذكره الشيخ .

مسئلة : ويجب تنسيه ثلاث مرات ، أولاً بماء الصدر ، ثم بماء الكافور ،
ثم بالماء القراح ، ولا يجوز الاقتصار على الواحده الا عند عوز الماء ، وهو مذهب
الاصحاب خلا سلا فانه اقتصر على الوجوب على المرة بالماء القراح وما راد على
الاستصحاب ، وهو مذهب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة ، غير ان أبا حنيفة لا يستحب
الكافور للماء ، وللشافعي وأحمد يجعلانه أحيراً .

لنا حديث أم عطية « ان رسول الله ﷺ حين توفت ابنته قل : اغسلها ثلاثاً
او خمساً او أكثر » ^(٢) والتخير فيما زاد على الثالث فثبت الثلاث وجوباً وفي
حديث ابن عباس « ان النبي ﷺ غسلوه بماء وسدر » ^(٣) ومن طريق أهل البيت
عليهم السلام ما رواه الحلبي قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : « يغسل الميت ثلاث غسلات ، مرة
بالسدر ، ومرة بالماء بطرح فيه الكافور ، ومرة أخرى بالماء القراح » ^(٤) .

ومن ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اغسله بماء وسدر ثم اغسله على
أثر ذلك أخرى بماء كافور ، وذريعة ان كانت ، واغسله الثالثة بماء قراح ثلاث
غسلات لجسده ، قلت : يكون عليه ثوب اذا غسل ؟ قال : ان استطعت يكون عليه
قميص تغسله من تحته ، وقال : أحب لمن غسل ميتاً أن يلف على يديه الحرقه حتى
يغسله » ^(٥) .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢ ح ٣ ص ٦٨٠ .

(٢) سنن البيهقي ج ٣ كتاب الجنائز ص ٣٨٩ .

(٣) سنن البيهقي ج ٣ كتاب الجنائز ص ٣٩١ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢ ح ٤ ص ٦٨١ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢ ح ١ ص ٦٨٠ .

مسئلة : « الترتيب » في الغسل واجب عديداً ، يبدأ بالرأس ثم بالجسد ، وهو اتفاق فقهاء أهل البيت عليهم السلام . وقال الباقر بالاستحباب . لما ما رووه عنه عليه السلام « لما توفت انتة قال : للنساء أبدان ميامنها » ^(١) .

ومن طريق أهل البيت عليهم السلام ما رواه حماد ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا أردت غسل الميت فاجعل يتيك وبيته ثوباً يستر عورته أما قميصاً وأما غيره ، ثم يبدأ بكفيه ويفسل رأسه ثلاث مرات بالسدر ، ثم سائر جسده ، وابدأ بشقه الايمن ثم اجعل يديك من تحت الثوب الذي على فرجه واغسله من غير أن ترى عورته ، فاذا فرغت من غسله فاغسله مرة أخرى بماء وكافور وشيء من حنوطه ، ثم اغسله بماء غسلة أخرى ، فاذا فرغت من ثلاث غسلات جعلته في ثوب نظيف ثم جمعته » ^(٢) ولأن ذلك سنة لسلف وكيفيته أمر مطلق فيكون واجباً ، ولأننا بينا وجوب الترتيب في غسل الجنابة فثبت هنا ، لما روى محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « غسل الميت مثل غسل الجنب » ^(٣) ولأن من أوجب الترتيب في غسل الجنابة أوجب هنا ، والفرق منفي بالاجماع .

فرع

ولا يراد على الغسلات الثلاث ، وقال الشافعي ان لم يبق بثلاث فحسباً ، ولم يقدره مالك . لا هو عادة شرعية فيقف تقديرها على النقل .

مسئلة : لو نعدر السدر كفت المرة بالفراخ تمسكاً بالاصل ، ولأن المراد بالسدر الاستعانة على إزالة الدرن ، وبالكافور تطيب الميت وحفظه بحاصية الكافور

(١) من الميهني ج ٣ كتاب الجنائز ص ٣٨٨ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢ ح ٢ ص ٦٨٠ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢ ح ١ ص ٦٨٥ .

من اسراع التغير وتعرض الهوام، ومع عدمها فلا فائدة في تكرار الماء مع حصول النقاء .

مسئلة : وفي وجوب الوضوء قولان ، والاستحباب أشبه ، قال الشيخ في المبسوط : وقد قيل : انه يوضأ الميت ، فمن عمل به كان جائزاً غير أن عمل الطائفة على ترك العمل بذلك ، لأن غسل الميت كغسل الجنابة ، ولا وضوء في غسل الجنابة . وقال في الخلاف : غسل الميت كغسل الجنابة ليس فيه وضوء . وقال بعض أصحابنا : يستحب فيه الوضوء ، وقال المفيد (ره) في المقعة : ثم يوضأ الميت فيغسل وجهه وذراعيه ويمسح برأسه وظاهر قدميه . وقال الشيخ في الاستبصار يستحب فيه .

لنا ما رواه حرير قال : « أخبرني أبو عبد الله عليه السلام قال : الميت يبدأ بفرجه ثم يوضأ وضوء الصلاة » ^(١) وما رواه الوشا ، عن أبي حنيفة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إن أبي أمرني أن أصله (وساق الحديث) الى أن قال : ثم يوضه وضوء الصلاة » ^(٢) .

وانما حملنا ذلك على الاستحباب ، لما روي من النقل المسبب عن أهل البيت عليهم السلام في كيفية غسل الميت وانتقالهم من تليين أصابعه وغسل يديه الى غسل رأسه وجسده من غير ذكر الوضوء ، روى ذلك عدة من الأصحاب منهم لحمي عليه الرحمة ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، وعبد الله الكاظمي عنه أيضاً ، ويعقوب بن عبد الصالح .

ولا يقال : رواية ابن أبي عمير ، عن حماد او غيره ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في كل غسل وضوء الا غسل الجنابة » ^(٣) يدل على الوجوب ، لا ما يقول : لا يلزم

(١) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٦ ح ١ ص ٦٨٩ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٦ ح ٤ ص ٦٨٩ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الجنابة باب ٣٥ ح ٢ ص ٥١٦ .

من كون الوضوء في التسل أن يكون واجباً ، بل من الجائز أن يكون غسل الجنابة لا يحور فعل الوضوء فيه ، وغيره يجوز ، ولا يلزم من الحوار الوجوب قادراً الاستحباب أشبه .

مسئلة : أن قلنا باستحباب الوضوء فلا يمضمض الميت ولا يستنشق ، وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : يمضمض [الميت] ويستنشق . لنا أن ذلك لا يتيسر إلا بقلب الميت على وجهه ليحرج الماء فيه وأنفه وذلك إهانة لم يعتبرها الشرع ، وربما وصل إلى جوفه فخرج في أكفانه وهو أذى فاجتنابه أولى .

مسئلة : ولو خيف من تسيله تنثر جلده يتيمم ، ويستحب إمراره يد العاسل على جسد الميت ، فإن خيف من ذلك لكونه مجدوراً أو محترقاً اقتصر العاسل على صب الماء من غير إمرار ، ولو خيف من الصب لم يغسل ويتيمم ، ذكر ذلك الشيخان في المبسوط والمقنعة والنهاية ، وابن الجبلة .

وأما الأولى : فلأن الأمر مستحب وتقطيع جلد الميت محظور فيتمين العدول إلى ما يؤمن معه تنثر الجسد .

ويؤيد هذا الاعتبار ما رواه محمد بن سنان ، عن أبي حنيفة القمط ، عن ضريس عن علي بن الحسين عليه السلام أو عن أبي جعفر قال : «المجدور والكبير والذي به القروح يصب عليه الماء صباً» ^(١) .

وأما الثانية : فلأن التيمم طهارة لمن تعذر عليه استعمال الماء ، ويؤيد ذلك ما رواه عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي عن أمائه ، عن علي عليه السلام قال : «ان قوماً أنوا السي عليه السلام فقالوا : يا رسول الله صلى الله عليه وسلم مات صاحب لنا وهو مجدور ، فإن غسلناه اسلخ ، قال : تيمموا» ^(٢) وهذه الرواية وإن كان أسنادها ضعيفاً إلا أن الأصول

(١) لوسائل ج ٢ أبواب غسل الميت باب ١٦ ج ١ ص ٧٠٢ .

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب غسل الميت باب ١٦ ج ٣ ص ٧٠٢ .

تؤيدها ، قال الشيخ : وبه قال جميع الفقهاء الا الاوزاعي ، وعلى قول الشيخ يكون
المسئلة اجماعية ، لان خلاف الاوزاعي منقوض .

فرع

قال المفيد رحمه الله في المقنعة: واذا لم يوجد للميت ماءً أما لعدمه، او لعدم
ما يتوصل به اليه ، او لنجاسة الماء ، او لكونه مصافاً يتيمم بالتراب ، وكذا ان منع
من استعماله ضرورة الحي الى شربه تيمم الميت ، فهذا محس ، لانه حالة ضرورة
والتيمم بدل من الماء فيجتزه به .

مسئلة : وسنن الغسل يشتمل مسائل :

الاولى : ان يوضع الميت على مرتفع موحها الى القبلة . (في هذا الكلام
حذف) نقديسه : على شيء مرتفع ، وحذف الموصوف كثير في كلام العرب ،
وانما استحب المرتفع لثلا يرجع اليه ماء الغسل . قال في المبسوط : يجعل على
ساحة او سرير ، وما ذكره حسن ، لانه أحفظ لجسد الميت من التلطيخ ، وأما الاستقبال
في التغسيل فهو اتفاق أهل العلم ، لكن عندما يستقبل بباطن قدميه ليكون وجهه الى
القبلة ، ويدل عليه من طريق أهل البيت عليهم السلام روايات ، منها : رواية الكاهلي ، عن
أبي عبد الله عليه السلام « مثل من غسل الميت ، قال : استقبل بباطن قدميه القبلة حتى يكون
وجهه مستقبلاً القبلة » ^(١) .

مسئلة : ويتفق جيبه ويتزع ثوبه من تحته ، ذكر ذلك الشيخان في المبسوط
والنهاية والمقنعة . ولعل ذلك لثلا يخرج ما يفسد به ، وكذا استحباب حذبه من أسفله
لثلا يكون فيه ما يلطيخ أعالي بدنه ، ولا يقال : يلزم لو خلا من النجاسة الا أن لا
يكون هذه الكيفية .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢ ح ٥ ص ٦٨١ .

لا نقول : العلم بحلوه من النجاسة متعذر وعليه الظن بالنجاسة موحودة ،
 في المريض من شأنه ذلك خصوصاً عند خروج الروح ، ولما كان ذلك عالياً استحبه
 الشيخان استظهاراً ، ثم بالغ الشيخ الحميد رحمه الله في المقعدة بأن قال : «فتق جيده
 ويحرق ليتسع عليه . ولعل ذلك اذا لم يكن ما يستر به عورته ، والأقرب ان نزعه
 كذلك اذا أريد ستر عورته في حال الغسل ثم ينزع بعد الغسل من أسفله ، وتبين
 ذلك رواية عمداً بن سنان ، عن أبي عمداً رضي الله عنه قال : « ثم يحرق القميص اذا فرغ
 من غسله وينزع من رجله » (١) .

مسئلة : ويستر عورته ، هذا مذهب الجميع ، لان النظر الى العورة حرام ،
 نعم لو كان العاسل ممن لا يبصر او مصراً يتيقن من نفسه كيف بصره من العورة
 بحيث يثق السلامة من الورطة والغلطة لم يجب ، لان الستر انه هو لمنع الابصار ،
 فاداً لم يكن من دون السترة لم يجب ، لكن الاحوط الستر ليحصل الامن من ذل
 الطبع والغلطة . قال الشيخ في المبسوط : ينزع قميصه ويترك على عورته ما يسترها ،
 وكذا في الهدية .

وقال في الخلاف : يستحب غسله عرباناً مستود العورة ، أما بقميصه ، او ينزع
 القميص ويترك على عورته خرقه ، ومعنى قوله رحمه الله : « بقميصه » أن يخرجه
 يديه من القميص ويحذبه مسحداً الى سرته ويجمعه على عورته ويجرد ساقيه فيصير
 كالعاري عدا العورة .

روى يونس عنهم قال : « وان كان عليه قميص فاحرج يديه منه واجمعه على
 عورته وارفعه من رجله الى فوق الركبة » (٢) وقال الشافعي : يغسل في قميص كما
 غسل رسول الله ﷺ . وقال أبو حنيفة : يغسل عرباناً مستود العورة ، والوجه حواز

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٢ ح ٨ ص ٧٣٧ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢ ح ٣ ص ٦٨٠ .

الامرين ، لكن تعسيله عريانياً مستور العورة بحرقه أفضل .

أما المحور . فلما رواه النضر بن سويد ، عن هشام بن سالم ، عن سليمان بن جلد قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الميت ، قال . يغسل بماء وسدر واعسل جسده كله واغسله أخرى بماء وكافور ثم اعسله أخرى بماء ، قلت : فما يكون عليه حين تعسيله ؟ قال : ان استطعت أن يكون عليه قميص تغسل من تحت القميص »^(١) . وما رواه يعقوب بن يقطين . عن العبد الصالح عليه السلام قال : « ولا يغسل الا في قميص يدخل رجل يده ويصب عليه من فوقه ويجعل في الماء شيء من سدر وشيء من كافور ولا يعصر بطنه الا أن يحاف شيئاً فيمسح مسحاً رقيقاً من غير أن يعصر ، ثم يغسل الذي خسه يده قبل أن يكفه الى المنكبين ثلاث مرات »^(٢) وعن الحبيبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا أردت غسل الميت فاجعل بينك وبينه ما يستر عورته أما قميصاً او غيره »^(٣) .

وأما ان تجريده أفضل ، فلا ، لأنه يمكن للتطهير ولأن الثوب قد ينجس بما يجرح من الميت ولا يطهر بصب الماء فيجس الميت والعاسل ، واحتج الشافعي : بأن النبي صلى الله عليه وآله غسل في قميص ، والجواب : يمكن أن يكون ذلك للامن في طرده من تلطيخ الثوب وتعذر ذلك في غيره .

فرع

وفي وجوب ستر عورة الصبي تردد ، أقربه أنه لا يجب ، وحده ما يجوز للهاء تفسيله مجرداً ، لأن جوار نظر المرأة يدل على جوار نظر الرجل

(١) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢ ح ٦ ص ٦٨٢ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢ ح ٧ ص ٦٨٣ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢ ح ٢ ص ٦٨٠ .

مسئلة : ثم تليّن أصابعه برفق ، فان تعسر ذلك تركها ، وهو مذهب أهل البيت عليهم السلام ، وفي بعض أحاديثهم تليّن معاصله ، وبه قال أحمد . وقال أصحاب الشافعي : اما تليّن عبدالموت . لما ان انقضاء كفه يمسح التمكن من تطهرها قبلتها مع التمكن لينسقط لتحصيل التطهير .

فرع

ولا تليّن أصابعه ولا معاصله بعد الغسل ، لان وظائف الميت مستفادة من صاحب الشرع ، ومع عدم الدلالة فلا توظيف ، قال في المبسوط : وهو مذهب الاصحاب ، ذكر ذلك في الخلاف .

مسئلة : ثم يجعل الفاسل على يده حرقة ويدخل يده تحت السرة وينقي عورتيه ، وهو اجماع ، ويؤيده ما رواه يونس ، صهم قال : « يغسل يده ثلاث مرات كما يغسل الانسان من الجباية الى نصف الذراع ، واعسل فرجه وأنفه » ^(١) وفي رواية الكهلي عن أبي عبد الله عليه السلام : « ثم ابدأ بفرجه بماء السدر والمحرص فاغسله ثلاث غسلات » ^(٢) .

مسئلة : ويغسل رأسه وجسده برغوة السدر ، وهو مذهب فقهاء أهل البيت عليهم السلام ، ومن روى ذلك معاوية بن عمار قال : « أمرني أبو عبد الله عليه السلام أن أوضيه ثم أغسله بالاشدر وأغسل رأسه بالسدر ولحيته ، ثم أبيض على جسده منه ، ثم أدلك به جسده » ^(٣) .

مسئلة : ويبدأ بغسل يديه قبل رأسه ، ثم يغسل رأسه ، يبدأ بشقه الايمن ، ثم

(١) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢ ح ٣ ص ٦٨٠ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢ ح ٥ ص ٦٨١ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢ ح ٨ ص ٦٨٣ .

الابسر، ويعسل كل عضو ثلاثاً في كل غسل ، وهو مذهب فقهاءنا أجمع .

ويؤيده رواية الكاهلي [الكابلي] ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : « ثم نحول الى رأسه ولحيته ، ثم تشني بشقه الاسر »^(١) وأما تكرار الغسلات على كل في كل غسل فعليه اجماع الاصحاب ، ويؤيده رواية الكاهلي ورواية يونس ، وفي الطريق الى الكاهلي « محمد بن سنان » وهو ضعيف ، ورواية يونس مرسنة فصعها اذا مستحق لكن عمل الاصحاب على مضمونها طاهر ، وبمسح بطنه أمام العسلتين الاوليين الا الحامل ، المقصود بالمسح خروج ماله بقي من الميت ، فان مسح بطنه يخرج ذلك لاسترخاء أعضائه وخلوها عن القوة الماسكة ، واما قصد ذلك لتلا يخرج بعد الغسل ما يؤدي الكس ، ولا يمسح في الثالثة وهو اجماع فقهاءنا ، وقال لشافعي : يمسح في الثالثة أيضاً ، لنا ان المسحيتين بآتيان على المطلوب ، فالثالثة كلفة ، ولان المسحيتين متفق عليهما فيقتصر على المتفق :

ويؤيده رواية يونس عنهم ، فانها تضمنت المسح في الثانية ولم يذكر الثالثة وقولنا : الا أن يكون حلي ، لانه لا يؤمن معه الاجهاض وهو غير جائز ، كما لا يجوز التعرض لاجهاض الحية .

ويؤيد ذلك ما رونه أم أس بن مالك ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا تولت المرأة فأزادوا أن يغسلوها فليبدأ بطنها فليمسح مسحاً رقيقاً ان لم تكن حلي ، فان كانت حلي فلا تحركها »^(٢) .

فرع

ان يخرج من الميت شيء بعد اكمال الثلاث ، فان لم يكن ناقضاً غسل ، وان

(١) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢ ح ٥ ص ٦٨١ .

(٢) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الجنائز ص ٤ .

كان أحد الواقض ففي إعادة العسل قولان، أحدهما : يعاد ، ذهب إليه ابن أبي عقيل ليخرج من الدنيا طهراً ، والآخر : لا يعاد ، وتغسل الجاسة ، وهو الذي يظهر من كلام الباقر ، وقال الشافعي : يعاد الوضوء كما في الحي .

لما ان حدث الحي لم يطل به الطهارة السابقة عليه ، فكذلك ، ولان الحي أدى ماوجب عليه من الغسل بالموت ، هو جوب الاعادة منعي بالاصل . وبؤيده رواية الكاهلي والحسين بن مختار وعبد الرحيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ان بدأ منه شيء بعد غسله فغسل الذي بدأ منه ولا تعد الغسل »^(١) وذكر ذلك المرتضى رحمه الله في شرح الرسالة ، ولا يعرف أصحابنا استحباب الدحة بالعود ولا بغيره عند الغسل ، واستحبه الفقهاء .

لما ان الاستحباب عادة يتوقف ثبوتها على دلالة الشرع ، والتقدير عدمه . لا يقال : ذلك لدفع الرائحة الكريهة ، لاناقول : ليس الرائحة دائمة مع كل ميت ، ولان ذلك قد يدفع بغيره وكما سقط اعتبار غير العود من الاطياب فكذلك التجمير .

وبؤيده رواية محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام « لا تجمروا الاكفان ولا تمسوا موتاكم بالطيب الا بالكافور ، فان الميت بمرة المحرم »^(٢) وعن أبي حمزة ، عن الباقر عليه السلام « لا تقربوا موتاكم النار ، يعني الدحة »^(٣) .

مسئلة : اذا مات الجنب والحائض او النساء كفى غسل الميت ، ولا يجب غسلات ، بل ولا استحباب ، وهو مذهب أكثر أهل العلم ، لان العسل الواحد يجزي الحي وان تعددت الموجبات ، وبؤيد ذلك ما روي من طريق أهل البيت عليهم السلام ، منه : ما روي عمار عن أبي عبد الله عليه السلام « في النساء اذا ماتت كيف تغتسل ؟ قال : مثل

(١) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢٢ ح ١ ص ٧٢٣ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٦ ح ٥ ص ٧٣٤ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٦ ح ١٢ ص ٧٣٥ .

«طاهر»^(١) وكذا الحائض والجنب إنما يغسل غسلاً واحداً .

وما رواه زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام وأبوبصير عن أحدهما عليهما السلام «في الجنب إذا مات ، قال : ليس عليه الاغسل واحد»^(٢) وفي رواية العيص ، عن أبي عبدالله عليه السلام «يغسل غسل الجنابة ثم يغسل غسل الميت»^(٣) قال الشيخ في الاستبصار : يمكن أن يكون الامر بالغسل بعد غسل الجنابة للفصل بمماسمة الميت، وقد روي ذلك العيص في رواية أخرى عن أبي عبدالله عليه السلام قال : «إذا مات الجنب غسل غسلاً واحداً ، ثم اغتسل بعد ذلك»^(٤) وقد قيل : لا يموت ميت الا وهو جنب ، ومعنى ذلك انه يلتقى المطفة التي خلق منها ، على ما روي .

مسئلة : ويستحب أن يغسل تحت سقف ، وبه قال أحمد ، وروى أبو داود باسناده قال : «أوصى الضحاك أحاه سالماً اذا غسلتني فاجعل بيني وبين السماء سترأ» وعن عائشة قالت : «أنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نعمل ابته فجعلنا بينها وبين السقف سترأ» ولعل الحكمة كراهية أن يقابل السماء بعورة الميت .

ومن طريق أهل البيت عليهم السلام ما رواه علي بن جعفر ، عن أخيه موسى قال : «سألته عن الميت يغسل في الفضاء ؟ قال : لا بأس ، وان يستر فهو أحب الي»^(٥) وروى طلحة بن زيد، عن أبي عبدالله عليه السلام «ان أباه كان يستحب أن يحمل بين الميت وبين السماء سترأ يعني اذا غسل»^(٦) و«طلحة بن زيد» هذا بشري، لكن تنجر روايته برواية علي بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام ، واتفاق الاصحاب .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٣١ ح ٢ ص ٧٢١ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٣١ ح ٤ ص ٧٢١ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٣١ ح ٧ ص ٧٢٢ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٣١ ح ٨ ص ٧٢٢ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٣٠ ح ١ ص ٧٢٠ .

(٦) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٣٠ ح ٢ ص ٧٢٠ .

مسئلة : قيل يغسل الميت بتسعة أوطال في كل غسلة كالجنب، لما روي عنهم عليه السلام « أن غسل الميت كغسل الجنابة » ^(١) والوجه انقاؤه بكل غسلة من غير تقدير .
لنا رواية محمد بن الحسن الصفار قال : « كتبت الى أبي محمد عليه السلام كم حد الماء الذي يغسل به الميت كما رووا أن الحائض تغتسل بتسعة أوطال فهل للميت حد ؟ توقع حده يغسل حتى يطهر انشاء الله » ^(٢) ولأن التقدير ربما قصر عن القصد، إذ القصد الأبقاء .

مسئلة : يستحب للغاسل أن يذكر الله سبحانه عند غسله، ويتأكد بالدعاء المأثور رواه سعد الاسكاف ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « أيما مؤمن غسل مؤمناً فقال إذا قلبه : اللهم هذا بدن عبدك المؤمن وقد أخرجت روحه منه وفرقت بينهما فغفوك عفوك الا غفر الله له ذنوب سنة الا الكبائر » ^(٣) .

مسئلة : قال الشيخ في الجمل : يستحب أن يقف الغاسل على جانب يمينه . وقال في النهاية : ولا يركب الميت في حال غسله بل يكون على جانبه الايمن . وقال في المبسوط : ولا يركب الميت في حال غسله بل يكون على جانبه . وما ذكره في المبسوط أولى ، وكرهية ركوب الميت اختيار الشيخ رحمه الله في كتبه .

وفي رواية العلاء بن سبابة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا بأس أن تجعل الميت بين رجلين وان يقوم فوقه فتغسله، اذا قلبته يمينا وشمالا أن يصطه بين رجلين لثلا يسقط لوجهه » ^(٤) قال في التهذيب : هذا الخبر محمول على الجوار وان كان الأفضل غيره ، وقال في الاستبصار : هذا يدل على رفع الحظر ، لأن المسنون

(١) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٣ ح ١ ص ٦٨٥ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢٧ ح ٢ ص ٧١٨ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٧ ح ١ ص ٦٩٠ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢٣ ح ١ ص ٧٢٤ .

والأفضل أن يقف من جانب الميت ولا يركبه .

قلت : وهذا هو الذي يعتمد لرواية عمار ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « ولا يجعله بين رجله في غسله بل يقف من جانبه » ويسمي أن لا يحجر الغاسل بما رأى من مكروه ، روى سعد بن طريف ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « من غسل مؤمناً فأدى فيه الامانة عمره ، قلت : كيف يؤدي فيه الامانة ؟ قال : لا يحجر بما رأى » ^(١) .

ويستحب أن يستأنف لماء العمل حفيرة ، لانه ماء مستقفر فيحفر له لبؤ من من تعدي قدره ، وهذا اختيار الشيخين لما رواه سليمان بن خالد ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « اذا غسل بحمره موضع المفتل تجاه القلة » ^(٢) ويشف بثوب بعد تعسيله وقبل تكفينه ، وهو اجماع ، ولما رواه الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « اذا فرغت من ثلاث غسلات جعلته في ثوب نظيف ثم جمعته » ^(٣) ولأن ذلك يحفظ الكفن من البئلل لثلاث يسرع المعين اليه مع الدفن .

مسئلة : يكره اتعاد الميت وعصره قاعداً ، قال الشيخ في الخلاف : لا يجلس لميت في حال غسله وهو مكروه . وحالف جميع الفقهاء في ذلك ، واستدل باجماع الفرقه وعملهم ، وكذا العصر .

ويؤيده ما رواه حمزان بن أعين ، وعثمان المواقف : « اذا غسلت الميت فافرق به ولا تعصره » ^(٤) وفي رواية حمزان « ولا تعمره مفصلاً » ^(٥) وفي رواية أبي العباس ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « واقعه واغمز بطنه عمراً رجلاً » ^(٦) قال الشيخ في

(١) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٨ ح ١ ص ٦٩١ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الاحتضار باب ٣٥ ح ٢ ص ٦٦١ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢ ح ٢ ص ٦٨٠ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٩ ح ٢ ص ٦٩٢ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٩ ح ١ ص ٦٩٢ .

(٦) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢ ح ٩ ص ٦٨٢ .

الاستنصار : هذا موافق للعادة وليسنا نعمل به ، وأنا أقول : ليس العمل بهذه الاخبار بعيداً ، ولا معنى لتسريتها على التقية ، لكن لا بأس أن يعمل بما ذكره الشيخ ، من تجنب ذلك والاقتصار على ما اتفق على حوازه .

مسئلة : ويكره قص أطعاره وترجيل شعره ، وهو اجماع فقهاءنا ، وفي أحد قولي الشافعي هو مباح ، لنا ان ما يسقط منه يطرح في كفه ، فلا معنى لقص شاربه وأطعاره مع القول بدفنها معه .

ويؤيد ذلك ما رواه ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا يمس من الميت شعر ولا طعر وان سقط منه شيء فاحمله في كفه »^(١) وكذا خلق رأسه ، وقال في الخلاف : هو مكروه وبدعة ، وهو قول أهل العلم الا الشافعي في أحد قولي ، وكذا قال في خلق شعر العانة ، والابط وحف الشارب .

واستدل على الجميع باجماع العروة ، وقال في الخلاف ، ولا يجوز تسريح اللحية ، والذي أراه في ذلك كله الكراهية ، لان التكاليف المختصة بالميت موقوفة على الدلالة الشرعية وحيث لادلالة فلا تكليف ، وحيث لا يمنع فلا تحریم ، ولو احتجوا بقوله عليه السلام « اعملوا بموتاكم ما تعملون بمراثيكم » دفعا لرواية ما لم يستثبها من طريق محقق ، ثم هي متروكة الطاهر عند الجميع ، اذ العروس تطيب بالممكن من أنواع الطيب ، والميت يقتصر في طيبه ، وكذا المرأة بصنع وجهها بالزينة وتحلى بالحلى ، وكل ذلك متروك في الميت ، فادأ بعيد أن يشبه النبي صلى الله عليه وآله شيئا بشيء وهو لا يساويه بل لا يدايه .

مسئلة : ويكره ارسال ماء غسل في الكنيف ، ولا بأس بالماء الوعة ، هذا مذهب الحمزة وأنعمهم ، ويؤيده ما رواه محمد بن الحسن الصغار قال : « كتبت الى أبي محمد عليه السلام هل يغسل الميت وماؤه الذي يصب عليه يدخل الى بشر كنيف ؟ فوقع يكو

(١) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ١١ ح ١ ص ٦٩٤ .

ذلك في البلايع» (١).

الثالث : « الكفن » .

والواجب « مثزر » و« قميص » و« ازار » هذا مذهب فقهاء أجمع حلا سلا، فانه اقتصر على ثوب واحد وما زاد مستحب ، وقال الشافعي : الواجب ما يوارى به عورته ، واستحب الشافعي ثلاثة أزر يدرج فيها ادراجاً ليس فيها قميص ولا عمامة ، واستحب ابو حنيفة ثلاثة أثواب اراراً وقميصاً ولقافة ، وأجاز الاقتصار على ثوبين ، وقال ابن الجنيّد : لا بأس أن يكون الكفن ثلاثة أثواب يدرج فيها ادراجاً ، او ثوبين وقميصاً ، وان اعوز الثلاثة فالثوب الواحد اذا كان يجمع الميت ، وكان صغيراً استبره العورة .

لنا ما روي « ان النبي ﷺ كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية » (٢) وما رواه ابن المنفل « ان رسول الله ﷺ كفن في قميص » ومن طريق الاصحاب ما رواه ابن أبي بكير، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام « كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب : ثوبين سحولين ، وثوب حبرة بمنية عرية » (٣) .

واختلف الاصحاب في القميص ، فأوجه الشيطان في المبسوط والنهاية والمقنعة ، وعلم الهدى في المصباح ، والوجه ما ذكره ابن الجنيّد : من التحجير بين الاثواب الثلاثة يدرج فيها الميت والقميص مع ثوبين .

لما اختلف الروايات من غير ترجيح ، قسّ التحجير، روى زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « الكفن المعروف ثلاثة أثواب ، او ثوب تام لا أقل منه يوارى به

(١) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢٩ ح ١ ص ٧٢٠ .

(٢) سنن البيهقي ج ٣ كتاب الجائز ص ٣٩٩ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٢ ح ٤ ص ٧٢٦ .

حسده كله فما راد فهو سنة حتى تبلغ خمسة فما زاد فمستدع و « العمامة » سنة ^(١) وعن محمد بن سهل ، عن أبيه قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن الثياب التي يصلي الرجل فيها ، يكفن بها ، قال : أحب ذلك الكفن ، يعني قميصاً ، قلت : يدرج في ثلاثة أثواب ؟ قال : لا بأس به ، والقميص أحب الي ^(٢) .

لا يقال : روت عائشة « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب لبس فيها قميص ^(٣) » لا نأقول : بعارضة ما روينا انه عليه السلام كفن في قميص ، والترجيح لغيرنا لانه مثبت فيكون أرجح من الباقي ، ولان الرجل أقرب الى معرفة أكامان الرجال من المرأة ، لا شتمل النساء بالمصيبة وما شره الرجال حمار الميت ، ومع الضرورة تجزي الدفعة الواحدة ، كذا قال ابن الجنيد وعلم الهدى في شرح الرسالة ، لانه حال ضرورة فيقتصر على الممكن ، ولان مع عدم الكفن تدن عارياً ، فالأقتصار على بعضه أولى .

وقوانا : مما يجوز الصلاة فيه ، فقد عرفت أن الثوب لا يطلق بالمعرف ، الا على المنسوخ ، أما الجلود : فلا يفي الوبر والصوف ، قال ابن الجنيد : ولا يكفن في الوبر . ولست أرى من ذلك ما عا ، ويحرم من الثياب المنصوب باجماع العلماء ، ولانه اتلاف لمال الغير فيكون حراماً ، والحرير ، وهو اجماع الاصحاب ، سواء كان الميت رجلاً او امرأة ، وكره من عداهم ذلك ولم يحرموه .

لنا اعراض الصحابة والتابعين عن التكفن به ، ولانه اتلاف لمال لم يؤذن فيه . ويؤيده ما رواه حسين بن راشد قال : « سألت عن ثياب تعمل بالصرّة على عمل العصب اليماني من قز وقطن ، هل يصلح أن يكفن فيها الموتى ؟ قال : اذا كان القطن أكثر

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٢ ج ١ ص ٧٢٦ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٢ ج ٥ ص ٧٢٧ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ كتاب الجنائز ص ٣٩٩ .

من القز فلا بأس» (١) .

ووجه الدلالة : انه شرط في دفع البأس أن يكون القطن أكثر، فيعلم منه انه لو كان القز صوفاً لم يجز، والرواية وان كان المسؤول فيها مجهولاً فان عمل الاصحاب على مضمونها ، والعصب ضرب من برود اليمن ، سمي بذلك لانه يصنع بالقصب وهو نبت باليمن .

مسئلة : امسامي « الكافور » مساجد الميت واجب ، وهو اختيار الشيخ في الجمل ، قال في الخلاف : الحنوط مرض وهو أحد قولي الشافعي ، واستدل على ذلك باجماع الفرقة ، وأقل ما يحتج به الميت درهم ، ذكره المفيد في الاعلام ، وأفضل منه وزن أربعة مثاقيل ، وأكمل منه وزن ثلاثة عشر درهماً وثلاث ، روى سهل بن زياد ، عن أبي نجران ، عن أبي عبد الله عليه السلام « قال أقل ما يحزي من الكافور للميت مثقال » (٢) .

وروى الحسين بن مختار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « الفصل من الكافور في أربعة مثاقيل » (٣) وفي رواية علي بن ابراهيم رفعه في الحنوط ثلاثة عشر درهماً وثلاثة أكثر ، وفي الروايات كلها ضعف ، لان سهلاً ضعيف ، والحسين بن مختار واقفي ، ورواية علي بن ابراهيم مقطوعة ، فاذا الواجب الانقصار على ما يحصل الامتثال ، ويحمل ما ذكر على الفضيلة .

مسئلة : وبشرط طهارة « الاكمان » وهو اجماع ، ولانه لو لحقها نجاسة بعد التكفين وجب ازالتها ، فقيل : التكفين أولى ، وعسل المرأة والصبي وتكفيهما كعسل الرجل وتكفيه فهما مستويان في القدر الواجب ، وان وقع الاختلاف في

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٢٣ ح ١ ص ٧٥٢ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٣ ح ٢ ص ٧٣٠ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٣ ح ٣ ص ٧٣٠ .

شيء من المندوبات على ماسياتي لأن الاوامر الدالة على ماسلف مطلقة ، فكما تناول الرجل باطلاقها تناول المرأة والطفل .

« المستونات »

يستحب أن يزاد الرجل « حبرة » بسمية عبرية غير مطردة بالذهب « الحبرة » من التحجير ، وهو التحسين والترين ، و« يمنية » منسوبة الى اليمن ، و« عبرية » منسوبة الى العبر وهو جانب الوادي ، وهذا مذهب علمائنا ، وأبكرها من عداهم . لنا ما رواه أبو مريم انصاري قال : « سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : كفن رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلاثة أثواب ، برد حبرة أحمر ، وثوبين أبيضين صحارين وقال : إن الحسن بن علي عليه السلام كفن أسامة بن زيد في برد أحمر حبرة ، وثوبين ، وإن علياً عليه السلام كفن ابن حبيب في برد أحمر حبرة » (١) .

لا يقال : ذكر لعاشية أن رسول الله صلى الله عليه وآله كفن في برد عالت : قد أتى بالبرد ولكنهم لم يكمنوه فيه ، لأن رواية الأثبات أولى من النفي ، ولعل البرد الذي رد غير الرد الذي كمن فيه ، وإنما شرطنا أن لا يكون مطرزة بالذهب ولا بالحريز ، لانه تصنيع غير مآدون فيه ، وقد ذكر المتروى بذلك الشيخ في المبسوط والنهاية .

مسئلة : و« خرقة » لشد فخذيته ، قال الشيخ في المبسوط والنهاية : يكون طولها ثلاثة أذرع ونصف في عرص شر الى شر ونصف ، وهذه تسمى الخامسة تلف فخذه بها لفاً شديداً بعد أن تحشو الدبر قطناً وعلى المداكير ، ثم يخرج طرفها من تحت رجله الى الحانب الايمن ويغمرها في الموضع الذي شدها فيه ، واستحب أحمد ذلك في المرأة دون الرجل .

لنا ان الوجه في استعمال ذلك في المرأة موجودة في الرجل ، ويؤيده ما روي

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٢ ح ٣ ص ٧٢٦ .

عن أهل البيت عليهم السلام من ذلك رواية معاوية بن وهب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « يكفى الميت في خمسة اثواب قميص لا ترر عليه ، وازار وحرقة يعصب بها وسطه » ^(١) وفي رواية يونس عنهم « يلبس فحذيه من حقوه الى ركبتيه لفاً شديداً » ^(٢) وفي رواية عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام « ويجعل طول الحرقة ثلاثة أذرع ونصف وعرضها شر ونصف » ^(٣) وهذه الرواية ضعيفة السند ، وفي منها اضطراب ، وكذا رواية يونس عنهم .

مسئلة : و « عمامة » تشي عليه محكاً ، ويخرج طرفه العمامة من الحنك ويلقيان على صدره ، وهو اختيار الثلاثة وأتباعهم . ولم يستحب الشافعي لعمامة قل : وهي مباحة . أما الأصحاب فمتفقون على استحبابها .

لنا ان المراد « بالكفى » ستر الميت ، والعمامة سائرة ، ولا يها مما يشترطه الحي ويشتنع طرحها في الملاء ، والميت يحب ما يحبه الحي ، ويؤيد ما احترامه مروه عثمان النوا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا غسلت ميتاً فارق به ولا تعمره ولا تمس مسامحه كادوراً واذا غمته فلا تعممه عمة الاعرابي وقل : حد العمامة من وسطها واثنها على رأسه ثم ردها على حلقه واطرح طرفها على صدره » ^(٤) .

ومارواه زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « أمر النبي صلى الله عليه وآله بالعمامة ، وعمم النبي صلى الله عليه وآله ومات أبو عبيدة الحذاء فبعث ابو عبد الله عليه السلام معا يدبدار وأمرنا أن نشترى به حنوطاً وعمامة فعلمنا ، وقال : العمامة مسة » ^(٥) وأما التحك فعليه الأصحاب ، ورواه

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٢ ح ١٣ ص ٧٢٨ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢ ح ٣ ص ٦٨١ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ١٤ ح ٤ ص ٧٤٥ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ١٦ ح ٢ ص ٧٥٧ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٢ ح ١ ص ٧٢٦ .

ابن أبي عمير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام « في العمامة للميت، قال :
حنكه » ^(١).

مسئلة : ويستحب أن يكون الكفن قطعاً أبيض، وهو منسوب العلماء، ويكره
أن يكون كتاناً، لأن النبي صلى الله عليه وآله كفن في القطن الأبيض، وكذا استحب الصحابة،
ولقوله عليه السلام « اكتسوا من ثيابكم البياض وكنوا فيه موتاكم » ^(٢).

ويؤيده من طريق أهل البيت عليهم السلام ما رواه أبو خديجة، عن أبي عبد الله عليه السلام
قال : « الكتان كان لبني إسرائيل يكفون به، واقطن لامة محمد صلى الله عليه وآله » ^(٣) وفي
رواية يعقوب بن يزيد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا يكفن الميت في كتان » ^(٤).

مسئلة : ويستحب أن يغتسل الغاسل أمام التكفين أو يتوضأ وضوء الصلاة،
ذكره الشيع في المبسوط والنهاية. وإن اقتصر على غسل يديه إلى ذراعيه جاز،
لأن الاغتسال والوضوء على من غسل ميتاً واجب أو مستحب؟ وكيف ما كان فإن
الأمر به على الفور، فيكون التعجيل به أفضل. وأما غسل اليدين إن لم ينهياً الوضوء
فلأنه استطهار في التطهير، ويؤيده الحسين بن يعقوب بن يقطين عن العبد الصالح
عليه السلام قال : « ثم يغسل الذي غسل يديه قبل أن يكفنه إلى المسكين ثلاث مرات، ثم
إذا كفنه اغتسل » ^(٥).

مسئلة : ويستحب أن يطيب الكفن بالذرية، وهي الطيب المسحوق، وقال
بعض الأصحاب : هي نبات يعرف بالقمحان، وهو خلاف المعروف بين العلماء،

(١) الوسائل ج ٢ أبواب التكفين باب ١٤ ج ٢ ص ٧٤٤.

(٢) سنن البيهقي ج ٣ كتاب الجنائز ص ٤٠٢ (مع تفاوت).

(٣) الوسائل ج ٢ أبواب التكفين باب ٢٠ ج ١ ص ٢٥١.

(٤) الوسائل ج ٢ أبواب التكفين باب ٢٠ ج ٢ ص ٢٥١.

(٥) الوسائل ج ٢ أبواب التكفين باب ٣٥ ج ٢ ص ٢٦١.

وقد اتفق العلماء على استحباب تطيب الكفن بها ، ويؤيد ذلك ما رواه عمار بن موسى الساماطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «ويسط اللعانة طولا ويدرعليه من الدريرة»^(١) وعن سماعة قال : «در على ثوب الميت شيئاً من ذريرة»^(٢) .

مسئلة : ويكتب على الحبرة والقميص واللغافة والجريدتين فلان يشهد أن لا اله الا الله ، كذا ذكره الشيخان في المبسوط والمقنعة ، وابن بابويه في كتابه ، وزاد الشيخ في النهاية أسماء النبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام .

والذي رواه أبو كهمس قال : «دعا ابو عبد الله عليه السلام بكفن ولده اسماعيل فكتب في حاشية الكفن اسماعيل يشهد أن لا اله الا الله»^(٣) وهذا القدر الذي ظهر نقله غير أن ما ذكره الشيخ حسن ، ويكتب ذلك بالطين والماء ، وقال الشيخان : بترية الحسين عليه السلام فان تعذر فبالاصبع .

مسئلة : ويجعل بين آليته قطن ، وقال في الخلاف : يستحب أن يجعل في سهل الميت شيء من القطن لئلا يخرج منه شيء ، وقال بعض الشافعية : هذا غلط وانما يجعل بين آليته ، وما ذكره الشيخ هو الاصح ، لما رواه بونس عنهم قال : «واحش القطن في دبره لئلا يخرج منه شيء»^(٤) وما رواه عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : «ويدخل في مقعدته من القطن ما دخل»^(٥) .

مسئلة : وتراد المرأة عن الرجل لفافة أخرى لتديها ، وبمطاً او لفافتين ، ذكره الشيخان في المبسوط والمقنعة . وروى سهل بن زياد ، عن بعض أصحابها رفعه قال : «سألته كيف تكفن المرأة ؟ فقال : كما يكفن الرجل غير انه يشد على

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ١٤ ح ٤ ص ٧٤٥ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ١٥ ح ١ ص ٧٤٦ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٢٩ ح ١ ص ٧٥٧ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢ ح ٣ ص ٦٨٠ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢ ح ١٠ ص ٦٨٤ .

تدبها حرقة تصم الثدي الى الصدر ويشد الى ظهرها»^(١) وعن محمد بن مسلم ،
عن أبي جعفر عليه السلام قال : « يكمن الرجل في ثلاثة أثواب والمرأة اذا كانت عطيمة في
حمسة : درع ومطوق وحمار ولفافتان »^(٢) وأما النمط : فتوب فيه حطط مأخوذ من
الانمط وهي الطريق .

مسئلة : وتعدل المرأة بالعمامة قاعاً لما رواه أبان بن عثمان ، عن عبد الرحمن
عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « تكمن المرأة في حمسة أثواب : أحدهما الحمار »^(٣)
و « الحمار » هو القناع لانه تخمر به الرأس .

مسئلة : ويسحق « الكافور » بيده فان فضل منه جعله على صدره . وفي رواية
يوس عنهم عليهم السلام « ثم اعمد الى كافور مسحوق فصعه على جبهته موضع سجوده
وامسح بالكافور جميع ما بينه [مساجده] من اليدين والرجلين ووسط راحته »^(٤) أما
احتصاص لسحق باليد فقد ذكره الشيخان ، ولم أنحقق مسنده ، وأما وضع ما يفضل
من المساجد على صدره فقد ذكره جماعة من الأصحاب ، من ذلك : رواية الحلبي
قل : « اعمد الى كافور فامسح به آثار السجود ومفاصله ورأسه ولحيته وعلى صدره
من المحوط ، وقال : حوط الرجل والمرأة سواد »^(٥) .

واعلم : ان رواية « يوس » هذه ضعيفة ، وفي متنها اضطراب ومنافع لبعض
ما ينقله الأصحاب ، غير ان القدر الذي علمناه الامر بمسح المساجد بالكافور ، وكان
القصد به ، والله أعلم تطيب مواضع العادة وتحصيلها بمزيد التعميل .

مسئلة : أقل المستحب من « الكافور » للمحوط درهم ، وأفضل منه أربعة

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٢ ح ١٦ ص ٧٢٩ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٢ ح ٩ ص ٧٢٧ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٢ ح ١٨ ص ٧٢٩ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ١٤ ح ٣ ص ٧٤٤ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ١٤ ح ١ ص ٧٤٤ .

دراهم ، وأكمل منه ثلاثة عشر درهماً وثلاث ، كذا ذكره الحمسة وأتباعهم . ثم لا
 'علم للأصحاب فيه خلافاً ، وقد سلف من الاحادث ما يتضمن ذلك ، ولكلام عليها .
 مسألة : ويحمل معه « جريدتين » وهو منذهب علمائنا أجمع ، ولم يستحه
 من عداهم ، لا قوله عنه « خصروا أصحابكم » ^(١) أي اجعلوا معه جريدة خصراء
 وما رواه أحمد في مسنده عن أبي بكر قال : « يا انا اماشي النبي ﷺ فإذا نحن
 بقبرين ، فقال : انهما يعذبان بكثير فأبكم بأني بجريد فأبته فكسرها نصفين فألقى
 على ذا القبر قطعة وعلى ذا القبر قطعة ، وقال انه مهون عهما ما كانتا رطبتين وما يعذبان
 الا في البول والغيبة » ^(٢) .

وماروي عن طريق أهل البيت عليهم السلام كثير ، من ذلك : ما رواه الحسين بن زياد
 الصبقل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « يوصع للميت جريدة في البمين ، والاخرى
 في اليسار ، فان الجريدة تنفع المؤمن والكافر » ^(٣) وعن عبد الرحمن بن أبي عبد الله
 عن أبي عبد الله عليه السلام قلت له : « لاي شيء يكون مع الميت جريدة ؟ قال : تجاوي
 عنه مادامت رطبة » ^(٤) وروى عنه عليه السلام « ان الجريدة تنفع المني والمحسن » ^(٥) .
 وروى ابن بابويه في كتابه عن يحيى بن عباد المكي قال : « سمعت سفيان
 الثوري يسأل أبا جعفر عليه السلام عن التحضير ، فقال : ان رجلا من الانصار مات فاودن
 رسول الله ﷺ بموته فقال ﷺ لس يليه من قرأته : خصروا صاحبكم فما أقل
 المحصرين يوم القيامة ، قال : وما التحضير ؟ قال : جريدة خصراء توصع من أصل

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ١٠ ح ١ ص ٧٣٩ .

(٢) مسند أحمد بن حنبل ج ٥ ص ٣٥ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٧ ح ٦ ص ٧٣٧ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٧ ح ٤ ص ٧٣٦ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٧ ح ١١ ص ٧٣٨ .

البدين الى أصل الترقوة»^(١) وقال علي بن بابويه : فان لم يكن من الخل فلا بأس أن تكون من غيره .

مسئلة : ويحمل احديهما مع ترقوته من جانبه الايمن يلصقها بجلده ، والاخرى من الجانب اليسار بين القميص والازار ، ذكر ذلك الشيخان في المبسوط والنهاية والمقنعة . وقال ابن عقيل : واحدة تحت ابطه الايمن ، وقال علي بن بابويه ، يجعل اليمنى مع ترقوته واليسرى عند وركه بين القميص والازار .

وفي رواية جميل بن دراج قال : « ان الجريدة قد شرب نوضع من عند الترقوة الى ما بلغت من مايلي الحجاب الايمن ، والاخرى في اليسر ، من عند الترقوة الى ما بلغت من فوق القميص »^(٢) وفي رواية عبد الله بن المغيرة ، عن رجل ، عن يحيى ابن عبادة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « يوضع وأشار بيده من عند ترقوته الى يده تلف مع ثيابه »^(٣) والروايتان ضعيفتان ، لان القائل في الاول مجهول ، والثانية مقطوعة السند ، ومع اختلاف الروايات والاقوال يجب الجرم بقدر المشترك بينها وهو استحباب وضعها مع الميت في كفه او في قبره بأي هذه الصور شئت .

مسئلة : وقيل فان تعدد النخل فمن السدر ، وان تعذر فمن الخلاف ، والمفيد (ره) قدم الخلاف على السدر ، روى سهل بن زياد عن غير واحد من أصحابنا قلنا له : « جعلنا فداك ان لم نقدر على الجريدة ؟ قال : عود السدر ، قلنا : فان لم نقدر ؟ قال : عود الخلاف »^(٤) وهذا كما ذكره الشيخ ، لكن « سهل » ضعيف والمقول له مجهول ، فالرواية ساقطة .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٧ ح ٣ ص ٢٣٦ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ١٠ ح ٢ ص ٧٤٠ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ١٠ ح ٤ ص ٧٤٠ .

(٤) الوسائل ج ١ ابواب التكفين باب ٨ ح ٣ ص ٧٣٩ .

وروى علي بن بلال «انه كتب اليه سألته عن الجريدة اذا لم يوجد يجعل بدلها غيرها في موضع لا يمكن النخل ؟ قال : يحوز ، والجريدة أفضل »^(١) وهذه أيضاً لا يعلم من القائل فيها ، وفي رواية : عود رمان ، وفي أخرى : عود رطب ، وكل ذلك لم يثبت ، فلهذا استند الفتوى الى قول الذهاب اليها لعدم العلم بالمستند .

« المكر وهات »

مسئلة : يكره بل الخبوط التي يخاط به الكفن بالريق ، ذكره الشيخ في النهاية والمبسوط ، ورأيت الاصحاب يحتبونه ولا بأس بمنابعتهم ، لارالة الاحتمال ووقوفاً على الاولى ، وهذا موضع الوفاق ، ويكره أن يعمل لما يتبدأ من الاكمام اكام ، على هذا فتوى الاصحاب .

وروى محمد بن عيسى ، عن محمد بن سنان ، عن أحبره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : «الرجل يكون له القميص يكفن فيه ؟ فقال : افطع أزدراره ، قلت : وكمه ؟ قال لا ، انما ذلك اذا قطع له وهو جديد لم يجعل له كمأ ، فاما اذا كان ثوباً ليساً فلا يقطع منه الا أزدراره »^(٢) و«محمد بن عيسى» ضعيف ، وكذا «محمد بن سنان» مع ان الرواية مرسله ، فهي اذا قاصرة عن افادة الحكم لكن العمل بمضمونها لما قلناه أمام هذا الفصل .

مسئلة : يكره أن يكفن في السواد ، وعليه اجماع العلماء ، ولانها ثياب مثله ، وبؤيد الكراهية مارواه الحسين بن المختار ، عن أبي عبد الله قال : « لا تكفن الميت في السواد »^(٣) و«حسين بن مختار» هذا واقفي ، وعلمنا ليس الا لقول

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٨ ح ٢ ص ٧٢٨ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٢٨ ح ٢ ص ٧٥٦ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٢١ ح ١ ص ٧٥١ .

الأصحاب لها .

مسئلة : لا تجمروا أكفان الميت ، ولا تطيبوا بغير الكافور والذريرة ، ومعنى « تجمروا » تدحس بالمجمرة ، و « المجمرة » ما تدخن به الثياب ، قال الشاعر :
لا تصطلي النار الا بمجمراً أرجأ قد كسرت من يلنجوح له وقصا
وعلى كراهية ذلك اجماع علمائنا ، وقال الشافعي وأبو حنيفة : يستحب .
لنا انه فعل لم يأمر به الشرع ، فيكون فعله تضييعاً ، ويؤيده ما روي عن أهل البيت عليهم السلام عن طرق ، منها : رواية ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا تجمروا الكفن » ^(١) وما رواه محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : « لا تجمروا الاكفان ولا تمسوا موتاكم بالطيب الا بالكافور ، فان الميت بمنزلة المحرم » ^(٢) ولا يضاده ما رواه عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا بأس بدخنة كفن الميت » ^(٣) لان الجمع بين الروایتين بالجواز والكراهية .

مسئلة : يكره أن يكتب على الكفن بالسواد ، ذكر ذلك الشيخ في النهاية والمسوط . وهو حسن ، لان في ذلك نوع استبشاع ، ولان وظائف الميت متلفاه توقفاً ، فيقف على الدلالة .

مسئلة : يكره أن يجعل في سمعه وبصره شيء من الكافور ، وهو اختيار الأكثر منا . لنا ان ذلك يفسدهما فيجتنب لقوله : جنبوا موتاكم ما تجنسون أحياءكم . ولما رواه عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا تجعل في مسامع الميت حنوطاً » ^(٤) أما رواية عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « تضع

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٦ ج ٢ ص ٧٣٣ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٦ ج ٥ ص ٧٣٤ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٦ ج ١٣ ص ٧٣٥ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ١٦ ج ٤ ص ٧٤٧ .

الكافور في فمه ومسامه» ^(١) يريد بذلك على فمه فمحمولة على الجواز ، وتلك على الكراهية .

مسئلة : قال في الخلاف : يكره أن يكون في الكافور شيء من المسك والعنبر . وكذا قال في النهاية والمبسوط ، والمعبد في المقنعة ، روى محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « لا تمسوا موتاكم بالطيب الا بالكافور » ^(٢) .

مسئلة : قيل : يكره أن يقطع الكفن بالحديد ، ذكر ذلك الشيخان في النهاية والمبسوط والمقنعة ، وقال في التهذيب : سمعنا ذلك مذاكرة من الشيوخ ، وعليه كان عملهم ، قلت : ويستحب متابعتهم تحليصاً من الوقوع فيما يكره .

الرابع : « الدفن » .

مسئلة : والغرض مواراته في الأرض على جابه اليمين مواجهاً للقبلة ، أما وجوب دفنه فعليه اجماع المسلمين ، ولأن النبي صلى الله عليه وآله أمر بذلك ووقف على القبر وفعله ، والكيفية المذكورة ذكرها الشيخ في النهاية والمبسوط ، والمعبد في الرسالة العرفية ، وابن بابويه ، ولأن النبي صلى الله عليه وآله دفن كذلك ، وهو عمل الصحابة والتابعين .

مسئلة : اذا مات في السفينة في البحر غسل وكفن وصلى عليه ، وثقل ليرسب في الماء ، او جعل في خاية وشد رأسها وألقي في البحر ، وقال أحمد : يترخص به توقفاً للمكنة من دفنه . وقال الشافعي : يجعل بين لوحين . لنا ان المقصود من دفنه ستره ، وهو يحصل على هذا التقدير ، والقائه بين لوحين تعرض لهتكه وهو ضد المقصود بالدفن .

ويؤيد ذلك ما روي من طريق أهل البيت عليهم السلام ، رواه أبواب بن الحر قال : « سئل أبو عبد الله عن رجل مات وهو في السفينة في البحر كيف يصنع به ؟ قال :

(١) الوسائل ج ٢ أبواب التكفين باب ١٦ ح ٣ ص ٧٤٧ .

(٢) الوسائل ج ٤ أبواب التكفين باب ٦ ح ٥ ص ٧٣٤ .

يوضع في خاية ويوكأ رأسها وي طرح في الماء» (١) وأما الثقيل ففيه أحاديث ، فيها ضعف لكن العمل بها يتضمن متروا الميت وصيانته عن بقاءه بين ظهراني صحبه ، وروى أبان ، عن رجل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « يغسل ويكفن ويصلى عليه ويثقل ويرسى في البحر » (٢) .

مسئلة : لو ماتت ذمية حاملا من مسلم دفنت في مقبرة المسلمين ، يستندبر بها القبلة اكراما لو لها ، العامل في الاكرام دفنت بمعنى انها تدفن في مقابر المسلمين اكراما لو لها ، والوجه فيه : ان الحمل المشار اليه له حرمة أجنة المسلمين ، لانه لو سقط لم يدفن الا في مقابر المسلمين ، وموته في جوف أمه لم يسقط حرمة ، ولما كان الدفن في مقبرة المسلمين له بالقصد الاصيل ، روعي كيفية الدفن فيه لا في أمه .

واستدل الشيخ في التهذيب على ذلك برواية أحمد بن أشيم ، عن يونس قال : « سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يكون له الجارية اليهودية او النصرانية حملت منه ثم ماتت ، والولد في بطنها ومات الولد ، أيدفن معها على النصرانية او يخرج منها ويدفن على فطرة الاسلام ؟ فكتب يدفن معها » (٣) ولست أرى في هذا حجة ، أما أولا : فلان « ابن أشيم » ضعيف جداً على ما ذكره المجاشي في كتاب المصنفين والشيخ .

وأما ثانياً : فلان دونه معها لا يتضمن دفنها في مقبرة المسلمين ، بل ظاهراً اللفظ يدل على دفن الولد معها حيث تدفن هي ، ولا اشعار في الرواية بموضع دفنها ، والوجه ان الولد لما كان محكوماً له بأحكام المسلمين لم يجز دمه في مقابر أهل

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٤٠ ح ١ ص ٨٦٦ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٤٠ ح ٣ ص ٨٦٧ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٣٩ ح ٢ ص ٨٦٦ .

الذمة وإحراجه مع موتها غير جائز ، فتعين دفنها معه ، وكما قلناه نقل عن عمر ابن الخطاب ، وقال أحمد بن حنبل : يدفن بين مقبرة المسلمين والمصري ويستدبر بها كما قلناه في الاستدبار .

مسئلة : مشي المشيع وراء الجنازة أو مع جانبيها أفضل من تقدمها ، وهو مذهب فقهاءنا ، غير أبي لا أكره المشي أمامها بل هو مباح ، وبه قال الأوزاعي ، وأبو حنيفة ، وقال الشافعي ومالك وأحمد : المشي أمامها أفضل ، لما روى ابن عمر قال : « رأيت النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنازة » ^(١) ولأنهم شفعاء والشافع متقدم .

لما ما روه عن علي عليه السلام قال : « فضل الماشي خلف الجنازة على الماهي أمامها كفضل المكتوبة على التطوع ، سمعته من رسول الله ﷺ » ^(٢) ولأنها متبوعة وليست تابعة ، ومن طريق الأصحاب ما رواه السكوني ، عن جعفر عليه السلام ، عن أبيه عليه السلام ، عن علي عليه السلام قال : « سمعت النبي ﷺ يقول اتبعوا الجنازة ولا تتبعكم خالفوا أهل الكتاب » ^(٣) .

وما رواه الشافعي عن ابن عمر حكاية حال يعارضها القول فيكون الترجيح للقول ، ولأن فعله عليه السلام يدل على الحوار ، وليس البحث فيه بل في المصلحة ونحو مساعد على الجواز ، ولكن التسع لها أفضل ، وكذا المشي إلى جانبها يدل على ذلك ما رواه اسحق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « المشي خلف الجنازة أفضل من المشي بين يديها » ^(٤) ولا بأس أن يمشي بين يديها ، وعن سدير عن أبي

(١) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الجنائز ص ٢٣ .

(٢) نقل في ذيل السنن للبيهقي ج ٤ ص ٢٥ .

(٣) الوسائل ج ٢ أبواب الدفن باب ٤ ح ٤ ص ٨٢٥ .

(٤) الوسائل ج ٢ أبواب الدفن باب ٤ ح ١ ص ٨٢٤ .

جعفر عليه السلام قال: «من أحب أن يمشي مشي الكرام الكائنين فليمش جسي السريرة»^(١).
مسئلة: يكره أن يركب المشيع دابة في تشيعه، ولا بأس به في عودته، لما
رووه عن ثوبان قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة فرأى راكباً فقال:
«ألا تستحيون فإن ملائكة الله على أقدامهم، وأنتم على ظهور الدواب»^(٢).

ومن طريق الأصحاب ما رواه عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله
عليه السلام قال: «خرج رسول الله ﷺ في جنازة يمضي فقال له بعض أصحابه: ألا تتركب؟
فقال: «إني أكره أن أركب والملائكة يمضون»^(٣) وروى غياث بن إبراهيم، عن
أبي عبد الله عليه السلام، عن أبيه عليه السلام، عن علي عليه السلام «أنه كره أن يركب الرجل مع الجنازة
فسي بدأة إلا من عذر وقال: يركب إذا رجع»^(٤) والراكب يتحنن عليه المضي
خلف الجنازة عند أحمد، وعندنا يتأكد لقول النبي ﷺ: «الراكب يسير خلف
الجنازة والماشي يمضي خلفها وأمامها وعن يمينها وعن يسارها قريباً منها»^(٥).

مسئلة: قال علي بن بابويه في الرسالة: وإياك أن تقول: ارفقوا به أو ترحموا
عليه أو تضرب يدك على فخذك فيحبط أجرك. وبذلك رواية عن أهل البيت عليهم السلام
نادرة، لكن لا بأس بمتابعته تفصيلاً من الوقوع في المكروه.

مسئلة: «تربيع» الجنازة مستحب، وهو تغيل، ومعناه: حمل الجنازة من
جوانبها الأربع، وأفضله أن يبدأ بمقدم السرير الأيمن، ثم يمر عليه إلى مؤخره،
ثم يؤخر السرير الأيسر ويمر عليه إلى مقدمه دور الرحا، ذكره الشيخ في النهاية
والمسوط. وقال في الخلاف: يحمل ميامنه مقدم السرير الأيسر، ثم يدور حوله

(١) الوسائل ج ٢ أبواب الدفن باب ٤ ج ٤ ص ٨٢٥.

(٢) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الجنائز ص ٢٣.

(٣) الوسائل ج ٢ أبواب الدفن باب ٦ ج ١ ص ٨٢٧.

(٤) الوسائل ج ٢ أبواب الدفن باب ٦ ج ٢ ص ٨٢٧.

(٥) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الجنائز ص ٢٤.

حتى يرجع الى المقدم ، وهو المروي عن أحمد ، وقال ابو حنيفة : لا يدور حوله بل يحمل مباشر السرير ثم يعود الى ميامنه . وقال الشافعي : الحمل بين العمودين أفضل من التربع ، والجمع بينهما أكمل .

لنا ان ما ذكرناه مروي عن أكابر الصحابة ، كابن مسعود ، وابن عمر ، وسعيد بن جبير ، ولأيه أسهل على الحامل ، ومن طريق الأصحاب ما رواه العلاء ابن سيابة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يبدأ في الحمل من الجانب الأيمن ثم يمر عليه من خلفه الى الجانب الآخر حتى يرجع الى المقدم كذلك دور الرجا ^(١) .

مسئلة : يستحب حفر القبر قائمة او الى الترقوة ، وهو اختيار الشيخين وابن بابويه في كتابه ، وقال أحمد : الى الصدر ، وعن الشافعي : قائمة وبسطه لقوله : احفروا واوسعوا واعمقوا .

لنا ان القصد بالدفن سنه وحظه من الهوام ، وهو يحصل بالقدر الذي ذكرناه ، فلا حاجة الى الزيادة ، وقال ابن بابويه في كتابه ، قال الصادق عليه السلام : حد القبر الى الترقوة ، وقد روى هذا الشيخ في التهذيب عن محمد بن أبي حمير ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « حد القبر الى الترقوة وقال بعضهم : الى الثديين ، وقال بعضهم : قائمة الرجل حتى تمتد الثوب على رأس من في القبر » ^(٢) .

وروى السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام « ان النبي صلى الله عليه وآله نهى أن يعمق القبر فوق ثلاثة أذرع » ^(٣) وأما خبر الشافعي وهو قول البيهقي : احفروا واوسعوا واعمقوا . فلانه لا يدل على قدر التعيين فيقتصر على حصول مساه ، خصوصاً وقد روي بطريق أهل البيت عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله انه نهى عن الزيادة على ثلاثة أذرع ،

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٨ ح ٥ ص ٨٣٠ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ١٤ ح ٢ ص ٨٣٦ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ١٤ ح ١ ص ٨٣٦ .

فان ذلك يكون بياناً وبه تسقط دعوى الشافعي .

مسئلة : وأن يجعل له « لحد » ومعناه ان الحافر اذا انتهى الى أرض القبر حمّره مما يلي القصة حفراً واسعاً قدر ما يجلس فيه الجالس ، كذا ذكره الشيخان في النهاية والمبسوط والمقنعة ، وابن يابويه في كتابه ، لقوله عليه السلام « اللحد لنا والشق لغيرنا » ^(١) .

ومن طريق الاصحاب ما رواه الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام « ان رسول الله ﷺ لحد له ابو طلحة الانصاري » ^(٢) وفي رواية اسماعيل بن حمام ، عن الرضا عليه السلام قال : « قال أبو جعفر حين احتضر : اذا أمانت فاحفروا لي شقاً ، فان قيل لكم : ان رسول الله ﷺ لحد له فصدقوا » ^(٣) .

وقال في التهذيب في رواية عن ابن أبي عمير ، عن أبي عبدالله عليه السلام : وأما اللحد فقدر ما يتمكن فيه من الجلوس ، ولو كانت الأرض رخوة لا يحتمل بعمل له شبه اللحد من بناء تحصيلاً للعصيلة . وقد روى سالم بن مكرم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « يجعل للميت وسادة من تراب ، ويجعل خلف ظهره مدرة لثلا يستلقي » ^(٤) .

مسئلة : يستحب لمن دخل قبر الميت أن يحل أزراره وأن يتخفى ويكشف رأسه ، هذا مذهب الاصحاب ، ويؤيده ما رواه بكر الحضرمي ، عن أبي عبدالله قال : « لا تنزل القبر وعليك عمامة ولا قلنسوة ولا رداء ولا حذاء ، وحل أزرارك قلت : فالحنف ؟ قال : لا بأس » ^(٥) .

(١) سنن البيهقي ج ٣ كتاب الجنائز ص ٤٠٨ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ١٥ ج ١ ص ٨٣٦ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ١٥ ج ٢ ص ٨٣٦ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب اللعن باب ١٩ ج ٥ ص ٨٤١ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ١٨ ج ٤ ص ٨٤٠ .

مسئلة : ويدعو عند نزوله ، وهو اتفاق العلماء ، روى « ان ابن عمر مات له بنت فقال حين وضعها في لحدها : بسم الله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله ، فلما أخذ في تسوية اللس قال : اللهم أجرها من الشيطان ومن عذاب القبر ، اللهم جاف الارض عن جسيها وصعد روحها ولقها منك رضواناً ، وسأل عن هذا ، فقال : سمعته من رسول الله » (١) .

ومن طريق الاصحاب ما رواه محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام قال : « اذا وضعت في لحده فقل : بسم الله وفي سبيل الله ، وعلى ملة رسول الله ، اللهم عبيدك نزل بك ، وأنت خير منزل به ، اللهم امسح له في قبره والحق بنيه ، اللهم انسا لا نعلم منه الا خيراً وأنت أعلم به ما ، فاذا وصعت اللين فقل : اللهم صل وحدته ، وآنس وحشته ، وأسكن اليه من رحمتك رحمة تعينه بها عن رحمة من سواك ، فاذا خرجت من قبره فقل : انا لله وانا اليه راجعون والحمد لله رب العالمين اللهم ارفع درجته في أعلى عليين واخلف على عقبه في الغابرين وعندك نحتسبه يارب العالمين » (٢)

مسئلة : يكره أن ينزل الرحم الى قبر رحمه الا أن تكون امرأة ، أما في الرجل فلان ذلك يقسي القلب ، والرحمة صفة مرادة لله تعالى ، وأما في المرأة فيستحب الرحم لأنها حرة ، روى السكوني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام « مضت السنة من رسول الله ان المرأة لا بدخل قبرها الا من كن يراها في حياتها » (٣) ويدخل القبر من شاء الولي شعاعاً او وتراً ، روى ذلك زيارة عس أبي عبد الله ، ولان القصد المساعدة على ادخال الميت قبره فيقدر بقدر الحاجة .

مسئلة : ويجعل الميت عند رجل ان كان رجلاً ، وقدامه مما يلي لقبة

(١) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الجنائز ص ٥٥ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٢١ ج ٢ ص ٨٤٥ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٢٦ ج ١ ص ٨٥٣ .

ان كان امرأة ، وينقل مرتين ويصبر عليه بينهما مرتين ، ثم ينزل في الثالثة سابقاً برأسه ، وتؤخذ ، لمرأة عرضاً ، هذا مذهب الشيخ في النهاية والمبسوط وابن بابويه في كتابه . وروى عبدالله بن ستان ، عن أبي عبدالله قال : « يبني أن يوضع الميت دون القبر هيئة ثم واره » (١) .

وروى محمد بن عطية مرسلًا قال : « اذا أتيت بأخيك الى القبر فلا تقدمه ضعه أسفل من القبر بذراعين او ثلاثة حتى يأخذ اهبة ، ثم ضعه في لحدده والصق خده بالارض ، وليكن أولى الناس به مما يلي رأسه ، وليقرأ فاتحة الكتاب ، والعمودتين ، وقل هو الله أحد ، وآية الكرسي ، ثم ليقل : ما يعلم حتى ينتهي الى صاحبه » (٢) وهذه الكيفية مستندة هذا الحديث ومثلها من الأحاديث التي يمنع وضعها من التمسك بها ، لكن المعول على عمل الأصحاب بها وقبولهم إياها ، وعلى هذا التقدير ينبغي الاختصار على ما تضمنته الروايات .

مسئلة : ثم يسل سلا من عند رجل القبر ويلحدده ، ثم يحل عقد كفته من قبل رأسه ورجليه ، روى الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « اذا أتيت بالميت القبر فصله من قبل رجله ، وادأ وضعت في القبر فافره آية الكرسي وقل ، ثم ذكر الدعاء » (٣) وعن النبي صلى الله عليه وآله أن لكل بيت باباً ، وإن باب القبر من قبل الرجلين » (٤) .

وروى السكوني ، عن جعفر ، عن أبيه قال : « من دخل القبر فلا يخرج منه إلا من قبل الرجلين » (٥) وعن عبدالصمد بن هرون رفع الحديث قال : « قال ابو

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ١٦ ح ١ ص ٨٣٢ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٢٠ ح ٧ ص ٨٢٤ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٢١ ح ١ ص ٨٤٥ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٢٢ ح ٧ ص ٨٤٩ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٢٣ ح ١ ص ٨٥٠ .

عبدالله عليه السلام : اذا ادخل الميت القبر ان كان رجلاً يسل سلا، والمرأة تؤخذ عرضاً^(١) وقال أبو حنيفة : توضع الجبازة على جانب القبر مما يلي القلة ، ثم يدخل القبر معترضاً ، كما نقوله نحن في المرأة .

لنا ما رواه أحمد ، عن عبدالله بن زياد الانصاري « ان الحرث أوصى أن يليه عند موته ، فصلى عليه ، ثم دخل القبر فأدخله من رجل القبر »^(٢) وعن من عاص « ان النبي صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه سلا »^(٣) .

مسئلة : واذا طرحه في لحدّه لقنه الولي او من نزل اليه التلقين الثاني ، روى أبو بصير قال : « اذا وضعه في اللحد وضع فمك على اذنه وقل : الله ربك ، والاسلام دينك ، ومحمد نبيك ، والقرآن كتابك ، وعلي امامك »^(٤) وفي رواية ررادة عن أبي جعفر عليه السلام « اضرب بيدك على منكبه وقل »^(٥) .

وكره أبو حنيفة أن يؤمر بها ، ولا وجه له ، وفي رواية محمد بن سنان عن اسحق بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام : تضع يدك اليسرى على عصبه الايسر وتحركه تحركاً شديداً ثم تقول : يا فلان بن فلان اذا سلّمت قل : الله ربي ، ومحمد نبي ، والاسلام ديني ، والقرآن كتابي ، وعلي امامي ، حتى تستوفي الائمة ، ثم تعيد القول »^(٦) .

مسئلة : ثم بشرج اللحد باللين ، وان سواه بالطين كان بدأ ، وهو مذهب فقهاءنا، روى محمد بن سنان، عن اسحق بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام قل : «وتقول عفوك عفوك، وتضع الطين واللين تقول : اللهم صل وحدته ، وأنس وحشته، وأمن روحته ، واسكن اليه من رحمتك رحمة تغنيه بها عن رحمة من سواك، ثم تحرج من

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٣٨ ح ١ ص ٨٦٥ .

(٢) (٣) مني البيهقي ج ٤ كتاب الجنائز ص ٥٤ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٢٠ ح ٣ ص ٨٤٣ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٢٠ ح ٦ ص ٨٤٤ .

(٦) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٢١ ح ٦ ص ٨٤٧ .

القبر وأنت تقول : انا لله وانا اليه راجعون، اللهم ارفع درجته في عليين واخلف على أهله في الغابرين ، وعندك نحتسبه يارب العالمين » (١) .

مسئلة : ويهيل الحاصرون مظهروا أكفهم مسترجعين، ولا يهيل ذو الرحم على رحمه ، ذكره الشيخان في النهاية والمبسوط والمقنعة ، وابنا بابويه ، وعليه فتوى الأصحاب ، ويؤيده ما رواه عبيد بن زرارة قال : « مات لبعض أصحاب أبي عبد الله عليه السلام ولد ، فحضر أبو عبد الله عليه السلام فلما أُلحِد تقدم أبوه لي طرح عليه ، فأخذ أبو عبد الله بكفه وقال : لا تطرح عليه التراب ، فقلنا يا بن رسول الله صلى الله عليه وآله أنتها من هذا وحده ، فقال : أنهاكم أن تطرحوا التراب على ذوي الأرحام ، فان ذلك يورث القسوة في القلب ، ومن قسى قلبه بعد من ربه » (٢) .

وعن السكوني قال : « اذا حثرت التراب على الميت قل : اللهم ايماناً بك وتصديقاً بنبيك ، هذا ما وعدنا الله ورسوله ، وحقق الله ورسوله ، وقال أمير المؤمنين عليه السلام : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : من حثى على ميت وقال هذا القول ، أعطاه الله بكل ذرة حسنة » (٣) والاسترجاع قول (انا لله وانا اليه راجعون) ودلالة استحباب الآية .

مسئلة : ويحل عقد كفته ويجعل معه تربة ، وعليه اتفاق الأصحاب ، روى الحسن بن محبوب ، عن أبي حمزة « قلت لأحدهما : يحل كفن الميت ؟ قال : نعم ، ويرز وجهه » (٤) وعن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « سألت عن عقد كفن الميت ، قال : نعم اذا أدخلته القبر فحلتها » (٥) .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٢١ ج ٦ ص ٨٤٧ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٣٠ ج ١ ص ٨٥٥ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٣٩ ج ٤ ص ٨٥٥ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ١٩ ج ١ ص ٨٤١ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ١٩ ج ٣ ص ٨٤١ .

وقد روى حفص البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « يشق الكفن إذا أدخلت الميت في قبره من عند رأسه » ^(١) وهذه الرواية مخالفة لما عليه الأصحاب، ولأن ذلك افساد للمال على وجه غير مشروع، ومثله رواية ابن عمير، عن غير واحد، عن أبي عبد الله عليه السلام فلا عبرة بهما، والصواب الاختصار على حل عقده، وأما وضع التربة : فتوى الشيخين، واختلف قولهما في موضع جعلها، والاحسن نحت خده، وقيل : في كفيه، وقيل تلقاء وجهه .

مسئلة : ثم يطم القبر، ولا يطرح فيه من غير ترابه، وعليه فتوى الأصحاب، روى الجلال باسناده عن جابر قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يزاد في القبر على حفرته » ^(٢) وعن عقبه بن عامر قال : « لا تجعل في القبر من التراب أكثر مما حرج منه » ومن طريق الأصحاب ما رواه السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام « أن النبي صلى الله عليه وآله نهى أن يزاد على القبر تراب لم يخرج منه » ^(٣) وعنه، عن الصادق عليه السلام قال : « لا تطبنوا القبر من غير طيبته » ^(٤) .

مسئلة : ويرفع مقدار أربع أصابع مربعا، هذا فتوى الأصحاب بأجمعهم، ويؤيده رواية محمد بن مسلم قال : « سألت أحدهما عن الميت، فقال يسلم سلا من قبل رجله، وبلرق الأرض بالقبر الا قدر أربع أصابع مفرجات، ويربع قبره » ^(٥) . ومن طريق الجمهور ما رواه الساجي باسناده عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله رفع قبره عن الأرض بقدر شبر » ^(٦) والترييع مذهب ومنهـب الشافعي، خلافا لأبي حنيفة

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ١٩ ح ٢ ص ٨٤١ .

(٢) سنن البيهقي ج ٣ كتاب الجنائز ص ٤١٠ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٣٦ ح ١ ص ٨٦٤ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٣٦ ح ٢ ص ٨٦٤ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٢٢ ح ٢ ص ٨٤٨ .

(٦) سنن البيهقي ج ٣ كتاب الجنائز ص ٤١٠ .

ومالك وأحمد . لنا « أن النبي ﷺ سطح قبر ابنه إبراهيم ، وعن القاسم قال : رأيت قبر النبي ﷺ وأبي بكر وعمر مسطحة » (١) .

مسئلة : ويصب الماء عليه من رأسه دوراً ، فإن فضل منه على وسطه ، وهو مذهب الاصحاب ، ذكره الخمسة وأتباعهم ، ويؤيد ذلك ما رواه موسى بن أكيل التميمي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « السنة في رش الماء على القبر أن يستقبل القبلة ويبدأ من عند الرأس الى عند الرجل ، يدور على القبر من الجانب الآخر ، ثم يرش على وسط القبر » (٢) .

ويستحب أن يتوضأ إذا دخل القبر ، روى الطبري ومحمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « أمرني أبي أن أجعل لارتفاع قبره أربع أصابع مفرجات ، وذكر أن الرش بالماء حسن ، وقال : توضأ إذا أدخلت الميت القبر » (٣) .

مسئلة : ويصنع الحاضرون الابسدي عليه مترحين ، وهو مذهب فقهاءنا ، ويؤيده رواية زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « إذا حشي عليه التراب وسوي قبره ، فضع كفك على قبره عند رأسه ، وفرج أصابعك ، واغمز كفك عليه بعد ما ينضح بالماء » (٤) .

وروى اسحق بن عمار قال : « قلت لأبي الحسن عليه السلام : ان أصحابنا يضعون شيئاً إذا حضروا الجنائز ودفن الميت ، لم يرجعوا حتى يمسحوا بأيديهم على القبر ، أفسنة ذلك أم بدعة ؟ فقال : ذلك واجب على كل من يحضر الصلاة عليه » (٥) .

وروى عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام كيف يضع يدي على

(١) رواه البيهقي في سننه بغير هذه العبارة ج ٤ ص ٣٢٢ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٢٣ ح ١ ص ٨٥٦ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٢١ ح ٢ ص ٨٥٧ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٢٣ ح ١ ص ٨٦٠ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٢٣ ح ٢ ص ٨٦٠ .

قور المسلمين ؟ فأشار بيده الى الارض فوضعها عليه وهو مقابل القلة «^(١) .

مسئلة : وبغضه الولي بعد انصراف الناس عنه ، هذا هو التنقيح الثالث ، وهو مذهب علمائنا اجمع ، وأنكر ذلك من سواهم من الفقهاء الاربعة .

لنا ما رووه عن أبي امامة الباهلي « ان النبي ﷺ قال : اذا مات أحدكم وسوِّت عليه التراب فليقم أحدكم عند رأس قبره ، ثم ليقل : يا فلان بن فلان ، فانه يسمع ولا يجيب . ثم يقول : يا فلان بن فلان فيستوي قاعداً ، فانه يقول : أرشدنا يرحمك الله ، فيقول : اذكر ما خرجت من دار الدنيا شهادة أن لا اله الا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وانك رضيت بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد ﷺ نبياً ، وبالقُرآن كتاباً ، وبعلي ﷺ اماماً ، فان منكراً ونكيراً يتأخر كل واحد منهما فيقول : انطلق فما بقعدنا عند هذا وقد لقن حجته ، قال : يا رسول الله ﷺ فان لم يعرف اسم أمه ؟ قال : انسبه الى حواء » .

ومن طريق الأصحاب عن يحيى بن عبد الله ﷺ قال : « سمعت أبا عبد الله يقول : ما على أهل الميت منكم أن يدروا عن ميتهم لقاء منكر ونكير ، قلت : كيف يصنع ؟ قال : اذا أُمِرَ الميت فليستدلف عنده أولى الناس به ، فليضع يده عند رأسه ثم ينادي بأعلى صوته : يا فلان بن فلان او فلانة بنت فلان هل أنت على العهد الذي فارقتنا عليه من شهادة أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وان محمداً ﷺ عبده ورسوله ، وان علياً ﷺ أمير المؤمنين ، وان ما جاء به محمد ﷺ حق ، وان الموت حق ، والبعث حق ، وان الله يبعث من في القبور ، قال : فيقول منكر ونكير : انصرف بنا عن هذا فقد لقن حجته »^(٢) .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٣٣ ح ٥ ص ٨٦١ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٣٥ ح ١ ص ٨٦٢ .

« المكر وهات »

يكره عرش القبر بالساج الا مع الحاجة اليه ، لانه اتلاف المال فيقف الجوار على الضرورة ، ويؤيده من طريق الاصحاب ما رواه محمد بن علي القاسبي ، عن محمد بن محمد قال : « كتب اليه علي بن بلال انه ربما مات عندما الميت فتكون الارض ندية ، فيعرش القبر بالساج او تطبق عليه ، فهل يجوز ؟ فكتب ذلك جائز »^(١).

مسئلة : ويكره تجصيص القبور وتجديدها ، لما روي علي بن جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام « سألته عن البناء على القبر والجلوس عليه هل يصلح ؟ فقال : لا يصلح البناء عليه ، ولا الجلوس ، ولا تجصيصه ، ولا تطيبه »^(٢) وقال أمير المؤمنين عليه السلام : « من جدد قبراً او مثل مثلاً فقد خرح من الاسلام »^(٣) وقد اختلف الاصحاب في رواية هذه اللفظة ، فقال سعد بن عبدالله : هي « بالحاء المهملة » وعني زينتها ، وقال المعيد (ره) : « بالحاء » وعني شقها ، من خددت الارض أي شققها ، فيكون النهي على هذا للتحريم .

وقال محمد بن الحسن الصفار : « بالجيم » وعني تجديدها أي تجديد بنائها او تطيبها ، وحكي انه لم يكره رمها وقال البرقي : « بالجيم » و« الثاء » ولم يفسره وقال الشيخ (ره) : المعنى ان يجعل القبر حدثاً دفعة اخرى ، قلت : وهذا الخبر رواه محمد بن سنان ، عن أبي الجارود ، عن الأصمغ ، عن علي عليه السلام .

و « محمد بن سنان » ضعيف ، وكذا « أبو الجارود » فاذا الرواية ساقطة ، فلا ضرورة الى التشاغل بتحقيق نقلها ، وروي محمد بن مسلم في صحيحه قال :

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٢٧ ح ١ ص ٨٥٣ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٤٤ ح ١ ص ٨٦٩ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٤٣ ح ١ ص ٨٦٨ .

« نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر ، وأن يبنى عليه ، وأن يقعد عليه » ومذهب الشيخ : انه لا بأس بذلك ابتداء ، وان الكراهية إنما هي اعادتها بعد اندراسها .

وروى يونس بن يعقوب « لما رجع ابو الحسن موسى عليه السلام من بغداد قاصداً الى المدينة ماتت ابنته بفيد ، ودفنتها وأمر بعض مواليه أن يجصص قبرها ويكتب اسمها على لوح ويجعله في القبر » ^(١) والوجه حمل هذه على الحواز ، والاولى على الكراهية مطلقاً ، وقال الشيخ في الخلاف : وبكره أن يجلس على قبر ، أو يركب عليه ، أو يمشي عليه . وبه قال العلماء ، وقال مالك : ان فعل ذلك للمأثم كره ، ولغيره لا يكره .

لنا قوله عليه السلام « لان يجلس أحدكم على جمر فيحرق ثيابه فتصل النار الى بدنه أحب الي من أن يجلس على قبر » ^(٢) وهذه الرواية عامية ، والمروي لنا ماسبق من رواية علي بن جعفر ، فيبني الاقتصار في الكراهية على مضمونها ، على انه لو قيل بكراهية ذلك كله كان حسناً ، لان القبر موضع العظة فلا يكون موضع الاستهانة .

مسئلة : يكره حمل ميتين على جازة واحدة ، ذكره الشيخ في النهاية والمبسوط ، لانه شنيع ، ولما رواه محمد بن الحسن الصفار قال : وكبت الى أبي محمد عليه السلام أبجور أن يجعل الميتين على جنازة واحدة في موضع الحاجة وقلة الناس وان كان الميتان رجلاً وامراًة يحملان على سرير واحد وبصلى عليهما ؟ فوقع عليه السلام لا يحمل الرجل والمرأة على سرير واحد » ^(٣) .

مسئلة : ولو كان مع الجنازة منكر لم يمنع لاجله عن الصلاة عليها اذا لم يتمكن من ازالته ، لان الانكار سقط عنه بالعجز ، فلا يسقط الواجب ، وبؤيده ما رواه

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٣٧ ح ٢ ص ٨٦٤ .

(٢) متن البيهقي ج ٤ كتاب الجنائز ص ٧٩ (مع تفاوت) .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٤٢ ح ١ ص ٨٦٨ .

زرارة قال : « حضرت في جنازة قصرخت صارخة فقال عطا : لتسكتن او لترجع ، فلم تسكت فرجع ، فقلت ذلك لابي جعفر ، فقال : امض بنا ، فلو انا اذا رأينا شيئاً من الباطل مع الحق تركنا له الحق لم نقض حق مسلم » (١) .

مسئلة : يكره دفن ميتين في قبر واحد ، هذا اذا دفنا ابتداء ، أما اذا دفن أحدهما ثم أريد نبشه ودفن آخر فيه قال في المبسوط : يكره ، ثم قال في المبسوط : واذا بادور انسان وحفر قبراً فان لم يجد فيه شيئاً فالحافر أحق به ، وان وجد فيه عظماً او غيرها رد التراب فيه ولم يدفن فيه شيئاً ، وهذا يدل على أنه أراد بالكراهية أولاً التحريم ، لان القبر صار حقاً للاول يدفنه فيه فلم تجز مزاحمته بالثاني .

مسئلة : لا يستحب القيام اذا مرت به الجنازة ، لذي كانت او لمسلم ، روى مسلم « ان النبي ﷺ قام للجنازة ثم ترك » (٢) .

ومن طريق الاصحاب ما رواه زرارة قال : « مرت جنازة فقام الانصاري ولم يقم أبو جعفر عليه السلام فقال له : ما أقامك ؟ قال : رأيت الحسين بن علي عليه السلام يفعل ذلك فقال أبو جعفر عليه السلام : والله ما فعل ذلك الحسين ولا قام لها أحد منا أهل البيت قط ، فقال الانصاري : فككتني أصلحك الله وقد كنت أظن اني رأيت » (٣) .

وروى مثني الخياط ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كان الحسين بن علي عليه السلام جالساً فمرت به جنازة فقام الناس حين طلعت الجنازة ، فقال الحسين عليه السلام : مرت جنازة يهودي وكان رسول الله ﷺ جالساً على طريقها فكره أن يعلو رأسه بجنازة يهودي » (٤) .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنازة باب ٤٠ ح ١ ص ٨١٨ .

(٢) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الجنائز ص ٢٢ ، صحيح مسلم ج ٢ ص ٦٦١ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب اللعن باب ١٧ ح ١ ص ٨٣٩ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ١٧ ح ٢ ص ٨٣٩ .

مسئلة : بكره نقل الميت الى غير بلد موته ، وعليه العلماء أجمع ، وقال علمائنا خاصة يجوز نقله الى مشاهد الائمة عليهم السلام ، بل يستحب .
 أما الاول : فلقول النبي صلى الله عليه وآله « عجلوهم الى مضاجعهم » وهو دليل على الاقتصار على المواضع القريبة المعهودة بالدفن .
 وأما الثاني : فعليه عمل الاصحاب من زمن الائمة الى الان ، وهو مشهور بينهم لا يتناكرونه ، ولانه يقصد بذلك التمسك بمن له أهلية الشعاعة ، وهو حسن بين الاحياء توصلا الى فرائد الدنيا ، فالتوصل الى فرائد الآخرة أولى .

« اللواحق »

وهي تشمل مسائل :

الاول : كفن المرأة على زوجها ، سواء كانت موسرة او معسرة ، وعليه فتوى الاصحاب ، واختلف أصحاب الشافعي فقال بعضهم : من مالها ، وبه قال أحمد ، لانقطاع العصمة وزوال ما يوجب الاتفاق .

لنا ما روى اسماعيل السامري ، عن أبي جعفر عليه السلام ، عن أبيه عليه السلام ، عن علي عليه السلام قال : « على الزوج كفن امرأته اذا ماتت » ^(١) ولان الزوجية ثابتة الى حين الوفاة فيجب الكفن ، ومثله احمد ، فانه يجب كفه على مولاه بالاجماع ، لاستمرار حكم رقبته الى الوفاة ، وقولهم : انقطعت العصمة فلا يجب كفها ، قلنا : ان أردتم انقطاع العصمة ، بمعنى انه حلت له احتها مثلا فمسلّم ، وان أردتم لم يبق للروحانية أثر ، فلا تسلم ، وهذا لانه يجوز له تغيبها وهو أولى بها من عصبتها ، وهو مذهب الشافعي وأحمد وان منع أبو حنيفة ، فالتقل يطل منه ، لان علياً غسل فاطمة عليها السلام ، واشهر في الصحابة فلم ينكره أحد ، فصار اجماعاً .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التكفين باب ٣٢ ح ٢ ص ٧٥٩ .

وروا عن النبي ﷺ انه قال لعائشة : « لو مت قبلي لفسلتك » ^(١) ولسولا علقته المكاح لما صبح ذلك ، ولانه لا يطلع على ما لا يستباح لغيره من الرجال الا بعلقة الرحم ، او الكاح ، او الملك ، ولان الميراث تابع للزوجية واستحقاقه بعد الوفاة لقوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ ﴾ ^(٢) فسماهن أزواجاً بعد الشرك ، والتركة لا يتحقق الا عند الوفاة ، وادانيت تسميتها زوجة لزمه كمها ، لان سقوط أحكام الزوجية انما يتحقق متأخرة عن الوفاة ، والكفن يجب عند الوفاة مقارناً لا متأخراً .

مسئلة : وكفن الميت من أصل تركته ، وهو مذهب أهل العلم الا شذاذاً من الجمهور ، فانهم جعلوه من الثلث . لما ان جماعة من الصحابة لم يكن لهم تركة الا قدر الكفن فكفّنوا به ، كحمزة ومصعب بن عمير ، ولانه لا ينتقل الى الوارث الا ما فضل عن دينه ، ومؤنة الرجل مقدمة على قضاء دينه .

وبؤيد ذلك ما رواه الحسن بن محبوب ، عن ابن سنان ، عن أبي هذافة رضي الله عنه قال : « ثمن الكفن من جميع المال » ^(٣) وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن رجل مات وعليه دين ، ونحلف قدر ثمن كفنه ، قال : يكفن بما ترك الا أن ينجر انسان بكفنه ويتقضي بما ترك دينه » ^(٤) .

مسئلة : لا يجوز نش القبر ولا نقل الموتى بعد دفنهم ، أما النيش : فلانه مثله بالميت وهناك له ، وعلى تحريم نشه اجماع المسلمين الا في صور نذكرها :

(١) سنن البيهقي ج ٣ كتاب الجنائز ص ٣٩٦ .

(٢) النساء : ١٢ .

(٣) لوسائل ح ٢ ابواب التكفين باب ٣١ ح ١ ص ٧٥٨ .

(٤) الوسائل ج ١٣ ابواب الدين والمقراض باب ١٣ ح ١ ص ٩٨ .

الأولى : إذا وقع في القرمالة قيمة حازنته لا ختمه صيانة للمال عن الاضاعة.
الثانية : إذا قصت أرض دفن فيها، فلما لكها قطعها، لأنه عدوان فيجب إزالته،
وكذا لو كفن في الثوب المغصوب .

الثالثة : لو دفن ولم يغسل . قال الشافعي: نبش وغسل وصلى عليه إذا لم
يحش فساده في نعشه . وقال الشيخ في الخلاف: لا ينش، وهو الوجه، لأن النش
مثله فلا يستدرك الغسل بالمثلة .

الرابعة : إذا دفن ولم يكفن ولم يغسل عليه فالوجه أنه لا ينش ، لأن الصلاة
تستدرك بالصلاة على قبره ، والدفن أعنى عن الكفن لحصول الستر به .

مسئلة : الشهيد إذا مات في المعركة لا يغسل ولا يكفن ، وهو إجماع أهل
العلم خلا سعيد بن المسيب والحسن البصري ، فانهما أوجبا غسله قالا : لأن الميت
لا يموت حتى يجنب ، ولا هبرة بخلافهما . لنا قوله عليه السلام « رملوهم بدمائهم فانهم
يحشرون يوم القيامة وأوداجهم تشخب دما » ^(١) .

ويؤيده من طريق الأصحاب ما رواه أبان بن تعلب قال : « سمعت أبا عبد الله
عليه السلام يقول: الذي يقتل في سبيل الله يدفن في ثيابه ولا يغسل، إلا أن يدرك المسلمون
وبه رمق ثم يموت بعد ، فانه يغسل ويكفن ويحفظ، ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفن حمزة
في ثيابه ولم يغسله ، ولكنه صلى عليه » ^(٢) وتجب الصلاة على الشهيد ، قال الشافعي
وأحمد لا يصلى عليه .

لنا ما روي عن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد » ^(٣) وقوله
عليه السلام : « صلوا على من قال لا اله الا الله » وروى ابو داود بإساده « ان رجلا من

(١) من النسائي ج ٤ ص ٧٨ ، سنن أحمد بن حنبل ج ٥ ص ٤٣١ (مع تفاوت) .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ١٤ ج ٩ ص ٧٠٠ .

(٣) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الجنائز ص ١٣ .

أصحاب رسول الله ﷺ طلب رجلاً من حي جهينة فأخطأه فأصصاب نفسه بسيفه ، فقال رسول الله ﷺ : أحوكم يا معشر المسلمين فابتدره الناس فوجدوه قد مات فكفنه رسول الله ﷺ بشيابه ودمائه وصلى عليه ، فقالوا يا رسول الله أو شهيد هو ؟ فقال : نعم وأنا له شهيد ^(١) .

واحتج الشافعي بما رواه جابر «أن رسول الله ﷺ أمر بدفن قتلى أحد بدمائهم ولم يعسلهم ولم يصل عليهم » ^(٢) وبأن الصلاة شفاع في الميت والشهيد غني بشهادته عن الشفاعة ، ولأنه حي والحي لا يصلى عليه .

والجواب : المعارضة بما روينا عن ابن عباس ، عن رسول الله ﷺ ، وبما رواه أبان بن تغلب ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، عن رسول الله ﷺ ، ثم نقول : خبرنا أرجح ، لأنه مثبت ، والمثبت أولى بالقبول من النافي ، وقوله : «الصلاة شفاع» ليس بشيء ، بل هي عبادة ثمرتها حصول الاجر وتحصيل المصلحة المنوطة بفعلها ، ثم ينتقض ما ذكره بمن عرف أنه مشهود له بالجنة من أعيان الصحابة ، وقوله : «لا يصلى على الحي» قلنا : حق ، لكن الشهيد ميت الجسد وإن كان حي النفس ، ولأن الصلاة تجب بانقضاء النحب سواء حي بعد ذلك في الآخرة أو لم يحيى ، وهذا الحكم يشترط ولو أكل وشرب وتكلم ، بخلاف أبي حنيفة لأنه قبل في سبيل الله فيلحقه حكم الشهيد .

فروع

الاول : لو كان الشهيد مجنباً لم يغسل ، ذكره الشيخ في النهاية والمبسوط ، وبه قال مالك ، وقال أبو حنيفة وأحمد : يغسل ، واختاره ابن الجنيدي منا والمرضى في شرح الرسالة ، لحديث حنظلة بن الراهب قال النبي ﷺ قال : ما شأن حنظلة

(١) سنن أبي داود ج ٢ كتاب الجهاد ص ٢١ .

(٢) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الجنائز ص ١٠ .

فاني رأيت الملائكة تغسله ، قالوا : انه جامع ثم صبح الهيئة فخرج الى القتال .
 له قوله عليه السلام « رملوهم بدمائهم ، فانه ليس كلهم يكلم في سبيل الله الا يأتي
 يوم القيامة بدمائه ، لونه لون الدم ، وريحه ريح المسك » ^(١) وكذا لو ظهرت الحائض
 والنفساء ثم استشهدتا لم تغسلا وقال أحمد : تغسلان ، وقال : لو قتلنا في الحوض
 والنفس لم تغسلا ، لان الطهر من الحيض شرط في الغسل .

الثاني : هل بشرط في سقوط غسل الشهيد أن يغسل بين يدي امام عادل في
 بصرته ، او من نصبه ؟ قال الشيعان في النهاية والمبسوط والمقنعة : نعم ، والا قرب
 اشتراط الجهاد السائغ حسب ، فقد يجب الجهاد وان لم يكن الامام موجوداً ، لقوله
عليه السلام « ادفنوهم بثيابهم » ^(٢) وما روي عن الائمة عليهم السلام من طرق منها :

أبان بن تغلب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « الذي يقتل في سبيل الله يدفن كما
 هو في ثيابه ، الا أن يدركه المسلمون وبه رمق ثم يموت بعد ، فنه يغسل ويكفن
 ويحفظ ويصلى عليه » ^(٣) وعن أبي حنيفة قال : « اغسل كل الموتى الا من قتل بين
 الصفين » ^(٤) فاشتراط ما ذكره الشيعان زيادة لم يعلم من النص .

الثالث : كل مقتول في غير المعترك يغسل ويكفن ويحفظ ويصلى عليه ، وان
 قتل ظلماً او قتل دون ماله ، ونسبة النبي صلى الله عليه وآله هذا شهيداً مبالغة في صلاح عاقبته ،
 لان العمومات الدالة على وجوب الغسل تناوله ، لقول أبي عبد الله عليه السلام « اغسل كل
 الموتى الا من قتل بين الصفين » ^(٥) ولان النبي صلى الله عليه وآله لم يترك غسل أحد من أموات
 المسلمين الا الشهداء ، فبتبع ، ولان علياً عليه السلام وعمر قتلا وصلى عليهما المسلمون

(١) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الجنائز ص ١١ .

(٢) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الجنائز ص ١٤ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ١٤ ح ٧ ص ٧٠٠ .

(٤) (٥) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ١٤ ح ٢ ص ٦٩٨ .

بعد الغسل والتكفين ، وكذا من مات بالبطن والطاعون او العرق او الهمدم او النفاس وعلى هذا مذهب أهل العلم عدا الحسن البصري فانه قال : الفناء شهيدة لنا التمسك بالاصل في وجوب الغسل ، ولان سقوط الغسل بالشهادة ، فلا يثبت الحكم مع علمها .

الرابع : حكم الصغير في ذلك حكم الكبير ، والمرأة كالرجل ، والعبد كالحرة وقال ابو حنيفة : ليس الصغير كالكبير ، بل يغسل ويكفن . لا ان اسم الشهيد يقع عليه لانه مسلم قتل في المعترك ، ولانه كان في قتل بدر وأحد أطفال كحارثة بن النعمان وعمير بن أبي وقاص ولم ينقل ان النبي ﷺ ضلهم .

الخامس : من قتل بالحديد والحشب والصدم والطمم باليد او الرجل سواء في سقوط الغسل ، والاقتصار على دفنهم بشيائهم ، عملاً باطلاق اللفظ .

السادس : لو وحد غريقاً في حال القتال او محترقاً او ميتاً لا أثر فيه ، قال الشيخ في المبسوط والخلاف : حكمه حكم الشهيد ، لان القتل لا يستلزم ظهور الاثر ، وقال ابن الجنييد منا ، يغسل ، وما ذكره الشيخ في النهاية أجود .

السابع : لو عاد سلاحه عليه في حال الحرب فقتله فالأقرب انه شهيد ، لانه قتل بين الصفيين في سبيل الله ، ويؤيد ذلك من طريقهم : رواية أبي داود ، وقد سلفت وكذا من أصابه سلاح المسلمين ، او وطنه حيل المسلمين فانه شهيد .

مسئلة : ويدفن مع الشهيد جميع ثيابه ، أصابها الدم او لم يصبها ، وهو اجماع المسلمين ، وتقولہ رحمہ اللہ « ادفنوهم بشيائهم » ^(١) وفي دفن السراويل معه قولان صدنا ، الاوجه : وجوب دمه ، لانه من الثياب ، ولا يدفن معه القرو والفلنسوة ، قاله المعبد . وقال الشيخ في المبسوط : يدفن معه جميع ما عليه الا الحفين ، وقال في الخلاف : ينزع عنه الجلود .

(١) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الجنائز ص ١٤ .

لنا ان دفن ما عدا الثياب تضييع لم يعتبره الشرع، وما روه وان النبي ﷺ أمر بقتلى أحد أن يزرع عنهم الجلود والحديد «^(١) لا يقال : الحلد يسمى ثوباً، لا ما نقول : المعهود في العرف هي المسوجة فيصرف الاطلاق اليها .

فرع

« الخف » لا يدفن معه، ولا الفرو ، وان أصابها الدم، وفي رواية « اذا أصاب الفرو والخفين والقلسوة دم دفنت معه »^(٢) والرواية ضعيفة ، رواها رجال الزيدية ، عن زبد بن علي عليه السلام عن علي عليه السلام .

مسئلة : لو نقل من المعتكف مرتثاً وهو الجريح الذي به رملق او انقضى الحرب وبه رملق فعل به ما يفعل بالميت حتف أنه ، « الرملق » بقية الحياة ، ومعنى « حتف أنه » أي من غير ضرب ولا قتل ، يقبل ويكس ويحيط ويصلى عليه، وان لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم ، وهو اعتبار الشيخ في المسوط والخلاف ، وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : ان لم يتكلم ولم يأكل ولم يشرب فهو شهيد .

لنا الاصل وجوب اللبس والتكفين ، فيترك العمل به في موضع الاجماع ، ولانه لا معنى لاعتبار الكلام ، فقد يتكلم وان لم تكن حيوته مستقرة ، وكذا الاكل والشرب . ومن طريق الاصحاب ما رواه أبان بن تغلب ، عن أبي عبدالله عليه السلام في الحديث الذي سلف ، ومثله روى ابو مزيد ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « الشهيد اذا كان به رملق غسل وكفن وحفظ وصلى عليه، وان لم يكن به رملق دفن في أثوابه »^(٣) .

(١) من البيهقي ج ٤ كتاب الجنائز ص ١٤ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ١٤ ح ١٠ ص ٧٠١ الا انه صرح باسم

الحمة الشرطة المستفادة من العبارة السابقة

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ١٤ ح ١ ص ٦٩٨ .

مسئلة : يجب دفن الشهيد في ثيابه، ولا يجوز نزعها عنه، وقال أحمد : ليس ذلك حتماً ، ويجوز نزعها وتكفنه في غيرها ، لما روي « ان صفية أرسلت الى رسول الله ﷺ توبين ليكفن بهما حمزة، فكفنه في أحدهما وكفن آخر في الآخر »^(١) وجوابه : ان البحث ليس في أن يزداد على ثيابه، بل في جواز نزعها وليس في الخبر تصريح بذلك .

وقد روى زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : « دفن رسول الله ﷺ حمزة في ثيابه التي أصيب فيها، وزاده برداً فقصر عن رجله فدهاله بأذخر وطرحه عليه، وصلى عليه سبعين تكبيرة »^(٢) وقد روي أن حمزة جرده المشركون فكفن لذلك ، يدل عليه ما رواه أبان بن تغلب ، عن أبي عبد الله عليه السلام « ان رسول الله ﷺ كفن حمزة لانه كان جرداً »^(٣) ولان ما ذكره حكاية فعل ، وهو معارض بقوله عليه السلام « ادفنوهم بثيابهم »^(٤) والقول أرجح في الدلالة من الفعل .

مسئلة : من قتل البعثة من أهل العدل لا يغسل ولا يكفن، ويصلى عليه، وللشافعي قولان، لنا ان علياً عليه السلام لم يغسل أصحابه ، وقال عمار : ادفنوني بثيابي فاني مخاصم وروى عن أحمد بن حنبل انه قال : « أوصى أصحاب الجمل انا مستشهدون غداً فلا تنزعوا عنا ثوباً ولا تفسلوا عنا دماً ، ومن قتل أهل العدل من البغاة » .

قال الشيخ في المبسوط والخلاف : لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه سوى مات في المعركة او نقل وبه رمق، قال : لانه عندنا كافر، وقال ابو حنيفة كذلك ، لانه باين المسلمين داراً وحرباً فأشبه الكافر ، وقال الشيخ في السير من الخلاف : يغسل

(١) سنن البيهقي ج ٣ كتاب الجنائز ص ٤٠١ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ١٤ ح ٨ ص ٧٠٠ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ١٤ ح ٧ ص ٧٠٠ .

(٤) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الجنائز ص ١٤ .

ويصلى عليه .

مسئلة : قطاع الطريق يفسلون ويكفون ويصلى عليهم ، لان العسق لا يمنع هذه الاحكام .

مسئلة : اذا اختلط قتلى المشركين بقتلى المسلمين صلى عليهم جميعاً بنية الصلاة على المسلمين خاصة ، وفي المواراة وجهان ، أحدهما : يوارى من كان كميئاً أي صغير الذكر ، روى ذلك الشيخ في المبسوط والخلاف عن علي بن الحسين ، وروى حماد بن يحيى ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر : لا يواروا الا كميئاً يعني صغير الذكر ، وقال : لا يكون الا في كرام الناس » (١) وتوقف بعض الأصحاب استضعافاً للرواية .

وقال بعض المتأخرين منا : يقرع عليهم لأن القرعة في كل مشكل ، وهو غلط لان الأصحاب لم يستعملوا القرعة في العبادات ، ولواطرد العموم لبطلت البحوث الفقهية . واحتج الى القرعة في كل خلاف ، ولوقبل بمواراة الجميع ترجيحاً لجانب حرمة المسلم كان صواباً .

فرع

اذا وجد ميت فلم يعلم أم مسلم هو أم كافر ، فان كان في دار الاسلام ، فمسلم وكفن وصلى عليه ، وان كان في دار الكفر فهو يحكم الكافر ، لان الظاهر انه من أهلها ولو كان فيه علامات المسلم ، لانه لا علامة الا ويشترك فيها بعض أهل الكفر .

مسئلة : واذا مات ولد الحامل قطع واخرج ، وبه قال الشيخان في النهاية والمبسوط والمقنعة ، وقال في الخلاف : ولم أعرف به للمقهاء نصاً ، واستدل باجماع الفرقة ، روى وهب بن وهب ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال أمير المؤمنين عليه السلام في

(١) الرسائل ج ٢ اجواب الدعي باب ٣٩ ح ٣ ص ٨٦٦ .

المرأة تموت في بطنها الولد فيخوف [مصحاف] عليها قال : لا بأس أن يدخل الرجل يده فيقطعه ويخرجه إذا لم يتق له النساء ^(١) .

« وهب » هذا عامي صعب لا يعمل بما يترد به ، والوجه انه ان أمكن التوصل الى اسقاطه صحيحاً بشيء من العلاجات ، والا توصل الى اخراجه بالارفق فالارفق ، ويتولى ذلك النساء ، فان تعذر النساء فالرجال المحارم ، فان تعذر جاز أن يتولاه غيرهم دفناً عن نفس الحي ، ولومات الام وبقي هوحياً على اليقين ، شق جوفها من الجانب الايسر وأخرج الولد ، ذكر ذلك الشيحان في المبسوط والنهاية والمقنعة وأتبعهما وابن بابويه .

وقال في الخلاف : يشق جوفها ، ولم يقيده بالايسر ، وهو الذي دلت عليه الروايات ، وقال أحمد بن حنبل : لا يشق جوفها مطمة كانت او ذمية ، بل تسطو عليها انقوابل فيخرجنه ، ولو لم يوجد نساء لم يسط الرجال عليها وتركحت حتى يتبين موته ثم يدفن ، لانه مثله ، ولان حرمة الميت كحرمة الحي ، وهذا الولد لا يعيش عادناً فلا يهتك حرمة متينة لامر موهوم .

لنا انه توصل الى بقاء الحي بجرح في ميت فيكون أولى ، ولانه لو جرح بعضه ونشب بحيث يحتاج الى السعة وجب الاتساع عليه والحال واحدة ، ويؤيده ذلك من طريق الاصحاب مارواه علي بن يقطين ، عن موسى عليه السلام « في المرأة تموت وولدها في بطنها يتحرك ، قال : يشق عن الولد » ^(٢) ومثله روى علي بن أبي حمزة ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، وانما قلنا : « في رواية » وتحاط الموضوع ، لانها رواية ابن أبي عمير عن ابن أدينة موقوفة عليه ، فلا يكون حجة ولا ضرورة اليه ، لان مصيرها الى البلاء .

مسئلة : اذا وجد بعض الميت وفيه صدر فهو كما لو وجد كله ، وهو مذهب

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الاحتضار باب ٤٦ ح ٢ ص ٦٧٣ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الاحتضار باب ٤٦ ح ٢ ص ٦٧٣ .

المفيد في المفنعة ، وقال الشيخ في المبسوط والنهاية : ان كان موضع الصدر صلى عليه ، وقال في الخلاف من كان صدره وما فيه قلبه صلى عليه ، وقال مالك وأبو حنيفة : ان وجد الاكثر صلى عليه والا فلا ، ولو قطع نصعين عرضاً صلى على ما فيه الرأس ولو قطع طولا لم يصل عليه .

وقال الشافعي : ان وجد منه عضو صلى عليه ولو كان العضو من حي او من لا يعلم موته لم يصل عليه ، لانه بعض من جملة لا يصلى عليها فلا يصلى عليه ، واذا كان من ميت صلى عليه لان بد عبد الرحمن بن غياث بن أسيد ألقاها طائر بمكة فغيب وقعة الجمل فعرفت بغاتمه فصلى عليها أهل مكة بمحضر من الصحابة ولم ينكر أحد فصار اجماً ، والذي يظهر لي انه لا تجب الصلاة الا أن يوجد ما فيه القلب ، او الصدر والبدان ، او عظام الميت .

لنا ما رواه علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام « في رجل يأكله السبع فتبقى عظامه بغير لحم فلا يقتل ويكفن ويصلى عليه ويدفن » ^(١) واذا كان الميت نصفين صلى على النصف الذي فيه القلب قال ابو جعفر بن بابويه وان لم يوجد منه الا الرأس لم يصل عليه .

وروى البرزطي في جامعه عن أحمد بن محمد بن عيسى عن بعض أصحابنا يرفعه قال : « المقتول اذا قطع أعضائه صلى على العصور الذي فيه القلب » ^(٢) ولان الصلاة تثبت لحرمة النفس والقلب محل العلم وموضع الاعتقاد الموصل الى الحياة فله مزية على غيره من الاعضاء .

وروى المصلي بن عثمان الاور عن الصادق عليه السلام عن أبيه في الرجل يقتل فيؤخذ رأسه في قبلة ووسطه وصدره ويداه في قبلة والباقي منه في قبلة قال : « دبه

(١) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٣٨ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٣٨ ح ١٢ .

على من وحده في قبيلته صدره ويداه والصلاة عليه» (١) .

وبعض المتأخرين عاب على الشيخ (ره) حكاية القائد عبدالرحمن بن غياث بمكة وقال : قد ذكر البلاذري أنها وقعت باليمامة وهو الصحيح فان البلاذري أبصر بهذا الشأن ، وهو أقدم على شيخنا أبو جعفر (ره) وجراًة من غير تحقيق ، فانا لانسلم ان البلاذري أبصر منه ، بل لا يصل عابته ، والشافعي ذكر انها القيت بمكة .

واحتج لمدحه بالصلاة عليها بمحضر من الصحابة ولا يقول أحد ان البلاذري أبصر من الشافعي في النقل ، وشيخنا أورد منقول الشافعي فلا مأخذ عليه .

نعم يمكن أن يقال للشافعي كما روي انها القيت بمكة ، فقد روى انها القيت باليمامة ولا حجة في فعل أهل اليمامة ومع اختلاف النقل بحرح من كونه حجة ولو سلمنا بمكة لم يكن الصلاة عليها حجة لأنه لم يبق بها بعد خروج الجيش مع علي عليه السلام من يعتد بعمله ، على انه يحتمل أن يكون الذي صلى عليها ممن يرى الصلاة على المائب وسبين ضعفه .

وروى في اخبارنا مثل قول الشافعي رواء البرنظي عن أبي عبدالله عن ابن المغيرة قال : « بليني عن أبي جعفر عليه السلام انه يصلي على كل عضو رجلا كان او يدا او الرأس جزءاً فمأزاد فاذا نقص عن رأس او يد او رجل لم يصل عليه » (٢) .

وروى أحمد بن محمد عن محمد بن خالد عن ذكره عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « اذا وحده الرجل قتيلًا فان وجد له عضو من أعضائه تام صلى على ذلك العضو ودفن فان لم يوجد له عضو تام لم يصل عليه ودفن » (٣) وذكر ذلك ابن بابويه في كتابه والروايتان مقطوعتا السند وأكثر الاصحاب يطرحهما فيسقط اعتبارهما ، ولان الصلاة على الميت تجب بحسب الدلالة فينتفي مع عدمها .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنادة باب ٢٨ ح ٤ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنادة باب ٢٨ ح ١٣ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنادة باب ٢٨ ح ٩ .

فروع

الاول : قال الشيخ في المبسوط : لو وجد منه قطعة فيها عظم فان كانت في المعركة قبل انقضاء الحرب لم يغسل وكفنت ودفنت من غير صلاة . وقال الشيخان : لو كانت في غير المعركة غسلت وحنطت وكفنت ودفنت من غير صلاة .

الثاني : لو كانت القطعة لحماً لا عظم فيها دفنت بحالها من غير غسل ولا صلاة . وقال سائر لفقت في حرقه ودفنت . لنا التمسك بالأصل .

الثالث : لو ابينت القطعة من حي دفنت من غير غسل ، ولو كان فيها عظم ولا يغسل عليها لانها من جملة لا يغسل ولا يغسل عليها .

مسئلة : ولا يغسل السقط الا اذا استكمل شهراً أربعة ، وهو مذهب علمائنا . وقال أبو حنيفة ومالك : يدرج في حرقه ويدفن الا أن يستهل . وللشافعي كالقولين . لنا انه مات بعد أن كان حياً فيجب غسله لما روه ان الملائكة غسلت آدم عليه السلام ، وقالوا لولده هذه سنة موناكم . ومن طريق الاصحاب ما رواه أحمد بن محمد عن ذكره قال : « اذا تم للسقط أربعة أشهر غسل »^(١) وروى زراعة ، عن سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سأله عن السقط اذا استوت حلقته يجب عليه الغسل واللحد والكفن قال : « نعم كل ذلك يجب اذا استوى »^(٢) ولا مطعن على الروايتين بانقطاع سند الاولى وضعف سماعة من سند الثانية لانه لا معارض لهما مع قبول الاصحاب لهما . أما الصلاة عليه فلا ، وهو اتفاق علمائنا . وبه قال أبو حنيفة . وقال أحمد يغسل عليه . وللشافعي مثل المنهيين . لنا ما رواه الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الطفل لا يغسل عليه ولا يرث ولا يورث حتى يستهل »^(٣) .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ١٢ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ١٢ ح ١ .

(٣) سنن الترمذي كتاب الجنائز باب ٤٣ .

احتج أحمد بما رواه المغيرة بن النسي رضي الله عنه قال : « السقط يصلى عليه »
والحواب : الطعن في السد فان المغيرة ضيف عندنا لما اشتهر اسحرافه عن علي
رضي الله عنه ، وقول عمر له حين ولاء الكوفة : أنت القوي الفاجر ، مع انه قد روي عنه
هذه بلفظ آخر قال : والطفل يصلى عليه ، وبتقدير أن يكون اللفظ كذلك يكون
مطلقاً ، يحتمل من ولد مستهلاً ومن سقط ميتاً ، فيكون الترجيح لحرقنا ، لانه مفيد
بالاستهلال ، ولان الصلاة تكليف مستند من الشرع فتقف على موضع الدلالة .

ولو كان السقط أقل من أربعة أشهر لم يغسل ، ولم يكفن ، ولم يصل عليه ، بل
يلف في خرفة ويدفن ، ذكر ذلك الشبان في النهاية والمسوط والمقنعة ، وهو مذهب
العلماء خلا ابن سيرين ، ولا عبرة بخلافه ، ولان المعنى الموجب للغسل هو الموت
وهو مفقود هنا . وبدل عليه من طريق الاصحاب ما رواه محمد بن الفضل قال : كتبت
الى أبي جعفر رضي الله عنه أسأله عن السقط كيف يصنع به قال : « السقط يدفن بدمه في
موضعه » .

مسئلة : ولا يغسل الرجل الارجل وكذا المرأة ، هذا اختيار الشيخ رحمه الله
في الاستبصار الامع الضرورة فان المرأة تغسل زوجها والرجل زوجته من وراء الثياب
وكذا المحارم ، والحق ان ههنا مسائل :

الاولى : يحوز للمرأة أن تغسل زوجها مجرداً مع وجود المحارم وعدمهم
وهو اختيار علم الهدى في شرح الرسالة ، ومذهب الشيخ في الخلاف ، وقال في
النهاية : نفسه او غيرها من محارمه مع عدم الرجال من وراء الثياب ، ولا يجردنه .
وأطبق الجمهور على الجواز كما قلناه .

لما مرووه عن عائشة انها قالت لو استقبلنا من أمرنا ما استدبرنا ما غسل رسول
الله صلى الله عليه وسلم النساءه ^(١) ورووا ان أبا بكر أوصى أن يغسله أسماء بنت عميس وكانت

(١) سنن البيهقي ج ٣ كتاب الجنائز ص ٣٩٨ .

صائمة فعزم عليها أن تفطر فلما فرغت من غسله ذكرت بعينه فقالت لا أتبعه اليوم خشاً ودعت بماء فشربت وأوصى جابر بن زيد أن تغسله امرأته .

ومن طريق الأصحاب ما رواه عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام عن الرجل يصلح أن ينظر إلى امرأته حين تموت أو يغسلها إن لم يكن عندها من يغسلها وعن المرأة هل لها مثل ذلك من زوجها حين يموت ؟ فقال : « لا بأس إنما يفعل ذلك أهل المرأة كراهية أن ينظر زوجها إلى شيء يكرهونه » ^(١) . أما أخبار المانعة فمحمولة على الكراهية ، وكذا ما روي من اشتراط تغسيلها إياه من وراء الثياب .

فروع

الاول : حكم أم الولد حكم الزوجة ، وقال أبو حنيفة لا يجوز لأنها عتقت بموته . لنا ان بعض خلق الملك باقية وهو وجوب الكفن والمؤنة والمدة .

ويؤيد ذلك ما رواه اسحق بن عمار عن جعفر عن أبيه ان علي بن الحسين عليه السلام « أوصى أن تغسله أم ولد له اذا مات فبسلته » ^(٢) ولا يمنع المتق من ذلك لأن جواز الاطلاع في رمان الحيوة قد يستصحب بعد الوفاة ، كما قال في الزوجة تغسل الزوج وإن انقطعت العصمة .

الثاني : اذا لم تكن المملوكة أم ولد فالاقرب انها لا تغسله ، لأن ملكه انتقل عنه إلى غيره فحرم عليها النظر اليه .

الثالث : لو كانت الزوجة كافرة فهي التولي وجهان : أحدهما الجواز لرواية عمار المنصمة لجواز أن تتولاها الكافرة عند عدم النساء . والثاني المنع لأن غسل عبادة يفتر إلى نية القرية وهي متعددة في حقها .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢٤ ج ١ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢٥ ج ١ .

الثانية : في تفصيل الرجل زوجته قولان أحدهما الجواز ، وهو اختيار علم الهدى في شرح الرسالة ، والشيخ رحمه الله في الخلاف . وقال في النهاية والاستنصار لا يجوز الا مع عدم النساء من وراء الثياب . وقال أبو حنيفة : لا يجوز لان الموت فرقة ينقطع معها عصمة النكاح ، ويحل معها نكاح اختها وأربع غيرها فيحرم اللبس والنظر .

لنا ما روي أن علياً عليه السلام غسل فاطمة عليها الصلوة والسلام ^(١) . وما روي ان النبي صلى الله عليه وآله قال لعائشة : « لو مت قبلي لغسلتك وكفنتك » ^(٢) لا يقال لعل معناه أمرت بنسلك وتكفينك ، لانا نقول الطاهر في اخافة الفعل الى الانسان ارادة المباشرة لا الاستبانة . ومن طريق الاصحاب ما رواه صفوان عن منصور عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج الى السفر ومعه امرأته تغسلها قال : « نعم واخوته ونحو هذا ويلقي على هودتها خرقة » ^(٣) واستدلال أبي حنيفة ضعیف ، لانا لا نسلم ان جواز نكاح الاربع والاخت تستلزم تحريم النظر واللمس فان المرأة الحامل يموت زوجها فتضع ومع الوضع يجوز أن تنكح غيره ولا يمنعها ذلك نظر الزوج ولا غسله ولا حجة في العدة ، لانه لو طلقها بائناً ثم مات فهي في عدة ولا يجوز لها تفسيه .

فروع

لو طلقها ثم مات ، فان كانت رجعية فلها تفسيه ، وان كانت بائناً لم يحز لان لمسها ونظرها محرم في حال الحيوة فيستصحب التحريم .

الثالثة : يجوز للمحارم أن يغسلن محارمهن ، اذا لم يوجد رجال . وكذا

(١) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢٤ ج ١٧ .

(٢) سنن البيهقي ج ٣ كتاب الجنائز ص ٣٩٦ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢٠ ج ١ .

الرجال . ويعني بالمحارم من لا يجوز للرجل نكاح واحدة منهن ، وتستوي ذات السبب والرضاع ويكون ذلك من وراء الثياب ، وهو اختيار الشيخ في كتبه . وقال مالك ومحمد يجوز عند الضرورة ، ومتعه الجمهور .

لنا ان المرأة عورة فيحرم النظر اليها وانما جاز مع الضرورة من وراء الثياب جمعاً بين التطهير والستر . ويؤيده ما رواه عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت وليس عنده من يفسله الا النساء هل تفسله النساء قال : « تفسله امرأته او ذات محرمة وتصب عليه النساء صباً من فوق الثياب » ^(١) وعن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « اذا مات الرجل مع النساء فسلته امرأته فان لم تكن امرأته غسلته أولاهن به وتلف على يدها خرقه » ^(٢) .

الرابعة : لا يفسل الرجل أجنبية ولا المرأة أجنبياً وهو اجماع أهل العلم . ويجوز أن يفسل المرأة ابن ثلاث صبين مجرداً اختياراً واهضراراً . وقولنا في الاصل مع التمدد يريد الاولى لا التحريم ، ووجهه ان للمرأة معاناة الصغير والاطلاع على عورته في حال تربيته فيعلم من ذلك الاباحة .

وقال المفيد في المقنعة وسار منا : يجوز أن يفسل ابن خمس مجرداً وان كان ابن أكثر من خمس صبين عليه الماء صباً . وقال أحمد يفسل ابن سبع . وقال أبو حنيفة يفسل من لم يجامع مثله ولم يشبه وكذا الصبية .

لنا ما رواه أبو التمر مولى أبي الحارث النظري عن أبي عبدالله عليه السلام قلت حدثني عن الصبي الى كم تفسله النساء فقال : « الى ثلاث سنين » ^(٣) ولان ما ذكرناه اقتصاراً على موضع الوفاق فيكون أولى .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢٠ ح ٤ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢٠ ح ٦ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢٣ ح ١ .

الخامسة: قال الشيخ: ويغسل الرجل بنت ثلاث سنين مجردة، وبه قال المفيد في المقنعة . وإن كانت الأكثر غسلوها في ثيابها وصبوا عليها الماء صباً . وقال أبو جعفر بن بابويه : إن كانت بنت خمس لا تغسل وتدفن بثيابها وإن كان سها أقل من خمس غسلت ودفنت . وعندي في ذلك توقف .

واستدل في التهذيب بما رواه أحمد بن محمد بن يحيى مرسلًا قال روي في الجارية تموت مع الرجل فقال : « إذا كانت بنت أقل من خمس أوست دفنت ولم تغسل »^(١) قال يعني أنها لا تغسل مجردة من ثيابها، والرواية مرسلة ومتنها مضطرب فلا عبرة بها ، ثم لا نعلم القائل . فالأولى المنع . والفرق بين الصبي والصبية أن الشرع أذن في اطلاع النساء على الصبي لافتقاره اليهن في الترية وليس كذلك الصبية ، والأصل حرمة النظر.

السادسة : إذا ماتت امرأة بين رجال أجنب ولا نساء ، قال أبو حنيفة يؤمها الرجال لأن الغسل تعذر صارك عدم الماء . ولاصحابنا فيه روايات أحاديثها « يصبون عليه الماء صباً من وراء الثياب »^(٢) روى ذلك أبو سعيد عن أبي عبد الله عليه السلام وعمره ابن شمر عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام ، واستحب الشيخ رحمه الله في التهذيب والاستصار جمعاً بين الأحبار . والثانية « يغسلونها يجب عليه التيمم الوجهو لكفان »^(٣) وفي رواية « يغسلون مواضع الوضوء »^(٤) والروايات ضعيفة .

أما الأولى فلان أبا سعيد وعمره ضعيفان . وأما الثانية فرواية علي بن أبي حمزة عن أبي بصير ، وعلي بن أبي حمزة واقفي ، فلا عمل على روايته مع وجود

(١) الوسائل ج ٢ أبواب غسل الميت باب ٢٣ ح ٣ .

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب غسل الميت باب ٢٢ ح ٥ .

(٣) الوسائل ج ٢ أبواب غسل الميت باب ٢٢ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٢ أبواب غسل الميت باب ٢٢ ح ٦ .

معارض سليم . وفي رواية «يدفنونها من غير غسل» ^(١) وهي المشهورة وعليها العمل .
لنا ان نظر الاجنبي محرم والفاسل لا ينفك عن الاطلاع على ما يحرم . وروى
أبو الصاحح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال في الرجل يموت في السر في
أرض ليس معه الا النساء قال : « يدفن ولا يغسل » ^(٢) والمرأة تكون مع الرجال
في تلك المنزلة تدفن ولا تغسل .

ومثله روى داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام ، وقد دلت هذه الرواية
على أن الحكم في الرجل يموت بين النساء الاجانب ولا رجل كالمرأة فلا يحتاج
الى افراد البحث فيه بمسئلة مفردة . واحتجاج أبي حنيفة ضعيف ، لان نظر الاجنبي
محرم والمانع من الغسل مانع من التيمم ، وان كان الاطلاع مع التيمم أفضل لكن
المظر محرم قليله وكثيره .

السابعة : اذا مات الرجل بين نساء أجنب ورجال كفار لا مسلم فيهم او المرأة
بين رجال أجنب ونساء كافرات لا مسلمة فيهن ، قال الشيخان في المبسوط والنهاية
والمقنعة : يأمر المسلمة او المسلم الرجال الكفار او النساء الكافرات بالاغتسال ، ثم
يغسل المسلم او المسلمة .

واحتج الشيخ في التهذيب لذلك بما رواه حماد بن موسى عن أبي عبد الله
عليه السلام قلت : ان مات مسلم وليس معه رجل مسلم ولا امرأة مسلمة من ذوي قرابته ومعه
رجال نصارى ونساء مسلمات قال : « يقتل النصارى ثم يغسلونه فقد اضطر » وعن
المرأة المسلمة تموت وليس معها امرأة مسلمة ولا رجل مسلم من ذوي قرابته ومعه
نصرانية ورجال مسلمون قال : « تغسل النصرانية ثم تغسلها » ^(٣) .

وفي رواية سعد بن عبد الله عن أبي الجوزاء عن الحسين بن علوان عن عمرو

(١) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢١ ح ٣ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٢١ ح ٤ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ١٩ ح ١ .

ابن خالدة عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليه السلام قال : « أتى رسول الله ﷺ نفر فقالوا ان امرأة توفت معنا وليس معها ذو محرم فقال كيف صنعتم فقالوا صبنا عليها الماء صباً فقال : أو ما وجدتم امرأة من أهل الكتاب تغسلها فقالوا : لا ، قال : أفلا يتمموها » ^(١) ووجه دلالة هذا الحديث انه نية على جواز تغسيل امرأة من أهل الكتاب لها ، فكان جائزاً .

وعندي في هذا توقف ، والأقرب دفنها من غير غسل لأن غسل الميت يفترق إلى النية والكافر لا تصح منه نية القربة وأما الحديثان فالاول رواه الحسن بن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد عن مصدق بن صدقة عن عمار بن صدقة عن عمار بن موسى ، والسند كله فطحية وهو مضاف للأصل . والحديث الثاني رجاله زائدة وحديثهم مطروح بين الأصحاب .

فرع

هل يجوز أن يتولى الطفل المميز بغسل الميت ؟ فيه تردد ، والجواز أشبه ، لأنه تصح منه نية القربة كما في الطهارة للصلاة المندوبة .

مسئلة : إذا مات المحرم كان كالمحل لكن لا يقرب الكافر ، هذا مذهب الشيخين في المبسوط والنهاية والمقنعة وأتباعهما . وقال علم الهدى في شرح الرسالة : الأشبه انه لا يغطي رأسه ولا يقرب الكافر ، وكذا قال ابن أبي عمير . قال الشافعي وأحمد : انه محرم فيجنب جميع ما يجنب المحرم من المخيط وغيره . وقال أبو حنيفة ومالك : يفعل به ما تفعل بالحلال لأن إحرامه يطل بالموت كالصلاة والصوم ، ولقوله عليه السلام « خمروا موتاكم ولا تشبهوا باليهود » ^(٢) .

(١) الوسائل ج ٢ أبواب غسل الميت باب ١٩ ح ٢ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ كتاب الجنائز ص ٣٩٤ .

واحتج المرتضى بما روي عن ابن عباس ان محرمًا وقصت به ناقته فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : « اعسلوه بماء وسدر وكفوه ولا تمسوه طيباً ولا تخمروا رأسه فإنه يحشر يوم القيامة طيباً » (١) .

والوجه ما ذكره الشيخان لان مقتضى الدليل التسوية بين الموتى في التمسيل والتكفين عملاً بالألفاظ المطلقة من أحاديث النبي ﷺ ، ولان الميت يخرج بالموت عن التكليف فيخرج به عن الاحرام ، ولا ينافي ذلك قوله ﷺ « يأتي يوم القيامة طيباً » لان ذلك يدل على حال الآخرة ولا يدل على حال الدنيا ، ولو قبل المعنى عليه لا ينقطع احرامه وكذا المجنون وان خرج عن التكليف منعنا التسوية ، لان المجنون والمنسى عليه عطف بهما ، وهو دليل بقاء حكم الاحرام ، وليس كذلك الميت .

ويستدل على الشافعي بما روي عن عطاء انه قال في المحرم انه اذا مات فليخمر رأسه فإنه بلغنا ان النبي ﷺ قال : « خمروا وجوهكم ولا تشبهوا باليهود » (٢) ورواية ابن عباس يحتمل أن يكون قبل ايجاب تخمير الرأس فقد كان في صدر الاسلام ذلك مشروعاً في الموتى تبعاً لشرع ما تقدم ، ثم نسخ بقوله حمروهم وانما تركا الطيب لوجهين :

أحدهما : رواية ابن عباس المذكورة فانها تضمنت المنع من الطيب وتخمير الرأس فاذا بطل العمل بالتخمير لما ذكرناه من الاحتمال بقي الحكم الآخر سليماً عن المعارض .

والثاني : رواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله ﷺ قال : سألتهما عن المحرم كيف يصنع به اذا مات قال : « يغطى وجهه ويصنع به كما صنع بالعلال

(١) سنن أبي داود ج ٣ كتاب الجنائز ص ٢١٩ .

(٢) سنن البيهقي ج ٣ كتاب الجنائز ص ٣٩٤ .

غير انه لا يقرب طيباً»^(١)، وعن أبي مريم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «خرج عبد الرحمن بن الحس مع الحسين عليه السلام وعبد الله بن جعفر وعبد الله بن العباس فمات عبد الرحمن بالابواء وهو محرم ففسلوه وكفنوه ولم يحنطوه وخمروا وجهه ورأسه ودفنوه»^(٢).

مسئلة: لا يفسل الكافر ولا يكفن ولا يدفن بين المسلمين، وبه قال الثلاثة هذا اذا كان أجنبياً، وأجازاه الشافعي ولو كان ذا قرابة، فعندنا لا يجوز لذي قرابة تنسيبه ولا تكفينه ولا دفنه. وقال علم الهدى في شرح الرسالة: فان لم يكن من يواريه جواز مواراته لثلاث بضيع، وبه قال مالك. وقال أبو حنيفة والشافعي يفسله ويتبعه ويدفنه ولم يفصلا.

لنا ان الكافر نجس فلا يطهره الغسل. وأما المنع من الصلاة والدفن فلقوله تعالى ﴿ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره﴾^(٣) وقوله تعالى ﴿ومن يتولهم منكم فإنه منهم﴾ لا يقال المراد الموالاة في الدين، لانا نقول بحمل على الجميع عملاً بالاطلاق ولان التكفين نوع من اكرام وليس الكافر موضعاً له، ولان الفسل والتكفين مستعادان من الشرع فتفقان على الدلالة.

ويؤيد ما ذكرناه ما رواه عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام انه سأل عن النصراني يكون في السفر وهو مع المسلمين فيموت قال: «لا يفسله مسلم ولا كرامة ولا يدفنه ولا يقوم على قبره ولو كان أباه»^(٤). وأورد علم الهدى في شرح الرسالة عن يحيى بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام النهي عن تغسيل المسلم قرابته الذمي

(١) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ١٣ ح ٤.

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ١٣ ح ٥.

(٣) سورة مائدة: ٥١.

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ١٨ ح ١.

والمشرك وأن يكفه ويصلي عليه ويلوذ به ^(١) .

واحتج المخالف بقوله تعالى ﴿ وصاحبهما في الدنيا معروفاً ﴾ ^(٢) وبما روي أن علياً عليه السلام قال للنبي ﷺ إن عمك الصالح قد مات قال « اذهب مواريده » ^(٣) وبأنه يجوز أن يغسل جسده في حياته فكذا بعد وفاته . والجواب أن الصحة في الدنيا بالمعروف تتناول ما بعد الموت لأن الميت خارج عن الدنيا ثم لا نسلم أن الغسل والكفن من المعروف فإنه أمر مستفاد من الشرع وتكليف يتناول الحي فيقف على الدلالة .

أما الجواب عن الحر فبالطعن فيه لأن من ذهب الأصحاب أن أبا طالب مؤمن وليس بفعل ، ولأن في جملة الخبر أن علياً عليه السلام قال أواربه وهو كافر فقال عليه السلام فمن يواربه إذا ، وهو دليل على أنه لم يكن له موار ومضى كان كذلك جاز مواريده لثلاث يبقى ضامماً .

وأما استدلالهم بجواز غسل جسده وتنظيفه في الحياة وعلى تدبيره وتكفينه «ضعيف» لأن التفسير عبادة يراد بها التطهير فلا يجري مجرى غسل الحي من الوسخ وإماطة الدون ، لأنه ممكن في الحي وإن كان كافراً وليس التطهير ممكناً في طرف الميت الكافر .

فرع

قال المفيد رحمه الله في المقتعة : لا يجوز لأحد من أهل الإيمان أن يغسل مخالفاً في الولاية ولا يصلي عليه إلا أن تدعوه ضرورة فتغسله غسل أهل الخلاف .

(١) الوسائل ج ٢ أبواب غسل الميت باب ١٨ ح ٢ .

(٢) سورة لقمان : ١٥ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ كتاب الجنائز ص ٣٩٨ .

واحتج الشيخ أبو جعفر رحمه الله في التهذيب لذلك ، بأنه كافر وإذا كان غسل الكافر عيو جائز فغسل المخالف في الولاية غير جائز . وقال في المبسوط والنهاية : ولا ينبغي للمؤمن أن يغسل أهل الخلاف فإن اضطر غسله غسلهم ، ولا يترك معه الجريدة .

فرع

قال في الخلاف : ولد الزنا يغسل ويصلى عليه . وقال قتادة لا يصلى عليه . لنا قوله عليه السلام « صلوا على من قال لا إله إلا الله » ويلزم من قال من أصحابنا بكفره المنع من تغيبه والصلاة عليه .

مسئلة : إذا لقي الكفن نجاسة غسلت مالم يطرح في القبر وفرضت بعد جمعه فيه ، هذا ذكر علي بن بابويه في الرسالة ، وأطلق الشيخ فرضه . لنا أن فرضه اتلاف للمال وهو منهي عنه فيقتصر على فرضه في موضع الوفاق .

ويمكن أن يحتج لما ذكره في النهاية برواية عباد الله بن يحيى الكاهلي عن أبي عباد الله عليه السلام قال : « إذا خرج من منخر الميت الدم أو الشيء بعد الفسل فأصاب العمامة والكفن فرض بالمقراض » ^(١) ، ومثله روى ابن أبي عمير وأحمد بن محمد عن غير واحد من أصحابنا عن أبي عباد الله عليه السلام قال : « إذا خرج من الميت شيء بعد ما يكفن فأصاب الكفن فرض من الكفن زيادات » ^(٢) .

مسئلة : عيادة المريض مستحبة روى البخاري عن البراء قال : أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم باتباع الجائز وعيادة المريض ^(٣) . وروى الترمذي عن علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما من رجل يعود مريضاً ممسياً إلا خرج معه سبعون ألف ملك يستغفرون له حتى

(١) الوسائل ج ٢ أبواب التكفين باب ٢٤ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب التكفين باب ٢٤ ح ١ .

(٣) سنن النسائي ج ٤ كتاب الجنائز ص ٥٤ .

يصبح ومن آتاه مصحاً خرج معه سبعون ألف ملك يستغفرون له حتى يمسي»^(١) .
وعن حابر بن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام قال : «من حق المسلم على المسلم أن ير قسمه ويجيب دعوته ويعود مريضه ويشهد جنازته»^(٢) وعن علي بن عفة عن أبي عبد الله قال : «حق المسلم على أخيه أن يسلم عليه إذا لقيه ويعوده إذا مرض وبصح له إذا غاب ويتبعه إذا مات» .

مسئلة : النظر في أمر الميت الى أولى الناس بميراثه من الرجال ثم النساء ويستحب أن يلي تمريض المريض أرقق أهله به، وأعلمهم بتدبيره . أما الاول فنقوله تعالى ﴿واولوا الارحام بعضهم أولى ببعض﴾^(٣) ولما روى غياث بن ابراهيم عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام ، قال : «يفضل الميت أولى الناس به»^(٤) وأما الثاني فلأنه أقرب الى رجاء الصلاح .

مسئلة : يستحب إذا فرغ القاسم أن يشغف الميت بثوب لثلا يبل أكفاه . وروى عن ابن عباس في غسل النبي صلى الله عليه وآله قال : فجففوه بثوب ، وعن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام وأبي عبد الله عليه السلام : «إذا جففت الميت عمدت الى الكافور فمسحت به آثار السجود ومفاصله»^(٥) .

مسئلة : إذا قصر الكفن عن الميت غطى رأسه وجعل على رجليه حشيش أو ورق يستر به كما فعل النبي صلى الله عليه وآله بحمزة ولوكثر الموتى ، وقلت الأكفان . قيل يجعل الرجلان والثلاثة في الثوب الواحد لحديث أس ، ولا بأس به .

(١) مس البيهقي ج ٣ كتاب الجنائز ص ٣٨١ (مع اختلاف يسير)

(٢) الوسائل ج ٨ أبواب أحكام العشرة باب ١٢٢ ح ٧ (الآلة روى عن أبي عبد الله ع)

(٣) سورة انفال : ٧٥ .

(٤) الوسائل ج ٢ أبواب غسل الميت باب ٢٦ ح ٢ .

(٥) الوسائل ج ٢ أبواب التكفين باب ١٦ ح ٦ .

مسئلة : اذا أحب أهل الميت أن يروه بعد تكفينه جاز ، لما روي أن رسول الله ﷺ قتل عثمان بن مظعون وهو ميت ^(١) . ولما روي عن جابر قال لما قتل أبي جعلت أكشف عن وجهه وأبكي ورسول الله لا ينهاني ^(٢) . وروي الأصحاب عن الصادق عليه السلام أنه كشف عن وجه اسماعيل بعد أن كفن فقيل جبهته ^(٣) .

مسئلة : روى الملا بن سيابة عن أبي عداة عليه السلام قال : « القنبل في مصيبة يغسل منه الدم ثم يصب عليه الماء ولا يدلك ويبدأ بيديه ودبره وتربط جراحاته بالقطن والحنوط واذا وصع عليه القطن عصب ، وكذا موضع الرأس والرقبة ويجعل له من القطن شيء كثير ويدبر عليه الحنوط وان استطعت أن تعصبه فافعل ، واذا بان الرأس بغسل الرأس اذا غسل اليدين ثم الجسد ويوضع القطن فوق الرقبة ويضم اليه الرأس ويجعل في الكفن كذلك واذا سرت الى القبر فادخله اللحد ووجهه القبلة » ^(٤) .

مسئلة : ليس من السنة ظفر شعر الميت ، وبه قال ابو حنيفة . وقال يرسل بين يديها من الجانبين . وقال الشافعي : لو كان معقوصاً نقض وظفر ثلاثة قرون لما روت أم عطية قالت : ظفرنا شعرها ثلاثة قرون . وفي البخاري جعل رأس بنت النبي ﷺ ثلاثة قرون بعد نقضه وغسله .

لما ان ظفره يؤدي الى تقطيعه وهو مكروه ، ولان وطائف الميت متلقاة عن الشرع ولم يثبت عنه دلالة على ذلك ، وليس فعل أم عطية حجة . ولو اخرجوا

(١) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٥ ج ١ .

(٢) من البيهقي ج ٣ كتاب الجنائز ص ٤٠٧ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ٥ ج ٢ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ١٥ ج ١ .

بحديث أم سليم عن النبي ﷺ انه قال : « واطفروا شعثها ثلاثة قرون ولا تشبهها بالرجال » معناه فانه حديث لم يثبت .

مسئلة : قال الشيخ في الخلاف : يكره الاسراع بالججارة ، ومراده رحمه الله كراهية ما زاد عن المعتاد . وقال الشافعي : يستحب أن يكون فوق العادة ودون الجنب . لما مرووه عن أبي سعيد ، عن النبي ﷺ انه مربجارة وهي تمحس محضاً فقال ﷺ : « عليكم بالقصد في جنائركم » ^(١) وقال ابن عباس في جارة ميمونة « لا تزلزلوا وارفقوا فانها أمكم » .

مسئلة : اتناع الجنائز سنة مؤكدة لما رواه البراء قال أمرنا النبي ﷺ باتباع الجنائز ^(٢) . ومن طريق الأصحاب ما رواه الأصمخ قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام « من اتبع جنازة كتب الله له أربعة قرايط قيراط باتباعه اياها وقيراط دليلا عليها وقيراط بالانتظار حتى يفرغ من دفنها وقيراط للتعزية » ^(٣) .

وفي رواية عاصم بن حميد عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام « من مشى مع جنازة حتى يصل على عليها ويرفع كان له قيراط من الاجر واذا مشى معها حتى تدفن كان له قيراطان والقيراط مثل جبل أحد » ^(٤) .

مسئلة : يكره اتناع الميت بمجمرة لما رواه عن أبي موسى قال حين حضره الموت : لا تبعوني بمجمرة قالوا سمعت فيه شيئا قال : نعم من رسول الله ﷺ ومن طريق الأصحاب ما رواه السكوني عن أبي عداقه عليه السلام « ان النبي ﷺ نهى أن تتبع الججارة بمجمرة » ^(٥) وعن الحلبي عن أبي عداقه عليه السلام قال : « وأكره أن

(١) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الجنائز ص ٢٢ .

(٢) التاج الجامع للاصول ج ١ كتاب الصلاة ص ٣٦٧ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٣ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٣ ح ٣ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب النكف باب ٦ ح ٣ .

تتبع بمجمرة»^(١).

مسئلة : يكره أن تتبع النساء الجنائز، لما روي ان النبي ﷺ خرج فاذا نسوة جلوس فقال : ما يجلسكن ؟ قلن ننتظر الجنابة ، قال هل تغسلن ؟ قلن لا ، قال هل تحملن ؟ قلن لا ، قال هل تدلين ؟ قلن لا ، قال فارجمن ما زورات غير ما جورات»^(٢) ولان برورهن مناف للمعطاء المراد في الشرع .

مسئلة : قال الشيخ في الخلاف : يجوز أن يجلس الانسان قبل أن يعرغ من دهن الميت ، وكذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يجلس حتى يوضع في اللحد لما روى ابو سعيد قال : قال رسول الله ﷺ « اذا أتبعتم الجنابة فلا تجلسوا حتى توضع »^(٣) . وقال شيخنا رحمه الله : دللنا انه لا مانع من ذلك والاصل الاباحة . وروى عبادة بن الصامت ان رسول الله ﷺ اذا كان في جنازة لم يجلس حتى توضع في اللحد ، فاعترض بعض اليهود وقال انا فعل ذلك فجلس ، وقال مخالفوهم^(٤) والوجه عندي الكراهية ، وبه قال ابن أبي عقيل لما رواه ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام : « ينبغي لمن شيع جنازة الا يجلس حتى توضع في لحده فاذا وضع في لحده فلا بأس بالجلوس »^(٥) .

واستدلال الشيخ ضعيف ، لوجود الدلالة . وأما الحديث الذي ذكره ، فهو حكاية فعل ، فلا يعارض القول ، ولعل ذلك وقع من النبي ﷺ مرة اذ لا عموم لنفعل

مسئلة : اذا انزل الميت القبر هل يستحب أن يجلس القربشوب حال الدفن ؟

- (١) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ١٠ ح ٣ .
- (٢) سنن البهقي ج ٤ كتاب الجنائز ص ٧٧ .
- (٣) سنن أبي داود ح ٣ كتاب الجنائز ص ٢٠٣ .
- (٤) سنن أبي داود ج ٣ كتاب الجنائز ص ٢٠٤ .
- (٥) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٤٥ ح ١ .

قال الشيخ في الخلاف : نعم . وقال ابو حنيفة : ان كانت امرأة فطلى ولا يطفى قبر الرجل . وكذا قال المفيد في أحكام النساء . وقال بعض المتأخرين : ما وقفت لاحد من أصحابنا في هذه على مسطور فأحكيه ، والاصل براءة النعمة من واجب وندب ، وهذا منذهب الشافعي فلا حاجة الى موافقته ، وهذا القول من هذا المتأخر دال على قلة تأمل ، واقدام على الشيخ ، ونسبة له الى متابعة الشافعي من غير دلالة ، وليس الامر كما ذكره بل هذا منقول عن أهل البيت عليهم السلام ذكره ابن بابويه فيمن لا يحضره الفقيه ، والشيخ رحمه الله في تهذيب الاحكام .

وقال سعيد بن عبدالله بن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « حد القبر الى الترقوة . وقال بعضهم : الى الثدي . وقال بعضهم : قامة الرجل حتى يمد الثوب على رأس من في القبر » ^(١) . فهذا اللفظ يدل مطلقاً . وفي رواية جعفر بن كلاب عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « وقد مد على قبر سعد ابن معاذ ثوب والبي عليه السلام شاهد فلم يتكر ذلك » ^(٢) .

وأما التفصيل الذي ذكره المفيد رحمه الله فقد ذكره ابن الجبيل . وروى به رواية ذكرها الشيخ رحمه الله في التهذيب عن جعفر بن كلاب قال سمعت جعفر بن محمد يقول : « يمشى قبر المرأة بالثوب ولا يمشى قبر الرجل » ^(٣) . وروى علي عليه السلام انه مر بفوم دفنوا ميتاً وبسطوا على قبره الثوب فجذبه وقال : « انما يصنع هذا بالنساء » والذي أراه التفصيل كما ذكره ابن الجبيل في المختصر والمفيد في أحكام النساء .

مسئلة : لا بأس بتعليم القبر بلوح يكتب عليه او غيره لما روي ان النبي عليه الصلوة والسلام ، حمل حجراً فحمله عند رأس قبر عثمان بن مظعون وقال : « أعلم

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ١٤ ح ٢ .

(٢) (٣) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٥٠ ح ١ .

به قبر أخي» (١). ومن طريق الأصحاب ما رواه يونس بن يعقوب قال لما رجع أبو الحسن موسى عليه السلام من بغداد ومضى إلى المدينة ماتت بنت له بفيد فدفنها وأمر بعض مواليه أن يحصص قبرها ويكتب على لوح اسمها ويجعله في القبر» (٢).

مسئلة : الدفن في مقبرة المسلمين أفضل من الدفن في البيت ، ذكره الشيخ في المبسوط ، لان النبي صلى الله عليه وآله اختار ذلك للصحابة ، ولانه أقل ضرراً على الورثة وأشبه بمساكن الاحرة ، ولانه فعل الصحابة والتابعين . ولا يترضى ذلك بالنبي صلى الله عليه وآله فان الصحابة اختاروا دفنه في موضعه ، أما لما قيل انه قبض في أشرف البقاع فدفن فيها ، او لما كان يقال ان الانبياء يدفنون حيث يموتون ، او تميزاً له عن غيره .

ويستحب أن يدفن الميت في أشرف البقاع بمكة في مقبرتها ، وكذا بالمدينة ذكره الشيخ رحمه الله في المبسوط . وقال يستحب أن يكون للانسان مقبرة ملك يدفن فيها أهله وأقاربه ومن سبق إلى مقبرة مسئلة فهو أحق بها لانه يملكها بالحيازة ولو جاء دفعة وتشاحا أفرع بينهما ، اذ لا رجوعان . ولو كان فيها كفاية لهما فالوجه الشركة .

ولو اختلف الاولياء بين دفنه في المسئلة وفي ملكه دفن في المسئلة ، لانه أقل ضرراً على الوارث ولو تشاحا في الكفن اقتصر على عادة مثله ، لانه لا تقدير للشرع فيرجع الى العادة مع الافتصار على الواجب .

وقال الحرقي من أصحاب أحمد جعل بثلاثين درهماً ، وللموثر بحمسين . ولا وجه له ولو تشاحا في التكمين فقال أحدهما : أكفنه من مالي وقال الآخر : من ماله فالأقرب تكفيمه من ماله دفعاً للمة الولي عن الآخر.

مسئلة : من استعار من انسان أرضاً فدفن فيها المستعير لم يكن للمعير الرجوع

(١) السنن للبيهقي ص ٢١٥ هذا المعنى

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٣٧ ح ٢ .

لأن نبش الميت محرم ولأن الدفن مؤيد إلى أن يلبس الميت ثم يعود إلى مالكها .
وقال في المبسوط : إذا دفن الميت ثم بيعت الأرض جاز للمشتري نقل الميت عنها .
والأفضل أن يتركه . والأقرب عندي أنه ليس له ذلك ، لأن إزالة الميت وبشه محرم .
مسئلة : إذا دفن قتيل ثم وجد جزء منه لم ينبش ودفن إلى جانه ، أو نشى
من القبر ودفن فيه لأن نبشه مثله وهتك لحرمته وليس في تفرقة أجزائه ذلك .

مسئلة : إذا مات الرجل في بئر فإن أمكن إخراجه وجب لينمكن المكلف
من غسله وتكفينه ، فإن تعذر ذلك إلا بالتمثيل به لم يجر ، فإن اضطر أهل البئر بأن
خافوا التلغ ، جاز إخراجه ولو بالكلايب ، وإن تقطع إذا لم يمكن إلا بذلك ،
فإن لم يكن كذلك لم يجر إخراجه إذا لم يمكن إلا بالتمثيل به أو لمخوف على من
يدفنه من ريح البئر .

روى علي بن سيابة عن أبي عبد الله عليه السلام في بئر مخرج وقع فيه رجل فمات
فيه ولم يمكن إخراجه أتتوضأ في تلك البئر قال : « لا تتوضأ منه تعطل ويجعل
فبراً »^(١) فإن أمكن إخراجه أخرج وغسل ودفن ، قال رسول الله ﷺ : « حرمة المرأة
المسلم ميتاً كحرمة حيها »^(٢) .

مسئلة : إذا مات أغلف أم يختن عمل وكفى ودفن بهالة ، لأن الختان إمانة
جزء من أعضاء الميت وهو خير جائز . وعليه فتوى العلماء ، ولأن الختان تكليف في
حال الحياة فلا يلزم عند الوفاة ، ولو جبر عظمه بظاهر لم يزرع ولو كان نجساً كعظم
الكلب والحزير مزع أن لم يكن مضراً وكان حياً ، ويترك لو كان مضراً ومع الموت .
مسئلة : قال في الخلاف : إذا بلغ الحي جوهراً أو مالا ومات ليس لنا فيه
نص والأولى أنه لا يثنى جوفه سواء كان له أول غيره . وفصل الشافعي . احتج الشيع
بقوله عليه السلام « حرمة المسلم ميتاً كحرمة حياً »^(٣) ولو كان حياً لم يثنى جوفه فكذلك الميت .

فروع

ويؤخذ ذلك المال من تركته، لانه حال بين صاحبه وبينه ولو لم يأخذ صاحب المال عوصه او لم يكن للميت مال وتناولت المدة حتى بلى جسده ، جاز بشه واحراح ذلك المال ، لان مع فناء الميت لم يبق مثله ولا هنك ، فلا يجوز تصبيع المال . ولو كان في ادن الميت حلقة او في يده حاتم أخذ، فان تصعبت توصل الى اخراجه ببرده او كسره ، لان في تركه تضييماً للمال وهو مهني عنه .

مسئلة : اذا أخذ السيل الميت ، او أكله سبع كان الكفن ملكاً للورثة ، لانه مال متروك فيرثه الوارث ، ولو كان مما تطوع به متطوع عاد اليه ان شاء، وان تركه على الورثة كان عطية مستأنفة ، لان تطوعه مشروط ببقائه كما وقد زال الشرط .

مسئلة : يجوز الدفن ليلاً وهو مذهب العلماء عدا الحسن، لما روي ان النبي ﷺ زجر أن يفر الرجل ليلاً^(١) .

لما الاجماع فان خلاف الحسن منقرض ، ولان علياً عليه السلام دفن ليلاً ، وكذا فاطمة ، وكذا روى ان ابا بكر دفن ليلاً ، وعثمان ، وعائشة . وأما حديث الحسن فمحمول على الكراهية ، لان النهار أجمع للمصلين ، وأمكن فسي اتباع الجازة ، وأسهل لدفنه والحداده .

مسئلة : اذا دفن جماعة في قبر فالأفضل تقديم الأفضل الى القلة ، فلو كانا رجلاً وصبياً ، فالرجل الى القلة والمصي بعده ، لان جهة القبلة أفضل فيختص بها الفاضل . ويستحب أن يجعل بين كل اثنين حاجز ليكون كالمتفرد . ولو أخذ لهم اعدود وجعل رأس كل واحد عند رجلي الآخر جاز ، لان مع ذلك يحصل القدر الواجب ، وهو الدفن ، وان كان اللحد أفضل على ما مر .

مسئلة: لا يستحب خلع النعال لمن دخل المقبرة. وقال جماعة من الجمهور باستحبابه ، لما روي ان رسول الله ﷺ رأى رجلاً يمشي في القبور وعليه نعلان فقال : « يا صاحب السبتين اتى سبتك » فلما عرف رسول الله ﷺ خلعهما ورمى بهما ^(١) .

لنا ان كراهية ذلك مبنية بالاصل ، لعدم الدلالة وما ذكره لاحجة فيه ، لاحتمال أن يكون النهي لا لاجل اللبس ، لانه حكاية حال لا عموم لها ، ويمكن أن يكون لما في السبتين من الخيلاء ، ولانها من لباس أهل التعم ، كما قال عنترة [يحذى نعال السبت ليس بثوأم] فيكون الكراهية مختصة بهذا النوع لهذا المعنى دون غيره .

مسئلة: زيارة قبور الائمة والمؤمنين مستحبة مؤكدة للرجال ، وبكره للنساء ولا يحرم ، وهو مذهب أهل العلم .

لنا قوله عليه السلام « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها فانها تذكركم الموت » ^(٢) وروى محمد بن أحمد بن يحيى عن علي بن بلال قال : قال صاحب هذا القبر يعني محمد بن اسماعيل بن بريح عن الرضا عليه السلام « من أتى قبر أخيه المؤمن من أي ناحية يضع يده ، وقرأ انا أنزلناه في ليلة القدر سبع مرات أمن الفرع الاكبر » ^(٣) وعن عمرو بن أبي المقدم عن أبيه قال : مررت مع أبي جعفر عليه السلام بالبقيع فقلت جعلت فداك هذا قبر رجل من الشيعة فوقف عليه ثم قال : « اللهم ارحم قريبته وصل وحدته وآنس وحشته واسكن اليه من رحمتك رحمة يستغني بها عن رحمة من سواك والحقه بمن كان يتولاه ثم قرأ انا أنزلناه في ليلة القدر سبع مرات » ^(٤) .

(١) سنن أبي داود ج ٣ كتاب الجنائز ص ٢١٧ .

(٢) سنن أبي داود ج ٣ كتاب الجنائز ص ٢١٨ (مع اختلاف يسير) .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٥٧ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٣٤ ح ٢ (من دون نقل ذيله) .

وعن جراح المدائني سألت أبا عبد الله عليه السلام كيف التسليم على أهل القبور قال : « تقول السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين رحم الله المستقدمين منا والمستأخرين وإنا انشاء الله بكم لاحقون » ^(١) . وأما جواز الزيارة للنساء فلما رواه بونس عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إن فاطمة كانت تأتي قبور الشهداء في كل غداة سبت فتأتي قبر حمزة وترحم عليه وتستغفر له » ^(٢) .

وروى الجمهور عن ابن أبي فليك أنه قال لعائشة من أين أقبلت قالت من قبر أخي عبد الرحمن قلت قد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن زيارة القبور قالت نعم نهى ثم أمرنا بزيارتها ^(٣) ، وإن النساء داخلات في الرخصة. ولما الكراهية لهن فلا الستر والصيانة أولى بهن .

مسئلة : كل ما يفعله الحي من القرب يجوز أن يعمل ثوابها للميت ، لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعمر بن العاص : « لو كان أبوك مسلماً فأعتقتم عنه أو تصدقتم عنه أو حججتم عنه بلغه ذلك » ^(٤) . ومن طريق الأصحاب ما رواه عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام يصلي عن الميت فقال : « نعم حتى أنه يكون في صبيح فتوسع عليه ويقال له خفف بصلوة أخيك عنك » ^(٥) .

وقال عليه السلام « من عمل من المسلمين عن ميت عملاً صالحاً أصمف له أجره ومع الله به الميت » ^(٦) . ذكره ابن بابويه . احتج المانع بقوله تعالى ﴿وإن لبس للانسان

(١) الوسائل ج ٢ أبواب الدفن باب ٥٦ ج ٣ .

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب الدفن باب ٥٥ ج ٢ .

(٣) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الجنائز ص ٧٨ .

(٤) السنن للبيهقي ج ٦ ص ٢٧٩ .

(٥) الوسائل ج ٢ أبواب الاحتضار باب ٢٨ ج ١ .

(٦) الوسائل ج ٢ أبواب الاحتضار باب ٢٨ ج ٤ .

الاما سمي ﴿١﴾ . وقوله **إِنَّمَا** « اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به من بعده او ولد صالح يدعوه » .

والجواب عن الآية ان سعيه في تحصيل الاسلام يصير به حال ينعمه ما يهدي له من أفعال البر وكأنه فعله . وأما الخبر عدال على انقطاع عمله ولا يدل على انقطاع ما يتجدد من عمل غيره ويهدي اليه .

مسئلة : والتعزية مستحبة ، وأقلها أن يراه صاحب التعزية . وباستحبابها قال أهل العلم مطلقاً ، خلا الثوري ، فانه كرهها بعد الدفن ، قال : لان الدفن خاتمة أمره روى عمرو بن حزم عن أبيه عن جده عن النبي **ﷺ** قال : « ما من مؤمن يعزي أحاه بمصيبته الا كساه الله من جلال الكرامة يوم القيامة » ^(٢) وهو على عمومته ، ومن طريق الاصحاب قال ابن بابويه قال رسول الله **ﷺ** : « من عزى حزينا كسى في الموقف حلة يحبر بها » ^(٣) .

وقال **إِنَّمَا** : « التعزية تورث الجنة » ^(٤) . وقال الصادق **إِنَّمَا** : « كفالة من التعزية أن يراله صاحب المصيبة » ^(٥) . وروى هشام بن الحكم قال رأيت موسى بن جعفر **إِنَّمَا** يعزي قبل الدفن وبعبده ^(٦) . فأما رواية اسحق بن عمار عن أبي عبد الله **إِنَّمَا** فقال : « ليس التعزية الا عهد القبر ثم ينصرفون لا يحدث في الميت حدث فيسمعون الصوت » ^(٧) فليس بمناف لما ذكرناه لاحتمال انه يريد عند القبر بعد

(١) سورة النجم : ٣٩ .

(٢) سنن البيهقي ج ٤ كتاب الجنائز ص ٥٩ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٤٦ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٤٦ ح ٨ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٤٨ ح ٤ .

(٦) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٤٧ ح ١ .

(٧) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٤٨ ح ٢ .

الدفن أو قله .

وقال الشيخ بعد الدفن أفضل ، وهو حق لما رواه ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « التعرية لأهل المصيبة بعد ما يدفن » ^(١) . قال ابن بابويه أتى أبو عبد الله عليه السلام قوماً قد أصيبوا فقال : « جبر الله وهنكم وأحسن عزاكم ورحم متوفاكم » ^(٢) ، ثم انصرف .

مسئلة : قال الشيخ رحمه الله في المبسوط : يجوز أن يتميز صاحب المصيبة من غيره بارسال طرف العمامة أو أخذ مئزر فوقها على الأب والآخر ، فأما خبرهما فلا يجوز على حال . قال بعض المتأخرين الذي يقتضيه أصول مذهبنا ، أنه لا يجوز اعتقاد ذلك وفعله ، لأن ذلك حكم شرعي يحتاج إلى دليل شرعي .

وما ذكره المتأخر ملط ، لأن الشيخ لم يدع استحبابه بل ادعى جوازه ، وكلما لم يوجه العقل والشرع ولم يحرمه ، فإنه جائز فلا يجوز أن يعتقد إلا ذلك . نعم لو أخذ على تحريره على غير الأب والآخر ، أو على الفرق بين الأب والآخر وغيرهما كان مأخذاً . والذي أراه استحباب الامتياز بطرح الرد لصاحب المصيبة ، من غير فرق بين الأب وغيره .

يدل على ذلك ما ذكره ابن بابويه فيمن لا يحضره الفقيه تسال وضع رسول الله صلى الله عليه وآله رداءه في جنازة سعد بن معاذ وقال : « رأيت الملائكة قد وضعت أردبتها فوضعت رداي » ^(٣) . وما روي أن جعفر عليه السلام لما مات اسماعيل تقدم السرير بغير حذاء ولا رداء ^(٤) . وعن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال :

(١) الوسائل ج ٢ أبواب الدفن باب ٤٨ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب الدفن باب ٤٩ ح ٣ .

(٣) الوسائل ج ٢ أبواب الاحتضار باب ٧٧ ح ٤ .

(٤) الوسائل ج ٢ أبواب الاحتضار باب ٢٧ ح ٧ .

« ينبغي لصاحب المصيبة أن يصنع رداه حتى يعلم الناس انه صاحب المصيبة »^(١).
 روى ابو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ينبغي لصاحب المصيبة أن لا
 يلبس رداه وأن يكون في قميص حتى يعرف »^(٢) . نعم لا يطرح رداه في مصيبة غيره
 لقوله عليه السلام « ملعون ملعون من وضع رداه في مصيبة غيره »^(٣) . ذكره ابن بابويه
 فيمن لا يحصره القبه .

مسئلة : قال في المبسوط : ويستحب تعزية الرجال، والنساء، والصبيان، ويكره
 للرجل تعزية الشابات من النساء الاجانب . وهذا حق لقوله عليه السلام « من هزى ثكلى
 كسي برداً في الجنة »^(٤) . رواه الترمذي، ولانه يتضمن تسلية وجراً لقبوبهم وألفة .
 وأما الكراهية في طرف الشابات الاجانب فتعصياً من الفنة .

فرع

تعزية أهل الدمة ليس بمسنون ، لانه يتضمن وداً وحنواً وهو مهيى عنه . لا يقال
 قد روي ان النبي صلى الله عليه وآله أتى غلاماً من اليهود وهو مريض وعبادته في معنى تعزية أهله
 لانا نقول يحتمل أن يكون انما جائه لعلمه انه يسلم ، فقد روي انه فعد عند رأسه
 وقال له : اسلم فنظر الى أبيه فقال : أطع أبا القاسم ، فقال السي عليه السلام : « الحمد لله
 الذي أنقذه به من النار » .

مسئلة : والنكاه جائز قبل الموت وبعده اذا لم يضم اليه محرم ، كاللطم
 والخدش ولا قول سيء . وقال الشافعي : وهو مباح حتى يخرج الروح ويكره

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الاحتضار باب ٢٧ ح ٨ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الاحتضار باب ٢٧ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الاحتضار باب ٢٧ ح ٢ .

(٤) بحار الانوار ج ٧٩ ص ٩٤ .

بعد ذلك . لنا ما رووه عن النبي ﷺ قال : « ألا تسمعون ان الله تعالى لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا » ^(١) وأشار الى لسانه او يرحم .

ومن طريق الاصحاب ما رواه الحارث بن يعلى عن أبيه عن جده قال : « يقص رسول الله ﷺ فستر ثوب وعليه عند طرف الثوب قد وضع خديه على أخيه والناس في المسجد يستحبون ويكون » ^(٢) . وما رواه محمد بن الحسن الواسطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ان ابراهيم خليل الرحمن سأل ربه أن يرزقه امته تكية بعد موته » ^(٣) . ولان في البكاء تحفيفاً من الحزن وتسكيناً من اللوعة والاصل جوازه .

مسئلة : قال في المبسوط : الجلوس للتعزية يومين او ثلاثة مكروه اجماعاً ، وأنكر هذا القول بعض المتأخرين واستدل بأنه اجتماع وتزاور فيكون مستحباً ، والجواب ان الاجتماع والتراور من حيث هو مستحب اما اذا جعل لهذا الوجه واعتقد شرعيته ، فانه يقتصر الى الدلالة . والشيخ استدل بالاجماع على كراهية اذلم ينقل من أحد من الصحابة والائمة الجلوس لذلك ، فانه حادثة مخالفة لسنة السلف ، لكن لا يبلغ أن يكون حراماً .

وبحوز لنيابة على الميت بتعداد قصائمه من غير تخط الى كذب ، ولا نظلم ولا تسخط . وذهب كثير من أصحاب الحديث من الجمهور الى تحريره ، واحتجوا بما روت أم عطية قالت أخذ علياً النبي ﷺ عند البيعة ألا نوح ولانه يشبه الثظلم والاستعابة والتسخط بقضاء الله .

لما ما روي أن فاطمة عليها السلام كانت تنوح على النبي ﷺ . روي انها أخذت قبصة من تراب قبر النبي ﷺ فوضعتها على عينيه وقالت :

(١) لناح الجامع للاصول ج ١ كتاب الصلاة ص ٣٤٦ .

(٢) بحار الاوارح ج ٢٢ ص ٥٤١ ح ٥٣ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٧٠ ح ١ .

ماذا على المشتتم تربة أحمد ألابشم مدى الزمان عواليا

صت علي مصائب لو أنها صت علي الأيام صرد لي ليا^(١)

وروا أن وائلة من الاسفع وأبا وائل كما يستمعان النوح ، وبكبان ولم ينقل
انكار أحد من الصحابة عليهم . ومن طريق الأصحاب ما روى أبو حمزة عن أبي جعفر
عليه السلام قال مات ابن العميرة فسألت أم سلمة النبي صلى الله عليه وآله أن يأذن لها في المصبي التي
منحته فأذن لها فتدبت ابن عمها بين يدي النبي صلى الله عليه وآله وقالت :

أنمي الوليد بن الوليد أخا الوليد فتي العشيرة حامي الحفيفة ماجدا

يسموا الي طلب الوثيرة قد كان غنياً للسين وجعفرأ عدقاً وميرة

فما عاب النبي صلى الله عليه وآله ذلك ولا قال لها شيئاً ، وقال النبي صلى الله عليه وآله لعاطمة حين قتل
جعفر بن أبي طالب « لا تدعين بدل ولا نكل ولا حرب وما قلت فيه فقد صدقت »^(٢)
وأمر النبي صلى الله عليه وآله بالنذب على حمزة^(٣) . وعن يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام
قال : قال لي أبو جعفر عليه السلام : « أوقف لي من مالي كذا وكذا للوادب بدبني عشر
سنين بمنى أيام منى »^(٤) .

والجواب : مما ذكرناه من الحديث انه يمكن أن يكون إشارة الى النوح
الذي يتضمن جزأً وسطحاً ، او قولاً باطلاً وأما قولهم يشبه السطح والاستماع فمحمى
نحرم ذلك ، لكن ليس كل النوح كذلك وانما ينبع منه ما يتضمن ذكر خصائصه
وفصائله وفواضله وحكاية التألم بفقد ، وهذا لا يتضمن ما ذكرناه وقد رويما عن

(١) بحار الانوار ج ٧٩ ص ١٠٦ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٨٣ ح ٤ .

(٣) بحار الانوار ج ٧٩ ص ٨٤ كتاب الطهارة ح ٢٦ [الا ان فيه : أمر النبي بالنوح

على حمزة] .

(٤) الوسائل ج ١٢ ابواب ما يكسب به باب ١٧ ح ١ .

الصادق عليه السلام انه قال : « لا بأس بأجر النائحة اذا قالت صدقاً » (١) . ذكره ابن بابويه
فيمن لا يحضره القبة .

مسئلة : قال في المبسوط يستحب لقراءة الميت وجيرانه ان يعملوا طعاماً
لأصحاب المصيبة ثلاثة أيام ، وهذا حق لما رواه عبدالله بن جعفر قال لما جاء نعي
جعفر قال رسول الله ﷺ : « اصنعوا لآل جعفر طعاماً فإنه قد أتاهم أمر شطهم » (٢) .
وأما التقدير بثلاثة أيام فقد ذكره ابن بابويه فيمن لا يحضره القبة فقال : وبني لجيرانه
أن يطعموا عنه ثلاثة أيام وقان أحمد يكره أن يصنع أهل الميت طعاماً للناس .

واحتج بما روي ان جريراً وفد على عمر فقال له هل بناح على ميتكم قال لا
قال فهل تجتمعون عند أهل الميت وتعملون الطعام ؟ قال : نعم قال ذلك النوح .

والجواب : انا لانسلم ان عمر أنكر اتخاذ الطعام بل ما انضم اليه من الاجتماع
عند أهل الميت ، لان النوح التقابل وبه سمت النوائح والنساء المتقابلات نوائح
وان لم يلقن شيئاً ، فثبت عمر ذلك الاجتماع باجتماع النساء أما لودعت الحاجة الى
اتخاذهم الطعام جاز اجماعاً كما لو جامعهم من أهل القرى من يحضر الميت .

مسئلة : قال في المبسوط ويكره التابوت اجماعاً ويعني بذلك دفن الميت
به ، لان النبي ﷺ لم يفعله ولا الصحابة ، ولو نقل عن بعضهم لم يكن حجة .

مسئلة : اذا اجتمع اموات بديء بمن يخشى فسادهم ، وان لم يكن كذلك .
قال في المبسوط : فالاولى بالتقديم الاب ثم الابن وابن الابن ثم الجد ، ولو
كان اخوان في درجة قدم أسنهما وان تساويا أقرع بينها ويقدم أسن الزوجتين ولو
تساويا أقرع بينهما ، ولست أعرف وجه ما ذكره الشيخ مع التساوي ، اذ ليس هناك
اشكال فيخرج بالقرعة والاقرع تحير الولي في البدأة .

(١) الوسائل ح ٢ ابواب الدين باب ٧١ ح ٢ (مع اختلاف يسير) .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الدفن باب ٦٨ ح ١ .

مسئلة : قال الشيخان في المبسوط والمقنعة والنهاية : من وحب عليه القسود
او الرجم ، أمر أولاً بالاغتسال والتحنط ، ثم يقام عليه الحد ويدفن . ووافقهما اما
بابويه في ذلك ، وزاد تقديم الكفن على القتل أيضاً .

واستدل الشيخ في التهذيب بما رواه سهل بن زياد عن الحسن بن محمد بن
شمون عن عبدالله بن عبدالرحمن عن مسمع كردبين عن أبي عبدالله عليه السلام قال :
« المرجوم والمرجومة يفتسلان ويحنطان ويلبسان الكفن قل ذلك ويصلى عليهما
والمقتص منه بمنزلة ذلك يفتسل ويحنط ويلبس الكفن ويصلى عليه » ^(١) قال الشيخ
وروى هذا الحديث محمد بن أحمد بن يحيى عن علي بن الريان عن الحسن بن
الوليد عن بعض أصحابنا عن مسمع كردبين عن أبي عبدالله عليه السلام . وهذا كما ذكره
ابن بابويه .

والروايتان ضعيفتان ، أما الاولى فرواية سهل وهو ضعيف عن الحسن بن
شمون ، وهو غال ضعيف ، وكذا عبدالرحمن المسمعي غال ضعيف ، قال الجاشي
ليس بشي ، وأما الثانية فرويها عن مسمع بعض أصحابنا ، وهو مجهول غير ان الخمسة
أفتوا بذلك وأتباعهم ولم أعلم لأصحابنا فيه خلافاً ولا طعماً بالارسال مع العمل ،
كما لا حجة في الاسناد المتعرد وان اتعمل ، فانه كما لا يعيد العلم لا يعيد العمل .
قال الشيخ في المبسوط : ولا يجب غسله بعد موته ولكن يصلى عليه اذا كان
مسلياً ، ولا ريب انه اذا وجب تقديم غسل قامه لا يجب ثانياً . وما الصلاة عليه
فهو فتوى علمائنا ولقوله عليه السلام « صلوا على من قال لا اله الا الله » .

فرع

اذا قلنا بوجوب الغسل من مس الميت ، فهل يجب الغسل بلمس هنا ؟ فيه

(١) الوسائل ج ٢ ابواب غسل الميت باب ١٧ ح ١ .

تردد ، أقربيه انه لا غسل لانه مقتتل ، وجوب الغسل بالمس مشروط بعدم الغسل . يدل على ذلك ما رواه محمد بن الحسن الصغار قال كتب اليه رجل أصاب بدنه او يده ثوب الميت الذي يلي جسده ؟ فوقع : « اذا أصاب يده جسد الميت قل أن يغسل فقد يجب عليك الغسل »^(١) وما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : « مس الميت عند موته وبعد غسله والقبلة ليس به بأس »^(٢) .

ولا يقال الغسل يكون بعد الموت ، فيكون هذا المراد . لانا نقول لما كان الغسل في مسئلتنا مقدماً صدق عليها ان المس بعد الموت والغسل ولانه لو لم يكن الغسل مطهراً له لم يكن لايجابه فائدة معقولة ، فاذا لا معنى له الا التطهير .

ولا يقال لا يكون التطهير سابقاً على النجاسة . لانا نقول ولا يكون الغسل مطهراً للنجاسة العينية كما لا يطهر الميتات ولا الاعيان النجسة ، لكن كما استند في طهارته بالغسل الى الشرع كذا في موضع النزاع ، ثم نقول مسوت الادمي سبب لوجوب الغسل اذا لم يوجب الشرع تقديمه ، فاذا قدم منع ذلك الغسل من تجديد النجاسة بالموت ليتحقق الطهارة به ، وكذا القول في الشهيد لا يجب بمس الغسل لطهارته .

مسئلة : قال في الخلاف : الميت نجس ، وبه قال ابو حنيفة ، وللشافعي قولان واستدل الشيخ باجماع الفرقة . وقال علم الهدى في شرح الرسالة : الميت من الناس نجس العين ويطهره الغسل .

لنا انه حيوان له نفس سائلة فينجس بالموت ، ويؤيد ذلك ما روي أن زنجياً مات في زمزم فأمر عبدالله بن عباس أن ينزع جميع مائها ، ولان هذا في خلافة ابن الزبير ولم ينكر ذلك أحد .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب غسل المس باب ١ ح ٥ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب غسل المس باب ٣ ح ١ .

ومن طريق الاصحاب ما رواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل يهيب ثوبه جسد الميت ؟ فقال : « يغسل ما أصاب الثوب » ^(١) . وما رواه الحسن بن محبوب عن علي بن رثاب عن ابراهيم بن ميمون قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يضع ثوبه على جسد الميت قال : « ان كان الميت غسل فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه وان كان لم يغسل الميت فاغسل ما أصاب ثوبك منه » ^(٢) .

لا يقال لو نجس لما طهر بالغسل ؟ لانا نسمع الملازمة فان قل بالقياس على الميتات والعدرة المحسة طائفة بوجه التسوية فان أحكام النجاسات مختلفة والتطهير والتنجيس لا يستمران على القياس ثم يفرق بين المسلم وغيره من الميتات باختصاصه بالانتقال الى جوار ربه فيشرع في حقه التطهير بالغسل اكراماً وروحاً عن بقاءه على النجاسة ، ونجاسة الميت نجاسة عينية لكنها تزول بالغسل . اما انها عينية فلكونها تعدى الى ما يلاقيها ، وقد دل على ذلك رواية ابراهيم بن ميمون التي سلعت . وأما زوالها بالغسل فعليه اجماع أهل العلم .

فرع

اذا وقعت يد الميت بعد برده وقبل تطهيره في مائع فان ذلك المائع ينجس ، ولو وقع ذلك المائع في مائع آخر وجب الحكم بنجاسة الثاني ويخطئه بعض المتأخرين فقال : اذا لاقى جسد الميت اناءً وحب غسله فلو لاقى ذلك الاناء ماءً لم ينجس المائع لانه لم يلاق جسد الميت وحمله على ذلك قياس والاصل في الاشياء الطهارة الى أن يقوم دليل ، لان هذه نجاسات حكميات وليست عينية . قال : ولا خلاف بين الامة كافة ان المساحد يجب أن تعذب النجاسات العينية .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٣٤ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٣٤ ح ١ .

وقد أحسننا بغير خلاف بيننا ان من غسل ميتاً له أن يدخل المسجد ويجلس فيه ، ولو كان نجس العين لما جار ذلك ، ولأن الماء المستعمل في الطهارة الكبرى طاهر بلا خلاف . ومس جملة الاغسال غسل من مس ميتاً ولو كان ما لاقى الميت نجساً لما كان الماء الذي يغسل به طاهراً .

والجواب . عمن ذكره ان نقول لا سلم ان الاناء النجس بملاقات الميت او اليد الملامسة للميت بعد يردده لو لاقت مائناً لم ينجس . قوله لان الحكم بنجاسة المائع قياس على نجاسة ما لاقى الميت .

قلنا هذا الكلام ركيك لا يصلح دليلاً على دعواه ، بل يصلح جواباً لمن يستدل على نجاسة المائع الملاقي لليد بالقياس على نجاسة اليد الملاقية للمائع ، لكن أحداً لم يستدل بذلك ، بل نقول لما اجتمعت الأصحاب على نجاسة اليد الملاقية للميت ، وأجمعوا على نجاسة المائع اذا وقعت فيه نجاسة ، لزم من مجموع القولين ، نجاسة ذلك المائع لا بالقياس على نجاسة اليد ، فاذا ما ذكره لا يصلح دليلاً ولا جواباً .

قوله لا خلاف ان المساجد يجب أن تعجنب النجاسات ولا خلاف ان لمن مس ميتاً أن يجلس في المسجد ويستوطنه . قلنا هذا دعوى عريّة عن برهان ونحن بطالك بتحقيق الاجماع على هذه الدعوى ونطالك أبين وجدتها ، فانا لا نوافقك على ذلك ، بل نسمع الاستيطان ، كما نمنع من على جسده نجاسة ويقبح اثاث الدعوى بالمجارفات .

قوله الماء المستعمل في الطهارة الكبرى طاهر . قلنا هذا حق . قوله فيكون ماء المعتسل من ملامسة الميت طاهراً . قلنا هذا الاطلاق ممنوع ، وتحقيق هذا ان ملامسة الميت ينجس يده بنجاسة عينية ويجب عليه الغسل وهو طهارة حكمية ، فان اغتسل قبل غسل يده نجس ذلك الماء بملاقات يده التي لامس بها الميت ، أما لو غسل يده

ثم اغتسل لم يحكم بنجاسة ذلك الماء ، وكذا نقول في جميع أغسال الحكيمية ، فان ماء الغسل من الجنابة طاهر وان كان الغسل يجب لخروج المنى ويحس موضع خروجه ، ولو اغتسل قبل غسل موضع الجنابة كان ماء الغسل نجساً لملاقاته مخرج النجاسة اجماعاً ، وكذلك غسل الحيض يجب عند انقطاع دم الحيض ويكون المخرج نجساً فلو اغتسلت ولما تغسل المخرج كان ماء الغسل نجساً ولو أزالته ثم اغتسلت كان ماء الغسل طاهراً . وكذا جميع الاغسال .

فقد بان ضعف ما ذكره المتأخر ، اللهم الا أن يقول ان الميت ليس بنجس وانما يجب الغسل تعدياً ، كما هو منذهب الشافعي . لكن هذا محالف لما ذكره الشيخ ابو جعفر رحمه الله ، فانه ذكر انه نجس باجماع الفرقة وقد سلم هذا المتأخر نجاسته ونجاسة ما يلاقي بدنه .

ولو قال أبا أوجب غسل ما يلاقي بدنه ولا أحكم بنجاسة ذلك الملاقى . قلنا فحينئذ يجوز استصحابه في الصلاة والطهارة به ولو كان ماءً ثم يلزم أن يكون الماء الذي يغسل به الميت طاهراً مطهراً وحينئذ يلزمك أن يكون ملاقاته مؤثرة في الثوب منعاً وغسلاً وغيره مؤثرة في الماء القليل وهو باطل .

السادس : « غسل من مس ميتاً » .

مسئلة : يجب الغسل على من غسل ميتاً من الناس ، وكذا يجب بمسه بعد برده وقبل تطهيره بالغسل على الاظهر ، وبالوجوب قال الشيخان في المقتبة والنهاية والمبسوط وابن بابويه وابن أبي عقيل . وبالاستحباب قال طم الهدي في شرح الرسالة والمصباح . وقد مالك وابو حنيفة باستحباب الغسل لمن مس ميتاً . وللشافعي مثل القولين ، أما الغسل بمسه فقد ذكره الشيخ في الخلاف انه لم يذهب اليه أحد من الفقهاء يعني الجمهور .

لنا ما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ قال : « من غسل ميتاً اغتسل ومن حمله

توضاً»^(١) . ومن طريق الاصحاح ما رواه حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « من غسل ميتاً فليغتسل قلت فان مسه قال فليغتسل قلت فمن أدخله القبر قال لا غسل عليه ادما مس الثياب »^(٢) .

وعن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا مسه وهو سخن ولا غسل عليه فاذا برد فعليه الغسل قلت البهائم والطيور اذا مسها عليه غسل قال لا لبس هذا كالانسان »^(٣) وعن محمد بن مسلم عن أحدهما في رجل مس ميتاً عليه غسل قال : « لا انما ذلك من الانسان »^(٤) . ومثله روى الحلبي^(٥) عن أبي عبد الله عليه السلام وظاهر هذه الالفاظ الوجوب .

مسئلة : وكذا يجب الغسل بمس قطعة فيها عظم ، سواء أينت من حي او ميت . هذا مذهب الشيخ في الخلاف والنهاية والمبسوط . واستدل في الخلاف باجماع العروة قال في الخلاف : وخالف في ذلك جميع الفقهاء يعني من الجمهور . وذكر في التهذيب رواية عن سعد بن عبد الله عن أيوب بن نوح عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا قطع من الرجل قطعة فهي ميتة فاذا مسه انسان فكل ما فيه عظم فقد وجب على من بمسه الغسل فان لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه »^(٦) . والذي أراه التوقف في ذلك فان الرواية مقطوعة والعمل بها قليل . ودعوى الشيخ في الخلاف الاجماع لم يثبت ، على انا قديمتا ان علم الهدى رحمه الله أنكر وجوب الغسل على مس مس الميت في كتاب المصباح والشرح ، وذكر انه سنة

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٣٠٠ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب غسل المس باب ١ ح ١٤ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب غسل المس باب ١ ح ٤ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب غسل المس باب ٦ ح ١ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب غسل المس باب ٦ ح ٢ .

(٦) الوسائل ج ٢ ابواب غسل المس باب ٢ ح ١ .

وكيف يدعي الاجماع في هذه . فاذاً الاصل عدم الوجوب ، وان قلنا بالاستحباب كان تفصيلاً من اطراح قول الشيخ رحمه الله والرواية .

مسئلة : كيفية هذا الغسل مثل كيفية غسل الاستحاضة ، بمعنى انه يجب عليه الغسل والوضوء ، وبه قال ابو جعفر بن بابويه في كتابه . ويؤيده ما ذكرناه من الرواية عن أبي عبد الله عليه السلام « كل غسل لابد فيه من الوضوء الا غسل الجنابة » ^(١) .

« الاغسال المندوبة »

مسئلة : غسل الجمعة مندوب مؤكد للرجال والنساء سفرأ وحضرأ ، وهو مذهب الثلاثة واتباعهم . وقال أبو جعفر بن بابويه في كتابه غسل يوم الجمعة واجب على الرجال والنساء في السفر والحضر ، الا انه يخص للنساء في السفر لقلة الماء ، وبالوجوب قال الحسن البصري وداود الظاهري .

لنا ما رووه عن ابن عباس وابن مسعود انهما قالا غسل الجمعة مستنون . ومن طريق الاصحاب ما رواه زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن غسل يوم الجمعة قال : « سنة في السفر والحضر الا أن يخاف المسافر على نفسه الضرر » ^(٢) . ولا يعارض ذلك ما رواه ابن المغيرة ومحمد بن عبد الله عن الرضا عليه السلام قال سألته عن غسل الجمعة فقال : « واجب على كل ذكر وامرأى من حرو وعبد » ^(٣) لانا نقول المراد بذلك تأكيد الاستحباب ويدل على ذلك ما رواه علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام قال : « الغسل في الجمعة والاضحى والعطر سنة وليس بفريضة » ^(٤) .

(١) الوسائل ج ١ ابواب الجبابة باب ٣٥ ح ٢ (مع اختلاف يسير جداً) .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الاعمال المستونة باب ٦ ح ١٠ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الاغسال المستونة باب ٦ ح ٣ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب الاعمال المستونة باب ٦ ح ٩ .

مسئلة : ووقته مايس الفجر الى الزوال وكلما قرب من الزوال كان أفضل .
وقال في الخلاف الى أن تصلي الجمعة . والمستحب عند الشعبي وقت الرواح .
وشرط مالك أن يروح عقيبه والا لم يجزيه .

لما قول النبي ﷺ « غسل يوم الجمعة واجب » ^(١) ، فإضافة الى اليوم وهو
يتحقق بطاوع العبر ولم يشترط الرواح عقيبه . ومن طريق الاصحاب ما رواه زرارة
عن أحدهما قل : « اذا اعتسلت بعد طلوع الفجر أجرك للجماعة والجمعة » ^(٢) .

وأما اختصاص الاستحباب بما قبل الزوال فعليه اجماع الناس . ويؤيده ما رواه
سماعة عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل لا يغتسل يوم الجمعة أول النهار قال : « يقضيه
من آخر النهار » ^(٣) .

وقال الشيخ في النهاية : ويستحب قصائه بعد الزوال فإن لم يمكنه قضاءه يوم
السبت . وقال ابن بابويه في كتابه ومن نسي الغسل اوفاته لعلة ، فليغتسل بعد العصر
لشرط العذر ، والشيخ أطلق الاستحباب ، وما ذكره الشيخ روايتان أحدهما عن
سماعة عن أبي عبدالله عليه السلام عن الرجل لا يغتسل يوم الجمعة في أول النهار قال :
« يقضيه من آخر النهار فإن لم يجد فليقضه يوم السبت » ^(٤) . وفي معناه رواية عن
عبدالله بن بكير عن أبي عبدالله عليه السلام .

وسماعة واقفي وعبدالله بن بكير فطحي ، لكنها تنجيز بأن الغسل ظهور فيكون
حسباً . وقال ابن بابويه من وجد الماء يوم الخميس وغشى عنده يوم الجمعة ، اعتسل
يوم الخميس . وراد الشيخ او لا يمكن من استعماله .

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢٩٤ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الاغسال المسنونة باب ٣١ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الاغسال المسنونة باب ١٠ ح ٣ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب الاغسال المسنونة باب ١٠ ح ٣ .

وما ذكره ابن بابويه يقارب رواية أحمد بن محمد عن الحسين بن موسى بن جعفر عن أمه وأم أحمد بن موسى بن جعفر قالتا : كنا مع أبي الحسن عليه السلام بالنادية ونحن نريد معاد فقال لنا يوم الخميس : « اغتسلا اليوم بعد فان الماء غداً قليل » ^(١) . ولا يجوز تقديمه على طلوع فجر الجمعة احتياراً ، قال في الخلاف : ولو قدمه لم يحزه الا اذا بشى من الماء ، واستدل بالاجماع ، وبأن النبي صلى الله عليه وآله أوصى العسل الى اليوم .

مشكلة : وغسل أول ليلة من شهر رمضان ، وهو مذهب الاصحاب ورواه عثمان ابن عيسى عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « غسل أول ليلة من شهر رمضان مستحب » ^(٢) . وعثمان وسماعة واقعيان لكن عمل الاصحاب يؤيدها .

وغسل ليلة النصف من شهر رمضان ، وهو مذهب الثلاثة في الحمل والمصباح والمقنعة ، ولعله لشرف تلك الليلة فاقتربها بالطهر حس . وقد الشيخ في المصباح الكبير : وان اعتسل ليالي الأفراد كلها خاصة ليلة النصف ، كان فيه فصل كثير .

وغسل ليلة سبع عشرة وتسع عشرة واحدى وعشرين وثلاث وعشرين ، وهو مذهب الاصحاب ، وروى محمد بن مسلم عن أحدهما قال : « الغسل في سبعة عشر موطئاً ليلة سبع عشرة وهي ليلة التقى الجمعان وتسع عشرة فيها يكتب وفد لسنة ، وليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي أصيب فيها أوصياء الانبياء وفيها رفع عيسى بن مريم وقبض موسى عليه السلام ، وثلاث وعشرين يرجى فيها ليلة القدر » ^(٣) .

وغسل ليلة الفطر ، وهو مذهب الشيعين في المقنعة والحمل . روى ذلك الحسن بن راشد قال : « اذا غربت الشمس ليلة العيد فاعتسل فاذا صليت المغرب

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الاعمال السنوية باب ٩ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الاعمال السنوية باب ١٤ ح ٩ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الاعمال السنوية باب ١ ح ١١ .

فأرفع يديك وقل : « (١) ثم ذكر الدعاء . والحسن بن راشد يعرف بالطعاوي ضعيف ذكر ذلك السجاشي .

وغسل يوم العيدين ، وهو مذهب الاصحاب ، ومذهب الجمهور أجمع وحكي الوجوب عن أهل الظاهر . والوجوب معنى بالأصل . ويدل على الاستحباب الاتفاق على اختصاصه بالمصلحة الراجحة . وروى الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اغتسل يوم الاضحى ويوم الفطر » (٢) . وأما نزلاء على الاستحباب لرواية علي ابن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام قال : « الفضل في الجمعة والاضحى والفطر سنة وليس بفريضة » (٣) .

وغسل ليلة النصف من رجب ويوم المبعث وهو السابع والعشرون منه ، ذكرهما الشيخ في الحمل والمصباح . وربما كان ذلك لشرف الوقتين ، والغسل مستحب مطلقاً فلا بأس بالمتابعة فيه .

وغسل ليلة النصف من شعبان ، قاله الثلاثة في الحمل والمنفعة والنهاية ، ورواه الشيخ عن هرون بن موسى لسنده الى أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « صوموا شعبان واعتزلوا ليلة النصف منه » (٤) . وفي سند هذه الرواية أحمد بن هلال العبرقاني وهو ضعيف . وذكر الشيخ في المصباح رواية عن سالم مولى حذيفة عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال : « من تطهر ليلة النصف من شعبان فأحسن الطهر - وساق الحديث الى قوله - قضى الله له ثلاث حوائج ثم ان سأل أن يراني في ليلة رآني » . وهذه الرواية أيضاً ضعيفة فالمعول على الاستحباب المطلق .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الاعمال المستونة باب ١٥ ج ١ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الاغسال المستونة باب ١ ج ٩ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الاغسال المستونة باب ٦ ج ٩ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب الاغسال المستونة باب ٢٣ ج ١ .

وعسل يوم الغدير ، وهو منذهب الثلاثة ، قال الشيخ في التهذيب : والغسل في هذا اليوم مستحب مندوب اليه ، وعليه اجماع الفرقة . وفي رواية علي بن الحسين العمدي قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « من صلى فيه ركعتين يغتسل عند زوال الشمس من قبل أن تزول بمقدار نصف ساعة - وساق الحديث الى قوله - ما يسأل الله حاجة من حوائج الدنيا والاخرة الا قضيت له كأنما ما كانت » ^(١) .

وعسل يوم المباهلة ، وهو الخامس والعشرون من ذي الحجة . ذكر ذلك الأربعة والعمل به مشهور . ويؤيده رواية سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « عسل يوم المباهلة واجب » ^(٢) . والمراد تأكيد الاستحباب .

وغسل الاحرام ، والزيارة ، ودخول الحرم ، والمسجد الحرام ، والكعبة . ذكر ذلك الثلاثة ورواه جماعة منهم محمد بن مسلم عن أحدهما قال : « الغسل اذا دخلت الحرم ويوم تحرم ويوم الزيارة ويوم تدخل البيت ويوم التروية ويوم هرفة » ^(٣) . وذكر البزنطي في جامعه عن المشي عن الحسن الصبقل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « غسل الميت ، وغسل الجنب ، والجمعة ، والعيدين ، ويوم هرفة ، والاحرام ، ودخول الكعبة ، ودخول الحرم ، وفي الزيارة » ^(٤) .

وأما غسل دخول المدينة ومسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقد روي الحسين بن سعيد في كتابه عن النضر عن أبي ستان عن أبي عبد الله عليه السلام « الغسل عند دخول مكة والمدينة ودخول الكعبة » ^(٥) .

وفي رواية اخرى عن أبي جعفر عليه السلام قال : « والغسل اذا أردت دخول البيت واذا

-
- (١) الوسائل ج ٢ ابواب الاعمال السنوية باب ٢٨ ح ١ .
 - (٢) الوسائل ج ٢ ابواب الاعمال السنوية باب ١ ح ٣ .
 - (٣) الوسائل ج ٢ ابواب الاعمال السنوية باب ١ ح ٤ .
 - (٤) الوسائل ج ٢ ابواب الاعمال السنوية باب ١ ح ٧ .
 - (٥) الوسائل ج ٢ ابواب الاعمال السنوية باب ١ ح ١٠ .

أردت دخول مسجد النبي ﷺ^(١) . ولأن هذه الأماكن شريفة ، فتلقبها بالطهارة
حسن . وقال شاذل منا : غسل الاحرام واجب . ولعله استناد الى ما رواه محمد بن عيسى
عن يونس عن بعض رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « الغسل في سبعة عشر موطناً »^(٢)
القرص ثلاثة : غسل الجنابة ومن غسل ميتاً والغسل للاحرام .

ومحمد بن عيسى ضعيف . وما يرويه يونس عن بعض رجاله لا يعمل به ابن
الوليد ، كما ذكره ابن بابويه ، مع انه مرسل فسقط الاحتجاج به . قال الشيخ في
التهذيب : غسل الاحرام عندنا ليس بفرض ، وقال يعمل هذا الحديث على أن ثوابه
ثواب غسل الفريضة . واختلف الاصحاب في غسل قاضي الكسوف . فقال الشيخ
في الجمل باستحابه اذا احترق القرص كله ، وترك الصلاة متعمداً . واقتصر المنفرد
في المقتنة ، وعلم الهدى في المصباح على تركها متعمداً . وقال سائر بوجوبه .
وما ذكره الشيخ في الجمل أولى ، لان الاستحباب متحقق مع الشرطين
فيكون منقياً مع عدم أحدهما عملاً بمقتضى البراءة الأصلية . ويؤيد ذلك ما رواه
محمد بن مسلم عن أحدهما قال : « وغسل الكسوف اذا احترق القرص كله »^(٣) .
وما رواه الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن أحبره عن أبي عبد الله
عليه السلام قال : « اذا انكسف القمر فاستيقظ الرجل ولم يغتسل فليغتسل من الغد وليقض
وان لم يعلم فليس عليه الا القضاء بغير غسل »^(٤) .

أما الوجوب الذي ادعاه سائر منفي بالأصل ، وكذا استحباب الغسل الا مع
الشرطين . وغسل المولود . وقال شاذل منا بوجوبه ، لما رواه عثمان بن عيسى عن

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الاضال المسنونة باب ١ ح ١٢ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الاضال المسنونة باب ١ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الاضال المسنونة باب ١ ح ٤ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب الاضال المسنونة باب ٢٥ ح ١ .

سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: « غسل النساء واجب وغسل المولود » ^(١) . والوجه الاستصحاب تمسكاً بالبراهة الاصلية واستصعافاً لهذه الرواية ، فان عثمان بن عيسى وسماعة واقفيان فتعيى الاستصحاب ، لاتفاق الاصحاب على اختصاصه بالمصلحة المراجعة .

وغسل التوبة مستحب ، وهو مذهب الحمزة . واستدل الشيخ في التهذيب بأن قال: روي عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال لمن ذكر انه يستمع العشاء من جوار بعينين: « قم فاعنسل وصل ما بدالك واستغفر الله واسأله التوبة » ^(٢) . وهذه مرسل ، وهي متناولة لصورة معينة ، فلا يتناول غيرها . والعمدة فنوى الاصحاب ، مضمناً الى ان الفصل خبر فيكون مراداً ، ولانه يقال بغسل الذنب ، والخروج من دسه .

وصل صلاة الحاجة ، والاستحارة ، وهو مذهب الاصحاب . واستدل الشيخ في التهذيب بما رواه ريباد القندي عن عبد الرحمن القصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: « اذا نزل بك أمر فزع الى رسول الله ﷺ قلت كيف أصنع قال تغنسل وتصل ركعتين وذكر الحديث » ^(٣) . وبما رواه علي بن دثيل عن مقاتل بن مقاتل عن الرضا عليه السلام قال: « اذا كان لك حاجة مهمة فاعنسل وذكر الحديث » ^(٤) . والروايتان ضعيفتان فلا حاجة فيهما .

واستدل على الاستحارة بما رواه زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في الامر يطلبه الطالب : قال : « يتصدق في يومه على ستين مسكيناً كل مسكين صاعاً بصاع السي ﷺ ثم يغسل في ثلث الليل الثاني ويلبس أدنى ما يلبس ثم قال فاذا رفع رأسه من

(١) الوسائل ج ٢ ابواب الاغسال المسومة باب ١ ح ٥ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب الاغسال المسومة باب ١٨ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب الاغسال المسومة باب ٢٠ ح ١ ، (وهي الوسائل عن

عبد الرحمن القصير . . .)

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب الاغسال المسومة باب ٢٠ ح ٢ .

السحدة الثانية استخار الله مائة مرة ^(١) ، وذكر الدعاء ، واستدل برواية سماعة أيضاً .
 وغسل الاستسقاء ذكره جماعة من الأصحاب منهم علم الهدى وابن بابويه في
 كتابهما ورواه عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « غسل الاستسقاء
 واجب » ^(٢) . والمراد تأكيد الاستحباب باتفاق الأصحاب ، مع أن الرواية ضعيفة .
 وقال ابن بابويه في كتابه روي أن « من قتل وزعة فعليه الغسل » ^(٣) .

وقال بعض مشائخنا الملة أنه يخرج من ذنوبه فيغتسل . وعندي أن ما ذكره
 ابن بابويه ليس حجة ، وما ذكره المعلل ليس طائلاً ، لأنه لو صححت علته لما اختص
 الموزعة . قال أيضاً وروي أن « من قصد إلى مصلوب لينظر إليه وجب عليه الغسل
 ولم يثبت عندي ما ذكره رحمه الله . وقال أيضاً « وإذا غسلت ميتاً أو كفنته » ^(٤) .

وربما احتج برواية محمد بن مسلم عن أحدهما قال « الغسل في سبعة عشر
 موطاً » ^(٥) ، وساق الحديث حتى قال « وإذا غسلت ميتاً أو كفنته » ^(٦) . والرواية
 صحيحة السند وقد ذكرها الحسين بن سعيد وغيره ، غير أن إيجاب الغسل بتكفينه
 نادر ، والعامل به قليل .

مسئلة : الكافر إذا أسلم لم يجب عليه الغسل بل يستحب ، كما يستحب
 الغسل للتائب . وهو مذهب الأصحاب وأكثر علماء الجمهور . وقال مالك يجب .
 لما أن جماعة أسلموا على عهد النبي ﷺ ولم ينقل أنه أمرهم بالغسل ، ولو
 أمرهم لنقل ، لأنه مماقتض العادة بظهوره لو وقع . وروي الجمهور عن علي عليه السلام
 أنه قال : « أمره بذلك لأنه مستحب » ، ولأن وجوب الغسل مستفاد من الشرع وحيث

(١) الوسائل ج ٢ أبواب الاغسال المستونة باب ٢١ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب الاغسال المستونة باب ١ ح ٣ .

(٣) الوسائل ج ٢ أبواب الاغسال المستونة باب ١٩ ح ٢ .

(٤) (٥) الوسائل ج ٢ أبواب الاغسال المستونة باب ١ ح ٤ .

(٦) الوسائل ج ٢ أبواب الاغسال المستونة باب ١ ح ٤ .

لا شرع فلا وجوب . نعم لو أجنب كافراً وحاضت الكافرة ثم أسلما وجب عليهما الغسل ، لحصول السبب الموجب ولو اغتسلا للجنباة أو الحيض كافرين ثم أسلما لم يجزهما لأن نية القربة شرط ، وهي من الكافر متعذرة .

ومن لواحق هذا الباب مسائل :

الاولى : لا بد في الاغسال المندوبة من ذكر السبب ، فلو اغتسل ولم ينوّه لم يجزه . ولا يفترقي الواجبة الى ذكر السبب بل يكفي نية رفع لحدث واستباحة الصلاة ، لأن المراد بها رفع المسح عما الطهارة شرط فيه .

الثانية : اذا اجتمعت أسباب متساوية في ايجاب الطهارة كثرت نية رفع الحدث أو الاستباحة ، ولا يشترط نية الاسباب ، كما لو بال وتغوط ودم أو أجنست المرأة ونفست أو حاضت .

الثالثة : لو اجتمع غسل الجنابة وغيره من الواجبات ، فان لم نشترط الوضوء مع غير الجنابة كفى الغسل الواحد بنية أيها اتفق ، وان قلما باشتراط الوضوء في غير الجنابة، فلو نوى الجنابة أجزء عنهما لارتفاع الحدث به ، ولو نوت الحيض خاصة فعلى تردد ، أشبهه الاجزاء لأنه غسل صحيح نوت به الاستباحة فيجزى وفي ايجاب الوضوء معه تردد أشبه أنه لا يجب .

الرابعة : لو اجتمع مع غسل الجنابة أو غيره من الواجبات أعمال مندوبة ، فان نوى الجميع أجزء غسل واحد، وكذا لو نوى الجنابة دون الجمعة ، قاله الشيخ في الخلاف والمبسوط . وفي اشكال ينشأ من اشتراط نية السبب . أما لو نوى الجمعة دون الواجب، قل في الخلاف والمبسوط لم يجزه لأنه لم يبر الجنابة، فيكون حدثه باقياً ، ولا يجزيه عن الجمعة لأن المراد به التنظيف .

وفيه أيضاً اشكال لأنه ان نوى الطهارة أجزء عنهما ، وان نوى التنظيف دون الطهارة فقد أجزء عن الجمعة اذ ليس المراد من المندوبة رفع الحدث ، بل يصح أن

يجامع الحدث كما يصح غسل الاحرام من الحائض ، ولو اغتسل ولم يوشئ أصلاً لم يجزه عن شيء .

الخامسة : اذا اجتمعت أغسال مندوسة ، كالجمعة والعيدین مثلاً ، فان نوى الجميع أجزاءه غسل واحد ، لما رواه زرارة عن أحدهما عليه السلام « اذا اجتمعت لله عليك حقوق أجزاءك عنها غسل واحد »^(١) قال « وكذلك المرأة يجزيها غسل واحد لجابتها واحرامها وجمعتها وغسلها من حبصها وعيبتها » .

أما لو نوى البعض فالوجه اختصاصه بما نواه لأننا بيننا ان نية السبب في المدبوبة مطلوبة ، اذ لا يراد به رفع الحدث بخلاف الاغسال الواجبة لان المراد بها الطهارة فيكفي نيتها وان لم ينو السبب .

مسئلة : ولو حاصت المجنبه لم تغتسل ، لانه لا طهارة مع الحيض ولو اغتسلت للجنبه لم ترتفع جنابتها . وقال أحمد بن حنبل ترفع ، وقال ولا أعلم أحداً قال لا تغسل الا عطا .

لما انغسل الجنبه للطهارة ولا طهارة مع الحيض . وبؤيد ذلك ما رواه عبدالله ابن يحيى الكاهلي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة يجامعها الرجل فتحيض تغتسل أم لا ؟ فقال : « قد جاعها ما يفسد صلاتها فلا تغتسل »^(٢) .

الركن الثالث

[في الطهارة الترايية]

وهو التيمم . وهو في اللغة القصد ، قال رؤبة « تيمم البيت كريم الشيخ » ، وقال امرؤ القيس :

(١) (٢) لو سائل ج ٢ ابواب الاغسال السنونة باب ٣١ ح ١ .

تيممت العين التي دون ضارح يفيء عليها انظلم عر مضها طاهي
ومنه تيممته برمحي اذا قصدته دون غيره ، قال تيممته الرمح شزراً ، ثم قلت له
هدي المروءة لا لعب الزحاليق . واختص في الشرع بمسح الوجه واليدين بالصعيد
بدلاً عن احدى الطهارتين والتطرية يستدعي اموراً أربعة :

الفصل الاول : في الشرائط .

مسئلة : شرط التيمم عدم الماء ، او عدم الوصلة اليه ، او حصول مانع ،
كالبرد ، والمرض . أما عدم الماء فعليه اجماع أهل العلم ولقوله تعالى ﴿ لم تجدوا
ماءً فتميموا صعيداً ﴾ ^(١) ، ولقوله ﷺ « التراب كافيك ما لم تجد الماء » ^(٢) . وكذا
لو عدم الوصلة ، ولو وجد بئراً توصل الى مائها ولو بارسال ثوب واعتصامه ، ولو
خشى فوت الوقت باشتغاله باخراجه لم يجز التيمم ، لانه كالأوجد . ولو لم يمكنه
الوصول الا بالزول نزل ما لم يحش فساد الماء ، او مشقة او تعريراً .

ويجوز التيمم لو منه من استعماله مرض ، وهو قول أهل العلم الا طائوس
ومالكاً . لنا ان في ايجاب الفسل هنا حرجاً وعسراً وضراً ، والكل منه ، وقوله
تعالى ﴿ ولا تفتلوا أنفسكم ﴾ ^(٣) .

وروى محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر ﷺ عن الجنب يكون به الفروح
قال : « لا بأس أن لا يغتسل ويتيمم » ^(٤) . وعدم الوصلة بعدم الماء وهو اجماع ، ولو
خشى البرد الشديد ولم يتمكن من اسخان الماء ، تيمم وحلى ولا اعادة ، ومثله قال
أبو حنيفة . وقال الشافعي ان أمكنه استعمال جزء من الماء وجب عليه ، وان لم يمكنه

(١) سورة النساء : ٤٣ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ ص ١١٤ .

(٣) سورة النساء : ٢٩ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ٥ ح ١١ .

تيمم وصلى ثم أعاد ان كان حاضراً ، وان كان مسافراً صلى قرلين .

لنا قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(١) وقوله تعالى ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ^(٢) . وقصة عمرو بن العاص ^(٣) . وروى داود بن سرحان عن أبي عداة رضي الله عنه في الرجل نصيبه الجنابة وبه جروح او قروح او يخاف على نفسه البرد قال : « لَا يَغْتَسِلُ وَيَتِمُّ » ^(٤) .

فروع

الاول : يجوز التيمم في السفر القصير مع عدم الماء ، كما يجوز في الطويل وهو اجماع فضلاء الاسلام . وحكي عن حداد اختصاصه بالطويل ، وهو ما يقتصر فيه الصلاة . لنا قوله تعالى ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ ^(٥) وهو على اطلاقه ، ويستوي سفر الطاعة والمعصية في جواز التيمم عملاً بمطلق الآية ، ولانه سفر لا يسقط معه الفرض ولا يسقط به التيمم .

الثاني : الصحيح الحاضر اذا عدم الماء كالمحبوس ومن انقطع عنه الماء يتيمم ويصلي ، وكذا قال الشافعي ، ومالك ، وأحمد . ومن أبي حنيفة روايتان احدهما بترك التيمم والصلاة ، لان التيمم مشروط بالسفر . لنا قوله رضي الله عنه الصحيد الطيب طهور المسلم ان لم يجد الماء الى عشرين فاذا وجد الماء فليمسه بشرته ^(٦) وقوله رضي الله عنه « والتراب

(١) سورة النساء : ٢٩ .

(٢) سورة البقرة : ١٩٥ .

(٣) اتاح الجامع للاصول ج ١ كتاب الطهارة ص ١٢٨ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ٥ ح ٨ .

(٥) سورة النساء : ٤٣ .

(٦) من البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢١٢ (مع اختلاف يسير) .

كلبك ما لم تجد الماء» (١).

واستدلال الحنفى ضعيف ، لانا لا نسلم اشتراط السفر بل كما يجوز التيمم مع السفر لا بشرط المرض فكذا يجوز مع الحدث لا بشرط المرض ولا السفر ، لان العطف ماف للشرط على أن ذكر السفر في الآية اما خرج محرح الغائب لان عدم الماء في الحصر نادر وفي السر غالب ، فذكر معه لا شرطاً على أنها تدل بدليل الخطاب وهو متروك . وهل يعيد اذا وجد الماء قال الشبخان لا ، وبه قال مالك . وقال علم الهدى في شرح الرسالة يعيد ، وبه قال الشافعي ، وعن أحمد روايتان . لنا انه صلى بتيمم مشروع صلاة مأموراً بها فتكون مجزية . ويؤيده ما رواه عبدالله بن سان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « اذا لم يجد الرجل طهوراً وكان جنباً فلبس من الارض وليصل فاذا وجد الماء فليغتسل وقدأجزأته صلاته التي صلاها» (٢) واللفظ على عمومته .

الثالث : من يتكرر حروجه عن مصره كالخطاب والحراث لو حضرته الصلاة ولا ماء ، فان أمكنه العود ولما يفت مطلوبه عاد ولو تيمم لم يجزه ، وان لم يمكنه الا بفوات مطلوبه ففي التيمم تردد أشبهه الجواز دعماً للصبر ولا اعادة لان طهارته مشروعة وصلاته مأمور بها .

الرابع : يستبيح المريض التيمم مع خوف التلف اجماعاً ، ولا يستبيحه مع خوف المرض اليسير كوجع الرأس والضررس . وقبل تنسيحه لخوف الريادة في العلة او بطؤها او الشين ، مذهبنا نعم ، وكذا قال مالك ، وأبو حنيفة ، وللشافعي قولان . لنا قوله تعالى ﴿ما جعل عليكم في الدين من حرج﴾ (٣) وقوله تعالى ﴿وان

(١) لسنن للبيهقي ص ٢١٥ هذا المتن

(٢) الواسئل ج ٢ ابواب التيمم باب ١٤ ح ٧ .

(٣) سورة الحج : ٧٨ .

كنتم مريضى او على سفر ﴿١﴾ ولان التيمم جائز مع توجه الضرر على المال . وعند الشافعي لو راد ثمنه عن ثمن المثل فهذا أولى فلو كان المريض لا يتضرر باستعمال الماء الحار ، وجب عليه اسخافه ولم يتيمم مع القدرة على الاسخاف . وقال داود يتيمم لظاهر الآية .

لنا شرط التيمم عدم الماء ، ولم يحصل ، ولو زال المرض في أثناء الصلاة استصحب كما لو وجد الماء ، ومباني تحقيقه .

الخامس : اذا لم يجد المريض من يناوله الماء فهو كالعادم ، ولو أمّل ما ولا وخشى فوت الصلاة ففي التيمم تردد ، أقرب به الجواز .

السادس : من كان الماء قريباً منه وتحصيله ممكن لكن مع فوات الوقت او كان عنده وباستعماله يفوت ، لم يجز له التيمم وسعى اليه لانه واجد .

السابع : لو خشى على نفسه لصاً او سباعاً تيمم ولا إعادة لانه كالعادم ، وكذا لو خشى على أهله او ماله ، وهو اجماع . ولو كان خوفه جبناً فكذلك لوجود سبب الخوف في حقه ، ولو ظن مخوفاً تيمم وصلى ، ثم بان فساد ظنه ، فلا إعادة .

وعن أحمد روايتان احديهما بعيد ، لانه تيمم من غير سبب يبيح التيمم فأشبهه من نسي الماء في رحله . لنا انه تيمم تيمماً مشروعاً ، وصلى صلاة مأموراً بها ، فتكون محرمة . وحجة أحمد ضعيفة ، لان السبب الخوف وهو موجود ، وقياسه على الناسي باطل ، لانا نمنع الاصل والفرع .

الثامن : اذا كان معه ماء فأراقه قبل الوقت او مر بماء فلم ينظروا ودخل الوقت ولامه ، تيمم وصلى ولا إعادة ، ولو كان ذلك بعد دخول الوقت ، فكذلك . وللشافعي وأحمد روايتان ، احديهما بعيد ، لانه فرط في الصلاة مع القدرة على طهارة كاملة . لما انه صلى صلاة مستكملة الشرائط ، فتكون مجزية والاراقة للماء مائبة ،

ولا يترتب عليها لواحق التفريط .

التاسع : ولو سى الماء في رحله وصلى بالتيمم أحرأه ، وهو اختيار علم الهدى ، وكذا قال أبو حنيفة . وقال الشافعي يعيد . وعن أحمد ومالك روايتان . وقال الشيخ : ان اجتهد وطلب لم يعد والا أعاد .

لما انه صلى بتيمم مشروع فلم يلزمه الاعادة ولان النسيان لا طريق الى ازالته فصار كعدم الوصلة . واحتج الشافعي بأنها طهارة تجب مع الذكر فلم يسقط بالنسيان ولا به مفرط فيلزم الاعادة .

وجوابه منع الملازمة فان الداكر ممكن من الاستعمال ، والناسي ممنوع منه ، فلم تجب الطهارة مع المنع ، ولا سلم التفريط ، لا با تتكلم على تقدير الاجتهاد في الطلب ، ويستفرض قياسه بمن صل عن رحله وفيه ماء ، او كان يعرف بشرأ فصلت عنه ، فان الاصح التيمم والاجزاء بالصلاة ولو ذكر ، وقوله هو مفرط في موضع المنع لان النسيان لا طريق الى ازالته .

وفي رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام : « يتوصأ ويعيد » ^(١) وفي سندها عثمان بن عيسى وهو ضعيف ، فهي اذن ساقطة . ولو كان بقربه بشر لم يرها مع الاجتهاد تيمم ولا اعادة ومع التفريط يعيد .

مسئلة : ولو خشى العطش تيمم ان لم يكن في الماء سعة عن قدر الضرورة وهو مذهب أهل العلم كافة ، لان التقدير الخوف على النفس ، ومعه يتعين التيمم . وروى الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في الجنب يكون معه الماء القليل فان هو اغتسل به خاف العطش أغتسل به او تيمم قال : « بل يتيمم » ^(٢) وكذلك اد أراد الوضوء .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ١٤ ح ٥ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ٢٥ ح ٢ .

فروع

الاول : ويستوي في ذلك خوفه للعجل والمتناول ، لوجود العلة . ولو خشى العطش على رفته او دوايه ، استقى الماء وتيمم ، لان حرمة أخيه المسلم كحرمة ، ولان حرمة المسلم أكد من حرمة الصلاة ، والخوف على الدواب خوف على المال ومعه يجوز التيمم .

الثاني : لو وجد عطشان يخاف تلفه بدل الماء له وتيمم ، لان حفظ الانسان أرجح في نظر الشرع من الصلاة بدليل أنها تقطع لحفظ الانسان من الغرق والعرق وان ضاق وقتها حصوصاً ، والطهارة لها بدل والنفس لا استدراك لعابتها .

الثالث : لو كان معه ماء ان طاهر ونجس ، وخشى العطش استبقى لشربه الطاهر وتيمم ، لانه قادر على شرب الطاهر فلا يستبيح النجس فجري وجوده مجرى عدمه ويستوي الحكم بذلك في الوقت وقبله لما ذكرناه . لا يقال بعد دخول وقت الصلاة يصير استعمال الماء مستحقاً للطهارة ، لانا نمنع الاستحقاق ، وانما نسلّمه لو استغنى عن شربه وليس مستحباً بالنجس لتحقيق التحريم في شربه مع وجود الطاهر .

مسئلة : واذا وجد الجنب ماء لا يكفي لطهارته ترك الماء وتيمم ، وكذا قال أبو حنيفة ، ومالك . وللشافعي قولان ، أحدهما يستعمل الماء وتيمم ، وكقوله قال أحمد .

لنا انه ماء لا يطهره فجري مجرى عدمه ، ولانه ماء لا يسقط معه التيمم فلا يكون عدمه شرطاً . احتج الشافعي : بأنه واجد للماء فلم يجزه التيمم . والجواب منع الوجود ، لان المراد وجود ما يطهره ، لقوله تعالى في كفارة اليمين ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ﴾ ^(١) يريد فمن لم يجد اطعام عشرة مساكين ولو وجد للبعض لما

وجب ، ولأنه لو وجب استعمال الماء لزم اجتماع البدل والمبدل ، وكذا لو كان مع الجنب ماء يكفيه لوضوئه يتيم ولا يلزمه استعمال الماء والتيم لما ذكرناه .

ويؤيده ما رواه الحسين بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام في المجنب معه من الماء ما يكفيه لوضوئه أينوضاً بالماء أو يتيم فقال : « يتيم » ^(١) . وكذا الحديث في المحدث حدثاً أصحراً أو وحداً ماءً لبعض طهارته ، بل أولى مراعاة للمعاملات . وكذا لو تضرر بعض أعضائه بالماء لمرض تيمم ولم يغسل الصحيح .

وقال الشيخ في المبسوط والخلاف : لو غسلها وتيمم كان أحوط . وكذا لو كان بعض أعضائه نجساً ولا يقدر على طهارته بالماء تيمم وصلى ولا عادة في شيء من ذلك لمن ماذكرناه .

مسئلة : إذا لم يوجد إلا ابتاعاً وجب مع القدرة وإن كثر الثمن ، كذا قال علم الهدى . وقبل ما لم يضربه في الحال وهو أشبه .

أما الأول فيدل عليه أنه واجد للماء ضرورة قدرته عليه بالثمن الموجود كما في نكاح الكفارة المرتبة . وروى صفوان عن أبي الحسن عليه السلام قال : سأله عن رجل احتاج إلى وضوء الصلاة ، وهو لا يقدر على الماء فوجد قدر ما يتوضأ به بمائة درهم أو بألف درهم وهو واجد لها يشتري ويتوضأ أو يتيمم ؟ قال : « بل يشتري قد أصابني مثل هذا فاشتريت وما يشتري بذلك مال كثير » ^(٢) .

وأما الثاني وهو اشتراط عدم الضرر الحالي ، فهو اختيار الشيخ رحمه الله في الخلاف والمبسوط . وقال ابن الجنيد منا : إذا كان الثمن عالياً تيمم وصلى وأعاد إذا وجد الماء . وقال الشافعي لا يلزمه لو زاد عن ثمن مثله لأنه أضرار والطهارة لا تلزم مع الضرر كما لا يقص الثوب من الحاسة عند عدم الماء .

(١) الوسائل ج ٢ أبواب التيمم باب ٢٤ ح ٣ .

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب التيمم باب ٢٦ ح ١ .

وقال ابو حنيفة ان كانت الزيادة قبله ، لزمه ابتياعه ، لانها زيادة لا يعتد بها ولا يثبتن دخولها بين تقويم المقومين ، فحري وجودها مجرى عدمها . وجواب الشافعي منع دعواه فانه أوجب التيمم مع المرض اذا لم يخف على نفسه ، وان خاف الزيادة وهو أعظم الضرر ، ولان الضرر ليس معتبراً مع معارضة النص .

وقال الشيخ في كتبه كلها لا يجب شرائه اذا كان مصراً في الحال . وهو فتوى فصلائنا ، وفتوى فقهاء الجمهور . وانما قلنا انه أشبه لان من خشي من لص أخذ ما يحتمل به ، لم يجب عليه السعي وتعمير المال للتلغ ، واذا ساع التيمم هناك دفعاً لهذا الضرر ساغ هنا .

وبه على ذلك مارواه يعقوب بن سالم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يكون معه ماء والماء عن يمين الطريق ويساره غلوتين اونهو ذلك ؟ قال : ولا أمره أن يقرر نفسه فيعرض له اللص او يسع ^(١) .

فروع

الاول : لو بدل له بضمن غير مجحف الى أجل وكان قادراً عليه ، وجب قبوله وان اشتعلت دمه ، لان له سيلاً الى تحصيل الماء من غير إححاف به ، فلم يجز التيمم فان لم يكن قادراً عليه لم يجب وتيمم . وقال الشافعي يجب قبوله مطلقاً . وبعض الحابلة منع مطلقاً . لنا انه غير واجد للماء ولا ثمنه ويلزمه التيمم .

الثاني : لو امتنع صاحبه من بدله ، لم يجز مقاهرته ولو كان قاضياً عن حاجته لانه لا ضرورة اليه لامكان الصلاة بالتيمم .

الثالث : لو بذل بغير عوض وجب قبوله ، لانه كالواجد ولا مئة ولا عضاضة هي طلب الماء عادة ولو بذل له بضمن ليس معه فبدل له الثمن . قال الشيخ في المبسوط

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ٢ ح ٢ .

يجب قوله، لانه ممكن منه . وفيه اشكال، لان فيه منة بالعادة ولا يجب تحمل المنة .
ومثله خصال الكفارة المرونة .

الرابع : عادم الالة الموصلة كعادم الماء ويستوي راكب البر وراكب البحر
في جواز التيمم مع عدم الوصلة .

مسئلة : ولو كان على جسده نجاسة ومع ماء يكفيه لازالتها او للوضوء ازالها
به وتيمم بدلا من الوضوء . ولا أعلم في هذه خلافا بين أهل العلم ، لان للطهارة بدلا
هو التيمم ولا كذلك ازالة النجاسة ، وكذا لو كان عليه غسل وعلى جسده نجاسة
والماء يكفي أحدهما ، أزال النجاسة وتيمم للغسل، وكذا لو كانت النجاسة في ثوبه
وعليه حدث غسل ثوبه بالماء وتيمم .

وحكي عن أحمد بن حنبل بأنه ينظف بالماء ولا يغسل الثوب لان رفع الحدث
أكد في الصلاة من ازالة الخبث عن الثوب ، وهو ضعيف لان ازالة النجاسة مع
القدرة واجب ولا بدل للماء في ازالها فتمتن لها ولو كان متظفراً وعلى جسده نجاسة
ولاماء او خاف من استعماله صلى على حاله . وعن أحمد هو كالحنبل يتيمم .

وما ذهب اليه أحمد خلاف الاجماع لان التيمم مختص برفع الحدث ،
أما رفع الخبث فلا ، لان المراد من طهارة الخبث ازالة عينه عن محله ، وهو لا
يحصل بالتيمم .

واحتج بعض أصحابه بقوله ﷺ « الصعيد الطيب طهور المسلم » ^(١) وقوله
« جعلت لي الارض مسجداً وطهوراً » ^(٢) ولانها طهارة في البدن للصلاة فجار التيمم
لها عند عدم الماء ، وخوف الضرر كالحدث ، والجواب لا سلم ان الظواهر

(١) مس البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢١٢ ، ولقظه كذا (الصعيد لطيب وصوه

المسلم) .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ٧ ح ٢ .

المذكورة متناولة لموضع النزاع ، لأن طهوراً ليس من ألفاظ العموم بل هو مطلق
يصدق بالجزء والكُل ، ومع الاحتمال لا يتعيّن لارادة الكل فلعل المراد به طهور
المسلم من الحدث .

وكذا قوله مسجداً وطهوراً والمطلق لا يدل على مواردته ولأن المعول في جواز
التيمم على الآية ، وهي دالة على استعماله في رفع الحدث فيقتصر عليه . وأما قياسه
على طهارة الحدث فباطل لأن طهارة الحدث متعلقة بالبدن والعينية متعلقة بمحلها
فلا يلزم من زوال الحكمة بالتيمم زوال حكم العينية به لما بينهما من الفرق .

الفصل الثاني : ما يتيمم به .

مسئلة : لا يجزي في التيمم الا التراب الخالص أي الصافي من مخالطة ما
لابقع عليه اسم الأرض كالزرنبيخ والكحل وأنواع المعادن ، وهذا قول علم الهدى
في شرح الرسالة ، وأبي الصلاح ، وظاهر كلام المفيد ، وهو اختيار الشافعي .
وقال الشيخ في المسوط : لا يجوز إلا ما يقع عليه اسم الأرض إطلاقاً سواء
كان عليه تراب أو كان حجراً أو حصاً أو غير ذلك ، وبمعناه قال في جملة والمخلاف
وكذا قال ابن الجنيّد منا ، وعلم الهدى في المصباح ، وهو الوجه .

وقال أبو حنيفة يجوز بالأرض وبكل ما كان من جنسها كالكحل والزرنبيخ ،
وبه قال ابن أبي عقيل منا ، لقوله طَيِّبًا « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً » ^(١)
وكل ما جار أن يسجد عليه مما يكون منها يجوز الطهور به ولأنه جزء من الأرض
عصار كالتراب ولأن الصعيد ما تصاعد على الأرض منها . وقال مالك كقوله وزاد
التيمم بما يخرج من الأرض كالشجر وغيره .

واحتج علم الهدى بقوله تعالى ﴿ فَنِيمُوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾ ^(٢) . والصعيد هو

(١) الوسائل ج ٢ أبواب التيمم باب ٧ ح ٢ .

(٢) سورة المائدة : ٦ .

التراب بالنقل عن أهل اللغة حكاه ابن دريد عن أبي حنيفة وبقوله عَلَيْهِ السَّلَام « جعلت لي الأرض مسجداً طهوراً » ^(١) ولو كانت الأرض طهوراً وإن لم يكن تراباً ذكره لغواً وبقوله عَلَيْهِ السَّلَام « التراب طهور المسلم » .

لنا قوله تعالى ﴿ فَيَتِمُّوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾ ^(٢) والصعيد هو وجه الأرض بالنقل حسن فضلاء اللغة ، ذكر ذلك الخليل ، وتطلب عن ابن الأعرابي ، وبديل عليه قوله تعالى ﴿ فتصبح صعيداً زلفاً ﴾ ^(٣) أي أرضاً ملساً مزلفة ومثله قوله عَلَيْهِ السَّلَام « يحشر الناس يوم القيامة عراة حفاة على صعيد واحد » أي أرض واحدة . وبديل على جواز التيمم بالأرض قوله عَلَيْهِ السَّلَام « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً » ^(٤) وقوله عَلَيْهِ السَّلَام « للسائلين عليكم بالأرض » .

ومن طريق الأصحاب ما رواه زرارة عن أبي جعفر عَلَيْهِ السَّلَام في التيمم قال : « تضرب بكفك الأرض » ^(٥) والحنيف بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَام « لا ينزل إلى الركبة إن رب الماء هو رب الأرض فتمم » ^(٦) .

وجواب علم الهدى أنه لا يلزم من تسمية التراب صعيداً أن لا يسمى به الأرض بل جعله اسماً للأرض أولى ، لأنه يستعمل فيهما فيجعل حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الأرضية دفعا للاشتراك والمجاز فيكون التراب صعيداً باعتبار كونه أرضاً لا باعتبار كونه تراباً .

وأما الخبران فالتمسك بهما تمسك بدلالة خطأيهما ، وهو متروكة في معرض

(١) الوسائل ج ٢ أبواب التيمم باب ٧ ح ٢ .

(٢) سورة المائدة : ٦١ .

(٣) سورة الكهف : ٤٠ .

(٤) الوسائل ج ٢ أبواب التيمم باب ٧ ح ٤ .

(٥) الوسائل ج ٢ أبواب التيمم باب ١١ ح ٧ .

(٦) الوسائل ج ٢ أبواب التيمم باب ٣ ح ٤ .

النص اجماعاً. وحواب أبي حنيفة لانسلم انه يلزم من جعل الارض مسجداً وطهوراً أن يجتمع الامر ان فيما يخرج من الارض مما لا يسمى أرضاً ، وحيث لا يتناول الكحل والزربخ لعدم تسميتها أرضاً وصعيداً .

وقوله هو جزء من الارض فصار كالتراب . قلنا ان عنت يكونه جزءاً انه يسمى أرضاً فهو ممنوع وان عنت انه يخرج منها ، فهو ينتقض بالشجر وبالذهب والفضة فانه نفع من التيمم بذلك ، وان كان خارجاً من الارض . وبالجمله فلا نسلم أن جواز التيمم متعلق بما يخرج من الارض بل بما يسمى أرضاً .

فروع

الاول : يجوز التيمم بالرمل والسيخ على كراهية فيهما ، وهو مذهب فقهاءنا اجمع ، عدا ابن الجنيدي فانه منع من السيخ .

لنا ان السيخ أرض وخشونتها ولونها لا يخرجها عن الارضية ، كالارض الحمراء والصفراء . أما المعادن فلا يجوز التيمم بها كالزجاج والزربخ والكحل ، وكذا ما مثلها من الاشياء المنسحقة كالديق والسويق ، وكذا المستحيلة كالرماد لان جميع ذلك لا يسمى أرضاً ، ولو مرج التراب بأحدها ، قال الشيخ في الخلاف : لم يجر التيمم به وان غاب عليه الصعيد لقوله ﴿ فتيمموا صعيداً ﴾ ^(١) وهذا خرج عن الصعيد بالمازجة .

الثاني : يجوز التيمم بالارض الندية كما يجوز بالتراب ، لما ذكرناه من الحجة ، ولما رواه رفاعه بن موسى عن أبي عداة رضي الله عنه قال : « اذا كانت الارض مثلاً ليس فيها تراب ولا ماء فانظر أجف موضع تجده تيمم منه فان ذلك توسيع من الله عز وجل » ^(٢) .

(١) سورة المائدة : ٦ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ٩ ح ٤ .

الثالث : في التيمم بالحزف تردد أشبهه المنع، وهو اختيار ابن الجنيّد منّا،
لأنه خرج بالطح عن اسم الأرض ولا يعارض بجوار السجود لأنه قد يجوز السجود
على ما ليس بأرض كالكاعد ، وكذا لو دق حتى صار كالتراب أما لودق الحجر
جار كما يجوز التيمم به غير مدفوق .

الرابع : ليس من شرط التيمم نقل التراب إلى أعصاء التيمم، قاله علم الهدى
في شرح الرسالة وقال : لا أعرف لأصحابنا في هذا نصاً ، فالأولى أن لا يكون به
اعتبار واعتبره الشافعي .

لما قوله تعالى ﴿ تيمموا صعيداً طيباً ﴾ ^(١) وقد بينا أن الصعيد وجه الأرض
ولم يشترط النقل ، ولأن النبي ﷺ نفّض يديه من التراب ولو كان بقاؤه معتبراً لما
نفّض يده ، ولأنه تعريض لأرائه .

احتج الشافعي بقوله تعالى ﴿ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ﴾ ^(٢) ومن
هنا للتبعض ، ولأنه ممسوح في الطهارة ، فافتقر إلى ممسوح به كمسح الرأس في
الوضوء . والجواب كما يحتمل أن يكون من هنا للتبعض ، يحتمل للابتداء كأنه
أمر أن يكون مسح الوجه موصولاً بتيمم الصعيد من غير تحلل ، وجواب قيسه الفرق
بين طهارة الماء والتيمم ، لأن المراد بالمائية إزالة الحدث وليس كذلك التيمم .

مسئلة : يستحب التيمم من ربا الأرض وعواليها ويكره من مهابطها، وعليه
اتفاق فقهاءنا، ولم يفرق بين الموضعين أحد ممن خالفنا. والوجه أن العوالي ينسلها
السبول فهي أبعد عن ملاقات النجاسات . وبؤيده النقل عن أهل البيت وإن ضعف
سنده .

مسئلة : قال علم الهدى في المصباح : يجوز التيمم بالحصن والوردة. وقال
الشيحان في المقنعة والمبسوط والنهاية: يجوز بأرض الحصن والوردة، وهو حسن.

ومنع الشافعي ذلك .

لنا قوله ﴿ فَنِيَمُوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾ ^(١) والصعيد وجه الأرض . وما ذكره علم الهدى في المصباح هو رواية السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي بن الحسين أنه سأل عن التيمم بالجنب فقال « نعم » فقيل بالتورة فقال « نعم » فقيل بالرماد فقال « لا إله إلا الله لا يحرق من الأرض إنما يخرج من الشجر » ^(٢) . وهذا السكوني ضعيف لكن روايته حسنة ، لأنه أرض فلا يحرق باللون والخاصية عن اسم الأرض كما لا يخرج الأرض الصفراء والحمراء .

مسئلة : الحجر الصند كالرحام والصفا والبرام ، يجوز التيمم به وإن لم يكن عليه غبار ، قاله الشيخ في المسروط والنهاية ، وعلم الهدى في المصباح وقال المفيد في المقنعة يجوز مع الاضطراب ، ومعه الشافعي أصلاً .

لنا قوله تعالى ﴿ فَنِيَمُوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾ ^(٣) والصعيد وجه الأرض والحجر أرض اجماعاً . لا يقال الصعيد تراب الحرث ، كذا حكى عن ابن عباس وقوله حجة . لانا نقول هذا يبطل بالرمل والسيخة فإن التيمم بهما جائز وإن لم يكونا من تراب الحرث . وأو قيل المراد حمل التراب الى الوجه واليدين ، انتقض ذلك بمقابلة العواصف وإنما قال في الأصل فيه تردد ، لأن علم الهدى قال في المصباح : لم أقف لأصحابنا فيه على نص . والمفيد أجاره ضد الاضطراب فنشأ التردد من ذلك .

مسئلة : إذا قد الصعيد تيمم بغبار الثوب أو عرف الدابة أو لبد السرج أو غير ذلك مما فيه غبار ، وهو مذهب علمائنا ، ومذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، ومنعه أبو يوسف .

لنا أن هذا هو القدر الذي يستعمل من الصعيد فيجتزأ به . ويؤيده رواية زرارة

(١) سورة المائدة : ٦ .

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب التيمم باب ٨ ج ١ .

قال قلت لأبي جعفر عليه السلام كيف أصنع وعلتي وضوء ولا أقدر على النزول فقال :
« يتيم من لدن سرجه او عرف دابته فان فيها عياراً » ^(١). وفي رواية رفاعه بن موسى
عن أبي عبد الله عليه السلام « لينظر لبد سرجه فيتيمم من غباره او شيء معر » ^(٢).

مسئلة : اذا فقد الصعيد والغبار ووجد وحلاً أطبق فقهاً على جوار التيمم
به. لنا انه لا يخرج بممارجة الماء عن كونه أرضاً وصعيداً، لما روي عن ابن عباس
انه قال : خلق آدم من أديم الارض حشنها ، ولينها ، وأحمرها ، وأصفرها ، وطينها ،
وسبخها ، ولذلك اختلف ألوان الناس وألستهم .

ولما رواء زرارة عن أحدهما قلت : رجل في الاجمة ليس فيها ماء وفيها طين
ما يصنع قال : « يتيمم فانه الصعيد » ^(٣). وأما الفتوى به فرواها رفاعه عن أبي
عبد الله عليه السلام قال : « ان كنت في حال لا تجد الا الطين فلا بأس أن يتيمم منه » ^(٤).
ومثله روى زرارة .

وفي كيفية التيمم بالوحد قولان ، قال الشيخ : يضع يديه على الوحد ثم
يفركهما ويتيمم به ، وقال آخر : يضع يديه على الوحد ويتربص فاذا يسس تيمم به ،
وحكي عن ابن عباس انه قال يطلى بالطين فاذا جفف تيمم به . والوجه ما ذكره
الشيخ رحمه الله عملاً بظاهر الروايات ، ولا يجوز التيمم بالوحد مع القدرة على
الغبار ، ولا بالقبار مع القدرة على الارض .

مسئلة : قال علم الهدى في المصباح : من كان في أرض وحل او ثلج لا
يتمكن من غيره جاراً يصرب يديه ويتيمم بنداوته وظاهر هذا يعطى التيمم بالثلج ،

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ٩ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ٩ ح ٤ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ٩ ح ٥ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ٩ ح ٣ .

واليه أو ما ابن الجنييد في المختصر ، وقال المفيد رحمه الله في المقبعة : ومن كان في أرض قد غطاها الثلج ولا سبيل له الى التراب فليكسره وليتوضأ به مثل الدهن ، وهذا مصير الى الوضوء لا الى التيمم .

وفيه مع مساوات الاصل ، الاقتصار على الدهن ، وفيه أيضاً تقديم التراب على استعمال الماء . وقال الشيخ في المبسوط والتهذيب ما يقاربه . والتحقيق عندي انه ان أمكن الطهارة بالثلج بحيث يكون به غاسلاً فانه يكون مقدماً على التراب بل مساوياً للماء في التخيير عند الاستعمال وان قصر عن ذلك لم يكف في حصول الطهارة وكان التراب معتبراً دونه بحيث لو تيمم به مع فقد التراب او مع وجوده لم يحصل به طهارة ، لان الثلج ليس أرضاً فلا يجوز التيمم به .

وان كان يمكن غسل الاضواء به فقد أمكنت الطهارة المائية، فلم يجز استعمال التراب معها ولا عبرة بالدهن، لانه لا يسمى غسلاً فلا يحصل به الطهارة الشرعية الا أن يراد بالدهن ما يجري على العضو وان كان قليلاً من قولهم دهس الفيت الأرض اذا بلتها بللاً يسيراً، ولا يلزم من تسميته دهناً أن يكون مسحاً، لانه محتمل ولا يصار الى المحتمل مع عدم الدلالة عليه .

ويؤيد ما ذكرناه ما رواه علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر قال: سألته عن الرجل الجنب او على غير وضوء ولا يكون معه ماء ويصيب ثلجاً وصعيداً أيهما أفضل تيمم أفضل أو تمسح بالثلج قال : « الثلج اذا بل رأسه وجسده أفضل فان لم يقدر أن ينتسل به تيمم »^(١) . وبالجمله فانا نطالب علم الهدى والشيخ المفيد رحمهم الله بدليل ما ادعياه .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ١٠ ح ٣ .

فروع

الأول: الصعيد النجس لا يتيمم به لقوله ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾^(١) أو الطيب

الطاهر .

الثاني: التراب المستعمل يتيمم به لانه لم يخرج بالاستعمال عن اسم الصعيد.

الثالث: تراب القبر يتيمم به ما لم يعلم فيه نجاسة ولو تكرر شبه لانه عبداً

طاهر .

الرابع : ظن قوماً ما ان دهن الاعضاء في الطهارة يقتصر على غسل ومحو

الاجتزاء به الا في حال الضرورة ، وهو خطأ فانه لو لم يسم غسلاً لما جاز الاجتزاء

به، لانه لا يكون ممثلاً وان كان غسلاً لم يشترط فيه الضرورة . ويدل على أنه مجر

روايات ، منها رواية زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : « ما الوضوء

من حدود الله ليعلم الله من يطيعه ومن يعصيه ان المؤمن لا يحسه شيء اما يكفيه

مثل الدهن »^(٢) .

مسئلة : فاقصد الطهارتين يؤخر الصلاة ، وهو مذهب الشيعين في المغنعة

والحلاف ، وأبي حنيفة ، ومالك . وقال في المبسوط أما أن يؤخر أو يصلي ويعيد ،

لانه صلى بنير طهارة ولا يتيمم . وقال الشافعي وأحمد يصلي على حاله . لما قوله عليه السلام

« لا صلوة الا بطهور »^(٣) وحقيقته يعني الصلاة فلا يحقق من دونه .

واحتج الشافعي بما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث قوماً لطلب فلانة عيشة فحصرت

الصلاة فصلوا بعير وضوء وأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فذكروا ذلك له فلم يكره عليهم ونزلت

(١) سورة المائدة : ٦ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٣١ ح ١٢ .

(٣) مس بيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٤٢ (مع احلاف يسير جداً) .

آية التيمم^(١). ولأن الطهارة شرط من شروط الصلاة فلم يسقط بفواتها كستر لعورة ، واستقبال القبلة .

والجواب لأنسلم انه لم ينكر، وعدم النقل لا يدل على عدمه هي نفس الامر لأن الواقعة كانت مع نفر قليل يمكن أن يستر النقل أولم يتوفر دواعيهم اليه ، سلمنا انه لم ينكر ، ولكن عدم الكبر لا يدل على عدم الحظر ، ولا يدل على وجوب الفعل ، ولا استحبابه .

ثم ما المانع أن يكون عدم الكبر لعدم علمهم بالمتع من الصلاة من دون الطهارة . ثم ما ذكره تمسك بترك التكبير ولا عبرة به في معرض النص . وأما قياسه فهو قياس من غير جامع . ثم ان الفرق ان الصلاة مناجاة للرب وقرب منه ، لقوله ﷺ « أقرب ما يكون العبد من ربه اذا صلى » والقرب منه سبحانه يستدعي الطهارة ليكون المماجي على حال يصح منه القرب من قدس الله ، وليس كذا السترة لأنها اكمال في الادب والله سبحانه لا يستر عن ادراكه شيء ، وكذا القبلة فان الله مستقبلك كيف كنت .

ومع ثبوت هذا الفارق أمكن اسناد الحكم اليه ، ثم لو سلمنا المساواة لكان استدلالا بالقياس في معرض النص وهو متروك على ما يتن في الأصول ، وإذا ثبت ذلك فهل تقضى هذه الصلاة . قال المفيد في المقعة : نعم ، وبمعناه قال الشيخ في المسوط ، وبه قال أبو حنيفة والشافعي . وللمفيد قول آخر انها لا تقضى ، وهو اختيار مالك .

احتج أبو حنيفة بأنها أحررت لعدم الطهارة فيجب أن تقضى عند امكانها كصوم الحائض .

لنا انها سقطت لحدث لا يمكنه ازالته فلا يجب عند زواله وخروج وقتها

(١) سورة النساء : ٢٣ .

كصلاة الحائض ، ولأن القضاء فرض مستأنف يتوقف على الدلالة ولا دلالة .
والحوت عما ذكره أبو حنيفة ، انه قياس من غير جامع . ثم الفرق ان الصوم
يدخله التأخر كصوم المسافر ولا كذلك الصلاة ، ولو سلمنا المساواة لكن استعمالا
للقياس في معارضة النص وهو متروك .

فروع

الاول : الممسوع عن الركوع والسجود برباط في الموضع المجس فانه
يصلي على حاله يومئذ لركوعه وسجوده ولا يعيد لعين ما ذكرناه .

الثاني : المسافر اذا جامع زوجته معه ماء يغسل به فرجه غسل بما معه وتيمم
لصلاته ولا اعادة ، وهو اجماع أهل العلم . ولو لم يكن معه ماء او كان ماء لا يكفي
لفصل فرجه تيمم وصلى على حاله وكذا المرأة ، وهل يعيدان ، تردد في المبسوط .
وقال في الخلاف الذي بفتنصيه مذهبتنا انه لا اعادة ، وهو أشبه القولين ، لانه صلى
صلاة مأموراً بها فتكون مجزية .

الثالث : قال في المبسوط : وكذا مسح على بعض يديه نجاسة لا يقدر على
ازالتها تيمم وصلى ثم يعيد اذا غسل الموضع . والوجه عندي ان هذه كالاولى في
الاجزاء .

الفصل الثالث : في كيفية التيمم .

مسئلة : لا يصح التيمم قبل وقت الصلاة ، وهو مذهب علمائنا ، وكذا قال
الشافعي . وقال أبو حنيفة بصح . لنا ان الامر بالتيمم مشروط بارادة القيام الى الصلاة ،
وذلك لا يتحقق الا بعد الوقت فالتيمم كذلك . ولو قيل هي جملة متعردة فلا يلحقها
الشرط ، قلنا ظاهر المطف بالواو يقتضي ذلك .

ولو قيل لو كان شرطاً في التيمم لكان شرطاً في المائتة ، قلنا نحن نلتزم الاشتراط

وهما، وإنما لأنحب الطهارة قبل الوقت والجوار في المائة معلوم بدلاله لم يوجد في الترابية .

ويدل على ما قلناه أيضاً قوله **إِنَّمَا** وأبما أدركتني الصلاة تيممت وصليت^(١) وهو تعليق ليسم على ادراك الصلاة فتفي مع عدمه، ولأن التيمم قائم مقام الطهارة لمائة عند المحر، والمحر لا يحقق إلا عند الحاجة اليه، ولا حاجة قبل الوقت، وهل يحوز بعد دخول الوقت قبل تصييفه؟ أطبق الجمهور على نعم، لقوله **إِنَّمَا** «أبما أدركتني الصلاة تيممت وصليت»^(٢) ولأنه وقت الحاجة إلى الطهارة، مع تعدده، بعدل إلى الدل، وهو اختيار أبي جعفر بن بابويه في كتابه المفتح قال: لقوله تعالى **فَلَمْ تَحْدُوا مَاءً فَنِيَمُوا صَعِيداً** **﴿٣﴾** ولم يذكر الأخير .

وقال الثلاثة وأتاعهم : لا يصح إلا في آخر الوقت ولا يستباح به الصلاة . والوجه في وجوب التأخير ما رواه الجمهور عن علي **عَلَيْهِ السَّلَام** «في الحب يتلوم ما يسه وبين آخر الوقت فإن وجد الماء ولا تيمم»^(٤) والمراد به الأمر وظاهر الأمر الوجوب والشوم الانتطار والمكث. ولأن الصعيد بدل عن الماء عند العجز ولا يتحقق المعجز إلا عند خوف الموت لأن توقع الطمر مع سعة الوقت يرفع المعجز .

ويؤيد ما رواه زرارة عن أحدهما **عَلَيْهِمَا السَّلَام** قال : «إذا لم يجد المسافر الماء فليطلب مدام في الوقت فإذا خاف أن يفوته الوقت فليتيمم وليصل في آخر الوقت فإذا وجد الماء فلا قضاء عليه»^(٥) .

(١) ٢٥٠ سنن البيهقي ح ١ كتاب الطهارة ص ٢٢٢ (مع اختلاف بسير) .

(٢) سورة النساء : ٤٣ .

(٤) سنن البيهقي ح ١ كتاب الطهارة ص ٢٢٣ (مع اختلاف بسير) .

(٥) الوسائل ج ٢ أبواب التيمم باب ١ ح ١ .

فروع

الاول يتيمم للعاينة وان لم يكن وقت مريضة حاصره ولبفلة بعد دخول وقتها دون الاوقات المهي عنها، ويدخل به في الفرائض، لتحقيق الاستحاحة، ولقوله **إِنَّمَا** «الصعيد الطيب طهور المسلم اذا لم يجد الماء عشر سنين»^(١) وحصل يتيمم لفلة مبتداه؟ فيه تردد، والحوار أضه، لعدم التوقيت والمراد بها تعجيل لأجر في كل وقت وفواته بالتأخير متحقق.

الثاني : لو يتيمم في آخر وقت الحاصره وصلى ثم دحمت الثانية صلاحها في أول الوقت . وفيه تردد لقوله **إِنَّمَا** «بتلوم ما به وبين آخر الوقت»^(٢).

الثالث : قال ابن الحبيب : ان وقع البقيس بموات الماء آخر الوقت او بأغلب المطن فالتيمم في أول الوقت أحب التي، وقال ابن أبي عقيل ولا يجوز لأحد أن يتيمم الا في آخر الوقت رجاء أن يصيب الماء قبل خروج الوقت، وقوله هذا يؤيد ان التأخير لتوقع الاصابة .

وقال الشيخ في الخلاف لا يجوز قبل آخر الوقت طمع في الماء او يش . وقال ابو حنيفة يستحب تأخيره ان طمع في الاصابة . وشيخنا رحمه الله تمسك بمطلق الامر بالتأخير، قال في التهذيب : وقد دلت رواية الرنطلي ومحمد بن مسلم وررره على المنع من التيمم الا في آخر الوقت . وفيما استدلل به اشكال .

أما رواية الرنطلي عن رجاله عن أمي عبدالله **إِنَّمَا** «طيمت مريضة في المنع لانه قال» وليس ينبغي لأحد أن يتيمم الا في آخر الوقت «وهذا للمع كما يحتمل التحريم يحتمل الكراهية، بل استعماله في الكراهية أكثر .

(١) اتح الجامع للاصول ج ١ كتاب الطهارة ص ١٢٧ (مع اختلاف يسير) .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢٢٣ .

وأما رواة محمد بن مسلم فمرسله، لانه قال سمعته والمسموع منه مجهول .
وأم رواة زرارة فمضمونها انه يطلب الماء مادام في الوقت فإذا خاف أن يعوته الوقت
بيمم والطلب يؤدى ما كان الطهر لانه لو لا امكان الطهر لكان عبثاً ، فاذن ما قاله ابن
الحديد جيد .

الرابع : لو كان العذر غير عدم الماء كالمرض الذي يعلم من حاله الاستمرار ،
فان قسا التأخير لرجاء الاصابة سقط التأخير هنا ، وان قلنا هو شرط غير معلى بوجاه
الاصابة لم يفسط .

الخامس : لو طس سبق الوقت لامارة فيتمم وصلى ثم بان غلظه ، ففي الاعادة
تردد طهر كلام الشيخ في كنه الاخبارية ، وجوب الاعادة . ويقوى عندي انه
لااعادة ، لانه تطهر طهارة شرعية وصلى صلاة مأموراً بها فتكون مبرية . لا يقال
شرط التيمم لتصديق ، لاما نقول لانسلم بل لا يكون شرطه ظن التصديق ، وظهر انه
كذلك لان الشرع لما لم يجعل على التصديق دلالة دل على احواله على الظن .

ويمكن أن يستدل على ذلك برواية زرارة ومعوية بن ميسرة وبعقوب بن سالم
عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام في رجل تيمم وصلى ثم بلع الماء قبل خروج الوقت
فقال : « ليس عليه اعادة ان رب الماء ورب التراب واحد »^(١) ولا وجه لها على القول
بالتصديق الاما ذكره . وما تأولها الشيخ بمرحمه الله في التهذيب ، بعيد عن الطاهر .
مسئلة : وهل يجب استيعاب الوضوء واليدين فيه روايتان :

احديهما : يجب ، اخذره ابن بابويه ، ومثله قال الشافعي . وقال أحمد بن حنبل :
يستوعب الوجه والكفين حسب . وقال أبو حنيفة : يجوز الاختلال برفع الوجه .
والاخرى لا يجب ، بل يمسح الجبهة وظاهر الكفين ، وهو اختيار الثلاثة
وأتباعهم ، وابن الحديد . وقال ابو جعفر بن بابويه : يمسح جبينه وحاجبيه . وفي

رواية عمرو بن أبي المقدم وررارة « يمسح حينه وكفيه » ^(١) لما قوله تعالى ﴿ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ﴾ ^(٢) والماء اذا دخلت على المتعدي بمعه لوجهين :

أحدهما : انه لولا ذلك لبطلت فائدتها ، اذ لا وجه الا الريادة او التبعيض ولو كانت زائدة لكانت لغوا والمائها خلاف الاصل فتعيت للتبعيض . ولو قيل أنكر جماعة وجود التبعيض في اللمة قلا عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ، ثم نقول ما ذكرناه منقول عن جماعة من الفضلاء مع انه مروي عن الامام أبي جعفر محمد الباقر عليه السلام وفي قوله كفاية .

الثاني : انها استعملت مع الفعل المتعدي للتبعيض فيكون حقيقة فيه دفعا للمجار . أما الاستعمال فلما رواه أنس ان النبي صلى الله عليه وآله نوحا ورفع مقدم عمامته وأدخل يده تحتها فمسح مقدم رأسه ولم ينقض العمامة ^(٣) .

وعن سلمة بن الأكوع انه كان يمسح ببعض رأسه . وكان ابن عمر يمسح بالباطوخ . وعن أحمد بن حنبل كانت عائشة تمسح مقدم رأسها . وروي أن عثمان مسح مقدم رأسه بيده مرة واحدة ، ولم يتأنف ماء حديدا .

حين حكى وصوه رسول الله صلى الله عليه وآله وأفعالهم وقعت امثالا لمدلول الآية ، فيكون ذلك هو المراد ، ادلو كان المراد بالآية مسح الرأس كله لبطل فعل هؤلاء واذا ريد بالباء هناك التبعيض وجب أن يكون هنا كذلك دفعا للاشتراك ، ثم نقول قال سيبويه بآء الجر انما هي للالصاق تقول ضربته بالسوط ، معناه ألقت صربك اياه بالسوط فما اتسع في هذا الكلام فهذا أصله ، وبتقدير أن يكون معناها « منحصر في الالصاق

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ١١ ح ٣ .

(٢) سورة المائدة : ٦ .

(٣) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٦١ .

لا يحب الاستيعاب ، لأنك تقول جدبت بالرمام وصرت بالسوط وكتبت بالقلم .
وليس المراد مكله وحيث لا يكون قوله ﴿ فامسحوا برؤوسكم ﴾^(١) كقوله
﴿ امسحوا برؤوسكم ﴾ بل يكون دخول الماء معيدا الصاق المسح بالرأس ولو
بعضه كما مثلناه فيقتصر على المتقي . ويؤيد ذلك ما رواه زرارة عن أبي عبد الله
عليه السلام : سأله عن التيمم فضرب يديه الأرض ثم رفعهما فغسلهما ومسح بهما
جهته وكفيه مرة واحدة^(٢) .

فإن احتج علي بن بابويه برواية ليث المرادي عن أبي عبد الله عليه السلام :
« نصرت بكعبك على الأرض مرتين وتمسح بهما وجهك وذراعيك »^(٣) . فالجواب
الطعن في السند فإن الراوي حسين بن سعيد عن محمد بن سنان ، ومحمد ضعيف
جداً ، وليس كذلك روايتنا ، فإنها سليمة السند ، فيكون أرجح .

وأجاب علم الهدى بأن قال : المراد الحكم كأنه إذا مسح كفيه كان كمن غسل
ذراعيه في الطهارة ، وبمثل ذلك أحاب الشيخ رحمه الله في التهذيب ، وهو تأويل بعيد .
ثم الجواب الحق العمل بالخبرين فيكون محبباً بين مسح الوجه أو بعضه
لكن لا يقتصر على أقل من الجهة ، وقد أوماً إلى هذا ابن أبي عقيل فقال : ولو أن
رجلاً تيمم فمسح بعض وجهه أجره لأن الله تعالى يقول ﴿ فامسحوا بوجوهكم ﴾^(٤) .
وأما مسح اليد فقد قال الأكثر من المراد بها طاهر الكفين . وقال علي بن
بابويه امسح يديك من المرفقين إلى الأصابع . وقال أبو حنيفة والشافعي : يمسح
الكفين والذراعين باطناً وظاهراً . وقال أحمد : يقتصر على ظاهر الكفين .

(١) سورة النساء : ٤٣ .

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب التيمم باب ١١ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٢ أبواب التيمم باب ١٢ ح ٢ .

(٤) سورة المائدة : ٦ .

لما قوله تعالى ﴿ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ﴾^(١). والبد هي الكف الى الرسع يدل عليه قوله تعالى ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾^(٢) والاجماع منهم على قطعهما من الرسع. وما رواه عمار عن النبي ﷺ انه قال: « اما يكفبك أن تقول بيدك هكذا ثم صرب يديه الأرض صربة واحدة ثم مسح وجهه وظهر كفيه »^(٣) وروى الشافعي ما رواه عن جابر وابن عمر وابن الصمة عن النبي ﷺ انه قال: « التيمم صرسان صربة للوجه وضربة للبدن الى المرفقين »^(٤) نحننا من وجهين :

أحدهما : لطم في الرواية ، قال الحلال من أصحاب أحمد : الاحاديث في ذلك ضعيف جداً ، لم يروها صاحب السنن حلا رواية عن ابن عمر . وقال أحمد ابن حنبل الحديث عن ابن عمر لم يثبت عن النبي ﷺ ، بل هو عن ابن عمر نفسه وقال ابن عبد البر لم يروه غير محمد بن ثابت ، وبه ضعف ، وهو عندهم حديث مكر ، وأما حديث ابن الصمة فليس فيه الى المرفقين بل المحفوظ ، انه مسح وجهه وبديسه .

الوجه الثاني : المعارضة بأحاديث ، منها حديث عمار المقدم ، وهو أثبت حديث في هذا المعنى . ولو قيل فقد روي عن عمار أيضاً الى المرفقين ، فب هو ضعيف عند أصحاب الحديث منهم قالوا رواه عنه سلمة ثم شك حين قيل له لم يرو الذراعين غيرك فقال لا أدري أذكر الذراعين أم لا .

ثم الحق عدي أن مسح ظاهر الكفتين لازم ولو مسح الذراعين جار أيضاً

(١) سورة المائدة : ٦ .

(٢) سورة المائدة : ٣٨ .

(٣) التاج الجامع للاصول ج ١ كتاب الطهارة ص ١٢٩ (مع اختلاف يسير) .

(٤) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢٠٧ .

عملاً « لا خیار كلها لكن الكفتين على الوجوب ، وما زاد على الجواز لأنه أخذ بالمتيقن .

مسئلة : وهي عدد الصربات أقوال قال الشيخان في المصروط والنهاية والمقتعة : صربة للوضوء وصربتان للعمل ، وهو أجودها . وقال علي بن بابويه : صربتان فيهما ، وهو اختيار الشافعي وأبي حنيفة . وقال علم الهدى : صربة واحدة فيهما ، وهو اختيار أحمد بن حنبل .

وقال قوم ما : ثلاث صربات ، لرواية ابن أذية عن ابن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن التيمم فصر بركفيه الأرض ثم مسح بهما وجهه ثم ضرب بشماله الأرض فمسح مرفقه إلى أطراف الأصابع واحدة على ظاهرها [ظهرها] ، وواحدة على بطنها ثم ضرب يمينه الأرض ثم مسح بشماله كما صنع بيمينه ، وهذه نادرة على أنا لا نمنعها جوازاً .

لنا أن الأحاديث مختلفة بالضربة والائتين ، وأطرافها غير جائز والعمل بالجميع متناقض فيقضى عليها بالتفصيل الذي اخترناه ، لوجهين :

أحدهما : أن اختلاف الأحاديث يقتضي اختلاف الحكم صواباً لها من التناقض والوضوء محقق الحكم ، والفعل مثله ، فيكون الضربة للوضوء ، لأنه أخف .

الوجه الثاني : روى في بعض أخبار الأئمة التفصيل فيصار إليه ، لأنه وجه من الترجيح من ذلك رواية حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قلت : كيف التيمم قال : « صربة واحدة للوضوء وللغسل من الجنابة تضرب بيدك مرتين ثم تنفضهما مرة للوجه ومرة لليدين » ^(١) .

وقال علم الهدى في شرح الرسالة : القول بالمرة أولى ، لأنه يمكن معه العمل بخبرهم بأن يفعل ما زاد على المرة على الاستحباب ، ومن قال بوجوب المراتين لا

(١) الوسائل ج ٢ أبواب التيمم باب ١٢ ج ٤ .

يمكنه استعمال حبرنا فيكون القول بوجوب المرء أولى . قال رحمه الله : وليس لهم أن يقولوا أن التيمم دعت إليه الضرورة فلا استحباب فيه ، لأننا نحالهم في هذا الأصل ونجبر دحول الاستحباب مما دعت إليه الضرورة وكلام علم الهدى هذا حسن أيضاً

فروع

الاول : وضع اليدين على الارض شرطاً ، فلو استقبل العواصف حتى لصق صعيدها بوجهه او يديه ، او كان على وجهه غبار وأمره عليه لم يجز له لقوله تعالى ﴿ فَتَيْمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾ ^(١) أي اقصدوه ولا بها كيفة مقولة عن صاحب الشرع في مقابل الامر المطلق فيكون بياناً .

الثاني : نفض اليدين ونفحهما من التراب ليس بواجب بل هو مستحب لقوله تعالى ﴿ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ﴾ ^(٢) . والنفض والنفخ مسكوت عنه فيسقط اشتراطه . وأما الاستحباب فلان النبي ﷺ فعله .

الثالث : يستحب تفريج الاصابع عند الضرب ولا يجب لغير ما ذكرناه .

الرابع : لا يشترط أن يعلق على يده شيء من الغار لأن النبي ﷺ نفض يديه ، وفي رواية عمار عن النبي ﷺ « انه نفخ فيهما » ^(٣) ولو كان شرطاً لما عرصه للزوال ، ولأننا بينا ان الصعيد هو وجه الارض لا التراب ، فسقط اعتباره جملة .

الخامس : لو أفضل لمعة من محل المسح لم يجزه ولو قلت ، عمداً كان او سهواً . وقرئ الشافعي . وأجاز أبو حنيفة ما دون الدرهم . لنا ان الاخلال بالبعص اخلال بالكيفية المنقولة ، فلا يكون الاثني بذلك آتياً بالتيمم المشروع .

(١) سورة المائدة : ٦ .

(٢) التاج الجامع للاصول ج ١ كتاب الطهارة ص ١٢٩ .

السادس : لو مسح بغير يده مثل الالة لم يصح تيممًا للكيفية المنقولة .

السابع : لو تيممه غيره مع القدرة لم يجزه ويحري مع العجز ويوي العاجر لا التيمم .

الثامن : اذا قطع كفه فان بقي منها شيء وجب مسحه وان استوصل سقط مسحه واقتصر على مسح الوجه، ولا يجب مسح الرسغ لانه ليس من اعضاء التيمم مسئلة : اليه شرط في صحة التيمم . وقال الاوزاعي، والحسن بن حي ليست شرطاً . لنا اجماع علماء الاسلام فان خلاف المذكورين مقرض . وما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه « اما الاعمال بالنيات ولكل امرء ما نوى »^(١) وعن الرضا عليه السلام « لا قول الا بعمل ولا عمل الا بمئة ولا نية الا باصابة السنة »^(٢) والية هي القصد بالقلب الى التيمم لاسباحة الصلاة لقوله تعالى ﴿ تَتِيمُوا صَعِيداً ﴾^(٣) أي اقصدوا ، والقصد اليه بالقلب ، وكما ان الطهارة بالماء يقصد بها الصلاة فكذا التيمم ، لانه معطوف عليه بالواو المقتضية للتكرير ؛

ويجب أن يويه الله أي طاعة وامثالاً لقوله تعالى ﴿ وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين ﴾^(٤) ولا يتحقق الاخلاص من دون نية التقرب والامثال . ويجب استدامة حكمها حتى يفرغ من التيمم ، لان الدليل دل على وجوبها ، فلو وجب استصحابها لشق او تعذر فاقصر على استدامة الحكم دفعا للخرج ، ليست التسمية شرطاً فيه خلافاً لاهل الظاهر والبحث فيه كما قلنا في الطهارة المائية .

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢١٥ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب مقلعة العبادات باب ٥ ج ٢ (نقل صاحب الوسائل من تهذيب الشيخ) .

(٣) سورة المائدة : ٦ .

(٤) سورة البينة : ٥ .

فروع

الاول . اذا نوى استباحة فريضة مطلقة او معينة صلى به ما شاء فرصاً وملاً . وكذا لو نوى صلاة مطلقة ، وبه قال أبو حنيفة . وقال الشافعي لا يصلي به الا نافلة لقوله **«الغلاة»** اما الاعمال بالسب [ولكل امرء] وانما لامره ما نوى ^(١) وهذا لم ينو الفرض ولا يكون عمل له .

لما انه يكفي فيه نية استباحة الصلاة فلا يشترط ما زاد لقوله تعالى **«وإذا قمتم إلى الصلاة فكبر»** ^(٢) ثم عطف آية التيمم فيجزئ الدخول في كل صلاة كالطهارة بالماء ، ولانه نوى الجس الذي يشتمل العرص والفعل ، وكذا لو نوى النافلة لانها صلاة يشترط في استباحتها التيمم والواجبة مشاركة في هذا المعنى بالمقتضي لاستباحة النافلة مقتضى لاستباحة الفريضة ، وبهذا ينحرح جواب ما احتجوا به .

الثاني : اذا صح تيممه استباح كل ما يستبيحه المتطهر مما الطهارة شرط فيه . وقال الشافعي ان نوى النافلة استباح قراءة القرآن ، ومس المصحف ، والطواف ، لان النافلة آكد من ذلك كله فيدخل الأدنى في الأعلى . ولو نوى شيئاً من ذلك لم يستبيح النافلة ، وبما قلناه قال الشيخ في المسوط والخلاف .

الثالث : الصبي اذا تيمم للنافلة ثم بلغ جاز أن يستبيح الفريضة ، لان النافلة مشروط بالطهارة الواحدة للمنع وهو متحقق مع نية الفعل فجري ذلك مجرى التيمم للبول والغائط .

الرابع : لو نسي الجنابة فتيمم للحدث ، فانقلنا بالضربة الواحدة فيهما أجزاء لان الطهارتين واحدة ، وان قلنا بالتفصيل لم يجزه . وقال الشيخ في الخلاف : الذي

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢١٥ .

(٢) سورة المائدة : ٦ .

بقتضيه المذهب انه لا يجوز، لانه يشترط أن يتوبه بدلا من الوضوء او بدلا من الجنابة ولم يمس ذلك .

مسئلة : من كان عذره عدم الماء لم يتيمم الا بعد الطلب مع سعة الوقت ورحاء الاصابة والامن ، وهو مذهب فقهائنا ، واختار الشافعي . وقال أبو حنيفة لا يحب الامع العلم بالاصابة ، اوطن الاصابة لامارة . وفي رواية علي بن أسباط عن علي بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام « لا يطلب الماء يمينا ولا شمالا ولا هي بشر »^(١) وحملها الشيخ على الحوف ، وهو تأويل بعيد ، لكن الراوي علي بن أسباط وهو ضعيف فتكون الرواية ساقطة .

ل قوله تعالى ﴿ لَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾^(٢) وعدم الوجود لا يتحقق مع امكانه اذ من الممكن أن يكون الماء قريبا فيكون الطلب وسيلة اليه .

ويؤيده مروي السكوبي عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام قال : « يطلب الماء في السفر ان كانت الحرورية غلوة وان كانت سهولة فعلوتين لا يطلب أكثر من ذلك »^(٣) . ورواية زرارة عن أحدهما قال : « لا يطلب مادام في الوقت فاذا خشي أن يفوته الوقت فليتيمم وليصل في آخر الوقت »^(٤) .

فروع

الاول : قال المعيد في المقنعة : يطلب أمامه ويمينه وشماله في كل جهة غلوة سهم في الحزنة او غلوتين في السهلة لا يطلب أكثر من ذلك . وقال الشيخ في المبسوط :

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ٢ ج ٣ .

(٢) سورة النساء : ٤٣ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ١ ج ٢ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ١ ج ١ .

يطلب في رحله ويمتنه وسائر جوابه برمية سهم أو سهمين إذا لم يكن خوف والتقدير بالغلوة والعلوتين ، رواية السكومي ، وهو ضعيف ، غير أن الجماعة عملوا بها .
والوجه انه يطلب من كل جهة برحى فيها الاصابة ولا يكلف . لتساعد ، ما يشي .
ورواية درارة تدل على انه يطلب دائماً مادام في الوقت حتى يحشى لقوات وهو حسن ، والرواية به واضحة السند والمعنى .

الثاني : لو طلب قبل الوقت لم يعتد بطلبه وأعادته ولو طلب بعد دخول الوقت اجزأ به ، وهذا الفرع يصح لوقائنا الطلب مقدر المسافة كما هي رواية السكومي .
وعلى ظاهر الرواية الثابتة يطلب دائماً ما أمثل الاصابة في الوقت .

الثالث : لو تبين عدم الاصابة سقط الطلب لعدم ثمرته .

الرابع : قال الشيخ في المبسوط والخلاف : لو أخل بالطلب لم يصح تيممه ويلزم على قوله لو تيمم وصلى أن يعيد ، وفيه اشكال لأن مع ضيق الوقت يسقط الطلب ويتحتم التيمم ليكون مجزياً وإن أخل بالطلب وقت السنة ، لانه يكون مؤدياً فرضه بطهارة صحيحة وصلاة مأمور بها وأبلغ منه من كان معه ماء فوجهه أو أراقه .

الخامس : إذا تيمم ثم طلع عليه ركب لم يجب عليه السؤال ولا استدلالهم على الماء ، وقال الشافعي يجب . لنا انه وقت نصبت في الصلاة يسقط الطلب .

مسئلة : الترتيب شرط في التيمم قاله الشيعان في المبسوط والنهاية والخلاف والمقنعة ، وعلم الهدى ، وصورته أن يبدأ بوجهه ثم يميناه ثم يسراه . وقال الشافعي وأحمد يجب ترتيب الوجه على اليدين ، وأسقط اشتراطه أبو حنيفة .

لنا ان النبي ﷺ مسح مرتباً في مقابلة الامر المطلق فيكون واجباً . وقال علم الهدى : كل من أوجب الترتيب في المائة أوجبه هنا ، فالنفرقة منفية بالاجماع ، وقد ثبت وجوبه هناك فثبت هنا .

فروع

لو اخل بلعة و كانت من وجهه مسح عليها، ثم على اليدين تحصيلاً للترتيب
و كذا لو كانت على يده اليسرى مسح عليها ثم على اليسرى .

مسئلة : الموالاة واجبة في التيمم، قاله الشيخ . وخالفه منه الشافعي، وابو
حنيفة، ومالك . وعن أصحاب أحمد روايتان، لان الواو لا يقتضي ترتيباً . لنا انا بيتاً
اختصاصه بأحر الوقت فتكون الموالاة من ضروريات صحته لتفع الصلاة في الوقت
وعلى القول بالسعة يحتج بفعل النبي ﷺ ، فانه تابع بين أعضائه مبنياً عند السؤال
فيكون تلك الكيفية لازمة ، ويرجع في قدر الموالاة الى العادة .

فروع

لو كان على يده نجاسة تيمم قبل اراتها . قال في الخلاف : يصح . والوجه
المنع كما قال في النهاية ، لان التيمم لا يصح قبل التضييق فلو تيمم قبل الازالة فاث
شرطه .

مسئلة : التيمم لا يرفع الحدث ، وهو مذهب العلماء كافة . وقيل يرفع .
واختلف في نسبة هذا القول ، فقوم يسندونه الى أبي حنيفة ، وآخرون الى مالك .
لنا الاجماع ، فان الحكاية المذكورة لا يقدح فيه . وقال ابن عبد البر من
أصحاب الحديث منهم : أجمع العلماء على أن طهارة التيمم لا ترفع الحدث، ولان
التيمم يجب عليه الطهارة عند وجود الماء بحسب الحدث السابق ، فلو لم يكن
الحدث السابق باقياً لكان وجوب الطهارة بوجود الماء لذالوجه غيره، ووجود الماء
ليس حدثاً بالاجماع، ولانه لو كان حدثاً لوجب استواء التيممين في موجه ضرورة
استوائهم فيه، لكن هذا باطل لان المحدث لا يقتل والمجنب لا يتوضأ، ولان النبي

ﷺ قال لعمر بن العاص : «صليت بأصحابك وأنت جنب» فقال « نخشيت أن أهلك »^(١)
فلو ارتفع بالتييم لما سماه جباً كما لا يسمى بذلك بعد الغسل .

فرع

لوتييم ونوى رفع الحدث لم يستتبع به الصلاة ، لأن البية تابعة لمشروع
وحيث لا مشروعية فلانية . قال الشيخ في الخلاف : لوتييم المجنب ثم أحدث
ووجد ماءً لوضوءه تييم بدلاً من الغسل ، وبه قال مالك ، والثوري . وقال علم الهدى
في شرح الرسالة : يتوضأ بالماء لأنه ممنك من الماء فلا يصح التييم ، ومثله قال
أبو حنيفة .

لما إن التييم لا يرفع الحدث فتكون الجبابة باقية والاستباحة زالت بالحدث
الاصغر فيجب التييم للجبابة السابقة ، وكذا لوتييم الجنب ثم أحدث أعاد التييم
بدلاً من الغسل لأن الوضوء ، لأن حدثه باق والاستباحة زالت بالحدث .

الفصل الرابع : في أحكامه .

مسئلة : كل موضع حكماً فيه بصحة التييم والصلاة لا يوجب فسادها مع
وجود الماء . قال الشيخ في الخلاف : وهو مذهب جميع الفقهاء إلا طائفة ،
لنا الإجماع ، فإن خلاف طائفة منقرض ، ولأنه صلى صلاة مأموراً بها ،
والأمر يقتضي الاجزاء . وقول النبي ﷺ « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً أليها
أدركتني الصلوة تيممت وصليت »^(٢) . وقوله ﷺ « التراب طهور المسلم »^(٣) .

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢٢٥ (مع تعاون يسير) .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢٢٢ ومسند أحمد ج ٢ ص ٢٢٢ .

(٣) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢١٢ بهذا المعنى .

وروى عبدالله بن مسكان قال سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول « إذا لم يجد الرجل طهوراً أو كان جنباً فليمسح من الأرض ، وليصل فإذا وجد الماء فليغتسل فقد أجرأته صلواته التي صلى » ^(١) . ولوقلنا بالتوسعة تيمم وصلى ثم وجد الماء والوقت باق ففي الإعادة روايتان : أحدهما : الأجراء ، وهو منذهب الشافعي ، وأبي حنيفة ، ومالك وأحمد . وهو الأقوى . والثانية : بعد ، وهو منذهب حنابلة ، وزهري ، وربيعة .

لنا ما روي عن أبي سعيد أن رجلين تيمما فوجدا الماء وصليا في الوقت فأعاد أحدهما وسألا النبي صلى الله عليه وآله قال لمن لم يعد : « أصبت السنة وأجزأك صلاتك وللآخر لك الأجر مرتين » ^(٢) . وروي يعقوب بن يقطين قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل تيمم فصلى فأصاب بعد صلاته ماء قال : « إن وجدته قبل أن يمضي الوقت توضأ وأعاد وإن مضى الوقت فلا إعادة » ^(٣) .

والأخرى رواية معوية بن ميسرة وغيره في الرجل يصلي ثم يأتي الماء وعليه شيء من الوقت أيمضي على صلاته أو يعيد فقال : « يمضي على صلاته فإن رب الماء رب التراب » ^(٤) .

وهنا مسئلتان :

الاولى : من أجنب نفسه مختاراً ، قال الشيخان في الخلاف والمقنعة : لم يحزله التيمم وإن خاف التلف أو الزيادة في المرض . وقال في المبسوط : إذا خاف تيمم وصلى ، وكذا قال في التهذيب ، وهو أولى لقوله تعالى ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى

(١) الوسائل ج ٢ أبواب التيمم باب ١٤ ح ٧ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢٣١ .

(٣) الوسائل ج ٢ أبواب التيمم باب ١٤ ح ٨ .

(٤) الوسائل ج ٢ أبواب التيمم باب ١٤ ح ١٣ .

التهلكة ﴿^(١) وقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ ^(٢) وقوله تعالى ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ ^(٣) .

ولم يروي أن أنادر قال هلكك يا رسول الله جامع على غير ما أمر النبي ﷺ
سواء فاعتسل ثم قال « يا أنادر بكفيك الصعيد عشرين » ^(٤) وهذا نص بالحوار،
وذلك يشعر بالكراهية لأن النبي ﷺ لم يكرر ، ولأن الجماع على هذا التقدير غير
محرم إجماعاً ، فلا يترتب على فاعله عقوبة .

ويستدل الشيخ في الخلاف برواية عبدالله بن سليمان عن أبي عبدالله عليه السلام في
رجل تخوف أن اعتسل فصبه عت . قال : « يعتسل وإن أصابه ما أصابه » ^(٥) ورواية
محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل تصيبه الحانة في ليلة نردة قال :
« اغتسل على ما كان فإنه لا بد من الغسل » ^(٦) .

والجواب أنهما ليستا صريحتان في الدلالة لأن العت المشقة وليس كل مشقة
تلعاً . وقوله (على ما كان) ليس حجة في موضع النزاع ، وإن دل باطلاً ، فدفع
الضرر المطلق واجب عقلاً لا يرتفع باطلاق الرواية ، ولا يخصص بها عموم في الحرج
ثم هاتان الروايتان معارضتان بروايات منها رواية داود بن مرحجان عن أبي عبدالله
عليه السلام في الرجل تصيبه الجنابة وبه قروح أو جروح أو يحاف على نفسه من البرد فقال :
« لا يفتسل ويثيم » ^(٧) . وعن الزبني عن أبي الحسن عليه السلام مثله وهاتان أرجح لوجه :

(١) سورة الفرة : ١٩٥ .

(٢) سورة النساء : ٢٩ .

(٣) سورة الحج : ٧٨ .

(٤) الوسائل ج ٢ أبواب التيمم باب ١٤ ح ١٢ .

(٥) الوسائل ج ٢ أبواب التيمم باب ١٧ ح ٣ .

(٦) الوسائل ج ٢ أبواب التيمم باب ١٧ ح ٤ .

(٧) الوسائل ج ٢ أبواب التيمم باب ٥ ح ٨ .

أحدهما : انهما أبسر والبسر مراد الله .

لثنية : انهما بصتان على موضع النزاع ، والاولتان مطلقتان ، لان قوله (لا بد من غسل) و (غسل على ما كان) يحتمل أن يكون لا مع الحروف على النفس ، وهاتين مثبوتتان لموضع النزاع وكانتا أولى .

الثالثة : ان مع لعمل بهما يسكن العمل بالاوليين على الاستحباب كما ذهب اليه الشيخ في التهذيب ، فان احسب بروايه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم رفعه قال : « ان اجنب نفسه مختاراً فعليه أن يغتسل على ما كان وأن احتلم تيمم » ^(١) وبرواية أحمد بن محمد عن علي بن أحمد رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ان اجنب هو يغتسل وان كان احتلم فبتيمم » ^(٢) فالجواب من وجهين :

الاول : بهما مضموعتان فلا يترك بهما الممسد .

الثاني : بهما لم ينصصا موضع النزاع ، لجواز أن يكون لا مع الخوف على النفس وروايتنا تقول الجواز عند الحروف على النفس فيكون أحص دالة ، والعمل بها أولى ، وداخت ذلك وهل يقضي هذه الصلاة قال الشيخ في المبسوط والنهاية : نعم .

ولعله استند الى رواية حمزة بن بشير عن رواد عن أبي عبد الله وقد رواها حمزة بن بشير بطريق آخر عن عبد الله بن سنان او غيره عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أصابته حبة في لينة باردة يخاف على نفسه التلف ان اغتسل قال : « تيمم فاذا أمن الرد اغتسل وأعاد الصلاة » ^(٣) .

وطعن الشيخ في هاتين الروايتين بأن الاصل فيهما جعفر بن بشير تارة يقول

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ١٧ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ١٧ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ١٦ ح ١ .

عن رواه وتارة يقول عن عبدالله بن سنان وغيره ، وهو شاك وما يجري هذا المجرى لا يعمل به . والوجه عندي انه لا اعادة لان التيمم عند الخوف على النفس اما ان يكون ميبحاً للصلاة ، واما ان لا يكون . فان كان ميبحاً سقط القضاء ، لانه انى بصلاة مستكملة الشرائط ، وان لم يكن ميبحاً لم يجب الاداء . فالقول بوجوب الاداء مع وجوب القضاء مما لا يجتمعان لكن الاداء واجب فالقضاء غير واجب .

الثانية : من أحدث في الجامع يوم الجمعة ومعه الرحام عن الخروج ، تيمم وصلى ، لان وقت الجمعة ضيق والتقدير عدم التمكن من الخروج ومن الماء فيجزيه التيمم ، لقوله يُتَيَمَّمُ « التراب كافيك ما لم تجد الماء »^(١) . وهل يعيد ، الوجه لا لقوله يُتَيَمَّمُ « انما أدركتني الصلاة صليت »^(٢) ، ولانه صلى صلاة مأموراً بها مستجمعة الشرائط حال أدائها فتكون محزية .

وقال الشيخ في الخلاف والمبسوط : يعيد ، وكذا قال ابن الجنيّد وربما يكون تعويله على رواية السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام سئل عن رجل يكون في الرحام يوم الجمعة ، او يوم عرفة لا يستطيع الخروج من المسجد لكثرة الناس قال : « يتيمم ويصلي معهم ويعيد اذا انصرف »^(٣) . والرواية ضعيفة ، قال ابو جعفر بن بابويه : لا أعمل بما يتفرد به السكوني .

مسئلة : التيمم اذا وجد الماء قبل شروعه في الصلاة تطهر ، وهو اجماع أهل العلم لقوله يُتَيَمَّمُ : « اذا وجدت الماء فأمسح جسدك »^(٤) . ولو كان بعد فراغه من الصلاة لم يعد وقد سلف تحريره وهو وفاق أيضاً . ولو كان في أثناء الصلاة فللشيخ قولان :

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ١١٤ - في الهامش .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢٢٢ ، ومسنّد أحمد ج ٢ ص ٢٢٢ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ١٥ ج ١ .

(٤) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢٢٠ .

أحدهما : يرجع ما لم يركع ، وكذا قال ابن الحبيد ، وعلم الهدى . وقال سائر ما لم يدخل في صلاة وقراءة .

و نقول الآخر : يمضي في صلاته ولو تلبس بتكبيره الاحرام وهو قول علم الهدى في شرح الرسالة ، والمفيد في المفنعة ، وقول الشافعي ، وقال أبو حنيفة يبطل صلاته مطلقاً الا في صلاة العبدس او الجنابة او وجد مؤثر الحمار .

اما قوله **لَا يَلْبَسُ** ان الشيطان لبأني أحدكم فيبغ بين اليته فلا ينصرف أحدكم من الصلاة حتى يسمع صوتاً او يجد ريحاً^(١) ولان التيمم بدل من الماء عند الاعواز وقد تحقق متصلاً بالمقصود فيسقط اعتبار المبدل كما لا عبرة بوجود الطول بعد تكاح الامة لا يقال لو صح ما ذكرتموه لما بطل قبل الشروع لاما نقول قبل الشروع لم يتصل بالمقصود وهي الصلاة وليس كذلك بعده .

ويؤيد ذلك قوله تعالى **﴿ وَلَا تَطْلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾**^(٢) . لا يقال الصلاة تبطل بوجود الماء ، لانما يمنع ذلك جهنا لما يلزم من ابطال العبادة المقصودة بالقصد الاول ، وتحتج أيضاً بما رواه محمد بن حمران عن أبي عبد الله **عَلَيْهِ السَّلَام** قلت : رجل تيمم ثم دخل في الصلاة وقد كان طلب الماء فلم يقدر عليه ثم يؤتى بالماء حين يدخل في الصلاة قال : **« يمضي في الصلاة »**^(٣) .

فان احتج الشيخ بالروايات الدالة على الرجوع ما لم يركع ، فالجواب عنه ان أصلها عبد الله بن عاصم ، فهي في التحقيق رواية واحدة ، وتعارضها روايتنا ، وهي أرجح من وجوه :

أحدها : ان محمد بن حمران أشهر في العدالة والعلم من عبد الله بن عاصم ،

(١) بماء يوجد في مستند أحمد ج ٢ ص ٣٣٠ .

(٢) سورة محمد : ٣٣ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ٢١ ح ٣ .

والاعدل مقدم .

الثاني : انها أحف وأيسر وأيسر مراد الله تعالى .

الثالث : ان مع العمل بروايتنا يمكن العمل بروايته أيضاً بأن تنزلها على الاستصحاب ، ومع العمل بروايته لا يمكن العمل بروايتنا . فتكون روايتنا أرجح .

فروع

الأول : لو رأى الماء وهو في الصلاة ثم فقهه قبل فرائعه . قال الشيخ : ينتقض تيممه في حق الصلاة المسنأة . ولو قبل لا يبطل تيممه لكان قوباً ، لأن وجدان الماء لا يبطل التيمم ما لم يتمكن من استعماله ، والاستعمال هنا مأمور به شرعاً ضرورة وجوب المضي في صلاته ، لانا نتكلم على هذا التقدير فلا يكون الاستعمال ممكناً فلا ينتقض التيمم .

الثاني : اذا تيمم قرأى سراً فطه ماء . قال الشافعي بطل تيممه لأن الطلب واجب وقد أمكن . ويقوى انه لا يبطل ، أما على القول بالتضييق بظاهر لانه وقت يتحتم فيه الاحذ في الصلاة فلا يتسع للطلب ، وأما على القول بالسهة فلا لأن التيمم لا يبطل الا بحدث أو التمكن من استعمال الماء والكل منتهى .

الثالث : اذا تيمم الميت ثم وجد الماء انتقض تيممه ، ويفسل والمصلي على ذلك الميت هل يقطع صلاته ؟ الوجه لا ، لانه دخل في الصلاة دخولا مشروعاً فلم يحز ابطالها وان بطل غسل الميت وفيه احتمال آخر لأن الغسل مرتب على الصلاة واذا بطل الغسل كان كمن لم يغسل فتعين استئناف الصلاة بعد الغسل .

مسئلة : لا ينفذ التيمم الا ما ينفذ الطهارة المائية ، ووجود الماء مع التمكن من استعماله ، وهو مذهب أهل العلم . وقال أحمد : ينفذه خروج وقت الصلاة لانها طهارة ضرورية فتقيد بالوقت كطهارة المستحاضة .

لما قوله عليه السلام « يا أيادر الصبيد كافيك الى عشر سين » ^(١) . ومن طريق
الاصحاب مرواه حرير قلب لابي جعفر عليه السلام : يصلي الرجل بتيمم واحد صلاة الليل
والنهار كلها ؟ قال : « نعم ما لم يحدث او يصيب ماء » ^(٢) .

والجواب عما ذكرناه اما سلم انها طهارة ضرورية ، لكن لانسلم انه يلزم
من ذلك تقديرها بالوقت . وقبامه على المستحاضة صعب ، لان دم الاستحاضة
حدث يتجدد حالا ومن شأن الحدث النقص . ولا كذا الاستحاضة بالتيمم لانه لم يتعقبها
نقص .

فرع

يجوز أن يستبج بالتيمم ما راد على الصلاة الواحدة من المرائض والنوافل
أداء وقضاء ، وهو مذهب علمائنا أجمع ، وقول أبي حنيفة . وقال الشافعي لا يستبج
أكثر من فريضة واحدة ، ويستبج معها من النوافل ماشاء ، قال : لانها طهارة ضرورية
ولا يستباح بها الا صلاة واحدة كالاستحاضة ، وبما روي عن ابن عمرو عن علي
قالا : « تيمم لكل صلاة » ^(٣) .

لنا ان مع الاتيان بالفريضة الواحدة ، أما أن بقي الاستباحة ، وأما أن تزول .
ويلزم من الاول جوار الاتيان بثنائية . ومن الثاني المنع من صلاة الدفلة لكن الثاني
باطل اجماعاً ، فتعيى الاول . ويؤيد ما ذكرناه رواية أبي ذر وهي نص في موضع
الخلاف .

ومن طريق الاصحاب ما رواه حماد بن عثمان عن أبي عبدالله عليه السلام ورواية

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ١٤ ح ١٢ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ٢٠ ح ١ .

(٣) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢٢١ .

السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه قال : « لا بأس أن يصلي صلاة الليل والنهار بتييم واحد مالم يحدث أو يصيب الماء »^(١) . وفي رواية أبي همام عن الرضا عليه السلام تارة وعن محمد بن سعيد بن غزوان عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام تارة قال : « لا يسيح التيمم الا صلاة واحدة »^(٢) . وقد ضعف هذه الرواية الشيخ في التهذيب على أنها لو صحت أمكن حملها على الاستحباب .

والجواب عما ذكره الشافعي عن علي عليه السلام وعن ابن عمر أنه يحمل قولهما على الاستحباب توفيقاً بين الروايات ، هذا على تقدير صحة النقل . وأما قياسه ، بضعيف ، لأن المستحاضة حدثها متجدد فجارأ أن يمسح عما راد على الصلاة الواحدة ولا كذلك التيمم لأنه لم يتعبه حدث .

مسئلة : لا يشترط الطهارة في صلاة الجمارة ، وهو مذهب عقيدتنا ، وبه قال ابن جرير الطبري والشمسي ، واشترط ذلك الباقر لقوله عليه السلام لا صلاة الا بطهور . لما ان دعاء وتحميد وتكبير فلا يشترط فيها الطهارة كسائر الادعية واحلاف الصلاة عليها انما هو بحسب الوضع اللعوي وسببها انها لا يتضمن قراءة ولا تسليمًا ويؤيد ذلك ما رواه يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله عن الجنارة أصلي عليها على غير وضوء فقال : « نعم انما هو تسييح وتحميد وتهليل كما تكرر في بيتك بغير وضوء »^(٣) .

وجواب ما استدلوا ، انا لا نسلم تناوله لموضع النزاع ، وهذا لان الصلاة لفظ مشترك ، بين ذات الركوع ، والسجود ، والدعاء المحض ، ضرورة قوله تعالى ﴿ وصل عليهم ان صلواتك سكن لهم ﴾^(٤) وقوله : « ان الله وملائكته يصلون على

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ٢٠ ح ٥ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ٢٠ ح ٦ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنادة باب ٢١ ح ٣ .

(٤) سورة التوبة : ١٠٣ .

النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه ^(١) .

ولم يرد في هذه المواطن إلا الدعاء ، واللفظ المشترك لا يحمل على معنيه فتعبين ارادة أحدهما ، وذات الركوع مرادة من هذا اللفظ فلا يراد الدعاء ، ولأن الاجتماع على أن الدعاء المحض لا يشترط فيه الطهارة ، لكن يستحب ، فاستحال ارادة الأمرين ، لا يقال : لم لا يكون اللفظ واقعاً عليهما بالتواطؤ ، لانا نقول : المتواطؤ هو في الواقع على شيء مشترك في معناه ، والصلاة ليست واقعة على ذات الركوع ، باعتبار الدعاء ، بل هو اسم بجملتها ، حتى لو دخلت من دعاء أصلاً لكانت صلاة ، لكن الأفضل صدنا الطهارة .

قال الشيخ في الخلاف : « يجوز أن يتيمم لصلاة الجنائزة مع وجود الماء » وأطلق وقال ابن الجنيدي : « ولا بأس بالتيمم في المصير للجنائزة اذا خاف فوتها » وقال ابن بابويه : « وفي خبر تيمم لها ان أحب » ^(٢) وقال ابو حنيفة : « مع اشتراط الطهارة لها ، يجوز التيمم ، مع وجود الماء ، اذا خشي فوات الصلاة ، كما لو اشتغل بالطهارة المائية ، وكذا صلاة العيد » ومنع ذلك الشافعي ، ولم يجز التيمم مع وجود الماء ، لقوله تعالى : ﴿ فان لم تجدوا ماء فتيمموا ﴾ ^(٣) فلا يكون التيمم طهارة ، مع وجوده .

واحتج ابو حنيفة : « بأن صلاة الجنائزة ، والعيد ، لا يقضيان ، والطهارة لا يراد لنفسها ، بل للصلاة ، وبتقدير الفوات يسقط اعتبار الطهارة ، لانه لا ثمرة لها ، فيستدرك الصلاة بالتيمم ، ولا كذلك صلاة الجمعة ، لو خشي الفوات بالطهارة لها ، وصلاة القريضة ، لان الجمعة تقضى ظهراً ، والقريضة يؤدي ما يدرك منها في الوقت ، ويقضي

(١) سورة الاحزاب : ٥٦ .

(٢) الرسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائزة باب ٢١ ح ٤ .

(٣) سورة النساء : ٤٣ [فلم تجدوا ماء فتيمموا] .

الباقى ، فيحصل للطهارة ثمرة ، على هذا التقدير .

احتج الشيخ : بأجماع الفرقة ، وبما رواه زرعة عن سماعة ، قال : « سأنته عن رجل مرت به الجنارة ، وهو على غير طهر ، قال « يضرب يديه على حائط لن يتيمم »^(١) وفيما ذكره الشيخ اشكال .

أما الاجماع : فلا نعلمه ، كما علمه ، وأما الرواية : فضيفة ، من وجهين : أحدهما : ان زرعة ، وسماعة ، واقبيان ، والثاني ان المسؤول في الرواية مجهول ، فاذا التمسك باشتراط عدم الهاء في جواز التيمم أصل ، ولان الرواية ليست صريحة في الجواز مع وجود الماء ، لكن لو قيل : اذا فاجأته الجنارة ، وخشي فونها مع الطهارة ، تيمم لها كان حساً ، لان الطهارة لما لم يكن شرطاً ، وكان التيمم أحد الطهورين ، فمع خوف القوت ، لا بأس بالتيمم ، لان حال التيمم أقرب الى شبه المتطهرين من المتخلي منه .

مسئلة : اذا اجتمع ميت ، ومحدث ، وجنب ، ومعهم ما يكفي أحدهم ، فالأشهر من الروايتين ، اختصاص الجنب بالماء . وقال الشيخ في الخلاف : « وان كان الماء لأحدهم فهو أحق به ، وان لم يكن لواحد بعينه تخيروا في التخصيص ، وكذا قال في الجنب ، وميت ، وحائض ، وفي جنب ومحدث » .

واستدل الشيخ : بأنها فروض اجتمعت ، وليس بعضها أولى من بعض فتعين التخيير ، وأيضاً الروايات اختلفت على وجه لا ترجيح ، فيحمل على التخيير ، روى الحسن الثعلبي ويقال (الارمني) قال : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن القوم ، يكونون في السفر ، قيموت منهم ميت ، وبعضهم جنب ، ومعهم ما يكفي أحدهم ، أيهم يبدأ به ؟ قال : يغتسل الجنب ، ويترك الميت »^(٢) .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب صلاة الجنائز باب ٢١ ح ٥ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ١٨ ح ٤ .

وفي رواية محمد بن علي عليه السلام عن بعض أصحابنا قلت : «الجنب والميت يتفان، ولا يكون الماء الا بقدر كفاية أحدهما، أيهما أولى؟ قال : يتيمم الجنب ويغسل الميت» ^(١).

وعندي : ان رواية التفليسي ، أرجح بتقدير ، الا يكون الماء لأحدهم ، لأنها متصلة ، والعامل بها من الأصحاب كثير ، والآخرى مقطوعة ، والذي ذكر الشيخ رحمه الله ، ليس موضع البحث ، فانا لانخالف إن لهم الخيرة ، لكن البحث في الاولى أولوية لا يبلغ اللزوم ، ولا ينافي التخير ، ولوقيل : المحدث لم يجزله ذكر ، قلنا : تخصيص الجنب بالماء ، يدل على أن المحدث يتيمم .

فروع

الاول : هل يجوز لمالك الماء ، أن يذله لغيره ، مع وجوب الصلاة؟ الوجه لا ، لان الطهارة تعينت عليه ، وهو متمكن من الماء ، والمدول الى التيمم مشروط بالتميز ، والتقدير عدمه ، ويؤيد ذلك ، رواية وهيب بن حفص ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام « في قوم كانوا في سفر ، وأصاب أحدهم جنابة ، وليس معهم الا ما يكفي الجنب ، أتعرضون أم يعطونه الجنب؟ قال : يتوضئونهم ويتيمم الجنب» ^(٢) وذكر النجاشي : ان وهيب بن حفص كان واقياً ، لكنه ثقة .

الثاني : لو كان مع غيرهم ، والنمس الاولى ، أو لوصى موص بتسليمه الى الاولى ، فقد قلنا : الجنب أولى ، لانه يريد استباحة الصلاة ، وطهارة بدنه ، والميت أحد القسمين ، ولانه متعبد بالفعل ، والميت سقط تعبد .

ويؤيد ذلك : رواية الحسن التفليسي المذكورة ، وعلى قول الشيخ لأولوية

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ١٨ ح ٥ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ١٨ ح ٢ .

ولو قبل : الجنب تستدرك طهارته ، والميت لا استدراك لطهارته ، قلنا : المراد بطهارة الميت تطيفه ، لا غير ، والتيمم مطهر مع العدم .

الثالث : ان كان اذا استعمله أحدهما ، أمكن للاخر جمعه واستعماله ، فالمحدث أولى لجواز استعمال ما في رفع الحدث ، ولا كذا غسل الجنب ، بل هو أما غير مطهر ، ومكروه ، فيبدأ بالمحدث ، ثم يغتسل به الجنب .

الرابعة : اذا كان الماء مباحاً ، فالسابق أحق به ، وان توافوا دفعة ، فهم شركاء وقد مر بحث الشركة ، ولو تمنعوا فالمانع اثم ، ويملكه القاهر لانه سابق عليه .

مسئلة : من صلى بتيمم ، فأحدث في أثناء الصلاة ، ووجد الماء ، روى محمد ابن مسلم : عن أحدهما انه يخرج ثم يتوضأ ، ويبنى على ما مضى من صلاته التي صلى بالتيمم ^(١) . وهذه الرواية متكررة في الكتب بأسانيد مختلفة ، وأصلها محمد ابن مسلم ، وفيها اشكال ، من حيث ان الحدث يبطل الطهارة ، ويبطل ببطلانها الصلاة واضطر الشيخان بعد تسليمها ، الى تنزيلها على المحدث سهواً .

والذي قاله حسن لان الاجماع على أن الحدث عمداً ، يبطل الصلاة فيخرج من اطلاق الرواية ، ويتعين حمله على غير صورة العمد ، لان الاجماع لا يصاد به الرواية ، ولا بأس بالعمل بها على الوجه الذي ذكره الشيخان ، فانها رواية مشهورة وبؤيدها ان الرافع من الصلاة وقع مشروعاً مع بقاء الحدث فلا يبطل بزوال الاستباحة ، كصلاة المبطلون اذا فحش الحدث ، ولا يلزم مثل ذلك في المصلي بطهارة مائية ، لان الحدث مرتفع ، فالمحدث المتجدد رافع لطهارته فيبطل لزوال الطهارة .

زيادات

مسئلة : يجوز التيمم لكل من وجب عليه غسل ، اذا عدم الماء ، وكذا كل

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ٢٩ ح ٤ بهذا المعنى .

من وجب عليه الوضوء ، وهو اجماع علماء الاسلام ، الا ما حكى عن عمرو بن مسعود : انها مما الجنب من التيمم .

لما اجماع علماء الاسلام ، فان خلاف المذكورين قد انقضى ، وما روى عمران ابن حصين : « ان رسول الله ﷺ رأى رجلاً لم يصل مع القوم ، فقال : ما منعك ؟ قال أصابتنى جنابة ولا ماء قال : عليك بالصعيد فإنه يكفيك » (١) . وما روى ان رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : « يا رسول الله انا نكون بالرمل الأشهر ، فتصيبنا الجنابة ، والحيف ، والنقاس ، ولا نجد الماء فقال : عليكم بالارض » (٢) .

ومن طريق الأصحاب ما رواه أبو بصير ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن تيمم الجنب ، والحائض ، قال : « سواه ، اذا لم يجد ماء » (٣) ومن وجب عليه الغسل ، والوضوء ، لا يجزئ تيمم واحد ان شرطنا الضربتين في الغسل ، فان اجتزينا بالضربة ففيه تردد وجه الاجزاء ، ان الغسل كالوضوء ، في صورة التيمم فصار كما لو بال وتدوط ، فانه يجزئ بالمرة ، ووجه الافتقار الى تيممين اختلاف النية ، فانه يفتقر الى نية انه بدل عن الوضوء ، والاخر انه بدل عن الغسل ، ولا يجتمع النيتان .

مسئلة : المرند لا يبطل تيممه برده ، ولو رجع الى الاسلام صلى بتيممه الاول ، ما لم يحدث ناقضاً ، او يمكن من استعمال الماء ، كما قلناه في الطهارة المائية ، لان نقص الطهارة موقوف على الدلالة ، وحيث لا دلالة فلانقص .

مسئلة : الجراح ، والعمامل ، وموضع الكسر ، ينزع ما عليها من الجبائر ، ويتطهر ان لم يخف تلهاً ، ولا زيادة في العلة ، ولو غشى مسح عليها ، ولا يعيد ما صلاه بتلك الطهارة ، وبه قال أبو حنيفة ، وللشافعي في الاعادة قولان : أحدهما يعيد ، لانه

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢١٦ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢١٧ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب التيمم باب ١٢ ج ٧ .

لم تأت بال غسل وهو شرط .

لما ان الغسل سقط بنقصه الجرح ، ومع سقوطه لا يكون شرطاً ، وما روي عن علي عليه السلام قال : « انكسرت احدى زندي ، فأمرني رسول الله صلى الله عليه وآله أن أمسح على الحائض » (١) .

وما رواه الاصحاب ، عن أبي عبد الله عليه السلام « عن الرجل يكون به الفرحة في ذراعيه ، او غير ذلك ، من أعضاء الوضوء فيحصبها بالخرقه ، فقال : ان كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقه » (٢) وعن سورة ابن كليب عنه عليه السلام في الكبير « ان كان يتحوف على نفسه ، فليمسح على جوارحه » (٣) . وأما الاعادة مسية بالاصل ، وبأية أدى وطيفة وقته على الوجه المشروع فكان محزياً .

فروع

الاول : لو وصعت الجيرة ، زائدة عن الكسر ، ثم بعز المسح على السليم مع لوائق وخشى من ازالها تلفاً او زيادة في المرض ، جاز المساواة الرئد موضع الكسر ، في ضرر الازالة .

الثاني : يجب استيعاب الجيرة بالمسح ، ولا يقتصر على البعض ، لان المسح بدل عن الغسل فكما ان الغسل يجب به الاستيعاب فكذا البدل .

الثالث : لا يشترط وضع الجيرة على ظهر ، خلافاً للشافعي لان النبي صلى الله عليه وآله أمر علياً عليه السلام بالمسح ، ولم ينقل الشرط ، ولان شرعية المسح لدفع لضرر بالزعر ، فيستوي الحالان لتساوي السبب .

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢٢٨ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٣٩ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٣٩ ح ٨ .

الرابع : لا توقيت للمسح ، لان شرعيته للصورة فيستدام مع فرضها .

الخامس : لا عبرة باختلاف أصناف الجبيرة ، فلو جعل على حراصة ، او قرحة او موضع الكسر ، مرارة ، او دواء ، او قبرا ، او مصطكيا ، او حناء ، وتصبر بالازالة مسح عليه ، لانه مشروع نبعاً للصورة ، فيوجد معها . وروى الحسن بن علي الوشا عن أبي الحسين عليه السلام قال : « سأله عن الدواء ، اذا كان على يد الرجل ، أيجزبه أن يمسح على طلاء الدواء ؟ » قال : نعم ^(١) .

السادس : لو كان به جرح ولا جبيرة ، غسل جسده وترك الجرح ، وقال الشافعي : « يغسل الصحيح ويتيمم للجرح » وفي رواية عن أحمد بن حنبل « يمسح الجرح ويغسل ما حوله » .

لنا : ان غسل الجرح سقط لمكان الضرر ، وسقط التيمم ، لثلا يجمع بين البدل والبدل ، وما ذكره أحمد جيد ، على تقدير الامن على الجرح مع المسح ، أما لو خشى مع المسح فانه يسقط ، دفعا للضرر ، ويؤيد ما ذكرناه ، ما رواه عبد الله ابن منان عن أبي عبد الله عليه السلام « سأله عن الجرح كيف يصنع صاحبه ، قال : يغسل ما حوله » ^(٢) وعن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : « لا يغسله ان خشى على نفسه » .

الركن الرابع

[في المجاسات]

مسئلة : البول ، والماء ، مما لا يؤكل لحمه نجس ، وهو اجماع علماء أهل الاسلام ، سواء كان ذلك من الانسان ، او غيره اذا كان ذا نفس سائلة . وفي قول

(١) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٣٩ ح ١٠ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الوضوء باب ٣٩ ح ٣ .

الشافعي إلا البول من الرسول ﷺ فإن أم أبيس شرته فلم يكر وأما رجبى فما لا
نفس له ، كالدباب والخنافس ، فإنه تردد ، أشبه أنه طاهر لأن ميتته ودمه ولعابه صاهر
فصارت فضلاته كمصارة النمل .

وفي رجبى الطير للشيخ في المسوط قولان : أحدهما هو طاهر ، وبه قال أبو
حنيفة ، ولعل الشيخ استند إلى رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « كل شيء
بطير فلا بأس بخروجه وبوله » ^(١) . والآخر في الحلاف : فما أكل فذرقه طاهر وما
لا يؤكل فذرقه نجس ، وبه قال أكثر الأصحاب ومحمد بن الحسن الشيباني .

لنا ما دل على نجاسة العذرة مما لا يؤكل لحمه ب تناول موضع النزاع ، لأن
الخرء والعذرة مترادفان ورواية أبي بصير وإن كانت حجة لكن العامل بها من
الأصحاب قليل ، ولأن الوجه المقضي لنجاسة خرء ما لا يؤكل لحمه من الحيوان ،
مقتضى لنجاسة خرء ما لا يؤكل لحمه من الطير .

وفي نجاسة ذرق الحفاش وبوله روايتان أشهرهما رواية داود الرقي عن أبي
عبد الله عليه السلام قال : سألت عن بول الحفاش يصبب الثوب أطله فلا أحده قل : « غسل
ثوبك » ^(٢) . وهذا مطابقة لما قررناه من نجاسة ذرق ما لا يؤكل لحمه وبوله

ولوقيل داود بن كثير الرقي مطعون فيه بالعلو ، فلما هذا صحيح ، لكن العمل
على الأصل الذي قررناه على أن الرواية المعارضة لها رواية عياض ، وهو يري ،
فالروايتان ساقطتان ، والعمل على ما قدمناه .

أما رجبى ما يؤكل لحمه وبوله ، فظاهر باتفاق علمائنا ، وهو مذهب أحمد ،
ومالك . وقال أبو حنيفة ، والشافعي : هو نجس لقوله عليه السلام « تمزهو عن البول » ^(٣)

(١) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ١٠ ح ١

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ١٠ ح ٤ .

(٣) بمعناه يوجد في مسند أحمد ح ١ ص ٢٢٥ ٢٢٦ .

وقال عليه السلام « ويل للأعقاب من البول وأنتي بحجورين وروثة للاستنجاء فرمى الروثة وقال رجس » ^(١).

لما ما رواه الرءاء عن رسول الله ﷺ « ما أكل لحمه فلا بأس ببوله » ^(٢).
ولان النبي ﷺ أمر العربيين « بشرب ألوان ابل الصدقة وأبوالها » والنجس لا يحل شربه، ولانه عليه السلام طاف على راحلته وهي لا تنفك من التلطيخ بالبول، فلو كان نجساً لما عرض المسجد للنجاسة.

ومن طريق الاصحاب ما رواه محمد بن مسلم قال : سألت أباً عبد الله عليه السلام عن ألوان الغنم والبقر والابل وأبوالها قال : « ان أصابك شيء منه او ثوباً لك فلا نفسه » ^(٣). وعن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « أما الشاة وكل ما يؤكل لحمه فلا بأس ببوله » ^(٤).

وقد روى الناس ان النبي ﷺ كان يصلي في مرائب الغنم وقال « صلوا في مرائب الغنم » ^(٥) ولو كانت أبقارها نجسة لما باشرها في الصلاة، ولان المسلمين من عهد النبي ﷺ يستعملون البقر في دباس العلات، ولو كان رجليها نجساً لكانت المحبوب كلها نجسة لاختلاط النجس بالظاهر.

وجواب حججهم ان ما ذكروه هام وماد كرهنا خاص، والترجيح للأخبار الخاصة. وخبر الروثة حكاية عن واقعة لا يدل على العموم فلعلها روثة ما لا يؤكل لحمه، ولان الرحس ما بكره ويحسب والروث يحسب في الاستنجاء وقد نهى عنه فلا يكون امتناعه منه دليلاً على موصع الخلاف. وفي ذرق الدجاج روايتان :

(١) السنن للبيهقي ج ١ ص ١٠٨.

(٢) سنن البيهقي ج ٢ كتاب الصلاة ص ٤١٣.

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٩ ج ٥.

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٩ ج ٩.

(٥) سنن البيهقي ج ٢ كتاب الصلاة ص ٤٤٨.

أحديهما : التنجيس ، وهو مذهب الشيعيين في المقنعة والحلاف والنهاية
وبه قال أبو حنيفة .

والثانية : الطهارة ، ما لم يكن جلالاً ، وهو مذهب الشيخ في التهذيب ، وهو
الحقق .

أما الروايتان ضعيفتان ، أحديهما عن فارس قال : كتبت إليه ، قال الشيخ في
كتاب الرجال : فارس بن حاتم قال ملعون وبتقدير ذلك تكون الرواية ساقطة ، ولو
سلم من الطعن لم تكن المكاتبة مفيدة للقيس ، وبتقدير الافادة فالمسؤول عنه غير
معلوم . والآخرى عن وهب بن وهب ، وهو ضعيف جداً ملعون فبسه بالكذب ،
وبتقدير سقوط الروايتين يكون المرجع الى الاصل وهو الطهارة ما لم يكن جلالاً .
ولو قيل الدجاج لا يتوفى النجاسة فرجيعه مستحيل عنها فيكون نجساً ، قلنا
بتقدير أن يكون ذلك معصاً يكون التنجيس ثابتاً ، أما اذا كان بمزج علفه فانه
يستحيل ، أما عنهما او هن أحدهما فلا يتحقق الاستحالة عن النجاسة اذ لو حكم
بغلبة النجاسة لسرى التحريم الى لحمها ، ولما حصل الاجماع على حلتها مع الارسال
بطل الحكم بغلبة النجاسة على رجييعها .

وفي أدوات الخيل والبغال والحمير وأبوالها ، قولان : أحدهما : النجاسة ،
وهو اختيار الشيخ في النهاية وابن الجنييد . والآخر : الكراهة ، وهو اختياره في
تهذيب الاحكام ، وعليه عامة الاصحاب .

لنا ما رواه علي بن الحكم عن ابن أبي الاعر الحنابي قلت لابي عبد الله عليه السلام
اني أعالج الدواب فربما خرجت بالليل وقد بالت ورائت فيصرب أحديهن برجلها
او يدها فينتصح علي ثيابي فأصبح فأرى أثره فقال عليه السلام : « ليس عليك شيء » (١) .
ولان لحومها حلال على كراهية فيكون رجييعها وبولها كذلك لقول أبي جعفر وأبي

عبدالله « لا تغسل ثوبك من بول كل شيء يؤكل لحمه »^(١) . ولأن الاضطراب اليها عام والتقصي من فضلاتها ضرر فتكون طاهرة دفعا للحرر .

وقد أيد هذا الوجه قول أبي عبدالله وقد سأل عن ازالة أرواثها فقال : « هي أكثر من ذلك »^(٢) يعني ان كثرتها يمنع التكليف بازالتها . وفي رواية الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام « لا بأس بروت الحمير واغسل أبوالها »^(٣) .

وقد عرض ماذكرناه رواية محمد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سأله عن أبوال الدواب والبغال والحمير فقال : « اغسله فان لم تعلم مكانه فاضله كله »^(٤) مخلص من هذا تطابق أخبارنا على طهارة السروث وتصادمهما على البول فيقتضي بالكرامية عملا بالروايتين ، ولأن تعارض النقل ينشر الطهارة لوجهين : أحدهما : ان الاصل الطهارة فيكون طرفها أرجح .

الثاني : ما روي عن أبي عبدالله عليه السلام « كل شيء نظيف حتى تعلم انه قذر »^(٥) . وبول الجلال وذرقه نجس لأن لحمه حرام حتى يزول الجلال فيكون رجيحه نجسا . أما تحريم لحمه فسيأتي . وأما انه اذا كان حراما كان رجيحه نجسا ، فقد سلف قال الشيخان في النهاية والمقنعة عرق الابل الجلالة نجس يدل منه الثوب . وقال سائر ضله ندب ، وهو مذهب من خالفنا .

وربما يحتج الشيخ برواية هشام بن سالم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « لا تأكل لحوم الابل الجلالة وان أصابك من عرقها فاضله »^(٦) واستناد سائر الى الاصل وانه

- (١) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٩ ح ٤ .
- (٢) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٩ ح ٨ .
- (٣) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٩ ح ١ .
- (٤) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٩ ح ٦ .
- (٥) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٣٧ ح ٤ .
- (٦) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ١٥ ح ١ .

بحري محري عرق الحيوانات الطاهرة، وإن لم يؤكل لحمها كعرق السنور، والثمر،
والعهد . وتحمل الرواية على الاستحباب .

قال الشيخ: عرق الحب من الحرام حرام بحسب لأبجور الصلاة فيه، واستدل
باجماع العروة وأحبارهم، وبمعناه قال المفيد في المقعة وقال في المسوط: يجب
عسل ما عرق به على ما رواه بعض أصحابنا، فالشيخ على ما نراه متردد في دلالة،
فالقول بالطهارة أولى، وبه قال سائر. أما الحائض، والنساء، والمستحاضة،
ولحب من الحلال فإذا حلا الثوب من عنب النجاسة فلا بأس بعرقهم اجماعاً .

مسئلة: المني بحسب من الأدمي وغيره الذكر والأنثى، وبه قال أبو حنيفة .
وفي مني ما لا ينس له تردد أشبهه الطهارة. وقال الشافعي مني الأدمي خاصة طاهر،
وفيما عداه من الحيوانات الطاهرة قولان، وعن أحمد روايتان :

لنا ما رواه عمار عن النبي ﷺ أنه قال: «أما يسئل الثوب من المنى والدم
والبول». وعن عائشة أنه ﷺ قال: «إن كان رطاً فاعسله وإن كان بابساً فافرك»
ولأمر للوجوب .

ومن طريق الأصحاب ما رواه ابن أبي يعفور والحلي عن أبي عبد الله عليه السلام
في المنى بصيب الثوب فقال: «إن عرفت مكانه فاعسله وإن خفى مكانه فاعسله
كله»^(١). ومثل هذا رواه الجمهور عن عمر وأُس وأبي هريرة وروى محمد بن
مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه «ذكر المنى فشده وجعله أشد من البول»^(٢). ولأنه
مستحيل عن الدم، والاستحالة عند الشافعي لا تظهر .

واحتج الشافعي برواية عن عائشة كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله ﷺ

(١) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ١٦ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ١٦ ح ٢ .

فبعضي فيه ^(١) . وعس ابن عباس امسحه عنك بأدحرة او حرقة ولا تغسله اما هو كالبراق [كالمصاق] ^(٢) ، ولانه لو كان نجساً لما أحزاه الفرق ، ولانه بدء خلق آدمي فيكون طاهراً .

والحوب : لا سلام ان الاجتراء بالفرق ينافي النجيس ، لجوار اختصاصه في الارالة بهذه الكيفية ، ثم يمكن أن يعركه ويعمله وليس في لغتها نصريح بعدم غسله ، ثم يمكن أن يكون ذلك احاراً عن فعلها وعملها ليس حجة لجوار أن لا يعلمه السي ^{فمنه} وخبر اس عس يدل على المجاسة لا يجابه اماطته ويبقى الخلاف في هذه الكيفية ، فلعلمها رأي رآه فلا يجب متابعتها وتشبيهه بالبراق لا يدل على الطهارة ، بل لعله أراد التشبيه على خفة حكمه ولا يلزم من التشبيه عموم التشبيه . وقوله لو كان نجساً لما أحزاه الفرق . قلنا لو سلم لابد لهذا من دليل ، فان استراح الى استقراء النجاسات لم يعتمد الاستقراء اليقيني ، وان قال الماء مطهر والفرق غير مطهر ، معناه فان طالب بالدليل أحلناه على خبره الذي احتج به على اما يلزم انه لا يجزي الفرق ونوجب مع الفرق العمل او الغسل المعني عن الفرق .

أما قولهم بدو خلق آدمي فكلام حق ، لكن لا يكفي حتى بقول وبدو خلق آدمي يجب أن يكون طاهراً ، فان قاله وقاس على الطين ، قلنا لم يكن الطين طاهراً لكونه بدء خلق بل ما المانع أن يكون طهارته لا لذلك ، والاتعاقيات لا تقتضي العلية وأيضاً فان اللطافة تنتقل علفة وهي عنده نجسة ، ويتكون منه الادمي ، وطهارة ما يكون أقرب الى تصوير الادمي أولى مما بعد ، ولان الانسان بعد بلوغه درجة الكمال يتم نشوه باعتدائه الدم السجس ، وبالجمله فان العلفة تريل متلفهم ، مع اقراره بنجاستها فما تعلقوا به ضعيف جداً .

(١) من البيهقي ج ٢ كتاب الصلاة ص ٤١٦ .

(٢) من البيهقي ج ٢ كتاب الصلاة ص ٤١٨ .

مسئلة : المذي وهو الذي يخرج عقيب الملاعة واللامسة ، والودي بالبدال المهمة الساكنة وهو الذي يخرج عقيب البول طاهران ، سواء حرج مع شهوة او غير شهوة ، اذا كان رأس الاحليل طاهراً ، وهو مذهب علمائنا عدا ابن الجبير ، فانه قل بسجاسة ما ينقص الوضوء ، وسره بما يخرج جازياً عقيب شهوة .

وقال الشافعي وأبو حنيفة : بسجاستهما . وعن أحمد روايتان . وقال ابن بابويه المذي ما يحرج قل المني ، والودي ما يخرج بعده ، والودي ما يخرج بعد البول ولا يغسل الثوب من شيء من ذلك ، ولا الجسد ، الا المني . وفي رواية ابن رباط عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام « المني هو الذي تسترخي له العظام ويعتر منه الجسد وفيه الغسل ، وأما المذي يخرج من الشهوة ، والودي من بعد البول ، والودي من الادواء ولا شيء فيها » ^(١) .

وبالجملة كيف كان ذلك فهو عندما طاهر كالصاق . لنا ما رواه أحمد عن ابن عباس قال هو عدي بمنزلة الصاق . وما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « اما يغسل الثوب من البول والدم والمني » ، واما للحصر

ومن طريق الاصحاب ما رواه اسحق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قل : ان علياً عليه السلام أمر المقداد أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المذي فقال « ليس بشي » ^(٢) . وما رواه زرارة وزيد الشحام ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ان سال من ذكرك شيء من مذي او ودي فلا تغسله ولا تقطع له الصلاة ولا ينقص به الوضوء انما ذلك بمنزلة النخامة » ^(٣) .

وما رواه محمد بن أبي عمير عن غير واحد من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام

(١) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ١٢ ح ٦ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ١٢ ح ٧ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب نواقض الوضوء باب ١٢ ح ٢ .

قال: « ليس في المذي من الشهوة ولا من الانعاظ ولا من القبلية ولا من مس الفرج ولا من المضاجعة وضوء ولا بعمل منه الثوب ولا الجسد »^(١) ولأن الأصل في الأشياء الطهارة ، والمجاسة موقوف على الدليل .

و حثح الخصم بأن النبي ﷺ أمر بعمل الذكر منه^(٢) ، ولأنه ﷺ قال لسهل ابن حنيف « يحريك منه الوضوء » . قلت فكيف بما أصاب ثوبي منه فقال : « يكفك أن تأخذك ماء من ماء فتصيح به حيث ترى أنه أصاب منه »^(٣) . والجواب أن العمل بالمأمور به على الاستصحاب :

أما أولاً ، فلا بد لو كان نجساً لاشتهر لأنه مما يعم به البلوى فلم يكن يخفى عن مثل ابن عباس وغيره من الصحابة ولا يعكس علينا لأن الطهارة تستعاد من الأصل فلا تتوقف على الدلالة فيصبح نقل مخالفها لأنها معارضة الأصل .

وأما ثانياً ، فلما روينا عن سهل بن حنيف أنه اجتزأ برشه بالماء ورش الماء يؤدي إلى تكثير المجاسة ، فلو كان نجساً يوجب غسل الذكر لما اجتزأ بالرش ، ونحن فلا نسمع استحباب غسل الثوب منه ترها وتنظيها . وبطل على استحباب رشه مارواه محمد بن مسلم عن أحدهما قال سألت عن المذي يصيب الثوب قال : « يوضه بالماء إن شاء »^(٤) .

فروع

رطوبة فرج المرأة ورطوبة الدبر طاهرتان إذا خلتا من استحباب نجاسة ، وكذا كل ما يحرح منهما عدا الجنابة والبول، والعائط، والدم عملاً بمقتضى الأصل

(١) الوسائل ج ١ أبواب نواقض الوضوء باب ٩ ح ٣ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ كتاب الصلاة ص ٤١٠ .

(٣) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ١٧ ح ١ .

في الطهارة . وقل أبو حيفة بسجاسة الجميع ، وكذا الشافعي ، وتردد في رطوبة الفرج . وقد أسعينا حججتنا .

وقولهم حرج من محرى النجاسة ، ليس بشيء ، لأن النجاسة لا يطهر حكمها إلا بعد خروجها عن المجرى ، أما المجرى فلا يجس بها .

وقولهم حارج له مقر يستحيل فيه فيكون نجساً ، قياس ضعيف لاسا لا سسم أن له مقراً يستحيل فيه بل لم لا يكون كالدمع والعرق ، سلمنا إن له مقراً يستحيل فيه ، لكن لم قلتم إن ذلك علة النجاسة ، والمناسبة وعلة الظن لا تعيد اليقين بثبوت لعلة ، فإن قاسوه على العائط ، قلنا العائط يختص بمرية استقدار ، وكما يجوز أن يكون الحكم مستنداً إلى المشترك يجوز أن يستند إلى الفارق أو إلى مجموعهما أو إليهما مع ثالث .

الثاني : القيء ، والقلس ، والنحامة ، وكل ما يحرج من المعدة إلى الفم ، أو يرل من الرأس ، طاهر هذا الدم . وقال في المبسوط : القيء طاهر . وقل بعض أصحابنا : نجس . قل والصديد ، والقيح حكمهما حكم القيء .

وعندي في الصديد تردد ، أشبهه النجاسة ، لأنه ماء الجرح يحالطه بسير دم ، وإن خلا من ذلك لم يكن نجساً ، وخلاها مع الشبح يؤل إلى العبارة ، لأنه يوافق على هذا التعصيل ، أما القيح فإن مارجة دم نجس بالمرارج ، وإن خلا من الدم كان طاهراً .

ولا يقل هو مستحيل من الدم ، لأننا نقول لا نسلم إن كل مستحيل من الدم لا يكون طاهراً كاللحم واللبن ، وحجتنا في الطهارة وجواسا كما تقدم أم ما عدا ذلك ، كالعرق ، والبصاق ، والدموع فقد اتفق الجميع على طهارته من الإنسان .

الثالث : كلما قلنا هو طاهر من الإنسان أو نجس فهو من الحيوان الطاهر المأكول اللحم كذلك ، ومن الحيوان النجس كله نجس ، ومن الحيوان الطاهر

الذي ليس بما أكل بوله ، وروثه ، ودمه ، ومنيّه نجس . أما ما عدا ذلك من فصلاته ، والذي يقتضيه المذهب طهارتها لأنها مترشحة من بدن طاهر ، ولأننا قد بينا طهارة سؤرها فيكون لعابها طاهراً وقد سلف ذلك في أبواب المياه .

مسئلة : الميتات مما له نفس سائلة نجسة وهو اجماع الناس ، والحلاف في الادمي وعلماؤنا مطبقون على نجاسته نجاسة عينية ، كغيره من ذوات الانفس السائلة . وقال الشافعي في الاصح عندهم ، هو طاهر تكربة له ، ولانه لو كان نجس العين لما طهر بالغسل .

ونحن فلانسلم ان كرامته توجب طهارته بعد الموت بل لم لا يكتفي في كرامته طهارته بالغسل ، او مجازاته بالاحسان في الاخرة ولا استبعاد في طهارة عينه بالغسل كما لا استبعاد في طهارة عين الخمر النجسة بالانقلاب ، لان التطهر من النجاسة يختلف بحسب دلالة الشرع كما طهرنا الجابة بالعرك ولم يطهر المذرة ولا الدم .

مسئلة : الدم كله نجس ، عدا دم مالا نفس له سائلة قليلة وكثيره ، وهو مذهب علمائنا ، عدا ابن الجنيّد ، فانه قال : اذا كانت سعة دون سعة الدرهم الذي سعة كعقد الابهام الاعلى لم ينجس الثوب .

لما قوله عليه السلام : « انما يغسل الثوب من البول والمائط والمني والدم » . وانما للحصر ولم ترد حصر الجواز ، ولا الاستحباب ، فتعين انه أراد حصر الوجوب ، وكأنه قال لا يجب غسل الثوب الا من هذه .

ومن طريق الاصحاح ما روى حبيب الاسدي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول في الرجل يرعف وهو على وضوء قال : « يغسل آثار الدم ويصلي » ^(١) . وعن اس أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : الرجل يكون في ثوبه بقع الدم فينسى

أن يغسله ويصلي قال : « يغسله ولا يعيد الصلوة » ^(١) . وما ذهب اليه ابن الجبيل
ضعيف ، لأن كثير الدم نجس وما نجس كثيره فقليله نجس .
ويؤيد ما روى عمار عن أبي عبد الله عليه السلام « كل الطيور يوضأ مما تشرب منه
فإن رأيت في منقاره دماً فلا تتوضأ منه ولا تشرب » ^(٢) والذي على منقاره يقصر عن
الدرهم .

فإن احتج بما روي عن عائشة أنها قالت : كان لأحدانا الدرع يرى فيه قطرة
من دم فتقصعه بريقها ، وفي رواية نبلته بريقها ثم تقصعه بظفرها ولو كان نجساً لكان
بلته بالريق تكثيراً له لأن الريق ليس بمطهر .

ومن طريق الأصحاب ما روي عن أبي عبد الله عليه السلام قلت : حككت جلدي فخرج
منه دم فقال : « إن اجتمع قدر حمصة فاغسله والا فلا » ^(٣) .

والجواب لأن سلم دلالة ما ذكرته على موضع النزاع لأن قصعه بالظفر لا يقتضي
الافتقار عليه ، فلعلها بعد ذلك غسله ، وخلو الرواية عن ذكر الغسل لا يدل على
عدمه ، وكذا قوله بلته بريقها ، لأن ذلك توصل إلى إزالة ما تلجج بالثوب من عین
الدم ، وكذا القول في الخمر الأحمر فإن الأدن في ترك غسله ، لا يدل على طهارته ،
وإن جاز استصحابه في الصلاة . وأما ذكر الحمصة ، فتأكد في الأمر بالغسل
والوجوب يتعلق بالدرهم سعة على أنه مخالف لما قدره ، وميأتي تحقيق ذلك .

مسئلة : دم السمك طاهر لا يجب إزالته عن الثوب والبسطن فتاحش أولم
يتفاحش ، وهو مذهب علمائنا أجمع ، وكذا كل دم ليس لحيوانه نفس سائلة كالبق
والبراغيث ، وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي في الكل بالجماعة .

(١) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ٢٠ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ١ أبواب الأضار باب ٤ ح ٧ .

(٣) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ٢٠ ح ٥ .

لنا لو كان نجساً لتنجس بموته الماء القليل لانه يتفسخ فيه لكن لا يحس الماء
فيكون طامراً، ولان دم السمك لو كان نجساً لوقعت اباحة أكله على سفح دمه بالذبح
كحيوان البر، لكن الاجماع على خلاف ذلك فانه يجوز أكله بدمه .

ويؤيده من طريق الاصحاب ما رواه عبدالله بن أبي يعفور قلت : لابي عبدالله
عليه السلام ما تقول في دم البراغيث قال : « ليس به بأس » قلت : انه يكثر ويتفاحش قال
« وان كثر »^(١) . وعن محمد بن الريان كتبت الى الرجل هل يجري دم البق مجرى
دم البراغيث وهل يقاس على نحوه هذا فوقه عليه السلام « يجوز الصلاة والطهر منه أفضل »^(٢) .
وعن السكوني عن جعفر عن أبيه ان علياً عليه السلام كان لا يرى بأساً بدم ما لم يذك
بكون في الثوب يصلي فيه الرجل^(٣) يعني دم السمك ، ولان التحرز من دم البق
والبراغيث متعذر فيسقط اعتبار الطهارة منه رفعاً للخرج ، ولان عمل المسلمين كلهم
على الصلاة فيه واستقراء أحوال الناس تحقق ذلك اذا التخلص منه غير ممكن .

مسئلة : العلقه التي يستحيل اليها نطفة الادمي نجسة، قاله الشيخ في الخلاف
وامتدل باجماع الفرقة . لنا انها دم حيوان له نفس فتكون نجسة ، وكذا العلقه التي
توجد في بيضة الدجاج وشبهه .

مسئلة : الخمر نجسة العين ، وهو مذهب الثلاثة وأتباعهم ، والشافعي وأبي
حنيفة وأكثر أهل العلم . وقال محمد بن بابويه وابن أبي عقيل منا : ليست نجسة ،
وتصح الصلاة مع حصولها في الثوب وان كانت محرمة .

لنا قوله تعالى ﴿ إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل
الشيطان فاجتنبوه ﴾^(١) . والاية دالة من وجهين :

(١) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٢٣ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٢٣ ح ٣ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٢٣ ح ٢ .

(٤) سورة المائدة : ٩٠ .

أحدهما : ان الوصف بالرحاسة وصف بالنجاسة لترادفهما في الدلالة .
والثاني . انه أمر بالاجتناب ، وهو موجب للتعاقد المستلزم للمنع من الاقتراب
لجميع الانواع لأن معنى اجتنابها ، كونه في حاش غير جانيها .

ويؤيد ما قلناه ما رواه الاصحاب عن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « ولا يصلي
في ثوب أصابه حمر أو مسكر حتى يغسل » ^(١) . وروى محمد بن عيسى عن يونس
عن بعض ما رواه عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « اذا أصاب ثوبك حمر أو نبيذ مسكر
فاغسله ان عرفت موضعه وان لم تعرف موضعه فاعسله كله وان صلبت فيه فأعد
صلاتك » ^(٢) . وروى همار عن أبي عبدالله عليه السلام في قدح يشرب فيه الحمر قال :
« يغسل ثلاث مرات » ^(٣) وقال « لا يجزئ حتى يبدلكه بيده ويغسله ثلاث مرات » .

وقد استدلل من قال بطهارتها ، بما رواه الحسن بن أبي سارة قلت لأبي عبدالله
عليه السلام ان أصاب ثوبي شيء من الخمر أصلي فيه قبل أن أعسله قال : « لا بأس ان الثوب
لا يسكر » ^(٤) . وما رواه الحسين بن موسى الحباط قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن
الرجل يشرب الخمر ثم يمسحه من فيه فيصيب ثوبي قال : « لا بأس » ^(٥) .

والجواب عما احتجوا به ان مع التعارض يكون الترجيح لما طابق القرآن
أما لأن شرط العمل بالحديث مطابقة القرآن ، وأما لأن أطراح ما طابقه يلزم منه
مخالفة دليلين .

ثم الوجه ان الاحبار المشار اليها من الطرفين ضعيفة ، أما الاول عن عمار بن

(١) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٣٨ ح ٧ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٣٨ ح ٣ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٥٣ ح ١ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٣٨ ح ١٠ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٣٩ ح ٢ .

موسى الساباطي وهو فطحي ، والثاني عن محمد بن عيسى عن يونس عن بعض رجاله وهذا السند طعن فيه ابن الوليد، وابن أبي سارة لا يقوى بانفراده حجة، والخبر الرابع ليس بصريح في موضع النزاع ، وما عدا هذه الاخبار مثلها في الضعف .

وما صح منها غير دال على موضع النزاع ، لأن الخبر الدال على المنع مما يقع فيه الحمر من طيبح او عجين يحتمل أن يكون المنع منه لالنجاسته بل لتحريمه فاذا مارج المحلل حرمه ، كما لو وقع في القدر دهن من حيوان محرم ، فانما نمنع منه لتحريمه لالنجاسته . والاستدلال بالاية عليه ، فيه اشكالات لكن مع اختلاف الاصحاب والاحاديث يؤخذ بالاحوط في الدين .

والانبذة المسكرة عندنا في التنجيس كالخمر ، لأن المسكر خمر فبتناوله حكم الخمر . أما انه خمر لأن الخمر انما سمي بذلك لكونه يخمّر العقل ويستره فما سواه في المسمى يساويه في الاسم ، ولما رواه علي بن يقطين عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال : « ان الله سبحانه لم يحرم الحمر لاسمها ولكن حرمها لعاقبتها » ^(١) ، وما كان عاقبته الحمر فهو خمر .

وروى عطاء بن يسار عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : « كل مسكر حرام وكل مسكر خمر » ^(٢) . ومثله روى نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ . وفي نجاسة العصير بفلانيه قبل اشتداده تردد . أما التحريم فعليه اجماع فقهاءنا ثم منهم من اتسع التحريم بالنجاسة .

والوجه الحكم بالتحريم مع العليان حتى يذهب الثلثان ، ووقوف النجاسة على الاشتداد، أما الفقاع فقد قال الشيخ في المبسوط، وألحق أصحابنا الفقاع بالخمر يعني في التنجيس ، وهذا انفراد للطائفة .

(١) الوسائل ج ١٢ ابواب الاشارة المحرمة باب ١٩ ح ١ .

(٢) بحار الانوار ج ٦٣ كتاب السماء والعالم ص ٤٨٧ ح ١٨ مع تفاوت في الراوي

ويمكن أن يقال الفقاع حمر فيلحقه أحكامه، أما انه حمر فلما ذكره علم الهدى
 قال : قال أحمد : حدثنا عبد المحار بن محمد الخطابي عن صبرة قال : « العبير » التي
 بهي السي تسمى عنها هي الفقاع » ، قال وعن أبي هاشم الواسطي « الفقاع سيد
 العبير فإذا شئ فهو حمر » ، قال وعن يزيد بن أسلم « العبيراء التي بهي رسول الله
صلى الله عليه وآله عنها هي الاسكركة » . وعن أبي موسى انه قال « الاسكركة حمر العنشة » .

ومن طريق الاصحاب ما رواه سليم بن جهمر قلت للرب عليه السلام ما تقول في شرب
 الفقاع فقال : « هو خمر مجهول » ^(١) وعن الوشاء قال : كنت اليه يعني الرب عليه السلام
 أسأله عن الفقاع فقال : « حرام وهو خمر » ^(٢) . وعنه عن علي عليه السلام قال : « هي حمره
 استصغرها الناس » ^(٣) .

قال ابن الجنييد وتحريمه من جهة نشيشه ومن ضراوة آذنه ذاكر فيه العمل .
 لا يقال الخمر من الستر ، وهو ستر العقل ولا ستر في الفقاع ، لا بقول التسمية ثابتة
 شرعاً والتجوز على خلاف الأصل فيكون حقيقته في المشترك ، وهو مائع حرم لنشيشه
 وغلبيانه ، وإذا أثبت ان الفقاع خمر وقد بينا حكم الخمر فاطلب حكم الفقاع هناك .

مسئلة : اضطرب قول الاصحاب في الثعلب والارنب والفأرة ولوزغة . فقال
 علم الهدى : لا بأس بأسأرجميع حشرات الارض وسباع ذوات الاربع الآن يكون
 كلباً او حنزيراً . وهذا يدل على طهارة ما عدا هذين ويدخل فيه الثعلب والارنب
 والفأرة ولوزغة .

ومثله قال الشيخ في المبسوط في باب المياه . وطهارة السور دليل طهارة
 العين . وقال في موضع من النهاية بسجاسة هذه الحيوانات . وقال في المبسوط في

(١) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٢٨ ح ٥ .

(٢) (٣) الوسائل ح ١٧ ابواب الاشارة المحرمة باب ٢٨ ح ١ .

لباس المصلي: ولا تجوز الصلاة في الثوب الذي يكون فوق وير الأرائب والثعالب ولا في الذي تحته قال: وهو عندي على الكراهية، إلا أن يكون أحدهما رطباً، لأن ما يكون يأساً لا تتعدى نجاسته إلى غيره. وهذا يدل على حكمه بالنجاسة.

وقال علم الهدى في المصباح: ولا يحوز الصلاة في جلود ما حص بالنجاسة كالكلب والخنزير والأرنب، فقد تحقق ما قلنا من الاضطراب والكراهية أظهر.

لنا أن الطهارة هي مقتضى الأصل والنجاسة موقوفة على الدليل، ومع عدمه تكون الطهارة ثابتة، ولأن طهارة السور دليل طهارة العين وقد بينا طهارة سور ما عدا الكلب والخنزير في باب المياه، ولأن وقوع الركوة عليها دليل على طهارتها لأن نجاسة العين تمنع ظهور أثر الذكاة إجماعاً. ويدل على وقوع الذكاة عليها ما رواه علي بن راشد قلت لأبي جعفر عليه السلام الثعالب يصلي فيها فقال: «لا، ولكن يلبس بعد الصلاة» ^(١) وجواز لبسها دليل على وقوع الذكاة، إذ المينة لا يجوز استعمال شيء منها.

فإن استدلوا على العارة بما رواه علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألت عن العارة الرطبة قد وقعت في الماء تمشي على الثياب يصلي فيها قال: «اعمل ما رأيت من أثرها وما لم تره فانضحه بالماء» ^(٢). وعلى الثعلب بما رواه محمد ابن عيسى عن يونس عن بعض أصحابه عن أبي هذافة عليه السلام سأله: هل يجوز أن يمس الثعلب والأرنب أو شيء من الساع حياً وميتاً قال: «لا بضره ولكن يعمل يده» ^(٣).

والجواب: أما خبر العارة فيعارضه ما رواه الحسين بن سعيد عن علي بن

(١) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٧ ح ٤.

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ٢٢ ح ٢.

(٣) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ٢٤ ح ٣.

النعمان عن سعيد الأعرج قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفأرة تقح في السم أو الزيت ثم يخرج منه حياً فقال : « لا بأس بأكله » ^(١) ومن اليتس استحالة أن ينحصر الجامد ولا ينجس المائع ولو ارتكب هذا مرتكب لم يكن له في العهم نصيب .

وأما خبر الثعلب فضعيف السند ، كذا ذكر ابن بابويه عن بس الوليد قال ما يرويه محمد بن عيسى عن يونس عن بعض رجاله لا يعمل به وما هذا حاله لا يكون حجة .

وأما الموزغة فقد أجمع فقهاؤنا وأكثر علماء الجمهور أن ما لا نفس له مسألة لا ينجس الماء بموته ، وما لا ينجس بموته لا ينجس بملاقاته فإذا الأمر بذلك هما أو الضح محمول على التزه لا على الوجوب .

« أحكام النجاسات »

مسئلة : كل النجاسات يجب إزالة قليلها وكثيرها عدا الدم ، ون فيه تفصيلاً سيأتي . وقال أبو حنيفة في المعلقة كالبول ، والغائط ، والدمر يجب إزالة ما راد على الدرهم ، ويبقى عما دونه وفي المصنعة بمعنى عما لم يتفاحش ، ويجب إزالة ما تفاحش .

وقال الشافعي يجب إزالة قليل النجاسة وكثيرها عدا دم النقي والبراغيث ، فإنه يراعى فيه التفاحش . وقال ابن الجبيل يجب إزالة ما كان درهماً فصاعداً في النجاسات كلها عدا المني ودم الحيض فإنه يجب إزالة قليله وكثيره .

لما قوله تعالى ﴿ وثيابك فطهر ﴾ ^(٢) والأمر للوجوب وقوله عليه السلام « ترهوا عن البول فإن عامة عذاب القبر منه » . ولأن طهارة البدن والثوب شرط في صحة

(١) الوسائل ج ١٦ كتاب الاطعمة والاشربة باب ٤٥ ج ١ .

(٢) سورة المدثر : ٤ .

الصلاة والقليل منجس فيجب ازالته كالكثير ولأن العفو عن النجاسة مستعاد من الدلالة ، وحيث لا دلالة له فلا فهو .

ويؤيد ذلك الأحاديث الدالة على وجوب ازالة النجاسات على الإطلاق .
وأبو حنيفة قاس النجاسات نارة على الدم ، ونارة على المعوى موضع النجوة والوجهان ضعيفان .

أما الدم فقد يمكن أن يكون العفو عنه لعموم الملوى به فإن الإنسان لا يكاد يخلو منه أما بسبب حكمه أو بثرة أو غير ذلك ، ولا كذا غيره من النجاسات فلا يلزم من العفو عنه عما دون الدرهم العفو عن غيره ، وكذا موضع النجاسة أمر يتكرر على الإنسان ، والتمسك من الماء قد لا يتفق فاقصر فيه على الاستنجاء وعفى عن أثر النجوة تخفيفاً ، ولا يلزم من التخفيف هنا التخفيف في غيره لجوار أن يكون التخفيف لما يختص به موضع النجوة من التكرار وعموم الابتلاء .

مسئلة : الدماء النجسة أقسام ثلاثة :

الاول : دم الحيض ، قال الاصحاب يجب ازالته قليلا وكثيره ، وروي ذلك عن أبي بصير قال « لاتعاد الصلاة من دم لا يبصره الا دم الحيض فان قليلا وكثيره في الثوب ان رآه وان لم يره سواء » (١) .

لا يقال الراوي له عن أبي بصير أبو سعيد ، وهو ضعيف والفتوى موقوفة على أبي بصير ، وليس قوله حجة ، لانا نقول الحجة عمل الاصحاب بمضمونه وقولهم له ، فان أبا جعفر بن بابويه قاله والمرئضى والشيخان وأتباعهما .

ويؤيد ذلك ان مقتضى الدليل وجوب ازالة قليل الدم وكثيره عملا بالأحاديث الدالة على ازالة الدم لقوله تطيل لاسماء « حتىه ثم اقرصيه ثم اغسله بالماء » (٢)

(١) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ٢١ ح ١ .

(٢) سنن البيهقي ج ٢ كتاب الصلاة ص ٤٠٦ .

وما رواه سورة بن كليب عن أبي عبد الله عليه السلام عن الحائض قال : « يغسل ما أصاب ثيابها من الدم » ^(١) . لكن ترك العمل بذلك في بعض الدماء لوجود المعارض فلا يجب العمل به في الباقي .

وألحق الشيخ رحمه الله به دم الاستحاضة ، والنفس ، ولعله نظر إلى تعليق بحاسته ، لأنه يوجب الغسل واحتصاصه بهذه المزية يدل على قوة بحاسته على باقي الدماء فغلط حكمه في الإزالة . وألحق بعض فقهاء قم من أدم الكلب والخنزير ولم يهملنا العلة ولعله نظر إلى ملاقاته جسدهما ونجاسة جسدهما غير معروعة .

الثاني : دم القروح اللازمة والجروح الدامية فانهما لا يجب إزالته وإن كثرت ويصلي فيه حتى يبرق ، فإن انقطع اعتبر فيه سعة الدرهم لزوال الجرح في إزالته . والوجه في ذلك أنه لو وجب إزالته جازياً لما انفك المكلف متشاعلاً به ، لأن التقدير استمراره فبعض منه دفناً للحراح .

ويؤيد ذلك روايات ، منها رواية محمد بن مسلم عن أحدهما سأله عن الرجل يحرح به القروح ، فلا تزال تدمي كيف يصلي فقال : « يصلي وإن كانت الدماء تسيل » ^(٢) وما روى أبو بصير عن أبي جعفر عليه السلام قلت : إن قاندي أحبرني أنك تصلي وفي ثوبك دم فقال : « بي دماويل ولست أعسل ثوبي حتى يبرء » ^(٣) وكذا لو تعاقب جريباتها بحيث لا يتسع فتراتها لأداء الفريضة .

الثالث : ما عدا هذين من الدماء المسحوحة مثل دم الفصاد والذبيحة فانه لا يجب إزالته ما نقص منه عن سعة الدرهم اتفاقاً متاً ، ويجب إزالة ما زاد عن الدرهم . وفي وجوب إزالة ما كان درهماً روايتان ، والدرهم هو الوافي الذي وره درهم

(١) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ٢٨ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ٢٢ ح ٤ .

(٣) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ٢٢ ح ١ .

وثالث ، وسمي المعلي بسنة الى قرية بالجامعين .

وقال ابن أبي عقيل : ما كان بسعة الدينار . وقال ابن الحيد : ما كان سعة سعة العقد الاعلى من الانعام . والكل متقارب ، والتعسير الاول أشهر .

أما الرواية الموجبة لازالة فرواية جميل عن بعض أصحابنا عن أبي جعفر عليه السلام قال : « لا بأس أن يصلي في الثوب وفيه الدم متفرقاً وإن كان رآه مالم يكن مجتمعاً قدر الدرهم » ^(١) .

والرواية لآخرى عن اسماعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام في الدم يكون في ثوب قال : « ان كان أقل من الدرهم فلا يعيد الصلاة وإن كان أكثر من قدر الدرهم ورآه فلم يغسله وصلى فليعد صلاته » ^(٢) . والوجه وجوب ازالة ما بلغ درهماً .

أما أولاً : فلأن مقتضى الدليل وجوب ازالة قليل النجاسة وكثيرها لقوله عليه السلام « إنما يغسل الثوب من البول والمائط والسني والدم » . وهذا اللفظ باطلاقه يقتضي وجوب ازالة الدم كيف كان فيترك منه ما وقع الاتفاق على المنوعه ، وهو ما دون الدرهم .

وأما ثانياً : فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال : « تعد الصلاة من قدر الدرهم من الدم » ^(٣) . ولا يعارض ذلك ما روي عن عمر وأبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال : « من صلى وعلى ثوبه أكثر من قدر الدرهم أعاد » . لانا نساعد على ذلك إذ ليس بمساف لخبرنا فصح نقول بموجبيهما .

مسئلة : وإن كان هذا الدم متفرقاً ولو جمع كان درهماً فصاعداً هل يجب ازالته ، قال الشيخ في النهاية لا يجب ازالته مالم يتعاشش . وقال سائر يجب ازالته

(١) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٢٠ ح ٤ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٢٠ ح ٢ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ كتاب الصلاة ص ٤٠٤ .

وتردد في المسوط ، ثم أوجب ازالته احتياطاً .

لما رواه ريباد عن أبي الجلال عن عبدالله بن أبي يعفور قلت لأبي عبدالله عليه السلام : الرجل يصلي وفي ثوبه نقط الدم ينسى أن يغسله فيصلي ثم يذكر قال : « يغسله ولا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً يغسله ويعيد صلاته »^(١) . والرواية صحيحة سليمة عن المعارض ، ولأن الوجه المقتضي للعفو عن يسير الدم منقضى للعفو عنه هبها .

فرع

ليس للمتفاحش تقدير شرعي وقد اختلف قول الفقهاء فيه ، فبعض قدره بالشبر وبعض بما تمحش في القلب ، وقدره أبو حنيفة بربع الثوب ، والوجه أن المرحع فيه إلى العادة لا بها كالإمارة الدالة على المراد باللفظ إذا لم يكن له تقدير شرعاً ولا وضعاً .

مسئلة : قال الشبهان في النهاية والحلاف والمقنعة والمسوط : طهارة ثياب المصلي وجسده وموضع سجوده شرطاً لصحة الصلاة ، وزاد أبو الصلاح موضع المساجد السبعة ، وزاد علم الهدى مصلاه أجمع وهو مذهب الشافعي . وحكي عن ابن عباس ، وابن مسعود ، وابن أبي محلد ، وابن جبير أن ذلك ليس شرطاً . وقال ابن عباس : ليس على ثوب جنابة وبحر ابن مسعود جروراً فأصابه فرثه ودمه فصلي ولم يزله وسأل ابن جبير عن صلى وفي ثوبه أذى فقال : « اقرأ علي » الآية التي فيها غسل الثياب .

لنا على وجوب طهارة الثياب إجماع العلماء فإن خلافاً المذكورين منقرض وما روي عن أسماء قالت سمعت امرأة تسأل رسول الله ﷺ كيف تصنع أحداً

بثوبها اذا رأت الظهر أتصلي فيه ؟ قال : « ان رأيت فيه دماً فلتفرصه بشيء من ماء ولتنصع ما لم تره وتصل فيه » ^(١) . وقال عليه السلام « تنزهوا من البول » . وقال عليه السلام « انما يغسل الثوب من البول والدم والمني » .

ومن طريق الأصحاب ما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ذكر المني مشدده » وقال « ان رأيت المني قبل او بعد ما تدخل في الصلاة فعليك إعادة الصلاة وان بطرت في ثوبك فلم تصه ثم صليت فيه ثم رأيت بعد فلا إعادة عليك وكذلك البول » ^(٢) . وعن أبي بصير عنه عليه السلام قال : « ان أصاب ثوب الرجل الدم وعلم قبل أن يصلي فيه ومسى وصلى فيه فعليه إعادة » ^(٣) .

فزع

او كان طرف ثوبه متصلاً بنجاسة لم يسع ذلك من الصلاة الا أن يكون لو قام أقلها من الأرض ولا حرة بحركتها لحركته ، وهي على الأرض متصلة بثوبه ، ولا تنطل صلاته باتصال ما هو حامل له بالنجاسة اذا لم يكن حاملاً لها ، سواء كانت النجاسة حفيفة او ثقيلة ، لانه لا عبرة بما يخرج من جسد المصلي وثوبه الذي عليه . وبدل على اعتبار طهارة الجسد اجماع العلماء أيضاً . وقوله عليه السلام للمستحاضة « اغسلي عنك الدم وصلي » ^(٤) .

ومن طريق الأصحاب ما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الكلب يصب جسد الرجل قال : « يغسل الموضع الذي أصابه » ^(٥) . وعنه

(١) اتاح الجامع للاصول ج ١ كتاب الطهارة ص ٨٥ (مع اختلاف يسير) .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب التجاسات باب ١٦ ح ٢ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب التجاسات باب ٤٠ ح ٧ .

(٤) مني البيهقي ح ٢ كتاب الصلاة ص ٤٠٢ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب التجاسات باب ١٢ ح ٨ .

عليه السلام قال : « اذا أصاب البول الجسد صب عليه مرتين » ^(١) .

ويدل على اعتبار طهارة موضع السجود اتفاق العلماء ، فان كل من اعتبر الطهارة في الصلاة ، اعتبر طهارة موضع السجود وان اختلفوا في معناه . وأما مسقط الجسد فالأظهر انه ليس بشرط بتقدير ألا يتعدى نجاسته الى ثوب لمصلي ، ولا يده وان كان مستحاً ، لان الأصل عدم الاشتراط .

ويدل عليه قوله تعالى ﴿ اِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ ^(٢) الآية ، واشترط الوضوء ولم يشترط الزيادة فيكون منقياً لعدم ما يدل عليه . وقوله عليه السلام « جعلت لي الأرض مسجداً أينما أدركتك الصلاة فصل » ^(٣) ويؤيد ما قلناه ما روي عن أبي عبد الله عليه السلام وقد سأل عن الشاذكونه يصلي عليها وقد أصابتها لجنابة فقال : « لا بأس » ^(٤) .

وقد استدلوا على اعتبار طهارة المكان بهذه الآية « عن الصلاة في المجررة والمزبلة والحمامات وهي مواضع النجاسات » ^(٥) قاله في عن الصلاة فيها دلالة اعتبار طهارة موضع الصلاة وبأنه عليه السلام « طلع نعليه في الصلاة حين أخرجه حرتيل ان فيهما قدراً » ^(٦) .

وجوابه لم لا يحور اختصاص الهي بهذه الامكنة لا لعل ، سلمنا انه معمل لكن لم لا يكون العلة ما يختص به مما ليس موحوداً في غيرها ، وظاهر انه كذلك لان الصلاة تعظيم لله سبحانه واقتراب منه ، وهذه المواطن مستخنة مستفردة دالة

(١) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ١ ح ٣ .

(٢) سورة المائدة : ٦ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ كتاب الصلاة ص ٤٣٣ .

(٤) الوسائل ج ٣ ابواب مكان المصلي باب ٢٨ ح ٤ .

(٥) سنن ابن ماجه ج ١ ص ٢٤٦ .

(٦) سنن البيهقي ج ٢ كتاب الصلاة ص ٤٠٤ .

على مهانة نفس من يستقر بها، وإذا اختصت بمزية الاستقدار والاستنهاة لم يلزم من الصنع من الصلاة بها المنع من غيرها مما لا ينتهي في الاستقدار إلى حدها ، ولأن الحمام لا يحرم الصلاة فيه بل بكره فلا يلزم من كراهية لما يتضمن من بدو العورات كراهية غيرها مما يتحلى من ذلك .

ثم لم لا يكون النهي لكون هذه المواضع لا تخلو من نجاسة تتعدى إلى المصلي أو لاحتمال ذلك فلا يتعدى النهي إلى ما يؤمن تعديه . وأما خلع إِلَّا نعله فإنه حكاية فعل ولا يجب المتابعة إلا مع العلم بوجه الفعل ونحو لا نعلم فلعله فعل ذلك فنزها .

فَرَع

إن قلنا طهارة المكان شرط فلو وضع عليه شيئاً طاهراً جاز وقد رواه عامر بن نعيم عن أبي عبد الله إِلَّا قلت: المنازل التي يزلها الناس في أبواب الدواب والسرجهين ويدخلها اليهود والنصارى كيف يصنع بالصلاة فيها قال : « صلي على ثوبك » (١).

فرع آخر

ولو كان طرف مصلاه نجساً خارجاً عن مسقط جسده جاز وكان كما لو اتصلت الأرض بموضع نجس .

مسئلة : كل ما لا يتم الصلاة فيه بمجرد أيجوز الصلاة فيه ، وإن كان نجساً كالتكة والجورب والقلسوة، ذكر ذلك الخمسة وأتباعهم وحالف الفقهاء في ذلك. لنا أن الطهارة شرط في الصلاة فيكون مختصة بماله أثر فيها فلا يشترط في غيره عملاً بالأصل السليم عن المعارض .

(١) الوستل ج ٣ أبواب مكان المصلي بلب ٢٢ ح ٢ .

ويؤيد ذلك ما رواه عبدالله بن سنان عن أخره عن أبي عبدالله عليه السلام قال :
« كل ما كان على الإنسان أو معه مما لا يحور الصلاة فيه فلا بأس أن يصلي فيه وإن
كان فيه قنر مثل القنسوة والثكة والكمرة والعسل والحفص وما أشبه ذلك » ^(١)
وبمعناه روى زرارة عن أبي عبدالله عليه السلام . وألحق ابن بابويه العمامة قال الرواندي
منا يحمل على عمامة صغيرة كالعمامة لانه لا يمكن ستر العودة بها .

مسئلة: يغسل الثياب والبدن من البول مرتين العسل يتضمن العصر ومع عدم
العصر يكون صا والبدن يجتزء فيه بالصبي مرتين وإنما قيل في الأصل يغسل الثوب
والبدن، لانه جمع بينهما فاجتزء في إزالتهما بصفة إزالته أحدهما لانه لا يبلغ ويجري
ذلك مجرى قول الشاعر : [علمتها تبناً وماءً بارداً] .

وهذا من مذهب علمائنا رواه جماعة منهم الحسين بن أبي الملا عن الصادق عليه السلام
قال : سأله عن البول يصيب الجسد قال : « يصب عليه الماء مرتين وإنما هو ماء
وعن الثوب يصيب البول قال اغسله مرتين الأولى الأزالة [اللازالة] والثاني للانقاء» ^(٢) .
وأما الفرق بين الثوب والبدن فلا ن البول يلاقي ظاهر البدن ولا يرسب فيه
فيكفي صب الماء لانه يزبل ما على ظاهره ، وليس كذلك الثوب لان المجاسة ترسح
فيه فلا تزول الا بالعصر .

وقال الشيخ في الخلاف اذا أصاب الثوب نجاسة هي طهارته يصب الماء
روايتان : أحدهما يكفي الصب . والآخرى لابد من غسله وأطه وهما بل الروايتان
في إصابة البول الجسد . أما الثوب فلا بد من غسله وهل يراعى العدد في غير البول
فيه تردد ، أشبهه يكفي المرة بعد إزالة العين لقوله عليه السلام « في دم الحيض حتى تم
اغسله » ^(٣) والأمر المطلق يتناول المرة .

(١) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ٣١ ح ٥ .

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ١ ح ٢ .

(٣) سنن البيهقي ج ٢ كتاب الصلاة ص ٤٠٦ .

مسئلة : بول الصبي لا يجب غسله ويكفي صب الماء عليه مرة في الثوب وغيره ونعمي به الذي لم يأكل الطعام ، وبه قال الشافعي ، وأحمد . وقال أبو حنيفة يغسل كغيره لعموم قوله ﷺ « إنما يغسل الثوب من البول والدم والمني » .

لنا ما روي عن عائشة قال أتى رسول الله ﷺ بصبي فقال علي ثوبه فدعا بماء فأنبعه بوله ولم يغسله ^(١) . وروى أنوداود بإساده عن لبابة بنت الحارث قالت كان الحسن بن علي ﷺ في حجر رسول الله ﷺ قال عليه فقلت أعطني إرارك لاغسله فقال : « إنما تغسل من بول الأنثى » ^(٢) . وعن علي ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ « بول الغلام ينضح وبول الجارية يغسل » ^(٣) .

ومن طريق الأصحاب ما رواه الحلبي قال سألت أبا عبد الله ﷺ عن بول الصبي قال : « يصب عليه الماء فان كان قد أكل فاعسله غسلًا » ^(٤) .

فرع

المعتبر أن يطعم ما يكون غذاء له ولا عرة بما يعلق دواءً ومن الغذاء في النذرة ولا تصغ الى من يعلق الحكم بالحوالين فانه مجارف ، بل لو استقل بالغذاء قبل الحولين يعلق ببوله وجوب الغسل .

مسئلة : ويكفي في طهارة محل النجاسة زوال عينها وان بقي لونها او ريحها لانهما عرضان لا يحملان النجاسة ، وعليه اجماع العلماء ، ولان ازالة الرائحة والاثار قد يتعذر او يشق فيسقط اعتباره دفعاً للمخرج . ويؤيده قول النبي ﷺ في « الدم لا يضر ك أثره » ^(٥) .

(١) سنن البيهقي ح ٢ كتاب الصلاة ص ٤١٤ .

(٢) (٣) انتاج الجامع للاصول ج ١ كتاب الطهارة ص ٨٧ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٣ ح ٢ .

(٥) سنن البيهقي ح ٢ كتاب الصلاة ص ٤٠٨ .

ومن طريق الاصحاب ما رواه علي بن أبي حمزة عن العبد الصالح عليه السلام قال سأله أم ولد لابيه فقالت أصاب ثوبي دم الحيض وغسلته فلم يذهب أثره فقال : « اصغيه بمشق » ^(١) ولو كان الاثر نجساً لما اجتزء بالصنع .

ومثله روى عيسى بن أبي منصور عن أبي عبد الله عليه السلام قال ابن بابويه : « اذا أصاب الثوب بول فاغسله في الماء الجاري مرة وفي الراكد مرتين » ^(٢) وروى هذه الرواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام الثوب يصيبه البول قال : « ان غسلته في المرنك فاغسله مرتين وان غسلته في ماء جار فمرة واحدة » ^(٣) ويمكن أن يكون الوجه فيه ان الجاري يتعابر المياه به على الثوب فكانه غسل أكثر من مرة .

مسئلة : لس الادميات طاهر لبن ابن كان اولس بست . وقال بعض فقهاءنا لس الفنت نجس ، لانه يخرج من مثانة أمها ، ومستنده حديث السكوني عن جعفر ، والسكوني ضعيف والطهارة هي الاصل . وفي بولها خلاف . قال علي بن بابويه : بول الصبي والصبية سواء . وفي رواية الحلبي « والعلام والجارية شرع سواء » ^(٤) . والاشبه اختصاص التخفيف بسول الصبي ، والرواية محمولة على التسوية في التنجيس لافي حكم الازالة مصيراً الى ما أفتى به أكثر الاصحاب .

مسئلة : اذا علم موضع النجاسة من الثوب غسل ذلك الموضع ولو جهل الموضع غسل كل موضع يحتمل أن يكون فيه ، والا غسل الثوب كله ، وهو مذهب علمائنا ، وبه قال الشافعي ، ومالك ، وأحمد . وقال ابن خزيمة : اذا حفيت بنحري مكان النجاسة فيغسله . وقال عطاء وحماة ينضح الثوب كله .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٢٥ ح ١ .

(٢) بحار الانوار ج ٧٧ كتاب الطهارة ص ١٣٢ ح ٢ (مع اختلاف يسير جداً) .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٢ ح ١ .

(٤) الثوب ثل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٣ ح ٢ .

لما ان المانع من الصلاة موجود على اليقين ولا يحصل اليقين بزواله الا بما قلناه . ويؤيد ذلك ما رواه الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « اذا أصاب ثوب الرجل مني فليسل الذي أصابه فان ظن انه أصابه ولم يتيقن ولم يرمكانه فليتنضحه بالماء ، وان استيقن انه أصابه ولم يعلم مكانه فليسل ثوبه كله » ^(١) .

ومثله عن عتبة بن مصعب وعن ابن أبي يعفور عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « في الثوب يصبه المني اغسله ان عرفت مكانه وان لم تعرف مكانه فاغسله كله » ^(٢) . وكذا لو كانت المجاسة في أحد الكمين لم يتحر وغسلهما وكذا لو قطع أحد الكمين تعبت غسل الباقي ليكون على يقين من روال المجاسة كما هو على يقين من حصولها .

مسئلة : لو نجس أحد الثوبين ولم يعلمه بعينه ، قال الشيخ في النهاية والخلاف : يصلي في كل واحد منهما فرضه ، وقال في المبسوط وقد روى انه يتركهما ويصلي هرياناً ، والاول أحوط . قال في الخلاف ، وقال المزني : يصلي هرياناً واليه ذهب بعض أصحابنا ان ستر العورة شرط في صحة الصلاة ، ولا يتحصل الصلاة مع الشرط على اليقين الا بالصلاة في كل واحد منهما فيجب تحصيلاً للواجب وشرطه .

ويؤيد ذلك رواية صفوان بن يحيى قال : كتبت الى أبي الحسن عليه السلام في رجل معه ثوبان أصاب أحدهما بول ولم يدرك أيهما هو وخاف فوثهما وليس عنده غيرها كيف يصنع قال : « يصلي فيهما جميعاً » ^(٣) وقال ابو جعفر بن بابويه يعني على الأفراد .

وقال بعض المتأخرين يصلي هرياناً ، ثم خبط في استدلاله بما لا اثر له لكما

(١) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ١٦ ح ٤ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ١٦ ح ٦ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٦٤ ح ١ .

شير الى ربه ويسئ وهمه قال شرع شاكاً في صلاته فلا يصح اوشاكاً في طهارة ثوبه واليقين بالطهارة مشروط، وقال الواجب بقارنه الوجه المقتضي وجوبه فلا يكون متأخراً عن الواجب .

والواجب لاسلّم انه شرع شاكاً، ويان ذلك ان ستر العورة شرط بالاجماع ولا يسقط مع التحكّن والتحكّن ههنا حاصل فيجب الصلاتان تحصيلاً للستر المشروط في الصلاة ، فحيث يكون كل واحدة من الصلاتين واحدة لان ما لا يتم الواجب لا به واجب .

وقوله هو شاك في طهارة ثوبه واليقين بطهارته مشروط، قلنا لاسلّم ان اليقين بطهارة الثوب شرط بل يكفي عدم العلم بالنجاسة وفي كل واحد منها هو غير متيقن للنجاسة .

قوله الواجب بقارنه الوجه المقتضي وجوبه ، قلنا لو سلمت هذا الاصل فان الوجه المقتضي وجوب الصلاتين مقارن لكل واحد منهما، وذلك لان الوجه المقتضي وجوبهما تحصيل ما يتحقق وجوبه وهو ستر العورة وذلك وجه مقارن لفعل الصلاة كما ان المأمور بالصعود السطح لما لم يمكنه ذلك الا بنصب السلم وجب عليه نصبه وان كان الصعود متأخراً ، لانه ليس وجه وجوب نصب السلم الصعود بل كون الصعود لا يتم الا به وكذلك الصلاة ههنا لما وجب معها ستر العورة بالسائر الظاهر وكان تحصيله موقوفاً على الاتيان بهما كان ذلك وجهاً متقارباً للاتيان بهما .

فرع

لو كان معه ثياب نجسة وطاهرة صلى العريضة بعدد النجسة وراد صلاة .
مسئلة : اذا لاقى الكلب والحزير او الكافر المحكوم بسجاسة عينه ثوباً او جسداً وهو رطب ، غسل موضع الملاقات وجوباً ، وان كان يابساً رش الثوب بالماء

استحباً ، وهو مذهب علمائنا أجمع لانعلاقات النجاسة الرطبة اوالموضع الرطب موجب نجاسته فيكون الرطوبة منجسة لمحلها ومع تحقق النجاسة يجب ازالتها ، أما البدن فيصب عليه الماء كما سلف .

ويؤيد ذلك ما رواه جماعة منهم علي بن أبي حمزة وحريز عن أحبه عن أبي عبد الله عليه السلام في الكلب يصيب الثوب قال : « انصحه وان كان رطباً فاعسله » ^(١) وهي رواية محمد بن مسلم اذا أصاب الكلب جسد الرجل يمسح الموضع الذي أصابه ، وعن علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال : سألت عن الرجل يصيب ثوبه خنزير قال : « يصح ما أصاب من ثوبه الا أن يكون فيه أثر فيفسله » ^(٢) .

وروى علي بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام في مصافحة اليهودي قال : « من وراء الثياب فان صافحك بيده فاعسلها » ^(٣) . وعن محمد بن مسلم عن أحدهما في رجل صافح مجوسياً قال « يغسل يده » ^(٤) .

قائ في المبسوط : سواء كان الكافر أصلياً او كافر ملة او كافر ردة . وعلى هذا كل ثوب قصره كافر ، او صغفه ، او غسل غزله ، او سقاء ، او بلبه عند العمل ، فانه لا يجوز الصلاة فيه الا بعد غسله وتطهيره .

فرع

قال الشيخ في المبسوط : كل نجاسة أصابت الثوب او البدن فكانت يابسة لا يجب غسلها ، وانما يستحب مسح اليد بالتراب او نفض الثوب .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٢٦ ح ٣ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ١٣ ح ١ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ١٤ ح ٥ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ١٤ ح ٣ .

مسئلة : من صلى ثم رأى النجاسة على ثوبه او بدنه لم تحب الاعادة لاحتمال تجددہ والاصل عدمها في الصلاة . وهو اجماع ، أما لو تيقن انها كانت حاصلة في ثوبه او على جسده هيه ثلاث مسائل :

الاولى : سبق علمه بالنجاسة وصلى ذاكراً لها ، لم تصح صلاته وعليه في الوقت الاعادة ومع خروجه القضاء ، وهو اجماع من جعل طهارة البدن والثوب طاهراً .

الثاني : علم النجاسة ثم نسيها وصلى ثم ذكر فروايتان :

احديهما : هي كالاولى يعيدها لو كان الوقت باقياً وبقيتها لو كان خارجاً ، وهو اختيار الشيخ في المبسوط والحلاف والنهاية ، والمعيد في المقنعة ، وعلم الهدى في المصباح ، لانه أدخل بالشرط مفرطاً فطره القضاء .

ويؤيده رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ان أصاب ثوب الرجل الدم فصلى فيه وهو لا يعلم فلا إعادة عليه وان علم قبل أن يصلي نسي وحصى فعليه الاعادة » ^(١) . وفي رواية سماعة عنه عليه السلام « اذا نسي أن يغسله حتى صلى بعبد كي يهتم عقوبة لنسيانه » ^(٢) .

والرواية الاخرى لا يعيد ، روى ذلك الحسن بن محبوب عن العلا قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب ثوبه شيء فينجسه فنسي أن يغسله ويصلي فيه ثم تذكر انه لم يكن يغسله أيعيد الصلاة قال : « لا يعيد قدمضت صلاته وكنت له » ^(٣) . قال الشيخ هذا خبر شاذ لا يعارض به الاخبار التي ذكرناه ويحوز أن يكون مخصوصاً بتنجاسة معفو عنها . وعندني ان هذه الرواية حسنة والاصول يطابقها لانه

(١) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٤٠ ح ٧ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٤٢ ح ٥ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٤٢ ح ٣ .

صلى صلاة مشروعة مأمور بها فيسقط بها الغرض . ويؤيد ذلك قوله عليه السلام « عني لأمي عن الخطأ والسيان » (١) . لكن القول الأول أكثر والرواية به أشهر .

وقال الشيخ في الاستبصار : بعيد في الوقت ولا يعيد حارجه ، وهو تعويل على مكانة والمكانت مجهول ، فالرواية إذن ساقطة فلذلك لم يشير إليها في الأصل .

الثالث : لو لم يعلم بالنجاسة حتى فرغ من صلاته وثيق أنها كانت في ثوبه وبدنه ، فقولان ، أحدهما لإعادة ، ذكره الشيخ في تطهير الثياب من كتاب النهاية ، وهو اختيار المفيد وعلم الهدى والشافعي . والثاني بعيد في الوقت لأحارجه ، ذكره الشيخ في باب المباه من كتاب النهاية ، وهو اختيار ربيعة ومالك .

لنا ما روى أبو داود بإسناده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طلع نعليه في صلاته فخلعوا نعالهم فقال : ما حملكم على القاء نعالكم قالوا رأيناك ألقيت نعليك فألقينا نعالنا قال : « ان جبرئيل أخبرني ان فيهما قدراً » (٢) . ولو لم يكن خدع العلم حذراً ، لوجب عليه الاستيناف ، وهذا وإن كان غير لازم على رأينا فهو لازم لهم .

ومن طريق الأصحاب ما رواه أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل يصلي وفي ثوبه جنابة أو دم حتى فرغ من صلاته ثم علم قال : « قد مضت صلاته ولا شيء عليه » (٣) . ولأنه مأمور بالصلاة على هذه الحال والا يقتضي الاجزاء .

ويؤيد ذلك رواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ان رأيت المني قبل أو بعد ما تدخل في الصلاة فعليك إعادة الصلاة وان أنت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيت بعد فلا إعادة عليك وكذلك البول » (٤) .

(١) بماء يوجد في متن ابن ماجه ج ١ ص ٦٥٩ .

(٢) متن البيهقي ج ٢ كتاب الصلاة ص ٤٠٤ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٤٠ ح ٢ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ١٦ ح ٢ .

فروع

الاول : لو علم بالنجاسة في أثناء الصلاة طرحها إن أمكن وأتم صلاته وإن لم يتمكن إلا بما يبطل الصلاة مثل الفعل الكثير أو استدبار القبلة ، بطلت صلاته واستقلها بعد طرح النجاسة أو إزالتها ، وبه قال في المبسوط ، وعلى قول الشيخ الثاني يستأنف إن كان الوقت باقياً كيف كان .

الثاني : لو وقعت عليه نجاسة وهو في الصلاة ثم زالت وهو لا يعلم ثم علم استمر على حاله على ما قلناه ، وعلى القول الثاني يستقل الصلاة .

الثالث : لو حمل حيواناً طاهراً غير مأكول أو صيباً ، لم يبطل صلاته لأن النبي ﷺ حمل أمانة وهو يصلي وركب الحسين عليه السلام على ظهره وهو ساجد ، وكذا لو حمل قارورة فيها نجاسة مشدودة الرأس . ونردد الشيخ في الخلاف فقال : لا يبطل صلاته ، وبه قال ابن أبي هريرة ، وقاسه على حمل حيوان طاهر في جوفه نجاسة . وقال جميع الفقهاء تنطل . قال الشيخ : وإن قلنا تنطل كان قوياً لأن على المسئلة الإجماع . فإن خلاف ابن أبي هريرة لا يعتد به . وجزم في المبسوط بالطلان . والوجه عدي الجوار ، وما استدل به الشيخ ، ضعيف لأنه سلم أنه ليس على المسئلة نص لأصحابه وعلى هذا التقدير يكون ما استدل به من الإجماع ، هو قول جماعة من فقهاء الجمهور وليس في ذلك حجة عندنا ولا عندهم أيضاً .

والدليل على الجوار أنه محمول لا يتم الصلاة فيه متعزداً فيحوز أصحابه في الصلاة بما قدمناه من الخبر ، ثم نقول الجمهور عولوا على أنه حامل نجاسة فيبطل صلاته كما لو كانت على ثوبه ونحو نقول النجاسة على الثوب مبيحة له فتبطل لنجاسة الثوب لالكونه حاملاً نجاسة ونطالبهم بالدلالة على أن حمل النجاسة يبطل للصلاة إذا لم يتصل بالثوب والبدن .

مسئلة : المربية للصبي اذا لم يكن لها الاثوب واحد اجتزأت بغسله في اليوم مرة ، ذكر ذلك الشيخ في المبسوط والنهاية .

ورواه سيف بن عميرة عن أبي حفص عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « تنسل القميص في اليوم مرة » ^(١) ، ولأن تكرار بول الصبي يمنع التمكن من ازالته فجرى مجرى دم القروح او السلس الذي لا يمنع من استصحاب الثوب في الصلاة ، فكما يجب اتساع الرواية هناك دفعا للحرج ، فكذا هنا لتحقيق الحرج في الازالة ، وانما قلناه في اليوم واللييلة وان لم يتضمنه الخبر نطقاً ، لانه اذا اجتزأت في اليوم مرة فقد دخلت اللييلة في الجملة .

روى عبدالرحيم القصير قال : كتبت الى أبي الحسن الاول أسأله عن غصي يبول فيلقى من ذلك شدة ويرى الليل بعد الليل قال . « يتوضأ وينضح ثوبه في النهار مرة واحدة » ^(٢) والراوي المذكور ضعيف ، فلا عمل على روايته وربما صير اليها دفعا للحرج .

مسئلة : من ليس معه الا ثوب نجس وتمدر تطهيره في جواز الصلاة فيه روايتان :

احديهما : المص ويصلي عارياً مومياً ، روى ذلك سماعة ومحمد الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أصابته جنابة وهو في القلاة وليس عليه الاثوب واحد وأصابه مني قال : « نيمم ويطرح ثوبه ويجلس مجتمعاً يصلي ويومي إيماءً » ^(٣) . واختار ذلك الشيخ في النهاية والمبسوط والحلاف .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٤ ح ١ .

(٢) الوسائل ح ١ ابواب مواضع الوضوء باب ١٣ ح ٨ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٤٦ ح ٤ .

والأخرى : يصلي فيه ، روى ذلك عبدالرحمن بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله عليه السلام سألته عن الرجل يجب في ثوبه وليس معه غيره ولا يقدّر على غسله قال : « يصلي فيه »^(١) . وفي رواية علي بن حمزة عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام في رجل أصاب ثوبه دم بصفه أو كله وحضرت الصلاة يصلي فيه أو يصلي عربياً قال : « إن وجد ماءً غسله وإن لم يجد ماءً صلى فيه ولم يصل عربياً »^(٢) . وجمع الشيخ بين الروايتين بن قال : يجب نزعها إلا أن يحشى من نزعها برداً أو غيره ، فيصلي فيه .

وعندي في هذا التأويل اشكال لأن نزعها يستلزم فوات ستر العورة ، وهو شرط في الصلاة والصلاة فيه يستلزم فوات طهارة الثوب وهو شرط وكلاهما متساويان فلا ترجيح إذا والأولى القول بالتخيير .

ولو قيل الدليل على ما فصله الشيخ ما رواه الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يجب في الثوب أو يصيبه بول وليس معه غيره قال « يصلي فيه إذا اضطر إليه »^(٣) ، قلنا الاضطراب يكفي فيه عدم التمكّن من غيره وإذا تقرر هذا فلو صلى عارياً لم يعد ولو صلى فيه هل يعد إذا أمكن غسله ؟ فيه قولان :

أحدهما : يعد ، ذكره الشيخ في المبسوط والنهاية والحلاف وهو رواية عمده الساباطي عن أبي عبدالله عليه السلام سأل عن رجل ليس معه إلا ثوب لائح الصلاة فيه ولا يجد ماءً يغسله كيف يصنع ؟ قال : « يتيمم ويصلي فإذا أصاب ماءً غسله وأعاد الصلاة »^(٤) والرواية ضعيفة السند ، لأن رجالها فطحية ، والأشبه أنه لا إعادة لأنه صلى صلاة مأموراً بها والأمر يقتضي الاجزاء .

مسئلة : الشمس إذا جففت البول من الأرض والبواري والحصير جازت

(١) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ٤٥ ح ٤ .

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ٤٥ ح ٥ .

(٣) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ٤٥ ح ٧ .

(٤) الوسائل ج ٢ أبواب التيمم باب ٣٠ ح ١ .

الصلاة عليه وظهر وهو اختيار الشيخين في المقعة والمبسوط والخلاف . وقال ابن الجبید الاحوط تجنّبها الا أن يكون ما يلاقيها من الاعضاء يابساً وقيل لا يظهر ويجوز الصلاة عليها ، وبه قال الراوندي منا ، وصاحب الوسيلة ، وهو جيد .

واستدل الشيخ لما ذكره باجماع الفرقة ، ورواية عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « اذا كان في الموضع قنراً من البول او غيره فأصابته الشمس ثم يس الموضع فالصلاة على الموضع جائزة » ^(١) . وبما رواه علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر قال سأله عن البواري يصيبها البول هل تصلح الصلاة عليها اذا جففت من غير أن يغسل قال : « نعم » ^(٢) .

ويمكن أن يحتج بقوله عليه السلام وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً أينما أدركتني الصلاة صليت » ^(٣) . وفي استدلال الشيخ بالروايات اشكال لان غايتها الدلالة على جواز الصلاة عليها ونحن فلا نشترط طهارة موضع الصلاة بل نكتفي باشتراط طهارة موضع الجهة .

ويمكن أن يقال الأدن في الصلاة عليها مطلقاً دليل جواز السجود عليها والسجود يشترط طهارة محله .

ويمكن أن يستدل بما رواه أبو بكر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه السلام « ما أشرقت عليه الشمس فقد طهر » ^(٤) ولان الشمس من شأنها الاسخاخ ، والسخونة تلطف الاجزاء الرطبة وتصعدها ، فاذا ذهب أثر النجاسة دل على مفارقتها المحل والباقي يسير تحيله الأرض الى الأرضية فيطهر فنقول أبي عبد الله عليه السلام « التراب طهور » ^(٥) .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٢٩ ح ٤ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٢٩ ح ٣ .

(٣) السنن للنسائي ج ١ ص ٢١٠ مع اختلاف في ذيله

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٢٩ ح ٥ .

(٥) سنن أبي داود ج ١ كتاب الطهارة ص ١٠٥ (مع اختلاف يسير) .

قال في المبسوط : وبتميم منها . وفي قوله عندي تردد .

ثم قال في المبسوط : ولو وقع مائع غير البول كالحمر لم تطهره الشمس لأن حملة على البول قياس ، وفيه اشكال لأن معوله على رواية عمار وهي تتضمن البول او غيره .

فروع

الاول : لا يطهر الثياب ، والاواني ، وما ينقل ، ويحول بالشمس ، عدا البواري ، والحصير . وفيما عدا الارض مما لا ينقل تردد .

الثاني : قال ابن الجنيدي : لا يطهر المجزرة ولا الكنيف بالشمس ، وهو حسن لمخالطة أحيان النجاسة أثرتها وقصور الشمس عن ازالتها .

الثالث : قال الشيخ في موضع الخلاف : اذا طلعت على الارض الشمس وهبت عليها الرياح طهرت ، وفيه اشكال ، لأنه ان اشترط الامر بن طولب بالدلالة وان جعل الرياح مطهراً بانفراده كان أشد اشكالا .

مسئلة : وتطهر الارض باطن الخف ، والنعل ، والتقدم مع روال النجاسة بها . قال ابن الجنيدي : لو طوى برجله لوما هو وقاء لها نجاسة ثم وطىء بعدها على الارض طاهرة يابسة طهر ما مس النجاسة من رجله والوقاء ولومسحها حتى يذهب عين النجاسة ، وأثرها بغير ماء أجزاء اذا كان ما مسحها به طاهراً .

وقال المفيد في المقنعة : واذا داس الانسان بخفه او نعله نجاسة ثم مسحهما بالتراب طهرا بذلك . وقال أبو حنيفة اذا أصاب الخف نجاسة لها جرم فجعت وذلكه بالارض جار . وقال الشافعي في الحديد : لا يطهر الا النعل .

لنا ما رواه أبو سعيد المخدري عن النبي ﷺ اذا جاء أحدكم الى المسجد

فان رأى في نعليه قدراً او أذى فليمسحهما وليصل فيهما ^(١) . وعن أبي هريرة عنه عليه السلام « اذا وطئ أحدكم الأذى بخفيه فان التراب له طهور » ^(٢) . ومثله عن عائشة عنه رضي الله عنها .

ومن طريق الأصحاب ما رواه فضالة بن أيوب وحفص بن أبي عيسى عن أبي عبد الله عليه السلام قلت له : وطئت عذرة بخفي ومسحته حتى لم أرفسه شيئاً ما تقول في الصلاة فيه قل : « لا بأس » ^(٣) .

وعن زرارة بن أعين قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل وطئ عذرة فساخنت رجله فيها ينقص ذلك وضوءه وهل يجب عليه غسلها فقال : « لا يغسلها إلا أن يقدرها ولكن يمسحها حتى يذهب أثرها وبصلي » ^(٤) . ولأن كل واحد من الخف والقدم معرض لملاقات النجاسة ، فلواقترع على تطهيره بالماء لشق ولم ينفك الإنسان متاخلاً بتطهيره والتراب من شأنه إحالة ما يلاقيه فإذا زالت العين بدعكه بالتراب فقد زالت النجاسة .

فرع

لا يشترط جفاف النجاسة ولأن يكون لها جرم، خلافاً لأبي حنيفة . لنا ظاهر الروايات ، ولأن ما ليس له جرم كالبول إذا ذهب وإن بقي منه شيء يسير من قوامه كان إحالته أسرع فإذا طهر ماله جرم فما لاجرم له أولى .

مسئلة : قال الشيخ في الخلاف : إذا بال على الأرض فتطهيرها بصب الماء

(١) الناح الجامع للأصول ج ١ كتاب الطهارة ص ٩٠ .

(٢) سنن أبي داود ج ١ كتاب الطهارة ص ١٠٥ .

(٣) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ٣٧ ح ٦ .

(٤) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ٣٢ ح ٧ .

حتى يطهره ويريل لونه وريحه، ويبقى الماء الوارد عليه على طهارته ولا يحتاج الى قلع المكان الذي انتهى اليه ذلك الماء ، خلافاً لابي حنيفة .

واستدل الشيخ بروايه أبي هريرة في قصة الاعرابي قال : **والسي** لا يأمر بطهارة المسحود بما يريد تنجيساً ^(١) ويلزم أن يكون الماء أبصاً على طهارته .

وما ذكره الشيخ بشكل ، لان الرواية المذكورة عندما صعبت الطريق ، ومما فيه لأصل ، لا ما يثبت ان الماء المنفصل عن محل الحاسة نجس تعبّر اولم يتعبّر لانه ماء قليل لاقي بحاسة ، وبعارضها رواية ابن معقل عن السي **يُزَيِّفُ** انه قل : « خذوا ما بال عليه من التراب واهربقوا على مكانه » ^(٢) .

ولو قال هذا مرسل ، قلنا مع ارساله لا يعلم بطلانه ومع الاحتمال لا سلم روايته عن احتمال المعارضة ، فالأولى اطراح هذه الرواية فلماذا قلنا في الأصل . وقبل أحاله على قول الشيخ رحمه الله ، واذا تقرر هذا فيما إذا تطهر الوجه ان طهارتها بجريان الماء عليها او المطر حتى يستهلك النجاسة او يزال التراب النجس على اليقين او تطلع عليه الشمس حتى يجف بها او ينسل بماء بغيرها ، ثم يجري الى موضع آخر فيكون ما انتهى اليه نجساً .

ولو كان مائماً غير البول ظهر بجميع ذلك عدا الشمس على مامر ولو كانت جمدية اربلت عبيها فان كانت رطوبتها باقية على الارض فهي كالمائع وان استهلكت الحاسة العينية في التراب لم يطهر الا بازائه .

زيادات

مسئلة : اذا جبر عظمه بعظم نجس كعظم الكلب والخنزير ، والكافر ، ازاله

(١) الفوائد ج ٢ ابواب النجاسات باب ٣٢ ح ٧ .

(٢) سنن أبي داود ج ١ كتاب الطهارة ص ١٠٤ .

ان لم يحف الضرر ، وأبقاه ان خاف وأجزأته صلاته . وقال الشافعي : يلزمه قومه ما لم يطن التلف .

لنا ان في ذلك حرج فيكون متنبأ ولانها نجاسة متصلة كاتصال دمه فيكون معفواً عنها . ولو جبره بعظم ميت طاهر العين في حال الحياة خالاً الموت لا يجس به عظم ولا شعر . وفي جبره بعظم الادمي تردد منشأ وجوب دفن عطمه لما رواه الحسن بن درارة عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يسقط سته فباحد من سن ميت مكة قال : « لا بأس » (١) .

مسئلة : والصبي لا يطهر بالمسح وان أزال العين . وقال المرتضى يطهر . قال الشيخ : ولست أعرف به أثراً .

لنا ان حصول النجاسة به معلوم ، وروال حكمها يفتقر الى مستند ومع عدمه فالحكم باق ولان المسح يزيل عين النجاسة الظاهرة وتبقى أجزاء لاصفة لا يزيلها الا الماء ، ولان النجاسة الرطبة تعدى حكمها الى الملاقي فلا يزوال بروال عين النجاسة .

مسئلة : لا يكفي صب الماء على الثوب بل لابد من عصره مرتين ، وفي البدن روايتان أشهرهما ، الاكتفاء بالصب مرتين . ويستحب ذلك ولو لم يزل عين النجاسة الا بالدلك وجب . وفي بول الصبي روايتان ، احديهما يغسل مرة . والاخرى يصب عليه مرة . وان صب على الثوب وجمع ذلك الماء نجس على التقديرات ، أما الثوب فيطهر لو كانت النجاسة بول صبي لم يأكل ، ولا يطهر لو كان لباع . وقال ابن سيرين : لو صب على الثوب ، طهر هو والماء المنفصل .

لنا انه أحل بالعصر فلم يطهر الثوب والماء المنفصل لافته نجاسة مع قلته ، فيكون نجساً ولو عصر نصف الثوب نجس لم تسر نجاسة النصف الاخر اليه ، خلافاً لابن القاضي من الشافعية قال : لان مجاور الاجزاء نجسة فتسري اليه لمافي من الرطوبة .

(١) الوسائل ج ٣ ابواب لباس المصلى باب ٣١ ح ٤ .

لنا ان المفسول يظهر لان الماء من شأنه التطهير وهو قابل له فيحقق الطهارة .
وما ذكره ابن القاضي ليس بحجة ، لان الملاقي له أجزاء حافة لا يؤثر فيها نجاسة
السجاور لانه لو أثرت لزم نجاسة كل مجاور حتى يلزم نجاسة العالم نجاسة واحدة
لان بينهم أجزاء أرضية متصلة .

مسئلة : روى أحمد بن محمد بن محمد بن اسماعيل عن بعض أصحابنا
عن أبي الحسن عليه السلام قال : « طين المطر لا بأس به أن يصيب الثوب الى ثلاثة أيام
حتى يعلم ان شيئاً نجسه بعد المطر وان أصابه بعد ثلاثة أيام غسله وان كان الطريق
نظيفاً لم يغسله » ^(١) ووجه هذا ان الميت لا ينجس بملاقات النجاسة ما لم يعلب على
أحد أوصافه فاذا مضى ثلاثة أيام ، استحب ازالته لما يمارجه من الاشياء المستفردة
طبعاً وان لم يمارجه شيء فهو على الاباحة فان تبقي ملاقات نجاسة بعد المطر أي
بعد انقطاع المطر ، وجب ان يغسله .

مسئلة : الاعيان النجسة لا تطهر بالاستحالة . وقال أبو حنيفة : يظهر بالقيس
على المحرم وجلود الميتة اذا دفت وحكى عنه ، انه لو وقع خنزير في ملاحه فاستحال
ملاحاً طهر .

لنا ان النجاسة قائمة بالاجزاء النجسة لا بأوصاف الاجزاء فلا تزول بتغير
أوصاف محلها ، وتلك الأجزاء باقية فتكون النجاسة باقية لانقضاء ما يقتضي ارتفاعها .
وهنا بحث في مواطن :

الاول : اذا أحالت النار الأعيان النجسة رماداً قال الشيخ في الخلاف : يظهر
واستدل بأجماع الفرق ، وبما رواه الحسن بن محبوب قال سألت أبا الحسن عليه السلام
عن الحص ترقد عليه العذرة وعظام الموتى ويجصص به المسجد ويسجد عليه فكذب

التي بخطه « ان الماء والبار قد طهراه » (١) .

وفي استدلال الشيخ اشكال . أما الاجماع فهو أعرف به ونحن فلا نعلمه هنا .
وأما الرواية فمن المعلوم ان الماء الذي يمارح الحص هو ما يحيل به ، وذلك لا يظهر
اجماعاً ، والبار لم تصيّر رماداً ، وقد اشترط صيرورة النجاسة رماداً وصيرورة العظام
والعدرة رماداً بعد الحكم بنجاسة الحص عبر مؤثر طهارته .

ويمكن أن يستدل باجماع الناس على عدم التوقي من دواخن السراجين
النجسة ولولم يكن طاهراً بالاستحالة لتورعوا منه . ومن هذا الباب ما ذكره الشيخ
في الخلاف ، قل : اذا طبخ الطين حتى صار خزفاً أو آجراً طهر نظراً الى كونه
محترقاً فجرى مجرى الرماد عنده .

الثاني : اذا استحال الأشياء النجسة تراباً كالعدرة اليابسة والمبتسات فهي
طهارتها تردد ، قال الشيخ في باب التيمم : يجوز التيمم بتراب القبر منبوشاً كان او
غير منبوش ، وهذا الاطلاق منه يقتضي الطهارة .

وقال في موضع آخر : اذا نبش قبر وأخرج ترابه وقد صار الصب رميماً
وأخلط بالتراب ، فلا يحوز السحود على ذلك التراب لانه نجس ، ويمكن أن يكون
قوله بالطهارة أرجح بتقدير أن يصير النجاسة تراباً لقوله « جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ
مَسْجِداً وَتُرَابُهَا طَهُوراً أَيْسَ أَدْرِكُنِي الصَّلَاةُ صَلِيَةً » (٢) وقوله « جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ
طَهُوراً » (٣) .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٨٦ ح ١ .

(٢) السنن للنسائي ج ١ ص ٢١٠ مع اختلاف في ذيله

(٣) سنن أبي داود ج ١ كتاب الطهارة ص ١٠٥ (مع اختلاف يسير) .

فروع

لو كانت النجاسة رطبة ومارجت التراب فقد نجس ، فلو استحال النجاسة بعد ذلك وامتزجت بقيت الاجزاء الترايبية على النجاسة المستحيلة ايضاً لاشتداهما بها .

الثالث : اذا عجن العجين بالماء النجس لم يظهر اذا خبز . وقال الشيخ في موضع من النهاية يظهر ، لرواية عبدالله بن الزبير عن أبي عبدالله عليه السلام في البئر تموت فيها العارة او غيرها من الدواب فيعجن من مائها أبوك كل ذلك الخبر قال : « اذا أصابته النار فلا بأس بأكله » ^(١) . ورواية ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام في عجين عجن وخبز ثم علم ان الماء كانت فيه ميتة قال : « لا بأس أكلت النار ما فيه » ^(٢) .

لما رواه ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « بدفن ولا يباع » ^(٣) . وقال الشيخ في التهذيب : بهذا الخبر تأخذ دون الاول .

وفي رواية أخرى يباع ممن يستحيل الميتة ، وهي ضعيفة لان ابن أبي عمير في هذه الرواية قال عن بعض أصحابنا ، وما أحسبه الا حفص بن غياث وحفص هذا ضعيف ، ولان العجين ينجس بالماء النجس والنار لم تحل بل جففته وأزالت بعض رطوبته ومع بقاء الرطوبة وأبعاضها تمتنع الطهارة . وجواب ما ذكره الطمس في الرواية فان من جملة رجالها أحمد بن الحسن الميثمي وهو واقفي مع ان ما ذكرناه أرجح لانه أنسب بالاصل .

الرابع : قال الشيخ في التهذيب والاستبصار اذا مضى على عظم ، لميتة سنة

(١) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٤ ح ١٧ .

(٢) الوسائل ج ١ ابواب الماء المطلق باب ١٤ ح ١٨ .

(٣) الوسائل ج ١ ابواب الامتار باب ١١ ح ٢ .

لم يجب غسل الثوب منه .

واحتج برواية اسماعيل الجعفي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن مس عظم الميت قال : « اذا جاز سنة فليس به بأس » ^(١) ، وآكد ذلك برواية علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته عن ثوب الرجل يقع على حمار ميت هل يصح الصلاة فيه قبل أن يغسله ؟ قال : « ليس عليه غسله [غسل] ويصلي فيه [عليه] ولا بأس » ^(٢) .

وليس فيما ذكره الشيخ رحمه الله دلالة ، لأن الخبر الأول يحتمل أن يكون أساسه بغير رطوبة ، فلا تعدى نجاسته .

لا يقال لو كان كذلك لما كان لاشتراط السنة فائدة ، لأننا نقول قبل السنة لا تنك من بقايا أجزاء ميتة لأحجة فيه وملاقات أجزاء الميتة مشجعة وإن لم تكن رطبة ، ولا كذلك إذا مر عليه منه ، لأن أجزاء الميتة تكون قد زالت ولم يبق إلا العظم ونجاسته ليست منه إذ العظم ليس ينجس إذا لم يكن الميت نجس المين .

فأما الخبر الثاني فمن الجائز أن يكون ثوبه وقع على شعر الحمار وشعر الحمار ليس ينجس وإن مس . لا يقال إطلاق اللفظ يقتضي الطهارة وإن لاقى جسده ، لأننا نقول لما احتمل ما ذكرناه لم تبق دلالة متناولة لموضع النزاع على اليقين فيكون ما دل عليه الأصل من النجاسة باقياً .

ويلحق بذلك النظر في أحكام الأواني جميع آنية وواحد الآنية اء .

مسئلة: لايجوز استعمال أواني الذهب والفضة في الأكل والشرب وغيرهما ، وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة يحرم الأكل والشرب والتطيب .

وقال الشيخ في الخلاف: يكره استعمال أواني الذهب والفضة ومراده التحريم

(١) الوسائل ج ٢ أبواب غسل الممس باب ٢ ح ٢ .

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ٢٦ ح ٥ .

وبدل على ما قلناه، ما رواه الجمهور عن النبي ﷺ قال « لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة »^(١). وهذا يدل بالبيينة على تحريم الاستعمال مطلقاً . وقال الحنابلة « الذي يشرب في آنية الفضة اما يجر جر في بطنه نار جهنم »^(٢) .

ومن طريق الاصحاب ما رواه ابن مريحان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « لا تأكل في آنية الذهب والفضة »^(٣) . وعن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام انه « نهى عن آنية الذهب والفضة »^(٤) . وأما المفضض ففيه قولان : قال في الخلاف : ما يدل على مساواته لآنية الذهب والفضة . وقال في المبسوط : بالجوار ، وبه قال ابو حنيفة والوجه الكراهية .

لنا ان في استعماله فخراً وبطراً وتعطيلاً للمال مع امكان تحصيل الغرض من دونه ، ولما رواه يزيد عن أبي عبدالله عليه السلام انه كره الشرب في الفضة وفي القداح المفضضة^(٥) . وكذلك أن يدهن في مدهن مفضض ، والمشط ، كذلك .

ويدل على أن المراد بالكراهية هنا التنزه ما رواه عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال : « لا بأس أن يشرب الرجل في القدح المفضض واعزل فمك عن موضع الفضة »^(٦) . وهل عزل المم عن موضع الفضة واجب أم مستحب ؟ قال في المبسوط واجب والاشبه الاستحاب عملاً بالاستصحاب .

ويؤيده ما رواه معاوية بن وهب عن أبي عبدالله عليه السلام سأل عن القدح فيه ضبة

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢٨ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٢٧ .

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٦٥ ح ٢ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٦٥ ح ٣ .

(٥) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٦٦ ح ٢ .

(٦) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٦٦ ح ٥ .

فضة فقال : « لا بأس الا أن يكره القصة فيزعمها عنه » (١) .

فروع

الاول : لا يحرم المأكول والمشروب فيهما وان كان الاستعمال محرماً ، لان الهي عن الاستعمال لا يتناول المستعمل . ولو استدل بقوله **لَا يَجْزِي** انما يجرى في بطنه نار جهنم ، قلنا الحقيقة غير مراده فيكون المجاز مراداً وهو كونه سبباً في دخول النار بطنه وعلى التقدير لا يلزم أن يكون نفس المشروب حراماً .

الثاني : لو تظهر من آنية الذهب والفضة لم يطل وضوءه ولا غسله بخلاف بعض الحنابلة قال : لانه استعمال في العبادة فيحرم كالصلاة في الدار المنصوبة . لنا ان انتزاع الماء ليس جزء من الطهارة بل لا يحصل الشروع فيها الا بعده فلا يكون له أثر في بطلان الطهارة . وقوله هو استعمال في العبادة ، قلنا اما انتزاع الماء فهو استعمال لكنه ليس جزء من الطهارة بل لا تقع الطهارة الا بعد انقضاء ذلك الاستعمال فيكون كما لو قهر غيره على تسليم ثوب نفسه لئس به في الصلاة وتمثله بالصلاة في الدار المنصوبة باطل لان البطلان في الدار المنصوبة نشأ من كون التصرف جزءاً من الصلاة لانها قيام وقعود وكوع وسجود وهو منهي عنه في المكان المنصوب بخلاف الطهارة من الاناء .

الثالث : تحريم الاستعمال تعبد غير معلوم العلة . وقال الجمهور : العلة ما ينضمه من الفقر والخيلاء وكسر قلوب الفقراء وهو باطل باستعمال أواني الزبرجد والبلور وغيرهما من الجواهر الغالية . وقيل لما يتضمن من السرف وتعطيل المال والقول فيه كالاول . وبالجمله فان ما ذكره يمكن أن يكون علة أما انه هو العلة قطعاً فلا .

الرابع : اتخاذ أواني الذهب والفضة حرام . قال الشيخ في المبسوط . وحكي

عن الشافعي جواره لاختصاص النهي بالاستعمال، فلا يلحق الاتحاد كما لا يحرم اتحاد
الحرير للرجل .

لما ان ذلك تعطيل للمال فتكون صرفاً لعدم الانتفاع، ولما روى محمد بن مسلم
عن أبي جعفر عليه السلام انه «نهى عن آنية الذهب والفضة»^(١) وهو على إطلاقه، وما روى
عن موسى عليه السلام «آنية الذهب والفضة متاع الذين لا يوقنون»^(٢) .

وقول الشافعي اختص التحريم بالاستعمال، قلنا حق، لكن تحريم الاستعمال
يستلزم تحريم الاتحاد، لانه لا فائدة في الاناء الا الاستعمال فاذا حرم تعطيل المال،
وكان تضييعاً له وليس كاتحاد الحرير لان يتخذ للتجارة وللنساء وغير ذلك من المباح
التي لا توجد في الاواني .

الخاصة : اتحاد اليسير من فضة كالحلقة للسياف، والقصعة، وكالفضة،
والسلسلة التي تشعب بها الاناء جائز، فانه روي انه كان للنبي صلى الله عليه وسلم «قصعة له حلقة
من فضة»^(٣) . ولموسى بن جعفر عليه السلام مראה كذلك وفيما عدا ذلك مما ليس ببناء
تردد، أشبهه الكراهية اذا كان فيه غرض صحيح، كالصفائح في قائم السياف، والميل
لما يختص به من الانتفاع .

وما روي أن العباسي غدر فعمل له فضيب ملبس بفضة نحو ما يعمل للصبيان
تكون فضته عشرة دراهم، وأمر به أبو الحسن فكسر محمول على الكراهية لانه
حكاية حال في واقعة .

السادسة : لا يحرم غير الذهب والفضة من المعادن غلت أثمانها اورخصت،
لان الاصل الاباحة .

(١) الوسائل ج ٢ ابواب التجاسات باب ٦٥ ح ٧ .

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب التجاسات باب ٦٥ ح ٤ .

(٣) لم نجده .

مسئلة : يغسل الاناء من ولوغ الكلب ثلاثاً أولاً بالترايب ، وهو مذهب أكثر الاصحاب والسبع أفضل . وقال المقيد في المقنعة ثلاثاً وسطاهن بالترايب ثم يجفف ويستعمل . وقال ابن الحنيد يغسل سبعاً ، وبه قال الشافعي ، وأحمد لما رواه مسلم عن النبي ﷺ « اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبعاً أولاً بالترايب » (١) . ومن طريق الاصحاب رواية عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « يغسل من الخمر سبعاً وكذا الكلب » (٢) . واقتصر أبو حنيفة على غلبة الطن بالنقاء ولو بالمرة قياساً على نجاسة الارض .

لنا ما رواه عن النبي ﷺ انه قال في الكلب يلغ في الاناء « يغسل ثلاثاً او حمساً او سبعاً » (٣) . والتخير مقتط تحتيم الزيادة عن الأقل .

ومن طريق الاصحاب ما رواه أبو العباس الفضل بن الصادق عليه السلام سألته عن الكلب فقال : « رجس نجس لا تتوضأ بفضلته واصيب ذلك الماء واغسله بالترايب اول مرة ثم بالماء مرتين » (٤) .

والجواب عن رواية مسلم انما مع تعارض الروايات نزل الزائد على الاستحباب ليتحقق العمل بهما . ويؤيده ان أبا هريرة راوي حديثهم قال « اذا ولغ الكلب في انائك فاغسله بها ثلاثاً » . وقياس أبو حنيفة ضعيف ، لجواز أن يكون التجفيف في الارض لزيادة المشقة في تكرار غسلها ، ولعموم البلوى بخلاف الاناء ، وما اشترطه المقيد من التجفيف مني بالاصل ، وبالاخبار التي تلونها فان ظاهرها الاكتفاء بمضمونها .

(١) التاج الجامع للاصول ج ١ كتاب الطهارة ص ٨٥ .

(٢) الوسائل ج ١٧ ابواب الاثرية المسحومة باب ٣٠ ج ٢ (مع اختلاف يسير) .

(٣) سنن البيهقي ج ١ باب غسل الاناء من ولوغ الكلب ص ٢٤٠ .

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٧٠ ج ١ .

فروع

الاول : قول الشيخ في المسوط : اذا لم يوجد التراب اقتصر على الماء وان وجد غيره كالاشنان ، وما يجري مجراه أجره ، وانه قال ابن الجند ، ووجه ما ذكره ان الاشنان أبلع في الانقاء فاذا طهر بالتراب ، فالاشنان أولى ، وفيه تردد مشأه اختصاص التبع بالتراب وعدم العلم بحصول المصلحة المرادة منه في غيره على أنه أوضح ذلك لعارض مع وجود التراب .

الثاني : اذا تكرر الولوغ كمت الثلاث ، وكذا لو ولع مازاد على الواحد . لان النجاسة واحدة فقليلها ككثيرها لانها لا تنضمز زيادة عن حكم الاو بي .

الثالث : هذا الحكم يختص الولوغ فلو أصاب يده مثلاً كسان كغيره من النجاسات ، وهو قول الشيخ في الخلاف وصوى ابن بابويه بين وقوعه وولوغه . وقال الشافعي : حكم ملاقات أجزاءه حكم ولوغه لان حكم أجزاء الحيوان واحد . لنا اختصاص النص بالولوغ يفيد اختصاص الحكم ولاسلم ان حكم أجزاء الحيوان واحد ، ولو سلمناه لعرفنا اختصاص الولوغ بمريد استقذار بشأ من ملاقات رطوبة لزجة تلجج بالاماء وتلك الرطوبة لا يتفك من لسانه عند الولوغ بخلاف بقية الاعضاء .

الرابع : ليس الحنزير كالكلب في الولوغ . وقال الشيخ في الخلاف : الحكم واحد ، وهو مذهب الشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد قالوا : لانه شر من الكلب للاجماع على نجاسته وتحريم اقتنائه . واستدل الشيخ في الخلاف بوجهين : أحدهما انه يسمى كلباً . والثاني ان النجاسات يجب غسل الاناء منها ثلاثاً وبأيه لا يارق .

واستدلال الجميع ضعيف أما انه شر من الكلب فمعلم ولكن لاسلم ان تلك الاشربة موجبة لما اختص الولوغ به من الحكم ، ثم ينتقض ما ذكره بغيره من

النجاسات المنق عليها فانه يجتزى بالازالة كالحمر والحيض ، واستدلال شيخنا
صعيف أيضاً ، لانا لاسلم ان الخنزير يسمى كلباً ولوسمي كان محاراً ، ولانسلم انه
يجب غسل النجاسات ثلاثاً ولوسلمناه ، لم ن شرط التراب .

وأما عدم الفارق فلانسلته لان الفارق موجود وهو ابن القاصي وممكن ، لان
عدم الوجدان لا يدل على العدم ، وفي رواية علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر
عليه السلام عن حنزيب شرب من اناء قال : « يغسله سبع مرات » (١) ، ونحن نحمله على
الاستحباب .

الخامس : لو غسل من الولوع مرتين ، ثم وقعت فيه نجاسة كفى الاتيان
بموجبها ، ويحيى على هذا لو انضم الى الولوع نجاسات مختلفة لم تزد على حكم
الولوع .

السادس : لو وقع اداء الولوع في ماء قليل نجس الماء ولم يتحصل من
الغسلات شيء ولو وقع في كثير لم ينجس ويحصل له غسلة واحدة ان لم يشترط
تقديم التراب ، ولو وقع في جار ومر عليه جريات قال في المبسوط : لم يحكم له
بالثلاث ، وفي قوله اشكال ، وربما كان ما ذكره حقاً ان لم يتقدم غسله بالتراب ،
لكي لو غسل مرة بالتراب وتعاقب عليه جريات كانت الطهارة أشبه .

السابع : لو أصاب الثوب او الجسد او الاناء ماء الولوع لم يعتبر فيه العدد،
اقتصاراً بالحكم على موضع النص .

مسئلة : يغسل الاناء من الخمر ثلاثاً ، والسبع أفضل ، وهذا مذهب الشيخ
في التهذيب والنهاية وقال في المبسوط والجمال : يغسل سبعاً ، وكذا المعيد في
المقنة .

لنا ان مع الثلاث يحصل الانتفاء فلا يشترط ما زاد ، ويؤيده رواية عمار عن

أبي عبد الله عليه السلام في الاناء يشرب فيه الحمر هل يجزيه أن يصب فيه الماء قال : « لا يجزيه حتى يذله بيده ويغسله ثلاث مرات » ^(١) ، وإن احتج برواية عمار أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام في الاناء يشرب فيه النبيذ قال : « يغسله سبع مرات » ^(٢) فالجواب أنما سزله على الاستحباب صوناً لهما عن التناهي .

مسئلة : ويغسل لموت الحرز ثلاثاً والسبع أفضل ، وكذا الفأرة ، وقال الشيخ في النهاية : يغسل لموت الفأرة سبعاً ، ورواه في المبسوط والجمل رواية ، وحجته رواية عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « غسل الاناء الذي يصب فيه الجرذ سبعاً » ^(٣) . والرواية ضعيفة لانفراد القطبية بها ، ووجود الخلاف في مصمومها ، فإن الشيخ في الخلاف يقتصر على الثلاث في جميع النجاسات هذا الولوغ ، ولأن ميتة الفأرة والجرذ لا يكون أعظم نجاسة من ميتة الكلب والخنزير ، ولأن الامتثال بالغسل يحصل بالثلاث فلا يجب ما زاد ، ولأنه يحتمل أن يكون هذا الحكم محنصاً بالجرذ فلا يتناول الفأرة .

مسئلة : ويغسل الاناء من سائر النجاسات مرة والثلاث أحوط ، وقد قال الشيخ في الخلاف والمبسوط وابن الحنيد : يجب غسله ثلاثاً ، وروى المرة رواية ، واستدل الشيخ على الثلاث باجماع الفرق ، ورواية أحمد بن الحسن بن علي عن عمر بن سعيد ، عن مصدق بن صدقة ، عن عمار الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الاناء يكون قدراً كيف يغسل ؟ قال : « ثلاث مرات يصب فيها ماءً ويحرك ويبرغ » ^(٤) .

لنا الأمر بالغسل مطلق ، فيكفي المرة لماعرفت ، وروى الجمهور عن ابن عمر كان الغسل من الحبابة والبول سبع مرات فلم يزل النبي صلى الله عليه وسلم حتى جعل الغسل من

(١) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ٥١ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ١٧ أبواب الاشارة المحرمة باب ٣٠ ح ٢ .

(٣) و (٤) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ٥٣ ح ١ .

الحضارة والبول مرة .

واحتجاج الشيخ بالاحماع بعيد من روايته المرة ، ثم اما بطالته بتحقيق الاحماع ، ولا يكمي روايتهم مارواه عمار ، لانهم كلهم لم يرووه ، ولا من يعلم ان الامام في جملتهم ، ورواية عمار سندها فطحية فلا تنهض حجة ، ثم هي معارضة برواية المرة على مادكره ، وهو أولى لانها مطابقة للبراءة الاصلية .

والذي يقوى عدي الاقتصار في اعتبار العدد على الولوج وبما عداه على ذلك المجاسة وعسل الائمة بعد ذلك المرة واحدة ، لحصول العرض من الازالة وبضعف ما يورد به عمار وأشباهه واما اعتبرنا في الحمر والقارة الثلاث ملاحظة لاختيار الشيخ ، والتحقيق منه ما ذكرناه .

مسئلة : أواني المشركين طاهرة ما لم يعلم نجاستها بمباشرتهم او ملاقات نجاسة ، والصابط ان الانية في الاصل على الطهارة ، فلا يحكم بالنجاسة الامع اليقين بورد المنحس ، وجبئد أما أن يكون ذلك معلوم الحصول فتكون نجسة ، أو معلوم الانتفاء فتكون طاهرة ، أو مشكوكا فيه فيكون استعمالها مكروها .

وبستوي في ذلك المجوسي ، ومن ليس من أهل الكتاب ، وفي الذمي روايتان أشهرهما النجاسة بحاسة عينية ، ونجاسة ما يلاقيه بالمائع ، وخالف الشافعي وأبو حنيفة ولم ينحسوا الامع اليقين بملاقات نجاسة غير المباشرة ، لما رواوا ان النبي ﷺ توصاً من مرادة مشركة وتوصاً عمر من جرة نصرانية (١) .

لما ما دللنا عليه من نجاستهم ومع تسليمها يرول الخلاف ، ولما روده عن أبي نعمة الحشبي قلت : يا رسول الله ﷺ اما بأرض أهل الكتاب أفأكل في أبينتهم فقال : «ان وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا غيرها فاعسلوها واكلوا فيها» (٢) .

(١) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٣٢ .

(٢) سنن البيهقي ج ١ كتاب الطهارة ص ٣٣ .

ومن طريق الأصحاب ما رواه محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن آنية أهل لمة والسجوس قال: «لا تأكلوا في آبتهم ولا من طعامهم الذي يطبخون ولا في آبتهم التي يشربون فيها الخمر» ^(١) ، وأما الكراهية مع الجهالة فلاحتمال المجاسة وما يقتضيه الاحتياط للطهارة .

والجواب عما ذكروه من وجوه :

أحدها : الطمس في الرواية والمطالبة بتصحيحها .

ولثاني : معارضتها برواية ابن أبي ثعلبة وهي من مشاهير الروايات ويكون

أرجح

والثالث : يحتمل أن يكون ذلك قبل تنحيهم ، ثم ما ذكروه فعل والقول

أرجح منه ، وأما خبر عمر فيجوز أن يكون رأياً رآه ، فلا يعارض السقوط عن النبي صلى الله عليه وآله

مسئلة : ولا يستعمل من العلود إلا ما كان طاهراً في حال الحيوة ذكياً ، وبكره

مما لا يؤكل لحمه حتى يدبغ على الأشبه ، وهنا بحوث :

الاول : جلد الميتة لا يظهر بالدباغ ، ولو كان طاهراً في حال الحيوة ، وهو

مذهب السنة وأتباعهم ، وبه قال أحمد بن حنبل ومالك في إحدى الروايتين عنهما

ومثله روي عن عائشة ، وعمر واسه ، وأطلق الباقر على طهارة جلد ما يؤكل واختلفوا

فيما عداه والشافعي يطهر كل جلد عدا الكلب والخنزير ، وبه قال ابن الحنيد وأبو

حنيفة يطهر جلد الكلب أيضاً

واستدلوا بقوله عليه السلام «أيما أهاب دبغ فقد طهر» ^(٢) وبخبر شدة ميمونة ولان

نعاسة الجلد إما هو لاتصال الرطوبة به ، فإذا زالت الرطوبة بالدبغ كان طاهراً .

واحتج الشاذ من ما رواه الحسن بن زائدة عن أبي عبد الله عليه السلام في جلد

(١) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ٧٢ ح ٢ .

(٢) من أبي داود ج ٤ كتاب اللباس ص ٦٦ .

شاة ميتة يدبغ فيصب فيه اللبن ويشرب منه او يتوصاً قال: «سعم وقال يدبغ وينقع به ولا يصلى فيه» (١).

لنا قوله تعالى ﴿حرمت عليكم الميتة﴾ (٢) ولم يحص بالتحريم فيصرف الى الانتفاع مطلقاً، وما رواه عن النبي ﷺ انه كتب الى جبهة «كنت رخصت لكم في جلود الميتة فاذا جاءكم كتابي هذا فلا تتغفوا من الميتة باهاب ولا عصب» (٣)، وهو من لصحيح عندهم وهما في الانتفاع يستلزم نفي الطهارة بالاجماع.

وعن جابر عنه عليه السلام «لا تتغفوا من الميتة بشيء». ومن طريق الاصحاب ما رواه علي بن المفيرة قل قلت لابي عبدالله عليه السلام الميتة يتنفع بشيء منها فقال: «ولا» (٤) وما روي عن موسى عليه السلام انه كتب «لا يتنفع من الميتة باهاب ولا عصب» (٥) ولان المقتضي للنجاسة موجود، ودليل الطهارة مفقود، فتكون النجاسة باقية. والجواب عن خبرهم من وجهين:

أحدهما: المعارضة بخبرنا فان كل واحد منهما عام من وجه، ومع التعارض يكون المقتضي لبقاء النجاسة سليماً عن المعارض.

الثاني: ان خبرنا متأخر عن خبرهم، فيكون باسماً لوجهين:

أحدهما ما رواه ان كتبه عليه السلام الى جبهة قبل موته بشهر او شهرين.

والثاني قوله عليه السلام «كنت رخصت لكم في جلود الميتة فاذا جاءكم كتابي فلا

(١) الوسائل ح ١٦ ابواب الاطعمة والاشربة باب ٣٤ ح ٧.

(٢) سورة المائدة: ٣.

(٣) مسند أحمد ح ٤ ص ٣١٠ ولم نجد صدرها في كتبهم ولكن يوجد ديها في متن البيهقي والمستد وغيرهما.

(٤) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٦١ ح ٢.

(٥) الوسائل ح ١٦ كتاب الاطعمة والاشربة باب ٣٤ ح ٢.

تستعموا من الميتة باهاب ولا عصص» ^(١) وهو صريح في التأخير فيكون باسحفاً على أن ما ذكره لو كان مشروعاً لما حفي عن عايشة وعمرو بن عمرو، لأن الموت في الدواب كثير والاحتياج الى جلودها مطرد، فلو ظهر بالدباغ لما أحل به محل الا نادراً، وكانت مشروعته طاهرة بين الاصحاب، لانه من باب ما لو كان لظهر.

وبهذا الجواب يحرج حبرشة ميمونة على انه قد روى عبدالرحمن بن الحجاج عن جعفر بن محمد الصادق عليه السلام قلت: أشترى الفراء من سوق المسلمين فيقول صاحبها هي ذكية هل يصلح أن أبيعها على أنها ذكية فقال: لا، قلت: وما أفسد ذلك قال «استحلل أهل العراق للميتة ورعوا أن دباغ جلد الميتة ذكوته ثم لم يرعوا أن يكذبوا في ذلك الا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» ^(٢).

وفي رواية علي بن مغيرة قلت لابي عبدالله: الميتة ينتفع بشيء منها فقال: لا قلت قوله ما كان على أهل هذه الشاة أن يستعموا باهابها قال: «كانت لسودة بنت زمعة وكانت مهرولة فتركوها حتى ماتت فقال: ما كان على أهلها اذ لم يستعموا بلحمها أن يستعموا باهابها أي بالدكا» ^(٣)، ولم يذكر الضميمة التي أوردناها من قولهم عنه عليه السلام انما يحرم لحمها، وجعفر الصادق عليه السلام أعرف بالنقل على ان الانتفاع المطلق لا يستلزم الطهارة لانه يصدق بالجزء.

فروع

وهل يجوز الانتفاع بها في اليابس فيه تردد، أشبهه انه لا يجوز لمعوم النهي

(١) مسند أحمد ج ٤ ص ٣١٠ ولم نجد مدرها في كتبهم ولكن يوجد ذيلها في سنن

اليهقي والمسنند وغيرها.

(٢) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٦١ ح ٤.

(٣) الوسائل ج ٢ ابواب النجاسات باب ٦١ ح ٢.

عن الانتفاع ، وفي رواية عن أحمد بن حنبل بالجواز للقياس على الانتفاع بالكلب مع نجاسته ، ولقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ « لَا تَتَّقُوا بَهَائِمَهَا » ^(١) والقياس عندنا باطل ، وخبر الشاة قد بيننا ضعفه .

البحث الثاني : ما لا يؤكل لحمه من الحيوان الطاهر في الحيوة كالسباع يقع عليه الذكاة ، وقال الشافعي لا تطهر بالذكاة ما لا يؤكل لحمه ، وإنما يطهر بالدباغ . لنا قوله تعالى ﴿ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ ﴾ ^(٢) والتذكية هي الذبائح ، فيكون مطهرة باعتبار وقوع صورتها إذا كان المذبوح طاهراً ، ولأنها تخلي الحيوان عن العفن المقتضي للتحريم ، وعن الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ « لَا تَصِلُ فِيمَا لَا يُوْكَلُ لَحْمُهُ ذَكَاءُ الذَّبِيحِ أَوْ لَمْ يَذْكُوه » ^(٣) ، وهذا دال على أن الذبيح مطهر ، ومباني له مزيد بيان في باب الذبائح انشاء الله .

البحث الثالث : ما لا يؤكل لحمه من السباع إذا ذبح جازاً استعماله ، وإن لم يدبغ لكن لا يصلح في شيء منه ، ولو دبغ إلا ما نستثنيه وقال الشيخ في الخلاف والبسوط والنهاية وعلم الهدى في المصباح : لا يستعمل حتى يدبغ . لنا أن الذكاة يقع عليه فيستغنى بها عن الدباغ ، لأنها لو لم تقع عليه لكان ميتة والميتة لا يطهر بالدباغ لكن يكره استعماله قبل الدباغ تفصيلاً من الخلاف ، فلهذا كان الاشبه كراهية استعماله قبل الدباغ لانه يحرمه ولا بأس بما يدبغ بالقرظ والشب والاشياء الطاهرة ولا يجوز بالاشياء النجسة ، فهل يطهره ؟ قال ابن الجني : لا ، والاشبه أنها إن كانت مذبوحة يطهر بالغسل ولو ديفت بالنجاسة .

ومارواه السياري عن أبي يزيد القسبي ، عن أبي الحسن علي الرضا عَلَيْهِ السَّلَامُ أنه

(١) مسند أحمد ج ٤ ص ٣١٠

(٢) سورة المائدة : ٣ .

(٣) الوسائل ج ٣ أبواب لباس المصلي باب ٢ ح ١ (مع اختلاف بسير) .

سأله عن جلود الدارش فقال : « لا تصلي فيها فانها تدبغ بخمر الكلاب » (١) فأتانا
نعملها على الصلاة فيها قبل غسلها ، وبالجمللة قائل رواية ضعيفة السند فتزيلها على
التأويل أولى .

مسئلة : ما كان من آنية الخمر صلباً لا يشتف الخمر كالصفر ، والرصاص ،
والحجر والمغصور ، يطهر بالفسل اجماعاً ، وما ليس بصلب كالقرع والخشب
والخزف غير المغصور فيه قولان :

أحدهما : لا يطهر ، اختاره ابن الجنيدي ، لما روى محمد بن مسلم عن أحدهما
قال : « نهى رسول الله ﷺ عن الخشب والمرقب قال وسأله عن الجرار الخضر
والرصاص قال لا بأس بها » (٢) ، ولأن للخمر حدة ونفوذاً فتستقر أجزاءه في باطن
الأناء ، فلا يتألف الماء .

والآخر : بكره ، وهو الأشبه وبه قال الشيخ في المبسوط .

لنا الواجب إزالة النجاسة المعلومة والاستظهار بالفسل ، وقد حصل فلا يلزم
تتبع ما لا يعلم ، ولأن ما يشتف الخمر يشتف الماء ، فيتغلب وصول الماء كما يتغلب
نفوذه الخمر والله أعلم .

[ثم كتاب الطهارة بعون الله الوهاب]



(١) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ٧١ ح ١ .

(٢) الوسائل ج ٢ أبواب النجاسات باب ٥٢ ح ١ (مع اختلاف يسير) .



مرکز تحقیقات و پژوهش علوم اسلامی

حجت الاسلام

مرکز تحقیقات و پژوهش علوم اسلامی

